المدرسة المصرية في السياسة الخارجية



مركز البحوث والدراسات السياسية

CENTER FOR POLITICAL RESEARCH AND STUDIES

المدرسة المصرية في السياسة الخارجية

أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية

القاهرة ١٣ - ١٥ يناير ٢٠٠١

إبراهيم عرفات
إبراهيم نصر الدين
أحمد عبد الحليم
أحمد يوسف أحمد
السيد أمين شلبي
جمال الدين البيومي
حسن أبو طالب
حسن حنفي

حسن نافعة
زينب عبد العظيم
سمعان بطرس فرج الله
عبد العليم محمد
عبد الملك عودة
عماد جاد
قدري سعيد
ماجدة شاهين
محمد السعيد إدريس

محمد سيد أحمد
محمد عز الدين
مصطفى الفقي
مصطفى علوي
منير زهران
نادية محمود مصطفى
نازلي معوض أحمد
يونان لبيب رزق

تحرير

د. مصطفى علوي

المجلد الأول

٢٠٠٣

الأراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ٢٠٠٢

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٦٧٦٩٥١   فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٧١١٠٢٠

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المقدمة

في إطار منظومة الاهتمامات العلمية و البحثية لمركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، مثلت السياسة الخارجية المصرية دعامة راسخة ودائمة في أنشطة المركز، وبصفة خاصة على مستوى المؤتمر السنوى للبحوث السياسية. فعبر ثلاثة عشر مؤتمراً سنوياً، قام المركز بتنظيمها، منذ ١٩٨٧ وحتى اليوم، احتل البحث العلمى المتعمق في قضايا السياسة الخارجية المصرية، مكان الصدارة في ستة مؤتمرات بالعناوين الرئيسة التالية :

- سياسة مصر الخارجية في عالم متغير
- مصر وتحديات التسعينيات
- الوطن العربى في عالم متغير
- مصر والقوى الكبرى في النظام الدولى الجديد
- مصر ومشروعات النظام الإقليمى في المنطقة
- مصر ودول الجوار الجغرافى

إن مثل هذا التراكم العلمى المذكور، في مجالات بحث السياسة الخارجية المصرية، أهل المركز لتقديم المدرسة الوطنية المصرية في السياسة الخارجية موضوعاً لمؤتمره السنوى الرابع عشر، الذى عقد في الفترة ١٣-١٥ يناير ٢٠٠١؛ مما يكتسب أهمية كبيرة، وبخاصة في ضوء التطورات الإقليمية ذات الأثر العميق، سواء على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى أو على صعيد أمن منطقة الخليج والمسألة العراقية، أو على صعيد المسألة السودانية. وكلها تطورات وقضايا تمس الأمن القومى لمصر بشكل مؤثر ومباشر كذلك، يشهد العالم الآن

تغيرات عميقة على المستوى الدولي، مع استمرار عملية العولمة بكـل تداعياتـها، والتفاعلات التى تحدث معها أو ضدها، من جانب قوى مهمة، لها تأثيرهـا علـى رسم سياسة مصر الخارجية وأخيرا، فإن البحث في المدرسة الوطنيـة المصريـة في السياسة الخارجية هو أمر مناسب ومطلوب تماما، مع انقضاء قـرن، وإطلالـه قرن جديد .

ولقد تأسس اختيار المركز للمدرسة المصريـة فـي السياسـة الخارجيـة موضوعا لمؤتمره السنوى الرابع عشر، ولهذا الكتاب، على واقع معين تتمـيز بـه مصر في منطقتها العربية. ذلك أن االخبرات الفنية والمهنية المصرية العريقـة قـد تمكنت، خلال العصر الحديث، أى عبر القرنين التاسع عشر والعشرين، من بنـاء مدارس وطنية مصرية في مجالات أنشطة مجتمعية بعينها، منها المدرسة المصريـة في المجال العسكرى و الأمنى، والمدرسة المصرية في مجال الـرى والزراعـة، والمدرسة المصرية في مجال السياسة الخارجية.ويقصد بالمدرسة الوطنية -هنـا- وجود مؤسسات تعمل على صناعة السياسة وإدارتها على أسـاس قواعـد وتقـاليد مستمرة راسخة، معايير موضوعية في العمل، وتنظيمات فاعلة وشخصيات مؤثـرة، وفكر وطنى واضح، يستلهم فلسفة المجتمع، ويـدرك مصالحـه العليـا، وينشـئ سياساته على أساس من هذا وذاك، ويستطلع آفاق المسـتقبل وفـق تلـك التقـاليد والمعايير .

هذه هي الفكرة الرئيسة التى قام عليها بنيان المؤتمر السنوى الرابع عشـر لمركز البحوث والدراسات السياسية، الذى يضم هذا الكتاب بيـن دفتيـه أوراقـه وأعماله. ومن ثم، تأتى محاور المؤتمر وموضوعات أوراقه البحثية ترجمـة لتلـك الفكرة.

ومحاور المؤتمر ثلاثةِ :

المحور الأول :

يتعامل مع بيئة السياسة الخارجية المصرية، فيدرس ثقافة السياسة الخارجية المصرية، واقتصادياتها، وأثر البنية السياسية الداخلية عليها، وأيديولوجياتها ، فضلاً على خلفيتها التاريخية .

وهكذا، بعد أن نكون قد درسنا البنية المؤسسية للسياسة الخارجية المصرية، ينشغل المؤتمر بالبحث في كافة عناصر البيئة التى تصاغ في نطاقها وتتأثر بها السياسة الخارجية المصرية .

المحور الثاني :

يتناول موضوع مكانة وزارة الخارجية المصرية ودورها في صناعة السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها، ذلك أن وزارة الخارجية المصرية ودورها لم يتعرضا لدراسة تفصيلية من قِبل الجماعة العلمية المصرية حتى الآن، مع التقدير الكامل لعدد محدود من الدراسات عن الوزارة ودورها سبق إعدادها، ولذلك نسعى في هذا المحور المؤسسى لهذا االكتاب أن ندرس دور الوزارة منذ أن كانت نظارة الخارجية، وحتى الآن. ولا يهتم هذا المحور المؤسسى فقط بالبعد التاريخى في نشأة وزارة الخارجية وتطورها وتطور دورها في صناعة السياسة الخارجية المصرية، وإنما يعكف على البحث في موضوع المدارس الفكرية والتغير الجيلى في وزارة الخارجية المصرية، وهو موضوع -على أهميته- لم يقدر له أن يدرس من قبل، ولذلك يلقى هذا االكتاب ضوءا مناسبا على هذا الموضوع الذى يتوقع أن يسهم في ارتياد مواقع كانت مظلمة من قبل بالنسبة للبحث السياسي المصرى .

لقد لعبت الخارجية المصرية دورا مميزا في عمليات التفاوض الدولي سواء في مسائل الأمن الدولي أو في مسائل الاقتصاد السياسي الدولي، ذلك أنها

تمتلك كوادر أو خبرات دبلوماسية راقية مكنتها من لعب هذا الدور ولذلك فإنه من المفيد أن يضم هذا الكتاب ورقتين بحثيتين عن هذين الموضوعين.

وقد حرصنا على أن يكتب الأوراق الخاصة بهذا المحور خبراء يجمعون بين العمل الدبلوماسي والعمل الأكاديمي. ولم يكن ممكنا أن يختم هذا المحور دون بحث في دور المؤسسات الأخرى، خلاف وزارة الخارجية، في عملية صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية وبالذات مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الرى المصرية والمؤسسات البحثية والفكرية، ذلك أن لكل من هذه المؤسسات دورا تلعبه في التأثير على صناعة السياسة المصرية الخارجية وهو أمر يجب أن تستبينه الجماعة البحثية وبخاصة أجيالها الشابة.

على أن ثمة موضوعات أخرى مهمة في هذا المحور المؤسسى كانت تستحق كتابة أبحاث عنها ومنها عملية إعادة التنظيم التى عرفتها وزارة الخارجية وتأثيرها على أداء المؤسسة الدبلوماسية المصرية، فضلا عن الدور الذى يلعبه المعهد الدبلوماسى بوزارة الخارجية سواء في إعداد الكوادر الدبلوماسية المصرية الشابة أو في تنظيم البرامج والدورات التدريبية العامة والمتخصصة للدبلوماسيين المصريين والعرب والأجانب. وإذا كانت ظروفا معينة قد حالت دون إعداد مثل هاتين الدراستين لتكونا ضمن أعمال المؤتمر والكتاب، رغم حرصنا على ذلك ومفاتحة بعض الخبراء لإعداد الدراستين المذكورتين فإننا نرجو أن يعكف الباحثون على دراسة هذين الموضوعين المهمين في أعمال علمية لاحقة عن السياسة الخارجية المصرية.

المحور الثالث :

يتعامل مع دوائر السياسة الخارجية المصرية وقضاياها وينشغل في ذلك بدراسة الاستمرارية و التغير في تلك السياسة إزاء كل من هذه القضايا أو الدوائر ويحاول أن يجد تفسيرا للاستمرار أو للتغير في تلك السياسة، كما يطل إطلالة

مستقبلية على سياسة مصر إزاء تلك القضايا و الدوائر. ولما كانت الدائرة العربية هي أهم الدوائر وأخطرها، فلم يكن من الممكن أن تدرس في ورقة بحثية واحدة كبعض غيرها من الدوائر. أما الدائرة العربية فتخصص ورقة بحثية لدراسة مجمل الاتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية في هذه الدائرة، ثم ينطلق الكتاب من هذه الورقة المظلة إلى أوراق بحثية أخرى تتناول قضايا بعينها في الدائرة العربية مثل قضية فلسطين والصراع العربى - الإسرائيلى، أمن الخليج والمسألة العراقية، المسألة السودانية، دائرة المغرب العربى. أما الدوائر الإقليمية غير العربية فيخصص لكل واحدة منها -مع الإقرار بتعدد قضاياها- ورقة بحثية واحدة وهى تحديدا الدائرة الإفريقية و الدائرة المتوسطية والدائرة الآسيوية والدائرة الإسلامية.

تشترك الدائرة العالمية مع الدائرة العربية في خاصية تعدد القضايا وتعدد الأوراق المخصصة لمعالجة السياسة الخارجية المصرية إزاءها، فثمة ورقة عن السياسة المصرية وقضايا النظام الاقتصادى الدولي، وورقة أخرى عن السياسة المصرية وقضايا النظام الأمنى الدولي، وورقة ثالثة تخصص للقضية النووية نظرا لما لها من أهمية خاصة للسياسة المصرية من بين قضايا الأمن الدولي، وورقة تتعامل مع السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى تحلل سياسة مصر تجاه روسيا وكتلة الأوراسيا، وأخيرا ورقة في موضوع السياسة المصرية تجاه منطقة شرق أوروبا. وكما هو ملاحظ فإن الأبحاث التى تتعامل مع الدائرة العالمية تنقسم إلى أوراق تركز على دراسة سياسة مصر تجاه فاعلين actor oriented approach والبعض الآخر يحلل سياسة مصر تجاه قضايا بعينها issue-oriented approach. ومما يسعد المرء أن كوكبة عظيمة من العلماء والخبراء والباحثين قد أعدوا الدراسات المهمة التى يضمها هذا الكتاب، ولكل منهم باع طويل وكبير في المجال أو الموضوع الذى كتب فيه. وينتمى كتاب الأبحاث إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، ومعهد البحوث والدراسات العربية وقسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة، وقسم التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس، والمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، والمجلس المصرى للشئون الخارجية. كذلك فإنه من المهم الإشارة إلى مساهمة رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب وسفراء بوزارة الخارجية المصرية وصحفى كبير بمؤسسة الأهرام بكتابة بعض مقالات هذا الكتاب.

وجدير بالذكر أيضا أن مؤلفى بحوث الكتاب، وإن كان جلهم ينتمى إلى حقل العلوم السياسية، فإن بعضهم ينتمى إلى حقول أخرى ذات صلة بموضوع الكتاب، وتحديدا علوم الاقتصاد والتاريخ والفلسفة والقانون والعلوم العسكرية، وذلك في تعبير عن الصلة الوثيقة القائمة فيما بين هذه العلوم والتخصصات والخبرات والتى لعبت دورا مهما في صياغة أسس المدرسة الوطنية المصرية في السياسة الخارجية.

وإذا كان مؤلفو أبحاث الكتاب على ذلك النحو المذكور من الثراء والتنوع في الفكر والخبرة فإن شخصيات كبيرة كانت قد رأست جلسات المؤتمر وعقبت على أوراقه وقادت مناقشاته، وهم الدكتور/ أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، والدكتور/ نبيل العربى القاضى بمحكمة العدل الدولية، والأستاذ/ محمد فايق رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والأستاذ/ السيد يس مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والدكتور/ محمد شاكر رئيس المجلس المصرى للشئون الخارجية، والسفير/ عبد الرءوف الريدى رئيس مكتبة مبارك العامة، والأستاذ الدكتور/ محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والسفير/ مهدى فتح الله مساعد وزير الخارجية، والأستاذ الدكتور/ محمد السيد سليم، أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وإليهم جميعا نتوجه بشكر كبير على دورهم في

قيادة العمل بالمؤتمر وإثراء مناقشاته، وكم كنـــا نــود أن يتضمــن هــذا الكتــاب المناقشات المهمة والثرية للمؤتمر لولا ضخامة حجم العمل.

ومن الواجب الإشارة على نحو خاص إلى المحاضرة الافتتاحية الرئيســية للسيد/ عمرو موسى وزير الخارجية السابق والأمين العام الحالى لجامعـــة الــدول العربية، وقد كانت كلماته -كالعادة- واضحة ومحددة وعميقة ومؤثرة فكانت بحــق أفضل افتتاح لأعمال هذا المؤتمر المهم. وكلية الاقتصاد والعلوم السياســية تســجل بكل التقدير والاعتزاز مساهمات السيد/ عمرو موسى الغنية في مؤتمراتها وندواتــها العلمية على مدار السنين منذ أن كان سفيرا بالخارجيـــة المصريـــة وحتـــى هــذه اللحظة.

وفى الختام أتوجه بتحية الشكر والتقدير لكل الأساتذة الاجلاء الذين أعــدوا أعمال هذا الكتاب وكتبوا أوراقه، كما أقدم شكرا خالصا لمركز البحوث والدراســات السياسية ولمديرته الزميلة الفاضلة الأستاذة الدكتورة/ نازلى معوض أحمـــد علـــى اختياري لمهمة الإعداد للمؤتمر وتنسيق أعماله وتحريـــر كتابـــه، والشــكر أيضـــا موصول لكل أعضاء فريق العمل النشط بالمركز على جهودهم الرائعة في تنظيـــم المؤتمر ثم في متابعة طباعة الكتاب. وجزى الله الجميع خير الجزاء وأوفاه.

المحرر

مصطفى علوى

الجزء الأول

بيئة السياسة الخارجية المصرية

الفصل الأول

تاريخ السياسة الخارجية المصرية

١٨٢٦-١٩٥٢

د. يونان لبيب رزق

أولا : تاريخ السياسة الخارجية المصرية ١٨٢٦-١٩٥٢

ليس من قبيل المبالغة القول بأنه تحت أى ظروف يتوجب أن يكون لمصر سياسة خارجية، ولأسباب عديدة، عبقرية المكان على حد توصيف الجغرافى الراحل جمال حمدان، مركز للتلاقى البشرى، وهو ما لم يتوقف فى أية لحظة، فقد ظلت تموج بالتداخلات البشرية حتى اصطلح على تسميتها ببوتقة الانصهار Melting pot، جاءوها من الشرق والغرب والجنوب والشمال، مركزا للحضارة الإنسانية للبيئة المحيطة والتى تجسدت فى مؤسساتها بدءا من جامعة عين شمس (أون) الفرعونية، ومرورا بجامعة الاسكندرية فى العصر اليونانى – الرومانى، وعبورا بالأزهر فى أزهى عصور الثقافة العربية الإسلامية، وإنتهاء بالجامعات الحديثة التى ولدت على الأرض المصرية عام ١٩٠٨، فيما عرف باسم الجامعة الأهلية.

ويلفت النظر هنا أكثر من ظاهرة تؤكد هذه الحقيقة :

١-كانت مصر الولاية الوحيدة من ولايات الدولة العثمانية على امتداد الإمبراطورية التى لم تتمكن حكومة الأستانة من النيل من وحدتها الإدارية، والتى كانت فى كثير من الأحيان ذات دلالة سياسية، فقد ظلت باشوية واحدة يحكمها مندوب الباب العالى من قلعة القاهرة العتيدة، بينما مزقت حكومة الأستانة سائر البلاد العربية إربا.. فى الشام أكثر من باشوية ومتصرفية (حلب، دمشق، طرابلس، صيدا) وهو ما عرفه العراق أيضاً (الموصل، بغداد)، فضلا عن شبه الجزيرة العربية (الحجاز، اليمن)، وما عرف بعدئذ باسم ليبيا (برقة وطرابلس).

٢-ثم أنها من جانب آخر ظلت الولاية التى تصنع بعض سياساتها الخارجية بعيدا عن حكومة "سلطان البرين والبحرين"، مما يمكن رصده فى أكثر من مناسبة.. محاولة على بك الكبير (١٧٦٩-١٧٧٣) التخلص من هيمنة حكومة استنبول ببناء علاقة خارجية مع الخصم اللدود للدولة، روسيا القيصرية، فتمت

اتصالات مع الكونت أورلوف قائد الأسطول الروسى فى البحر المتوسط، والذى أرسل وفدا إلى القاهرة برئاسة الملازم بليشييف، وقدم إلى على بك كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر.. مناسبة أخرى بدت فى مجموعة الاتفاقات التى عقدتها كل من فرنسا وبريطانيا مع أمراء المماليك لتسهيل نقل متاجر رعاياهما عبر طريق السويس – الإسكندرية، منها المعاهدة التى عقدتها إنجلترا مع محمد بك أبو الدهب عام ١٧٧٥، والتى عقدتها فرنسا مع مراد بك عام ١٧٨٥.

ثانيا : السياسة الخارجية المصرية فى ظل الدولة الحديثة ١٨٢٦-١٨٨٢ :

ارتبط بناء السياسة الخارجية المصرية بقيام الدولة المركزية التى أخذ باشا مصر المرموق محمد على فى تشييدها فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر (العشرينات) بعد أن أحرز نجاحا كبيرا فى العقد السابق فى القضاء على مفردات الدولة القديمة، وكان لهذه الدولة مطالبها العسكرية والاقتصادية والتعليمية، وهى المطالب التى أدى السعى إلى الوفاء بها الى بدايات تقنين السياسة الخارجية المصرية، فيما تجسد بإنشاء إدارة خاصة لها هى التى عرفت بديوان التجارة والأمور الأفرنكية عام ١٨٢٦، الذى نعتبره نقطة البدء فى تاريخ تلك السياسة فى العصور الحديثة.

وتذخر الوثائق المصرية بأوامر الباشا إلى الخواجا باغوص، الذى تولى شئون العلاقات الخارجية المصرية، لأكثر من عشرين عاما (١٨١٨-١٨٤٤)، وكان أول من تولى شئون هذا الديوان، فهذا أمر فى شهر يوليو عام ١٨٢٦ للاتصال بقنصل دولة فرنسا "وتبليغه عن إتمام السفينتين الحربيتين اللتين صار إنشاؤهما فى مرسيليا"، وآخر فى العام التالى يشير إلى المدافع الإنجليزية التى أوصت عليها مصر من إنجلترا والتى وصلت إلى مالطة، وثالث (١٨٢٨) عن المبلغ الذى صرف لأحد الخواجات (فرلاندوس) بإنشاء فرقاطتين بإيطاليا ورابع

وخامس وسادس مما يبين طبيعة هذا الجسر الأول للعلاقات الخارجيـــة المصريـــة الذى أقامته الحاجة لبناء الجيش الحديث.

أما من الناحية الاقتصادية فإن توجه محمد علـــى لإعـــادة بنـــاء الاقتصـــاد المصرى على نحو مختلف عن النظام الإقطاعى الـــذى كـــان ســـائدا مـــن قبـــل والمعروف "بنظام الالتزام" بإقامة نظام اقتصادى جديد هو الذى اتفـــق المؤرخـــون على توصيفه "برأسمالية الدولة" اقتضى دخول مصر "السوق العالمية" مما تتطلـــب علاقات خارجية جديدة تخدم هذا الغرض.

وقد عنى القناصل الأوربيون فى مصر، وكان مقر أغلبهم فى الاســـكندرية، بهذا الجانب من التغيير الذى عرفته مصر، وكتبوا التقارير الضافية فى هذا الشـــأن، وكان محمد على محقا حين ذكر فى حديث له مع القنصل الانجليزى، أنـــه عندمـــا جاء إلى مصر لم تكن فى الاسكندرية غير "ثلاث قبعات" وحدث نتيجـــة لسياســـاته الاقتصادية أن إنجذب عدد كبير من التجار الأوربيين إلى البلاد إلى حد أصبح معـــه هذا الثغر ذا طابع شبيه بطابع المدن الأوربية (وصل عدد الأوربيون إلـــى خمســـة وعشرين ألفا قبل نهاية عصر محمد على وإلى نحو مائة وعشرة ألف فـــى عصـــر إسماعيل).

وإذا كانت الأبنية العسكرية والاقتصادية للدولة المركزية فى مصـــر بمثابـــة الجسور الأساسية فى بناء علاقاتها الخارجية فإن ما اقتضته هذه الأبنية مـــن بنـــاء ثقافى مواز ذى طابع عصرى كان بمثابة الجسر الثالث..

وقد تعددت الطرق الممتدة عبر هذا الجسر.. منها البعوث التعليمية التى بـــدأ إرسالها عام ١٨١٣ واستمرت بشكل مســـتمر أو متقطـــع حتـــى قيـــام الاحتـــلال البريطانى للبلاد، والتى خلقت وجودا مصريا دائما فى أوربا، منـــها أيضـــا ذلـــك الاهتمام البالغ الذى أولاه الباشا لكل جديد حتى أننا وجدنا من بيـــن أوامـــره التـــى أصدرها لبوغوص ناظر ديوان التجارة والأمور الإفرنكية عـــام ١٨٢٧ أنـــه "قـــد اتصل بعلمه تأليف وطبع كتاب يختص بالسفن الميرية الجـــارى إنشـــاؤها برســـم

الحكومة الإنكليزية، وكتاب آخر يختص بتعليم الأطفال المبتدئين، ويشير بمشترى بعض نسخ من هذا وذاك، وإرسالها بسرعة للزومها بطرفه" !

وتؤكد التقارير التى وضعها القناصل الأوربيون على ما أصبح لمصر من أهمية فى العلاقات الدولية، بل وصل الأمر إلى أن بعثت دول "بحر برة" بمبعوثيها إلى مصر لوضع التقارير عن مستقبل العلاقة معها، فهذا بورنج المبعوث الإنجليزى يكتب بأنه " كلما أولينا مصر وسوريا نصيبا أكبر من العناية ازداد اتضاحا ما لمركزهما من أهمية وفائدة"، كما كتب المستر هودجسون المبعوث الأمريكى عام ١٨٣٥ يتحدث عما أصبحت تؤلفه أملاك محمد على من إمبراطورية عظيمة الاتساع، وهى إمبراطورية للولايات المتحدة وتجارة واسعة مع سائر أجزائها وقدرها بما قيمته ٢٥ مليون دولار سنويا.

وكان مطلوبا فى ظل التغييرات التى أوجدها بناء الدولة الحديثة فى مصر إيجاد صيغة توفيقية بين الموقف القانونى De Jure الذى كانت عليه مصر كإحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية، وبين الواقع الفعلى De Facto الذى أصبحت عليه كقوة سياسية ذات علاقات خارجية متنوعة، بل وسياسات خارجية ممتدة، وقد عثرت عليها بالفعل فيما يكشف عنه تقرير المبعوث الأمريكى المستر هودجسون، والذى أشار إلى ثلاثة حقائق هامة :

- أن ممثل الدولة الأجنبية فى مصر لم يعد مجرد قنصل كما كان الحال من قبل وإنما أصبح قنصلا عاما ومندوبا سياسيا General Consul and Political Agent ويترجم هذا التغيير فى المسمى طبيعة التغييرات التى دخلت على وظيفة هذا الممثل، فأصبحت له صلاحيات سياسية جنبا إلى جنب مع صلاحياته القنصلية.

- توقفت التبعية التى كانت قائمة من قبل من جانب قناصل الدول فى الاسكندرية وأصبحت علاقاتهم مباشرة بوزارة الخارجية فى لندن أو باريس أو بطرسبرج.

• ترتب على ذلك أن أصبحت القنصليات العامة هيئات دبلوماسية متعددة الأفراد، تبعا لما أصاب صلاحياتها من توسعات سياسية أو قنصلية، ويقدم المستر هودجسون بيانا بموظفى الهيئة الدبلوماسية المصرية خلال الثلاثينات، فبالإضافة إلى القنصل العام والوكيل السياسى كان هناك سكرتير خاص، وقنصل بالإسكندرية ومأمور القنصلية المنوط بالشئون القضائية، بالإضافة إلى مترجمين، أول وثان، وقواصين (حارسين) ومراسلة، وهو ما انصرف بدرجة أو بأخرى على سائر الهيئات الأجنبية فى البلاد.. الفرنسية والروسية والنمسوية والسردينية (الإيطالية).

فى عهد الخديوى إسماعيل (١٨٦٣- ١٨٧٩) خطت السياسات الخارجية خطوات هامة، فمن بين ما نجح فيه هذا الحاكم من حصول على مزيد من الصلاحيات من حكومة الأستانة، كان حق الاتصال بالدول الأخرى دون استئذان الدولة العثمانية، وقد سعت سياسة مصر الخارجية وقتئذ للاستعانة بالقوى الأوربية لتحقيق طموحاتها السياسية بتوسيع قاعدة الاستقلال التى حصلت عليها بعد تسوية ١٨٤٠-١٨٤١.

ولقد أدى استفحال المصالح الأوربية فى مصر خلال تلك الفترة إلى أن دارت السياسة الخارجية المصرية إبانها فى دوائر محددة:

• حفر قناة السويس وما صحبها من اتصالات ومفاوضات مع الشركة التى أسسها ديلسبس والتى بدأت بعقد الامتياز الذى منحه سعيد للرجل وانتهى إلى قبول مصر للتحكيم فى الخلاف حول العقد، والصراع البريطانى – الفرنسى حول المشروع، وما صحب ذلك من اتصالات مصر الخارجية.

• المفاوضات التى دخلت فيها مصر بشأن نظام الامتيازات الذى عانت منه، خاصة مع الزيادة الكبيرة لأعداد الجاليات الأوربية فى البلاد، والذى انتهى بعد مفاوضات طويلة إلى عقد اتفاق عام ١٨٧٦ الذى نتج عنه نشوء المحاكم

المختلطة، ومع أنه كان الهدف من وراء ذلك تنظيم الفوضى الناتجة عن الامتيازات، غير أنها على الجانب الآخر أعطت لها الطابع المؤسسى!

- ما نتج عن بناء الإمبراطورية المصرية فى إفريقيا، وهى الإمبراطورية التى شملت فضلا عن السودان كل الساحل الغربى من البحر الأحمر، ولما كان ذلك قد حدث فى وقت بدء الهجمة الإمبريالية على القارة السوداء، فقد كان من الطبيعى أن تتنوع سياسات مصر الخارجية مع الدول الأوربية الطامعة فى أجزاء من تلك الإمبراطورية؛ بريطانيا، فرنسا وإيطاليا. وقد تصور الخديوى إسماعيل أنه سوف يتمكن من درء أطماع تلك الدول باستخدام رجالها فى ادارة تلك الإمبراطورية، كما حدث بالنسبة لغوردن الإنجليزى أو الدكتور شنيتزر الألمانى أو أوهروالدر النمسوى، وهو التصور الذى ثبت خطؤه بعد أن عمل هؤلاء لصالح دولهم.

ثالثا: السياسة الخارجية المصرية فى ظل الاحتلال البريطانى ١٨٨٢-١٩٢٢ :

بيد أنه مع حدوث الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ تعرضت السياسة الخارجية المصرية لنكسة شديدة بدت (أولا) فى فرض الوصاية البريطانية على كل تلك السياسات وانتحال حكومة لندن سائر صلاحيات العمل الخارجى فى مصر، وهو الأمر الذى بدأ أكثر ما بدا فى عملية تصفية الإمبراطورية المصرية فى إفريقيا، مما يمكن أن نرصده فى مناسبتين :

١-أزمة فاشودة التى نشبت بين فرنسا وبريطانيا عام ١٨٩٨ فى إطار الصراع بين الدولتين الكبيرتين على منطقة أعالى النيل، والتى كادت أن تؤدى إلى حرب استعمارية بينهما، عندما ظلت حكومة لندن تتحدث باسم مصر، وتتسلح بالذريعة القانونية أن تلك المناطق تابعة لحكومة القاهرة.

٢-اتفاقيتا السودان اللتان عقدتا خلال شهر يناير عام ١٨٩٩ واللتان خلقتا ما عرف باسم "الحكم الثنائى" فى تلك البلاد وعلى الرغم من أن هاتين الاتفاقتين قد اتخذتا الطابع الدولى، حين وقعها عن الجانب المصرى ناظر الخارجية بطرس باشا غالى، وعن الجانب البريطانى اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى البلاد، إلا أنهما كانتا فى الحقيقة صناعة بريطانية خالصة تمت صياغتهما بالاتفاق بين ممثل الحكومة البريطانية فى العاصمة المصرية وبين وزارة الخارجية فى لندن.

بدت هذه النكسة (ثانيا) مع قيام الحرب العظمى (١٩١٤) والتى عرفت بعدئذ باسم الحرب العالمية الأولى حين فرضت بريطانيا حمايتها على مصر وألغت نظارة الخارجية التى كانت قد بلغت من العمر عندئذ نحو تسعين عاما، وأصبحت مجرد ادارة تابعة لدار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة، وقد حز هذا الإلغاء كثيرا فى نفوس المصريين، الذين ظلوا ينظرون لوجود هذه الوزارة باعتبارها أحد أهم رموز استقلالهم وهى التى تولت المفاوضات خلال العامين التاليين للثورة، مفاوضات سعد – ملنر ١٩٢٠ ومفاوضات عدلى – كرزون فى العام التالى، التمسك البريطانى فى الأولى بمبدأ "ضرورة أن تبقى إدارة جميع العلاقات الخارجية المصرية فى أيد بريطانية"، وفى الثانية أنه مع قبول حكومة لندن بعودة الوزارة إلا أن حكومة لندن وضعت مجموعة من الشروط أفقدت هذا القبول أى معنى، منها: وجود أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية ودار المندوب السامى، ومنها أيضا عدم دخول مصر فى أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية.

رابعا : السياسة الخارجية المصرية بين التصريح (١٩٢٢) ودخول عصبة الأمم (١٩٣٧) :

صدور تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ من جانب الحكومة البريطانية والذى أقر مبدأ "استقلال مصر" مع تحفظات أربعة انعكس على سياسة مصر الخارجية فى أكثر من جانب:

١-أصبح لمصر لأول مرة فى تاريخها الحديث ممثلون فى الخارج، بمنصب الوزير المفوض، فقد اعترض البريطانيون على أن يكون هؤلاء الممثلين بلقب سفير حتى لا يباروا ممثلى بريطانيا فى تلك العواصم، وقد بدأ هذا التمثيل الدبلوماسى عام ١٩٢٣ فى عواصم الدول الأربع الكبيرة؛ لندن، باريس، روما وواشنطون، وهو التمثيل الذى اتسع كثيرا بعد ذلك وإن بقى حتى عام ١٩٣٦ على نفس المستوى.. الوزير المفوض.

٢-دخلت مصر بصفتها دولة مستقلة هذه المرة مع بريطانيا فى أكثر من جولة للمفاوضات.. سعد – مكدونالد عام ١٩٢٤، ثروت – تشمبرلين ١٩٢٧، محمود – هندرسون ١٩٢٩، ثم النحاس – هندرسون فى العام التالى، وأخيرا مفاوضات النحاس – لامبسون التى انتهت بعقد معاهدة عام ١٩٣٦، والتى أطلقت السياسة الخارجية المصرية من أسر التصريح.

٣-غير أن أهم ما سعى إليه مخططو السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة فى سعيهم لاستكمال شخصية مصر الدولية، كان العمل على نيل عضوية "عصبة الأمم" التى تأسست بمقتضى قرارات مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩.

وقد عمل هؤلاء بعد فترة قصيرة من صدور التصريح على الحصول على تلك العضوية، الأمر الذى عملت حكومة لندن على عرقلته.. السبب: مخاوف بريطانيا أن تطرح مصر قضية التحفظات على العصبة أو على هيئة من هيئاتها

التحكيمية مثل محكمة العدل الدولية، مما قد يؤدى إلى تدويل القضية المصرية، وهو الأمر الذى ظلت السياسات البريطانية حريصة على منعه، من جانب آخر فقد رأى المسئولون فى وزارة الخارجية البريطانية أن إدخال مصر عصبة الأمم يمكن أن يبقى كورقة مساومة يستخدمونها فى أية مفاوضات يمكن أن تجرى مع مصر.

ولا شك أن تلك السياسات قد أزعجت المصريين كثيرا حتى أن جريدة البلاغ الوفدية كتبت فى ٩ سبتمبر عام ١٩٢٥ بأن هذه المنظمة الدولية ولدت أوربية وستبقى كذلك "أما الشرق وشعوبه فلا نصيب له من هذه العناية التى يدعونها دولية، لا بل تكون العصبة شرا مستطيرا على الشرق تقضى عليه بالضعف إذ هى تقضى لأوربا بالقوة"، وخلصت من ذلك إلى القول بأن هناك أحد طريقين أمام الشرق.. إما أن يلجأ لوحدة شرقية أو تكره العصبة على أن توسع دائرة العدل السياسى فتشمل العالم بدوله صغراهن وكبراهن"

أما على المستوى الرسمى فقد ظل الجانب المصرى يطرح فى كل جولة من جولات المفاوضات التى جرت خلال تلك الحقبة مسألة دخول المنظمة الدولية.. المادة الرابعة من المشروع الذى تقدم به ثروت عام ١٩٢٧ كان نصها: "تبذل بريطانيا العظمى وساطتها لتقبل مصر فى جمعية الأمم وتعضيد الطلب الذى تقدمه مصر لهذا الغرض"، كما كان نص المادة الثالثة من المشروع الذى تقدم به الجانب المصرى فى مفاوضات النحاس – هندرسون عام ١٩٣٠ "تعترف بريطانيا بحق مصر فى عضوية عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة طبقا لمواد عهود هذه العصبة".

أخيرا وفى المفاوضات التى جرت والتى انتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦ وافق الجانب البريطانى على المادة الثالثة فى المشروع المصرى والتى كان نصها على النحو التالى" تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم. وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات

سيادة، فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة".

ولأسباب إجرائية تأخر حصول مصر علي عضوية العصبة حتى شهر مايو عام ١٩٣٧ حين تقرر فى ٢٦ من ذلك الشهر عقد اجتماع استثنائي للنظر فى قبول مصر فى المنظمة الدولية، مما جرى بشكل احتفالى، ولكن بعد أن كانت العصبة قد فقدت أغلب قوتها، خاصة بعد فشلها فى فرض عقوبات على إيطاليا بسبب غزوها للحبشة عام ١٩٣٥.

غير أن ما جرى عام ١٩٣٦ من عقد المعاهدة من جانب وما جرى فى العالم التالى من دخول مصر العصبة من جانب آخر قد ترتب عليهما تغيرات عميقة انعكست على سياسات مصر الخارجية؛ فمن ناحية أسقطت المعاهدة بقية الوصاية البريطانية على تلك السياسات بعد أن تمت تسوية التحفظات التى تضمنها التصريح، واستطاعت مصر بعدئذ أن ترفع مستوى التبادل الدبلوماسى بينها وبين الدول الأخرى إلى مستوى السفارة، وإن بقى للسفير البريطانى فى العاصمة المصرية الأولوية على سائر أقرانه، فيما نصت عليه المعاهدة، ومن ناحية أخرى استكملت أسباب شخصية مصر الدولية التى مكنتها من بناء سياسات مستقلة عن الوصاية البريطانية مما بدأ يظهر بعد قليل..

خامساً : السياسة الخارجية المصرية ١٩٣٧- ١٩٥٢ :

لم يكن قد مضى وقت طويل على عقد المعاهدة ودخول مصر عصبة الأمم حين تحولت نذر الحرب الأوربية، إلى حرب فعلية بدأت فى سبتمبر عام ١٩٣٩، والتى عرفت باسم الحرب العالمية الثانية، وهو الحدث الذى اتخذت منه السياسة الخارجية المصرية موقفا مستقلا عن حكومة لندن التى تحولت وقتئذ وبمقتضى المعاهدة من دولة محتلة إلى دولة حليفة..

فأمام تطورات تلك الحرب ومخاطرها رأى فريق من الساسة المصريين، على رأسهم على ماهر باشا رئيس الوزراء المصرى وقت قيام الحرب، أنه ليس على مصر أن تخوضها خاصة وأنه "لا ناقة لها فيها ولا جمل" حسب التوصيف الذى استخدموه وقتئذ فى مواجهة ضغوط السفير البريطانى فى القاهرة السير مايلز لامبسون.

وعلى الرغم من محاولات السفارة البريطانية دفع الجانب المصرى على إعلان الحرب على دولتى المحور، ألمانيا وإيطاليا، إلا أن الحكومتين اللتين أعقبتا حكومة على ماهر، برئاسة حسن باشا صبرى ثم برئاسة حسين باشا سرى، عجزتا عن الاستجابة للمطلب البريطانى بعد أن أصبح الرأى العام المصرى مشايعا لفكرة "تجنيب مصر ويلات الحرب"، وهو ما سلم به السير لامبسون فى النهاية، وكان كل ما يسعى إليه وجود حكومة فى القاهرة تكون متعاطفة مع قضية الحلفاء وليس مع دولتى المحور مما بدأ بشكل واضح من سياسات القصر.

لم يكن ممكنا أن تصبح مصر إحدى الدول المحايدة خلال الحرب، وهو الموقف الذى اتخذته دولة مثل تركيا، وذلك بحكم وجود قوات الإمبراطورية البريطانية على أراضيها، ولم يكن ممكنا أيضا أن تعلن الحرب على دولتى المحور، الأمر الذى كان مطلوبا معه البحث عن توصيف قانونى لهذا الوضع القلق وكان أن مصر دولة غير محاربة Non Bellgent.

ومع أن البريطانيين قد سلموا أخيرا بهذا الوضع، خاصة وأنه يحرم مصر بعد نهاية الحرب من المطالبة بأية امتيازات فى العلاقات معها على اعتبار أنها قد شاركت فى الحرب وتطالب بالمشاركة فى جنى ثمار النصر، إلا ان ما كان يقلق اللورد كيلرن (السير لامبسون سابقا) أن الحكومات القائمة والموالية للقصر لا تبذل الجهد المطلوب فى تنفيذ شروط معاهدة ١٩٣٦ التى تضع مصر فى موقف الحليف الحقيقى للطرف الآخر من المعاهدة، أى بريطانيا.

دعا ذلك اللورد كيلرن، وبعد موافقة وزارة الخارجية في لندن إلى الإقدام على عمله الشهير بمحاصرة قصر عابدين في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ وإجبار الملك على استدعاء النحاس باشا، زعيم الوفد، لتأليف الوزارة الجديدة على ضوء حقيقتين؛ أولاهما: الحاجة إلى حكومة شعبية تهدئ من روع الشارع المصري الذى أخذ القلق بتلابيبه بعد نجاح القوات الألمانية في الاقتراب من الاسكندرية، وبعد أن سارت المظاهرات في شوارع القاهرة وهي تهتف "إلى الأمام يارومل"، وثانيهما: اعتقاد الإنجليز أن حكومة برئاسة النحاس باشا ستكون أكثر تعاونا في تنفيذ مواد المعاهدة التي عقدها رئيسها خاصة وأن الزعيم المصري كان قد أعلن في أكثر من مناسبة عن تعاطف الوفد مع قضية الديموقراطيات الغربية في مواجهة المعسكر الآخر ذى الطابع الفاشي.

والمعلوم أن موقف مصر تجاه الحرب العالمية الثانية قد أخذ منحاه الأخير بعد أن تأكد أن النصر للحلفاء أصبح وشيكا عام ١٩٤٥، وأنها لن تنال عضوية هيئة الأمم التي كان من المفروض أن تضم فقط الدول التي أعلنت الحرب على المحور مما دعا حكومة أحمد ماهر التي جاءت بعد إقالة وزارة النحاس في أكتوبر عام ١٩٤٤، إلى إعلان الحرب في فبراير من العام التالي، الأمر الذى كلف الرجل حياته مما ينبئ إلى أن تيار رفض التورط في الحرب التي "لا ناقة لمصر فيها ولا جمل" ظل كامنا وتفجر في وجه رئيس وزراء مصر الذى خرج عن قناعات هذا التيار.

وباستثناء قرار إعلان الحرب، وهو من أهم قرارات السياسة الخارجية، فقد فرض أمران نفسهما على تلك السياسة؛ أولهما: ما صحب تلك الحرب من اضطرابات في العلاقات الدولية أدت في كثير من الأحوال إلى مشاكل داخلية جسيمة، وثانيهما ما أرتآه المصريون من أن بلادهم وفقا لتاريخ طويل من الدور الإقليمي، رأت أن الوقت قد حان، للعودة إلى لعب هذا الدور، ولم يكن هناك أقرب من العالم العربي المحيط لتحقيق ذلك، الأمر الذى بدأ في عهد وزارة النحاس

بإجراء المشاورات اللازمة لتكوين منظمة إقليمية التى عرفت بعدئذ باسم جامعة الدول العربية.

- بالنسبة للتقلبات التى حدثت فى العلاقات الدولية فقد بدأت مصر بقطع تلك العلاقات بينها وبين أعداء بريطانيا.. ألمانيا أولا عام ١٩٣٩، والتى تولت إيران رعاية المصالح المصرية فيها، بعدها إيطاليا عام ١٩٤٠ فقد استدعت مصر ممثليها فى روما وتولت سويسرا رعاية المصالح المصرية فى تلك البلاد، وأخيرا اليابان فى العام التالى.

بالمقابل أقامت القاهرة علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول غير أن أهمها كان الاعتراف بالاتحاد السوفييتى عام ١٩٤٣ وتبادل التمثيل الدبلوماسى معه مما يتطلب وقفة، فالمعلوم أن العلاقة السياسية بين مصر وروسيا القيصرية كانت قديمة، وكانت حكومة بتروجراد من أولى الحكومات التى أقامت لها هيئة دبلوماسية فى مصر بعد البدء فى بناء الدولة الحديثة فى عصر محمد على، ورغم نشوب الثورة البلشفية عام ١٩١٧ أصر الإنجليز على إبقاء ممثل لروسيا القيصرية، قنصلا عاما ومندوبا ساميا، على أن تتكفل مصر بنفقات الهيئة الدبلوماسية التى تمثل الدولة الروسية المندثرة، غير أنه فى عام ١٩٢٠، وبعد ثلاث سنوات وبعد أن تأكد استقرار دولة الاتحاد السوفييتى أبلغت الحكومة المصرية المستر سميرنوف رئيس هذه الهيئة أنها لن تستمر فى تقديم المعونة المالية له، دون أن تغلق داره الأمر الذى استمرت معه الوكالة الروسية حتى عام ١٩٢٣، لم يعد بعدها لمصر علاقة سياسية سواء بروسيا القيصرية التى كانت قد اختفت من الوجود قبل ست سنوات، أو بالاتحاد السوفييتى الناشئ.

وبقى الوضع على ما هو عليه إلى أن قامت الحرب الثانية ودخلتها حكومة موسكو إلى جانب الحلفاء فى يونيو عام ١٩٤١ بعد أن هاجم الألمان الأراضى الروسية، وطلبت بريطانيا من الحكومة المصرية أن تعامل السفن التجارية الروسية باعتبارها سفن دولة حليفة، الأمر الذى شجع المصريين على التقدم خطوة نحو

السعى للاعتراف المتبادل بينها وبين الحكومة السوفيتية، غير أن ظروف الحرب وقتئذ, خاصة ما أتصل منها بالتهديد الذى كانت تواجهه مصر من القوات الألمانية التى تقدمت من الغرب، لم تسمح بذلك.

وبعد أن زال الخطر بدأت الاتصالات بين البلدين لبناء العلاقات الدبلوماسية وهى الاتصالات التى قام بها رجال وزارة الخارجية، مما تم على أيدى أحمد القدرى بك وزير مصر المفوض فى ستوكهلم ومستشار المفوضية الروسية، وتبع ذلك ما جاء فى تقرير الوزير المفوض فى واشنطون من أن الولايات المتحدة تشرع فى عقد مؤتمر يتصل ببناء الكيان الاقتصادى للأمم المتحدة وأن من مصلحة مصر أن تبادر بكسب مودة روسيا وتوطيد العلاقات بينهما، الأمر الذى رحب به النحاس باشا الذى كان يقوم بأعمال وزير الخارجية، فضلا عن شغله منصب رئيس الوزراء، فتقدم بمذكرة إلى مجلس الوزراء فى مايو بطلب الموافقة على مشروع بالاعتراف باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

وبعد اتصالات بين الطرفين تمت عبر السفير الروسى فى لندن الرفيق مايسكى انتهى الأمر بالاتفاق بين الحكومتين فى ٢٦ أغسطس عام ١٩٤٣ حين تم الإعلان عن تبادل البعثتين الدبلوماسيتين وفتح قنصليتين عامتين فى آن واحد فى كل من القاهرة وموسكو فى ٧ سبتمبر من نفس العام.

من تلك التقلبات (ثانيا) تناقض المواقف بين قصر عابدين الذى قامت سياساته على عقد اتصالات سرية مع الألمان، وبين الحكومات المصرية التى كان مفترضا فيها تنفيذ معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا بروح الإخلاص..

وقد تعددت قنوات الاتصال أولا من خلال وزير بلغاريا المفوض بالقاهرة، ثم بعد ذلك عن طريق يوسف ذو الفقار باشا السفير المصرى فى طهران وصهر الملك والذى جرت اتصالاته مع السفير الألمانى فى العاصمة الإيرانية خلال ربيع عام ١٩٤١، وهى الاتصالات التى ما لبث أن كشفها البريطانيون وكانت من أسباب التهديد بخلع فاروق فى حادثة ٤ فبراير عام ١٩٤٢.

غير أن هذا التناقض بين الملك والوزارة بلغ أشده خلال وزارة حسين سـوى باشا حين ضغط الإنجليز عليه لقطع العلاقات بينه وبين حكومة فيشى التى كان قـد أقامها الألمان برئاسة الماريشال بيتان بعد غزوهم لفرنسا، ولما كان يعلم أن الملـك سوف يعترض على مثل هذه الخطوة فقد انتهز فرصة خروجه لرحلة صحراويـة وأوعز لوزير الخارجية صليب باشا سامى على القيام بها، مما أدى إلـى أن يفقـد الرجل منصبه بعد عودة الملك من رحلته.

- على الجانب الآخر بدأت مساعى الحكومة المصرية خلال سنى الحرب لقيـام أول منظمة عربية، وهى الجهود التى بدأتها حكومة النحاس باشا فى سـبتمبر عام ١٩٤٣ وانتهت بعد عام كامل بتوقيع بروتوكـول الجامعـة فـى قصـر أنطونيادس بالأسكندرية، ففى يوم ٧ أكتوبـر عـام ١٩٤٤ نشـرت اللجنـة التحضيرية للمؤتمر العربى قراراتها الخاصة أولها: بقيـام "مجلـس يسـمى مجلس جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة علـى قـدم المساواة، وثانيها متعلق بالتعاون فى الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعيـة، والثالث عن تدعيم هذه الروابط فى المستقبل، بعـد قـرار خـاص بـاحترام استقلال لبنان وسيادته بحدوده القائمة، والأخير خاص بفلسطين حيث طـالبت الدول العربية بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية والمحافظـة علـى الأراضـى العربية"، وفى يوم ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ تم توقيع ميثاق فى احتفـال كبـير حضره محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرى.

ولعل أهم ما ترتب على قيام الجامعة بالنسبة للسياسة الخارجيـة المصريـة تقنين الدور المحورى الذى ظلت تلعبه مصر فى المنطقة، وهو ما بدأ فـى اتخـاذ القاهرة مقرا للمنظمة الجديدة، هذا من جانب، ومن تولى مصرى، هو عبد الرحمـن عزام باشا أمانة الجامعة، من جانب آخر، الأمر الذى أصبح تقليدا بعد ذلك إلا فـى الظروف الاستثنائية التى أعقبت تجميد دور مصر فى الجامعة بعد عقـد معـاهدة الصلح المصرية مع إسرائيل عام ١٩٧٩.

ويمكن رصد المحاور الثلاثة التى دارت حولها السياسات المصرية خلال الفترة المنقضية بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبين قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ على النحو التالى :

١-الدور النشط الذى حاولت أن تلعبه على المستوى العالمى، خاصة فى هيئة الأمم المتحدة والذى سعت من وراءه إلى أن تكون اللسان العربى، مما نتبينه من مواقفها خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية، أو على مستوى صراعها مع بريطانيا مما ظهر فى رحلة النقراشى باشا إلى نيويورك عام ١٩٤٧ لتقديم شكوى مصر من سياسات حكومة لندن، ومن محاولة تسوية العلاقات بين البلدين عن طريق التدخل الدولى.

٢-محاولة قيادة الأمة العربية الأمر الذى أدى بها إلى خوض غمار أول حرب عربية إسرائيلية عام ١٩٤٨، والتى وإن لم تنته على النحو الذى رغبت فيه الحكومة المصرية إلا أنها أكدت على هذا الدور القيادى.

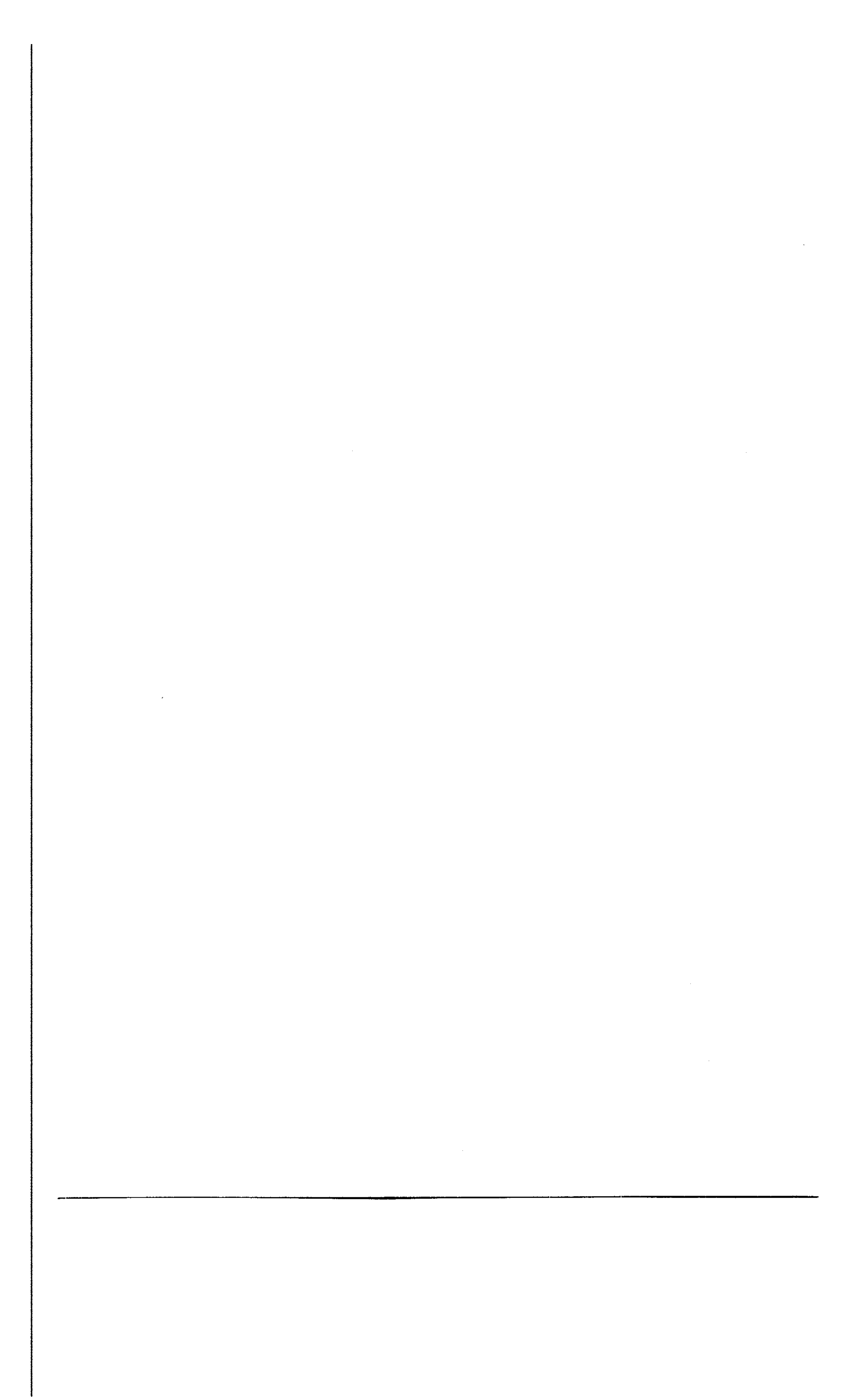
٣-رفض أن تكون طرفا فى الحرب الكورية عام ١٩٥٠ والتى خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية تحت راية الأمم المتحدة، فقد فرق المصريون بين أن يكونوا طرفا فى الحرب الباردة التى كانت الحرب الكورية تجسيدا لها وبين أن يخدعوا بأن الحرب تحدث باسم الأمم المتحدة.

وقد ظلت مصر ملتزمة بهذا الموقف الحيادى برفضها للمشاريع المختلفة لقيام أحلاف شرق أوسطية، سواء تلك التى قادتها بريطانيا أو شجعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وفى تقديرنا أن ثورة يوليو عام ١٩٥٢ التزمت بنفس المحاور الثلاثة بعد أن أكسبتها زخما وأضافت إليها دورا فاعلا بعد أن اتسعت رقعة الدول الصغيرة والمتوسطة التى نالت استقلالها، فيما عرف بالعالم الثالث.

الفصل الثانى

رؤية لتطور سياسة مصر الخارجية
في ضوء جدلية العلاقة بين الداخل والخارج

د. حسن نافعة



مقدمة

يجمع دارسو السياسة الخارجية على استحالة الفصل بين "الداخل" و"الخارج" في العملية السياسية. صحيح أن صانع القرار قد يتمتع من السلطات والصلاحيات و من أدوات الترغيب والترهيب ما يجعله قادرا، أحيانا، على السيطرة على ما يجري داخل حدود دولته، غير أن هذه الحرية "الداخلية" ليست مطلقة وإنما هي محكومة في الوقت نفسه ببيئة "خارجية" لا يملك إزاءها سوى قدر ضئيل من أدوات التأثير. فالبيئة "الخارجية" يمكن أن تتيح أمام صانع القرار فرصا قد تعينه، إن هو أحسن استغلالها، على تثبيت وضعه في "الداخل"، أو تشكل عليه ضغوطا قد تضعف موقفه وربما تطيح به كلية، إن هو لم يحسن مواجهتها و التغلب عليها.

و تتشكل السياسة "الخارجية" من مجمل القرارات التي تستهدف حماية وتحصين الدولة في مواجهة الأخطار والتهديدات، الفعلية أو المحتملة، و الدفاع عن مصالحها و تدعيم دورها و مكانتها على الساحة الدولية. وحيث أن هذه القرارات تشمل أو تمس في العادة ميادين و مجالات أصبحت تتسع لتشمل كل شيء تقريبا، فقد بات من المتعذر تماما، إن لم يكن من المستحيل، التمييز بين ما يدخل منها تحت بند "السياسة الداخلية" وما يدخل منها تحت بند "السياسة الخارجية". و عادة ما تلعب المعطيات الجغرافية والتاريخية دورا مهما، وأحيانا حاسما، في تشكيل التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأي دولة. غير أن هذه المعطيات لا تعكس نفسها على السياسة الخارجية بصورة تلقائية أو حتمية وإنما من خلال إدراك النخبة السياسية، بصفة عامة، والنخبة الحاكمة وعلى رأسها صانع القرار، بصفة خاصة، لمدى وطريقة تأثيرها على أمن ومصالح وقيم المجتمع الذي تمثله. في هذا السياق يبدو واضحا أن عملية صنع القرار السياسي تجري داخل بيئتين يشكل كل منهما امتدادا للآخر على الرغم من أن لكل منهما سماته الخاصة.

فالبيئة الخارجية تتسم عادة بكثرة عدد الفاعلين الدوليين، من ناحية، وبصعوبة التنبؤ بسلوكهم وتصرفاتهم، من ناحية أخرى. وعلى صانع القرار أن يلم

إلماما دقيقا بهيكل وموازين القوة في النظام الدولي، وأن يتابع بدقة ما يطرأ علــــي ذلك الهيكل من تغيرات واختيار نمط السياسات والتحالفات الأقدر على الدفاع عــــن مصالحه على التكيف مع تلك التغيرات.

أما البيئة الداخلية فتحددها متغيرات كثيرة نذكـــر منـــها: شـــكل النظـــام السياسي والدستوري القائم، طبيعة الثقافـــة السياســـية و منظومـــة القيـــم الفرديـــة والمجتمعية السائدة، حجم الموارد البشرية والسياســـية والاقتصاديـــة والعســـكرية المتاحة، درجة التقدم العلمي والتكنولوجي ..الخ. و من الناحية القانونية يعتبر رئيس الدولة، وخاصة في النظم الرئاسية والمختلطة، أو رئيس الوزراء، وخاصة في النظم البرلمانية، هو المسئول الأول عن رسم وتنفيذ السياسية الخارجية. تستوي في ذلـــك النظم الديمقراطية، على اختلاف أشكالها وأنواعها، مع النظم غير الديمقراطية، على اختلاف أشكالها وأنواعها أيضا. الفرق الوحيد بين الاثنين أن صانع القرار في النظم الديمقراطية يتخذ قراره في إطار ضوابط و قيود سياسية وقانونية معينة، تزيـــد أو تنقص حسب حجم الأغلبية التي يتمتع بها و درجة التأييد الذي يحظى بـــه داخـــل الهيئات والمؤسسات المعنية، وفي ظل رقابة مستمرة من جـــانب أجـــهزة الدولـــة ووسائل الإعلام المختلفة، و نظام يقوم على مبدأ فصل السلطات والرقابة المتبادلـــة والمتوازنة بينها ضمانا لعدم طغيان أحدها على الأخرى.

غير أنه لا يجوز أن نستنتج مما سبق أن كفاءة السياســـة الخارجيـــة، أو حتى درجة المشاركة في رسمها وتنفيذها، هي في النظم الديمقراطية أعلى منها في النظم غير الديمقراطية. فقد يحدث أحيانا أن تتمتع دولة غير ديمقراطيـــة بأجـــهزة ومؤسسات دبلوماسية وأمنية قوية وعالية الكفاءة تساعد صانع القرار فـــي رســـم و تنفيذ سياسة خارجية تتسم بالفاعلية. بل وقد تكون دائرة المستشارين المؤثرين فـــي عملية صنع السياسة الخارجية والمحيطين برئيس دولة "دكتاتور"، في مرحلة معينـــة أوسع وربما أكثر كفاءة من الدائرة المحيطة برئيس دولة "ديمقراطي". وفي جميـــع الأحوال، يتعين على صانع القرار أن يتخذ من الاجراءات والتدابير ما يلزم لتمكينـــه

من وضع الدولة التي يقودها في حالة استعداد لمواجهة المخاطر والتحديات و من القيام بالدور الذي يتناسب مع مكانتها على الصعيد الخارجي.

وكان جدل واسع النطاق قد اندلع خلال فترة السبعينات حول مدى تمتع النظم الشمولية بميزة نسبية تمكنها من إدارة سياستها الخارجية وخاصة في أوقات الأزمات الدولية بفاعلية أكبر من النظم الديمقراطية. و اعتبر الرأي الغالب في هذا الوقت أن النظم الشمولية تتمتع بقدرة أكبر على الحركة و اتخاذ القرارات في التوقيت الملائم، وذلك بسبب ما تتمتع به السلطة التنفيذية من صلاحيات شبه مطلقة وتضاؤل أو غياب دور المؤسسات الأخرى، الرقابي أو المشارك، في عملية صنع القرار الخارجي وتحولها إلى مؤسسات تعبوية مساندة لقرار السلطة التنفيذية. غير أن تورط الاتحاد السوفييتي في الأزمة الأفغانية في نهاية السبعينات، وعلى نحو يكاد يكون شبيها بتورط الولايات المتحدة في أزمة فيتنام في الستينات، وعجزه عن ادارة هذه الأزمة بطريقة تحول دون استنزفه ماديا و تشويه سمعته ومكانته دوليا، كان من بين عوامل كثيرة ساعدت على وضع حد لهذا الجدل. وبعد سقوط وانهيار الاتحاد السوفييتي بدأ نجم النظم الديمقراطية المستقرة يسطع من جديد باعتبارها الأقدر على تصحيح ما قد يرتكب من أخطاء في الحساب وعلى إفراز النخبة الأكثر تعبيرا عن مفهوم المصلحة الوطنية.

وعلى أي حال فإن صانع القرار مطالب بأداء وظيفتين هما في الواقع وجهان لعملة واحدة: حفظ السلام الاجتماعي في الداخل وحماية الوطن ضد أطماع الخارج. و يتعين عليه من ثم أن يصوغ سياسة خارجية لا تتحول تكلفتها إلى عبء على الموارد اللازمة لتحقيق حد معقول من السلام الاجتماعي، ضمانا لعدم انفجار النظام من داخله، وأن يصوغ سياسة داخلية لا تقصر في حشد الموارد اللازمة للدفاع عن حدود الوطن وضمان سلامته في مواجهة خطر الغزو من الخارج.

وتتطلب دراسة البنية الداخلية للسياسة الخارجية تمحيص عدد كبير من المتغيرات المؤثرة على عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية والتي يتعلق بعضها

بشخصية صانع القرار وبعضها الآخر بهيكل عملية صنع القرار. من بين العوامل المتعلقة بشخصية صانع القرار، خصائصه وسماته العقلية والنفسية، وأسلوبه في اتخاذ القرارات و علاقته بمستشاريه وبالأجهزة المعاونة، وميوله واتجاهاته الفكرية والعقائدية..الخ. أما المتغيرات المتعلقة بهيكل عملية اتخاذ القرار فيدخل فيها: شكل وخصائص النظام السياسي ونطاق السلطات الممنوحة دستوريا لصانع القرار ، وكفاءة الأجهزة السياسية و الدبلوماسية والأمنية المعنية برسم وتنفيذ السياسة الخارجية، ..الخ.

وإذا فحصنا النموذج المصري للسياسة الخارجية، في ضوء هذه المتغيرات، فسوف نجد أن دور رئيس الدولة كان، منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، هو الدور الحاكم والمتحكم في عملية صنع هذه السياسة بينما يقتصر دور الأجهزة الأخرى، بما فيها الأجهزة المعاونة، على عملية التنفيذ. أما قبل الثورة فلم تكن هناك سياسة خارجية أصلا لافتقارها لأهم عناصرها وهو الاستقلال. ومع ذلك فقد شهدت المرحلة "الليبرالية" (٢٣-٥٢)، تبلور إرهاصات لسياسة خارجية تطورت مع تطور الحركة الوطنية المصرية بعد اندلاع ثورة ١٩١٩، لكن عملية صنع السياسة الخارجية كانت أكثر تعقيدا بسبب تصارع قوى ثلاث على السلطة في مصر: الانجليز والملك والحركة الوطنية. و بينما لم تتغير بنية النظام السياسي المصري كثيرا فإن التوجهات العامة للسياسة الخارجية المصرية شهدت تقلبات كثيرة.

ويطرح هذا البحث رؤية عامة لجدلية العلاقة بين البيئتين الداخلية والخارجية في عملية صنع و إدارة سياسة مصر الخارجية تنطلق من فرضية مفادها أن التغيرات الحادة التي طرأت على توجهات السياسة الخارجية عبر مراحل تطورها المختلفة نجمت عن تغير في إدراك صانع القرار المصري لدلالة المعطيات الجغرافية والتاريخية التي تحكم حركة مصر الدولية على ضوء متطلبات التكيف مع التطورات العالمية والإقليمية . وحيث أن عملية إدارة الصراع مع إسرائيل كانت هي الجانب الذي شهد تغييرات حادة في توجهات سياسة مصر الخارجية عبر

مراحل تطورها المختلفة فسوف يتم التركيز على دراسة العوامل التي أدت إلى هـذا التغيير في إطار جدلية العلاقة بين الداخل والخارج.

أولا : الجذور والإرهاصات:

تعتبر مصر دولة حديثة العهد بالسياسة الخارجية شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم الثالث، على الرغم من أنها تعد واحدة من أقدم الدول في التاريخ، إن لـم يكن أقدمها على الإطلاق وأكثرها رسوخا وقدرة على البقـــاء والاســتمرار. فقـد تعرضت مصر لعمليات غزو متتالية أفقدتها استقلالها منذ عصر الأسرات القديمة و حولتها إلى مجرد إقليم يخضع لسلطة الغازي المحتل أو يدور فــي فلكــه و يـدار لخدمة مصالحه في معظم الأوقات.

غير أن الفتح العربي والإسلامي أحدث تحولات بعيـــدة المــدى وعميقــة الجذور في بنية المجتمع والدولة في مصر. ولم تقتصر هذه التحولات على البنيـــة السياسية والاقتصادية، كما يحدث عادة مع كل احتلال جديد تتاح له فرصة البقـــاء لفترة طويلة، وإنما امتدت إلى قلب البنية الثقافية والاجتماعية لتغير من هوية مصــر ومن انتمائها الحضاري، بعد أن تغير اللسان الذي تنطق به و العقيدة التي تدين بها. و قد أدت تلك التحولات العميقة إلى نتائج سياسية حاسمة ربما كان من أهمـــها أن الشعب المصري لم يتعامل مع حكامه المسلمين من غير المصريين، والذين تعـاقبوا على حكم مصر منذ بداية الفتح العربي وحتى منتصف القرن العشرين، باعتبـارهم حكاما أجانب. وفي هذا السياق فقد ارتبط الحديث عن "استقلال" مصر، وبالتالي عن وجود "سياسة خارجية مصرية" من عدمه، بظهور وتطور حركة وطنية مصرية لم تنشأ أصلا إلا في ظل الاستعمار الغربي وفي مواجهته. و قد نشأت هــذه الحركــة على استحياء في بادئ الأمر بعد فترة وجيزة من نجاح بريطانيا في احتلال مصــر عسكريا عام ١٨٨٢، بعد إجهاض ثورة عرابي، ثم ما لبثت أن نمت سريعا، خاصة بعد إنشاء الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل عام ١٩٠٧، قبل أن تدخل مرحلـة النضج باندلاع ثورة ١٩١٩ وتسلم حزب الوفد راية الكفاح ضد المستعمر.

و كانت بريطانيا قد انتهزت فرصة مشاركة تركيا في الحــــرب العالميـــة الأولى لفرض حمايتها ووضع حد لارتباطـــات مصــــر القانونيـــة بالامبراطوريـــة العثمانية. ولذلك يمكن القول أن الفترة الممتدة منذ ثورة ١٩١٩ وحتى حركة الجيش في عام ١٩٥٢ كانت هي الفترة التي شهدت الإرهاصات الأولـــى لتبلــور سياســـة خارجية مصرية. فقد استطاعت الحركة الوطنية المصرية بقيادة حـــزب الوفـد أن تنتزع من بريطانيا إعلانا بالاستقلال من جانب واحد، حصلت مصر بموجبه علـــى استقلال شكلي (١٩٢٢)، ثم أن تجبرها على التوقيع على معاهدة حصلـــت مصــر بموجبها على استقلال منقوص (١٩٣٦)، قبل أن تقوم هي نفسها بإلغاء هذه المعاهدة (١٩٥١) فاتحة بذلك الطريق أمام حركة كفاح شعبي مسلح ضد الوجود البريطـــاني في منطقة قناة السويس. ومع ذلك فإن الجلاء الكامل، وبالتالي الاستقلال، لم يتحقـــق إلا في ظل مرحلة جديدة تماما من مراحل تطور الحركة الوطنيـــة حمـل لواءهـــا الجيش بزعامة جمال عبد الناصر.

غير أن تعاقب موجات الاحتلال والغزو على مصر وتحكم غير المصريين في شئونها خلال فترات طويلة لم يحل دون تمكن مصر الدولة، حتى خلال مراحـل تبعيتها السياسية لامبراطوريات أكبر، من أن تلعب دورا متميزا وفاعلا في محيطها الإقليمي وذلك في كل مرة حظيت فيه بقيادة واعية وقوية. وعلى سبيل المثال فـــإن تبعية مصر للخلافة الإسلامية على مدى قرون طويلة لم يحل دون تحركها المســتقل على مسرح السياسة الدولية بل ومن توسيع ممتلكاتها وحدودها، وخاصة الشـــرقية منها و الجنوبية، في فترات مختلفة مشكلة أحيانا امبراطورية خاصة بـــها داخـــل الامبراطورية الإسلامية الأوسع. وقد تكررت محاولات من هذا النـــوع بدرجـــة أو بأخرى في عهد الأسر الطولونية والإخشيدية والفاطمية والأيوبية وغيرها من الأسر القوية التي حكمت مصر. واستطاع أحد المماليك وهو على بك الكبـــير أن يعـــزل الوالي العثماني وأن يستقل بمصر عام ١٧٦٨ قبل أن تعود من جديد إلى حظـــــيرة النفوذ العثماني. و في بداية القرن التاسع عشر استطاع محمد علي، الألباني المولـــد

والتركي الأصل والذي جاء إلى مصر كأحد قادة الفرق العثمانية، أن يصل إلى السلطة بمساعدة حركة شعبية مصرية رغم أنف الوالي العثماني، وأن يتمكن من بناء دولة عصرية في مصر خلال فترة وجيزة و أن يتوسع إقليميا حتى وصل إلى حدود الآستانة وكاد يستولي على مقر الخلافة العثمانية نفسها. ولم يوقف توسعات محمد علي ويجبره على التراجع والتخلي عن معظم ممتلكاته، في مقابل احتفاظ أسرته بحكم مصر وراثيا، سوى تحالف كبير من القوى الأوربية الرئيسية (مقررات مؤتمر لندن لعام ١٨٤٠). و رغم هذه التسوية المجحفة فقد ظلت مصر، وحتى احتلالها من جانب بريطانيا عام ١٨٨٢، تتمتع بقدر ما من حرية واستقلالية الحركة على المسرح الدولي وخصوصا بعد أن استطاع الخديو اسماعيل أن يحصل من حكومة الآستانة على حق الاتصال بالدول الأجنبية دون استئذان مسبق منها.

وتدل القراءة المتفحصة لاتجاهات الحركة المصرية على المسرح الدولي قبل أن يتمكن منها الاحتلال البريطاني إلى تبلور ثلاث حقائق هامة شكل الوعي اللاحق بها أهم مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية لمصر المعاصرة. و تعكس هذه الحقائق عمق تأثير المعطيات الجغرافية، أو ما يسميه العالم المصري الكبير جمال حمدان "عبقرية المكان"، على صياغة التوجهات العامة لهذه السياسة، بصرف النظر عن طبيعة النخبة الحاكمة في مصر. ويمكن تبسيط وتلخيص هذه الحقائق الثلاث على النحو التالي:

الحقيقة الأولى: تتعلق بوحدة الدولة المصرية ومركزيتها. فقد شكلت الدولة المصرية بحدودها الراهنة وحدة مركزية واحدة على رقعة السياسة الدولية منذ أقدم العصور، وتمكنت من الاحتفاظ بهذه الوحدة في كل العصور والأوقات، بما في ذلك العصر العثماني. و ربما كانت مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تتمكن حكومة الخلافة في الآستانة من النيل من وحدتها الإدارية.

الحقيقة الثانية: تتعلق بمقومات الحياة و متطلبات المحافظة على الاستمرار والبقاء. فاعتماد مصر الكامل على مياه نهر النيل حتم عليها دائما أن تمد

بصرها جنوبا و دفعها أحيانا إلى تحريك جيوشها إلى أقصى نقطة تستطيع أن تصل إليها في اتجاه منابع النهر العظيم. و بعد اكتشاف هذه المنابع اعتبرت مصر دوما أن المنطقة الممتدة من تلك المنابع وحتى حدودها الجنوبية تشكل بالنسبة لها مجالا حيويا يمنحها الحق في التحرك بحرية لمتابعة ما يجري فيه والحيلولة دون قيام أي قوة معادية بأي عمل قد يعرقل تدفق مياه النهر الذي يشكل شريان الحياة بالنسبة لها.

الحقيقة الثالثة: تتعلق بأمن مصر و بمتطلبات حمايته من مخاطر الغزو الخارجي. ولأن معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر جاءت من الشمال، عبر البحر المتوسط، أو من الشمال الشرقي، عبر سيناء، فقد استقر في ضمير مصر ووعيها الجمعي العام أن جبهتها الشرقية تشكل نقطة الضعف الأساسية في نظامها الأمني. وقد دلت دروس التاريخ وعبره على أن أي قوة أجنبية تنجح في السيطرة على الشام تشكل تهديدا مباشرا لأمن مصر، و على أن أي قوة أجنبية تنجح في السيطرة على مصر تتطلع فورا لاحتلال تتطلع فورا لاحتلال الشام لتثبيت وضعها في مصر. و لذلك فقد وقر في ضمير مصر ووعيها العام أن الشام يشكل معها كتلة استراتيجية واحدة، وهو ما يعني، إجرائيا، أن تأمين حدود مصر الشرقية يبدأ عند نقطة ما داخل منطقة الشام نفسها. ومن هنا كان على مصر أن تمد بصرها دوما، عبر شبه جزيرة سيناء، نحو الشرق.

غير أن الوعي بهذه الحقائق لم يتبلور ويستقر دفعة واحدة في إدراك النخبة المصرية، والتي ظلت مغلوبة على أمرها لفترة طويلة، وإنما تطور تدريجيا عبر دروب متعرجة فرضتها الظروف المتغيرة لنمط التفاعلات بين البيئتين الداخلية والخارجية. فخلال الفترة التي أعقبت الاحتلال البريطاني وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى تعرضت السياسة الخارجية المصرية، والتي كانت مستقلة نسبيا بدرجات متفاوتة منذ بداية حكم محمد علي ولها وزارة خاصة بالشئون الخارجية، إلى انتكاسة شديدة، وأصبحت بريطانيا هي التي تهيمن كلية على عملية صنع القرار وتسخر علاقة مصر الخارجية لخدمة مصالحها الاستراتيجية، على الرغم من

استمرار تبعية مصر القانونية للدولة العثمانية. ثم انتهزت بريطانيا فرصة اندلاع الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إلى المعسكر المعادي لها في الحرب لفرض حمايتها في ١٤ نوفمبر ١٩١٤ وقطع روابط مصر القانونية بالدولة العثمانية وإلغاء وزارة الخارجية. و وركزت بريطانيا جهودها خلال هذه الفترة على تصفية الامبراطورية المصرية في إفريقيا وإضعاف نفوذ مصر فيما وراء حدودها الجنوبية، كما عملت في الوقت نفسه على مساعدة الحركة الصهيونية على إنشاء وطن قومي لليهود على حدوده مصر الشرقية في فلسطين. غير أنه يلاحظ أن الاعتبارات الجغرافية أملت على بريطانيا، في الوقت نفسه، ضرورة مراعاة الحدود الدنيا لمصالح مصر والسودان والحفاظ على حقوقهما معا في مياه نهر النيل، وهو ما عكسته الاتفاقات التي وقعتها بريطانيا، ممثلة لمصر والسودان، مع القوى الأوربية الممثلة لمصالح دول أخرى تقع في حوض النهر (بروتوكولات واتفاقيات روما ١٨٩١، وأديس أبابا ١٩٠٢، و لندن ١٩٠٦، ..الخ)

وقد تعين الانتظار حتى ما بعد اندلاع ثورة ١٩١٩ قبل أن يبدأ ظهور تأثير الحركة الوطنية المصرية على عملية صنع القرارات المتعلقة بشئون مصر الخارجية. ففي ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا استقلال مصر من جانب واحد. ورغم التحفظات الأربع التي صاحبت هذا التصريح وأفرغت استقلال مصر من أي مضمون حقيقي، عادت وزارة الخارجية المصرية للظهور و تبادلت مصر، ولأول مرة كدولة مستقلة، التمثيل الدبلوماسي، وإن كان على نطاق محدود ومستوى منخفض، مع عدد من الدول الرئيسية من بينها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة. وفي عام ١٩٢٣ أصبح لمصر دستور ينظم أوضاعها السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكفل هذا الدستور حرية واسعة لتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية مانحا زخما جديدا ومضفيا حيوية كبيرة على الحياة السياسية في مصر على الرغم من استمرار القيود التي تكبل حركتها الخارجية.

و تعين الانتظار حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ قبل أن يتسع هـامش الحرية المتاح أمام مصر لممارسة بعض مظاهر السياسة الخارجية المستقلة. فقد انضمت مصر إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٧، و اتخذت أثناء الحرب العالمية الثانية قرارات بقطع علاقاتها تباعا مع دول المحور (ألمانيا عام ٣٩ وإيطاليا عام ٤٠ واليابان عام ٤١)، و اعترفت عام ٤٣ بالاتحاد السوفييتي..الخ. ومع ذلـك فلـم تعلـن مصـر الحرب على دول المحور إلا في فبراير ١٩٤٥، وبعد أن تأكد انتصار الحلفاء، لكي تتمكن من المشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو المؤسس للأمم المتحدة. كما بـدأت مصر تلعب دورا نشطا ومؤثرا على الصعيد الإقليمي وبادرت بإجراء مشـاورات مع الدول العربية لبحث سبل دعم أواصر الوحدة بين الـدول والشـعوب العربيـة أسفرت عن تأسيس جامعة للدول العربية مقرها القاهرة ويقودها أمين عام مصـري. و ترتب على دور مصر القيادي في نشأة وتطور جامعة الدول العربية تزايد اهتمـام مصر بالشئون العربية بلغ ذروته بالمشاركة في حرب ١٩٤٨.

غير أن الفاحص المدقق للتوجهات التي عكستها هـذه القـرارات سـوف يلاحظ على الفور عكست في مجملها ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية البريطانيـة فـي المنطقة، وبالتالي فقد عكست واقع الاحتلال بأكثر ما عكسـت اسـتقلالية السياسـة الخارجية المصرية في تلك المرحلة من مراحل تطور الحركة الوطنية. وربما يكون عنصر التجديد الوحيد الذي برز كدليل على النزعة الاستقلالية المتزايدة في سياسـة مصر الخارجية هو ما عكسه سلوك مصر التصويتي في الأمم المتحدة عند مناقشـة الأزمة الكورية التي اندلعت عام ١٩٥٠. فقد امتنعت مصر على التصويـت علـى مشروعات القرارات المقدمة من الكتلة الغربية لاستخدام مجلس الأمن كمظلة لعمـل عسكري تقوده الولايات المتحدة ضد كوريا الشمالية. و قد اعتبر بعض المحللين هذا الموقف دليلا على وجود ارهاصات مبكرة لسياسة محايدة في صراع بين الشـرق والغرب بدأ يبرز في تلك الفترة وجسدته حرب باردة بين المعسكرين كانت الحـرب الكورية أحد أبرز مظاهرها.

و الواقع أن التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية فيما يسمى بالمرحلة "الليبرالية" من تاريخها السياسي جاءت كنتاج أو كمحصلة لعملية تفاعل ديناميكي بين بيئة داخلية اتسمت بتصارع قوى ثلاث على عملية صنع القرار في مصر وهي: المندوب السامي البريطاني، الذي استمد قوته من واقع جيش الاحتلال، و القصر، الذي استمد قوته من صلاحياته الدستورية، و والحركة الوطنية بقيادة الوفد، والتي استمدت قوتها من حجم التأييد الشعبي لها؛ وبيئة خارجية اتسمت بتصاعد الصراع بين القوى الأوربية، و هو الصراع الذي وصل ذروته باندلاع الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن تراجع دور ومكانة هذه القوى في النظام العالمي وبروز دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. و كان من الطبيعي أن ينعكس هذا التحول في النظام الدولي بشكل مباشر على دور ومكانة وسياسة المعتمد البريطاني في مصر وبالتالي على هيكل وموازين القوة بين الأطراف المتصارعة على عملية صنع القرار السياسي في مصر.

وكان المعتمد البريطاني في مصر قد ظل حتى الحرب العالمية الأولى يحظى بسلطة شبه مطلقة مكنته من إعادة صياغة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يتناسب ومصالح التاج البريطاني واستراتيجيته العالمية، كما سبقت الإشارة. لكن اندلاع ثورة ١٩١٩ شكل ميلادا جديدا لحركة وطنية مصرية قوية تمكنت من توحيد عنصري الأمة ومعظم فئاتها الاجتماعية حول قضيتي الاستقلال والديمقراطية. وقاد حزب الوفد هذه الحركة في مواجهة كل من الاحتلال البريطاني، والذي لم يكن مستعدا للتسليم بمطلب الاستقلال بسهولة، والقصر، والذي لم يكن مستعدا للتسليم بمطلب الديمقراطية بسهولة. ورغم بعض المكاسب الجزئية التي حققتها ثورة ١٩١٩، و في مقدمتها تصريح ٢٨ فبراير لعام ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣، إلا أن تحالف القصر مع المحتل البريطاني حينا ومع أحزاب الأقلية والمنشقين عن حزب الوفد حينا آخر ومع الاثنين في معظم الأحوال أدى إلى تعثر القضية الوطنية، من ناحية، وإلى إفساد مناخ الديمقراطية والحياة النيابية، من ناحية

أخرى. ومع ذلك فقد أدت التطورات الدولية، خاصة بعد وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا و إقدام موسوليني على غزو الحبشة، إلى إقناع بريطانيا بضرورة التعجيل بتغيير سياستها، في المنطقة عموما وفي مصر على وجه الخصوص، حتى تقطع الطريق أمام احتمال تحالف حركات التحرر الوطني في المنطقة مع القوى الأوربية المعادية لها. وكان هذا العامل في مقدمة العوامل التي عجلت بإبرام معاهدة ٣٦ في مصر، والتي قدمت فيها بريطانيا تنازلات أكبر مما كانت مستعدة له من قبل، وبصدور الكتاب الأبيض، والذي عكس تفهما بريطانيا أفضل لمطالب الحركة الوطنية في فلسطين وخاصة ما يتعلق منها بموضوع الهجرة اليهودية، وبصدور تصريحات بريطانية تبدو متعاطفة مع تيار عروبي كان قد بدأ يبرز ويشتد عوده بالتوازي مع تصاعد الصراع على الأرض الفلسطينية.

وقد أدت التطورات الحادثة في النظام الدولي، من خلال تفاعلاتها مع القوى الثلاث المتصارعة على ساحة السياسة المصرية وبصرف النظر عن التفاصيل، إلى تبلور ما يشبه الإجماع الوطني حول ثلاث توجهات رئيسية في سياسة مصر الخارجية:

الأول: **توجه نحو الجنوب**. وقد أخذ هذا التوجه شكل التمسك بشعار "وحدة وادي النيل". فقد توحدت فصائل القوى الوطنية، بما في ذلك دوائر القصر و أحزاب الأقلية، حول هذا الشعار. تجلى اجماعها حول هذا الموضوع بوضوح في كل مراحل المفاوضات التي جرت مع بريطانيا حول قضية الاستقلال، بصرف النظر عن نوع الحزب أو الائتلاف الحاكم الذي قاد هذه المفاوضات سواء كانت وفدية(سعد-مكدونالد ١٩٢٤، النحاس-هندرسون ١٩٣٠، النحاس-لامبسون ١٩٣٦) أو غير وفدية (عدلي-كيرزن ١٩٢١ ثروت-تشمبرلين ١٩٢٧،محمود-هندرسون ١٩٢٩). فقد اعتبر الجميع في هذه المفاوضات، أغلبية وأقلية، أن مطلب الاستقلال ينسحب على مصر والسودان باعتبارهما بلدا واحدا. وكثيرا ما أدى تمسك القوى الوطنية المصرية بهذا الموقف إلى فشل مفاوضات الجلاء. وربما عكس هذا التوجه

الخاص بوحدة وادي النيل إحساسا أعمق بمصالح مصر في منطقة حوض النيل من منطلق أن المحافظة على هذه وحدة هي خير وسيلة للدفاع عن تلك المصالح .

الثاني: **توجه نحو الشرق،** عبرت عنه روافد متعددة تضرب بجذورها عميقا داخل تربة السياسة المصرية. الأول إسلامي، يعود بجذوره إلى تيار وطني قديم ظل لفترة طويلة متمسكا بالخلافة العثمانية، و غذاه طموح العرش المصري لوراثة الخلافة العثمانية ومحاولته استغلال مكانة الأزهر الشريف لهذا الغرض، وأخيرا تيار الإسلام السياسي الذي بدأ دوره في الحركة الوطنية المصرية منذ ثلاثينات هذا القرن. و الثاني: قومي، عبر عنه تفاعل قطاعات عديدة من النخبة المصرية المثقفة، على اختلاف انتماءاتها الحزبية، مع تيار مطالب بالوحدة العربية كان بدأ يشق طريقه بسرعة نحو الساحة السياسية المصرية تحت تأثير الدور الذي لعبه عدد من المثقفين من أصول شامية من خلال مواقعهم المؤثرة داخل دور الصحافة والمسرح و السينما وغيرها من أدوات التأثير الثقافي والإعلامي. والثالث وطني، غذته رؤية خاصة تركز على متطلبات الأمن والمصالح الاقتصادية على ضوء نمو الانتاج والصناعة المحلية وتطلع النخبة المصرية نحو السوق العربية وخاصة في دول المشرق العربي. وقد تشابكت هذه الروافد الثلاث مع بعضها لتصب في نهر واحد ساعد على تدفقه تفاعل مصر المتزايد مع تطورات القضية الفلسطينية وما صاحب ذلك من مخاوف تتعلق بالتأثيرات السلبية المحتملة على مصالح مصر الاستراتيجية في حالة ما إذا قامت دولة يهودية قوية على حدودها الشرقية .

الثالث: **توجه حيادي في الصراع بين الشرق والغرب:** ولهذا التوجه جذور مستمدة من خبرة مصر التاريخية في التعامل مع الغرب "الاستعماري" ورغبتها العارمة في التخلص من الاحتلال البريطاني بأي ثمن. فلم تخف قطاعات عريضة من الشعب المصري ارتياحها للهزائم التي منيت بها بريطانيا في بداية الحرب، بل وانطلقت مظاهرات في شوارع القاهرة تهتف "إلى الأمام يا روميل" ليس "حبا في

زيد" ولكن "نكاية في عمرو". ودعا سياسيون وعسكريون كبار إلى عدم التورط "في حرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل" وحاول بعضهم الاتصال بالألمان أثناء الحرب..الخ. وفيما يتعلق بالمعسكر الشرقي لم يكن هناك في مصر من يسعى جديا للتقارب معه كأداة للضغط على الغرب. وباستثناء تيار شيوعي محدود الوزن والتأثير في الحياة السياسية المصرية فإن رؤية معظم القوى السياسية للشرق "الملحد" كانت سلبية في مجملها. و في هذا السياق يمكن اعتبار أن الأرضية السياسية والعقائدية والنفسية كانت ممهدة تماما لتقبل فكرة الحياد بين الشرق والغرب كمبدأ وكتوجه عام. ومن هنا ترحيب القوى الوطنية إجمالا بدلالة التصويت المصري في مجلس الأمن.

غير أن هذه التوجهات العامة لم تكن قابلة للتحول إلى رؤية شاملة ومتماسكة تعبر عن سياسة مصرية خارجية خلال تلك "المرحلة الليبرالية" من مراحل التاريخ المصري، وذلك للأسباب التالية:

١- **غياب الاستقلال** بسبب استمرار الوجود العسكري البريطاني في مصر، مما أدى إلى استحواذ قضية الجلاء على جهد الحركة الوطنية بالكامل باعتباره شرطا لازما يستحيل في غيابه وجود سياسة خارجية حقيقية مستقلة.

٢ - **الافتقار إلى الشرعية الدستورية** بسبب اعتماد الملك على أحزاب الأقلية وليس على حزب الأغلبية في تسيير شئون البلاد. ولم يمكث حزب الوفد، وهو المعبر الحقيقي لإرادة الأمة في تلك المرحلة، سوى فترة تزيد في مجموعها على تسع سنوات فقط في الحكم، على الرغم من فوزه بأغلبية ساحقة تراوحت بين ٧٢ و ٩٠% من إجمالي المقاعد النيابية في جميع الانتخابات البرلمانية النزيهة التي خاضها في تلك الفترة. ولذلك ظل مركز الثقل، وخاصة في عملية صنع القرار الخارجي، محصورا في يد المعتمد البريطاني ،غالبا، والقصر أحيانا.

٣ - **انقسام الحركة الوطنية** بسبب الانشقاقات المتكررة في صفوف الوفد، وتحول أحزاب الأقلية إلى لعبة في يد القصر والانجليز، وتفشي التنظيمات السرية

التي استهدفت تقويض النظام من أساسه بسبب عدم قدرة حزب الأغلبية على التكيف مع مطالب القوى الشعبية الجديدة التي أفرزتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة طبقة العمال الصناعيين والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة، على الرغم من بروز دور الطليعة الوفدية الأكثر حساسية تجاه هذه القضايا.

٤ - **ضعف المؤسسات والأجهزة الأمنية والدبلوماسية المعاونة،** بسبب تفشي الفساد و ضعف الموارد المالية والكفاءات الفنية المتاحة

و ربما يمثل قرار مشاركة مصر في حرب ١٩٤٨ حالة كاشفة لطبيعة الخلل الذي اتسمت به البنية الداخلية للسياسة الخارجية في تلك المرحلة. فالقرار بدا في ظاهره استجابة لتوجه شعبي واضح وضاغط في وقت شهد مساحة واسعة من حرية الرأي والتعبير، وحظي عند مناقشته في برلمان منتخب بإجماع لم يشذ عنه سوى عضو واحد هو اسماعيل صدقي، لكنه كان مع ذلك نموذجا للقرارات الارتجالية غير المدروسة. فالقرار اتخذ بواسطة الملك أساسا، ولأسباب شخصية أكثر منها وطنية، و بدا رئيس الوزراء ومجلس الوزراء في حالة إذعان و عدم قدرة على طرح وتبني بدائل أكثر فعالية لمواجهة الوضع المتفجر في فلسطين، و حظي بموافقة وتشجيع سلطة احتلال كان بوسعها أن تضع أمامه الكثير من العراقيل، إن أرادت، وهو وضع ما يزال يثير الحيرة والارتياب. و في جميع الأحوال فإن قرارا على هذا القدر من الخطورة لم يتخذ بعد دراسة متأنية للوضع أو بعد تقدير مسئول للموقف، وإنما جاء بطريقة أقرب إلى الارتجال ودون إلمام دقيق بحقائق وموازين القوى على الصعيدين الدولي و الإقليمي أو تحليل لدوافع الأطراف المشاركة في الحرب والصراع، و دون معرفة دقيقة بإمكانات العدو وأوضاع القوات المشاركة في الميدان. ولذلك جاء الأداء العسكري والدبلوماسي خلال الحرب هزيلا ودون المستوى المتوقع فكانت الهزيمة، والتي لعبت دورا مهما في تعرية النظام وإضعافه.

إن عجز النظام السياسي القائم في تلك المرحلة عن تحقيق أي من الهدفين الرئيسيين اللذين حددتهما ثورة ١٩١٩، وشكلا أساس شرعيته وهما: الجلاء

والديمقراطية، أدى إلى دخول هذا النظام برمته مرحلة احتضار تدريجي. فقد أثبتت حرب ١٩٤٨ أن النظام عاجز عن حماية أمنه الخارجي، ثم جاء حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ليؤكد على أن النظام بات غير قادر أيضا على حماية أمنه الداخلي وسلامه الاجتماعي. ولا جدال في أن حريق القاهرة أشار إلى وجود فراغ سياسي كان يبحث عن قوة سياسية جديدة تملؤه.

و لأن أي من القوى الحزبية الموجودة على الساحة لم تكن مؤهلة لقيادة حركة التغيير المطلوب، فقد تقدم تنظيم الضباط الأحرار، والذي شكله وقاده جمال عبد الناصر داخل الجيش، ليملأ هذا الفراغ.

ثانيا : من النهضة إلى النكسة:

توافرت لمصر، إثر نجاح حركة الجيش عام ١٩٥٢، كافة المقومات اللازمة لصياغة سياسة خارجية مستقلة و مكتملة الأركان. فلأول مرة منذ عصر الأسرات القديمة تؤول عملية صنع القرار في مصر إلى سلطة وطنية خالصة. ولأن هذه الحركة لم تكن مجرد رد فعل لحدث بعينه بل عمل واع ومخطط استهدف إسقاط نظام عجز عن تحقيق طموحات الحركة الوطنية المصرية، وحظيت بتأييد فوري يكاد يصل إلى حد الإجماع، فقد كان من الطبيعي أن تتحول الحركة إلى ثورة تستهدف إحداث تغيير جذري واسع النطاق لهدم أركان النظام القديم، من ناحية، ولوضع أسس لبناء نظام جديد، من ناحية أخرى. وهذا هو ما عكسته بوضوح أهدافها الست المعلنة و التي جاءت خالية من أية إشارة تذكر إلى السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية. لكن ما إن رسخت أقدامها حتى تأكد أن للثورة رؤية واضحة تماما لسياستها الخارجية عبر عنها عبد الناصر في كتاب فلسفة الثورة الذي صدر عام ٥٤.

و قد انطلقت هذه الرؤية من عدد من المسلمات تقوم على الربط العضوي بين الداخل والخارج في تسلسل منطقي يمكن طرحه على النحو التالي:

١- أن تحديث بنية الدولة والمجتمع في مصر وتطهيرها من مظاهر الفساد السياسي والاجتماعي هو المدخل الصحيح لمعالجة كل أوجه القصور التي تعوق التنمية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية على السواء.

٢- أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل استقلال حقيقي، والاستقلال لا يتحقق إلا بتحرر الإرادة من كافة أشكال التبعية.

٣- أن مصر لا تستطيع أن تعيش كجزيرة مستقلة وسط بيئة إقليمية خاضعة للسيطرة الاستعمارية.

٤-أن مصر المستقلة والمتحررة الإرادة مؤهلة لأن تلعب دورا إقليميا وعالميا وتشارك بفعالية في صنع النظام الدولي بحكم موقعها الجغرافي الحاكم وارتباطاتها التاريخية بالشعوب العربية والإفريقية والإسلامية.

ومن الواضح أن هذه الرؤية تنطوي على إدراك خاص لتأثير المعطيات الجغرافية والتاريخية على سياسة مصر الخارجية ينطلق من اقتناع بأن هذه المعطيات تصنع لمصر مجالا حيويا طبيعيا لحركتها الدولية ترسمه دوائر ثلاث هي حسب ترتيب الأهمية: الدائرة العربية (التي هي منا ونحن منها)، والدائرة الإفريقية (التي تحرس مصر بوابتها الشمالية)، والدائرة الإسلامية (التي تجمع مصر بشعوبها قبلة وعقيدة واحدة).

تجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية لم تعكس نسقا عقائديا أو نمطيا في التفكير. فمعظم الدراسات التي تناولت بالتحليل شخصية عبد الناصر وسيرته الذاتية أجمعت على أنه لم يكن زعيما عقائديا تستهويه الأفكار النظرية والقوالب الأيديولوجية الجاهزة، وإنما كان يتحلى بعقلية براجماتية جعلته قابلا للتعاطي النقدي مع مختلف الأفكار دون الوقوع في أسرها. و من المعروف أن عبد الناصر كان قد احتك في شبابه بالعديد من الأحزاب السياسية وارتبط تنظيميا ببعضها لفترات قصيرة دون أن يستقر في أي منها أو يطمئن إليه بالكامل . وكان من اللافت للنظر

حرص عبد الناصر، عند تشكيله للتنظيم السري للضباط الأحرار، علـى تجنيـد عناصر تنتمي لكل القوى والتيارات الحية والفاعلة في المجتمع المصري، مما جعل هذا التنظيم أقرب ما يكون إلى شكل الجبهة الوطنية التي تضم كل ألـوان الطيـف السياسي في مصر. فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن عبد الناصر كان قارئا له ولع خاص بالتاريخ والقضايا الاستراتيجية لأدركنا أن رؤية عبد الناصر المبكـرة للتوجـهات العامة لسياسة مصر الخارجية كانت تتسق تماما مع مجمل التوجهات المستمدة مـن خبرة الحركة الوطنية المصرية عبر مراحل تطورها المختلفة، وأن هذا الاتساق لـم يكن مجرد مصادفة.

غير أن عبد الناصر أعاد صياغة هذه التوجهات على طريقته، ومن خـلال تفاعله المباشر مع الأحداث، وربطها في نسق واحد رؤية شـامل لـدور مصـري طموح. فالتوجه شرقا لم يعد مجرد تعبير عن مصالح أمنية تربط مصر بالمشـرق العربي وإنما تحول إلى رابطة هوية ومصير تجمع مصر مع العالم العربـي كلـه تحت راية القومية العربية، والاتجاه جنوبا لم يعد مجرد تعبير عن مصالح مائية مع دول حوض نهر النيل وإنما تحول إلى رابطة كفاح ونضال ضد الاسـتعمار علـى امتداد القارة الإفريقية كلها. و سياسة الحياد لم تعد مجرد موقف سلبي يعـبر عنـه امتناع عن التصويت في قضايا الصراع بين الشرق والغـرب داخـل المنظمـات الدولية وإنما تحول إلى حركة عالمية تضم دول العالم الثالث وتسعى للمساهمة فـي تأسيس نظام عالمي جديد. كما أن التفاعل المباشر مع الأحداث هو الـذي سـيعطي لسياسة مصر الخارجية مضمونها الفكري أو الأيديولوجي. فدور مصـر العربـي تحرك تحت راية "القومية العربية"، و دورها الإفريقي تحرك تحت راية "الكفاح ضد الاستعمار"، و دورها العالمي تحرك تحت راية "الحياد الإيجابي.

غير أن وضوح الرؤية في ذهن صانع القرار لا يفضي دائما وبـالضرورة إلى سياسة خارجية قابلة للترجمة إلى مواقف وبرامج و خطط متجانسة و فعالـة. إذ تتوقف قدرة السياسة الخارجية على تحقيق الأهداف الموضوعة والوصـول إلـى

الغايات المرجوة على متغيرات كثيرة بعضها يتعلق بشخصية صانع القرارو ومدى قدرته على اتخاذ القرارات الصحيحة في التوقيت المناسب وبعد قراءة دقيقة لمجمل معطيات الموقف، وخاصة في أوقات الأزمات، وبعضها الآخر يتوقف على هيكل عملية صنع القرار و مدى قدرة المؤسسات المعنية بصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية على تحقيق الأهداف والاضطلاع بالمهام الموكولة إليها.

ومن الثابت أن عبد الناصر كان يدرك أن دور مصر الخارجي مرهون أولا وقبل كل شيء بنجاحها في تحقيق أمرين: الجلاء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. و قد اعتقد أن النظام الدولي الثنائي القطبية يفسح أمامه هامشا جيدا للمناورة من أجل تحقيق الهدفين معا: إجلاء الاحتلال البريطاني والحصول على مساعدات خارجية تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد راهن في البداية على دور أمريكي مساند واستطاع بالفعل توظيفه للتوصل إلى اتفاقية للجلاء ووعد بالمشاركة في بناء السد العالي.

غير أن العامل الإسرائيلي، والذي حاول عبد الناصر تحييده في البداية، بدأ يدخل بثقله كطرف لإفساد كل مخططات عبد الناصر وطموحاته على كافة الأصعدة. فقد أحست إسرائيل بالقلق تجاه التقارب المصري-الأمريكي، وتجاه احتمالات الجلاء البريطاني عن منطقة قناة السويس، وتجاه آفاق التنمية في مصر بعد بناء السد العالي، فراحت تضغط بكل قواها من أجل تسوية بشروطها هي. ولم يكن لدى عبد الناصر ما يمنع من بحث احتمالات التسوية وفق قرار التقسيم وعودة اللاجئين. لكن إسرائيل لم تظهر أي رغبة جادة في التسوية وفق مقررات الشرعية الدولية. و لذلك لم تتردد في التصعيد والمبادرة بالعنف بكل الوسائل المتاحة: مرة باستخدام الشبكات الارهابية في الداخل (فضيحة لافون)، ومرة بالعمل العسكري المباشر والمحدود (الغارة على قطاع غزة) ومرة بشن الحرب الشاملة بالتّواطؤ مع بريطانيا وفرنسا (أزمة ١٩٥٦). وكان هذا التصعيد العسكري من جانب إسرائيل هو السبب المباشر في دخول الاتحاد السوفييتي كمورد للسلاح أولا ثم بعد ذلك

كطرف مباشر في معادلة الصراع الاستراتيجي علي النفوذ في الشـــرق الأوســط. وبالتدريج أصبح "العامل الإسرائيلي" هو القاسم المشترك في حركة مصر الخارجيـة سواء في بعدها العربي والإقليمي أو في بعدها الدولي.

في هذا السياق بدأت تظهر معضلات في ترجمة الرؤية العامة إلى سياســة خارجية فاعلة ومتسقة، وخاصة في ضوء تداخل متطلبات حركة التحرر الوطنـــي مع متطلبات حركة التحرر الاجتماعي (على الصعيدين المحلـــي والقومـــي) مـــع متطلبات الحياد بين القطبين العالميين المتصارعين. وتطلب حل هـــذه المعضــلات إقامة توازنات دقيقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لم يكن الوصـــول إليـــها أو المحافظة عليها أمرا سهلا أو ميسورا. فعلى الصعيد العالمي أصبح من العسير جـدا إقامة علاقة متوازنة مع القوتين العظميين في ظل اســـتمرار الصــــراع العربـــي-الإسرائيلي. فالرغبة في تحييد أمريكا في هذا الصراع تناقضت مع الحاجة الماســـة للسلاح من الاتحاد السوفييتي. وعلى الصعيد الإقليمي أصبح مـــن المتعـــذر جـــدا التوفيق بين متطلبات المحافظة على قوة الدفع في الحركة القومية الرامية إلى تحقيق الوحدة العربية و متطلبات التضامن العربي في مواجهة إسرائيل، في ظل تناقضــات عربية-عربية حادة ومخاوف متزايدة من الهيمنة المصرية علـــى العــالم العربـــي واستعداد إسرائيلي وأمريكي دائم للعب على هذه التناقضات واستغلالها.

وحتى بداية الستينات كانت سياسة مصر الخارجية تبدو وكأنها قادرة علـــى التعامل مع هذه المعضلات و تحقيق إنجازات كبيرة على كافة الأصعــــدة المحليـــة والإقليمية والعالمية. فقد تدفقت على مصر معونات من الشرق والغرب بما مكنـــها من بدء تنفيذ السد العالي وإقامة قاعدة مهمة للصناعة الوطنية، و إرســـال الألـــوف لتلقي العلم والتدريب في الخارج، دون أن يؤثر ذلك على الدور الفعال الذي كـــانت تقوم به في مساعدة حركات التحرر الوطني في العالم العربي وفي إفريقيا. وشهدت قضية الوحدة العربية والتضامن العربي زخما غير مسبوق مكنها من إنجاز تجربـــة الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا.وكان نجـــاح مصـــر فـــي إدارة أزمـــة ٥٦

باقتدار هو أحد أهم المؤشرات على هذا النجاح، والذي استمرت قوة الدفع الناجمة عنه لسنوات بعد ذلك تحولت مصر المتلاحمة مع العالم العربي خلالها إلى قوة إقليمية مهمة.

غير أن هذه السياسة ما لبثت أن تعثرت وبدت عاجزة عن إيجاد حلول دائمة للمعضلات السابق الإشارة إليها مع توالي النكسات الواحدة تلو الأخرى: فشل تجربة الوحدة مع سوريا، التورط في حرب طويلة ومكلفة في اليمن كادت تحدث مواجهة عسكرية مع السعودية..الخ. وكان هذا الإخفاق المتكرر بمثابة مقدمات لعملية استدراج عبد الناصر إلى مصيدة نصبتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وبتعاون كامل مع الولايات المتحدة، مكنتها من توجيه ضربة قاسية لمصر.

وفي تقديري أن تحليل أسلوب عبد الناصر في إدارة أزمة ١٩٦٧ربما يكون كاشفا لطبيعة النفق المظلم الذي كانت سياسة مصر الخارجية قد بدأت تدخل فيه منذ منتصف الستينات و للأسباب التي أدت إلى هذه الكارثة، سواء ما تعلق منها بالأخطاء التي وقع فيها عبد الناصر نفسه أو بأوجه القصور في بنية المؤسسات المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية في عهده.

فقد بدأت الأزمة بتقارير عن حشود إسرائيلية كبيرة في مواجهة سوريا. واتضح فيما بعد أن هذه الحشود تم تضخيمها بأكثر مما ينبغي. ولو كانت هناك أجهزة دقيقة لرصد وتحليل المعلومات لما ترتب على تلك الحشود ردود فعل مبالغ فيها على النحو الذي جرى، خصوصا وأن إسرائيل لم تكف عن ارتكاب العدوان ضد كل من سوريا والأردن منذ بداية العمل في المشروعات العربية للاستفادة من مياه نهر الأردن. ومع ذلك يبدو أن عبد الناصر وجد في مسألة الحشود الإسرائيلية هذه المرة فرصة حاول استغلالها لردع إسرائيل عن التمادي في استفزازاتها وحتى يصبح بعد ذلك في وضع يسمح له باستعادة سيطرته على أوضاع محلية وعربية كانت تبدو خطرة ومنفلتة في ذلك الوقت. وربما يكون عبد الناصر قد أراد الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك، بانتهاز الفرصة هذه المرة لتحقيق مكاسب سياسية أقلها

تصفية آثار عدوان ١٩٥٦ (أي إعادة إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية). و كان وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود بين مصر و إسرائيل والسماح بالملاحة الإسرائيلية عبر خليج العقبة قد بدأ يشكل، في أجواء التصعيد ومحاولة كل طرف عربي التنصل من مسئولياته باتهام الآخرين بالتخاذل، موضوعا للمزايدة ووقودا في الحرب الباردة العربية. فقد بدأت أجهزة الإعلام العربية تتهم مصر بأنها تحتمي وراء القوات الدولية وتترك غيرها يتعرض للعدوان الإسرائيلي دون أن تفعل شيئا غير التأييد بالكلمات. و في هذا السياق جاء قرار عبد الناصر بالتحرك وحشد القوات.

غير أن قراءة عبد الناصر الشخصية لمجمل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية السائدة، و حساباته للاحتمالات ولردود أفعال الأطراف المعنية، جاءت في مجملها خاطئة هذه المرة، بعكس الحال في ١٩٥٦، وتسببت بالتالي في حدوث الكارثة.

فعلى الصعيد المحلي كانت صورة النظام السياسي السائد تختلف كلية عن الصورة المثالية التي سادت عام ١٩٥٦ عن مجموعة منتقاة من الشباب الوطني المخلص و المتحمس والملتف حول قائد يمتلك كل مقومات الزعامة. و ربما كانت صورة الزعيم ما تزال محتفظة ببريقها عندما اندلعت أزمة ١٩٦٧، غير أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي مرت بها مصر خلال الفترة الممتدة بين هاتين الأزمتين كانت قد ألقت بظلالها على النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم. فصراع الأجنحة بين اليمين واليسار داخل النظام كان قد بدأ يبرز بشكل علني و يدخل مرحلة مقلقة، والمؤسسة العسكرية كانت تخضع لقيادة بدت منشغلة بأمور أخرى غير إعداد الجيش للدفاع عن أمن الوطن والاستعداد لمواجهة عسكرية محتملة ضد إسرائيل. وكانت هذه القيادة قد اختبرت من قبل، عسكريا في ١٩٥٦، وسياسيا في أزمة انفصال سوريا، وإنسانيا في واقعة زواج المشير سرا من السيدة برلنتي عبد الحميد. وأسفر هذا الاختبار المتكرر عن نتيجة

واحدة وهي عدم كفاءتها، على الصعيدين المهني والشخصي، لقيادة القوات المسلحة المصرية وخصوصا في مرحلة أزمة تنذر باحتمالات المواجهة العسكرية.

وكان من الغريب، ومن غير المفهوم أيضا، أن يبادر عبد الناصر بقرارات تؤدي إلى تصعيد الأزمة ودفعها نحو مواجهة عسكرية حتمية في وقت لم يكن هو نفسه مقتنعا بصلاحية المشير عامر للقيادة. فقبل بداية الأزمة بأسابيع محدودة كان عبد الناصر قد قرر منح عامر إجازة مفتوحة لكنه عدل عن قراره لأسباب تبدو لنا متهافتة وغير مقنعة. كما كان من الغريب أيضا أن يقرر عبد الناصر هذا التصعيد في وقت كان الجيش المصري مشتبكا في حرب أخرى على بعد آلاف الأميال في اليمن. وإذا كانت قرارات عبد الناصر في اتجاه التصعيد لا تبرر حجم الهزيمة فمن الصعب تحميل عبد الحكيم عامر وحده مسئولية ما حدث عسكريا. فمقتضيات الإنصاف تتطلب منا أن نعترف بأن وجهة نظر عبد الحكيم عامر حول ضرورة توجيه الضربة الأولى، بعد أن أصبحت المواجهة حتمية بقرار إغلاق خليج العقبة، كان لها، من الناحية العسكرية البحتة على الأقل، ما يبررها. غير أن نقص المعلومات حول حقيقة ما دار من مناقشات بين القيادتين السياسية والعسكرية متعلقا بهذه القضية، تجعل من العسير أن نقطع برأي فيها.

وعلى الصعيد الإقليمي بدت صورة التيار القومي عام ١٩٦٧ مختلفة كلية عن الصورة التي بدا عليها عام ١٩٥٦. فبينما برز التيار القومي عام ١٩٥٦ كقوة فتية صاعدة تطرح نفسها كواحدة من أهم القوى السياسية على المسرح العربي، إن لم يكن أهمها على الإطلاق و أكثرها قدرة على التعبير عن مستقبل المنطقة وطموحاتها، فإن هذا التيار بدا عام ١٩٦٧ وكأنه يدخل طور الشيخوخة المبكرة. فالوحدة بين مصر وسوريا كانت قد انهارت، وتعثرت محاولات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وانقسم العالم العربي إلى معسكرين متصارعين، وكل معسكر إلى جبهات متنافرة. و هكذا تحولت الخلافات العربية-العربية التقليدية إلى صراعات وصلت إلى حد الحرب الباردة حينا والساخنة في أحيان أخرى. ووصلت

المزايدات الكلامية وعمليات المتاجرة بالقضية الفلسطينية، والتـــي أخـذت شـكل الحروب الإعلامية، حد تبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة، مـرة لحسـاب الشـرق وأخرى لحساب الغرب. وفي هذا السياق لم تعد القوى الخارجية تأخذ التيار القومـي أو قضية الوحدة على محمل الجد. و خلق ذلك كله جـوا مـن الشـكوك العميقـة والمتبادلة بين القادة العرب كان يستدعي من عبد الناصر أن يكون أكثر حذرا حتـى لا تتحول الصراعات بين القوى والأجنحة العربية المتصارعة إلى طعم لاصطياده.

وعلى الصعيد العالمي كانت حركة التضامن الإفريقي الآسيوي، ومن بعدها حركة عدم الانحياز، قد بدأت تفقد جزء كبيرا من بريقها و من قوة دفعها. فقد بـدت الخيارات أمامها محدودة ولم تكن هناك إمكانية حقيقية كي تتحول إلى قـوة قـادرة على التأثير الفعلي في موازين النظام الدولي. وبـدأت القـوى العظمـى تمـارس ضغوطها على زعماء الحركة للتخلي عن حيادها وتنظر إلى مواقفـها الاسـتقلالية باعتبارها مواقف انتهازية تهدف إلى الحصول على أكبر قـدر مـن المسـاعدات وليست مواقف مبدئية تستحق الاحترام. وكانت التطـورات الخاصـة بـالموازين النووية تدفع في اتجاه تغليب اعتبارات التعايش على اعتبارات المواجهة في وقـت بدأ فيه الوهن يدب في صفوف المعسكر الاشتراكي بعد تزايد الانشقاق الصينـي- السوفييتي وتصاعد الخلافات بين العملاقين الاشتراكيين إلى درجة الصدام المسلح. وفي سياق هذه التحولات الدولية راحت التناقضات بين مصر والولايات المتحـدة تتراكم، حتى وصلت قبيل ١٩٦٧ إلى حد الأزمة، والتي جسدها قـرار الولايـات المتحدة عدم تجديد اتفاقية القمح مع مصـر، دون أن تختفـي الشـكوك القائمـة والمتبادلة بين مصر والاتحاد السوفييتي. ولم ينتبه عبد الناصر إلى حقيقة أن النظـام الدولي كان قد بدأ يدخل مرحلة مختلفة نوعيا عما كان عليه عام ١٩٥٦، كمـا لـم ينتبه إلى حقيقة أن انغماس الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية قد يجعلها أكـثر عدوانية وشراسة وأكثر عرضة للاعتماد على إسرائيل في رسم وتخطيط سياسـتها في المنطقة.

وبصرف النظر عن نوايا عبد الناصر الحقيقية، و مدى رغبته في تجنب المواجهة العسكرية مع إسرائيل، فقد بدا رد فعله تجاه الحشود الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي مبالغا فيه، و بدا قراره بسحب قوات الطوارئ الدولية غير مبرر، كما بدا قراره بإغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية تحرشا غير مقبول. وهكذا تناقضت ظواهر أفعاله، والتي بدت هجومية، مع حقيقة سياساته، والتي كانت في جوهرها دفاعية، ولم يكن باستطاعته أن يقنع العالم بأنه الضحية في وقت احتل فيه، إعلاميا على الأقل، موقع الجاني. ولذلك فعلى عكس ما حدث عام ١٩٥٦ كان عبد الناصر قد خسر معركته إعلاميا قبل أن يخسر الحرب عسكريا.

وإذا كانت شخصية عبد الناصر الكاريزمية قد أسهمت بالدور الرئيسي فيما حققته سياسة مصر الخارجية من انجازات فإنها تعد مسئولة جزئيا عما أصابها من نكسات. فبينما فمن ناحية تحولت الكاريزما إلى أداة لتفجير طاقة الجماهير والضغط على الحكومات المتردد لاتخاذ مواقف مسئولية ومؤيدة لوجهة النظر المصرية، لكنها حولت عبد الناصر، من ناحية أخرى إلى أسيرا لهذه الجماهير و تغليب العاطفة على الحسابات العقلانية في عملية صنع القرار. ويكفي أن نقارن بين ما حدث في أزمتي ١٩٥٦ و١٩٦٧، من منظور هذه العلاقة الكاريزمية بين الزعيم والجماهير، لكي ندرك كيف أن هذه العلاقة يمكن أن تلعب دورا حاسما في رفع الزعيم إلى ذرى المجد أو دفعه إلى حافة الهاوية.

و الواقع أن العلاقة الخاصة التي ربطت بين عبد الناصر وبين الجماهير في مصر والعالم العربي ظلت تمارس تأثيراتها الكبيرة على تطورات الأحداث في المنطقة عموما وعلى سياسة مصر الخارجية على وجه الخصوص حتى بعد الهزيمة. ففي مصر خرجت الجماهير في ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ تطالب عبد الناصر بالعدول عن الاستقالة. و بعد ذلك بشهور خرجت الجماهير العربية في الخرطوم، وأثناء انعقاد أول مؤتمر للقمة العربية بعد الهزيمة، تحي عبد الناصر وتطالب فيصل بأن "يسير وراءه". فهذه الكاريزما هي التي حمته من شماتة الأعداء

والأصدقاء معا، و أعادت له الاعتبار والثقة بالنفس من جديد ومكنته من تحمل العبء النفسي الواقع على قائد مهزوم مطالب بالنهوض و الاستعداد للجولة التالية.

أما عن مسئولية البنية المؤسسية للنظام عما حدث فكانت بدورها كبيرة. فقد شابتها هذه البنية أوجه قصور عديدة حالت دون المشاركة الفعالة من جانب المؤسسات المعنية في صنع قرارات السياسة الخارجية أو حتى من التدخل اللاحق لتصحيح الأخطاء الناجمة عن سوء التقدير والحساب واحتواء آثارها السلبية. وفيما عدا قرار تأميم قناة السويس والذي حظي بدراسة جادة ومتعمقة، وكان موضوعا لتشاور واسع النطاق مع عدد كبير من السياسيين والخبراء والفنيين، فإن معظم القرارات اللاحقة اتخذت ليس فقط بطريقة فردية ودون تشاور يذكر بعيدا عن مؤسسات الدولة، وإنما بطريقة عشوائية أيضا ودون دراسة متأنية.

فالتنظيمات السياسية التي أقيمت بدءا من هيئة التحرير وحتى الاتحاد الاشتراكي لم يكن لها أي دور في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. وغاب الدور الرقابي للهيئة التشريعية كلية، بل إن معظم قرارات السياسة الخارجية الهامة التي اتخذت في هذه الفترة جاءت في غيبة مجلس الأمة ودون علمه. و بعد الهزيمة لم تشكل لجنة جادة لتقصي الحقائق أو للتحقيق فيما جرى. ولم تكن الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية تناقش في مجلس الوزراء و الذي كان عبد الناصر يكتفي بإخطاره بما يتخذ من قرارات في هذا الشأن. بل إن وزارة الخارجية نفسها تحولت إلى مستودع لاستقبال العناصر غير المؤهلة كنوع من الثواب أو العقاب حسب الأحوال.

لكن الأخطر من ذلك أن المؤسسة العسكرية لم تكن في وضع يسمح لها بأداء مهامها القتالية وتنفيذ الشق الأمني في سياسة مصر الخارجية لأسباب كثيرة كان من أهمها: العلاقة الخاصة التي ربطت عبد الناصر بالمشير عبد الحكيم عامر وحالت دون اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب، التطلعات السياسية للقيادات العسكرية بعد أن أصبح الجيش هو الوعاء الرئيسي للنخبة السياسية

ومستودع القيادات المؤهلة لشغل الوظائف الرئيسية في الدولة بدء بنـــواب رئيـــس الجمهورية ورؤساء الوزارات وانتهاء برؤساء الشركات والبنوك مرورا بالســـفراء ووكلاء الوزارات.

ثالثا : من المراجعة إلى الخروج على النص:

كانت الهزيمة، رغم كل شيء، أكثر مما تستحقه مصر وتطلبت مراجعـــة جادة ووقفة مع النفس. و كان عبد الناصر، وهو الرجـــل الـــذي أعلـــن بشـــجاعة مسئوليته الكاملة واستعداده للمحاسبة، هو أول من بدأ عمليـــة المراجعـــة وإعـــادة التقييم. واعتبر أن شرعية أي نظام لا يتمكن من حماية حدوده لا بـــد وأن تتـــآكل وتتعرض للتشكيك، وأن تمسك الشعب ببقائه قد يكون دليل ثقـــة بشـــخصه وليـــس بالضرورة بنظامه، ومن ثم فهو تفويض بالتغيير أكثر منه تعبير عن الرغبة في بقاء الأمور على حالها و رفض للهزيمة أكثر منه رغبة في تقديم تنازلات. وانطلاقا مـن هذا التقويم جاءت قناعة عبد الناصر بالحاجة الماسة إلى إصلاحات جذرية ولكن في الحدود التي لا تؤثر سلبا على متطلبات الصمود والاستعداد لجولة جديدة من القتال. وجاء هذا التقويم متسقا مع رؤية جديدة لإدارة الصراع مع إسرائيل تؤمن بحتميـــة من منطلق "أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة". و في هذا السياق شـــرع عبـــد الناصر على الفور في إعداد المسرح محليا وإقليميا ودوليا لمواجهة عسكرية بـــدت حتمية، مما تطلب إدخال تغييرات جذرية في التوجهات والسياسات المتبعـــة علـــى كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

فعلى الصعيد المحلي احتلت عملية إعادة بناء وتنظيـــم القـــوات المســـلحة أولوية مطلقة على جدول الأعمال الوطني. وتطلب ذلك البدء بعدد من الإجـــراءات التي استهدفت إعادة الانضباط إلى الجيش وتحويله إلى جيش محترف. و كان فـــي مقدمة هذه الإجراءات إنهاء دور عبد الحكيم عامر و مجموعة الضباط المرتبطين به والموالين له، وإعادة العلاقة بين القيادة السياسية والعســـكرية للبـــلاد إلـــى نســـقها الطبيعي. على صعيد آخر كان هناك وعي كبير بالحاجة الماسة إلى إصلاح سياسي

ما يطهر جبهة العمل الداخلي من وباء "التهريج السياسي"، وفقا لتعبير عبد الناصر نفسه، الذي كانت قد أصيبت به. فصدر بيان ٣٠ مارس الذي تحدث بوضوح عن دولة المؤسسات، وبدأت قضية الديمقراطية تطرح للمناقشة الجادة على أعلى المستويات وخاصة في اجتماعات اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكي. وبرز اتجاه قوي يطالب بإحلال الشرعية الدستورية محل الشرعية "الثورية" والبحث عن صيغة ما من صيغ التعددية الحزبية. و جاءت مظاهرات الطلاب العارمة احتجاجا على الأحكام المخففة التي صدرت في حق المسئولين عن النكسة، لتذكر عبد الناصر بوجود شعور عميق بالقلق وبالرغبة في التغيير والإصلاح السياسي. غير أن التركيز على الجهود الخاصة بإعداد الدولة للحرب حد من إيقاع التغيير و حال دون العثور على الآليات الصحيحة للتحقيق في أساب النكسة واستخلاص الدروس المستفادة منها كأساس يحدد شكل وطبيعة الإصلاح المنشود.

وعلى الصعيد الإقليمي طرأ تغيير جوهري في علاقة مصر ليس فقط بالدول العربية و إنما أيضا بدول الجوار الجغرافي غير العربية. فأعاد عبد الناصر صياغة أولوياته العربية لتهدئة الصراعات و إزالة بعض اسباب التوتر بين الدول العربية. وشهدت العلاقات المصرية–السعودية تحسنا فتح الطريق نحو عودة القوات المصرية من اليمن كما شهدت علاقة مصر بكل من الدول الراديكالية والدول المحافظة تحسنا ملحوظا أدى إلى تخفيف حدة الحرب الباردة العربية ووضع حدا للمزايدات العربية. وجرت محاولة جادة لإعادة توزيع الأدوار في العالم العربي وتوظيفها في ترشيد إدارة الصراع. فحصلت دول الطوق على دعم مالي قوي من الدول النفطية. وشجع عبد الناصر الملك حسين على التفاوض المنفرد مع الولايات المتحدة لاستعادة الضفة والقدس الشرقية بأي شروط يراها مناسبة وأبدى استعداده لتقديم التغطية السياسية اللازمة.

جانب آخر من التغير في توجهات مصر الخارجية يمكن رصده من خلال الجهود الكبيرة التي بذلت لتحسين العلاقة بدول الجوار الإسلامي، وخاصة إيران

وتركيا، في محاولة جديدة لتوظيف علاقات إيران وتركيا الجيدة بالولايات المتحدة لصالح الموقف العربي في الصراع والعمل على إزالة التناقضات بين الأطروحات القومية و الإسلامية في هذا الصراع.

غير أن الجهود الضخمة التي بذلت لتخفيف حدة الصراعات العربية-العربية وللعثور على صيغة جديدة تسمح بإعادة ترتيب التناقضات، بحيث يظل التناقض العربي مع إسرائيل هو التناقض الرئيسي، لم تكن كافية للتوصل إلى نقطة التوازن الدقيقة التي تسمح بمثل هذه الترتيب. فقد بدت هذه التناقضات فوق طاقة وقدرة أي فرد، بما في ذلك عبد الناصر نفسه. فما إن قبل بمبادرة روجرز حتى تفجرت الخلافات في العالم العربي، وبالذات بين عبد الناصر والمنظمة، وتحولت إلى حرب كلامية. وسرعان ما انفجرت التناقضات الأردنية-الفلسطينية، وتحولت إلى حرب فعلية بذل عبد الناصر جهودا مضنية للسيطرة عليها و شاء القدر أن يلفظ أنفاسه الأخيرة فور نجاحه في احتوائها.

وعلى الصعيد العالمي بذلت محاولات مهمة لحشد وضمان أكبر قدر ممكن من التأييد والدعم السياسي لإزالة آثار العدوان وتحرير الأرض التي احتلت بعد ١٩٦٧ بالوسائل السلمية، وأيضا للحصول على السلاح والتجهيزات العسكرية اللازمة لتحرير الأرض بالقوة، في حالة فشل الوسائل السلمية. وقد سار عبد الناصر في هذين الخطين بالتوازي. فقبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينطوي ضمنا على ضرورة الاعتراف بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها، لكنه لا يلزم الدول العربية بالدخول في مفاوضات مباشرة أو بالتوقيع على معاهدة سلام معها. و تدل الأحداث اللاحقة على أن عبد الناصر لم يكن لديه أي وهم حول إمكانية تنفيذ القرار ٢٤٢، وفقا للتفسير العربي له، لكنه قبله لأسباب سياسية وتكتيكية لتحسين قدرته على الحوار مع الغرب ولتبرير طلبات الحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتي. ولأن توفير الشروط الملائمة لتحقيق النصر في الجولة العسكرية بدا أكثر إلحاحا في ظل تعنت الموقف الإسرائيلي، فقد قرر عبد الناصر إحداث نقلة نوعية

في علاقة مصر بالاتحاد السوفييتي. جسد هذه النقلة وجود آلاف الخبراء العسكريين السوفييت في مصر أولا ثم مشاركة الطيارين الروس بطائراتهم السوفيتية في حماية العمق المصري من الغارات الإسرائيلية أثناء حرب الاستنزاف. و في مقابل ذلك سمح بتسهيلات تتيح للأسطول السوفييتي التزود بالمياه العزبة والوقود لكنه رفض السماح بقواعد عسكرية سوفيتية دائمة في مصر.

من ناحية أخرى حاول عبد الناصر نقل الأزمة من الدائرة الإقليمية إلى الدائرة العالمية بتفويض الروس في التعاون مع الأمريكيين نيابة عنه حول إمكانية تطبيق القرار ٢٤٢، مستهدفا من وراء ذلك إقناع الروس بمدى الانحياز الأمريكي لإسرائيل وتعنت موقفهما معا من عملية التسوية ومحاولا في الوقت نفسه إفشال الاستراتيجية الأمريكية التي بنيت على افتراض أن الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل يضعف النفوذ السوفييتي في المنطقة ويجبر العرب على طلب الحماية من الولايات المتحدة، والتأكيد على أن العكس هو الصحيح. لكنه لم يغلق قط باب الاتصالات مع الولايات المتحدة والتي ظلت مفتوحة عبر قنوات غير رسمية على الرغم أن العلاقات الرسمية معها ظلت مقطوعة منذ عام ١٩٦٧.

و قد أثمرت هذه الاستراتيجية في نهاية المطاف تحركا أمريكيا من أجل إيجاد آلية للتسوية. فتم طرح مبادرة روجرز التي قبلها عبد الناصر وأدت إلى وقف إطلاق النار. لكن شاء القدر أن يرحل عن عالمنا قبل أن تنتهي الأشهر الثلاثة المحددة لوقف إطلاق النار والذي كان عبد الناصر قد استغله لبناء حائط الصواريخ الذي استهدف الدفاع عن العمق المصري، من ناحية، وحماية القوات المصرية أثناء عبورها لقناة السويس، من ناحية أخرى.

برحيل عبد الناصر وتولي السادات للسلطة بدأت أولويات السياسة الخارجية المصرية، وبالذات ما يتعلق منها باستراتيجية إدارة الصراع مع إسرائيل، تتغير مرة أخرى. و ظلت وتيرة هذا التغير محدودة في البداية لكنها ما لبثت أن تزايدت في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة لتأخذ شكلا انقلابيا بعد ذلك. وكان

البعد الخاص بالعلاقة مع الاتحاد السوفيتي في مقدمة الجوانب المرشحة للتغيير، حتى قبل حرب أكتوبر، بسبب ارتباطها المباشر بالصراع الداخلي على السلطة في مصر. فلم يكن السادات معروفا جيدا أو موثوقا به لدى السوفييت. و عندما احتدم الصراع على السلطة بين السادات ومجموعة على صبري كان من الطبيعي أن يصيب الرزاز المتناثر من هذا الصراع علاقة الرئيس السادات بالسوفييت. وراحت هذه العلاقة تتأزم تدريجيا لتبلغ ذروتها بقرار السادات طرد الخبراء السوفييت عام ١٩٧٢.

البعد الآخر في عملية التغيير ظهر في سياق التقارب المتزايد مع الدول العربية الخليجية، وخاصة مع المملكة السعودية. غير أن الرئيس السادات حرص في تلك الفترة المبكرة على أن لا يؤثر هذا التقارب على علاقاته مع الدول العربية الراديكالية، وخاصة مع سوريا.

و قد انعكس هذا التغير في التوجهات الخارجية على بنية السياسة الداخلية، وخاصة على دائرة المستشارين القريبين من الرئيس السادات وتمثل في اقتراب بعض الشخصيات المعروفين بعدائهم للسوفييت والقريبة من الدول العربية المحافظة، من أمثال سيد مرعي و عثمان أحمد عثمان وغيرهم، من قلب هذه الدائرة.

وكان الرئيس السادات قد بذل جهودا ضخمة لكي يقنع العالم بأنه يمسك بقوة على زمام الأمور في مصر، وبأنه راغب حق في تسوية سلمية معقولة ومتوازنة. إذ طرح العديد من المبادرات السلمية للتدليل على صدق توجهه نحو السلام، ربما كان أهمها مبادرته بانسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية في سيناء تسمح بإعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية، غير أنه لم يؤخذا على محمل الجد بسبب شيوع الاعتقاد بأنه أضعف من أن يتمكن من السيطرة على الوضع في مصر وملء الفراغ الذي تركه عبد الناصر. و ربما كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت من حرب أكتوبر عملا حتميا. وعندما اندلعت الحرب بدت خطواته وتحركاته السابقة منطقية

في ضوئها. فالتنسيق العسكري مع سوريا والتنسيق السياسي مع الدول النفطية وحتى طرد الخبراء الروس بدت حينئذ وكأنها أمور ضرورات تطلبتها الاستعدادات للحرب ولم ينظر إليها على أنها تشكل بالضرورة خروجاً أو انقلابا على التوجهات التقليدية لسياسة مصر الخارجية، خصوصا وأن عبد الناصر كان قد قبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ثم قبل مبادرة روجرز الأمريكية. وفي هذا السياق يمكن التأكيد على أن التحول الانقلابي في سياسة مصر الخارجية لم يظهر جليا إلا بعد حرب أكتوبر.

و يعود هذا التحول في تقديري إلى مجموعتين من العوامل بعضها ذاتي، يتعلق باختلاف شخصية السادات عن شخصية عبد الناصر، والآخر موضوعي، يتعلق باختلاف هيكل وموازين وعلاقات القوة على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

وفيما يتعلق بالعوامل الذاتية، فمن المعروف أن الرئيس السادات كان يميل بطبعه نحو، وربما تتوهج ملكاته خلال، المواقف الأكثر درامية وتطرفا و غموضا أيضا. تدل على ذلك علاقاته في العهد الملكي بالحرس الحديدي وبجماعة عزيز المصري واتهامه بالمشاركة في اغتيال أمين عثمان..قبل أن يصبح عضوا في تنظيم الضباط الأحرار. وفي عهد الثورة تردد أن الرئيس السادات كان من أكثر العناصر تشددا مع الإخوان المسلمين، وتحمسا للتدخل المصري في اليمن..الخ. ويبدو أن السادات، والذي لم يكن مولعا مثل عبد الناصر بالقراءة وبالذات في موضوعات التاريخ والفكر الاستراتيجي، كان أقرب إلى الفكر الفاشي و لم يعرف عنه أي ميول اشتراكية أو ماركسية. ويقال أنه أصيب بحالة من الانبهار بنمط الحياة الأمريكي عندما أتيحت له زيارة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٦.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن السادات كان يتمتع بميل غريزي للظهور في وسائل الإعلام و يجيد التعامل مع الكاميرا، وسبق له أن حاول احتراف التمثيل، فليس من المستغرب أن نرى الرجل الذي اتخذ قرار حرب أكتوبر هو نفسه الذي

يقرر، منفردا ودون استشارة أحد هذه المرة، الذهاب إلى القدس عاصمة الدولة التي كانت ما تزال تحتل أرضه، باحثا، بهذا الأسلوب المثير وغير المسبوق في تاريخ العلاقات الدولية، عن نهاية لهذا الاحتلال.

وفيما يتعلق بالعوامل الموضوعية كان من الواضح أن هناك معطيات محلية وإقليمية جديدة تتطلب إعادة النظر في مجمل السياسات التي كانت متبعة في ذلك الوقت. فعلى الصعيد المحلي كانت الحاجة إلى إصلاح اقتصادي وسياسي واسع النطاق ملحة، ولم تكن الظروف في ظل الاستعداد لحرب التحرير مواتية للوصول بعملية الإصلاح إلى غايتها ومنتهاها، كما سبق أن أشرنا. وعلى الصعيد الإقليمي كانت موازين القوى قد بدأت تميل لصالح الدول والاتجاهات المحافظة في المنطقة حتى قبل الحرب. وجاءت الطفرة النفطية بعد الحرب لتخل من هذه الموازين تماما و خاصة بعد أن فاقمت الحرب من تدهور أوضاع مصر الاقتصادية والمالية. وعلى الصعيد الدولي كان من الواضح أن سياسة عدم الانحياز بدأت تدخل في مأزق في وقت كانت فيه العلاقة بين العملاقين قد دخلت مرحلة جديدة من التعاون على حساب مصالح الدول الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي اختارت طريق الحياد والاستقلال عن الكتلتين المتصارعتين.

وإذا كانت شرعية السادات قد بدت غير مستقرة ومهتزة نوعا ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، فإنها لم تعد كذلك بعد الإنجاز الاستراتيجي الضخم الذي تحقق في الحرب. فقد أدت الحرب إلى تأكيد قناعة السادات بأنه نجح فيما فشل فيه عبد الناصر وبالتالي إلى إطلاق يده تماما وتحريره من أي قيود نفسية أو عقبات موضوعية تحول بينه وبين قدرته على إحداث التغيير المطلوب، ولكن وفقا لقراءته الذاتية هذه المرة للمعطيات المحلية والإقليمية والدولية. ولذا فقد بدا واثقا من قدرته على إعادة تشكيل خريطة السياسة المصرية بالكامل وفقا لرؤيته وحساباته هو.

وإذا كان منطق التغيير الذي أحدثته ثورة يوليو في بداية عهدها قد تأسس على فرضية مفادها أن الداخل هو المشكلة وأنه يتعين البدء بتغييره ثم تكييف علاقته

بالخارج وفقا لمتطلبات ودواعي هذا التغيير، فإن منطق التغيير في عهد الرئيس السادات قام على افتراض عكسي وهو أن بنية السياسة الخارجية هي التي تحتاج إلى تغيير أما البنية الداخلية فيتعين تغييرها فقط في الحدود التي تتطلبها عملية التكيف مع التغيير المطلوب في بنية السياسة الخارجية ووفقا لمقتضيات هذا التغيير ومتطلباته. و في هذا السياق أصبح من المنطقي أن تشكل مفردات المعادلة الخاصة بقضية استعادة الأرض المحتلة وبالتالي بإدارة الصراع مع إسرائيل مدخلا طبيعيا ومسرحا لعملية التغيير المطلوبة.

وقد انطلق الرئيس السادات في تحديه للمنطلقات الأساسية التي يتعين أن تشكل ركائز رؤيته للتغيير من قناعته بأن الصراع مع إسرائيل لن يحسم بالحرب ومن ثم فمن العبث التفكير في جولة أخرى من المواجهة العسكرية. واستنادا إلى هذه القناعة اعتبر أن الجهد كله يجب ينصرف إلى استكشاف سبل تحقيق تسوية بالطرق السلمية. و انطلاقا من هذه الرؤية بنى الرئيس السادات استراتيجيته الجديدة في إدارة الصراع مع إسرائيل بالوسائل السلمية على فرضين رئيسيين، الأول: أن الولايات المتحدة تملك ٩٩% من أوراق تسوية هذا الصراع لأنها هي الطرف الدولي الوحيد القادر على إجبار إسرائيل عن التخلي عن الأرض المحتلة. ورتب على هذا الافتراض نتيجة مفادها أن تغيير مصر لسياسة الحياد في صراع الشرق والغرب وانحيازها الواضح للمعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة يمكن أن يشكل حافزا كافيا كي تلقي الولايات المتحدة بثقلها كله من أجل التوصل إلى تسوية تستجيب للحد الأدنى من المطالب العربية. الثاني: أن المعضلة الحقيقية التي تعترض تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي تعود في جوهرها لأسباب نفسية أكثر من أي شيء آخر. ورتب على هذا الافتراض نتيجة أخرى مفادها أن الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل في مرحلة ما من مراحل البحث عن عملية التسوية سوف يسقط الحاجز النفسي ويسهل كثيرا من احتمالات التوصل إلى مثل هذه التسوية.

وعلى الصعيد العملي أو الإجرائي فإن الافتراض الأول قاد الرئيس السادات إلى اعتماد الولايات المتحدة وسيطا وحيدا لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مباشرة (زيارة كيسنجر للقاهرة في نوفمبر ١٩٧٣). أما الافتراض الثاني فقاده إلى اتصالات سياسية سرية على أعلى مستوى مع إسرائيل، حتى من قبل أن يقوم بزيارته للقدس، عندما بدأ يدرك أن الوساطة الأمريكية وحدها لا تكفي (مباحثات التهامي-ديان في المغرب). ويبدو أنه أدرك بسرعة أن طريق التفاوض السري محفوف بالمخاطر ومن ثم قرر أن يقوم بزيارته العلنية والمذهلة للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وهي الزيارة التي أفضت إلى التوقيع على معاهدتي كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ ثم على معاهدة السلام مع إسرائيل في مارس ١٩٧٩.

لكن هذا التحول الجذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية أدى إلى تفاعلات وردود أفعال كثيرة ومعقدة على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. و إذا كان بوسع الرئيس السادات أن يسيطر نسبيا على التفاعلات وردود الأفعال الناجمة عن سياسة التقارب مع الولايات المتحدة في البداية، فإن التفاعلات وردود الأفعال الناجمة عن سياسته في التعامل المنفرد مع إسرائيل كانت من الكثافة والعنف بحيث حدت من قدرته على التعامل معها إلى حد الشلل. فقد تفاقمت هذه التفاعلات إلى الدرجة التي باتت تهدد ليس فقط استقرار النظام السياسي الذي يقوده الرئيس السادات و إنما سلامة شخص الرئيس نفسه. لكن الصلة بين التفاعلات الناجمة عن اعتماد الولايات المتحدة وسيطا وحيدا و تلك الناجمة عن التعامل المنفرد مع إسرائيل كانت وثيقة ومتداخلة والتقت روافدهما ليصبا معا في مجرى واحد في نهاية المطاف.

وقد صاحبت عملية التقارب السريع مع الولايات المتحدة تغييرات محلية واسعة النطاق استهدفت، من ناحية، تحقيق "انفتاح اقتصادي" يحرر الاقتصاد الوطني ويساعد على ربطه بالنظام الرأسمالي العالمي ويؤدي إلى الانتقال التدريجي

من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق وعلى جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق إزالة العوائق والقيود التي تؤدي إلى إحجامها، كما استهدفت، من ناحية أخرى، تحقيق "انفتاح سياسي" يؤدي إلى الانتقال التدريجي من نظام الحزب الواحد إلى نظام يقوم على التعددية الحزبية وضمان الحريات الفردية.

ففى إطار سياسة "الانفتاح الاقتصادي"، صدرت قوانين كثيرة من أهمها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي والقانون ٩٣ لسنة ١٩٧٤ أيضا والخاص بالتصريح للقطاع الخاص في أعمال الوكالة التجارية وقوانين تحرير التعامل بالنقد الأجنبي وإباحة المضاربة في سعر العملة والاستيراد من دون تحويل عملة..الخ.

وفي إطار تجربة "الانفتاح السياسي" تم التصريح بتعدد "المنابر" داخل الحزب الواحد ممثلا في الاتحاد الاشتراكي أولا(١٩٧٤)، ثم تحولت المنابر الثلاث إلى أحزاب مستقلة في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٧٦ وسادها مناخ من الحرية غير مسبوق. وهكذا ظهرت على الساحة المصرية، ولأول مرة منذ عام ١٩٥٣، ثلاثة أحزاب علنية أحدها يمثل اليمين (حزب الأحرار)، ويقوده مصطفى كامل مراد، والآخر يمثل اليسار (حزب التجمع)، ويقوده خالد محي الدين، والثالث يمثل الوسط (حزب مصر العربي الاشتراكي)، ويرأسه ممدوح سالم، رئيس الوزراء في ذلك الوقت.

ولأن سياسة الانفتاح الاقتصادي لم تكن مخططة ومدروسة ومتدرجة أو مصممة أصلا وفقا لمتطلبات واحتياجات الواقع المصري، فلم يكن غريبا أن يطلق عليها كاتب كبير في حجم أحمد بهاء الدين "سياسة السداح مداح" حيث أسهمت في إفراز طبقة طفيلية محدودة العدد ومتصاعدة النفوذ استطاعت أن تكون ثروات هائلة بسرعة كبيرة من خلال المضاربة في العقارات وتجارة العملة ومن القيام بأعمال التوكيلات التجارية و غيرها من الأنشطة التي لم تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد

القومي. وبدأت الطبقات الوسطي والكادحة تعاني من الآثار المتراكمة لمرحلة حرمان شديد كانت قد قدمت خلالها، وعن رضى واقتناع، تضحيات كبيرة في سبيل القضايا الوطنية والقومية. وفجأة ظهرت هذه الطبقة الغريبة السلوك والأطوار وهي تنفق ببذخ وتمارس نمطا استهلاكيا استفزازيا غير مسبوق. وكانت تلك هي الأجواء التي اندلعت فيها أحداث ١٨ و ١٩ يناير لسنة ١٩٧٧ والتي سقط خلالها عشرات القتلى و مئات الجرحى واعتقال الآلاف وتطلبت تدخل الجيش للسيطرة على الوضع. ولأول مرة منذ فترة طويلة في مصر تخرج مظاهرات عارمة تهتف بسقوط رئيس الدولة بعد أن كانت شعبيته قد وصلت إلى ذرى لم يحلم بها في أعقاب حرب أكتوبر المجيدة. وكانت النتيجة المباشرة لهذه الأحداث هي تراجع مسيرة الانفتاح السياسي بإصدار "قانون حماية الوحدة الوطنية"، في ٤ فبراير ١٩٧٧، والذي "يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.. كل من أضرب أو دبر أو شارك في تجمهر أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر" ثم "قانون الأحزاب السياسية"، في يونيو ١٩٧٧ والذي يضع قيودا صارمة ليس فقط على تشكيل أحزاب سياسية جديدة وإنما يضيق الخناق على الأحزاب القائمة بمنح محكمة القضاء الإداري "سلطة حل أي حزب قائم وتصفية أمواله إذا صدر حكم نهائي يدين قياداته في جرائم مخلة بالوحدة الوطنية أو ..الخ".

ولأن الرئيس السادات كان يعتقد أن المعارضة لتوجهاته الجديدة الموالية للولايات المتحدة والغرب ستقتصر على القوى اليسارية و القومية أو الناصرية فقد تحسب لذلك بطريقته الخاصة وذلك بالعمل على إحداث توازن سياسي رآه ضروريا. فقام بتشجيع قوى اليمين بصفة عامة، وخاصة التيار الإسلامي الذي أفرج عن العديد من رموزه، وبقايا بعض الفئات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل الثورة وتضررت من قوانين الإصلاح الزراعي و القوانين الاشتراكية.

وعندما اندلعت أحداث يناير ازدادت قناعته بأن اليسار هو خصمه الأساسي وأنه يتحرك بأوامر من الاتحاد السوفييتي. فصب جام غضبه على حزب التجمع

والصحيفة الناطقة باسمه وتم تضييق الخناق على نشاط الحزب إلى أن تجمد وتم مصادرة صحيفته بشكل متكرر إلى أن توقفت. وخطا السادات خطوة أخرى في اتجاهه لدعم قوى اليمين حين وافقت لجنة الأحزاب على طلب تأسيس "حزب الوفد الجديد" في ٤ فبراير ١٩٧٨.

غير أن هذا التوازن الذي تصوره الرئيس السادات ممكنا بين اليمين واليسار سرعان ما بدأ يهتز بعد زيارته للقدس ليختل كثيرا عقب التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد إلى أن انهار تماما بعد إبرام معاهدة السلام المنفرد مع إسرائيل. لقد فوجئ الشعب المصري بزيارة السادات للقدس وتابعها في ذهول لكنه تفاعل إيجابيا معها وقت حدوثها، بسبب علنيتها من ناحية و أملا في أن تنجح في تحقيق سلام عادل ودائم من ناحية أخرى. ساعد على ذلك أن الوضع العربي العام في ظل الخلل الناجم عن الطفرة النفطية أشاع جوا غير مريح وعمق من التناقضات العربية العربية بحيث بدا الصراع العربي الإسرائيلي وكأنه يبتعد رويدا رويدا عن أن يكون قضية مركزية تهم العرب جميعا. وفي السياق بدا الحديث عن ضرورة استمرار المقاومة والصمود أمرا خياليا لا طائل ولا جدوى من ورائه أو مجرد شعارات بلا مضمون.

لقد كان بوسع الرئيس السادات أن يستغل أوضاعا وتناقضات كثيرة وحقيقية على الصعيدين المصري والعربي ليبرر خروجه الحاد عن التوجه المتبع حتى الآن في إدارة الصراع العربي- الإسرائيلي عن طريق استثارة المشاعر الوطنية المصرية والنزعة الشوفينية عند البعض بتكثيف الحديث عن "حضارة مصر التي تبلغ سبعة آلاف عام" ورفع شعارات من قبيل "مصر أولا" أو "العرب يريدون أن يحاربوا حتى آخر جندي مصري، أو تشويه سمعة المناضلين الفلسطينيين ووضعهم جميعا في سلة واحدة، باستغلال عمليات بربرية تمت من جانب بعض فصائلهم مثل عملية اغتيال يوسف السباعي للحديث عن "مناضلي الكباريهات" ..الخ.

لكن النجاح في هذا المسعى قد يساعد على كسب بعض الوقت لاختبار مدى فاعلية التوجه الجديد لكن تأثيره على المدى الأطول يظل مرهونا باحتمالات التوصل إلى تسوية تضمن الحد الأدنى من الحقوق العربية، وهو أمر بدأت تظهر صعوبته وربما استحالته بمرور الوقت. ولذلك فمع الانكشاف التدريجي لحقيقة الموقف الإسرائيلي المتعنت من التسوية وعدم توافر الرغبة أو القدرة الأمريكية على الضغط على إسرائيل بدأت الشكوك حول إمكانية التوصل إلى تسوية عادلة تبرز إلى سطح الحياة السياسية. و بالتدريج بدأت هذه الشكوك تتعمق في ذهن قطاعات فاعلة في النخبة يتزايد حجمها وتأثيرها باستمرار ليشمل صفوف اليمين واليسار معا. و أصبح القاسم المشترك بين هذه القطاعات جميعا هو الرفض العلني لمنهج التسوية. وعندئذ ووجه الرفض بالقمع و القمع بمزيد من الاحتجاج.

فما كاد حزب الوفد الجديد يستكمل مقومات تأسيسه حتى كان في انتظاره قانون بدا وكأنه صمم خصيصا لضربه وهو قانون "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي". فقد حظر هذا القانون على "كل من تسبب في إفساد الحياة السياسية قبل الثورة" الانتماء إلى الأحزاب. وكان معنى ذلك حرمان أهم قيادات الوفد من مباشرة العمل السياسي. ورد الحزب على هذا القانون بتجميد نشاطه.

ومع توقف صدور الصحيفة الناطقة بلسان حزب التجمع وتجميد حزب الوفد لنشاطه بدأت التجربة التعددية تدخل في مأزق حاول السادات الخروج منه بحلول بدت مصطنعة وخطيرة الدلالة في الوقت نفسه. فأعلن أنه سيشكل بنفسه حزبا سياسيا جديدا هو "الحزب الوطني". وعلى إثر ذلك انهار حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يرأسه رئيس الوزراء على الفور وهرع جميع النواب للانضمام للحزب الجديد. ثم قام بتحريض وتشجيع تيار سياسي قديم كان يعبر عنه "مصر الفتاة" لإنشاء حزب جديد، هو "حزب العمل الاشتراكي" في يوليو ١٩٧٨ بقيادة إبراهيم شكري، ووقع بنفسه على وثيقة تأسيسه وتبعه في ذلك الدكتور مصطفي خليل نائب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، وتولى أمانته العامة محمود

أبو وافية عديل الرئيس السادات. و كان إبراهيم شكري من المقربين للسادات في ذلك الوقت ومن المؤيدين لاتفاقات كامب ديفيد. وفي مايو ١٩٨٠ تم تعديل عدد من مواد الدستور وبالذات المادة ١٩٧٧ لتمكين رئيس الجمهورية من الترشيح لمدد أخرى مفتوحة بعد أن كان محدودا بمرتين فقط. وجرت انتخابات مجلس الشورى على أساس نظام الانتخاب بالقوائم المطلقة وفاز الحزب الوطني الذي يقوده السادات بجميع المقاعد.

في هذا السياق أصبح من الواضح تماما أن التوجهات الخارجية للرئيس السادات، وخاصة تلك التي تتعلق منها بأسلوبه في إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي وبالأخص منها قراره بزيارة القدس، هي أحد الأسباب الرئيسي[٤]، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وراء تزايد واشتداد التوتر الداخلي في مصر واتساع نطاق المعارضة للنظام الذي يقوده الرئيس السادات.

و تجدر الإشارة إلى أن رفض التوجهات الخارجية الجديدة للرئيس السادات والاحتجاج عليها بدأ من داخل الدائرة القريبة جدا من الرئيس السادات نفسه قبل أن ينتقل الرفض والاحتجاج بعد ذلك إلى صفوف أحزاب وقوى المعارضة. وفي هذا دليل لا يرقى إليه الشك على أن هذه التوجهات كانت في مجملها عملا فرديا خالصا لم يخضع للتشاور أو حتى للفحص والدراسة المتأنية من جانب الأجهزة الفنية. فقد ظهر هذا الرفض مبكرا عندما اتخذ محمد حسنين هيكل، والذي كان أحد الأعمدة الرئيسية التي وقفت إلى جانب السادات في صراعه مع مجموعة على صبري وظل مستشاره الرئيسي في الشئون الخارجية حتى حرب أكتوبر، موقفا رافضا أو متحفظا على اتفاقية فض الاشتباك الأولى. وتحول الرفض إلى قطيعة بين الرجلين بعد إبرام اتفاقية فض الاشتباك الثانية. وقد أسس هيكل موقفه على ما اعتقد أنه بداية سيئة لإدارة سياسية غير رشيدة لحرب أكتوبر المجيدة. وكان تقديره أن السادات تخلى بسرعة وبدون مبرر عن معظم أوراق الضغط التي كانت في يده؛ وكان من بينها ٤٢ طيارا أسيرا، ليحظى بثقة كيسنجر والولايات المتحدة، في مقابل وعود

مبهمة وغير مضمونة بالعمل على إنهاء الصراع وتسويته. وعندما قرر السادات زيارة القدس دون أن يستشير أحدا، بما في ذلك أقرب مساعديه، قرر وزير الخارجية إسماعيل فهمي تقديم استقالته وتبعه محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية. و استعان السادات بصديقه القديم السفير إبراهيم كامل ليخلف فهمي في وزارة الخارجية في تلك المرحلة الحساسة. وكان إبراهيم كامل يعتقد أن زيارة القدس يمكن استثمارها كورقة ضغط دبلوماسي. لكنه مع ذلك لم يستطع أن يقبل ما وافق عليه السادات في مفاوضات كامب ديفيد وقرر بدوره تقديم استقالته اعتقادا منه أن هذه الاتفاقيات لم تتمكن من استخلاص الحد الأدنى من الحقوق العربية والإسلامية وأنها ستؤدي إلى عزلة مصر عربيا ودوليا.

على صعيد آخر يلاحظ أن اتفاقية السلام التي وقعت بين مصر وإسرائيل لم تأخذ حقها من المناقشة التي كانت تستحقها في مجلس الشعب على الرغم من عدم وجود أي مخاطر من ذلك بسبب الأغلبية الهائلة التي كانت تتمتع بها الحكومة داخل المجلس. ومع ذلك فلم يقبل السادات أو يتحمل أن يصوت ضدها ١٥ نائبا فقام بحل مجلس على الفور. وبدأت المعارضة لهذه المعاهدة تتصاعد، خصوصا بعد أن أدى التوقيع عليها إلى عزلة مصر الدبلوماسية شبه الكاملة على الصعيد الدولي فضلا عن مقاطعة العالم العربي ليس فقط سياسيا ودبلوماسيا وإنما تجاريا واقتصاديا أيضا. وبدأ حلفاء الأمس يغيرون من مواقعهم ومواقفهم. فحزب العمل الاشتراكي وجريدة الشعب التي تتحدث باسمه تحولا إلى المعسكر الرافض للمعاهدة والذي بدأ يتسع تدريجيا حتى شمل كل القوى السياسية، العلنية منها والسرية، باستثناء الحزب الذي يقوده السادات شخصيا.

وعندما بدأ الخناق يضيق على الأحزاب حملت النقابات المهنية والجمعيات الأهلية راية المعارضة العلنية. ولعبت كل من نقابة المحامين ونقابة الصحفيين دورا مهما في هذا الصدد وخاصة بعدما تردد عن اعتزام السادات الموافقة على مد إسرائيل بمياه النيل. وبعد أن كانت الجماعات المنتمية إلى التيار الإسلامي، على

اختلاف توجهاتها، تساند السادات في سياسته الخاص بالانفتاح الاقتصادي والسياسات الموالية للغرب والمناهضة للاتحاد السوفييتي في المنطقة تعذر عليها مجاراته في موقفه من المسألة الفلسطينية ومن الصراع مع إسرائيل عموما واعتبرت أن هذه السياسة سوف تؤدي إلى ضياع القدس.

وفي الوقت الذي كانت فيه الأوضاع المحلية في مصر تتجه نحو الأزمة فإن التطورات الإقليمية والعالمية كانت تدفع بدورها في اتجاه تعقيد هذه الأزمة وتفاقمها بدلا من تخفيف حدتها أو تمييعها. صحيح أن "جبهة الصمود والتصدي"، التي تزعمها العراق وقادت الحملة لعزل مصر ومقاطعتها، كانت قد بدأت تتصدع إثر ارتطامها بصخرة الخلافات السورية العراقية المزمنة، إلا أن نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه بدأ يهز أركان الاستقرار في المنطقة برمتها. وكان للثورة الإيرانية تأثير مباشر على الأحداث الجارية في مصر. فبسقوط الشاه سقط ركن مهم من الأركان التي كان الرئيس السادات يعول عليها كثيرا في المنطقة، وبدأت دول الخليج العربي تحس بالقلق و تصبح أكثر عرضة للنفوذ العراقي. و تجاوب التيار الإسلامي مع الثورة الإيرانية التي اعتبرها انتصارا له، وبدأ يحس بالاغتراب تجاه تدهور العلاقات مع إيران الإسلامية في وقت كانت العلاقات مع إسرائيل تشهد طفرة مذهلة. وكان استقبال السادات الرسمي والعلني لشاه إيران المخلوع بمثابة عمل استفزازي، ليس لإيران وحدها وإنما بالنسبة لمجمل التيار الإسلامي في مصر أيضا، ساعد على توسيع الهوة بين السادات والتيار الإسلامي.

و هكذا بدأ زمام الأمور يفلت من يد الرئيس السادات، والذي لم يجد أمامه من سبيل لتحجيم المعارضة وكبح جماحها سوى العنف. فأمر في سبتمبر ١٩٨١ باعتقال ١٥٣٦ شخصا يمثلون كل ألوان الطيف السياسي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ونقل مئات آخرين من وظائفهم القيادية في الجامعة ووسائل الإعلام في ضربة واحدة. وما هي إلا أسابيع محدودة حتى كان الرصاص ينهال على صدر

الرئيس السادات في واحد من أكبر مشاهد العنف السياسي إثارة في تاريخ مصر لتنتهي بذلك مرحلة استثنائية من مراحل تطور سياسة مصر الخارجية.

وإذا كان من الصعب على أي دارس أن يقطع بوجود علاقة سببية مباشرة بين حادث الاغتيال، وهو جريمة سياسية بكل المقاييس، وبين زيارة القدس وما ترتب عليها، و هي خروج واضح عن توجهات ومواقف الحركة الوطنية المصرية منذ نشأتها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أن أحداث سبتمبر أظهرت بوضوح قاطع لا يحتاج إلى أي إثبات أن السادات أصبح يقف وحيدا في خندق وكل فصائل الحركة الوطنية الأخرى، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، في الخندق الآخر المقابل. وتلك ظاهرة نادرة الحدوث في تاريخ الحركة السياسة المصرية، مما يقطع بأن قائد القطار خرج به عن القضبان وأن البطل في مسرحية السياسة خرج عن النص بطريقة تستدعي إسدال الستار.

وبعد ٦ أكتوبر ١٩٨١ أصبحت الحاجة ماسة إلى إعادة القطار إلى مساره الصحيح وتذكير البطل الجديد بأهمية الالتزام بالإطار العام للنص الموضوع.

رابعاً : عودة إلى النص أم كتابة نص جديد؟

واجهت الرئيس حسني مبارك عند توليه السلطة في مصر معضلة تختلف كلية عن تلك التي واجهت الرئيس عبد الناصر أو الرئيس السادات وذلك من منظور جدلية العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية. فعبد الناصر كان يواجه مشكلة داخلية في المقام الأول تتمثل في عجز النظام القائم وفساده. ولأنه جاء إلى السلطة من خلال فعل إرادي، ثوري أو انقلابي، فقد كان يعرف ما يريد وأصبح هو الطرف المبادر بالفعل. بمعنى آخر فقد كان لديه مشروع للتغيير في الداخل وتعين عليه أن يتعامل مع ردود الفعل الخارجية حسب موقفها من مشروعه هو. والسادات جاء إلى السلطة بعد رحيل مفاجئ لزعيم ترك فراغا كبيرا وكان يستعد لمعركة تحرير الأرض المحتلة. - أي أن مشكلته الأساسية كانت خارجية في المقام الأول

لكن خياراته كانت واضحة: خوض المعركة العسكرية إذا فشلت جهود التسوية السلمية ثم التعامل مع الوضع في الداخل حسب قراءته الخاصة لمتطلبات ما بعد المعركة. وهنا نستطيع أن نقول أنه كان يملك حرية المبادرة والفعل أيضا، على الأقل بالنسبة لمرحلة ما بعد حرب التحرير باعتباره المسئول الأول والوحيد عنها. أما الرئيس مبارك فقد جاء إلى السلطة في ظروف مأساوية نجمت عن مشهد عنيف كاد هو نفسه أن يكون أحد ضحاياه وفي ظل أزمة داخلية وخارجية حادة ومعقدة لم تواجه مصر مثيلا لها من قبل في تاريخها الحديث، وبسبب سياسات لا يعد هو مسئولا عنها. أي أنه وجد نفسه مضطرا للامساك بعجلة القيادة في مركبة أصيبت فراملها بعطب بينما هي تندفع بسرعة جنونية فوق طريق رطب ووعر وفي ظل جو ضبابي تكاد تنعدم فيه الرؤية. وتوقف نجاحه في انقاذ المركبة والركاب على مقدار ما يتمتع به من حذر و قدرة على التركيز و مراقبة سلوك الآخرين بأكثر مما توقف على قدرته على المبادرة والفعل. فقد كان هامش المناورة المتاح أمامه محدودا.

وقد تمثلت المعضلة الرئيسية التي واجهت مبارك منذ اللحظة الأولى لتوليه السلطة في كيفية عودة الحياة السياسية الداخلية إلى حالتها الطبيعية وإنهاء عزلة مصر الإقليمية والدولية مع المحافظة في الوقت نفسه على التزامات مصر المترتبة على معاهدة السلام مع إسرائيل. ولأنه ليس مسئولا عن سياسات سلفه فقد كان يكفيه أن يطلق سراح المعتقلين السياسيين وتعود الصحف المتوقفة والأحزاب المتجمدة إلى سابق عهدها كي يحصل على هدنة تسمح له بمواجهة الخطر العاجل في الداخل، و الذي مثلته جماعات متطرفة كانت قد بدأت تشهر السلاح ضد النظام، والخطر العاجل في الخارج، و المتمثل في احتمال تعلل إسرائيل بأي حجج واهية لرفض استكمال سحب قواتها من سيناء. و من منطلق إحساسه الواعي بخطورة وحساسية الوضع كان الشعب المصري متفهما لمتطلبات سد الذرائع أمام إسرائيل. و في هذا السياق يمكن القول أن تفاهما ضمنيا وانسجاما سريعا حدث تلقائيا بين

الشعب والقيادة الجديدة حول ضرورة الفصل بين هدف تحرير سيناء وبين الموقف الأيديولوجي أو السياسي من اتفاقات كامب ديفيد التي تسببت في عزل مصر عـن مجالها الحيوي الخارجي. وهكذا تحقق إجماع مرحلي حول ضرورة استكمال هدف التحرير أولا قبل البحث في طبيعة الدور المصري تجاه تطورات الصراع العربي- الإسرائيلي مستقبلا. و بفضل هذا الانسجام الذي تحقق بسرعة توفرت بالفعل مجمل الشروط المحلية اللازمة لاستكمال عملية تحرير سيناء في ٢٥ إبريل ١٩٨٢. أمـا فيما يتعلق بالمعضلة الرئيسية وهي عودة مصر إلى الصف العربي فقد ترك حلـها ينضج ويختمر مع الوقت.

ولأن حسني مبارك لم يكن سياسيا محترفا فقد ساعدته سـماته الشـخصية وظروف اللحظة الراهنة على توخي الحذر الشديد وأن يستمع إلى الخبراء ويتشاور مع المختصين، خصوصا في بداية عهده كرئيس. و بحكم مهنته كطيار و خبرتـه السابقة كرجل عسكري محترف شغل مناصب قيادية في الجيـش فربمـا تكـون دواعي الحذر والتأني قبل اتخاذ القرار قد أصبحت جـزءا مـن تكوينـه النفسـي والعقلي. فإذا أضفنا إلى ذلك ضيق الخيارات المتاحة أمامـه فـي ظـل الأجـواء الضبابية التي أحاطت بملابسات وصوله إلى السلطة فسوف نجد أنـه كـان مـن المنطقي أن يركز اهتمامه على الجوانب العملية دون أن يشغل نفسه كثيرا بطـرح رؤية عامة أو شاملة لكيفية حل المعضلة السابق الإشارة إليها وما قد تتطلبـه مـن تغيير في السياسات الداخلية والخارجية. فقد كان الـهدف واضحـا أمامـه، وهـو ضرورة عودة مصر إلى حضنها العربي دون الإخلال بالتزاماتها القانونية الدوليـة، أما الوسيلة فقد تعين العثور عليها من خلال التعامل الحذر والواعي مع ما تأتي بـه الأوضاع الإقليمية والدولية من تطورات و محاولة استغلال مـا قـد تتيحـه هـذه التطورات من فرص والتغلب على ما قد يثيره من عقبات.

وقد تكفلت إسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة بارتكاب ما يكفي من الحماقات لتوفير جانب كبير من الشروط الملائمة للتعامل الفعال مع هذه المعضلـة،

كما تكفلت التحولات التي طرأت على الأوضاع الإقليمية والعالمية بتهيئة ما تبقى من هذه الشروط.

كان الخطأ الأول الذي ارتكبته إسرائيل هو إصرارها على استمرار احتلالها لطابا. فقد وفرت قضية طابا مناسبة مهمة لعمل جماعي وطني تشارك فيه الحكومة والمعارضة ولإزالة آثار الاحتقان الذي كان قد أصاب الحياة السياسية في مرحلة سابقة كما وفر مبررا للحكومة لتجميد عملية التطبيع أو تقليصه إلى الحدود الدنيا الممكنة و من ثم الاقتراب كثيرا من الموقف الشعبي الرافض للتطبيع. ولأن أزمة طابا استغرقت عدة سنوات قبل أن يتم الاتفاق على مشارطة التحكيم، فقد لعبت دورا مهما في تحويل معاهدة السلام مع إسرائيل إلى شيء أقرب ما يكون إلى اتفاق هدنة أو إلى "سلام بارد". و أخيرا فقد أدى صدور حكم لصالح مصر في القضية إلى إعادة التأكيد على أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية يمكن أن تكون مثلا يحتذى لأنها تحتوى على آليات تكفل استعادة الحقوق كاملة.

وكان الخطأ الثاني الذي ارتكبته إسرائيل هو غزو لبنان بعد أقل من شهرين من استكمال انسحابها من مصر. فقد وفر هذا الغزو مناسبة سمحت لمصر بتحرك دبلوماسي واسع النطاق شمل: ١ - استدعاء سفيرها من تل أبيب مؤكدة بهذه الخطوة على أن علاقتها بإسرائيل يمكن أن تشكل، في ظروف معينة، ورقة ضغط لصالحها وليس لصالح إسرائيل. ٢ - قيام مصر بتوفير حماية سياسية و عسكرية لتأمين انسحاب عرفات مع مقاتليه من لبنان و إقامة جسر لعودة الاتصالات الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية. ٣ - تنسيق دبلوماسي مع عدد من الأطراف وبالذات مع فرنسا لمحاولة إدخال تعديلات على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ يسمح بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية. وقد ترتب على تلك المبادرات أو التحركات تحقيق عدة أهداف من بينها التأكيد على أن معاهدة السلام مع إسرائيل لا تصادر على إرادة مصر ولا تقيد حركتها، فضلا عن أنها أظهرت في الوقت نفسه عجز "جبهة الصمود والتصدي" عن أن تصمد أو تتصدى ناهيك عن أن تشكل

سياساتها نهجا بديلا للنهج المستخدم من جانب مصر في إدارة الصراع. وقد ساعد ذلك كله في تهيئة الفرصة للقيام بعملية اختراق حقيقي لجدار الرفض العربي وفتحت الباب أمام تنسيق مصري فلسطيني، على الصعيد الرسمي والعلني ولأول مرة منذ زيارة القدس، لم يتوقف بعد ذلك أبدا. وأصبح هذا التنسيق يشكل نقطة الارتكاز الرئيسية في الجهود المصرية الرامية للبحث عن تسوية مقبولة لكل الأطراف.

على صعيد آخر يمكن أن يقال أن الولايات المتحدة ارتكبت حماقة كبرى بالموافقة على منح إسرائيل الضوء الأخضر لغزو لبنان اعتقادا منها أن هذا الغزو سيؤدي إلى إحراج الاتحاد السوفييتي وإضعاف موقفه، وسينهي النفوذ السوري في لبنان و يساعد على تفكيك التحالف السوري-الإيراني وبالتالي يمكن أن يخلق أوضاعا تساعد على إرساء حل نهائي وفقا للمفهوم الإسرائيلي. غير أن السياسة الأمريكية الممتطية لصهوة الجواد الإسرائيلي أصيبت بدورها بنكسة كبيرة. فقد وقع الجواد الإسرائيلي في كبوة أسقطت الفارس الأمريكي. واضطرت الولايات المتحدة سحب قواتها بعيدا عن المسرح اللبناني بعد أن تعرضت لضربات استشهادية موجعة من جانب المقاومة اللبنانية. وكان ذلك كفيلا بسقوط اتفاقية آيار (مايو ١٩٨٣) وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى "الشريط الحدودي" لتملأ المقاومة اللبنانية الفراغ، وظهور حزب الله كفاعل سياسي مهم ومؤثر على الساحة السياسية اللبنانية، واشتداد عود التحالف السوري الإيراني. و تفاعلت هذه العوامل معا لتخلق وضعا جديدا في المنطقة نجح في تعبيد الطريق أمام المقاومة اللبنانية. ولا شك أن الأزمة اللبنانية ساهمت في كشف حدود القوة الأمريكية والإسرائيلية وعجزها عن فرض تسوية بشروطهما في نفس الوقت الذي أظهرت فيه عجز القوة السوفيتية وجبهة الرفض عن إسقاط نهج كامب ديفيد كلية. و أتاح هذا الوضع أمام الدبلوماسية المصرية زخما جديدا ومنحها قدرة أكبر على المناورة ومقاومة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.

و على صعيد التطورات الإقليمية يمكن أن يقال أن اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، على خلفية الثورة الإسلامية في إيران، واستمرار هذه الحرب على مدى ثمان سنوات متصلة أتاح فرصا متزايدة لإحداث تقارب مصري خليجي ومصري عراقي وخلق زخما جديدا أضعف من نطاق العزلة العربية المفروضة على مصر ومن شراسة الهجوم العربي عليها في المحافل الدولية، وسهل من مهمة الدبلوماسية المصرية في إعادة الجسور تدريجيا مع منظمة المؤتمر الإسلامي واستعادة دورها التدريجي داخل تجمع العالم الثالث ومجموعة عدم الانحياز. ولذلك لم يكن غريبا أن تكون العراق هي في طليعة الدول العربية المتحمسة لعودة مصر إلى جامعة الدول العربية وعودة الجامعة إلى مصر دون شروط.

أما على صعيد التطورات العالمية فيمكن رصد عدد منها أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التخفيف من عزلة مصر الدولية: كالغزو السوفييتي لأفغانستان، ووصول جورباتشوف إلى السلطة وغير ذلك من تطورات دولية هامة. فقد وفر الغزو السوفييتي لأفغانستان فرصة أمام مصر لتبرير بعض من سياساتها المناهضة للاتحاد السوفييتي، والمتعاونة مع الولايات المتحدة، على أرضية دعم المقاومة الإسلامية في أفغانستان. وخلقت هذه الأرضية مساحة سمحت بمد جسور أقوى مع منظمة المؤتمر الإسلامي. لكن التطور الأهم جاء من داخل الاتحاد السوفييتي بعد وصول جورباتشوف إلى السلطة. فقد أدت "البيروسترويكا" و "الجلاسنوست" إلى إحداث تغيير كبير في أسس ومقومات وتوجهات السياسة الخارجية السوفيتية ساعدت في نهاية المطاف ليس فقط على عودة العلاقات المصرية-السوفيتية المقطوعة وإنما أيضا على إعادة جدولة الديون السوفيتية على مصر بشروط أفضل. وخلق التعاون الأمريكي السوفيتي المتزايد أجواء مواتية للبحث عن حلول واقعية للمشكلات الإقليمية، ومنها نزاع الشرق الأوسط، و أفسح المجال أمام تنسيق مصري سوفييتي يهدف إلى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بحثا عن صيغة لتسوية مقبولة

للصراع في الشرق الأوسط. من ناحية أخرى أدركت القيادة السورية أن تغيرا جذريا طرأ على السياسة السوفيتية، وأنه لن يكون بمقدور سوريا بعد الآن أن تحصل على السلاح السوفييتي بنفس الشروط السابقة وهو ما يقتضي منها إعادة النظر في سياستها القائمة على عدم الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل قبل الوصول إلى "توازن استراتيجي". وكان هذا عاملا حاسما في تخفيف حدة الرفض السوري لعودة مصر إلى جامعة الدول العربية وعودة الجامعة إلى مقرها في مصر. يضاف إلى ذلك أن سماح السوفيت في تلك الفترة بهجرة أعداد ضخمة من اليهود إلى إسرائيل أدخل عاملا جديدا يهدد الاستقرار في الشرق الأوسط ويتطلب تلاحما عربيا أقوى.

على صعيد آخر يمكن القول أن تصاعد المخاوف الأمريكية من احتمال انهيار عملية السلام بعد مصرع السادات، و فشل الغزو الإسرائيلي للبنان، والتحسن المتصاعد في علاقة مصر بالدول العربية ثم بالاتحاد السوفيتي، خلق مناخا ساعد على تحسين موقف مصر التفاوضي تجاه الولايات المتحدة و أدى إلى زيادة حجم المعونة الأمريكية لمصر وتحسين شروطها بالمقارنة بما كان عيه الحال قبل اغتيال الرئيس السادات.

ولا شك أن نجاح الدبلوماسية المصرية بقيادة مبارك في السيطرة على دفة السياسة الخارجية في وجه الأعاصير والضغوط التي هبت على مصر من كل جانب ساعد على تخفيف حدة الاحتقان الذي اتسمت به الأوضاع الداخلية عند تولي الرئيس مبارك للسلطة، ودعم من موقف الحكومة في مواجهة التيارات المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية. و في هذا السياق لم تجد الحكومة أي ضرورة لتعديل الدستور أو إدخال تعديلات جوهرية على شكل النظام السياسي أو إلغاء التعديلات الدستورية التي كان الرئيس السادات قد أدخلها على دستور ٧١ أو حتى إلغاء مجموعة القوانين التي يحلو للمعارضة وصفها بالقوانين "سيئة السمعة" والتي كان الرئيس السادات قد أصدرها خلال الأزمة التي عصفت بمصر قبيل

رحيله المأساوي. وأصبحت الحكومة في موقف يسمح لها بتحجيم المعارضة ولكن بأساليب مختلفة كلية عن تلك التي شاعت في عهد الرئيس السادات. ولم تحدث أزمات كبرى تؤدي إلى استقطاب حاد بين الرئيس مبارك من ناحية وبقية القوى والتيارات الأخرى من ناحية أخرى. بل إن الأزمات الداخلية المحدودة التي شهدتها الساحة الداخلية من وقت لآخر، مثل أزمة الأمن المركزي (فبراير ١٩٨٦) وحوادث الإرهاب المتفرقة وجدت في أحيان كثيرة تعاونا ورغبة في العمل على احتوائها والتغلب عليها من جانب فصائل مختلفة من المعارضة ومن الشعب عموما.

وإذا كانت السياسة المصرية قد وصلت مع نهاية الثمانينات إلى نقطة جعلتها تبدو في وضع يسمح لها بأن تلعب دور المنظم للتفاعلات العربية-العربية وتحاول استغلال التقارب السوفييتي الأمريكي في عقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل الأطراف، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، لتسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط، فإن إقدام العراق على غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ أحدث تعقيدات هائلة في الوضع العربي العام وكان له تأثيرات إقليمية وعالمية بالغة الخطورة. وقد وضع هذا الغزو الدبلوماسية المصرية أمام أكبر تحد لها منذ وصول الرئيس مبارك إلى السلطة في مصر. فقد كانت الخيارات جميعها صعبة. ولا شك أن مصر أدارت الأزمة بطريقة مكنتها من تحقيق بعض المكاسب على المستوى التكتيكي. في مقدمة هذه المكاسب تخفيف أعباء الدين الخارجي على مصر. لكن المحصلة النهائية لنتائج الأزمة مثلت خسارة استراتيجية صافية للعالم العربي كله وخصوصا بعد أن انتهت أزمة الخليج بانهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي.

وإذا كانت الدبلوماسية المصرية قد استطاعت مع نهاية أن تنقذ مصر من "مأزق الخروج عن النص" الذي أوقعها فيه السادات فقد تعين عليها أن تبحث عن نص جديد في مرحلة ما بعد أزمة الخليج الثانية يسمح لها بأن تعيد ضبط إيقاع

توجهاتها العامة في ظل نظام عالمي مختلف تنفرد الولايات المتحدة المتحالفة مع إسرائيل بقيادته وفي ظل انهيار عام للأوضاع في العالم العربي، وأن تعيد ترتيب أولوياتها بما يسمح لها بالتأقلم مع تلك المستجدات العالمية والإقليمية.

فعلى الصعيد العالمي أصبحت أولى المهام على جدول الأعمال المصري هي كيفية تهيئة أفضل الشروط التي تمكن مصر من تحقيق الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي الجديد بأقل قدر ممكن من الخسائر، بعد أن رسخت القناعة بأن هذا الاندماج بات حتميا إثر سقوط الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية. وعلى الصعيد الإقليمي أصبحت أولى المهام هي كيفية تهيئة أفضل الظروف التي تسمح بإعادة ترميم النظام العربي وتصحيح الخلل الحادث في موازين القوى الإقليمية بما يسمح بتسوية تستجيب للحد الأدنى من الحقوق العربية. و في سياق هذه التحولات العنيفة التي طرأت على الوضع العالمي وعلى الوضع الإقليمي بدت مصر في موقف أفضل نسبيا من غيرها، مقارنة بمعظم الدول العربية الأخرى، سواء لتحقيق الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي أو للمحافظة على دورها الإقليمي وخاصة فيما يتعلق بالبحث عن تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي.

ففيما يتعلق بشروط التهيئة السياسية لعملية الاندماج في النظام العالمي لم تكن مصر في حاجة إلى إعادة صياغة علاقتها بالولايات المتحدة، زعيم المعسكر الرأسمالي، أو بمؤسسات التمويل الدولية. فهذه العلاقة كانت قد استقرت على مدى خمسة عشر عاما بعد أن قطعت سياسة الانفتاح الاقتصادي شوطا لا بأس به وأعادت تصحيح بعض أوجه القصور التي كانت قد شابتها. كما كانت مصر في وضع يسمح لها في الوقت نفسه بتوثيق علاقاتها الاقتصادية بأوروبا و أصبحت أكثر اهتماما بآفاق التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوربي المرشح لكي يصبح القوة الاقتصادية الأولى في ظل نظام سياسي أحادي القطبية. وبرز الاهتمام بهذا الجانب بوضوح من خلال الدور المصري النشط والممهد لصدور وثيقة "إعلان برشلونة" والمساهم في بلورة الاستراتيجية الأوربية مع الدول المتوسطية.

وعلى الصعيد الإقليمي كانت سياسة مصر تجاه إسرائيل قادرة دائما على المحافظة على شعرة معاوية، حتى في أحلك الأوقات بما يسمح لها بالتواصل مع جميع الأطراف المعنية بصراع الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه كانت علاقة مصر بكل الأطراف العربية تتيح لها الفرصة لكي تصبح هي أقرب الدول المرشحة للعب دور تجميعي لإعادة ترميم النظام العربي.

غير أنه من السابق لأوانه أن نحكم على مصير هذه التوجهات الجديدة في سياسة مصر الخارجية. فسياسة الاندماج في النظام العالمي تواجه بتحديات خارجية كبرى أمام احتمال فتح الأسواق أمام المنتجات المصرية، والتي لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكنها من المنافسة العالمية، و بتحديات داخلية أكبر تهدد الاستقرار والأمن الوطني، بسبب ما تحدثه من خلل خطير في توزيع مواقع القوة والثروة في مصر ومن تفشي البطالة. واحتمالات التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة وقابلة للدوام في المنطقة ما يزال يواجه بتحديات هائلة في ظل التعنت الإسرائيلي من ناحية وانحياز الموقف الأمريكي من ناحية أخرى و ضعف النظام العربي من ناحية ثالثة.

وكانت مرحلة الثمانينات قد اتسمت بتزايد دور وزارة الخارجية و دور المستشارين المحيطين برئيس الدولة في صنع السياسة الخارجية على الرغم من أن الإطار المؤسسي لعملية صنع هذه السياسة لم يتغير. فقد ظل دستور ١٩٧١ كما هو دون أي تعديل وبالتالي لم يتغير جوهر النظام السياسي في مصر. فقد ظل رئيس الدولة هو صانع القرار الأول في السياسة الخارجية دون شريك أو رقيب. لكن أسلوب الرئيس في التعامل مع المؤسسات وفي طلب الرأي والمشورة تغير. فمجلس الأمن القومي، و هو مؤسسة كان الرئيس السادات قد شكلها في بداية عهده على نمط مجلس الأمن القومي الأمريكي، لم يعد له دور يقوم به منذ حرب أكتوبر على الرغم من أنه مازال، فيما يبدو موجودا على الورق. ومجلس الوزراء لا يلعب أي دور في صياغة السياسة الخارجية وإنما يحاط علما بما يجري على الساحة الدولية من خلال مناقشة تقارير وزير الخارجية. ولا تمارس المجالس التشريعية دورا يذكر

سواء في المشاركة في صنع السياسة الخارجية أو في الرقابة اللاحقة على تنفيذها. ومعنى ذلك أن البنية المؤسسية لعملية صنع السياسة الخارجية لم تتغير كثيرا لأن النظام السياسي المصري لم يتغير في جوهره منذ ثورة يوليو.

لكن عدم تغير النظام السياسي لا ينفي تغير أسلوب وآليات صنع القرار الخارجي في عهد الرئيس مبارك. فكثيرا ما يلجأ الرئيس مبارك إلى طلب المشورة في أمور السياسة الخارجية من خلال "مجلس المستشارين"، والذي يضم عادة رئيسي مجلسي الشعب والشورى ووزراء الدفاع والخارجية بالإضافة إلى عدد متغير من الوزراء والخبراء حسب نوع القضية محل التشاور. لكن هذا المجلس لا يشكل مؤسسة ثابتة أو ذات صلاحيات محددة. وقد يكلف خبراء متخصصين يختارهم هو أو ترشحهم الهيئات المعنية لدراسة قضايا محددة أو بلورة بدائل في مواقف معينة. كما يلفت النظر أنه يختار شخصيات معينة للتعامل مع ملفات أو قضايا معينة. فالملف الليبي يتولى مسئوليته صفوت الشريف،وزير الإعلام، والملف الفلسطيني يتولى مسئوليته أسامة الباز، مستشار الرئيس للشئون السياسية..وهكذا. وهو أسلوب يختلف عن أسلوب الرئيس عبد الناصر والذي كان له "مبعوث شخصي" دائم. وربما يكون التجديد الأكثر وضوحا في عهد الرئيس مبارك، وخاصة منذ التسعينات، هو تزايد دور رجال الأعمال في الشئون الخارجية. فكثيرا ما يصطحب الرئيس معه في زياراته للخارج عددا من رجال الأعمال. وهو تطور يعكس الاهتمام المتزايد بالبعد الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية وبدور القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ الجانب الاقتصادي في سياسة مصر الخارجية. لكن هذا التطور بدوره لم يترجم في قالب مؤسسي واضح.

الخلاصة

من خلال استعراضنا لتطور سياسة مصر الخارجية من منظـــور جدليـــة العلاقة بين الداخل والخارج تبدو وكأنها في مرحلـــة انتقاليـــة دائمـــة. فالمرحلـــة "الليبرالية" اتسمت بوجود احتلال أجنبي وبصراع داخلي على السلطة أفسد التجربـــة الليبرالية وأفضى إلى أزمة حادة انتهت بانهيار النظام بعد أن كان قد تســـبب فـــي نكسة ١٩٦٧. و ثورة ٢٣ يوليو جاءت لتصحيح النظـــام الفاســـد و اســـتطاعت أن تطرح مشروعا للنهضة كان طموحا بأكثر مما احتملته أجنحتها المؤسسية فسقط مـــع نكسة ١٩٦٧. وحاول عبد الناصر أن يصحح لكنه رحل عنا قبل أن يستكمل حركته التصحيحية. و حاول السادات، وبعد معركة عسكرية ناجحة، أن يجـــرب طريقـــا معاكسا للطريق الذي سلكه عبد الناصر فأدخل مصر في مأزق داخلـــي وخـــارجي انتهى بمصرعه.

وإذا كان مبارك قد استطاع حتى الآن، ومن خـــلال سياســـة تميـــل إلـــى العقلانية والرشد ولا تميل إلى الشعارات الجوفاء أو إلى أسلوب العلاج بالصدمـــات الكهربائية، أن ينتشل مصر من مأزق "الخروج على النص" فإن التحولات العالميـــة والإقليمية الراهنة لا تحتمل عودة إلى نص قديم، أيا كان، وإنما تتطلب إبداع نـــص جديد ربما تكون بعض عناصره متوافرة بالفعل لكن الطريق ما زال طويـــلا كـــي يكتمل. و إلى أن يتم ذلك ستظل مصر تعيش مرحلـــة انتقاليـــة أخـــرى يمكـــن أن تتعرض فيها لكل أنواع المفاجآت. و لن يكتمل النص إلا بقيام دولة المؤسسات.

الفصل الثالث

الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية

س.د.ماجدة شاهين

تعـد وزارة الخارجية المؤسسة المنوط بها إدارة العلاقات الخارجية للدولة، كمـا أنهـا الواجهـة الدبلوماسـية في علاقة الدولة بالعالم الخارجي. وترجع أهمية السياسـة الخارجيـة إلى تأثيـرها عـلى موقـع الدولة من خريطة العالم السياسية والاقتصـادية والثقافية. ومن هذا المنطلق يمكن تعريف السياسة الخارجية علي أنها "مجموعـة أنشـطة وأدوار وأهداف وبرامج خارجية للدولة أو غيرها من الوحدات مرتـبطة بـتحقيق أهـداف عامة للدولة"[1]. وتباعا تمثل الدبلوماسية المصرية الأداة والوسيلة المتاحة للدولة لتنفيذ تلك الأدوار وتحقيق الأهداف القومية.

وتعتـبر وزارة الخارجيـة المصـرية من أهم رموز السيادة والاستقلال. وظلت منذ نشأتها كديوان التجارة والأمور الإفرنكية في عهد محمد علي عام ١٨٢٦ وحـتى يومنا هذا من أهم المؤسسات السيادية في النظام السياسي المصري. وتغيرت مهـام وزارة الخارجيـة في المراحل المختلفة التي مرت بها عبر التاريخ، فاتسعت وتقلصت أدوارها وفقاً لدور مصر ومكانتها إقليمياً ودولياً. فالطريقة التي كانت تدير بها مصر سياستها الخارجية كانت تعتمد علي مكانتها وقوتها علي الصعيدين الإقليمي والدولـي مـن ناحيـة. كمـا نجحت مصر، من ناحية أخرى، ومن خلال سياستها الخارجيـة النشـطة والمؤثـرة في تثبيت مكانتها وزيادة قدرتها التأثيرية على هذين الصـعيدين، مما حدا بكثير من المحللين إلى الجزم بأن سياسة مصر الخارجية كثيراً ما كانت تتعدى وتفوق واقعياً قدرتها الاقتصادية. ونجحت سياسة مصر الخارجية في أن تجعـل مصـر دائمـا فـي قلب الأحداث وإدماجها في العالم. ولم تعرف مصر الـتهميش في العصر الحديث حتى في أكثر الفترات حرجاً نتيجة لسياستها الخارجية النشطة.

وسنسعى في هذه الورقة إلى استعراض تطور ودور وزارة الخارجية المصرية في صياغة وبلورة وتنفيذ السياسة الاقتصادية الخارجية المصرية، وكيف تفاعلت الدبلوماسية المصرية منذ نشأتها الأولى مع الاعتبارات والاهتمامات الاقتصادية والتجارية لمصر، حيث نجحت أحيانا في أن تعكسها بأمانة وتدافع عنها بقوة، بينما احتلت الاعتبارات الاقتصادية والتجارية أحيانا أخرى مكانة ثانوية في سلم أولويات دبلوماسيتنا. وسنعرض أولاً للنشأة والتطور التاريخي للدور الاقتصادي للدبلوماسية المصرية منذ عهد محمد علي حتى ثورة يوليو ١٩٥٢. وفى ثانياً نعرض ملخصاً لدور وزارة الخارجية في المجال الاقتصادي في فترة الحروب المصرية الحديثة (١٩٥٢-١٩٧٩). ونتناول في ثالثاً أهم ملامح دبلوماسية التنمية بدءاً بمرحلة السلام وطوال فترة الثمانينيات(١٩٨٠-١٩٨٩). وأخيراً، نعرض لاتجاهات وزارة الخارجية علي الصعيد الاقتصادي خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

أولاً: نشأة وتطور الدبلوماسية المصرية منذ عهد محمد على حتى ثورة يوليو ١٩٥٢:

١- دور ديوان الخارجية في عهد محمد علي

نشأت فكرة إقامة مؤسسة مستقلة لخدمة العلاقات الخارجية المصرية مع تولي محمد علي حكم مصر عام ١٨٠٥، وذلك بهدف تنمية التبادل التجاري الخارجي وخدمة أهداف الدولة الإنتاجية سواء علي الصعيد العسكري أو الصناعي أو التجاري. ولعل أهم ما رصده السيد الدكتور يونان لبيب رزق في كتابه عن تاريخ الخارجية المصرية خلال المراحل الأولى من إنشاء ديوان التجارة المصرية والأمور الإفرنكية (عام ١٨٢٦) هو أن الخارجية لعبت دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات مصر العسكرية عن طريق إرسال ممثلين عن والي مصر إلى عواصم الدول الأوربية. ولم يكتف ديوان الخارجية بتلبية الاحتياجات العسكرية للدولة الحديثة وإنما تكامل دوره مع التحول الاقتصادي في مصر إلى نظام اقتصادي إنتاجي، وانعكس ذلك علي العلاقات التجارية المصرية-الأوربية، والتي تشير الإحصائيات إلى نموها السريع في هذه الفترة(٢). ومن هنا يتضح أن ديوان التجارة والأمور الإفرنكية اضطلع بدور اقتصادي وتجاري عن طريق إقامة وتنمية العلاقات التجارية المصرية-الأوربية وذلك لتكملة ودعم عملية النمو الاقتصادي الداخلي لمصر في عهد محمد علي والذي تم وصفه بأنه "التاجر الأول لمصر"، حيث أرسل وكلاءه إلى العديد من الدول الأوربية لتنمية العلاقات المصرية بها لخدمة أهداف الدولة العسكرية والاقتصادية والثقافية.

كما كان رئيس هذا الديوان يضطلع بعدد من المهام من أهمها استلام أوراق اعتماد القناصل الأجانب بمصر نيابة عن الوالي، وصياغة ومتابعة وحفظ مراسلات الوالي مع معتمدي الدول الأجنبية وحكوماتها والقوات المصرية في الدول العربية والشام. ثم تحول الديوان إلى نظارة خارجية في عام ١٨٥٨، واتسعت المهام

الاقتصادية لنظارة الخارجية في عهد إسماعيل باشا عام ١٨٧٨ لتشمل تحصيل الديون الخارجية لمصر إلى جانب متابعة العلاقات التجارية المصرية-الأوربية خاصة وأن مصر قد أصبحت المغذي الرئيسي لمصانع النسيج الأوربية بالقطن طويل التيلة. واضطلعت نظارة الخارجية في هذه الفترة بالعديد من المهام السياسية كوضع معاهدة القسطنطينية الخاصة بقناة السويس عام ١٨٨٨ وهي المعاهدة التي بذلت فيها مجهودات ضخمة للمحافظة علي حقوق مصر السياسية والاقتصادية والسيادية علي هذا المجري المائي الحيوي. وكانت لنظارة الخارجية المصرية أيضاً دور في إبرام المعاهدات الإدارية والصحية والجمركية وحضور المؤتمرات الدولية والمحافظة علي العلاقات التجارية الخارجية القائمة.

٢- الخارجية المصرية بعد إعلان الحماية علي مصر ١٩١٤ وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢

واحتلت الخارجية المصرية مكاناً خاصاً في الجهاز الحكومي المصري وازدادت اختصاصاتها منذ تنظيمها كديوان للتجارة والأمور الإفرنكية في عام ١٨٢٦ ثم كنظارة خارجية في عام ١٨٥٨. غير أن بريطانيا في عام ١٩١٤ وبعد إعلانها الحماية البريطانية علي مصر قامت بإلغاء نظارة الخارجية باعتبارها مظهر من مظاهر ممارسة مصر لسيادتها. وكانت بريطانيا تخطط لذلك منذ فترة طويلة والدليل علي ذلك يتمثل في البرقية التي أرسلها وزير الخارجية البريطاني إلى المندوب السامي في القاهرة والتي تضمنت أن "الدولة الحامية وحدها هي المسئولة عن العلاقات الخارجية للدولة المحمية وأن حكومة جلالته تعني أن المندوب السامي سيصبح وزيراً للخارجية كما هو الحال في تونس ومراكش، ويمكن أن تستمر إدارة الخارجية بالرغم من التغييرات التي ستترتب علي إعلان الحماية ولكن يجب أن تقتصر اتصالات ممثلي الدول الأجنبية على وزير الخارجية فقط وهو المندوب السامي وفي حالة غيابه يتم الاتصال بممثلي المندوب السامي وليس وكيل الشئون الخارجية أو رئيس الوزراء. والمندوب السامي بوصفه وزيراً للخارجية سوف يبعث

بالمراسلات التي يراها مع تعليماته الخاصة. ويجب وضع نظام دائم للاتصال بين المندوب السامي وبين إدارة الخارجية"[٣]. ولأول مرة في تاريخ النظام الوزاري المصري تختفي وزارة الخارجية، رمزاً للسيادة البريطانية الوافدة، وإهداراً لأهم رموز السيادة والاستقلال المصري. وبالتالي اندثر دور هذه المؤسسة كرمز لاستقلالية مصر وتمثيلها الخارجي أثناء فترة الاحتلال البريطاني وحتى إلغاء الحماية علي مصر عام ١٩١٩.

ولكن بانتهاء الحرب العالمية الأولى وتشكيل لجنة ملنر[٤] في عام ١٩١٩ والتي أشارت إلى الرغبة القوية لدى الحكومة المصرية لإعادة تفعيل وزارة الخارجية، ومع تبلور الموقف المصري بعد ثورة ١٩١٩ اتضح التناقض بين الموقفين المصري والبريطاني حول قضية إعادة وزارة الخارجية المصرية والحجم الذي يمكن أن تعود عليه. وقد دار حوار طويل بين الطرفين المصري والبريطاني لعدة سنوات عادت بعدها وزارة الخارجية بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذي ألغي على أثره الحماية البريطانية على مصر وتبعيتها لاستنبول وإعلانها دولة مستقلة ذات سيادة. وأرسلت بعثات دبلوماسية للتدريب بالخارج وهي البعثات التي كونت نواة تمثيلنا الدبلوماسي الأول بالخارج عام ١٩٢٤. وكان من أهم صفات الدبلوماسية في هذه الفترة ما يلي:

أ- أن الوظائف الدبلوماسية والقنصلية في عهد الملكية كانت تتحكم فيها نزعة طبقية، وكانت بعض الغواصم تعتبر حكراً علي أسماء بعينها فالدبلوماسية المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ كانت تمثل مصالح الحكام وليس مصالح الشعوب ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوضع الطبقي[٥].

ب- وعلى الوتيرة ذاتها ذكر د. عصمت عبد المجيد في كتابه "زمن الانكسار والانتصار" أنه قد وضح له من موقعه في الوزارة حقيقة مؤلمة وهي أن مصر، رغم استقلالها ظاهرياً، لم تكن تتمتع بحرية كاملة في تسيير دفتها الخارجية، ووجد أن الكثيرين ممن يعملون في السلك الدبلوماسي المصري

أكثر عناية وقتئذ بمظهرهم منهم بجوهرهم، ولم تكن الجدية والالتزام والثقافة والعلم أموراً ذات أهمية بالنسبة لهم. وكان سندهم في الوصول إلى مركزهم الوظيفي هو صلات القربى التي تربطهم بذوي النفوذ والسلطان في مصر. أيضاً، كان التمثيل الدبلوماسي المصري خارجياً تمثيلاً مراسمياً فقط. فمثلاً، الحكومة البريطانية لم تكن تنظر إلى السفارة المصرية بلندن كسفارة دولة مستقلة، وكانت المسائل ذات الأهمية تعالج من قبل السفارة البريطانية بمصر من فوق رأس السفارة المصرية بلندن(٦). بالتالي أخذ التمثيل الدبلوماسي المصري بالخارج الطابع المظهري والمراسمي وتلاشى التلاحم والترابط بين دور بعثاتنا بالخارج وأهدافنا الداخلية ولاسيما الاقتصادية منها.

ج- وعلى الرغم من ذلك، فإن عمل الخارجية المصرية تركز خلال تلك الفترة على التأكيد على الاستقلال الوطني بالعمل على الجلاء التام لآخر جندي بريطاني عن أرض الوطن والدفاع عن وحدة وادي النيل بمصره وسودانه وتحقق ذلك في معاهدة ١٩٣٦.

د- أما في الفترة اللاحقة لعام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٥٢ تركز عمل الوزارة علي النواحي السياسية والقانونية، مثل صياغة معاهدة الدفاع المشترك بين أعضاء جامعة الدول العربية وإصدار المذكرات السياسية والقانونية الدورية، وأمثلة على ذلك، المذكرة الدورية التي وزعت علي البعثات المصرية في الخارج تشرح حق مصر القانوني في مراقبة وتفتيش السفن التجارية التي تمر من قناة السويس والتي يشتبه أن تكون محملة بالأسلحة أو المهربات، وأن مصر في ممارستها لهذا الحق تصدر عن أساس قويم في القانون ودون مخالفة لمعاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨. أما على الصعيد السياسي فكان هناك العديد من القضايا منها القضية الفلسطينية وحرب ١٩٤٨، واستقلال الصومال والذي راح ضحية هذا الاستقلال السكرتير

الأول كمـــال الدين صلاح وهو أول شهيد للدبلوماسية المصرية في مؤامرة اغتيال من قبل بعض القوى الاستعمارية(٧).

هـ- وعلى الرغم من تركز عمل الوزارة في هذه الفترة على النواحي السياسية الـتي فرضتها ظروف الاحتلال البريطاني لمصر ومفاوضات الجلاء وأهمية صـياغة سـيادة مصر الكاملة على أراضيها بما فيها قناة السويس، فقد عملت الـوزارة عـلى الصـعيد الاقتصادي والتجاري على متابعة وإبرام المعاهدات والعلاقـات التجارية والاقتصادية مع الدول الأوربية، وإقامة المعارض، وفتح الأسواق، وإيفاد البعثات، وعقد المؤتمرات والتي مثلت إحدى رموز الاستقلال المصري وسيادة مصر على شئونها الخارجية وهي بالتالي كانت تخدم القضية السياسية الأولي لمصر وهي الاستقلال التام عن بريطانيا.

و- وتأسيسـا على ما تقدم، يمكن إبداء مجموعة من الملاحظات حول نمو دور وزارة الخارجية في هذه الفترة:

❖ بدأت وزارة الخارجية كديوان للتجارة وإدارة الشئون الإفرنكية وكان هدفها الرئيسـي هـو إقامة وتنمية والمحافظة علي علاقاتها التجارية الخارجية – وهـو دور اقتصـادي فـي الأصل – وذلك لخدمة الأهداف الداخلية للدولة وأهمهـا الأهداف العسكرية والاقتصادية التي تؤهلها للاستقلال عن تبعيتها للدولة العثمانية، وهو ما كان يخطط له محمد علي في ذلك الوقت.

❖ اخـتفت وزارة الخارجية تماماً في ظل الحماية البريطانية من على خريطة الإدارة المصـرية، واندثـر دور هـذه المؤسسـة كرمز لاستقلالية مصر السياسـية والاقتصـادية أثناء فترة الاحتلال البريطاني وحتى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذي ألغي على إثره الحماية البريطانية على مصر. وعادت الوزارة في ظل الاستقلال المشروط يتولاها الوزراء المصريون.

❖ وعن طبيعة وزارة الخارجية في ظل الحكم الملكي، فقد غاب الربط بين دور بعثاتنا الخارجية وأهدافنا الداخلية على الصعيد الاقتصادي، وانصب انشغال الخارجية المصرية آنذاك بالقضايا السياسية، ومع ذلك، فإن العلاقات الاقتصادية والتجارية لم تنتف تماماً عن ذهن ومفهوم الدبلوماسي المصري على نحو ما بيناه.

ثانياً: الخارجية المصرية من ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى بدء عملية السلام عام ١٩٧٩

١- أجواء السياسة الدولية المحيطة بمصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى نكسة ١٩٦٧

بقيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ عرفت الدبلوماسية المصرية مرحلة جديدة من عملها حيث خاضت معارك الحصول علي الاستقلال التام وتأمينه اعتباراً من مفاوضات الجلاء عام ١٩٥٤، وتأميم قناة السويس، ومقاومة الأحلاف ومناطق النفوذ، وتأييد ومساندة حركات التحرر الوطني في ربوع عالمنا العربي والأفريقي بل وعلى امتداد العالم الثالث بأسره. وأخذت مصر مع الهند ويوجوسلافيا دور الريادة في إنشاء حركة عدم الانحياز في عالم تسيطر عليه القوتان العظمتين.

وبطبيعة الحال، ارتبطت السياسة الخارجية والدبلوماسية المصرية بسياسة مصر الباحثة عن القيادة الإقليمية وفي أوساط الدول النامية. ووجهت الموارد خلال فترة مصر الثورة وبعد ردع العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ توجيهاً كاملاً لخدمة مركز مصر السياسي، سواء على المستوى الدولي أو في المنطقة العربية والإفريقية. فالسياسة الخارجية المصرية في هذه المرحلة وحتى نكسة ١٩٦٧ كانت مشغولة في مساندة حركات التحرر. ودعمت مصر سياسياً واقتصادياً حركات التحرر في العديد من الدول العربية والأفريقية، وانخرطت أيضاً في حرب اليمن. وكلها سياسات

خارجيــة أنهكت الاقتصاد المصري وأرغمت الدبلوماسية المصرية على تركيز قدر كبير من جهودها على تبرير والدفاع عن المواقف المصرية.

٢- البعد الاقتصادي فـي سياسـة مصر الخارجية في الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٧

وعــلى الــرغم مــن انشغال الدبلوماسية المصرية بالزخم السياسي في هذه الفــترة، فإن البعد الاقتصادي لم يختف من على قائمة أولويات الدبلوماسية المصرية. فقــد كانت لمصر وقيادتها طموحات كبيرة في تجاوز نطاق التخلف والفقر الضارب حولهــا. ووجــدت فــي مشروع إنشاء السد العالي الكبير طريقها لكسر هذا النطاق، وهكــذا سيطر مشروع إنشاء السد العالي على الفكر السياسي والاقتصادي المصري فــي السنوات الأولى لقيام الثورة. وقامت الدبلوماسية المصرية بدور هام في تنسيق ومــتابعة الاتصالات والزيارات الرسمية المصرية إلى الولايات المتحدة لبحث سبل التعاون في المجالات العسكرية والتسليح والمساعدات الأمريكية الاقتصادية في الفترة مــن ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥. واتجهت القيادة والدبلوماسية المصرية إلى الولايات المتحدة كشــريك محــتمل لــتمويل مشــروع السد العالي، وأعلنت حكومة الولايات المتحدة موافقتها علي المشاركة في التمويل. وطلبت من الكونجرس إدراج ٧٠ مليون دولار فــي خطة ميزانية المساعدات الخارجية لعام ١٩٥٥-١٩٥٦. ولكن الولايات المتحدة ســحبت عرضــها بعــد رفض القيادة المصرية سياسة التحالفات ومبادرة السلام مع إســرائيل. ممــا أدى إلى دخــول الاتحاد السوفيتي بقوة إلى الشرق الأوسط (صفقة الأسلحة التشيكية وتمويل بناء السد العالي)(٨).

وكــانت فــترة الحــرب الــباردة من بين الفترات التي لمعت فيها السياسة الخارجيــة المصرية، وكان للدبلوماسية المصرية دور بارز في الحفاظ على التوازن واســتقلالية مصــر عــلى الساحة الدولية. وقادت مصر حركات التحرير في الدول العــربية والإفــريقية، وتكتلت على نحو ما أشرنا إليه مع الهند ويوغوسلافيا لإنشاء حركة عدم الانحياز، وأصبحت مصر رمزاً ومثالاً للدول النامية إبان الحرب الباردة،

وصــوتاً مســموعاً إقــليمياً ودولياً. وكانت مصر الثورة تضطلع بدور ريادي على الصعيد العربي والأفريقي والدولي.

ومــن منطــلق مــبدأ القوميـــة العـــربية الذي أرسته مصر الثورة، كانت الدبلوماســية المصـــرية هي الآلية التنفيذية الهادفة لتفعيل هذا المبدأ. فعلى المستوي الإقــليمي، أدركت الدبلوماسية المصرية - بالإضافة إلى دورها السياسي المرموق - أهميـــة البعد الاقتصادي في خدمة الأهداف الوطنية واستمرار ريادة مصر وزعامتها للعالم العربي، لذا فقد عملت الخارجية المصرية على تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية في هذه الفترة. وشرعت مصر من خلال سياستها الخارجية إلى تكثيف جهودهـــا نحو إقامة التعاون الاقتصادي على المستوى الثنائي والجماعي. وتم وضع مشـــروع لاتفاقيـــة الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧[٩] ودخولها حيز التنفيذ عـــام ١٩٦٤. وقد أقرت هذه الاتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذي أقــرَّ بدوره إنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحرير المنتجات الوطنية وعناصـــر الإنتاج من التعريفات الجمركية والإجراءات ذات الأثر المماثل والمتمثلة فـــي القيـــود الإدارية، وفرض رسوم التصدير والدعم وغيرها. ولكن جمدت السوق العـــربية المشـــتركة ومعهـــا أهداف السياسات الاقتصادية المصرية بالنسبة للاندماج الاقتصـــادي العـــربي في مهدها بعد العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية عام ١٩٦٧ والذى مصر أفقد توازنها وجمد عنفوانها وقيادتها للعالم العربى.

وشـــرعت مصـــر فـــي إكمال تحركها على الصعيد العربي بالتحرك على المســتوى الأفـــريقي والـــدول النامية في مواجهة استمرار استغلال القوى الصناعية لمـــوارد وثـــروات الدول النامية. ونشطت الدبلوماسية المصرية في المطالبة والدفع بتحقيق مصالحها والأهداف التنموية والاقتصادية العادلة والمتوازنة للدول النامية في إطـــار المواجهة بين الجنوب والشمال. وتحركت الدبلوماسية المصرية على مختلف الأصـــعدة. وبـــتزايد حـــركات الاستقلال اتسعت قاعدة الدول النامية وارتفع صوتها ومطالـــبها بضـــمان الـــتوزيع العـــادل لعوائـــد وفوائد الاقتصاد الدولي بين الجنوب

والشـــمال. وكانت مصر من بين الدول النامية النشطة والمؤثرة في المواجهات التي احتدمت على الساحة الدولية وفي إطار الأمم المتحدة.

وبـــرز دور الدبلوماســـية المصـــرية فـــي إطار حركة عدم الانحياز والتي طرحت فكرة إنشائها في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٤، وتبلورت كحركة فعلية في قمة عـــدم الانحيـــاز ببـــلجراد عـــام ١٩٦١ بانضـــمام ٢٥ دولة إلى الحركة. واستندت الدبلوماســـية المصرية على حركة عدم الانحياز لخلق الدعم السياسي لموقفها المحايد المـــبدئي مـــن المعســـكرين الغربي والشرقي، الأمر الذي أتاح لمصر ابتداء العمل بالـــتوازي على إقامة علاقات متوازنة مع القطبين العالميين آنذاك، وهو الأمر الذي ســـهل لهـــا الحصول على المساعدات من كلا الجانبين حيث بلغ إجمالي المساعدات الأجنـــبية من كل جانب على حدة في الفترة من ١٩٥٥-١٩٦٥ حوالي ٩٥٠ مليون جـــنيه إســـترليني وجهت لعملية التنمية وإنشاء قاعدة صناعية قومية[١٠]، ساهمت في إنشاء قرابة ٧٠٠ مصنعا خلال تلك الفترة. وعلى الرغم من أن حركة عدم الانحياز كـــانت حركة سياسية في الأصل، فإن الدبلوماسية المصرية رأت فيها فرصة مواتية للتركيز على حشد التأييد اللازم والكامل للحركة وراء الأهداف التنموية والاقتصادية لدولهـــا، ومحاربة الفقر، والوقوف أمام مطامع الدول المتقدمة على الساحة الدولية، ممـــا أدى إلى بلورة مواقف للحركة في الموضوعات الاقتصادية والتنموية في إطار الأمم المتحدة متصدية بذلك لمحاولات الدول المتقدمة فرض قبضتها وسيطرتها على الاقتصاد الدولي.

كمـــا عمـــلت الدبلوماســـية المصرية في إطار المواجهة بين دول الجنوب والشـــمال على تعبئة الدول النامية بشكل منظم بهدف إنشاء آلية داخل الأمم المتحدة للاهـــتمام بالأوضـــاع الاقتصادية للدول النامية. وكان للريادة المصرية ودبلوماسيتها النشطة دورها في هذا السياق، حيث أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الـــ UNCTAD، وعقـــد أول مؤتمـــر لـــه عام ١٩٦٤ بالقاهرة، وكان الهدف من عقد المؤتمـــر هـــو التعـــبير والدفاع عن مطالب ومصالح الدول النامية، وتحقيق التنمية

والعدالـــة في ظل الفجوة المتزايدة بين قلة من الدول الغنية وأغلبية من الدول الفقيرة عـــلى الساحة الدولية. وفي هذا الإطار، قامت مصر بدور رئيسي في إنشاء مجموعة الـــ٧٧ في يونيو ١٩٦٤ بهدف تنسيق وتوحيد جهود الدول النامية وتزويدها بالوسائل الفعالة – من خلال المجموعة – لطرح مطالبها وتطلعاتها في موضوعات الاقتصاد الدولي. وأولت مصر اهتماماً كبيراً لإنشاء وتفعيل هذه المجموعة بهدف دعم الموقف التفاوضـــي للدول الأعضاء فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية الدولية في مواجهة المواقـــف المتشددة للدول المتقدمة، وعلى أمل أن يكون للمجموعة كلمة نافذة ودوراً فعـــال في مقابل دورها الثانوي حيناً والمهمش حيناً آخر في مؤسسات بريتون وودز (صـــندوق الـــنقد الدولي والبنك الدولي)، هذا، إلى جانب تنشيط وزيادة ودعم تعاون دول الجـــنوب فيما بينها على المستوى الاقتصادي والفني. وبالتالي، فإن مصر رأت أن مجموعـــة الـــــ٧٧ تمثل أول تجمع تتبلور من خلاله مواقف موحدة للدول النامية من الموضوعات الاقتصادية والتنموية على المستوى الدولي.

وفي هذا السياق، استمرت الدبلوماسية المصرية في القيام بدور نشط وفعّال في أوساط مجموعة الدول النامية وحركة عدم الانحياز طوال الستينيات والسبعينيات، وهي الفترة المعروفة باشتداد المواجهات بين الدول النامية والدول المتقدمة في إطار ســيادة الاقتصـــاد الاشتراكي المتمحور حول الدولة على الأصعدة الوطنية في الدول حديـــثة الـــتحرر، وعلى الصعيد الدولي في ظل هيمنة أيديولوجية المعسكر الشرقي. وعمـــلت الدبلوماســـية المصـــرية مـــن واقع فلسفة الثورة السائدة وعكست أبعادها الاقتصـــادية – المتمثـــلة في "إقامة عدالة اجتماعية" والقضاء على الظلم الاجتماعي والفجـــوة الشاســـعة بيـــن القلة الغنية والأغلبية الفقيرة – بكفاءة عالية على المستوى الدولي ومن خلال ريادتها لدائرة الدول النامية.

ومـــن هـــنا يتضح لنا أن الموضوعات الاقتصادية الإقليمية والدولية شغلت حيـــزاً لا بأس به من الدبلوماسية المصرية وتحركها على الصعيد الإقليمي والدولي فـــي فترة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ويتعين علينا الاعتراف بما يشهد عليه

المجـــتمع الدولي كله من كفاءة عالية وقدرات هائلة للدبلوماسية المصرية في مختلف الأوقـــات وعـــلى مختلف مستوياتها. وقد تفانت الدبلوماسية المصرية وقامت بدورها بجـــدارة خـــلال تلك الفترة من الزمن أيضاً أي حقبة الستينيات والسبعينيات، وهو ما حـــدا بالكثيرين إلى إعطاء مصر حجما يفوق إمكانياتها وأوضاعها الداخلية، وتبوأت مصر مكانة رفيعة على المستويين الإقليمي والدولي.

وإثـــر إخفـــاق الـــدول النامية في تحقيق أحلامها وآمالها المنشودة، لا سيما بالنســـبة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، ومدونة السلوك للمؤسسات عبر الوطنية، وميـــثاق نقـــل التكنولوجيا، تحول هذا الدور إلى المزايدة في توجيه اللوم والانتقادات إلى المعسكر الغربي. وبدأت ملامح التطرف تظهر في الدبلوماسية المصرية دون أن تعـــي مصـــر وســـائر الـــدول النامية حقيقة نوايا المعسكر الشرقي تماما ومحاولاته المستمرة في استقطاب الدول النامية عامة، ومصر خاصة، باعتبارها دولة قائدة أثناء الحـــرب الـــباردة. وأضاعت الدول النامية فرصا كثيرة في السبعينيات والثمانينيات بســـبب تعنـــتها وتطرفها المبالغ فيه، وعرفت الفشل الذريع في عمليات التنمية بها، وتفـــاقم وتوالـــي أزمـــات المديونية الخارجية في الثمانينيات الذي عرف بعقد التنمية المفقود.

ويمكـــن القول أن هذا النشاط والمكانة المرموقة لمصر قلما كان له مردود مباشـــر عـــلى الاقتصـــاد الوطـــني أو كان ذا عائد ملموس على المستوى الداخلي. وظهرت الفجوة بين ما ننادي به إقليميا ودوليا واحتياجاتنا الحقيقية والمتفاقمة داخليا. وسادت الدبلوماسية المصرية فترة من الانفصام بين تحركها الإقليمي والدولي وواقع متطلبات مصر القومية.

٣- مصر أكتوبر (١٩٧٣ - ١٩٧٩)

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ تحول انشغال مصر ودبلوماسيتها إلى العمل على محـــو آثار الهزيمة والتجهيز للحرب ضد إسرائيل، مما ترتب عليه تحويل اقتصادنا

إلى اقتصــاد حرب. وركزت الدبلوماسية المصرية والعربية في تلك الفترة (١٩٦٧-١٩٧٣) عــلى ضــرورة ردع العــدوان عن الأراضي العربية، إلى أن قامت حرب أكــتوبر ونجحت قواتنا المسلحة في تحرير أرض سيناء، وأعادت التوازن العسكري والسياســي إلى المــنطقة. ومعــه عادت المصالح الاقتصادية المباشرة لمصر لتحتل مكانــتها علي أجندة الاستراتيجية العامة والسياسة الخارجية المصرية. وحدث تغيير جــذري فــي اتجاهــات السياســة الخارجية المصرية، فبدلاً من تسخير الإمكانيات الاقتصــادية وتوجيــه الدبلوماســية المصرية إلى خدمة الطموحات السياسية لمصر الــثورة، بــدأت مصــر فــي استغلال مركزها السياسي لخدمة أهدافها الاقتصادية واحــتياجاتها التنموية الداخلية. وتحولت السياسة الخارجية المصرية من "اللاواقعية" أي الاضــطلاع بدور أكبر من الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة لها إلى "الواقعية"، أي إدراك ضرورة استغلال موقعها السياسي المتميز لتحقيق مكاسب اقتصادية تساعد في عمــلية إعادة بناء وإصلاح الاقتصاد المصري. ومن أهم هذه الخطوات الدور الذي قــامت به السياسة المصرية في جعل الحصول على المساعدات الأمريكية سواء في شكل مساعدات عسكرية أو اقتصادية جزءً من صفقة السلام مع إسرائيل، الأمر الذي نــتج عــنه صــياغة دور جديد للدبلوماسية المصرية كآلية لتنفيذ التوجهات الجديدة للسياســة المصرية وهو ما سمي **بدبلوماسية التنمية** وهو الدور الذي بدأ بالفعل في عقد الثمانينيات وتميز بربط السياسة الخارجية بتحقيق أهداف التنمية القومية.

ثالثاً: دبلوماسية التنمية (١٩٨١-١٩٩١)

ويحدونــا هــنا وقــبل الــتطرق إلى مرحلة دبلوماسية التنمية إبداء بعض الملاحظات العامة التي يجب ألاّ تغيب عنا ونحن بصدد التحدث عن أى من مسميات الدبلوماسية، وهي لا شك عديدة، وذلك على النحو التالي:

- فمــن دبلوماسية الأرستقراطية إلى دبلوماسية الحرب إلى دبلوماسية تحرير الأرض المصرية إلى دبلوماسية التنمية إلى ما سوف نشاهده من دبلوماسية الانطــلاق أو دبلوماســية التسويق أو دبلوماسية القطاع الخاص كما يذهب

إليه البعض، كلها مسميات تختص بمرحلة من المراحل من شأنها أن تعكس التوجه العام لهذه الحقبة من الزمن.

- ❖ وعند الحديث عن أي من هذه المسميات فليس المقصود هو أن تصبح الشاغل الأوحد لوزارة الخارجية ودبلوماسييها، ولا يستهدف جعل الدبلوماسية المصرية حبيسة لمثل هذه المسميات أو قاصرة عليها، مهما اتسمت هذه المسميات بالعمومية والشمولية. إنما تعكس هذه المسميات ظروف وأولويات حقبة من الزمن نقوم بالتركيز عليها في نطاق سياساتنا الداخلية، وبالتالي تنعكس على طبيعة عمل واهتمام الدبلوماسية.
- ❖ وتعمل وزارة الخارجية على توظيف هذه المسميات من أجل تحقيق وخدمة أهداف معينة وتوجهات محددة تقوم بتنفيذها على أساس الاستراتيجية القومية لهذه الحقبة من الزمن. وإن هذه المسميات لا تنطلق من فراغ، إنما هي انعكاس للواقع الموجود ولسياسة خارجية معينة للدولة.
- ❖ وإن إطلاق اسم دبلوماسية التنمية على حقبة منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات لا يعني أن عنصر التنمية كان غائبا عن الدبلوماسية المصرية قبل هذه الفترة أو أن دبلوماسية التنمية تزول بزوال عقد التنمية.
- ❖ وأخيرا، لا يجب النظر إلى هذه المسميات باعتبارها شعارات رنانة أو فارغة – كما يزعم البعض – فإن مثل هذا التصور يكون تصوراً خاطئاً، حيث أن هذه المسميات تهدف إلى تعبئة وتضافر الجهود اللازمة داخل وخارج وزارة الخارجية لخدمتها.

وبالوضع في الاعتبار الملاحظات سالفة الذكر، فإنه مع بداية عقد الثمانينيات اكتسبت الدبلوماسية المصرية بعداً جديدا أطلق عليه دبلوماسية التنمية لتلائم هذه الحقبة الزمنية، وكان أول من طالب بتنفيذها على الصعيد الوطني وقام بإدماجها في إطار سياستنا الخارجية هو السيد الدكتور عصمت عبد المجيد وزير

الخارجية(١٩٨٤-١٩٩١). وقام بتعريفها علي أنها المساهمة الإيجابية في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من خلال دفع وتطوير علاقتنا مع مختلف المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية ومع الدول المتقدمة والدول النامية الشقيقة وتهدف إلى تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ودبلوماسية التنمية بحكم طبيعتها هي دبلوماسية للتقدم تواكب العلم وتراقب عن كثب تطورات الثورة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وتنتقي منها المناسب للوطن وتساهم في نقله وتطبيقه"(١١). وواكبت بداية عقد الثمانينيات أولى خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر والانفتاح على العالم الخارجي. وبذلك هدفت دبلوماسية التنمية إلى الربط بين التحول الاقتصادي وأهداف مصر الاقتصادية الداخلية وسياستها الخارجية من أجل العمل على تحقيق هذه الأهداف.

وجاءت دبلوماسية التنمية لتعكس بوضوح التحول الجذري الذي طرأ على سياسة مصر خلال تلك الحقبة من الزمن، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وتعبر عن استراتيجية جديدة تهتم بالتنمية الداخلية لمصر، وتستهدف توجيه وتسخير كل طاقاتنا نحو تحقيق هذا الهدف. فبعد انتصار أكتوبر وإقامة السلام، كان علينا التوجه إلى البناء الداخلي، بكل ما يحمله هذا من معاني وسياسات جديدة.

فبدأنا على الصعيد الداخلي ببرامج صارمة للإصلاح والتحول الهيكلي لاقتصادنا القومي، بما في ذلك العمل على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلية، وكبح جماح التضخم، وخفض عجز الميزانية، وتخفيف أعباء المديونية الخارجية. كان علينا أن نحقق التحول إلى اقتصاد إنتاجي يقوم على الانفتاح على العالم الخارجي ويستهدف جذب الاستثمارات الأجنبية.

أماّ على الصعيد الإقليمي، فكان علينا العمل على العودة إلى العالم العربي وتحقيق الاندماج الاقتصادي في نطاقه، دون أن يغيب عنّا البعد الإفريقي الذي كنا قد

استثمرنا فيه جهداً ومساعي ناجحة تعويضاً عن العزلة العربية في أعقاب عملية السلام مع إسرائيل.

وعلى الصعيد الدولي، كان تحرك الدبلوماسية المصرية في اتجاه إقناع العالم الغربي - بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية - بصدق توجهنا نحو الإصلاح وعمق تحولنا الاقتصادي بغية التوصل إلى حلول مرضية في نطاق إعادة جدولة ديوننا التي كانت من بين المشاغل الرئيسية لسياساتنا في النصف الثاني من الثمانينيات. وجاء تحرك الدبلوماسية المصرية من خلال تصور صياغات وأشكال جديدة لتنفيذ توجه البناء الداخلي على أساس الدوائر سالفة الذكر. وكان علينا التحرك من خلال علاقاتنا الثنائية، من ناحية، وفي نطاق ما يعرف بالدبلوماسية متعددة الأطراف من ناحية أخرى. وجاء تحرك الدبلوماسية المصرية في تلك الفترة في هذا الاتجاه على النحو التالي:

١- أزمة المديونية الخارجية

كان لوزارة الخارجية دور فريد في إطار مفاوضات إعادة جدولة الديون الخارجية، وهو الأمر الذي يتعين علينا توضيحه. لم تكن وزارة الخارجية طرفاً مباشراً عند بدء المفاوضات الفنية والمعقدة لإعادة الجدولة، وإنما قام السيد الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت بدور مرموق وفعّال في التمهيد لهذه المفاوضات والتحضير لها بالتوازي على الصعيدين الثنائي والمتعدد.

وفي هذا السياق، يمكننا القول إن عملية إعادة جدولة مديونيتنا الخارجية والتي كانت تمثل أهم وأكبر العقبات لعملية الإصلاح الاقتصادي هي نقطة بدء دور وإطار عمل جديد للخارجية المصرية على أعلى المستويات الفنية والمؤسسية. وكان وزير الخارجية عضوا أساسيا في المجموعة الاقتصادية. وقد يخلط البعض ما بين دور الخارجية ودور الوزارات الفنية المعنية (وزارة الاقتصاد ووزارة المالية

والبنك المركزي). وأبادر بالقول إنه لم يكن هناك ازدواج أو حتى تشابه في الأدوار، فكـان دور الخارجية مقدمة وتمهيداً لإقامة مفاوضات إعادة الجدولة. وعلى نحو ما سبق أن أوضحت، كان على الدبلوماسية المصرية أن تعيد بناء صورة مصر الجديدة للعالم الخـارجي عـلى الصعيدين الثنائي والدولي، وهو ما قامت به بالفعل بجدارة ومصـداقية، الأمر الذي ساهم في تغيير شكل ومكانة مصر إقليمياً ودولياً وأدى إلى بدء مفاوضات إعادة الجدولة.

وعـلى هذا الأساس، نجح الوفد التفاوضي المصري الذي شارك فيه ممثلون عـن وزارة الخارجيـة المصرية في التوقيع على اتفاق مع صندوق النقد الدولي في ١٥ مايو ١٩٨٧ لإعادة جدولة ديون مصر لدى البنك الدولي. كما وقعت مصر كذلك عـلى محضـر اتفاق مع الدول الدائنة في باريس يوم ٢٢ مايو ١٩٨٧ بشأن جدولة الديون الخارجية المصرية لديها. وشكلت وفود تفاوضية من وزارة الخارجية والمالية والاقتصـاد والبـنك المركـزي لـلدخول في مباحثات ومفاوضات مع البنك الدولي لمواجهـة التطور في برنامج الإصلاح القطاعي، بما يهيئ دعم البنك لقدرات مصر الاقتصـادية. هذا، بالإضافة إلى المفاوضات الثنائية التي دخلت فيها مصر مع الدول الغـربية الدائنة لإعادة جدولة ديوننا لديها، ومن أجل تأمين استمرار تدفق المساعدات بمختلف صورها لسد الثغرة في حجم التمويل الخارجي لمشروعات التنمية في الخطة الخمسـية ١٩٨٧-١٩٩٢. وقـد ساهمت الخارجية المصرية في هذه المرحلة – مع الجهـات المعنية ومن خلال متابعتها عمليات إعادة الجدولة عن طريق سفاراتنا في الخـارج – بـإعداد دراسات عن تجارب إعادة الجدولة التي خاضتها الدول النامية الأخـرى وذلـك للـتعرف عـلى أفضل السبل والوسائل لبلورة الموقف التفاوضي المصري آنذاك.

كمـا عملت الدبلوماسية المصرية على متابعة وحث الدول المانحة للمعونات عـلى زيـادة دعمها لمصر، وحشد تأييدها لنا في المفاوضات الجارية مع مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أثمرت الجهود

الدبلوماسـية المصـرية عـلى المستوي السياسي والفني عن تفهم متخذي القرار في الـدول ذات العضـوية المؤثـرة في تلك المؤسسات لاحتياجات مصر، ولضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية الداخلية التي تستدعي تفهم أهمية تطبيق عملية الإصلاح الاقتصـادي بشـكل تدريجي وضمن الحدود الزمنية التي تضع في اعتبارها قدرات الفـئات الفقيرة من الشعب، وذلك للمحافظة على البعد الإنساني لأي برنامج إصلاح اقتصادي.

٢- البحث عن أطر جديدة للتكامل الاقتصادي العربي

وفـي عقد الثمانينيات، وضعت القيادة المصرية نصب أعينها أولوية استعادة العلاقات المصرية العربية. وفي هذا الإطار، بُذلت جهود كبيرة من أجل عودة مصر إلى الدائرة العربية، وانتهجت الدبلوماسية المصرية سياسة تعمل على تحقيق التقارب العـربي والقضـاء عـلى أسـباب التمزق والخلاف. وقد اتسمت الجهود المصرية والـتحرك الدبلوماسـي عـلي هذا الصعيد بالهدوء والواقعية. واستمرت الدبلوماسية المصـرية فـي عملها على تحسين العلاقات الثنائية مع كافة الدول العربية، وعملت عـلى تشـكيل لجـان مشتركة مع مختلف الدول العربية كأداة أساسية لدفع العلاقات الاقتصـادية العـربية عـلى المستوي الثنائي والتي يمكن على أساسها دفع العلاقات الاقتصادية العربية على المستوي الجماعي.

ولعـل مـثابرة مصـر عـلى انتهاج طريق "الدبلوماسية الهادئة" في ترميم الجسـور واستعادة العلاقات العربية على المستوي الثنائي قد بدأ يعطي ثماره الطيبة، والـتي تبلورت في إقدام الأردن على إعادة العلاقات السياسية الكاملة مع مصر في عـام ١٩٨٤. وعـلى الصعيد ذاته، تم توقيع اتفاقية اقتصادية وبروتوكول ثقافي بين مصـر والعـراق أثناء زيارة السيد طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العـراقي لـلقاهرة في عام ١٩٨٥. أيضاً، بادرت المملكة العربية السعودية باختيار مصر كأول دولة عربية لإقامة معرضها الخاص بالتطور العصري في يوليو١٩٨٧. وفـي العـام ذاتـه وأثناء انعقاد مؤتمر قمة عمان بالأردن استعادت مصر علاقاتها

السياسية الكاملة مع تسع دول عربية وهي الإمارات والمغرب والعراق والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر واليمن وموريتانيا، الأمر الذي مهد على المستوي الإقليمي لاستئناف مصر لعلاقتها الدبلوماسية الكاملة مع باقي الدول العربية وفك تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية في عام ١٩٨٨ وعودة مقر الجامعة إلى القاهرة في عام ١٩٨٩. واستمرت مصر تطالب بضرورة دخول الاتفاقيات الاقتصادية العربية المبرمة في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ حيز التنفيذ وتفعيل التعاون الاقتصادي العربي والسوق المشتركة العربية لصالح العالم العربي ككل(١٢).

واستطاعت الدبلوماسية المصرية بالفعل في أواخر الثمانينيات إعادة فتح ملف التعاون الاقتصادي العربي، وبدأت في تفعيله من خلال مساندة التجمعات الاقتصادية التي انطلقت في هذه الفترة ومنها مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، الأمر الذي حث الخارجية المصرية على طرح إمكانية إنشاء مجلس التعاون العربي ليكون النواة التي يمكن الارتكاز عليها في بناء تجمع اقتصادي وتعاوني عربي. وعملت مصر من خلال وزارة الخارجية على تشكيل لجان عليا مشتركة مع العديد من الدول العربية كأداة أساسية لدفع العلاقات الاقتصادية العربية على المستوي الثنائي ومنها اللجنة العليا المشتركة المصرية- الأردنية والتي شكلت في عام ١٩٨٧. ومن هذا المنطلق نستطيع القول إن الدبلوماسية المصرية نجحت في هذه الفترة في استعادة مكانتها العربية والعودة إلى قيادة الصف العربي وذلك كخطوة أولي على طريق العمل على تفعيل وتنمية العلاقات الاقتصادية العربية.

٣- الحرص علي البعد الأفريقي الثنائي ومتعدد الأطراف

وعلى الرغم من العمل الدؤوب للدبلوماسية المصرية بهدف عودة العلاقات المصرية-العربية إلى سابق عهدها، فإن البعد الأفريقي لم يغب أبداً عن دائرة صنع القرار والدبلوماسية المصرية. ففي فترة الستينيات والسبعينيات، كانت مصر هي الداعم الرئيسي لحركات التحرر الأفريقية. أما في فترة الثمانينيات، فإن الدبلوماسية

المصــرية استحدثت آفاقاً جديدة للتعاون السياسي والفني مع الدول الأفريقية واتجهت إلى تنشـيط آليــات العمــل المصري في القارة. ومن الجدير بالذكر في هذا المجال الــتأكيد على حقيقة جوهرية وهي أن مصر على الرغم من كونها دولة نامية ومتلقية للمســاعدات الخارجيــة، فإنهــا في علاقاتها مع الدول الأفريقية كانت إحدى الدول المانحــة للمســاعدات والمعونات الفنية من خلال أجهزة ومؤسسات مصرية متنوعة مــثل الصندوق المصري للتعاون الفنى مع أفريقيا التابع لوزارة الخارجية، والمعهد الــزراعي الدولــي الذي يتبع وزارة الزراعة، وأكاديمية النقل البحري بالإسكندرية، ومعهــد تدريــب الإذاعيــن والصــحفيين ورجــال الإعــلام التابع لاتحاد الإذاعة والتليفزيون.

وأنشــأت وزارة الخارجيــة الصــندوق المصري للتعاون الفنى مع أفريقيا (القــرار الجمهــوري رقــم ٦٢٠ فــي ديسمبر ١٩٨٠ ورقم ٤٩ في يناير ١٩٨٨) ليضــطلع بدور هام في تقديم المساعدة الفنية للدول الأفريقية عن طريق إيفاد خبراء مصريين إلى دولها أو تقديم منح تدريبية في مصر لأبنائها، فضلاً عن المساهمة في دراســات الجــدوى ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها. ويعد الصــندوق أحــد الأدوات الفنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية في إفريقيا. وصادف الصــندوق مــنذ نشأته وحتى الآن نجاحاً كبيراً ولاقى اهتماماً واسعاً إقليمياً ودولياً، حيــث قــام بعقد اتفاقيات تعاون فني مع خمس وثلاثين دولة إفريقية وإتاحة الفرصة لــنحو ألفيــن مــن أبــناء خمسة وأربعين دولة من دول القارة للتدريب في مختلف المجــالات كمــا أوفــد خبراء إلى أربعين دولة وساهم في تمويل أنشطة المنظمات والاتحــادات والجمعيــات العامــلة فــي الحقــل الإفريقي. والجدير بالذكر أن عمل الصــندوق لا يمثل إلا جانبا واحدا من المعونات الفنية التي تقدمها مصر إلى إفريقيا، حيــث تساهم مصر في دعم التنمية الإفريقية من خلال الاتفاقيات الثنائية والجماعية عــلى مستوى القارة، وكذلك من خلال الأطر الإقليمية مثل الصندوق العربي للمعونة الفــنية للدول الإفريقية، والأطر الدولية من خلال الموائد المستديرة في إطار برنامج

الأمـم المـتحدة للتـنمية ونـادي باريس من أجل خفض أعباء المديونية على الدول الإفريقية الأكثر فقراً.

كمـا تؤمن الدبلوماسية المصرية بأن الجماعة الاقتصادية الأفريقية - والتي هدفـت خطـة عمـل لاجوس (عام ١٩٨٠) إلى إنشائها - ينبغي أن تكون جماعة متكامـلة مبنية على عدد من القطاعات الرئيسية التي لها قدرة أكبر على التكامل مثل الـنقل، والمواصلات، والصناعة، والزراعة، والطاقة، والتجارة، وغيرها. بمعنى أن يتوفر للدول الأفريقية عناصر البنية الأساسية للإنتاج لفتح الطريق أمام المبادلات في السـلع والخدمات. وهدفت خطة عمل لاجوس إلى إنشاء وحدة اقتصادية أفريقية في غضون ثلاثين عاماً بحيث تصبح هذه الوحدة حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠١٠. وعلى هـذا الأساس، بدأت التجمعات الأفريقية الإقليمية في التبلور في غرب وشرق وشمال وجـنوب ووسط القارة، مثل الاتحاد المغاربي ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا (PTA)(١٣) وتجمع غرب أفريقيا (الإيكواس)(١٤) ، وتجمع السادك(١٥). وكـان الغـرض من هذه التجمعات هو خلق وتفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول الأفـريقية فـي أقاليم بعينها كخطوة أولى تمهد لاندماج كافة هذه التجمعات في تجمع وحدة اقتصادية أفريقية واحد. وهو الأمر الذي حدا بالدول الإفريقية إلى التوقيع على معـاهدة أبوجا بنيجيريا في ٢ يونيو عام ١٩٩١ ، وهي المعاهدة التي خلقت الإطار القـانوني والعمـلي الـلازم لـتحقيق هدف خطة عمل لاجوس وهو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية (African Economic Community).

ومـع ظهور التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأفريقية، كان لزاماً على مصر أن تنضـم إلى إحـدى هذه التكتلات حتى لا يتم عزلها اقتصاديا ومن ثم سياسياً عن القـارة الأفريقية، وحتى لا تفقد مصر مكانتها المتميزة بين دول القارة والتي حققتها مـن خلال سياستها المؤيدة والداعمة للقضايا الأفريقية على مدى ثلاثين عاما. وعلى هـذا الأساس، سعت الدبلوماسية المصرية ابتداء إلى إقامة تجمع إقليمي لدول حوض الـنيل- سـمي بـتجمع الأندوجو(١٦) - وكان وراء التوجه المصري دوافع سياسية

واستراتيجية وذلك نتيجة لأهمية نهر النيل وموقع مصر الحساس كدولة مصب. ولكن حتى لا تستشعر دول حوض النيل أن هدف مصر الأساسي من وراء هذا التجمع هو المحافظة على مصالحها ومواردها المائية، قامت مصر بتوسيع نطاق عمل وأهداف هذا التجمع ليشمل إقامة وتنشيط ودعم التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والفنية والاجتماعية. وأدركت الدبلوماسية المصرية ضرورة التمهيد لطرح هذه الفكرة من خلال تحسين وزيادة فاعلية العلاقات الثنائية بين مصر ودول حوض النيل. وعلى الرغم من أن معظم التحركات الدبلوماسية المصرية في هذه الفترة كانت سياسية في الأساس، فإنها كانت تمثل الخطوات المؤسسة لإقامة علاقات وتعاون اقتصادي فعال بين مصر وهذه الدول. وكاد التعاون الفني بين دول الأندوجو أن يتحقق بمشروع الربط الكهربائي بين خزان أسوان في مصر وخزان أنجا في الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) والذي أشارت دراسات الجدوى إلى إمكانية تصدير فائض الكهرباء المولدة من هذا المشروع إلى أوربا عن طريق المشرق العربي (سوريا ولبنان). إلاّ أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بسبب المعارضة الشديدة لأثيوبيا والتي كانت بعيدة تماما عن خطوط الربط الكهربائي، وبالتالي لم تكن ستستفيد من هذا المشروع على الرغم من مواردها المائية الفائضة. وكان هذا المشروع إلى جانب سياسات الشد والجذب المستمرة في العلاقات المصرية-الأثيوبية، والتوتر الذي بدا في العلاقات المصرية-السودانية، والتقارب السوداني-الأثيوبي في تلك الفترة بعد تغيير نظام الحكم في الأخيرة، من بين أهم الأسباب التي أدت إلى التجميد الكامل للأندوجو كتجمع اقتصادي لدول حوض النيل. وهو ما حدا بأثيوبيا فيما بعد إلى إنشاء تجمع الإيجاد والذي ضم كل من السودان وأثيوبيا وجيبوتي والصومال وزائير وكينيا وإريتريا وأوغندا بهدف عزل مصر عن الشرق الأفريقي. وكانت أثيوبيا ترى أنها دولة ذات وزن في الشرق الأفريقي وتتمتع بإمكانيات اقتصادية هائلة مما يعطيها الفرصة لزعامة تجمع الإيجاد وأن دخول مصر بثقلها السياسي والاقتصادي كعضو في هذا

الــتجمع ســوف يهدد مكانتها كقائدة لدول الشرق الأفريقي ومن ثم كانت المعارضة الشديدة من قبل أثيوبيا لانضمام مصر إلى تجمع الإيجاد.

ومــن ثــم وجــدت مصر نفسها بمنأى عن التجمعات الاقتصادية الأفريقية الإقــليمية والــتي اتســع نطــاق أهدافها لتشمل - إلى جانب تنمية وتنسيق العلاقات الاقتصــادية - آليات للعمل السياسي وفض النزاعات وحفظ السلام. وفي ضوء هذه المتغيرات، رأت الدبلوماسية المصرية لزاماً عليها العمل على الانضمام إلى أحد هذه الكيانات الإقليمية، وكان أمام مصر خياران، إماً أن تنضم إلى دول الاتحاد المغاربي أو إلى مــنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا (PTA). وقامت مصر بدراسات عدة لتقييم الفوائد والخسائر التي قد تعود عليها من جراء انضمامها إلى أي مــن الــتجمعين[١٧]. وتوجهــت مصر أول الأمر إلى الاتحاد المغاربي ولكن نتيجة لــلخلاف الجزائري-المغربي تجمدت آليات الاتحاد ولم تتح الفرصة للنظر في طلب عضــوية مصــر. الأمــر الذي لم يترك لمصر إلا خياراً واحداً وهو الانضمام إلى PTA. ولكن واجهت جهود الدبلوماسية المصرية الساعية إلى انضمام مصر إلى هذا الــتجمع مصــاعب على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، كانت وزارة الماليــة معارضــة لانضمام مصر إلى هذا التجمع الاقتصادي حيث أن مصر مســتوردة رئيسية للتبغ، وبالتالي فإن دخول مصر كعضو بمنطقة التجارة التفضيلية كــان ســيكبد خــزانة الدولة خسارة تقدر بحوالي ٢٥٠-٣٠٠ مليون جنية مصري ســنوياً. وتــرتب على ذلك قيام وزارة الخارجية بالدخول في مفاوضات على الجبهة الداخــلية في محاولة لتوضيح الضرورة السياسية والعوائد الاقتصادية الإيجابية التي ستعود على مصر من جراء انضمامها إلى هذه المنطقة، والتشديد على أهمية النظرة الشــاملة لسلبيات وإيجابيات الانضمام. فضلاً عن ضرورة تقييم فائدة الانضمام إلى هــذا التجمع الاقتصادي في جميع المجالات الاقتصادية وعدم قصر هذا التقييم علي مجــال واحد بعينه. وما لبثت وزارة الخارجية أن نجحت في تجاوز العقبة الداخلية المتمثــلة فــي معارضــة وزارة الماليــة بصفة أساسية، فكان عليها أن تواجه عقبة

خارجية أشد صعوبة وصرامة متمثلة في معارضة السودان لطلب انضمامنا. فقد جاء طلب انضمام مصر في مرحلة كانت العلاقات المصرية-السودانية تمر فيها بأزمة شديدة. وكانت مصر تستند في طلب انضمامها إلى متاخمتها للسودان باعتبارها دولة عضو في التجمع. ومبدأ التجاور يسمح لأية دولة غير عضو تقديم طلب انضمام إذا ما كانت دولة جار لدولة عضو بالتجمع. غير أنه إزاء معارضة السودان لم يتم الموافقة على طلب مصر للعضوية، وذلك على الرغم من تعاطف غالبية الدول الأعضاء بمنطقة التجارة التفضيلية مع الطلب المصري.

وعلى الرغم من أن قضية التعاون الاقتصادي الأفريقي تحتل مكانة متقدمة في أولويات الدول الأفريقية وعلى رأسها مصر، ومع صدور مئات القرارات على مختلف مستويات أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية وإعداد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عشرات من الخطط والمشروعات، فإن كثيرين من المحللين والسياسيين أجمعوا على أن كل هذه المشروعات والخطط لم تسفر سوى عن نتائج محدودة لا تتناسب مع حجم الطموحات المعقودة على التكامل الاقتصادي الإفريقي. ولذا فقد ضاعفت الدبلوماسية المصرية من مبادراتها وجهودها في العقد الأخير لتفعيل التعاون الاقتصادي الأفريقي ونجحت بعد جهود مضنية فى الانضمام إلى تجمع الكوميسا الذي حل محل الـPTA ، كما سنرى في المبحث الأخير من هذه الورقة.

٤- صياغات متوازنة وسليمة للتعامل مع العالم الغربي

مثلت الدول الغربية إحدى دوائر التحرك الاقتصادي في السياسة الخارجية المصرية في أعقاب حرب ١٩٧٣ والتحرك نحو إقامة السلام في المنطقة. وسعت الدبلوماسية المصرية إلى استغلال المردود الإيجابي لمعاهدة السلام مع إسرائيل بهدف تنشيط التعاون الاقتصادي في المجالات المختلفة مع الدول الأوربية والوصول إلى صيغ مشتركة للتعامل مع أزمة المديونية التي كانت عبئا على الاقتصاد المصري وتعرقل إحراز أي تقدم في عملية الإصلاح. وفي هذا الإطار، سعت الدبلوماسية المصرية إلى حل أزمة ديونها على المستويات الثنائية بنفس الجهد

والمثابرة التي بذلتها على المستوى المتعدد لإثبات مصداقيتها ورغبتها الأكيدة في الإصلاح الاقتصادي.

وترمى الدبلوماسية المصرية في علاقاتها بالدول الغربية إلى تحقيق أكبر تعاون ممكن في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا، وتنفيذ المشروعات المشتركة، وتقديم الخبرات الفنية، وتحقيق برامج وخطط التنمية المصرية في ظل أفضل الشروط الممكنة، وذلك على الصعيدين الثنائي والمتعدد. وهدفت دبلوماسية التنمية في هذه الفترة إلى تحقيق الممكن وليس المستحيل، والتزمت بالواقعية في مطالبها والإدراك الواعي للتعبير عن الإمكانيات والاحتياجات القومية الفعلية. غير أن هذا لم يحل دون قيام الدبلوماسية المصرية باتباع مسلك مختلف في المحافل الدولية، فكثيراً ما اتبعت الدبلوماسية المصرية مسلك التشدد على الساحة الدولية وذلك بهدف تحقيق أكبر المكاسب على المستوي الثنائي. فكانت مصر من أكثر الدول تشدداً في إطار الأمم المتحدة عند تفاقم أزمة المديونية في فترة الثمانينيات. وطالما انضمت إلى الدول النامية للمطالبة بالإلغاء الكامل للديون المعدومة والتي لا تقوى الدول النامية على سدادها. وكانت تحشد الدول النامية في إطار مجموعة الـ ٧٧ والتجمعات الإقليمية وبالأخص التجمع الأفريقي. ولكن ذلك لم يمنع مصر من التحرك بفاعلية وبالتوازي على المستوى الثنائي بهدف إعادة جدولة ديونها ومحاولة إلغاء جزء منها. وكللت هذه الجهود بنجاح أكبر في أوائل التسعينيات عندما سنحت الفرصة، عقب حرب الخليج الثانية، لاستغلال الوزن السياسي المصري في المنطقة في مقابل الحصول على خفض في حجم ديونها الخارجية، وإعادة جدولة ديونها بشروط ميسرة، وأصبحت مثالا تسعى الدول النامية الأخرى إلى محاكاته. وأتاحت عملية إعادة الجدولة الفرصة لمصر لتوجيه قدر أكبر من مواردها وجهودها إلى إنجاح عملية الإصلاح الاقتصادي.

وتجدر هنا الإشارة إلى ملاحظة هامة وهي أن ظروف حرب الخليج الثانية أدت إلى الوصول إلى قمة التنسيق في العلاقة المصرية-الأمريكية للمرة الثانية في

خــلال عقدين من الزمان. فالعلاقة المصرية-الأمريكية وصلت إلى قمة تألقها للمرة الأولى فــي فــترة مــبادرة السلام المصرية من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ والتي نتج عنها توظيــف الدعم الأمريكي الموقف المصري الداعي إلى السلام الدائم لخدمة النهوض بالاقتصــاد الوطــني مــن خلال الحصول علي المساعدات التنموية والعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغت في المتوسط ٢,١ بليون دولار سنوياً. وتكرر الذكاء السياسي المصري في استغلال الوزن السياسي لمصر لتحقيق أهداف اقتصادية فــي فــترة حــرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١)، عندما استطاعت القيادة والدبلوماسية المصــرية استغلال الموقف المصري من أزمة الخليج الثانية للحصول على تنازلات فيمــا يتعــلق بديونها الخارجية مع العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة، ونجحت مصــر فــي إلغاء حوالي ٥٠% من قيمة ديونها الخارجية للولايات المتحدة، وإعادة جدولــة المتــبقي وذلك لتخفيف الضغط الناتج عن خدمة الديون الخارجية عن كاهل الاقتصاد المصري، ولتهيئة المناخ الملائم لبدء انطلاقة الاقتصاد المصري والذي بدأ بالخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢-١٩٩٧).

وقــد كــانت السمة المميزة هنا أن الدبلوماسية أصبحت في خدمة الأهداف الاقتصــادية، وهــذا عــلى عكــس ما شهدناه في المرحلة السابقة حيث أن الموارد الاقتصادية والدبلوماسية المصرية كانت موجهة توجيهاً كاملاً لخدمة طموحات مصر السياســية وبــلورة دورهــا القيــادي. غير أنه بدء من أواخر السبعينيات وفي فترة الثمانينيات، بدأت الدبلوماسية المصرية في صياغة الموقف المصري وأطر العمل في المجالات الاقتصادية على أساس استغلال وتوظيف الثقل السياسي لمصر في المنطقة العــربية والشــرق الأوســط وأفريقيا لأهداف اقتصادية وتجارية تخدم وتدعم عملية الإصــلاح والتــنمية الاقتصادية داخلياً، الأمر الذي مهد الطريق في فترة التسعينيات لبدء عملية انطلاق الاقتصاد المصري الهادفة إلى تسخير كافة الإمكانيات والعلاقات الاقتصادية المتاحة لخدمة النمو والإصلاح الاقتصادي والتنمية الداخلية.

رابعاً: السياسة الاقتصادية الخارجية المصرية خلال العقد الأخير من القرن العشرين

١- البيئة الدولية والإقليمية والمحلية

أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية فى الفترة من ١٩٩١-٢٠٠١، أكثر مـــن مرة أن السياسة الخارجية لم تعد تعني بالسياسة بالمعنى الضيق فقط، وإنما هي تُعـــنى بالاقتصـــاد أيضـــاً، وبالعلاقات الاقتصادية الخارجية. وسوف تستمر وزارة الخارجيـــة في جهودها في الإسهام في فتح الأسواق والدخول في تجمعات وتنظيمات اقتصـــادية وترويج المنتجات المصرية وجلب الاستثمارات والبحث عن المستثمرين المحتمـــلين ومساعدة رجال الأعمال المصريين وقطاع الإنتاج المصري في اختراق الأسواق الخارجية(١٨).

ومـــن هـــذا المنطلق، شهدت الدبلوماسية الاقتصادية المصرية تطورا غير مســـبوق ونقـــلة نوعية ملحوظة في أهدافها وأساليب ومجالات عملها منذ بداية العقد الأخيـــر مـــن القـــرن العشرين، حيث ظهر البعد الاقتصادي فيها واضحا وبصورة منـــتظمة. وقد جاء هذا التطور استجابة للتحديات الهامة والجديدة التي واجهتها مصر خـــلال عقـــد التسعينات المنصرم ونتجت في الأساس عن ظروف وأوضاع متغيرة فرضت نفسها على المستويات الدولية والإقليمية والداخلية.

فعـــلى المستوى الدولي، ظهر في الأفق نظام اقتصادي دولي جديد تلعب فيه ظاهـــرتا العولمة والتحرير الاقتصادي الدور المهم والرئيسي في فتح الأسواق وإزالة الحواجـــز بيـــن الـــدول، وتغيير طبيعة النشاط الإنتاجي على المستوى العالمي. وقد فرضـــت ظاهـــرة العولمـــة على الدول النامية بصفة أساسية وبما قد تتضمنه من فـــرص تتمـــثل فـــي فتح الأسواق وزيادة انتقالات رءوس الأموال ونقل التكنولوجيا الحديـــثة، أو مـــا تنطوي عليه من تحديات ومخاطر، خاصة بالنسبة لخطر التهميش وعـــدم المشـــاركة بفعالية في النظام الاقتصادي الدولي - ضرورة البحث عن سبل

للتعامل الأمثل مع هذه الظاهرة وملاءمتها مع الاحتياجات الاقتصادية والتنموية لتلك الدول.

أمـــا على المستوى الإقليمي، فقد عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والذي دشن عملية السلام في الشرق الأوسط بشقيها الثنائي ومتعدد الأطراف، وطرحت في الأفق مشـــروعات للتعاون الإقليمي تجمع بين إسرائيل والدول العربية دون أن يصل قطار الســـلام إلى محطـــته النهائية. وفي عام ١٩٩٣ بادرت الدبلوماسية المصرية وبغية الاستفادة من التطورات الإيجابية في المنطقة خلال تلك الفترة - وعلى نحو ما سوف نـــتعرض إليـــه - إلى إقامـــة منتدى البحر المتوسط الذي كان بمثابة الأساس الذي انطـــلقت مـــنه عمـــلية برشلونة ووضع أسس منطقة التجارة الحرة المتوسطية التى يفترض استكمالها بحلول عام ٢٠١٠.

أمـــا عـــلى المســـتوى الداخـــلي، فقـــد بدت بوادر نجاح برنامج الإصلاح الاقتصـــادي والـــتكيف الهيكلي تظهر بوضوح، وحققت مصر معدلات نمو مشجعة واســـتقرارا فـــي مؤشرات الاقتصاد الكلية. واعترف صندوق النقد الدولي وكبريات شـــركات الـــتقييم الدولية باستقرار الاقتصاد المصري ودخوله مرحلة جديدة. وأقرت مصـــر الفلســـفة الاقتصـــادية الجديدة التي تهدف إلى التحول من سيطرة الدولة على وســـائل الإنـــتاج إلى اتـــباع مبدأ السوق الحر، وتحرير التجارة، وإتاحة المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بالدور الرئيسى في عملية النمو والتنمية.

وكـــان يتعين على الدبلوماسية المصرية أن تصبح قادرة على التعامل بكفاءة وفعالية مع التحديات الجديدة، ومواكبة التطورات الحديثة في الاقتصاد الوطني، سواء فـــي إطار التعامل مع القطاع الخاص أو الانفتاح على العالم الخارجي. وكان ينبغي أيضـــا عـــلى الدبلوماسية المصرية أن تصبح أداة فعّالة في يد الدولة تساهم بإيجابية وجديـــة في دمج الاقتصاد المصري والترويج له بشكل محترف في السوق العالمي. ومـــن ثم بادرت وزارة الخارجية - ولمواكبة التحول الاقتصادي الداخلي - بتطوير نفســـها بمـــا يـــتلاءم مع التحولات الهيكلية الجديدة والتعبير عنها دوليا بشكل لائق.

وحيــث أن مصــر كــانت قد دخلت مرحلة الانطلاق الاقتصادي وما يعنيه ذلك من تحقيق معدلات نمو ثابتة ومستديمة، فما كان على الدبلوماسية المصرية سوى محاكاة هذا التطور والإسهام بدورها في تحقيق هذه الانطلاقة.

وأحدثــت وزارة الخارجيـــة تحولا هيكليا مماثلا في العمل الدبلوماسي وبما يمكــن تسميته أيضا بدبلوماسية الانطلاق Take-off Diplomacy. وأصبح العمل الاقتصادي جزء لا يتجزأ من العمل الدبلوماسي وليس مجرد عنصرا مكملا له، كما أصـــبح لـــزاماً على الدبلوماسي احتراف العمل الاقتصادي وليس التعامل معه على اعتـــبار أنـــه مجرد منتج فرعى by-product للعمل السياسي. ويمكن تعريف هذه الدبلوماســـية الجديـــدة بأنهـــا نشـــاط خـــارجي منظم في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجيـــة يهدف إلى الانفتاح على العالم الخارجي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وحشـــد الجهـــود والطاقـــات بهدف تحديث الاقتصاد المصري وخدمة عملية التنمية الاقتصادية بها، والترويج لمصر باعتبارها المركز المالي والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوســـط. ومـــن خـــلال تبـــني هذه الدبلوماسية، أصبح جزء كبير من عمل وزارة الخارجيـــة يتســـم بصـــبغة اقتصـــادية تهدف إلى ترويج الصادرات المصرية، وفتح الأسواق، وإقامة علاقات اقتصادية، والدخول في تنظيمات وتجمعات اقتصادية سواء فـــي أفـــريقيا أو أوربا أو المنطقة العربية، علاوة على الاتصال بالبنوك والشركات والبورصات والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية.

وســـوف تســـتعرض الدراسة من خلال هذه النقطة أهم أهداف وملامح هذه الدبلوماســـية الجديـــدة، وكيفيـــة تطـــبيقها، ووضـــعها موضع التنفيذ من قبل وزارة الخارجيـــة. غيـــر أنه قبل التطرق إلى هذا الموضوع، يهمني الإشارة إلى أنه على الـــرغم من أن دبلوماسية الانطلاق تعد امتدادا لدبلوماسية التنمية التى تم تبنيها خلال فـــترة الثمانينيات على نحو ما رأينا، فإنها اختلفت عنها في ثلاثة أبعاد أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

أ- أن دبلوماسية الانطلاق تعد أكثر تطورا وتشعبا وانتشارا من دبلوماسية التنمية، حيث أنها امتدت لتشمل إلى جانب موضوعات التنمية التقليدية- مثل المساعدات الأجنبية والمديونية الخارجية وبرامج الاصلاح واعادة الهيكلة للاقتصاد المصري - موضوعات جديدة ومتجددة تتعلق بالاقتصاد والتجارة والاستثمار والصادرات والبيئة والسكان والسياحة. كما أن دبلوماسية الانطلاق تشعبت لتتناول أبعادا فنية ومتنوعة ودوائر متعددة لسياسة مصر الخارجية سواء في دوائر اهتماماتنا التقليدية والمعروفة مثل الدائرة العربية أو الأفريقية أو أبعاد ودوائر جديدة في إطار التحرك المتوسطي والأوربي والأمريكي والآسيوي.

ب- أن دبلوماسية الانطلاق تعد أكثر واقعية وتحديدا وتقوم على مبدأ خلق وإيجاد المصلحة المشتركة والعمل على تحقيق هذه المصالح والتي تعد أقصر الطرق لخدمة الأهداف القومية، وأفضل الأساليب لبناء علاقات متينة ومستقبل أفضل مع العالم الخارجى. وقد عبّر السيد الوزير عن هذا المفهوم بقوله "إننا نعتقد أن العلاقات المتينة والصلبة بين الدول في عالم اليوم يجب أن تؤسس على المصالح المشتركة ولا سيما في مجال التجارة والاستثمار"(١٩).

ج- أن التحول الذي شهدته الدبلوماسية المصرية في الآونة الأخيرة لم يعكس فقط قدرتها الفائقة على التأقلم والتفاعل مع التطورات الهيكلية الداخلية، ولكنها استطاعت أيضاً رصد التغيرات الدولية والإقليمية المتلاحقة والسريعة بدرجة عالية من الدقة، ونجحت في استيعابها من أجل التعامل معها بموضوعية وبما هو لصالح أهدافنا القومية، والعمل بدورها على إدماجها في التوجهات الداخلية لاستراتيجيتنا العامة. فبدخول العالم عصر التكتلات الاقتصادية، وما تفرضه ظاهرة العولمة على الدول صغيرها وكبيرها على حد سواء بالانضمام إلى التجمعات الاقتصادية وإقامة التحالفات حتى تقوى على مواجهة هذه الظاهرة

بسلبياتها وإيجابياتها، فرض على السياسة الخارجية المصرية عدم إبقاء مصر بمعزل عن هذه التطورات أو على هامشها.

٢- الاندماج في الاقتصاد العالمي

تعتبر وزارة الخارجية المفاوض الرئيسي والممثل الأول في المحافل الدولية وعلى الصعيد الثنائي والإقليمي. واتصالا بهدف تعبئة العمل الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية المصرية وسعيا نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، انطلق العمل الدبلوماسي الاقتصادي المصري في تعامله مع العالم الخارجى - وأخذا في الاعتبار التغيرات الدولية المتلاحقة التي تفرض نفسها على الساحة الدولية وعلى تعاملات الدول فيما بين بعضها البعض - من ضرورة تعامله مع ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة تفرض نفسها وعلى أساس أنها أمر واقع ينبغي على جميع الدول التعامل معه. كما أن الانعزال عن العولمة أمر مستحيل، والانشغال بالمفاضلة بين مغانم العولمة ومثالبها مجرد مضيعة للوقت والجهد. وأن المطلوب هو تضافر الجهود على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لبحث سبل تعظيم المكاسب الناجمة عن ظاهرة العولمة وتقليل بل وتفادى سلبياتها.

وقد عبّر السيد عمرو موسى وزير الخارجية عن هذا التوجه بقوله "أن العولمة هي سمة هذا القرن، وهى ليست اقتراحا يمكن لنا تجنبه. ونحن على دراية كافية بالفرص الهائلة التى تنشأ عن هذه الظاهرة، كما أن مخاطرها ظهرت أوضح ما يكون خلال السنوات القليلة الماضية. ويجب علينا تركيز جهودنا على كيفية تعظيم منافعها، ومواجهة التحديات التى تفرضها، واحتواء الجوانب السلبية المرتبطة بها"(٢٠) بل أن أحد السبل الرئيسية لتمكين دولنا من التغلب على سلبيات العولمة هو الانضمام إلى نسيج إقليمي ودولي من التحالفات والتكتلات والتجمعات اقتصادية.

وتقوم الدبلوماسية المصرية دعما لجهود السياسة المصرية العامة للاندماج في الاقتصاد العالمي بالتحرك في إطار ما يعرف بالدبلوماسية متعددة الأطراف، وفي المحافل الدولية، وعلى الأصعدة الثنائية والتجمعات الإقليمية وما بين الأقاليم، وذلك

سعيا لتحقيق هدف الاندماج، ودفاعا عن المصالح والأهداف الاقتصادية لمصر.
ويمكن تصور هذا التحرك في الخطوات والجهود التالية:

أ- دبلوماسية المحافل الدولية:

تعتبر المشاركة الفعالة للدبلوماسية المصرية في المحافل الدولية عنصرا أساسيا في التعبير والدفاع عن المصالح القومية المصرية. وتسعى الدبلوماسية المصرية من خلال هذه المشاركة إلى التأثير على التوجهات العالمية بما يخدم مصالحنا، والدفع بمفاهيمنا وتوجهاتنا سواء كان ذلك بالنسبة للموضوعات الجديدة مثل العولمة، أو إرساء قواعد الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية، أو التأكيد على المشاركة الكاملة غير المنقوصة للدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة في دوائر اتخاذ القرار في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذا المنظمة العالمية للتجارة. وتتعاون الدبلوماسية المصرية في إطار تحقيق الأهداف السابقة بصورة وثيقة مع التجمعات الاقتصادية للدول النامية وأبرزها المجموعات العربية والإفريقية ومجموعة الـ ١٥ ومجموعة الدول النامية الثماني، عملا على زيادة القوة التفاوضية المصرية في المحافل الدولية.

ولا يفوتنا في هذا السياق الإشارة إلى الجهود المصرية المبذولة في مجال تقريب الفجوة المتزايدة بين الدول النامية والمتقدمة والتي غذتها ظاهرة العولمة وكانت سببا رئيسيا في زيادة حدتها، والإسهام بفعالية في صياغة الأسس التي تقوم عليها هذه الظاهرة حتى يصبح لها وجه إنساني وتوازن يتسم بالعدالة. وقد عبّر السيد الوزير عن هذا التوجه في خطابه أمام الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بقوله "إن الفجوة الآخذة في الاتساع مع تسارع العولمة وتحرير التجارة بين المجتمعات الغنية والفقيرة باتت تؤذن بأخطار محدقة. كما باتت المقارنة بين أنماط الإنتاج والاستهلاك ومستويات المعيشة في العالمين المتقدم والنامي صارخة في دلالاتها وانعكاساتها. إن تضييق هذه الفجوة في البنيان الدولي ليس مجرد التزام أخلاقي، وإنما هو هدف حيوي ومقصد ضروري يتعين إرساء

مشاركة دولية تسعى إلى تحقيقه. ويتعين أن تقترن الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية داخل الدول بدعوة مماثلة لتحقيق ذات العدالة في اقتسام المنافع والتقدم والعولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحرير التجارة بين أفراد الأسرة الدولية شمالا وجنوبا".

وعليه، فقد بذلت وزارة الخارجية جهودا مكثفة في مجال إقامة علاقات وروابط وثيقة وهيكلية مع مختلف التجمعات الاقتصادية الرائدة إقليميا وعالميا بهدف زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي وتجنب أخطار وسلبيات ظاهرة العولمة، مع مراعاة أن يكون ذلك الاندماج قادرا على خلق المصلحة المشتركة بين دوله. وإذا كان أغلب هذه التحالفات والتكتلات ما زالت حديثة العهد أو في طور التكوين، فإنه يقع على عاتق الاقتصاد المصري – كاقتصاد بازغ – أن يقوم بتعظيم استفادته من تلك التحالفات الجديدة والتي أصبح لا غنى عنها لمساعدته على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد سعت الدبلوماسية المصرية إلى إيجاد صيغ جديدة ومبتكرة تسمح لنا بالمشاركة في العديد من هذه التجمعات – كمراقب أو كشريك حوار أو كعضو فاعل – بما يحقق لنا فرص التعرف ودراسة إمكانيات تلك التجمعات والاستفادة منها. وفيما يلي عرض سريع لهذه الجهود على المستويات العربية والشرق أوسطية والأفريقية والأوربية والأمريكية والآسيوية.

ب- المنطقة العربية:

جاءت تصريحات السيد الرئيس مبارك المتكررة بضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وإخراجه إلى واقع عملي ملموس كمؤشر واضح لتحرك أجهزة الدولة بكاملها في هذا الاتجاه. وبادرت وزارة الخارجية تطبيقا للسياسة المصرية في هذا المضمار، وتجنبا للمصير الذي لقيته تجارب التكامل الاقتصادي العربى السابقة، بوضع استراتيجية عملية وواقعية تقوم على برامج تنفيذية محددة. وقد تمخضت هذه الجهود عن إعلان إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Pan Arab Free Trade Area خلال مؤتمر القمة العربى الذى عقد في القاهرة في يونيو ١٩٩٦

باعتبارها خطوة هامة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة، وهو الهدف الذى وضعته مصر دائما نصب أعينها. كما أسفرت أيضا هذه الجهود عن إقرار برنامج تنفيذي لهذه المنطقة دخل حيز النفاذ بدء من عام ١٩٩٨ ويتم بمقتضاه خفض التعريفات الجمركية بين الدول العربية بمقدار ١٠% سنويا على مدار عشر سنوات تنتهي في ٢٠٠٧.

ولم تقتصر جهود وزارة الخارجية على ذلك، وإنما أيدت أيضا منهجا سريعا لتحرير التجارة بين الدول العربية ذات الاقتصادات المتشابهة والتي تتبع مبدأ السوق الحر وهي الأردن، المغرب، تونس، لبنان، السعودية. ويقوم هذا المنهج على أساس الدفع باتفاقيات تجارة حرة ثنائية أوسع نطاقا وذات فترات انتقالية أقصر مع تلك الدول، بحيث تمثل هذه الاتفاقيات نموذجا للاتفاقيات التجارية التي يمكن أن تعقدها الدول العربية فيما بينها، كما أنها تمثل خطوة كبيرة على طريق إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هذا، وفي ضوء ما أقرته قمة القاهرة العربية غير العادية التي عقدت في القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠ من انعقاد اجتماعات القمة العربية بصورة دورية، وما يتوقع من احتلال الشق الاقتصادي من العمل العربي المشترك مكانة هامة في هذه القمة، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة إقامة منطقة التجارة العربية الحرة، فإن وزارة الخارجية تضطلع بدور رئيسي في صياغة وطرح المقترحات التي تشكل التحركات والتوجهات المصرية في هذا الإطار على مستويي المندوبين الدائمين ووزراء الخارجية العرب تمهيدا لطرح ما يتم التوصل إليه في هذا الشأن على اجتماعات القمة.

علاوة على ذلك، فقد ساهمت وزارة الخارجية في إنشاء العديد من اللجان المشتركة مع عدد من الدول العربية مثل سوريا ولبنان وتونس والمغرب والسعودية بهدف تعميق ومتابعة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتعليمية والثقافية مع تلك الدول.

ج- على المستوى الشرق الأوسطي

وظفت مصر الدبلوماسية الاقتصادية الخارجية في خدمة عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال التأكيد على أن التقدم في مشروعات التعاون الإقليمى في منطقة الشرق الأوسط مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى التقدم في عملية السلام وإقامة علاقات سلام دائم وعادل بين الدول العربية وإسرائيل. وقد اضطلعت وزارة الخارجية بالدور الرئيسي في التنسيق بين الجهات المصرية المختلفة وتنظيم المشاركة والتوجه المصري في إطار المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في هذا الصدد بدءً من مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤، مرورا بمؤتمر عمان عام ١٩٩٥ ، ونهاية بمؤتمر القاهرة عام ١٩٩٦ . ففي ضوء حساسية هذا الإطار الإقليمي للتعاون الاقتصادي، الذي تواكبت مسيرته مع المسار السياسي الثنائي في التسوية السلمية بين الأطراف العربية وإسرائيل بتعقيداته وانتكاساته أحيانا وتقدمه أحيانا أخرى، فإن دور وزارة الخارجية المنطوي على نظرة سياسية شاملة لكافة عناصر المعادلة وتطوراتها، يشكل صمام الأمان في تدعيم وترشيد الموقفين المصري والعربي بحيث يظل مسار التعاون الإقليمي وانخراط إسرائيل في المنطقة مرهونا بتحقيق السلام الشامل والعادل. وتحقيقا لهذا الهدف، فقد دعا السيد الوزير إلى اجتماعات متكررة مع ممثلي الوزارات والقطاع الخاص في مصر قبيل وفي أعقاب مؤتمرات التعاون الإقليمي المشار إليها لتوضيح أبعاد تلك النظرة السياسية وانعكاساتها على التوجه المصري خلال تلك المؤتمرات. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى دور وزارة الخارجية في بلورة مقاطعة مصر وعدد من الدول العربية المؤثرة لمؤتمر الدوحة عام ١٩٩٧ في ضوء تعثر المسار الثنائي السياسي من عملية السلام وهو ما نتج عنه أيضا تجميد انعقاد تلك المؤتمرات منذ ذلك التاريخ نتيجة لعدم وجود تقدم في المفاوضات العربية/ الإسرائيلية.

د- الأورو-متوسطي

وفي تطور جديد للدبلوماسية المصرية، وبناء على اقتناع السياسة المصرية بأن البحر المتوسط بحر يصل لا يفصل بين الشرق الأوسط بجناحيه في شرق المتوسط وشمال إفريقيا وبين أوربا[٢١]، بادرت الدبلوماسية المصرية مع الدول على جانبي المتوسط إلى إقامة منتدى البحر المتوسط الذي عقد أول اجتماع له في الإسكندرية في أغسطس ١٩٩٣ بمشاركة عشر دول متوسطية من جنوب أوربا وغرب آسيا وشمال إفريقيا هي فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال واليونان والمغرب والجزائر وتونس وتركيا بالإضافة إلى مصر صاحبة الفكرة والمبادرة. وقد أدى هذا المنتدى، وبناء على الانفراج الذي كان قد ظهر في أوائل التسعينيات، وبغية الاستفادة من بوادر تحرك عملية السلام في الشرق الأوسط إلى ولادة فكرة أوسع هي عملية برشلونة التي ضمت ٢٧ دولة والتي وضعت أسس إقامة منطقة التجارة الحرة المتوسطية بحلول عام ٢٠١٠. وتقوم عملية برشلونة على تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي واسع. وحرصت الدبلوماسية المصرية على الاستفادة من هذا النسيج المتوسطي للدفع باهتمامات مصر الاقتصادية، حيث استطاعت مصر أن تحصل على أعلى مستوى للتمويل من خلال برنامج التعاون الاقتصادي المتوسطي الـ MEDA . كما تعطي عملية برشلونة قوة دفع لإحدى أهم دوائر اهتمامنا، وهي العلاقة المصرية الأوربية.

وفي ضوء ما تقضي به آلية المشاركة الأورو-متوسطية من أن تتم مراجعة مسيرة إعلان برشلونة على مستوى وزراء الخارجية بصورة دورية، فإن دور وزارة الخارجية بات محوريا في التفاوض على كافة محاور المشاركة سواء كانت سياسية وأمنية، أو اقتصادية ومالية، أو ثقافية واجتماعية. ولعل المؤتمر الوزاري الرابع الذي عقد بمارسيليا في نوفمبر ٢٠٠٠ قد شهد دورا مصريا بارزا في التنسيق مع دول الاتحاد الأوربي من خلال سفاراتنا في عواصم تلك الدول قبل انعقاد المؤتمر. وقد نتج عن التوجه الذي اتبعته مصر في مارسيليا، وبمساعدة عدد من الدول الأوربية المتوسطية، إلى زيادة اعتمادات الجزء الثاني من برنامج الـ

MEDA مــن المــنح الموجهة للدول العربية المتوسطية للأعوام ٢٠٠٠ ٢٠٠٦ اتصــل إلى ٥,٣٨ مليار يورو في مقابل ٤,٦ مليار يورو اعتمدت للجزء الأول من البرنامج المشار إليه للأعوام ١٩٩٥ ٢٠٠٠.

كمــا نتج عن مشاورات الوفد المصري مع الأطراف الأوربية المتعاطفة مع جنوب المتوسط، وتنسيقه للمواقف العربية في مارسيليا أن وافق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي على إبقاء المبالغ التي لم يتم صرفها من المخصصات المالية للجزء الأول مــن بــرنامج الــMEDA تحــت تصــرف دول جنوب المتوسط لتمويل المشــروعات التنموية والاقتصادية المتفق عليها بين الجانبين. وفي هذا السياق، نجد أنــه فــي الوقــت الذي تعاني فيه عملية برشلونة من تعثر على المستوى السياسي والأمــني نــتيجة للأوضــاع السائدة في الشرق الأوسط، فإن الدبلوماسية المصرية أســهمت فــي الدفع بأهمية تنشيط الشق الاقتصادي والمالي من المشاركة الأورو-متوســطية عــلى أساس أنه يخدم في الوقت نفسه أهدافا اقتصادية استراتيجية لمصر تــتمحور فــي تعميــق المشــاركة مع الاتحاد الأوربي والعمل على ربط مصالحه بالاســتقرار والتــنمية في جنوب المتوسط لتحقيق التوازن الاستراتيجي المطلوب في مــنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، وكذلك في الاستفادة من المشاركة في دعم العمــل العربي الاقتصادي المشترك من خلال تشجيع عملية برشلونة للتجارة البينية بين دول جنوب المتوسط.

هـــ- على المستوى الأفريقي

واجهــت الدبلوماسية المصرية في بداية التسعينات وضعا غير منطقي يتمثل فــي غيــاب مصر عن أى تجمع إقليمي أفريقي أنشئ في إطار اتفاقية أبوجا ١٩٩١ المنشــئة لــلجماعة الاقتصادية الأفريقية. وبهدف تصحيح هذا الوضع، بذلت الوزارة جهــودا كــبيرة مــنذ عام ١٩٩٤ بهدف الانضمام إلى تجمع السوق المشتركة لدول الشــرق والجنوب الأفريقى (كوميسا) - والذي يعد أحد التجمعات الاقتصادية الواعدة فــي إطــار القــارة الأفــريقية وسوقا هائلة تمثل فرصا واسعة أمام القطاع الخاص

المصـــري للـــتجارة والاســـتثمار ووواجـــه طلب مصر بالانضمام إلى هذا التجمع صـــعوبات ضـــخمة بداية ورفضت السودان في ذلك الوقت انضمام مصر، غير أن الجهـــود المضـــنية الـــتي بذلتها الدبلوماسية المصرية في هذا الشأن تكللت بالنجاح وانضمت مصر لهذا التجمع رسميا في يونيو ١٩٩٨.

هـــذا، وقـــد أعـــطى انضمام مصر لهذا التجمع قوة دفع كبيرة وثقلا إقليميا ودوليـــا ملحوظا، كما ساهمت الدبلوماسية المصرية في تقديم التجمع للعالم الخارجي والـــترويج له في الأوساط الدولية، وتعريف مجتمع رجال الأعمال العالمي بالفرص والإمكانـــات المتاحة في إطاره من خلال مصر كسوق مفتوح وواعد. وقد ساهم في تحقيق ذلك العديد من المبادرات التي قامت بها وزارة الخارجية في هذا الشأن، نذكر عـــلى ســـبيل المـــثال لا الحصـــر، تنظيم ندوة "مصر وكوميسا: آفاق جديدة للتجارة والاســـتثمار" عـــام ١٩٩٨، والمؤتمر الاقتصادي الإقليمي الأول لدول كوميسا يومى ٢٨ و٢٩ فـــبراير ٢٠٠٠ بالقاهرة بمشاركة ١٤٠٠ رجل أعمال وممثلي الحكومات والمنظمات الدولية المختلفة، وهو المؤتمر الذي حدد أهدافه الوزير عمرو موسى بأنه قام بتأمين وضع القارة الإفريقية على الخريطة الاقتصادية للعالم، وساهم في عرض الفـــرص المـــتعددة والوفيرة للقارة وتحسين سبل الترابط والتعامل بين ممثلي القطاع الخـــاص.هذا، وتنوي مصر تنظيم منتدى اقتصادي لرجال الأعمال على هامش القمة العاديـــة لكوميســـا في شهر مايو ٢٠٠١ التي سيرأسها الرئيس مبارك بوصفه رئيسا لكوميسا.

وبالإضـــافة إلى ما تقدم، فقد ساهمت الدبلوماسية المصرية في إنشاء مركز تجاري وثقافي مصري في لوساكا بزامبيا يهدف إلى دعم علاقات مصر الاقتصادية والـــتجارية مع الدول الأفريقية، والترويج للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية، وتوفير قاعدة بيانات للمستثمرين ورجال الأعمال. كما قامت الوزارة بتوقيع اتفاقيات ثـــنائية مـــع مختـــلف الدول الأفريقية في مجال حماية الاستثمارات ومنع الازدواج

الضـــريبي والسياحة والنقل الجوى بهدف توفير الإطار القانوني للعلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى المشترك بين مصر ودول القارة الأفريقية.

وكـــانت وزارة الخارجية في سعيها للانضمام إلى لكوميسا تهدف إلى إقامة إطـــار قانونى مناسب ومستقر يساعد رجال الأعمال المصريين على تطوير علاقاتهم الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع الدول الأفريقية.

هذا، وقد شاركت مصر في القمة الاستثنائية لدول الكوميسا والتى عقدت في زامـــبيا فـــي أكـــتوبر ٢٠٠٠ والـــذى أعلن خلالها إقامة منطقة التجارة الحرة لدول الكوميســـا، وانضـــمت إليها ٩ دول من بينها مصر، وسوف تنضم إليها باقى الدول الأعضاء في التجمع كل منها وفقا لظروفها واستعدادها.

ومـــن ناحيـــة أخـــرى، فقـــد تقدمت مصر إلى عضوية تجمع دول الساحل والصـــحراء والـــذى يضـــم ليـــبيا والســـودان وجيبوتى وأريتريا وتونس والمغرب وموريـــتانيا، ومن المنتظر قبول عضويتنا خلال قمة التجمع التى ستعقد في إريتريا في فبراير ٢٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه التجمعات تتيح مجالات واسعة للاســـتفادة منها بشرط اهتمام القطاع الخاص بها وقدرة رجال الأعمال على الاستفادة منها، علاوة على أن مردودها السياسى كبير.

وبالـــتوازى مـــع المســـاعى المصـــرية المـــبذولة للانضمام إلى التجمعات الاقتصـــادية الرائدة في القارة الأفريقية، فإن الدبلوماسية المصرية لم تكن غائبة عن المبادرات التى اتخذتها اليابان والصين بهدف توثيق علاقاتهما السياسية والاقتصادية والـــتجارية مـــع القارة الأفريقية وبحث مشكلة المديونية الأفريقية. فعلى سبيل المثال فإن مصر تشارك بانتظام وفاعلية في مؤتمرات التيكاد (مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية فـــي أفريقيا)، الأمر الذى ساهم في توقيع برنامج للتعاون الثلاثى بين مصر واليابان في أفريقيا على هامش مؤتمر التيكاد الثانى عام ١٩٩٨. كما شاركت مصر أيضا في المنـــتدى الصـــينى الأفـــريقى الذى عقد في بكين في أكتوبر ٢٠٠٠ وطرحت مصر خلالـــه عـــدة مقترحات هامة تتعلق بإقامة تعاون ثلاثى مصرى صينى أفريقى عن

طريق إقامة مشروعات صينية مصرية مشتركة في مصر تقوم بتصدير منتجاتها إلى الدول الأفريقية بصفة عامة ودول الكوميسا بصفة خاصة.

وبطـــبيعة الحال، فإنه لا يمكن اختزال جهود الدبلوماسية المصرية في تنمية ودعـــم العلاقـــات الاقتصـــادية المصرية الأفريقية في الانضمام إلى أحد التجمعات الاقتصـــادية للقارة، مهما علا شأن وعظمت فائدة هذا التجمع. فالدبلوماسية المصرية فـــي أفـــريقيا متشـــعبة الموضوعات، ومتعددة الأبعاد استنادا إلى العلاقات التاريخية الضاربة بجذورها في العمق التي تربط بين الطرفين. ومن هذا المنطلق، فقد نظمت وزارة الخارجيـــة مؤتمـــر القمة الأفريقية الأوربية الذى استضافته مصر في أبريل ٢٠٠٠ والتى ناقشت العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين القارة الأفـــريقية والقارة الأوربية، كما أرست أسس التعاون بينهما في المستقبل. واستمرت الـــوزارة أيضـــا فـــي دعم جهود التنمية البشرية في القارة الأفريقية من خلال قيام الصـــندوق المصـــري الـــتعاون الفنى مع أفريقيا التابع لوزارة الخارجية في إرسال الخـــبراء والمـــزارعين والمدرســـين والأطباء المصريين إلي الدول الأفريقية لتنمية كوادرها البشرية.

ولا ننســـى فـــي هـــذا المقام الإشارة إلى الجولات الثلاث التى قام بها السيد عمـــرو موســـى خلال عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ إلى أقاليم أفريقيا المختلفة على رأس وفـــود ضـــمت شخصـــيات رسمية وعدد من رجال الأعمال فيما وصف بأنه بعثات لطرق الأبواب قدم خلالها وزير الخارجية رجال الأعمال المصريين إلى رؤساء تلك الدول وكبار المسئولين فيها، كما تمت لقاءات مزاوجة **Match Making** بين رجال الأعمال المصريين ونظرائهم في تلك الدول، وتمت بالفعل تعاقدات فيما بينهم، وهكذا بدأ عدد من رجال الأعمال المصريين يكتشفون دول تلك القارة البكر.

ولـــم تكـــن تلك الحملة المصرية إلى أفريقيا تستهدف فقط استكشاف أسواق جديـــدة لرجال الأعمال والمصدرين المصريين في تلك القارة، مستثمرة بذلك الرصيد السياســـى لمصـــر هناك والذى يمتد إلى ما قبل استقلال تلك الدول، وإنما كان هناك

هدف آخر هو مواجهة القيود غير الحمائية، وقضايا الإغراق التى رفعتها المفوضية الأوربيــة ضــد عــدد مــن الشــركات المصرية عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وتعليقها لصـــادرات الــبطاطس المصــرية إلى دول الاتحاد الأوربى. ولذلك، كان لا بد من إرســال رســالة إلى دول الاتحــاد الأوربى بقــدرة مصـــر على إيجاد أسواق بديلة لصادراتها.

و- على المستوى الأوربي

ســاهمت وزارة الخارجيــة فــي تطوير البناء المؤسسي لعلاقات مصر مع الاتحــاد الأوربى، حيــث أن اتفاق التعاون الذي تم توقيعه عام ١٩٧٧ لم يعد مناسبا للتطورات الاقتصادية التى شهدتها مصر. وكان لا بد من استبداله بإطار أكثر حداثة يتيح فرصا أوسع للتعاون الاقتصادي المشترك بين الجانبين. ومن هذا المنطلق، فلقد دخلت مصر في مفاوضات مع الاتحاد الأوربي بهدف توقيع اتفاقية مشاركة تتضمن إقامــة مــنطقة تجارة حرة بين الطرفين بحلول عام ٢٠١٠. وقد قاربت مصر على الــتوقيع على هذه الاتفاقية والتى تتيح فتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات الزراعية والصــناعية المصــرية، كما أنها تتضمن شروطا والتزامات محددة من قبل الجانب الأوربي بتحديث الصناعة المصرية، وزيادة قدراتها التنافسية من خلال إقرار برنامج خاص لهذا الغرض تبلغ قيمته المالية ٢٥٠ مليون يورو.

هــذا، وتــتولى وزارة الخارجيــة مهمــة التفاوض الرئيسية في هذا الصدد وتضــطلع بالتنســيق بيــن الــوزارات المعنية خلال هذه المفاوضات، حيث وظفت الخــبرات التفاوضــية العريضة التى تتمتع بها في سبيل الحصول على أقصى مزايا ممكــنة تحقق المصالح الوطنية المصرية من وراء هذه الاتفاقية. بل إن دولا عربية مثل سوريا ومن قبلها الأردن ولبنان طلبت مشورة مصر من واقع الخبرة التفاوضية المتراكمة لدى المفاوض المصري.

ز- الولايات المتحدة الأمريكية

شـــهدت العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية تطورا جديدا منذ منتصف التســعينيات، فبعد أن كانت هذه العلاقة أحادية الجانب منذ أواخر السبعينيات وتتمثل أساســا فـــي تــلقى مصر المعونات الاقتصادية من الولايات المتحدة، جاءت مبادرة مـــبارك-جور الموقعة في عام ١٩٩٤ لتضع أساسا جديدا لهذه العلاقة يقوم على مبدأ تـــبادل المصلحة المشتركة للجانبين والتحول من نمط المعونة إلى التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص في مختلف المجالات From Aid to Trade. ولـــوزارة الخارجيـــة دور متابعة هذه المبادرة والتنسيق بين الوزارات المختلفة واللجان المختلفة المنبثقة عن هذه المبادرة وصولا إلى تحقيق أقصى استفادة ممكـــنة منها. فالمبادرة تشمل مجالات حيوية وذات أولوية قصوى بالنسبة للاقتصاد المصـــري مثل التعاون في مجالات التعليم والصحة والبيئة ونقل التكنولوجيا وتنمية التبادل التجاري بين البلدين.

وفي إطار المساعي المبذولة لإقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المـــتحدة، نجحـــت الدبلوماســـية المصرية في التوصل إلى الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار عام ١٩٩٨ Trade and Investment Framework Agreement (TIFA) بين البلدين كاتفاق تمهيدي لتهيئة الاقتصاد المصري للدخول في مفاوضات إقامة منطقة التجارة الحرة. وتبذل الدبلوماسية المصرية حاليا ممثلة في سفارتنا في واشـــنطن جهودا مكثفة في سبيل حشد التأييد اللازم لإقامة هذه المنطقة بين أوساط الكونجـــرس والإدارة الأمـــريكية. وتبنت سفارتنا حملة خاصة بتجميع التوقيعات في مجـــلس الشـــيوخ ومجلس النواب يطالبون الرئيس كلينتون ببدء التفاوض مع مصر. كمـــا تنشط سفارتنا أيضا في الإعداد لعدد من الاتفاقيات بين رجال الأعمال في كلا البـــلدين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وهو المجال الذي أصبح محل اهتمام كبير من قبل مصر حكومة وقطاعا خاصا لما يتيحه من فرص ضخمة لاقتصادنا. كما أن هـــناك تحـــركا نشـــطا لـــزيادة الاســـتثمارات الأمريكية في مصر وهو ما تستهدفه

الدبلوماسية المصرية في المرحلة القادمة مع الإدارة الجديدة وعقب انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠، حيث أن معدلات الاستثمار الأمريكية مازالت متواضعة للغاية.

ح- آسيا وأمريكا اللاتينية

تسعى مصر حاليا إلى إعادة هيكلة علاقاتها مع أمريكا اللاتينية وآسيا وفقا لمفهوم المصلحة المشتركة، مستغلة في ذلك العلاقات السياسية والثقافية القوية التى تربط مصر بهذه الدول. فعلى مستوى آسيا، تسعى الوزارة حاليا إلى بناء جسور الحوار مع تجمع الآسيان وتبادل الخبرات والتجارب المشتركة معه، كما أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في التعاون الثنائي مع بعض الدول الآسيوية مثل سنغافورة في مجال نقل التكنولوجيا وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات وتدريب الكوادر البشرية.

أما على مستوى أمريكا اللاتينية، فإن الوزارة تعكف حاليا على وضع خطة عمل واقعية ومحددة تحدد المجالات الممكنة للتعاون بين مصر ودول أمريكا اللاتينية، ولا سيما في مجالات الاقتصاد والتجارة. وقد اتخذت مصر خطوات فعّالة على هذا الطريق من خلال إعلان عام ٢٠٠٠ "عام التعاون المصري مع أمريكا اللاتينية". وقد أكد الوزير عمرو موسى على الاهتمام المصري بأمريكا اللاتينية، وذكر أنه حيث أن عالمنا اليوم أصبح قرية صغيرة، فإن ذلك يحتم علينا الدخول في مشاركة لمستقبل أفضل لشعوبنا. وأبدى الرغبة الحقيقية في إقامة التبادل التجاري بين تجمعات دول أمريكا اللاتينية وخاصة الميركوسور[٢٢] و تجمع الأنديان[٢٣] مع التجمعات التي تدخل مصر طرفا فيها، لا سيما كوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية[٢٤].

هذا، ويجب الأخذ في الاعتبار أن كل هذه الجهود السياسية التى تبذلها وزارة الخارجية من أجل الانضمام إلى تكتلات وكيانات اقتصادية جديدة وفتح أسواق جديدة لن يكتب لها النجاح إن لم يسع القطاع الخاص المصري بدوره إلى الاستفادة من هذه التكتلات والكيانات والارتقاء بمستويات إنتاجه حتى يتمكن من المنافسة في هذه الأسواق. فإن دور السياسة الخارجية هو فتح الأسواق وإعلام القطاع الخاص

بالإمكانيات والفرص Potentials المتاحة في إطارها، وحثه على غزوها، كما أن دور وزارة الخارجيــة هو بذل المساعى لتسوية المشاكل وتذليل الصعاب التى تواجه القطاع الخاص عن طريق استخدام ما تتمتع به مصر من زخم سياسى على المستوى الدولي.

وبعبارة أخرى، فإن الجهود والمساعى التنموية التى تبذلها وزارة الخارجية وآلياتهــا بــالداخل والخــارج لن تلقى نجاحا إلا بتضافر الجهود مع القطاع الخاص باعتــباره قاطــرة عمــلية التــنمية في مصر، فالدبلوماسية المصرية كأداة للسياسة الخارجيــة يقــع على عاتقها خلق شبكة من العلاقات القوية والمصالح المشتركة بين مصــر وشركائها التجاريين في مختلف دول العالم، وبناء إطار شامل ومتكامل لهذه العلاقات يستطيع الاقتصاد المصري التحرك من خلاله والتفاعل بداخله.

٣- دعم جهود التنمية في مصر

أصــبح دعم جهود التنمية في مصر والترويج للاقتصاد المصري يتصدران أولويــات السياســة الخارجية المصرية على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. وأحسنت الدبلوماسية المصرية استغلال المزايا التي تتمتع بها، من حيث اتساع رقعة التمــثيل الدبلوماســي المصــري فــي الخارج ودوام هذا التمثيل، فيما اتبعته وزارة الخارجيــة من استراتيجية فعالة لتعبئة العمل الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية المصــرية وبما يتفق مع توجهات سياسات الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي كان من شأنه إحداث تحول كبير في العمل الدبلوماسي المصري خلال السنوات الأخيرة خرج بــه عــن حــدوده التقليدية المعروفة للقيام بأدوار مستحدثة في دفع جهود التنمية في مصر. ولعل أهم ما يمكن إبرازه في هذا السياق هو التطور الملموس الذي طرأ على عمل ومحاور اهتمامات سفاراتنا في الخارج حيث أصبح هدف دعم جهود التنمية في مصر في مقدمة المهام المكلفة بها والتي تتلخص في العناصر التالية:

أ- التركيز على تنشيط الاتصالات المباشرة مع مؤسسات وأفراد القطاع الخاص الاستثماري في الدول المختلفة وذلك من خلال المشاركة المستمرة في الاجتماعات والندوات التي تنظمها تلك الجهات، وتنظيم لقاءات جماعية ومنفردة بها لشرح الفرص الاستثمارية القائمة في مصر، والتطورات التي طرأت على المناخ التشريعي في هذا المجال، مع إبراز الجهود المصرية في الاندماج في عدد من المنظمات الإقليمية التي توفر مجالا تصديريا واسعا للمنتجات ذات المنشأ المصري .

ب- التركيز في تلك الاتصالات على استكشاف متطلبات الأسواق الخارجية من السلع التي تتمتع مصر في إنتاجها بميزة نسبية عملا على تشجيع الصادرات المصرية وتوسيع نطاقها.

ج- التنسيق مع المؤسسات الإعلامية ودور النشر في الدول المختلفة لإصدار وثائق وملاحق ونشرات ترويجية لفرص الاستثمار والسياحة في مصر، مع إقامة مواقع خاصة للسفارات المصرية على شبكة الإنترنت يتم من خلالها نشر كافة المعلومات التعريفية عن تلك الفرص وعن مؤشرات الاقتصاد المصري.

د- استكشاف المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية المتوفرة في الدول المختلفة، والتي تحمل استفادة محددة لجهود التنمية في مصر، والعمل على لفت انتباه الجهات الوطنية المعنية لها.

هـ- وفي هذا الإطار يمكن توضيح العناصر الرئيسية لاستراتيجية دعم جهود التنمية التي تقوم وزارة الخارجية بتنفيذها بالتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية كما يلي:

الأول: الترويج للتطورات الإيجابية التي حققها الاقتصاد المصري على المستوى الدولي

اســتغلت الدبلوماسية المصرية المزايا التي تتمتع بها من حيث اتساع رقعة التمــثيل الدبلوماســي المصري في الخارج ودوام هذا التمثيل في قيام الوزارة بإمداد سفاراتنا في الخارج بالمعلومات الخاصة بتطور تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصــة، والمــزايا الاقتصــادية الــتي يتســم بها السوق المصري، والقواعد والإجراءات التي تتخذ بهدف إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق مــناخ إيجــابي لــتدفقها. وتقــوم سفاراتنا بدورها بالاستفادة من هذه المعلومات في اتصــالاتها المباشــرة مع مختلف الدوائر الرسمية في الدول المعتمدة لديها وكذا مع العاملين في قطاع الأعمال ومختلف الدوائر البحثية، بالإضافة إلى الاستفادة منها في إصــدار نشــرات دوريــة توزع على كافة هذه الدوائر والرد على ما يرد إليها من استفسارات.

ومــن ناحيــة أخــرى، فــإن وزارة الخارجيــة تشارك في عدد كبير من المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية الدولية والتي تضم كبار رجال الأعمال والمنظمات الدوليــة بهــدف الــتعريف بــتطورات الاقتصاد المصري وبناء صورة إيجابية للـ Image-building عــن المــناخ الاســتثماري والاقتصادي في مصر. وفى هذا الصــدد، يمكــن الإشــارة إلى مشــاركة الســيد الوزيــر في أنشطة منتدى دافوس الاقتصادي، ومنتدى الـGlobal Panel بهولندا، والمؤتمرات التي تنظمها مؤسسة الـــEuro-money العالميــة، وذلــك إلى جانب مشاركة الدبلوماسيون بمختلف درجــاتهم وتخصصــاتهم في المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية سواء تلك التي تقيمهــا الحكومــات أو القطاع الخاص للتعريف بالفرص الاستثمارية والتجارية التي يــتيحها الاقتصاد المصري باعتباره من الاقتصاديات الواعدة في المنطقة وبين الدول النامية.

الثاني: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أصــبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة محددا أساسيا في قدرة الدول على تمويل خططها ومشروعاتها التنموية ودفع معدلات النمو الاقتصادي لها، كما أن لها

آثاراً إيجابية ملحوظة ولا سيما في مجال نقل التكنولوجيا المتقدمة وخلق فرص عمل جديدة وعدم تحميل ميزان المدفوعات بأعباء إضافية.

وفى ضـــوء ذلـــك، فقد بذلت وزارة الخارجية جهودا ضخمة على الصعيد الدولـــي بهدف ضخ استثمارات أجنبية مباشرة إلى الاقتصاد المصري تساهم في دعم وتطويـــر قدراته الإنتاجية. ومن أمثلة هذه الجهود قيام سفاراتنا في الخارج بالاتصال مباشرة بجمعيات وتنظيمات رجال الأعمال وغرف التجارة والصناعة في دول المقر للـــترويج لـــلفرص الاســـتثمارية المتاحة في مصر، وتوفير قوائم دقيقة بالمستثمرين المحتملين من الشركات متعددة الجنسيات بحيث يمكن استقطابهم للاستثمار في مصر أو الاســـتفادة مـــن خبراتهم واتصالاتهم في جذب غيرهم من المستثمرين المحتلمين، علاوة على إعداد حملات ترويجية تستهدف المستثمرين في عدد من الدول المحورية مـــثل بـــريطانيا التي نظمت السفارة بها حملة Connect Egypt منذ عام ١٩٩٨، والنمسا والبرتغال وأيرلندة والتي نفذت بها حملة Invest in Egypt عام ٢٠٠٠ . وتقوم السفارات بدور رئيسي في الإعداد لهذه الحملات من خلال ما تقيمه من ندوات تعـــريفية لـــلقطاع الخـــاص في تلك الدول وربطه بالقطاع الخاص المصري المقابل وإعداد زيارات ومقابلات لهم على أعلى المستويات في مصر.

الثالث: حفز الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة أمامها

شـــغل موضـــوع دعم الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة أمامها حيزا كبيرا من العمل الدبلوماسي لوزارة الخارجية. وقد حرصت الوزارة على القيام بدور فعّـــال فـــي هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بدعم جهود شباب المصدرين وفتح الباب أمامهم للانطلاق إلى الأسواق العالمية.

وفى إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة التي تستهدف تنشيط الصادرات، قامت الـــوزارة عـــن طـــريق ســـفاراتنا في الخارج بجمع المعلومات عن تنظيمات رجال الأعمـــال (غـــرف التجارة والصناعة، واتحادات وجمعيات رجال الأعمال) في سبع قطاعـــات رئيســـية للصـــادرات المصرية وهى: المنتجات الغذائية، الأثاث، الجلود،

المنسوجات، السيراميك، الأدوات الصحية، السجاد، البرمجيات. وتم إصدار هذه المعلومات في شكل ملف إلكتروني Electronically-Accessible File روعي في تصميمه تقسيم المعلومات المتاحة جغرافيا وقطاعيا، وتضمينه جميع المعلومات المتاحة عن كيفية الاتصال بتنظيمات رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية المختلفة العاملة في المجالات التي تحظى باهتمام المصدر المصري (أرقام التليفون، الفاكس، العنوان البريدي). بالإضافة إلى عنوان التراسل الإلكتروني وصفحات هذه الهيئات على شبكة الإنترنت إذا ما توفرت بهدف تعظيم الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التجارة والاتصالات الإلكترونية. وتم تحميل هذا الملف على صفحة الوزارة على شبكة الإنترنت(٢٥).

علاوة على ما تقدم، تساهم وزارة الخارجية بالتعاون مع الجهات المعنية بالتصدي للمشاكل التجارية التي قد تعوق نفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق العالمية، وإزالة أية عقبات قد تواجهها في هذه الأسواق، وذلك من خلال تدخل سفاراتنا المستمر لدى السلطات المختصة. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية في مجال رفع الحظر الأوربي والسعودي المفروض على صادرات البطاطس المصرية، والتدخل لدى الدول الأعضاء في التجمع الأوربي لدفعها إلى ممارسة ضغوطها على اللجنة الأوربية والمعنية بالسياسة التجارية الأوربية للعمل على إزالة إجراءات مكافحة الإغراق أو المعايير الصحية المتعسفة التي تفرضها على صادرات مصر سواء من المنسوجات والملابس أو الأسمدة أو الألمنيوم أو المنتجات الزراعية من الصادرات بغية حماية الصناعات الأوربية المحلية.

كما تعمل الوزارة أيضا على دراسة أوجه الاستفادة الممكنة للصادرات المصرية من الترتيبات التجارية التي تعقدها الدول فيما بينها. فعلى سبيل المثال، تبحث الوزارة حاليا إمكانية زيادة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس إلى الأسواق الأمريكية عن طريق استغلال المبادرة الأمريكية للدول الأفريقية جنوب

الصحراء والمعروفة باسم قانون التجارة والتنمية الأمريكي، واتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها الولايات المتحدة مع الأردن في شهر أكتوبر ٢٠٠٠.

واستكمالا لجهود الترويج للمنتجات المصرية في الأسواق الخارجية تبذل الوزارة، كهمزة وصل بين هيئة المعارض وبعثاتنا في الخارج، جهودها في مجال تنسيق إجراءات اشتراك الشركات المصرية في المعارض الخارجية العامة والمتخصصة، علاوة على قيام سفاراتنا بالخارج بالترويج للمعارض التي تقام في مصر.

الرابع: تفعيل دور القطاع الخاص

تولي وزارة الخارجية اهتماما كبيرا للقطاع الخاص المصري باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية في مصر. فإلى جانب جميع الجهود السابقة والتي تهدف بطريقة غير مباشرة إلى تفعيل دور القطاع الخاص المصري، وفتح أسواق جديدة أمامه، وتوسيع نطاق علاقاته مع العالم الخارجي، فإن وزارة الخارجية تبذل جهودا مباشرة في سبيل تحقيق تفعيل دور القطاع الخاص المصري. ومن أهم هذه الجهود:

- مشاركة رجال الأعمال في الزيارات الثنائية التي يجريها السيد الوزير، لاسيما جولاته الأفريقية والآسيوية.
- قيام السيد الوزير بإثارة المشكلات التي يعانى منها القطاع الخاص في المباحثات الرسمية التي يقوم بها.
- عقد لقاءات مشتركة بين رجال الأعمال المصريين ونظرائهم الأجانب Match Making بهدف بحث إمكانية إقامة مشروعات استثمارية في مختلف المجالات. ومن أبرز هذه اللقاءات الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال المصريين والبريطانيين في إطار حملة Connect Egypt، وكذا الترتيب لزيارة وفد من رجال الأعمال الهولنديين لمصر لبحث فرص إقامة

مشروعات مشتركة في مجال الزراعة والصناعة والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

❖ تعريف منظمات القطاع الخاص وتجمعات رجال الأعمال المصريين بأهم المؤتمرات والندوات الدولية، وحثهم على المشاركة فيها بهدف بناء علاقات العمل وتبادل الخبرات واستكشاف فرص التصدير والاستثمار والترويج للاقتصاد المصري.

❖ تقديم الدعم الفني للمؤتمرات والندوات التي يعقدها منظمات القطاع الخاص وتجمعات رجال الأعمال ومراكز الأبحاث،

❖ دعوة خبراء دوليين لإلقاء محاضرات للقطاع الخاص لزيادة وعيه بالتطورات الاقتصادية والتجارية التي تشهدها الساحة الدولية، ونقل الخبرات الدولية إليهم ولاسيما في مجال عمل المنظمة العالمية للتجارة.

٤- تطوير ورفع كفاءة الدبلوماسي للقيام بالمهام والأدوار الجديدة المكلف بها

من نافلة القول أن الوفاء بالمتطلبات الجديدة والمهام المستحدثة التي تشملها دبلوماسية الانطلاق على أدق وأكفأ وجه ممكن يتطلب الارتقاء بمستوى الدبلوماسيين جميعا سواء من الدرجات الصغرى أو الكبرى. وتتزايد أهمية هذا الموضوع في ضوء تشعب وتعدد المسئوليات التي أصبح يكلف بها الدبلوماسيون المصريون في الخارج والتي تشمل حماية مصالح الدولة والدفاع عن حقوقها، وتمثيل الدولة وعرض وجهات نظرها وشرح اتجاهاتها للدول الأجنبية، ومتابعة كل ما له صلة بوضع الدولة في الخارج وإعداد التقارير عن ذلك، والاضطلاع بدور المسوق Marketeer والمروج Promotioner للإمكانات والفرص الاستثمارية للاقتصاد المصري، وأخيرا التفاوض. ولعل هذه المسئولية الأخيرة هي السمة المميزة لوزارة الخارجية عن غيرها من الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى، باعتبار أن تحقيق

المصـــالح الوطنية من خلال القنوات والمفاوضات الدبلوماسية يعد الركيزة الأساسية والمحـــور الرئيســـي لعمـــل وزارة الخارجية، كما أن التفاوض هو إحدى المهارات الخاصة والفنية التي يكتسبها الدبلوماسي خلال فترة عمله بوزارة الخارجية ويصقلها عن طريق الخبرات والتجارب التي يمر بها.

وفى هـــذا الإطار، فإن الباحث المدقق في مجال عمل الدبلوماسية المصرية خـــلال العقـــد الأخير من القرن العشرين سوف يلاحظ بسهولة أن المفاوضات التي تخوضـــها وزارة الخارجية لم تعد قاصرة على الموضوعات السياسية والاستراتيجية العامـــة، وإنمـــا أصـــبحت هذه المفاوضات تشمل أيضا عددا كبيرا من المفاوضات المتخصصـــة والفـــنية المعقدة ولا سيما في مجال التجارة الدولية والاستثمار والبيئة. ولعـــل مـــن أبـــرز الأمثـــلة على لذلك الدور الهام والمحوري الذي تقوم به وزارة الخارجيـــة حاليـــا فـــي مجال مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة وتنسيق المواقف المصرية إزاء الموضوعات التى تتناولها المنظمة. فبعد أن كانت الوزارة تقوم بدور محـــدود فـــي إطـــار مفاوضـــات الجات نتيجة لاقتصار هذه المفاوضات على تبادل التـــنازلات التجارية وخفض التعريفة الجمركية، تطور الدور التفاوضي للوزارة مع نشـــأة المـــنظمة العالمية للتجارة عام ١٩٩٥ وازدياد مجالات عملها لتشمل مجالات تفاوض جديدة تتطلب درجات عالية من التخصص والمهارة في مجالات التجارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والمنافسة والاستثمار إلى جانب التجارة في السلع.

ومن هذا المنطلق، فقد كان من الضروري استحداث برامج تدريبية متطورة تـــرفع مـــن كفـــاءة الدبلوماســـيين على أداء المهام السابقة الموكولة إليهم، و تؤهل الســـفارات المصـــرية في الخارج لتكون بمثابة محطات ديناميكية تتعامل مع الأمور الاقتصـــادية المختـــلفة مـــثل فـــتح الأســـواق الجديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة، وخدمـــة رجـــال الأعمـــال ومدهم بالمعلومات حول الفرص التصديرية المتاحة.

وبهدف تحقيق ذلك، فقد بادرت وزارة الخارجية بتنظيم ورش العمل المتخصصة لتدريب الدبلوماسيين من الدرجات الصغرى والسفراء المنقولين للخارج على أساليب جذب الاستثمار وبناء قدراتهم في مجال استهداف المستثمرين المحتملين والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في مصر. كما تقوم الوزارة حاليا بإعداد برنامج تدريبي شامل – بالتعاون مع المنظمة العالمية للتجارة وعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية – للدبلوماسيين على موضوعات النظام التجاري متعدد الأطراف، وقواعد عمل وأحكام المنظمة العالمية للتجارة. وسوف يتضمن هذا البرنامج استقدام خبراء دوليين لإلقاء المحاضرات وتنظيم رحلات دراسية خارجية للتعرف مباشرة على تجارب الدول الأخرى في هذا المجال. ونتيجة لهذه الجهود، واتساقا مع هذا التطور، فقد شهد معهد الدراسات الدبلوماسية طفرة هائلة في مجال البرامج التدريبية التي ينظمها، وهى طفرة خرجت به عن نطاق التدريب على الموضوعات السياسية التقليدية إلى التدريب على الموضوعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بهدف إكساب الدبلوماسيين الجدد المهارات التفاوضية اللازمة في هذه المجالات الجديدة.

الخلاصة

ويتضح من العرض السابق لملامح وأهداف السياسة الاقتصادية الخارجية لمصر خلال عقد التسعينيات أن هذه السياسة اكتسبت قوة دفع جديدة فتحت الأبواب أمامها للدخول في أبعاد ومجالات حديثة، والانفتاح على دوائر جديدة، وتناول موضوعات متشعبة على قدر كبير من الأهمية، الأمر الذي جعل منها بؤرة نشاط واضح ومتكامل له عناصره التجارية والاستثمارية وتوجهاته التنموية التي تركز بصفة رئيسية على خدمة ودعم الجهود التنموية المبذولة على الصعيد الداخلي.

وكعهدها دائما، قامت الدبلوماسية المصرية – باعتبارها الأداة التنفيذية لتحقيق الغايات والأهداف القومية في العلاقات الدولية – بالدور الرئيسي في ترجمة وتنفيذ هذه السياسة وتحويلها إلى واقع ملموس وإنجازات مشهودة، جعلت من

علاقاتـــنا الاقتصـــادية مـــع العالم الخارجي أكثر مؤسسية وأكثر نضجا وواقعية في التعامل.

وسوف تستمر الدبلوماسية المصرية في أداء المهام والأدوار الوطنية المكلفة بهـــا، مســـتمدة توجهاتها وأهدافها من الداخل، وكفاءتها وفعاليتها من خبرات طويلة وعريضـــة اكتسبتها على مر السنين. فهي وبحق كما ذكر الوزير عمرو موسى في خطابـــه أمـــام المجلس المصري للشئون الخارجية في ١٩٩٩/٦/١٦ "إن الدبلوماسية المصرية جزء من البناء السياسي المصري، وهي واجهة لمصر وذراع قوى لها في الخارج، ولكنها تستمد قوتها من تعميق جذورها في الداخل، كما أنها جزء من العمل الوطني المصري، وفكرها جزء من الفكر السياسي المصري، وسوف تظل كذلك".

حواشي الدراسة

(١) محمد سيد أحمد، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩. ص١١.

(٢) د. يونان لبيب رزق، الخارجية المصرية: ١٨٢٦-١٩٣٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩. ص١٩.

(٣)عمر عز الرجال، نشأة وتطور وزارة الخارجية المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل ١٩٩٠. ص ص ١٩-٢٠.

(٤) شكلت لجنة ملنر للتفاوض مع حزب الوفد بقيادة سعد باشا زغلول ابان ثورة ١٩١٩.

(٥) عمر عز الرجال، نشأة وتطور وزارة الخارجية المصرية، مقال نشره مركز البحوث والدراسات السياسية في أبريل ١٩٩٠. ص٣٥.

(٦) د. عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية-نصف قرن من التحولات الكبرى، دار الشروق ١٩٩٨. ص ٣٠-٣٦.

(٧) المرجع السابق، ص٣٢.

(٨) د.السيد أمين شلبي، العلاقات المصرية-الأمريكية: ثلاثة عهود، السياسة الدولية، عدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠، ص١٠٦.

(٩) ومن بين أهم أهداف هذه الاتفاقية إنشاء منطقة جمركية واحدة بين الدول الأعضاء بها وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية

الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي وتنسيق السياسات النقدية والمالية وتوحيد أساليب التصنيف والتدريب الإحصائية في الدول الأعضاء.

(١٠) Dr. Mostafa Elwi-Saif, " Domestic Environment of Arab Perception of Regional Security", P.14.

(١١) د. عصمت عبد المجيد، زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية–نصف قرن من التحولات الكبرى، دار الشروق ١٩٩٨. ص٢٧٦-٢٧٨.

(١٢) د. بطرس بطرس غالي، السياسة الخارجية المصرية ١٩٨٣–١٩٩٠، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١. ص١١٧-١٥١.

(١٣) والتي تشمل عضويتها ٢٢ دولة هم أنجولا، بورندي، جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشوس، موزامبيق، ناميبا، رواندا، سيشل، الصومال، سوازيلاند، تنزانيا، السودان، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي.

(١٤) والذي تشمل عضويته ١٥ دولة وهم نيجيريا، غانا، كوت ديفوار، الرأس الأخضر، جامبيا، ليبيريا، مالي، توجو، بنين، النيجر، بوركينا فاسو، السنغال، غينيا بيساو، غينيا، سيراليون.

(١٥) والذي تشمل عضويته ١٤ دولة وهم أنجولا، جنوب أفريقيا، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشوس، موزامبيق، ناميبا، سيشل، سوازيلاند، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، بتسوانا، وزيمبابوي.

(١٦) وقد أنشئ تجمع الأندوجو عام ١٩٨٣ وقد شهد عام ١٩٨٨ احتضان القاهرة للمؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة "اندوجو". ويمكن القول بأن مؤتمر القاهرة الخامس قد عني بالتركيز علي تعميق التعاون في مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية والخروج بهذا التعاون إلى حيز التنفيذ العملي

...ذي يتجسد في مشروعات إقليمية تعطي الأولوية للبنية الأساسية. وقد قامت وزارة الخارجية من خلال الوفد المصري والذي رأسه الدكتور بطرس بطرس غـالي وزيـر الدولـة للشـئون الخارجيـة آنذاك بتقديم تقريراً للمؤتمر عن الاتصـالات التي قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسـة جـدوى فنية اقتصادية شاملة كخطوة رئيسية علي طريق إقامة تجمع أفريقي اقتصادي متكامل.

(١٧) وكـان عـلي مصـر تحديد تجمع واحد فقط حيث أنها لا يجوز أن تنضم إلى تجمعين أفريقيين في نفس الوقت.

(١٨) كـلمة السـيد عمـرو موسـى وزير الخارجية أمام المجلس المصري للشئون الخارجية في ١٦/٦/١٩٩٩.

(١٩) ندوة العلاقات مع أمريكا اللاتينية – القاهرة، مارس ٢٠٠٠.

(٢٠) ندوة العلاقات مع أمريكا اللاتينية – القاهرة، مارس ٢٠٠٠.

(٢١) حديـث للسـيد عمـرو موسى وزير الخارجية عن السياسة الخارجية في عهد الرئيس مبارك للأهرام في ١٨/٩/١٩٩٩.

(٢٢) يشمل تجمع الميركوسور: البرازيل – الأرجنتين – أوروجواي – وباراجواي.

(٢٣) يشمل تجمع الأنديان: بيرو – فنزويلا .

(٢٤) ندوة أمريكا اللاتينية بمقر وزارة الخارجية – مارس ٢٠٠٠.

(٢٥)عـنوان صـفحة الـوزارة هـو www.mfa.gov.eg، ثـم يـتم البحث في Economic Section عن Directory for Egyptian Exporters.

مراجع الدراسة

١- دراسات في الدبلوماسية العربية، الجزء الثاني، المعهد الوطني للادارة والانماء، بيروت، ١٩٦٥.

٢- د. بطــرس بطــرس غالي، السياسة الخارجية المصرية ١٩٨٣-١٩٩٠، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١.

٣- جمال بركات، الدبلوماسية: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، ١٩٨٥.

٤- د. الســيد أميــن شــلبي، العلاقــات المصرية-الأمريكية: ثلاثة عهود، السياسة الدولية، عدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠، ص١٠٥-١١٣.

٥- د. عصــمت عــبد المجيــد، زمن الانكسار والانتصار: مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية-نصف قرن من التحولات الكبري، دار الشروق ١٩٩٨.

٦- عائشة عبد الغفار، "في ختام أعمال اللجنة العليا المصرية-الكاميرونية المشتركة: توقيــع ٥ اتفاقيــات لتنشــيط الاســتثمارات المشتركة وتفعيل التبادل التجاري والســياحي"، جريدة الأهرام، السنة ١٢٥، العدد ٤١٥٩٦، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠، ص١٤.

٧- عمــر عــز الــرجال، نشأة وتطور وزارة الخارجية المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل ١٩٩٠.

٨- د. لــبيب يونــان رزق، المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ٢٣، سنة ١٩٧٦.

٩- الســفير محمــد التابعي، العمل الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ١٩٧٠.

١٠- د. محمــد ســيد أحمــد، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياســية، كــلية الاقتصـــاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩.

١١- ورقة غير منشورة للدكتور مصطفى علوي سيف (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) "Domestic Environment of Arab Perception of Regional Security".

١٢- Egypt and the United Nations: The Egyptian Role in World Politics in the Twentieth Century 1945-2000, Press and Information Bureau of the Arab Republic of Egypt to the United Nations: New York, 2000.

الفصل الرابع

مدخل إلى مناقشة قضية

أيديولوجية سياسة مصر الخارجية

أ. محمد سيد أحمد

الحديث عن أيديولوجية السياسة الخارجية لدولة بعينها ليس من البديهيات، وإن كانت قضية جديرة بالمناقشة. ذلك أنها تفسح المجال لتأصيلات نظرية قد لا يكون من السهل التوصل إليها من مدخل آخر. وعموما، فإن هذه المقالة مجرد اجتهاد. وطموحها هو أن تكون مدخلا لمناقشة قضية الأيديولوجية مطبقة فى مجال ليس مألوفا تطبيقها فيه، كعنصر قد يلقى بعض الأضواء على موضوع له روافده الكثيرة فى أية مناقشة لسياسة مصر الخارجية.

ومصر، تحديدا، ذات بُعد تاريخى، بل ذات أبعاد تاريخية متراكبة عبر العصور من الفرعونية إلى العهد الهلينستى، إلى قبطية مصر، إلى الفتح الإسلامى، إلى العصر المملوكى، إلى العصر الحديث، ابتداء من حملة بونابرت، إلى محمد على، إلى الخديوى إسماعيل، إلى الانتداب البريطانى، إلى مصر "المستقلة" عقب ثورة ١٩١٩، إلى حركة الجيش فى ١٩٥٢، إلى ما بعد ذلك. وينبغى إيجاد "معادلة أيديولوجية" تأخذ بعين الاعتبار هذا التسلسل التاريخى، على ما يحمله من تطور ومن اختلاف، حتى لو ركزت هذه الورقة – غير الأكاديمية – على مصر القرن العشرين، مصر العصر الحديث.

أولاً: حول تعريف الأيديولوجية

بادئ ذى بدء، مصطلح الأيديولوجية بحاجة إلى تعريف. وبالذات لأنه كلمة ملتبسة.

صاحب المصطلح فى الأصل هو "ديستوت دى تراسيه"، من مفكرى الثورة الفرنسية. ثم أصبح لـ"كارل ماركس" دور كبير فى تطوير المفهوم. وفى البداية، حتى لدى ماركس، كان لكلمة الأيديولوجية مفهوم "تحقيرى" pejorative . فلقد عرّفت الأيديولوجية بالتحوير distortion الذى يصيب الأفكار من جراء تدخل المصالح الذاتية. ذلك أن كل إنسان وهو يتعامل مع "واقع موضوعى معين"،

يدركه بالضرورة من زاوية متأثرة بشواغله ومصالحه الذاتية، من رؤية لموقعه الذاتي "تأثير ما" فيها. وهكذا، فالإدراك يحمل في طياته تطلعا لتحوير الواقع، وتصوره بكيفية تلبي احتياجات ذاتية. وهذا القدر من تحوير الواقع، حتى ينسجم مع احتياجات الذات، هو الذي يعرّف بالأيديولوجية.

ولكن المفهوم تطور فيما بعد ليحمل معنى "الاتساق في الفكر"، و"تماسك" الفكر في إطار "مذهب" محدد. أصبحت "الأيديولوجية" تشير إلى معنى لا ينطوي على تحقير، وإنما على العكس إلى معنى فيه تسام. فإن إدراك الواقع الموضوعي من خلال منظار المصلحة الذاتية إنما يضفي على ما هو مدرك طابعا مجردا، طابعا تتوقف مصداقيته على إمكانية إقناع الغير بصوابه، وهذا بدوره يقتضي إمكانية طرحه في صورة "مذهب" doctrine. ومن هنا الحاجة إلى إكساب الفكر صفة الاتساق، والخلو من تناقضات داخلية. قدر الإمكان بطبيعة الحال. وقد يكون هناك تعسف في إبراز تماسك "مذهب" معين، واتساق ما ينطوي عليه من فكر، وادعاء خلوه من التناقضات. وهذا قد يعرّض الفكر الأيديولوجي للتحجر والتجمد أحيانا، أو للتصدع أحيانا أخرى، نتيجة "كبت" ما ينطوي عليه من تناقضات غير معترف بها.

خلاصة القول، ليست الأيديولوجية تعبيرا موضوعيا خالصا عن الواقع، خلافا للاعتقاد السائد في هذا المضمار. بل تصويرا للواقع من وجهة نظر جماعة بشرية معينة، ذات مصالح مشتركة، متميزة، لدرجة أو أخرى. ومدى اتساق الإيديولوجية هو بمقدار تجانس هذه المصالح.

وبقدر من التعسف، جاز القول بأن "الأيديولوجية" هي تصور للواقع الموضوعي، ومذهب في التعاطي مع هذا الواقع الموضوعي، من وجهة نظر "مؤسسة سياسية" معينة. وبهذا المعنى الأخير، نتحدث عن "أيديولوجية" المؤسسة الصانعة للسياسة الخارجية، أيديولوجية وزارة الخارجية في قطر ما. وفي حالتنا

هنا، مصر. وهذا معنى للأيديولوجية ليس مسلما به، ذلك أن هناك من يشكون في جواز نسبة مصطلح "الأيديولوجية" إلى سياسة دولة، أية دولة، ذلك أن الدولة جهاز تحكمه المصالح قبل العقائد، وتتحرك بمقتضى المصالح بعيدة عن المبادئ.

ثانيا: أيديولوجية السياسة الخارجية

"أيديولوجية السياسة الخارجية" إنما لا بد أن تعنى أيديولوجية الدولة في مجال السياسة الخارجية. إنها أفكار مستمدة من موقع الدولة، ومن التحديات التي تواجهها الدولة. إنها متميزة عن "أيديولوجية المجتمع" ككل، وعن أيديولوجية فريق معين من المواطنين. إنها لا تعنى أيديولوجية طبقة معينة، أو أيديولوجية حزب معين، أو ائتلاف حزبي معين.

ومما ينبغي الالتفات إليه أن الدولة مؤسسة تتسم بصفة الدوام. والحديث عن "أيديولوجية للدولة" إنما تعرضنا لـ"مطب". ذلك أن الأيديولوجية من المتعذر لها أن تتسم بالدوام، لأن الواقع الموضوعي في تغير مستمر، والتصورات البشرية عن هذا الواقع هي الأخرى في حالة تغير مستمر. ثم إن الدولة دائمة، ولكن الحكومات ليست دائمة. وفي الأنظمة الديموقراطية (والإشارة هنا واجبة، ذلك أن الديموقراطية أصبحت، في عالمنا المعاصر، نظام حكم يحتكم إليه الجميع)، هناك مبدأ "تداول السلطة"، بمعنى تغيير الفريق الحاكم بمقتضى آلية الانتخابات. وبالتالي فلا دوام للأيديولوجية التي تسترشد بها الحكومة. كيف إذن افتراض دوام "أيديولوجية الدولة"؟

والحقيقة أن هذا "المطب" بحاجة إلى تفصيل وتأصيل.

ثمة حقيقة أن هناك "ثوابت" لسياسة أية دولة، من المتصور إكسابها طابعا "أيديولوجيا". على سبيل المثال، مسائل "الأمن". إن لمشاكل "الأمن" أسبقية على أية مشاكل أخرى في تقرير سياسات أية دولة، بينما مشاكل "الهوية" هي التي تشكل

المسائل الأكثر أهمية فى نظر المجتمع، فى نظر فريق معين من المواطنين يجمعهم حزب سياسى، أو هيئة، أو جمعية. وإذا صح أن المشاكل القصيرة الأمد، المرتبطة بالتعامل اليومى فى المجتمع، هى التى تشكل مشاغل الحزب السياسى، ويحتكم فيها إلى الأيديولوجية، فإن قضايا "الأمن" هى التى تشغل الدولة فى المقام الأول، وهى فى العادة هموم تتعلق بمشاغل الدولة الكبيرة وبالأمد الطويل ذى بعد "استراتيجى" لا ينكر. وجاز وصف هذه المشاغل بالمشاغل "الأيديولوجية". على سبيل المثال، نظرية "الاحتواء" **containment** التى ابتدعها الغرب لمواجهة الشيوعية فى حقبة الحرب الباردة، هى فى الأساس نظرية أمنية، ولكنها تتسم أيضا بطابع أيديولوجى واضح.

ومع ذلك يتعين التمييز بين "الأيديولوجى" و"الاستراتيجى". فالأيديولوجى يختص بالفكر، والاستراتيجى بالممارسة، وبالذات الممارسة الطويلة الأمد. أى بـ"الثوابت" فى الممارسة عبر مرحلة تاريخية كاملة. وما هو قصير الأمد فى الممارسة ينسب إلى التكتيك. التكتيك جزء من كل، بينما الاستراتيجية هى هذا الكل.

والممارسة سواء كانت طويلة أو قصيرة الأمد، سواء كانت ذات صفة استراتيجية أو تكتيكية، لا تتصف بالضرورة بالاتساق والتماسك. بينما ذلك ضرورى فى المجال الأيديولوجى. وبحكم أن هناك تمييزا بين الاستراتيجية والتكتيك، فذلك يفترض أن التكتيكات تتمايز وتتغير فى إطار استراتيجية واحدة، مما ينال من تماسك الاسترتيجية وثباتها هى الأخرى. وهذا أمر لا يستقيم فى مجال الأيديولوجية. لا يستقيم القول بنسبة فكر ونقيضه إلى أيديولوجية بعينها. لا يستقيم، مثلا، أن تنسب العنصرية ومحاربة العنصرية، إلى أيديولوجية واحدة.

ومن هنا استحالة افتراض ثبات الأيديولوجية على وجه الإطلاق. إنها تختلف، لا باختلاف الأزمنة التاريخية وحسب، وإنما أيضا باختلاف الموقع

الجغرافى. إنها ذات سمات عامة معينة، ولكن تتعرض لتنويعات وتنغيمات مع مرور الزمن ومع اختلاف الموقع والموقف. إنها حقيقة جدلية أكثر منها حقيقة استاتيكية. الأيديولوجية الشيوعية فى روسيا، على سبيل المثال، لم تكن الأيديولوجية الشيوعية فى الصين، أو فى كوبا، أو فى أوروبا الغربية، رغم انتساب هذه الأطراف جميعا إلى الشيوعية فى ظروف ما. ومن هنا يتعين طرح أيديولوجية محددة فى موقع محدد، وزمان محدد. وهذا ينسحب بوجه خاص على ما يمكن وصفه بـ"أيديولوجية الدولة"، وبالتبعية على سياسة الدولة الخارجية.

ثالثا: خصوصية الواقع المصرى

مصر حالة نموذجية، أكاد أقول كلاسيكية، لما يوصف بـ"الدولة المستقلة حديثا". أى بالدولة التى اكتسبت سيادتها بشق الأنفس من خلال خط متعرج، ومعارك ضارية لمدة تجاوزت القرنين. إنها رائدة فى هذا المضمار، بصفة أنها قد سبقت دولا كثيرة غيرها فى نيل "استقلاليا" من الاستعمار. لقد تحقق لها "الاستقلال"، ولو فى رموزه وأدواته الشكلية، فى أعقاب الحرب العالمية الأولى - لا الثانية، ذلك مع التسليم بأن هذا "الاستقلال" لم يكتمل وقتذاك، وظل مطلب "الجلاء" قائما حتى منتصف الخمسينات.

ثم لمصر خصائص جيو-استراتيجية متميزة، تختلف عن سائر الدول. إنها دولة، من وجهتى الجغرافيا والتاريخ، عند ملتقى طرق كثيرة، وملتقى مؤثرات أيديولوجية مختلفة، وملتقى ديانات، وملتقى قارات ثلاث. إنها، وربما كان هذا هو الأهم، عند ملتقى الغرب بالشرق، ملتقى العالم المستعمر (بكسر الراء) بالعالم المستغل (بفتح الغين) طوال الحقبة الإمبريالية. إنها عند مفترق خطوط المواصلات والطرق التجارية الكبرى بين الغرب والشرق عبر التاريخ. إنها عند الخط الفاصل بين العالم الذى نظر إليه طوال العصور الحديثة على أنه "العالم المتمدين"، وبقية

العالم، وبالتالى موضع أطماع كثيرة لأن الهيمنة على مصر هى هيمنة على طرق المواصلات الكبرى والمواقع الاستراتيجية الحيوية. فى هذا الإطار يتعين فهم ظواهر كملاحقة نابليون لبريطانيا فى مصر عند افتتاح العصر الحديث، ثم شق قناة السويس كممر رئيسى فى ربط الشرق بالغرب، وتولى دي ليسيبس الفرنسى هذا المشروع فى عصر الخديوي إسماعيل. وترتب على هذه الأحداث - وغيرها - ظواهر عديدة ميزت طويلا الشخصية المصرية، وأوجدت سمات مميزة للتاريخ المصرى، مثل ظاهرة الجاليات الأجنبية، والامتيازات، وانتماء مصر إلى "البحر أوسطية"، وتأميم القناة كرمز لاستكمال استقلال مصر حديثا، واحتفاظ مدينة الإسكندرية بشخصية متميزة منذ أقدم العصور، ثم الآن مجددا وكأن هذه الظواهر، وإن خفتت لفترة، فها هى عائدة للظهور من جديد (إحياء مكتبة الإسكندرية، إنشاء جامعة سينجور، والمحافظة على علاقة لمصر بالفرانكوفونية، رمزا لحرص فرنسا على وجود ثقافى فى مصر كقوة منافسة للوجود البريطانى عبر القرنين الماضيين).

إن سيادة مصر تعرضت للانتهاك كثيرا طوال تاريخ ممتد سبق تاريخ أية دولة أخرى، ولكنها استوعبت هذه الانتهاكات واستعادت شخصيتها على نحو أو اخر فى النهاية. وهكذا تحددت لها ديمومة عبر التغيير والتجدد، وهذه أمور ذات تأثير مؤكد فى أيديولوجية سياسة مصر الخارجية، حتى فى العصور الحديثة، أخذا بالتعريف الأصلى لمصطلح "الأيديولوجية"، وهو ما وصفناه بـ"الإدراك الذى يحمل فى طياته تطلعا لتحوير الواقع الموضوعى بغية تصوره على نحو يوائم الاحتياجات الذاتية".

إن السمة المميزة لسياسة مصر الخارجية طوال العصور الحديثة هى مدى قدرتها على التصدى لما تواجهه من انتهاكات واعتداءات، بلغت أحيانا حد عمليات غزو، سواء كانت هذه العمليات فى صورة عسكرية، أو اقتصادية، أو

ثقافية، أو عقائدية، الخ. وقد كثف من هذه الاحتمالات تواجد مصـــر عنـــد ملتقـــى طرق عديدة، وعرضة لعمليات تدخل وتحكم فى مقدراتها من قبـــل جـــهات شـــتى وبأساليب شتى. وقد كانت الصورة الأكثر ألفة وبروزا لهذه العمليات فى العصـــور الحديثة، وبالذات منذ حملة بونابرت قبيل نهاية القرن الثامن عشر، هى الاســـتعمار فى صورته التقليدية، ثم فى صور مستحدثة.

وهكذا جاز القول بأن أيديولوجية السياسة الخارجية المصرية إنمـــا دارت جوهريا حول كيفية مناهضة الهيمنة الخارجية، كيفية تحقيق الاســـتقلال والســـيادة، كيفية أن تصبح مصر سيدة مصيرها، غير متحكم فيها من قبل الغـــير. والمجتمـــع المصرى فى تطلعه هذا ليس استثناء وإنما يخضع لخط سير هو مألوف فى الـــدول المسماة بـــ"المستقلة حديثا"، الساعية إلى التخلص من النير الاستعمارى.

وأعتقد أن الفكرة–المفتاح فى شأن هذه الدول إنما تكمن فى أننـــا بصـــدد أيديولوجية معادية للاستعمار لا تريد (وربما ليست قادرة على) أن تذهب إلى نهايـــة المطاف. ذلك أن الدول الاستعمارية حريصة دائما على الوصول إلى "اتفاق مـــا"، على "مهادنة ما"، مع النخب التى تقود حركات التحرير قبل أن تذهـــب بحركاتـــها إلى نهاية المطاف. ومن هنا ثمة عقد ضمنى يجرى إبرامه بين السلطة فى البلـــدان الساعية إلى الاستقلال وبين المستعمر (بكسر الميم). معنى ذلك أن السلطة الوطنيـــة لا تعادى الاستعمار على طول الخط وإلى نهاية المطاف، وبالتـــالى لا تمثـــل كـــل قطاعات المجتمع دون استثناء. لا تمثل قطاعات المجتمع التى لا تشعر بأن الاتفـــاق – العلنى أو الضمنى – المبرم مع الاستعمار يلبى مصالحها، ويحقـــق طموحاتهـــا، وهى من هذه الوجهة حريصة على مواصلة المواجهة.

وهكذا تتمايز السلطة عن جماهير الشعب فيمـــا يتعلـــق بالعلاقـــة بالعـــالم الخارجى. هذه ظواهر سادت فى كل الأحوال، غير أنها تســـود الآن بـــالذات فـــى عصر "العولمة"، حيثما للعالم الخارجى "شرعية وجود". لم يعد مقبـــولا أن يصبـــح

الاستقلال كاملا. لم تعد السيادة الكاملة ممكنة. ومن هنا، ظواهر جديدة متراكبة مع هذه المعادلة الأصلية. ربما كانت السمة المميزة لهذه الأيديولوجية هي أيديولوجية "عدم الانحياز". إنها أيديولوجية معادية للاستعمار، ولكنها تنطوي أيضا على خوف من أن يصل العداء للاستعمار إلى درجة تتجاوز بها الديمقراطية الحد الذي يناسب النخب في السلطة. هذا يجرنا إلى موضوع آخر، هو وجود عقبات بنيوية تحول دون ازدهار الديموقراطية في البلدان "المستقلة حديثا".

أي من خواص هذا التطور، من نخب تقود النضال ضد الاستعمار إلى قبولها بمهادنة الاستعمار، أن يتعرض المجتمع لشروخ وتصدعات داخلية، بين قوى تقبل مبدأ المهادنة، وقوى تناهضه. وتتجه السلطة إلى تمثيل شريحة محددة من المجتمع، لا المجتمع بكل شرائحه وكل توجهاته، لتعذر التوفيق بين المهادنة ومواصلة المواجهة. وفي المراحل التي تتميز باحتدام المواجهة مع الاستعمار، تتهيأ الظروف الموضوعية التي ترجح جانب القوى الأكثر استعدادا للتصدي للاستعمار ومواصلة المواجهة معه، حتى في صورة مواجهة عنيفة، ثورية. وعندما تخفت المواجهة مع الاستعمار، فهذا يرجح طرف القوى الأكثر استعدادا للمهادنة. وفي كل الأحوال، ليس واردا أن تختفي كلية هذه القوى أو تلك. فطالما هناك استعمار، هناك قوى داخلية على استعداد للتصدي له وأخرى لمهادنته. والديموقراطية تفترض معاملة هذه القوى وتلك على قدم المساواة، وبفرص متكافئة. وهذا نادر الحدوث.

وقد يقال إننا الآن بصدد ظاهرة "العولمة"، وبصدد روابط تداخل بين المجتمعات جميعا، وهذا ترجيح لفلسفة المهادنة والاعتدال على المواجهة الثورية التي لا تستبعد العنف. غير أن هذا تبسيط مخل، ذلك أن الاستعمار قد يكون مصطلحا لم يعد مستحبا. بيد أن عدم التكافؤ في العلاقات الدولية ما زال قائما.

ومن شأن عدم التكافؤ توليد علاقات ذات طابع استغلالى استعمارى، شاءت الأطراف أم أبت.

لقد بلغ احتدام المواجهة مع الاستعمار أوجه عندما تحولت المواجهة من مواجهة مع الاستعمار التقليدي إلى مواجهة مع "الاستعمار الجديد" neo-colonialism، بعد جلاء قوات الاحتلال، وبقاء الاستعمار فى صورة استعمار ينال من حرية القرار المصرى اقتصاديا وفى مجال التنمية، أى من حق مصر فى ممارسة سيادتها، كمناهضة قرار مصر بشأن تأميم القناة، أو محاولة تجريدها من القدرة على بناء السد العالى. وقد بلغ العنف فى المواجهة حد شن العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦.

وقد شهدت المواجهة فى ظروف أخرى صور تهادن، من أبرزها (وأذكرها كمثل) ما جرى عام ١٩٣٦ على أثر غزو إيطاليا الفاشية للحبشة، الأمر الذى أتاح لهذه الأخيرة فرصة التلاعب مع مياه النيل عند المنبع، وبالتالى التأثير فى توجهات السياسة المصرية. وهنا تدخلت بريطانيا العظمى لإعادة الوفد إلى الحكم بصفته الحزب الممثل للوطنية المصرية، ووقعت معه معاهدة ١٩٣٦ للحيلولة دون استثمار الحركة الوطنية للوجود الإيطالى فى الحبشة لصالحها. فى هذه الحالة، كان التنافس بين الاستعمارين البريطانى والإيطالى مناسبة لتنازلات من قبل بريطانيا لمصر، نظير قبول أبرز حزب وطنى فى مصر مهادنة بريطانيا فى وجه الفاشية الصاعدة، درءا لخطر "تجبيهه" مع الفاشية ضد بريطانيا، الدولة المحتلة.

لقد وقع الوفد المعاهدة عام ١٩٣٦، ثم ألغاها عام ١٩٥١، فى ظرف أخذ المد الوطنى فيه يتصاعد من جديد. وبرزت فى الساحة الولايات المتحدة التى وجدت الفرصة سانحة لترث الاستعمار البريطانى، بعد أن أسهمت الحرب العالمية الثانية بدور كبير فى إضعاف بريطانيا، وإفساح المجال ليرث، غيرها مناطق

نفوذها. فى ظل هذه الظروف، قامت حركة الضباط الأحرار ونجحت عام ١٩٥٢ فى الاستيلاء على الحكم.

هذه الأمثلة تحدد ملامح لأيديولوجية السياسة الخارجية المصرية. إنها أيديولوجية معادية للاستعمار، وبتعبير أعم، أيديولوجية معادية لسيطرة قوى أجنبية على مقدرات البلاد. ولكن القوى الأجنبية لا ينظر إليها بصفتها كلا متجانسا. والقوى الداخلية التى يجرى الاستناد إليها فى مواجهة القوى الأجنبية لا تشكل هى الأخرى قوى متجانسة. فإن مكونا من مكونات هذه الأيديولوجية هو محاولة استثمار التناقضات بين القوى الأجنبية. ذكرنا مثلين فى هذا الصدد: أولهما، التناقض بين بريطانيا وإيطاليا قبل الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٣٦ (وكان هذا التناقض مظهرا من مظاهر التناقض الأعم وقتذاك بين الديموقراطيات الغربية والفاشية، وجدير بالإشارة هنا إلى أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، حادث محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية، كان التعبير الأنطق عن هذا التناقض)؛ وثانيا، التناقض بين بريطانيا والولايات المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وربما كان التناقض الأبرز الذى استثمر فى تلك المرحلة هو التناقض بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. بين قوى الرأسمالية وقوى الشيوعية فى العالم. واتخذت أيديولوجية السياسة الخارجية المصرية إزاء هذا التناقض الأخير صورة "عدم الانحياز".

ثم إن هذه الأيديولوجية هى نتاج مواجهة مع قوى أجنبية تكتسب صفة العداء الحاد فى ظروف معينة، وصفة التهادن فى ظروف أخرى. وهكذا تفرز عملا ثوريا فى بعض الأحيان، وعملا متهادنا فى أحيان أخرى. وهذا ينعكس على الأوضاع الداخلية. ويكون من شأنه وضع قيود على الديموقراطية كما سبق وأشرنا. ففى ظروف المواجهة الحادة، تبرز الحاجة إلى إجراءات طوارئ، على حساب الممارسة الديموقراطية. كان هذا هو الحال خلال فترة وقوع العدوان

الثلاثى فى ١٩٥٦ مثلا. وفى ظروف التهادن، تبرز تصدعات داخل المجتمع بين قوى ترفض التهادن وقوى لا ترى غضاضة فيه. وهنا أيضا قد لا ترى السلطة مناص من تقييد الديموقراطية، بدعوى المحافظة على النظام وأمنه، ومقاومة الانفلات، واحتواء القوى التى تحمل قوى فى الداخل (وعلى رأسها السلطة)، وليس فقط قوى خارجية، مسئولية تحبيذ سياسات تهدر المصالح الوطنية. ومن هنا جاز القول بأن الأيديولوجية التى تفرزها حالة الدول الموصوفة بـ"المستقلة حديثا"، ليست بالأيديولوجية التى تنسجم مع الديموقراطية، ولا تنتج مناخا تنمو فيه الديموقراطية نموا طبيعيا.

وفى البداية، كان التركيز على المواجهة بين الاستعمار البريطانى ومصر شعبا ومؤسسات وطنية، وعلى رأسها الوفد. وكان لبريطانيا العظمى ركائز فى مصر تمثلت بالذات فى السراى، وفى أحزاب الأقلية التى انشقت عن الوفد. ثم تأثرت هذه المواجهة بالأوضاع الدولية فى النصف الأول من القرن العشرين، وبخاصة بالصراع بين الفاشية والديموقراطيات الغربية. وحادث ارتباط توقيع معاهدة ١٩٣٦ بغزو إيطاليا للحبشة علامة من علامات هذا التطور. ثم كان الاتجاه الأكثر راديكالية فى الحركة الوطنية، الذى عارض تهادن الوفد مع بريطانيا عام ١٩٣٦، وقد اتجه إلى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية (حزب "مصر الفتاة" كأبرز تعبير عن هذا التوجه)، بدعوى أن "عدو عدوى صديقى"؛ أى كرها فى الاستعمار البريطانى، ليس حبا فى ديماجوجية الفاشست. وهكذا اتسعت دائرة المواجهة من دائرة المواجهة المباشرة بين الشعب المصرى والاستعمار البريطانى تحديدا إلى دائرة أوسع شملت أهم مواجهة على الصعيد الدولى وقتذاك: بين الاستعمار التقليدى، ممثلا فى "الديموقراطيات الغربية"، وبين النازية.

وتوسيع الدائرة على هذا النحو قد تأكد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد دولت الحرب كافة النزاعات. وتأثرت مصر بجهود أمريكا لتحل محل بريطانيا

بصفتها الدولة الإمبريالية الأكثر أهلية لتزعم العالم الغربي برمته. ثم إن الاستعمار الأمريكي استعمار اقتصادى، وثقافى، أكثر منه استعمار عسكرى فج. ومن هنا قد يكتنفه غموض والتباس. ولكن شملت الدائرة الموسعة الاتحاد السوفيتى الذى رمز لنقيض عالم الاستعمار والرأسمالية، ولم يعد ممكنا عزله على غرار ما حدث قبل الحرب. وبرزت موسكو على الساحة الدولية كنصير لحق مصر فى الاستقلال والجلاء. ثم أصبح للسوفييت دور فاصل فى تسليح مصر بعد قيام حركة الجيش فى ١٩٥٢. وحلت المواجهة بين أمريكا والسوفييت محل المواجهة بين بريطانيا والفاشية كبعد دولى فى تقرير أيديولوجية السياسة الخارجية المصرية.

غير أن أوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية قد واجهت السياسة الخارجية المصرية بتحد آخر، هو تأسيس دولة إسرائيل فى قلب أرض فلسطين. وإسرائيل، فى نظر العالم العربى، نوع من الاستعمار الاستيطانى، جدد الظاهرة الاستعمارية فى صورة متميزة، لها سماتها الخاصة، وفى وقت أصبحت الظاهرة الاستعمارية فيه، على الأقل فى صورتها التقليدية، بسبيلها إلى "التجاوز".

أقول "التجاوز" وأفضل هذا التعبير على كلمة "الأفول" أو "الزوال"، لأن ظاهرة جديدة يتعذر اعتبارها منبتة الصلة بالاستعمار قد حلت محله فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط النظام العالمى الثنائى القطبية، هى ظاهرة "العولمة". وإسرائيل ترمز، فى نظر العرب، لاستعمار استيطانى هو امتداد للاستعمار عموما وبالتالى مصدر لمواجهة عدائية. بينما "العولمة" ترمز لتجاوز القطبية الثنائية إلى نظام عالمى أحادى القطبية، وهذا واقع جديد يفترض وضع نهاية للمواجهات العدائية. وتلازم الظاهرتين – أى مواجهة إسرائيل وحلول عصر "العولمة" معا – موضع تناقض يشكل أهم تحد لأيديولوجية السياسة الخارجية المصرية مستقبلا، على مشارف القرن الجديد، والألفية الجديدة.

رابعا: خصائص أيديولوجية السياسة الخارجية المصرية

هكذا من الممكن تقرير عدد من الخصائص المميزة لأيديولوجية السياسة الخارجية المصرية، نستخلصها مما يلى:

* إنها أيديولوجية ليست منبثقة من واقع مصر الداخلى وحسب، وإنما أيضا من موقع مصر الإقليمى والدولى. فإن مصر، كما سبق ووصفنا، عند مفترق طرق عديدة وملتقى ظواهر شتى. وإن هناك باستمرار تباينا بين "العقد" الضمنى المبرم مع قوى خارجية لم تتخل عن سعيها للهيمنة (نصفها بـ"الاستعمار")، والتوقعات التى تعلقها قطاعات مختلفة من المجتمع على هذا "العقد". إن السلطة فى مصر متواجدة باستمرار بين نارين: نار المواجهة مع تحد خارجي جوهره "استعمارى"، "تسلطى"؛ ونار المواجهة مع تطلعات الشعب غير المحققة، أى مع تحد داخلى هو مصدر متجدد للإحباط. وهكذا تخضع السلطة، شاءت أم أبت، لنوع من "القطبية الثنائية".

* إنها أيديولوجية أرادت ان تتجاوز "البعد الوطنى" ألى "البعد القومى"، بالذات عندما أصبحت المواجهة الأكثر بروزا هى المواجهة مع إسرائيل والصهيونية. ومع ذلك، لم يكن فى مقدور سياسة مصر الخارجية فى مناسبات عديدة تغليب "البعد القومى" على "البعد المصرى". فكانت زيارة السادات للقدس واتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة مع إسرائيل تحركات كشفت قرارا بإعطاء الأولوية لاستراتيجية مصرية على الاستراتيجية العربية المشتركة، حتى لو سلمنا بمنطق السادات الذى كثيرا ما أعلن تمسكه بأيديولوجية "القومية العربية" (قوله مثلا بأنه قد ركز على استراتيجية قوامها ضرب أسافين بين أمريكا وإسرائيل عن طريق التخلى عن الاتحاد السوفيتى، وذلك ليس من أجل استرداد أرض مصر وحدها، بل

من أجل استرداد كافة الأراضـــى العربيـــة المحتلـــة، ونصـــرة حقـــوق الشـــعب الفلسطينى).

والحقيقة أن انتساب أيديولوجية السياسة الخارجية إلى "القومية العربية" قـــد تعرض لـــ"مطب" بمجرد القبول بإقامة السلام مع الدولة الصهيونية، ذلك أن المبـــدأ الأساسى للأيديولوجية القومية هى أن الصراع مع إسرائيل هـــو "صـــراع وجـــود وليس صراع حدود"، بينما المبدأ الأساسى لعملية السلام، هو أن الصراع "صـــراع حدود، لا صراع وجود"، وأن "مبادلة الأرض بالسلام" إنما تعنى التســـليم بوجـــود إسرائيل، أى الاعتراف بهذا الوجود مقابل استرداد الأراضى التى احتلتها إســـرائيل عام ١٩٦٧ (وليس مقابل كـــل أرض فلســـطين). والجديـــر بالملاحظـــة أن هـــذا التضارب الذى تعرضت له الأيديولوجية القومية فى إطار سياسة مصر الخارجيـــة لم يترتب عليه- رسميا - الرجوع إلى مرجعية "الوطنية المصرية"، ولا إلى تبنـــى مرجعية "الإسلام السياسى"، بديلا عن مرجعية "القومية العربية". بـــل مـــا زالـــت سياسة مصر الخارجية تعارض بقـــوة التحليـــلات القائلـــة بـــأن المواجهـــة مـــع الصهيونية، هى مواجهة وارد إرجاعها إلى مواجهة دينية بين الإسلام واليهودية.

وقد يتساءل البعض كيف حدث أن التضارب البنيوى المتضمن فى الفكـــر القومى لم يكن سببا كافيا لانتقال سياسة مصر الخارجيـــة، إمـــا إلـــى "المصريـــة" (ليبرالية الوفد مثلا)، وإما إلى أيديولوجيـــة "الإســـلام" كمرجـــع (فكـــر الإخـــوان المسلمين مثلا). ويبدو أن الرد على هذا السؤال إنما يكمن فى أن "المواجهة" مـــع إسرائيل ما زالت قائمة، حتى مع إبرام مصر معاهدة سلام مع الدولة الصهيونيـــة، وأن هناك قبولا عاما فى المجتمع المصرى بأن الظروف ما زالـــت تســـتدعى أن تظل القوات المسلحة هى العمود الفقرى فى المحافظة على أمن النظـــام، وبالتـــالى فى تقرير شرعيته.

* تحكم أيديولوجية سياسة مصر الخارجية إذن "آلية" أكثر من أن يحكمها "مضمون سياسى" معين. ليس الذى يميزها هو "مضمون" القطبين الذى أظهر التاريخ بأنه معرض للتغيير باستمرار، وإنما "آلية" أن تتواجد مصر باستمرار "بين قطبين"، بدليل عدم سير سياسة مصر الخارجية فى اتجاه محدد قابل للتنبؤ به سلفا، وإنما بمقتضى تأثير القطبين، كقوتى جذب وطرد فى آن واحد (بين قطبى الاستعمار البريطانى وحركة التحرر الوطنى فى مرحلة أولى؛ ثم بين قطبى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى مرحلة تالية، مرحلة سيادة أيديولوجية "عدم الانحياز"؛ ثم بين قطبى "العولمة" و"المواجهة" مع إسرائيل فى مرحلة ثالثة). يتميز "المضمون" إذن بالتراكب overlapping وباللا-خطية non-linearity، الأمر الذى يطرح أسئلة عويصة فيما يتعلق بالأيديولوجية: هل نحن بصدد "تقدم"، أم بصدد "محلك سر"، أم بصدد "ارتداد إلى الخلف"؟ هل المواجهة مع إسرائيل بصدد أن يتحول من مواجهة سياسية وعلمانية (القومية العربية ضد الصهيونية) إلى مواجهة دينية فى الأساس (الإسلام ضد اليهودية)، وكيف تقييم هذا التطور؟

* ومع ذلك، ورغم أن "آلية التواجد بين قطبين" أكثر أهمية من "مضمون" القطبين، فإن "المضمون" ليس معدوم الإحداثيات، ليس حرا طليقا، بل وثيق الارتباط بـ"الموقع"، بالإقليم، بمصر العربية/الإسلامية/الإفريقية (الدوائر الثلاث التى أوردها عبد الناصر فى "فلسفة الثورة") داخل إقليم الشرق الأوسط بسماته المميزة، ببعد مصر العربى ومواجهتها مع إسرائيل. إن هذا كله مشمول فى "المضمون". إن مصر لا تستطيع بسهولة محاكاة تجارب خارج "مضمون" تجاربها. لا تستطيع بسهولة محاكاة تجربة نمور آسيا، أو استيراد "النموذج الأمريكى للحياة"، أو أن تنتسب إلى "الفرنكوفونية" أو "الأنجلوفونية، شأن أجزاء أخرى من القارة الإفريقية، إلى غير ذلك من التجارب التى حاول البعض الدعوة لها، ذلك رغم الوجود الكثيف - سابقا - لجاليات أجنبية فى مصر واتسام المجتمع

المصرى بصفات "كوزموبوليتية" طوال عصور متتابعة، ومع ملاحظة أن مصر المعاصرة قد التفتت أكثر إلى الشمال الغربى عبر البحر الأبيض المتوسط، أكثر من التفاتها إلى الجنوب الإفريقى، رغم اعتماد مصر اعتمادا كليا على ماء النيل ومنابعه فى قلب إفريقيا.

* ووثوق ارتباط مصر بهذا "المضمون"، بالموقع ببعديه المكانى والزمانى، الجغرافى والتاريخى، إنما يقف عقبة فى وجه مواكبة سمة أساسية من سمات عصرنا، سمة "التدويل"، سمة "التعولم". وهذا، خلافا لإسرائيل التى ليس لتواجدها فى المنطقة جذور ممتدة ومتواصلة. إن إسرائيل هى تعبير عن "العولمة" مزروعة فى المنطقة. إن طوائفها المختلفة غير منقطعة الصلة بالمواقع المختلفة التى وفدت منها. ومن هنا صعوبة "التطبيع" بين مصر وإسرائيل، أية كانت جهود الولايات المتحدة لتكريسه. إن مصر تتعارض مع شىء أساسى لدى إسرائيل لمجرد أنها تعبر عن "أصالة الموقع" فى مواجهتها؛ وإسرائيل تقف عائقا فى وجه شىء أساسى تطمع فيه مصر، هو الانتماء الطبيعى لظاهرة العولمة، للاستفادة مما تحمله من إيجابيات، بغض النظر عن سلبياتها.

خامسا: قضية "مواجهة" إسرائيل فى ظل "العالمية"

بادئ ذى بدء، علينا إدراك أن "العولمة" (على الأقل بتعريفنا المعاصر لها) هى ظاهرة قد برزت على الساحة الدولية بعد سقوط النظام الشيوعى، وليس بعد سقوط النظام الرأسمالى أو الإمبريالى، وبالتالى فهى تعبير عن زوال أنظمة كانت كفيلة بمنازلة الرأسمالية وإسقاطها من الخارج. غير أن التفاعلات داخل النظام الرأسمالى "المتعولم" ليست كلها بالضرورة لصالح القوى المحافظة والرجعية، وقد ترتبت على هزيمة الاستقطاب فى العالم، وسقوط الحواجز بين الشعوب، نتائج

إيجابية وظروف مواتية لنمو القوى الديموقراطية المعادية للإمبريالية في أكثر من موقع.

مصر إذن بصدد ظاهرة متصاعدة، ظاهرة امتدت لتشمل الكوكب كله، وبالتالى ظاهرة لا تملك إغفالها، هى ظاهرة "العولمة". غير أن مصر، إقليميا، هى بصدد استمرار "المواجهة" مع إسرائيل. وعملية "السلام"، وإن تفترض الإحجام عن مواجهة إسرائيل بالحرب، فإنها مع ذلك لا تزيل صفة "المواجهة" عن العلاقة بين الدولتين. والظاهرتان متعارضتان، ذلك أن "المواجهة" تفترض نوعا من الاستقطاب، نوعا من الاستنفار الدائم، بينما "العولمة" تفترض على العكس التداخل والاعتماد المتبادل، وبالتالى نوعا من الوئام. إن كثيرين فى إسرائيل يخشون تقلص الاستنفار. إنهم يشعرون بأن السلام يهدد كيان إسرائيل وقد يعرض مستقبلها للذوبان. ومن هنا فليس صحيحا أن جميع الإسرائيليين "أنصار سلام"، حتى لو كان هذا السلام هو بمقتضى مفهوم إسرائيل "للسلام".

وجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن مصر، فى علاقتها مع إسرائيل، قد مرت بمراحل ثلاث:

* مرحلة أولى هى العداء والحرب. هى المرحلة التى لم يكن قد تحدد فيها موقف استراتيجى إزاء إسرائيل. وغياب الموقف الاستراتيجى كان مبعثه غياب موقف أيديولوجى إزاء إسرائيل: هل يقبل بوجودها فى المنطقة أم يرفض؟ هل من شرعية للصهيونية أم لا شرعية لها على وجه الإطلاق، أم تملك شرعية فقط بمقتضى حق كل شعب فى تقرير مصيره وعلى ألا يمس الشئون الداخلية لدول أخرى؟ إنها المرحلة التى كان لاتفاقات الهدنة، عقب حرب فلسطين الأولى، الفضل فى تجنيب الأطراف العربية الحاجة إلى اتخاذ موقف نهائى من "الكيان الصهيونى"، فى إتاحة فرصة إرجاء تقرير موقف نهائى، حتى جاءت حرب ١٩٦٧، واحتلت إسرائيل أراضى عربية مساحتها ٦ أضعاف مساحة إسرائيل كما تحددت فى أعقاب

اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩. وأصبح لزاما وضع نهاية للاضطراب الذى نشأ من هذا الحال، وتقرير موقف من الوجهة الدبلوماسية. وكان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى جسد مبدأ "مبادلة الأرض التى احتلت عام ١٩٦٧ بالسلام". وهكذا تقرر هدف استراتيجى، وإن ظل قبوله أيديولوجيا موضع خلافات عميقة فى الصفوف العربية. وظل السؤال معلقا: هل النزاع هو نزاع "حدود"، أم نزاع "وجود"؟

* وقد حسم الخلاف، بالنسبة لمصر، عمليا، بخوضها حرب أكتوبر ١٩٧٣. أى حربا أتاحت لمصر الجلوس إلى مائدة مفاوضات بكرامتها وكبريائها. غير أن الاعتراف بإسرائيل قد كرسته بعد ذلك زيارة السادات للقدس، ثم توقيع اتفاقات كامب ديفيد، فمعاهدة السلام عام ١٩٧٩. وقد أحدثت هذه التطورات شرخا كبيرا فى الأمة العربية طوال مرحلة تاريخية كاملة، وأصبح تناقض مصر مع العديد من الدول العربية أكثر حدة من تناقضها مع إسرائيل. وبلغت التناقضات العربية/العربية الذروة بغزو العراق للكويت وإحساس العديد من دول الخليج بتهديد هذا الغزو، حتى أصبح تناقض النظام العراقى مع هذه الدول أكثر حدة من تناقض هذه الدول مع إسرائيل. وهكذا هيئ المناخ لعقد مؤتمر مدريد. وقامت الدبلوماسية الأمريكية، وبالذات دبلوماسية وزير خارجية بوش الأب، جيمس بيكر، بدور حاسم فى إقناع دول عربية عديدة بأن إسرائيل باتت شرا أهون من صدام حسين، وأن عقد اتفاقات سلام على غرار ما فعلت مصر مع إسرائيل يخلق أنسب الظروف لعزل النظام العراقى واحتواء خطره. وهكذا نشأ بين مصر وإسرائيل، ولو ضمنيا، نوع من "الشراكة"، ذلك أنه كان من مصلحة الدولتين إقناع بقية الدول العربية المعنية بالنزاع بأن اتفاقات كامب ديفيد يتعين تعميمها، وأن تصبح القاعدة لا الاستثناء. وكان ما عرف بـ"عملية السلام". وقد شكل هذا التطور الذى نقل الأوضاع من النقيض إلى النقيض، من العداء والحرب إلى الشراكة، "مرحلة ثانية" فى علاقات مصر بإسرائيل.

* غير أن خط سير عملية السلام، بإنجازاتها وإخفاقاتها، قد كشفت لمصر بالتدريج، ما قد تحمله من مخاطر على مستقبلها، إذا ما استتب السلام فى المنطقة. وهذا يؤذن بـ"مرحلة ثالثة"، مرحلة تكتسب فيها العلاقة بين مصر وإسرائيل صفة "المنافسة" rivalry حيث يصبح السؤال المركزى: من بيده القرار النهائى فى المنطقة؟ من بوسعه أكثر من غيره تقرير مقدرات وتوجهات المنطقة، ذلك مع افتراض احترام قيد واحد هو عدم جواز اللجوء إلى الحرب. هل من الممكن أن تكتسب الظاهرة صفة "المباراة الحضارية" السلامية؟ هذا هو السؤال المحورى فيما يتعلق بمستقبل السياسة الخارجية المصرية، بل وبالذات أيديولوجيتها التى ما زالت تواجه إشكاليات فكرية غير محسومة فى الساحات العربية.

هل بوسع مصر مزاحمة إسرائيل فى تسابقهما إلى تقرير ملامح المنطقة واتجهات تطورها؟ لقد تحدث البروفيسور صامويل ب. هنتينجتون عن "صدام الحضارات"، كسمة ملازمة لمجريات الأحداث عموما فى عصرنا. كانت حالة الحرب - التى هى "حالة صدام" - قائمة بين العرب وإسرائيل منذ تأسيسها، وحتى نشوب حرب ١٩٦٧ التى ألزمت الأطراف العربية بالبحث عن تسوية. هل من الممكن إعمال "حوار الحضارات"، بديلا عن "صدام" الحضارات، بعد التوصل إلى تسوية ووضع حد لحالة الحرب؟

لقد وصف الاستعمار نفسه، فى عصر انطلاقه، بأنه "رسالة حضارية". ولكن كشف التاريخ عما هو عكس ذلك على خط مستقيم. هل الحديث عن "سلام" مع "الاستعمار الاستيطانى" الممثل فى إسرائيل، هو كالحديث عن رسالة الاستعمار "الحضارية" فى مرحلة تاريخية سابقة؟ أم أوجدت "العولمة" جديدا في هذا الصدد؟ والحقيقة أن ما يبدو دون شك فى هذا الصدد هو أن الظاهرة الاستعمارية أكثر تعقيدا مما تصورنا. فلقد تصورناها فى البداية عملية غزو تجرى بالوسائل العسكرية، ثم اكتشفنا ظاهرة "الاستعمار الاقتصادى"- ما وصف بـ"الاستعمار

وطبعا التعامل مع إسرائيل، فى ظل اتفاقات سلام، إنما سوف يعنى قـــدرا لا يستهان به من التداخل المتبادل، وبالتالى من التكيـــف المتبـــادل. وهنـــا يتعيـــن الالتفات إلى حقيقة هامة، هى أن لإسرائيل أهدافا واضحة، لا تقبل التكيف فوق حـــد معين، وتتلخص فى المبادئ العامة للعقيدة الصهيونية (مع كل أوجه التنـــوع التـــى تمثلها مدارس الصهيونية المختلفة)، ذلك بينما تميزت السياسة الخارجية المصريـــة بــ"مضمون" تعرض، كما سبق وأشرنا، للتطور والتكيف والتغيير متجددا بمقتضـــى "آلية" معينة. وهذا يجعلنا أكثر عرضة لتكيفنا لإسرائيل من تكيف هى لنـــا. وذلـــك حتى إذا ما تحقق قدر من الندية. ومن هنا الحاجة إلى تقرير مجموعة مـــن القيـــم يتعين اعتبارها "ثوابت" مصرية وعربية فى التعامل مع إســـرائيل. وهـــذه مهمـــة أيديولوجية لا مناص من التصدى لها مستقبلا.

سوف نكون بصدد أوجه "مواجهة" و"منافسة" من جانب، وأيضـــا بصـــدد أوجه "تعاون" من جانب آخر. أوجه "مواجهة" تتحاشى بلوغ الأمور حـــد العنـــف، وأوجه "تعاون" تتجنب الوصول إلى حد الانصياع والرضوخ لشروط إسرائيل فـــى التعامل. وحيثما هناك خطر الانصياع، تتعين إقامة بدائـــل بمنـــأى عـــن إســـرائيل و"مستقلة" عنها. وحيثما هناك خطر العنف، تتعين إقامة جسور. بوجه عام: يتعيـــن بناء قواعد لمشروعات "مستقلة"، تكفل عدم الانصيـــــاع، جنبـــا إلـــى جنـــب مـــع مشروعات "مشتركة"، هى بطبيعة الأمور، مصـــــدر للتداخـــل والتشـــابك. تتعيـــن الاستفادة من تجارب إسرائيل فى هذا الصدد. لا ضرورة أن يكون كـــل مشـــروع مشترك يقابله مشروع مستقل فى نفس المجال. غير أنه من المهم أن يكـــون هنـــاك قدر من التوازى والتوازن. فلا سلام حقيقيا دون تحقيق شرط الندية.

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة فى هذا الصدد تعذر تصـــور اســـتتباب السلام فى غياب تسوية حول إزالة أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة، ووضع حـــد نهائى لاستمرار احتكار إسرائيل للأسلحة النووية دون سواها من الأقطار. ليســـت

استعاد العرب بمقتضاه أراضيهم المحتلة كلها. ولا بد بالتالى من مزيد من الجهد كي يكتب الاستقرار لأية تسوية تبرم، ناهيك عن الإنصاف والعدل.

وقد سبق أن طرحت فكرة ناقشتها فى أكثر من مناسبة حول توفير الأمن المائى فى مواجهة شح المياه الذى يتهدد الأرض العربية، وربط الأمن المائى العربى بالأمن القومى العربى على نحو يعزز مركز المفاوض العربى تجاه إسرائيل. ولكن الفكرة ظلت مجرد فكرة، لم تحدث لها متابعة بينما تواصل إسرائيل نشاطا دون ضوضاء فى هذا المجال، وتستهدف استثمار الفكرة ذاتها (فكرة "تحلية مياه البحر" تحديدا)، على نحو يخدم مركزها التفاوضى هى. وهكذا تزداد موازين القوى خللا بدلا من العكس!

والجدير بالملاحظة أن الخلل فى موازين القوى لا يسىء إلينا فى المواجهة المادية مع إسرائيل وحسب، وإنما أيضا فى مجالات المواجهة المعنوية والروحية معها، وتصيبنا بخيبة الأمل والإحباط، وبأمراض نفسية شتى، تتخذ طابعا جماعيا وسياسيا، وتعقد من قدرتنا على تصحيح المسار، وتضفى على الأيديولوجية صفة رد الفعل اللا-عقلانى الذى من شأنه جعل اللحاق بإسرائيل أكثر صعوبة لا العكس.

وعلينا أن ندرك أن مصر محكوم عليها بالتداخل مع إسرائيل والصراع معها فى آن واحد، حتى لو نجحت فى انتهاج نهج القطيعة الكاملة تجاهها. إن التأثير المتبادل حتمى ولو بطريق الحرب. وقد تطور التعامل مع إسرائيل من عدم الاعتراف والقطيعة الكاملة إلى التسليم بأن إسرائيل من "الثوابت" فى سياسة مصر الخارجية، المطلوب تقرير موقف منها. ومن هنا تطرح قضية أيديولوجية، شئنا أم أبينا. وما لم نتحكم فى "الظاهرة الإسرائيلية"، فلا مفر من أن تتحكم هى فينا. وإما أن ننجح نحن فى "ترويض" إسرائيل لصالح المنطقة العربية المحيطة، وإما ستروضنا وتوظفنا هى لصالح مخططها هى لمستقبل المنطقة.

الجديد" neo-colonialism – حتى بعد هزيمة الاستعمار فى صورته العسكرية، السافرة، الفجة. والآن نكتشف نوعية جديدة، ثالثة، من الاستعمار فى ظل العولمة، ومع خفوت وجهيه العسكرى والاقتصادى، هو ما يوصف أحيانا بـ"الاستعمار الثقافى". وهو فى صورة غزو ثقافى يمس الهوية ويعمل من أجل هيمنة ثقافة معينة، كـ"النموذج الأمريكى للحياة" على سبيل المثال، والنيل من الثقافات الأخرى. وهو نوع من الاستعمار نشط كثيرا مع الأسبقية التى حققتها الولايات المتحدة لنفسها فى مجال الثورة الإعلامية، وبالذات فى مجال "الانترنيت". إنه استعمار تعاظم شأنه مع تعاظم شأن الفكر، والعلم، وتعاظم شأن التباينات فى مجال إعمال الفكر والعلم، فى عالمنا المعاصر.

سادسا: أيديولوجية سياسة مصر الخارجية مستقبلا

إن وجه النقص الهيكلى الأساسى فى علاقة مصر مع إسرائيل هو أن عملية السلام يجرى تنفيذها فى ظل خلل فى موازين القوى. فأن حرب ١٩٦٧ لها آثار ما زالت ممتدة إلى اليوم، وقد حققت لإسرائيل ركائز تملك الاستناد إليها كى تفرض "سلاما" بشروطها هى، واستنادا إلى تفوقها هى. إن موازين القوى لا تمكنها من الاحتفاظ بكل الأرض التى احتلتها عام ١٩٦٧، ولكن لا تمكن المفاوضين العرب من إلزام المفاوض الإسرائيلى بتطبيق تفسيرهم هم لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، واستعادتهم كل الأرض التى احتلتها إسرائيل فى ١٩٦٧. ومن هنا الحاجة المزمنة والمتجددة لتصحيح موازين القوى لصالح الجانب العربى، ذلك أن تعادل القوى وحده هو الذى يتيح الفرصة لتسوية منصفة. وما لم يكن هناك تعادل، فيتعذر أن يتم اختراق نحو سلام حقيقى، دائم ومستقر. ولقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ – وبالذات عبور قناة السويس – نموذجا ناطقا عن إدخال تصحيح على موازين القوى، على نحو أعاد لمصر سيناء بالكامل، ولكن ليس على نحو

قضية التعادل فى مجال التسلح النووى قضية تستهدف تحقيق نوع من التكافؤ فـــى ظروف نشوب حرب وحسب، وإنما أيضا كمقتضى من مقتضيات الســلام. كيـف القول مثلا بأن مصر وإسرائيل تنتميان معا لناد واحد يسعى إلى السلام، وإحداهمـــا دولة نووية والأخرى غير مرخص لها تحقيق ندية مع إسرائيل فى هذا المجال؟

هذه أمور لا بد من بلورتها خلال حوار شامل فـــى الســاحات العربيـــة، وابتداع مشروعات يجرى اختبارها عمليا حول كيف يجرى التعامل مع إســـرائيل. إن نجاح مصر فى أن تطرح ثوابت وتلتزم بها سوف يكون تعبيرا عن تبوئها موقـع الفعل بدلا من رد الفعل، وأنها قد أظهرت قدرة علـــى إلــزام إســرائيل بــالتكيف لمتطلبات المنطقة، بدلا من سقوط المنطقة أسيرة عمليات توظيف من جانبها هـــى. طبعا هذا كله معلق التنفيذ طالما لم تكن الأطراف العربية قد توصلت إلـــى ســلام عادل وشامل، وطالما ظلت هناك حاجة لمواصلة آليات المقاطعة.

يلاحظ أنه ليس بالضرورة أن كل ما تستهدفه إسرائيل هـــو مســىء إلـــى المحيط العربى. ومن المتصور أن تلبى مشروعات معينة مصالح الطرفيـــن معـــا، خصوصا مع تفاقم المشاكل البيئية وفى مقدمتها شح المياه. إن اللعبة، فـــى إطـــار عملية سلام، ليست بالضرورة "لعبة صفرية" لا بد أن تسفر عن رابح وخاسر. بـــل وارد أن يكون الطرفان رابحين. ومن هنا مجال للتداخل ولتبادل المنافع. ثـــم مـــن الممكن أن يكون مجرد ممارسة عمليـــات منافســـة مـــع الطـــرف الغـــير حـــافزا للاستنهاض الذاتى، ومختبرا لمدى القدرة عل تجاوز الذات (كمـــا فعلـــت مصـــر بالعبور فى حرب أكتوبر). ولكن المهم فى هذا الصـــدد، وبـــالذات مـــن الوجهـــة الأيديولوجية، هو: من يخدم من فى التحليـــل الأخـــير، وبمقتضـــى قـــرار مـــن، ومتطلبات هوية من، وأمن من، تتقرر الأمور.

وربما كان من الأهمية بمكان فى هذا الصدد مقارنـــة الأبعـــاد المســـتقبلية للشرق الأوسط، ولدور مصر فيها، مع مـــا يجـــرى الآن فـــى عمليـــة الاندمـــاج

الأوروبى. فلقد رؤى أن الاندماج ضرورى لتجنب تكرار حروب عالمية تندلع فـــى أوروبا، وبالذات نتيجة المواجهات المتكررة بين ألمانيا وفرنسا. هذه المقارنة مفيـــدة لأكثر من سبب. وتبادل الخبرة، والدروس المستفادة، لا بد أن تعود بالنفع للجميـــع. ذلك مع إدراك فارق جوهرى لا يحتمل الإغفال، وهو أن إسرائيل كيـــان مســـتورد فى الشرق الأوسط، وليس – شأن كل مشروع اســـتيطانى – نتـــاج نمـــو طبيعـــى داخله، منسجم مع محيطه. ويتعذر تصور سلام نهائى ما دامت إسرائيل لم تكن قـــد نجحت فى إقناع الأطراف العربية، بالأفعال لا بالأقوال، بأن وجودها داخل المنطقـــة أفيد لهذه الأطراف من غيابها. هل هذا متصور أم هو محض خيـــال؟ وهـــل مـــن الممكن المواءمة بين هذا التصـــور، واســـتمرار تمســـك إســـرائيل بأيديولوجيتـــها الصهيونية؟ هل، باختصار، من الممكن تجاوز "المواجهة" بين مصـــر وإســـرائيل، ليس فقط عسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا، وإنما أيضا أيديولوجيا؟

الفصل الخامس

الثقافة السياسية للخارجية المصرية

د. حسن حنفى

أولاً: الموضوع والمنهج.

" الثقافة السياسية " موضوع بين الفلسفة والسياسة. يدرسه الفلاسفة باعتباره أحد جوانب الفكر السياسى أو الفلسفة السياسية أو الأيديولوجيا. وهو ما سماه أحد المفكرين العرب المعاصرين " نقد العقل السياسى ".

" والخارجيـــة المصـــرية " موضوع فى العلوم السياسية البحتة فى النظم السياســية أو " الحكم " Government. لا يدرسه إلا المتخصصون فيه على ما هو متعارف عليه فى هذا الميدان.

أمـــا " الثقافة السياسية للخارجية المصرية " أو " ثقافة السياسة الخارجية المصـــرية " فهـــو موضـــوع بيـــنى بيـــن العلوم الفلسفية والعلوم السياسية يتناوله المتخصصـــون فى العلمين. إذا تناوله الفيلسوف يكون المدخل إليه الثقافة السياسية كأساس والخارجية المصرية كفرع. وإذا تناوله عالم السياسة فإن المدخل إليه يكون النظم السياسية كأساس والثقافة السياسية كفرع.

وتصـــعب الـــتفرقة بيـــن الـــثقافة السياسية للخارجية المصرية والسياسة الخارجيـــة الـــتى هى تعبير عنها. فالثقافة سياسة، والسياسة ثقافة[1]. الثقافة سياسة المجـــتمع، والسياســـة ثقافـــة النخـــبة. كمـــا تصعب التفرقة بين الثقافة السياسية والأيديولوجيـــات السياسية. فالثقافة السياسية أيديولوجيا قبل التنظير، والأيديولوجيا ثقافة سياسية محكمة فى نسق فكرى.

لا تعـــنى الـــثقافة السياسية مجرد مجموعة من الآراء والنظريات والرؤى والمواقف الفكرية بل هى مجموعة من الاختيارات السياسية تعبر عن قوى سياسية فى المجتمع. والثقافة السياسية أداة من أدوات الصراع الاجتماعى.

ولا تعـــنى " الثقافة السياسية للخارجية المصرية " أنها للخارجية المصرية وحدهـــا بـــل هى الـــثقافة السياسية المصرية السائدة فى الخارجية والثقافة والتعليم

العالى والإعلام بل وفى وزارات الأوقاف والشئون الدينية نظراً للارتباط بين الدين والسياسة والثقافة.

وكمـا يصـعب الـتمييز بين الثقافة السياسية والاختيارات السياسية فإنه يصـعب أيضاً التمييز بين الخارجية المصرية وتاريخ مصر السياسى فهى المؤشر عليه والمعبر عنه والمصيغة له.

والخلاصـة أن " الـثقافة السياسية للخارجية المصرية " موضوع مشترك بين الفلسفة والسياسة والاجتماع والتاريخ(٢).

ونظراً لصعوبة تحديد مستوى التحليل للثقافة السياسية للخارجية المصرية تـتعدد مادة التحليل حتى لا يصبح البحث العلمى مجرد انطباعات فردية وتأملات عامة وأحكام شائعة وذكريات خاصة عند المشتغلين بالثقافة السياسية أو بالخارجية المصرية. وكلها روافد تؤدى إلى استكشاف الموضوع من مداخل متعددة. وأهمها:

١-خطـب وزراء الخارجيـة وتصـريحاتهم وبيانـاتهم وأقوالهم التى تكشف عن المواقـف السياسية التى تدل بدورها على الاختيارات السياسية والتى تقوم بدورها عـلى ثقافة سياسية أو رؤى للعالم. ويمكن لتحليل المضمون أن يعطى نتائج كمية إحصـائية مـع قـراءة كيفية متعمقة للكشف عن مكونات الثقافة السياسية لوزراء الخارجية. ميزتها "موضوعية" المادة وعيبها أنها قد تكشف عن السياسات أكثر مما تكشـف عـن الثقافة السياسية إلا بتأويل وقراءة قد تبتعد عن الموضوعية وتخضع لآليات التأويل الفردية(٣).

٢-مذكـرات وزراء الخارجية التى ينشرونها بعد تركهم الوزارة والتى تكشف عن عدة أحقاب من تاريخ مصر، وكيفية صنع القرار خاصة فى حالات التوتر الداخلى أو الصـراع الخارجى. ميزتها أنها شهادات حية ووثائق مباشرة تكشف عن علاقة وزارة الخارجيـة بـباقى دوائر صنع القرار السياسى. وعيبها صعوبة الجمع بين الحـدث الموضـوعى والرؤية الذاتية. وقد يصبح الحدث الموضوعى مجرد رصد

لوقـــائع دون دلالات (صليب شامى)، مجرد ذكريات وحوادث بلا نسق أو هدف أو تحليل. وقد تكون أقرب إلى الرؤى الذاتية الخالصة (إسماعيل فهمى، محمد إبراهيم كـــامل) تعبر عن موقف سياسى مخالف. وقد تستطيع الجمع بين الاثنين فى معادلة صعبة وتوازن دقيق (محمود رياض). وقد يبقى البعض منها طائراً فوق الأحداث، تصفها من الخارج دون الالتزام بموقف صريح إلا بسياسة الدولة وموقف الحكومة بالرغم بما فيه من ذكريات وتجارب وطنية قبل يوليو ١٩٥٢ وبعدها (عصمت عبد المجيـــد) جمعاً بين المنهج الفلسفى والمنهج التاريخى. تكشف عن المدرسة الوطنية فى الأربعيـــنات، مدرسة محمد صلاح الدين ومحمود فوزى. تغيب عنها المواقف والتحـــليلات السياســـية للإشـــكالات، أقرب إلى المسؤولية الدبلوماسية التى تتقى مواطن الأمان وتتجنب الأشواك. يصف " زمن الانكسار والانتصار " من ١٩٦٧-١٩٧٣ دون التعرض إلى زمن الانهيار والضياع وغيام الرؤية منذ ١٩٧٩ والتغير فى الـــثوابت فى الـــثقافة السياســـية لـــلخارجية المصرية(٤). عيب المذكرات فى مجموعها الرؤية الذاتية وليس الوصف الموضوعى، السيرة الروائية وليس التحليل السياســـى، فـــن الأدب ولـيـــس عـــلم السياسة، تدخل الخيال وتكبير الذات وادعاء الـــبطولة، والنسيان، والرؤية الجزئية لمرحلة ولتشخص وليست الرؤية الكلية لحقبة فى مسار التاريخ الكلى.

٣-ثقافـــة وزراء الخارجيـــة العامـــة وخـــلفياتهم التعـــليمية القانونية أو الأدبية أو العســـكرية وأثـــر ذلـــك عـــلى تصوراتهم للعلاقات الدولية وكيفية ممارسة العمل السياســـى. ولا توجـــد مادة مباشرة لذلك إلا من خلال المذكرات أو بيانات التدرج الوظيـــفى ومـــلفات الخدمة. كما يمكن معرفة ذلك عن طريق الثقافة السياسية التى تعـــبر عـــن نفسها فى أيديولوجيات واضحة ليبرالية (محمود فوزى) أو اشتراكية (مـــراد غـــالب) قـــبل الثورة وبعدها. بل إنه يمكن تصنيف وزراء الخارجية إلى صـــنفين. الأول الدبلوماســـيون الحرفيون الذين يؤدون مهامهم فى حدود وظائفهم. والـــثانى المـــثقفون الذين جمعوا بين التمثيل الدبلوماسى والنشاط الفكرى والأدبى

(محمد حسين هيكل، عبد الرحمن عزام). ويشمل هذا التقسيم أيضاً وكلاء الوزارة والسفراء ومستشارى الرئيس للشئون الخارجية (مصطفى الفقى، تحسين بشير، أسامة الباز).

٤-ولما كانت الخارجية ليست فقط وزراؤها بل أيضاً سفراؤها فى الخارج وسفراء الدول فى الداخل يمكن تتبع الثقافة السياسية للخارجية المصرية فى النشاطين الرئيسيين لها. الأول دور ممثليها وقناصلها وسفرائها ومستشاريها ومندوبيها فى الخارج، فى القنصليات والسفارات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية لمعرفة مدى اتساق سياساتها مع سياسات الحكومة واحتمال التعارض بين الضمير الوطنى فى الخارج والسياسة التابعة فى الداخل أو العكس خاصة قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. والثانى وجود قناصل الدول الأجنبية وسفرائهم ومندوبيهم فى الداخل وكيفية التعامل معهم، ومدى تدخلهم فى الشئون السياسية تعاطفاً مع الحركة الوطنية وحزب الأغلبية أو تعاملاً مع القصر وأحزاب الأقلية منذ نشأة وزارة الخارجية فى عهد محمد على حتى السنوات الأولى لثورة يوليو ١٩٥٢[٥]. وقد كان التمثيل المصرى فى الغرب هو الشائع وفى الشرق أقل شيوعاً، وفى الوطن العربى والعالم الإسلامى[٦].

٥-المعاهدات والمواثيق الدولية التى تعقدها وزارة الخارجية وتحليلها لمعرفة اتجاهاتها السياسية التى قد تكشف أيضاً عن الثقافة السياسية الموجهة لها. فقد تكشف بنودها وصياغاتها عن الثقافات السياسية التى وراءها كدافع وإرادات للطرفين إلا الأطراف الموقعة عليها خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الطرفين أو بقبول طرف إرادة الطرف الآخر.

٦-تقارير وزارة الخارجية الداخلية والخارجية التى يكتبها النواب والمساعدون والخبراء فى لجان التخطيط فى الداخل أو القناصل والسفراء والمستشارون والوزراء المفوضون فى الخارج والتى قد تكشف عن التفاعل الثقافى بين الخارجية المصرية والدول الأجنبية وصراع المصالح وتوازن القوى والتى تمد الوزارة

بالمعـــلومات اللازمة لتكوين رؤية سياسية تتفاعل فيها الثوابت والمتغيرات، الثقافة والسياسة.

٧-المراجع العامة عن تاريخ الوزارات فى مصر خاصة وزارة الخارجية والتى قد تكشــف فى بعض جوانبها الثقافة السياسية للخارجية المصرية. وتتفاوت بين ثلاثة أنـــواع: الأول يجمع بين التاريخ والدلالة، بين الأحداث ومعانيها، بين الكم والكيف كنموذج للدراسات التاريخية الوطنية(٧). والثانى أقرب إلى التاريخ منه إلى الدلالة، ومـــن الحدث منه إلى المغزى طبقاً للمنهج التاريخى التقليدى فى الرصد وكما هو الحـــالى فى الدراسات الاستشراقية، وان كان التاريخ المعاصر بعد الحرب العالمية الـــثانية أصـــبح موضـــوعاً للعلوم السياسية التى تخضع بعض الدراسات فيها إلى نظريات العلوم السياسية الوافدة من الغرب لسد النقص النظرى المستقل(٨). والثالث الدراسات التاريخية الخالصة، مجرد رصد بلا دلالة، ونظم وقوانين وقوائم وجداول إحصائية بلا قراءة، كم بلا كيف وفى الغالب من الهواة من غير المتخصصين. فما أسهل التجميع وما أصعب الاستنتاج. تعمل الحواس ولا يعمل الذهن. وتغلب علوم المكتبات على علوم الثقافة بالرغم من الادعاء بالجمع بين التاريخ الفكرى والتاريخ الاجــتماعى والـــبحث عـــن الهيـــاكل. وهـــناك فرق بين الهيكل التنظيمى والبنية الذهنية(٩).

٨-كشافات الصحف مثل كشاف الأهرام وشبكات المعلومات المتوافرة حول وزارة الخارجيـــة ومداخـــلها المـــتعددة. وغالـــباً ما اعتمدت بعض الدراسات فى العلوم السياســـية عـــليها اعـــتماداً كـــلياً(١٠). وهى المـــادة الأولية الخام. عيبها الابتسار والتـــلخيص وتدخل الصحفى فى الصياغة. والأفضل الوثائق المباشرة الرسمية فى المحفوظات.

وقـــد تـــم استبعاد مذكرات العسكريين بالرغم من أهميتها سواء فى حالة الاتفـــاق (محمـــد فـــوزى) أو فى حالـــة الاختلاف مع القيادة السياسية (سعد الدين الشاذلى) بالرغـــم من ارتباط الخارجية بالمؤسسة العسكرية من خلال مجلس الأمن

(الدفـــاع) القومى. كما تم استبعاد مذكرات السياسيين فى الهيئات الدولية بالرغم من صـــلة الخارجية بها (بطرس غالى). وتم أيضاً استبعاد مذكرات ثوار يوليو لرؤية عامة للثورة بدايتها وتطورها ونهايتها (محمد نجيب، خالد محى الدين) التى تكشف عــن الــثقافة السياســية بمعنى الأيديولوجيات السياسية للدولة بالرغم من ارتباط الخارجيــة بهــا كــأداة منفذة. ولم يتم استخدام السير الذاتية للرؤساء (البحث عن الــذات) لأن خيالها أكثر من واقعها إلا من أجل دراسة العامل الشخصى فى الثقافة السياسية للرياسة وتعاملها مع الخارجية. كما لم يتم الاعــتماد عــلى كــتابات الصحفيين الأدباء القصاصين الذين يكتبون بعد الحدث وليس قبله مستشرفين له أو معــه محللين له (هيكل)[11]. وأخيراً تم استبعاد مذكرات الطرف الآخر (وايزمان، دايــان، كســنجر، بيجن، بيريز). فهى موضوع دراسة لثقافة الآخر وليست لثقافة الأنا[12].

وقــد أنشئت إدارة العلاقات الثقافية بالخارجية المصرية والمكاتب الثقافية فى الســفارات وتعييــن مستشارين ثقافيين بالتوازى مع العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة. لم تكن الشئون الثقافية جزءاً من إدارة وزارة الخارجية فى مراحلها الأولى. كــان مكــتب الوزيــر يتكون من إدارة المراسم، وإدارة الشئون السياسية والــتجارية والإداريــة، وإدارة التــبعيات والمالية، وإدارة المحاسبة والمستخدمين والمحفوظات والمكتبة. وكانت السياسة والتجارة نفس القسم.

كان الإعلام هو البديل عن الثقافة قبل الثورة وبعدها فى أوائل عهدها. فقد كــان مكــتب الوزير يشمل قسم الترجمة وقسم الصحافة وإدارة المكتب فى تنظيم ١٩٣٨وتنظيم ١٩٤١. ثم انفصلت إدارة الصحافة والاستعلامات فى تنظيم ١٩٤٧، وانضــمت الــترجمة والمحفوظــات مع المكتبة فى إدارة المستخدمين. وفى تنظيم ١٩٤٩ أنشــئ لأول مرة قسم الترجمة والتحرير فى إدارة المعاهدات والمؤتمرات، وأضــيف إلى إدارة الصحافة قسم الصحافة والإذاعة وقسم الإعلام والاستعلامات وقسم الدعاية، ولأول مرة قسم العلاقات الثقافية[13].

وبعـد الـثورة اهتمت وزارة الخارجية بالشئون الثقافية والإعلامية وجمع المعـلومات والمحفوظـات. ففي الهيكل الإداري والتنظيمي ١٩٥٥ كان من ضمن مهـام الوزارة القيام بنشر الأنباء والمعلومات التي تعرّف مصر في الخارج. وكان قسـم المعـلومات يتكون من مكاتب البحوث والإرشاد والترجمة. ولأول مرة في إدارة المعـاهد والاتفاقـات الدوليـة خصص القسم الثقافي بالإضافة إلى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والترجمة والمكتبة. فالثقافة جزء من الإعلام[١٤].

وفي الجمهورية الأولى في عهد الوحدة ١٩٥٨-١٩٦١ كان من الأهداف العامـة لـلوزارة الدعوة إلى القومية العربية وأسسها: الحياد الإيجابي والاشتراكية الديموقـراطية الـتعاونية والوحـدة. وكما شملت مجموعة الشئون السياسية إدارة الهيـئات الدولية والمؤتمرات والإدارة العامة للأبحاث شملت الإدارات الفنية إدارة العلاقـات الثقافية وإدارة الصحافة. وفي الجمهورية الثانية وتحول الثورة ابتداء من تصحيح ١٥ مايو ١٩٧١ وعام الحسم، وبداية التوتر مع الاتحاد السوفيتي ومحاولة أمـريكا عـزل مصـر والـتعاون الأمـريكي الإسرائيلي والانفتاح والدعوة إلى الاشـتراكية الديموقـراطية تغيـر الإعلام. واستمرت إدارة الشئون الثقافية ضمن مجموعة الإدارات الفنية. وانضمت إدارة المعهد الدبلوماسي إلى مجموعة التدريب وإدارة المكتـبة. وبعـد كامب دافيد في ١٩٧٨ واتفاقية السلام في ١٩٧٩ من أجل كسـر " الحاجـز النفسـي " أنشـئت إدارة مستقلة تحت اسم لجنة تطبيع العلاقات المصـرية الإسـرائيلية. وتشكل فريق للشئون العربية الإسرائيلية. وأصبحت إدارة العلاقات الثقافية ضمن إدارات العلاقات الفنية الدولية[١٥].

وفي كل هذه الهياكل التنظيمية اقتصرت مهمة إدارة العلاقات الثقافية على الموافقـة على المؤتمرات الدولية في الداخل والخارج، وتوثيق المعاهدات الثقافية، وتدعيـم النشاط الثقافي لمصر، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العـالي. وظـلت متداخلة مع الإعلام. فالثقافة إعلام الدولة، والدولة ثقافة الإعلام. ولم يكن دورها صياغة ثقافة سياسية للخارجية المصرية أو لمؤسسات الدولة.

وكمـــا حــدث خــلط بيــن الثقافة والإعلام فى إدارة الثقافة فى الخارجية المصـــرية حــدث نفس الخلط بين وزارات الثقافة والإعلام والإرشاد القومى. ففى وزارة عــلى صـــبرى الثانية مارس ١٩٦٤ ظهر مسمى وزير الإعلام لأول مرة بديــلاً عــن الإرشـــاد القومى نظراً للاختيار الأيديولوجى الواضح فى الجمهورية الأولى. وفى أكتوبر ١٩٧٨ لم تفلح محاولة إلغاء وزارة الإعلام خوفاً من استقلالها عــن اختيارات الجمهورية الثانية المضادة بعد اتفاقية كامب دافيد فى ١٩٧٨. وفى وزارة الســـادات الأولى كـــان عبد القادر حاتم نائباً للثقافة والإعلام. بل وانضمت إليها أحياناً السياحة والآثار ما دام الجميع يتعاون مع الخارج[١٦].

وكـــانت وزارة الخارجية من الوزارات الثمانية الأولى منذ ١٨٧٨. وبعد الــثورة أنشئت وزارات الثقافة والتعليم العالى وشئون الأزهر والبحث العلمى مما يبين اهتمام الثورة بالثقافة والعلم الدينى[١٧].

وفى الجمهوريـــة الثانية صدر قرار فى مارس ١٩٧١ بتعيين شئون دولة للشـــئون الخارجيـــة. واستمر هذا التقليد طوال الجمهورية الثانية إلى جوار وزارة الخارجيـــة حـــتى يسهل على الرئيس أن ينفذ سياسته فى قناتين إن استعصت قناة وزارة الخارجيـــة. وعاد المنصب فى مايو ١٩٧٤. وأحياناً يتم توسيع اختصاصات وزارة الخارجية فتنضم إليها وزارة الهجرة بعد اختيار بطرس غالى سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩١[١٨].

ويمكن عرض الثقافة السياسية للخارجية المصرية بمنهجين. الأول المنهج الــتاريخى لتتـــبع تطـــور الثقافة السياسية للخارجية المصرية منذ نشأة النظارة فى ١٨٢٦ حـــتى عـــام ٢٠٠١. ويمكـــن تقسيم هذا التاريخ إلى أربع مراحل رئيسية تتضمن كل مرحلة فترات أخرى فرعية.

١- مصر وبحر برة ١٨٢٦-١٨٧٨. وهى الفترة الممتدة من أول نظارة فى مصر حتى أول برلمان فى تاريخ مصر الحديث، عصر محمد على وإسماعيل.

٢- مـن الاحتلال حتى المعاهدة ١٨٧٨-١٩٣٦. وهى الفترة الممتدة من إسماعيل وتوفيق وعباس وفؤاد باستثناء فترة الحماية على مصر وتشمل ثلاث فترات:

أ-مصر تحت البرلمان ١٨٧٨-١٩١٤ منذ أول برلمان حتى الحماية.

ب-مصر تحت الحماية وإلغاء وزارة الخارجية ١٩١٤-١٩٢٢.

ج-مصر من الثورة حتى المعاهدة ١٩٢٢-١٩٣٦.

٣- مـن المعاهدة حتى الثورة الثانية ١٩٣٦-١٩٥٢ وهى فترة النضال الوطنى فى الأربعينـات بفضـل حزب الوفد والحركة الوطنية المصرية وهى الفترة التى تكون فيها الضباط الأحرار.

٤- مـن ثـورة يوليـو ١٩٥٢ حـتى اليـوم وهى فترة التجربة المصرية الثانية الاشـتراكية بعد الليبرالية، والقومية بعد الوطنية، ويمكن التمييز فيها بين ثلاث فترات:

أ-الجمهورية الأولى ١٩٥٢-١٩٧٠. وهى الفترة الناصرية التى شهدت عصر النصر والهزيمة والمد القومى العربى والاستعداد لحرب أكتوبر.

ب-الجمهوريـة الثانية ١٩٧٠-١٩٨١. وهى الفترة التى بدأ فيها الصراع بين الرياسـة من ناحية والخارجية والحزب والشعب من ناحية أخرى والتى تحول فيها نصر أكتوبر إلى هزيمة سياسية.

ج-الجمهوريـة الثالثة ١٩٨١-٢٠٠٠. وهى فترة محاولة العودة إلى الثوابت الوطنية فى السياسة والتنازل عن الاختيار الاشتراكى(١٩).

وبالرغم من أهمية التحقيب التاريخى لمعرفة التحولات فى الثقافة السياسية لـلخارجية المصرية مع الرياسة أو مستقلة عنها إلا أن عيبه هو تكرار الثوابت فى الـثقافة السياسية للخارجية المصرية، وعدم وضوح البنية السارية داخل المراحل. كمـا يختـلف المؤرخون فى مدى التحقيب، قصره وطوله، معاييره ودلالاته. كما

تتداخل المراحل الكبرى مع الفترات الصغرى. فالثورة المصرية مثلاً منذ ١٩٥٢ حتى الآن مرحلة واحدة تتخللها ثلاث فترات، كل منها له نظامه السياسى واختياراته وأولوياته. بل إن المرحلة الليبرالية أيضاً منذ ١٨٧٨ تتخللها ثلاث فترات أيضاً ما قبل فرض الحماية ١٩١٤، وأثناء الحماية ١٩١٤-١٩٢٢، وبعد الحماية حتى المعاهدة ١٩٢٢-١٩٣٦.

والثانى المنهج البنيوى الذى يحاول إيجاد بنية للثقافة السياسية للخارجية المصرية عبر المراحل والفترات التاريخية مثل نمطى الثقافة السياسية قبل ١٩٥٢، الاستقلال والتبعية، واستمرار هذا النمط بعد ثورة ١٩٥٢. إنما الخلاف فى التبعية لمن؟ بريطانيا أولاً والولايات المتحدة الأمريكية ثانياً أى الاستقلال الوطنى والتحالف مع الغرب الأوربى أولاً والأمريكى ثانياً. وقد استمر نفس النمطين بعد ثورة ١٩٥٢ فى توتر حاد فى الفترة الأولى، العهد الناصرى لصالح الاستقلال الوطنى الثابت فى الثقافة السياسية للخارجية المصرية، والتحول فى الفترة الثانية ١٩٧٠-١٩٨١ لصالح التبعية لأمريكا وإسرائيل، ثم العودة إلى التوازن بين النمطين فى ظروف سياسية داخلية وإقليمية ودولية متغيرة فى الجمهورية الثالثة.

وموضوع الثقافة السياسية للخارجية المصرية موضوع اجتهادى صرف، تتعدد مادة تحليله وأدواته. لم يتم التطرق إليه كثيراً(٢٠). ومازال فى حاجة إلى عديد من الدراسات ضمن خطة شاملة لدراسة الثقافة السياسية فى مصر كجزء من الثقافة الوطنية الحامل للأيديولوجيات السياسية، ليبرالية أو قومية أو اشتراكية أو إسلامية.

ثانياً: أنماط الثقافة السياسية للخارجية المصرية.

منذ نشأة نظارة الخارجية فى مصر فى ١٨٢٦ تعاقب عليها نمطان للثقافة السياسية. الأول النمط الغربى الذى حمله الأتراك والأرمن وخريجو المدارس الأجنبية والإرساليات التبشيرية من طبقة الأعيان وكبار ملاك الأرض. هى الثقافة

السياســية الــتابعة الممثــلة فى ثقافــة الأقليات والمدارس الأجنبية، ثقافة الإنجليز والقصــر والإقطاع وأحزاب الأقلية. كانت بريطانيا نموذج الغرب كما كان الحال لــدى المــثقفين فى الهند مثل السيد أحمد خان. والثانى النمط الوطنى من خريجى مدرســة الحقوق الفرنسية الذى يدافع عن الاستقلال ضد بريطانيا والقصر والنخبة الــتركية الأرمــنية الحاكمة. مثله المثقفون الوطنيون من الطبقة المتوسطة وبعض الأساتذة الجامعيين. وهو يعادل حزب المؤتمر فى الهند.

ويدل على النمط الأول اسم وزارة الخارجية فى نشأتها "ديوان التجارة والأمور الافرنكية". ميدانها "بحر برة"، لا فرق فيه بين التجارة والسياسة. فكلاهما تعامل مع الخارج[٢١]. بدأت منذ اتصال مصر بالخارج منذ على بك الكبير (١٧٦٠-١٧٧٢)، ومحمد على (١٨٠٥-١٨٤٨). ساد النفوذ الفرنسي فى الشرق العربى كله فى القرن الثامن عشر ثم تحول إلى النفوذ الإنجليزى فى القرن التاسع عشر لاهتمامها بالإمبراطورية العثمانية. فكانت الثقافة الأوربية هى السائدة على وزارة الخارجية المصرية فى مرحلتيها الأولى والثانية قبل إلغائها أثناء الحماية[٢٢]. وكان بعض ممثلى مصر فى الخارج متزوجين من أجنبيات مما يجعل التمثيل المصرى أقرب إلى الغرب[٢٣].

وأثــناء الاحتلال زاد عدد الأجانب فى مصر من الأوربيين وجزر البحر الأبيــض المتوسط. وانتشرت مدارس التعليم الأجنبى والإرساليات لسد الحاجة فى الوظــائف العامــة فى الــتجارة والبــنوك والمؤسسات الاقتصادية وشركات تملك الأراضى والتوسع العمرانى. وصدرت الصحف باللغات الأوربية خاصة الفرنسية والإيطالية واليونانية والإنجليزية. وكان ذلك من اختصاصات وزارة الخارجية بما فى ذلك بناء الجبانات للأروام الأرثوذكس وغيرهم من الطوائف المسيحية الأجنبية فى مصــر. وتحولــت الــوزارة مــن الاهتمام بالخارج إلى الاهتمام بالداخل. بل انقطعــت علاقاتهــا بالخــارج تماماً بما فى ذلك تركيا أثناء فترة الحماية. وكانت بــريطانيا هى الــتى تمثل مصر فى الخارج. وتعقد المعاهدات باسمها مثل معاهدة

الرقيق المصرية البريطانية عام ١٨٧٧.

ويصور عصمت عبد المجيد مدينة الإسكندرية وسيادة الثقافة الغربية عليها مـن تحـليل دلالات الأسـماء الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والإيطالية واليونانية: بولكلى، سان مارك، زيزنيا، سان ستيفانو، كامب شيزار، تريا نون، جليمونو بولو، متنافسة مع الشاطبى وسيدى جابر ورشدى ومصطفى باشا والإبراهيمية(٢٤).

وعـندما عـادت وزارة الخارجية فى الفترة ١٩٢٢-١٩٣٧ كانت اللغة الفرنسية السائدة داخل الوزارة بالرغم من مرور أربعين عاماً على احتلال انجلترا لمصـر(٢٥). كانت اللغة الفرنسية قد دخلت من قبل لدى الباب العالى فى استانبول منذ منتصف القرن السادس عشر بعد عقد المعاهدة العثمانية الفرنسية عام ١٥٣٥. فقـد كـانت مصـر جـزءاً من الدولة العثمانية. كما اعتمد محمد على فى القرن التاسـع عشر على الخبراء الفرنسيين. فانتشرت اللغة الفرنسية فى سائر الإدارات المصـرية. كمـا نقلت أغلب القوانين الحديثة عن الفرنسية. وكانت أغلب البعثات الـتى أرسـلتها مصـر فى عهد محمد على حتى عصر إسماعيل إلى فرنسا حتى أصبحت اللغة الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى لأبناء الطبقة الراقية، سدنة الحكم من الأفـندية. ونشأت علاقة خاصة بين الخارجية وخريجى مدرسة الحقوق التى كانت تسـمى مدرسة الحقوق الفرنسية أو المصرية أو الملكية. وظلت اللغة الفرنسية لغة الـتدريس فيهـا حـتى بعد أن تحولت الجامعة من أهلية إلى حكومية عام ١٩٢٥. وكانت لغة الطبقة الأرستقراطية التى يعين منها وزراء الخارجية. واستمرت كذلك حـتى بعـد أن تمصرت الطبقة. بل إن اللغة الفرنسية كانت منذ بلاط لويس الرابع عشر فى القرن السابع عشر لغة الدبلوماسية و"الايتكيت" و"البروتوكول". كانت هى اللغة العالمية التى لم تستطع الخارجية المصرية تجاهلها. وكان رجال القصر الذين يعيـنهم المـلك فى المناصب الحكومية أيضاً من نفس الثقافة. وكانت لغة الجاليات الأجنـبية فى مصـر لدرجـة أنهـا أصبحت لغة الحياة اليومية فى الأسواق عبر المصطلحات الجديدة. ويروى صليب باشا سامى فى حوار مع الملك عن ضرورة

قطـــع العلاقـــات مع حكومة فيشى فى فرنسا. فقال الملك: إن فرنسا صديقة دائمة لمصـــر وأن رجالهـــا قد أدوا خدمات جليلة لمصر فى عهد جده محمد على، وأول الدول التى ساعدت على نشر التعليم فى مصر(٢٦).

وقـــد صدر الأمر العالى فى ١٨٧٨/١٢/١٠ باختصاص نظارة الخارجية "بالمطـــابع والمطبوعات الأورباوية". فقد كان فى مصر فى ١٨٨٠-١٨٨٥ حوالى خمـــس عشـــرة صحيفة أجنبية أغلبها بالفرنسية، وبعض صفحاتها بالعربية. وكان أصـــحابها يتمتعون بحماية قناصلهم. وكثيراً ما كان ذلك يؤدى إلى أزمات سياسية ودبلوماســـية. أشهرها ما حدث فى ١٨٨٥ عندما عطلت الحكومة المصرية جريدة البوســـفور اجيبســـيان وتوجيه الحكومة الفرنسية إنذاراً إلى الحكومة المصرية مما أدى إلى اعـــتذار نوبـــار باشا وزير الخارجية بتوجهه إلى قنصلية فرنسا بملابسه الرســـمية وتقديم الاعتذار بنفسه. وبعد عودة العمل بالقانون عام ١٩٠٩ حدث توتر شديد بين الخارجية المصرية وبعض المعتمدين الأوربيين عندما نجحت جريدة "لى دبيش اجيبسيان" التى كانت تصدر بالعربية والفرنسية فى الاتصال بزعماء الحزب الوطـــنى وشـــن حملة عنيفة على الخديوى نفسه الذى ساءت علاقته بالحزب عام ١٩١٠. ونظـــراً لـــنظام الامـــتيازات لم يستطع الخديوى البطش بالصحيفة، ولكن تدخـــلت نظارة الخارجية لحل الأمر. فبعد أن نشر ديروجا مقالاً فى الهجوم على الخديـــوى استدعى حسين رشدى ناظر الخارجية المعتمد الفرنسى والقائم بالأعمال الأسبانى، وطلب منهما أبعاد صاحب الصحيفة ورئيس تحريرها وإخراجهما خارج البلاد.

كـــانت الصـــحف الأوربيـــة تمـــثل أحـــد هموم نظارة الخارجية بسبب موضـــوعين حساســـين تتـــناولهما الصحف. الأول الإرساليات التبشيرية التى كان ســـلوكها يمثل استفزاز للرأى العام الإسلامى. فقد نشرت جريدة المرشد الأسبوعية الـــتى كانت تصدرها إرسالية البرسبتيريان الأمريكية مقالاً بعنوان "ضعف الإسلام" تطعـــن فيـــه عـــلى الديـــن الاسمى. فطلب حسين رشدى باشا من القائم بالأعمال

الأمــريكى إغلاق الجريدة على الفور حتى دون الرجوع إلى واشنجطن. وقد تمت الاســتجابة إلى طلــبه. والموضــوع الثانى بعض الجماعات الأوربية النشطة من الفوضــويين واليهــود التى انتشرت فى مصر مما أدى إلى اندلاع مظاهرات فى القاهــرة والإســكندرية أمــام القنصليتين الروسية والإيطالية مما أدى إلى اعتذار بطرس باشا غالى إلى القنصليتين(٢٧).

وكــان مــن هموم نظارة الخارجية أيضاً المحاكم المختلطة. والتى كانت تخضــع لهــا ليس فقط من النواحى الإدارية مثل مد العمل بها بل من حيث عملية اخــتيار القضــاة الأجانب فيها التى كانت من حق الحكومة المصرية. ولما كانت العناصــر تعــترض نشأت ساجلات بين النظارة والقناصل كانت تنتهى أحياناً إلى بعض الأزمات الدبلوماسية.

كــانت الخــبرات الأوربية فى التنظيم والإدارة خلال الحملة الفرنسية هى الــتى اســتفاد مــنها محمد على فى بناء الدولة الحديثة. ومنها فئة المترجمين مثل بــاغوص بــك الأرمــنى المســيحى الذى كانت لديه معلومات وفيرة عن السوق الأوربيــة. وأصبح أول وزير للخارجية المصرية، رئيس ديوان الأمور الافرنكية والــتجارة. يجيد اليونانية والإيطالية والفرنسية إلى جانب التركية والأرمنية. وكان معظم الوزراء من الأرمن الذين كانوا على دراية بالثقافة الغربية ويجيدون لغاتها. وقد لعب الأرمن الدور الأساسى فى مناصب الخارجية مثل نوبار باشا أول رئيس وزراء فى التاريخ المصرى الحديث فى عصر إسماعيل(٢٨).

وكذلــك أبــناء الطــبقة الــتركية القديمة مثل أدهم باشا كانوا بين النخب الحاكمــة. فكان ذوالفقار باشا ثانى ناظر للخارجية من أصول تركية، وعدلى يكن آخــر الــنظار من أصول مقدونية، تزوج أبوه شقيقة محمد على. لم يكن الأتراك أيضــاً غرباء عن هذه الصفوة المثقفة ثقافة أوربية. فقد تخرج معظمهم من مدارس خاصة، خاصة الفرنسية. ويعتبر شريف باشا نموذجاً لهؤلاء. فهو أحد أبناء الطبقة الــتركية الحاكمة. تربى فى قصر محمد على، وذهب إلى فرنسا فى بعثة الأنجال.

وبعد خمس سنوات حصل على شهادة عسكرية عالية. وبعد أن استقر فى مصر تزوج من ابنة سليمان باشا الفرنساوى. ومثله بطرس غالى ويوسف وهبة وكانا على معرفة واسعة بالثقافة الأوربية. كان بطرس باشا يجيد العربية والفرنسية والتركية والإنجليزية والإيطالية والفارسية. وحرص على تعلم القبطية. ويوسف باشا وهبة كان رئيساً لمحكمة الاستئناف المختلطة قبل أن يتولى الوزارة. وكان ضليعاً بالفرنسية التى كانت لغة التداول فى هذه المحاكم. وقد أنشئت مدرسة الألسن عام ١٨٧٦ لتعليم النخبة الحاكمة(٢٩).

وكان معظم النظار فى هذه المراحل من طبقة الأعيان أو كبار ملاك الأراضى الزراعية. وقد نشأت هذه الطبقة فى عصر محمد على، وتطورت فى عصر إسماعيل، واستقرت فى عهد الاحتلال البريطانى. وقد حصلت هذه الطبقة على أملاكها من الهبات الكبيرة التى تلقاها أبناء الطبقة التركية التى كانت تمثل بلاط الحكام وذلك مثل شريف باشا وعلى ذوالفقار باشا. وقد حصل كل منهما على ألف فدان، وإسماعيل راغب باشا الذى حصل على خمسمائة فدان. وانضم إليهم نوبار باشا الذى حصل أيضاً على ألف فدان. ويصف صليب باشا سامى المقاهى التى كانت تقصدها الطبقة الراقية حيث تقدم أجود أصناف المأكولات والمشروبات على أنغام موسيقى تعزفها آنسات حسناوات يقودهن عازف شهير للكمان مع ناد للبلياردو(٣٠).

وكان عبد الفتاح عمرو باشا مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً فى لندن بعد أن أقيل حسن نشأت لأن زوجته لا تحمل الجنسية المصرية. وحصل على لقب سفير فى ١٩٤٥. ونظراً لميوله الإنجليزية كان يحاول التأثير على الملك لصالح السفارة البريطانية. لذلك وصفه طه حسين بأنه يصلح أن يكون سفيراً لبريطانيا فى مصر أكثر مما يصلح سفيراً لمصر فى بريطانيا(٣١).

وكان الأقباط من هذه الطبقة من خلال اشتغالها بالصرافة فى الريف أو النظارة على التفاتيش الزراعية الكبيرة خاصة تفاتيش الأمراء الذين كانوا أشبه

بالملاك الغائبين. ومنهم بطرس غالى. فقد كان أبوه غالى بك نيروز ناظراً لتفاتيش مصـــطفى فاضل شقيق الخديوى إسماعيل. ظهر الأقباط كقوة فى ١٧٥٠ فى ظل على باشا الكبير. واحتفظوا بإدارة الجمارك وفى ميدان المال والتجارة.

تعاون البعض كأقلية مع السلطات الفرنسية تحت قيادة المعلم يعقوب حنا. والأغلــبية شـــاركت فى المقاومـــة برئاســـة المعلم جرجس الجوهرى. ويؤكد كلا الفـــريقين عـــلى مصرية الأقباط ضد تذبذب موقف الاحتلال الفرنسى أمامهم. ففى عهـــد كليـــبر ألغيت كافة الإجراءات الاستثنائية ضد الأقباط. ثم طردوا من الخدمة وجـــباية الأموال فى عهد مينو خاصة بعد إسلامه مما ترك أثراً سيئاً فيهم باعتبار أن فرنســـا حاميـــة لهم. ودعا المعلم يعقوب حنا للاستقلال وتكوين الجيش القبطى. وفى المقابل أكد المعلم غالى على ضرورة أن يكون المال اللازم للمشروعات مالاً مصـــرياً. ورفـــض الـــبابا بطرس الجاولى حماية روسيا القيصرية لهم. وقد طلب محمد على من المعلم غالى ألف كنس، وأعدمه إبراهيم عندما عارضه بشأن بعض الضـــرائب المفروضـــة على المصريين باعتباره مصرياً. واضطهد البعض الآخر مثل المعلم رزق أيام محمد على. ثم دفعت فكرة الوحدة الوطنية قوة الهيكل القبطى إلى الأمام مما أضعفهم لأنهم أصبحوا مثل بقية الشعب المصرى. وتعرضوا لبطش الـــوالى. ولـــم تـــنظر إليهـــم أوربا كطرف فى المعاملات التجارية. ومن ثم فقدوا أهميـــتهم فى صـــياغة السياســـة الخارجية المصرية. فبدأ التوتر العثمانى الأوربى يمارس من خلال القناصل والأقليات الأوربية بدلاً من الأقليات المحلية(٣٢).

ويـــبدو التوجه الغربى فى موافقة الحكومة على مرور الطائرات الإيطالية من طرابلس عبر الحدود المصرية فى طريقها إلى مستعمرة ايرتيرة الإيطالية دون توقيـــع اتفاق مكتوب من أجل ضرب الحبشة. فلما عرض الأمر على الملك رفض الطـــلب الإيطالى فى حين وافق عليه صليب باشا سامى(٣٣). ومع ذلك ينقد طريقة اســـتقبال لـــورد كرومر فى المدرسة التوفيقية عندما دخل المدرسة بعربته الفاخرة يتقدمها ساسان. وقفت أمام مكتب الناظر، واستلقيا على السلم المقابل يلهثان بعد أن

جريا بسرعة الخيل من قصر الدوبارة إلى قصر النزهة. فكتب خطاباً إلى كرومر بالفرنسـية بتوقيع طالب فى المدرسة التوفيقية يبين فيه التناقض بين نظام السياسة ومعـالم المدنيـة الغربية، ويتعارض مع تعاليم المسيحية بل هو من آثار الرق فى عهـود الـذل، ومطالباً بإلغاء هذا النظام حتى يكون قدوة لسائر القناصل والأمراء والباشوات. فبالرغم من التوجه الغربى إلا أن المسيحية الوطنية فى الأعماق.

ومـع ذلك كان للأقباط دور رئيسى فى تكوين وزارة الخارجية سواء من حيـث وزاراتهـا أو من حيث علاقات مصر بالحبشة. فمن مجموع اثنين وثلاثين وزيـراً فى الحقـبة الأولى مـن تاريخ الوزارة ١٧٨٠-١٩٣٧ كان ستة منهم من الأقـباط. وتـولى الـبعض منهم الوزارة أكثر من مرة مثل تكران باشا، واصف بطـرس غـالى (خمـس مرات)، بطرس غالى (ثلاث مرات)[٣٤]. ويكشف حفل استقبال إمبراطور أثيوبيا أثناء حفل التتويج للوفد المصرى عن مدى أهمية الكنيسة القبطية كعنصر مشترك بين البلدين[٣٥].

كـان الأقباط نصارى ديناً مسلمين ثقافة. فقد دافع صليب باشا سامى عن الـتراث الإسلامى ضد المهاجمين له فى الخارج. فعند زيارته إلى لندرة فى صيف ١٩٠٢ كـانت تـنظر إليه أسرة أستاذه نظرة المتمدينين لانصاف المتمدينين، نظرة المسـتعمرين للمستعمرين. إذ سألته السيدة على الطعام فى سخرية إذا كان صحيحاً أن الـرجل فى مصر يتزوج من أربعة نساء وكم عدد زوجات والده؟. فأجاب بأن مـثل هذا السؤال وجه إلى الخديوى عباس عندما كان يتلقى العلم فى فيينا وأجاب بـأن هـذا صـحيح لأنـه فى كل أربع نساء قلما يجد الرجل امرأة واحدة صالحة لـلزواج. وهـو سـؤال مشـين ينطـبق على النساء المسلمات وغير المسلمات، المصـريات والأوربيـات. والمصـرى لا يقـل عـلماً أو تمدناً أو تحضراً من الإنجـليزى. فتحولت سخرية البريطانيين من المصريين إلى احترام واصبحوا هم أنفسهم موضعاً للسخرية[٣٦].

ولما جرى القضاء الأهلى منذ إنشائه على تطبيق أحكام دين الموصى دون

أحكام الشريعة الإسلامية على وصايا غير المسلمين عدلت محكمة النقض عن هذا الـــرأى مـــن أجـــل توحيـــد أحكام الوصية بين المصريين. وقضت بسريان أحكام الشريعة الإسلامية على وصاياهم جميعاً مسلمين وغير مسلمين. ورأى صليب باشا ســـامى أن هذا الحكم قد جاوز أحكام التشريع القائمة ولكن الدافع عليه كان شريفاً لأنه يحقق المساواة بين المواطنين. وكانت مناسبة له لكتابة "وصية غير المسلم". ثم نشـــر صليب باشا سامى فى جريدة الأهرام حديثاً عن الشريعة الإسلامية باعتبارها أســـبق الشـــرائع فى تقريـــر الأحوال الشخصية التى وضعتها الدول لأول مرة فى مجمـــع أكســـفورد ١٨٨٢ ثم أقرها مؤتمر لاهاى ١٩٠٢ اعتماداً على آيات قرآنية وأحاديث نبوية. فزاره حسن البنا وأعضاء مكتب الإرشاد لشكره ودعوته إلى حفل تكـــريم لـــه. وهى زيارة اعتز بها صليب باشا سامى، وتكشف عن تجاوز اختلاف الأديان لصالح عام واحد[٣٧].

وكان مكرم عبيد وزير الخارجية بالنيابة هو الذى أصدر قراراً فى سبتمبر ١٩٣٧ بضرورة جعل اللغة العربية أساساً للمكاتبات الوزارية مع جميع البلاد باستثناء الهيئات الأجنبية فى مصر مما يدل على ارتباط القبطية بالعروبة وليس فقط بالوطنية المصرية. ثم طالبت مصر بميزانية جديدة للأمم المتحدة فى السبعينات لطبع قراراتها وتوصياتها باللغة العربية وتوزيعها فى كافة أرجاء الوطن العربى. وتضافرت الجهود من أجل اعتماد اللغة العربية لغة رسمية فى مجلس الأمن عام ١٩٨٢. ويرجع الموضوع إلى ١٩٧٣ عندما تقدم ثمانية عشر مندوباً بخطاب إلى الأمين العام بإدخال بند اللغة العربية من بين اللغات الرسمية التى يعمل بها فى الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والفرعية. فقد حافظت على الحضارة الإنسانية،وينطق بها مائة وعشرون مليوناً فى تسعة عشر بلداً،ويمارسون بها شعائر الإسلام، ومن أجل تفعيل دور الأمم المتحدة لدى الشعوب الناطقة بالعربية[٣٨]

والـــنمط الثانى فى الثقافة السياسية للخارجية المصرية هو ثقافة الاستقلال

الوطنى الممثلة فى الخارجية وحزب الأغلبية، الوفد، وأحزاب المعارضة والمثقفين الوطنيين وعلماء الأزهر. وهىّ الثقافة التى تكون فيها الضباط الأحرار قبل ١٩٥٢ المتمثلة فى الجيش والرياسة بعد الثورة.

تكشف وزارة الخارجية عن رغبة مصر فى الاستقلال عن الدول العثمانية أولاً ثم عن الإنجليز ثانياً ثم عن القصر ثالثاً. فقد اقتصرت صلاحيتها أولاً على التعامل مع الأجانب فى مصر حتى أواخر عصر محمد على كما جاء فى قانون سياسة نامه عام ١٨٣٧. ثم اتسعت حتى شملت المعاهدات الدولية والمطابع والمطبوعات الأورباوية والمحلية طبقاً للأمر العالى عام ١٨٧٨ بشأن اختصاص النظار طبقاً لما حصلت عليه مصر من الدولة العثمانية فى عصر إسماعيل من مظاهر الاستقلال. وانتهت علاقة مصر بالدولة العثمانية إلى إنهاء التبعية بين القاهرة واستانبول على مدى أربعة قرون، وتغير لقب الخديوى إلى السلطان، والنظارة إلى وزارة، بعد أن كانت الوزارة فى استانبول، والنظارة فى القاهرة. وقد خرج عن القاعدة اثنان من المتحضرين من ذوى الأصول العثمانية كنظار للخارجية هما بطرس باشا غالى ويوسف باشا وهبة[٣٩]. وكانت الحكومة المصرية نفسها تحتّج على بعض ممارسات قوى الاحتلال مما شجع على ظهور تيار وطنى من خارج السلطة فنشأت الحركة الوطنية المصرية من داخل السلطة ومن خارجها، مع السلطة وضدها.

كانت تركيا تعتبر نفسها صاحبة حق فى مصر. وقد رفض الوزير المفوض التركى فى مصر اعتباره مثل باقى الوزراء المفوضين مثل محمد على شوقى بك ومحى الدين باشا (١٩٢٦-١٩٣٢). كان الأول أحد الأعضاء الأوائل فى جمعية الاتحاد والترقى. وكان الثانى حفيد مختار باشى المندوب السامى التركى فى مصر قبل الحرب. فتركيا ليست دولة صاحبة امتيازات يمثل مواطنوها أمام المحاكم المختلطة بل هم مواطنون يمثلون أمام المحاكم الأهلية المصرية.

وأثناء الاحتلال ١٨٨٢-١٩١٤ سلبتّ بريطانيا وزارة الخارجية كثير من

سـلطاتها. ومع ذلك ظلت الوزارة هى الوسيلة التى تتعامل بها بريطانيا مع الدول الأجنـبية. وفى الفترة بين الإلغاء والإعادة ١٩١٤-١٩٢٢ كانت الوزارة تمثل أهم مظاهـر السيادة الوطنية على امتداد تاريخ مصر الحديثة. فمنذ بداياتها الأولى قبل الاحـتلال تحـت مختلف الأسماء "ديوان أمور افرنكية" أو "نظارة خارجية" ظلت تتناقص أو تتزايد طبقاً لتقلص أو اتساع الاستقلال الوطنى.

فـبعد نهايـة ١٩١٨، اندلعـت الثورة المصرية فى ١٩١٩، وكانت أحد مطالـبها إعـادة وزارة الخارجيـة. كانت الظروف تمهد لذلك مثل نهاية السيادة العـثمانية عـلى الـبلاد بهزيمة تركيا فى الحرب، وتنافس البلاد الإسلامية على خلافـتها. وظـلت بريطانيا تعارض ذلك نظراً لتناقض وزارة الخارجية مع منطق الحمايـة وإن وافقـت بريطانيا على بعض مظاهر السيادة للخارجية المصرية فى أضـيق الحدود حتى لا يحدث تناقض فى السياسة الدولية بين سيادة بريطانيا على مصـر وسـيادة مصـر على نفسها، بالإضافة إلى خشية بريطانيا من ازدياد نفوذ مصـر على الساحة الدولية لتحقيق طموحها فى زعامة العالم الإسلامى بعد سقوط الخلافـة العثمانية، تنافس بريطانيا. وبعد فشل مفاوضات عدلى كروزن، ونفى سـعد زغـلول إلى سيشـل فى أواخر ١٩٢١ واجه الوجود البريطانى فى مصر معارضـة قويـة شـبيهة بـثورة ١٩١٩. وبتصـريح ٢٨ فبراير انتهت الحماية الـبريطانية عـلى مصـر، واعـترفت بها كدولة ذات سيادة وحرية تمثيل وزارة الخارجية المصرية فى الخارج تمثيلاً دبلوماسياً وقنصلياً(٤٠).

وكـان الاستثناء من السيادة الأجنبية على الخارجية المصرية تولى أحمد عـرابى نظارة الجهادية والبحرية بين فبراير ويوليو ١٨٨٢، وتولى سعد زغلول نظـارتى المعارف والحقانية بالتعاقب بين أكتوبر ١٩٠٦ وإبريل ١٩١٢ رغبة من بريطانيا فى استرضاء المصريين ولمواجهة النمو المطرد للحركة الوطنية.

وكـان بعـض الدبلوماسيين الأجانب فى القاهرة من "المشاغبين" لمواقفهم المعاديـة للسياسـات الـبريطانية أو لأزماتهم مع السلطات المصرية مثل سفراء

الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وتركيا والنمسا. فقد اصدر د. مورتون هاول سفير الولايات المتحدة الأمريكية بعد عامين من تركه القاهرة "مصر، الماضى والحاضر والمستقبل" وقال إن اللورد اللبنى صرح له أنه أراد شنق سعد زغلول وصحبه إلا أن حكومته لم تسمح بذلك. فقد كان هاول متعاطفاً مع الحركة الوطنية المصرية ومعادياً للوجود الاستعمارى البريطانى فيها(٤١). وكما وقف السيد عمر مكرم نقيب الأشراف فى مواجهة نابليون، وقف أحمد عرابى ناظر الجهادية فى مواجهة الخديوى توفيق.

أما القصر فقد أراد باستمرار السيطرة على الخارجية المصرية عندما أدرك قيمتها كرمز للسيادة الوطنية لدرجة توحيده وظيفياً بين الخارجية والديوان الملكى. ثم بدأ الملك باستبعاد العناصر المناوئة له فى وزارة الخارجية وإصدار أوامر ملكية بذلك خاصة عام ١٩٢٩ عندما أحيل كل من محمود سامى باشا الوزير المفوض فى واشنجطن وصادق حنين باشا الوزير المفوض فى روما إلى الاستيداع. وكانت الحجة أن محمود سامى باشا فشل فى صنع مكانة له فى العاصمة الأمريكية، وأنه كان يقصد الغياب من العاصمة أثناء الاحتفالات الأعياد الرسمية المصرية لاختصار النفقات. واستمر القصر فى تعيين رجاله فى منصب المندوب فوق العادة أو الوزير المفوض(٤٢).

ويروى عصمت عبد المجيد أن والده محمد فهمى عبد المجيد رئيس جمعية المواساة كان من نفس المدرسة الوطنية فى صراعها مع القصر تدعمها مقالات محمد حسين هيكل وطه حسين وفكرى اباظة. فعندما حضر الملك فاروق مسرحية "إنقاذ ما يمكن إنقاذه" لسليمان بك نجيب التى أقامتها جمعية أنصار التمثيل والسينما اعترض الأب على المجاملات التى كان يقدمها مدير المستشفى أحمد النقيب لرجال القصر. لذلك اختير لإلقاء كلمة الجمعية أمام الملك. فاستقال الأب لأن الجمعية للضعفاء والفقراء. فألغيت وظيفة وكيل عام مصلحة الجمارك التى كان يشغلها الأب وأحيل إلى المعاش. وبعد الثورة أحيل أحمد النقيب باشا إلى

محكمة الثورة وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً[٤٣].

وقد خرج هذا النمط من الثقافة السياسية الوطنية من مدرسة الحقوق التى تأسست ١٩٠٨ والتى تأسس من خريجيها الحزب الوطنى ومن خريجى الجامعة المصرية التى تأسست فى ١٩٢٥ بعد ثورة ١٩١٩[٤٤]. وما أنشئ من قنصليات عام ١٩٢٥ كان بمثابة الجسد الرئيسى للتمثيل القنصلى المصرى فى الخارج استكمالاً للاستقلال الوطنى ومظاهر السيادة. ومنه خرجت مدرسة الوطنية المصرية لمحمد صلاح الدين ومحمود فوزى وعصمت عبد المجيد. "طالما أن الغرباء هم الذين يملكون مقدرات هذا الوطن فسيظل أبناؤه يحيون فيه غرباء"[٤٥]. كان أساتذته حامد سلطان ووحيد رأفت من عمالقة القانون الدولى فى العصر الليبرالى. ورسالته "محكمة الغنائم، دراسة مقارنة" جعلته خبيراً فى العلاقات الدولية وفيما بعد رئيس اللجنة القومية لطابا. وشاهد سنوات التحول فى مصر من سيادة بريطانيا إلى الاستقلال الوطنى وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وحرب الفدائيين فى القناة فى ١٩٥١. وكانت وزارة الخارجية قد أعدت ملفاً كاملاً لإلغاء المعاهدة برئاسة محمد صلاح الدين. فقد كانت الوزارة معقلاً من معاقل الوطنية المصرية والعربية. وكانت سلاحاً ماضياً من أسلحة مصر فى كفاحها الطويل من أجل الحرية والقيم الحقة والمثل العليا.

ولم تكن الحركة الوطنية المصرية بمعزل عن الحركة الوطنية العربية إذ تتجسد الليبرالية فى الوطنية والعروبة على حد سواء. فقد أنشأ نادى الاتحاد العربى فى ١٩٤٤ لترويج فكرة العروبة. وهو نفس العام الذى أسست فيه جامعة الدول العربية. وقد ساهم عصمت عبد المجيد فى نشاط "الحركة الوطنية لطلاب المغرب العربى" فى باريس مما جعله يكتشف حب المغاربة لمصر، واثبات الشخصية العربية الإسلامية لمصر التى تجسدت فى استقبال بطل الريف عبد الكريم الخطابى ماراً بقناة السويس. كما دعمت الحركة الوطنية المصرية تأميم مصدق للبترول فى ١٩٥٤. وهو نفس التيار الذى خرجت منه ثورة يوليو ١٩٥٢، واستمراراً لمعارك

مصـــر الوطـــنية فى ١٩٥١ فى قـــناة السويس، وفى ١٩٥٦ معركة التأميم، وفى ١٩٥٨ دفاعـــاً عـــن استقلال*لبنان ضد الغزو الأمريكى وتدعيماً للحركة الوطنية اللبنانية، دفاعاً عن استقلال الجزائر وثورة اليمن.

كمـــا مثلت الطليعة الوفدية بداية التحول فى الحركة الوطنية المصرية من الليـــبرالية الـــتى قادهـــا الإقطـــاع وباشوات مصر إلى الفكر اليسارى الاشتراكى وضرورة الإصلاح الزراعى فى مصر. وكان عصمت عبد المجيد قد تعرف على معظـــم التيارات الفكرية اليسارية، الماركسية والاشتراكية أثناء دراسته فى باريس. وهى نفـــس البيـــئة الـــتى تكـــون فيها عبد العزيز فهمى ومحمد مندور ومارسها مصطفى موسى.

وبعـــد انـــتهاء الحرب بدأت الحركات اليسارية داخل الوطن العربى تمثل إزعاجـــاً لـــبريطانيا مـــتوهمة أنـــه بداية زحف سوفيتى على المنطقة على طريق المواصـــلات إلى الهـــند التى حصلت على استقلالها فى ١٩٤٧. واستمر التحول الوطـــنى إلى اليســـار فى مصـــر بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، واتفاقية السودان فى ١٨٩٩، ووقوف مصر ضد مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، ثم اندلاع ثورة يوليـــو ١٩٥٢، وســـقوط المـــلكية واعتبرته حليفاً لها فى المطالبة بالاستقلال عن بـــريطانيا والمناصرة لهم فى الأمم المتحدة. فقد حل محمد كامل البندارى باشا فى ١٩٤٦/٣/٣٠ محـــل كامل بك عبد الرحيم فى موسكو. وجعل مهمته الاستفادة من مركـــز الاتحـــاد السوفيتى فى الميدان الدولى ضد الاستعمار البريطانى. وبعد فشل مفاوضات صدقى – بيفن فى نهاية ١٩٤٦ سنحت الفرصة لروسيا لتخفيف الضغط على الحركة الشيوعية على يد صدقى بأن وعدت بمساعدة مصر فى عرض طلبها عـــلى الأمم المتحدة. فخافت بريطانيا من تقوية الدعامة الشيوعية فى مصر. وهو الـــتيار الـــذى اســـتمر بعـــد ثورة يوليو ١٩٥٢ فى تكوين بعض الضباط الأحرار (يوسف صديق، خالد محى الدين)(٤٦).

وبعـــد أن كانت الخارجية المصرية محصورة فى طبقة الأعيان والأقليات

الأرمنية والتركية قبل إلغاء الوزارة وفرض الحماية فى ١٩١٤ اتسعت هذه الطبقة بعـد عـودة الـوزارة فى ١٩٢٢ وبعـد ثـورة ١٩١٩. وتم اختيار رجال السلك الدبلوماسى من موظفى الحكومة من مختلف الوزارات أو من الموظفين من خارج الحكومـة أو من أصحاب المهن الحرة بل ومن صفوف العسكريين. وقد تم التوسع فى ذلك خاصة بين ١٩٢٢-١٩٢٦ حتى تم تكوين كوادر خاصة لوزارة الخارجية.

وتـم تعييـن عدد من الأئمة فى المفوضيات المصرية فى الدول الكبرى الأربعـة، بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة عام ١٩٥٢(٤٧). إمام فى كل مفوضـية لإمامة الصلاة. وهو تقليد منذ محمد على عندما أرسل الطهطاوى إماماً للبعـثة التعليمية فى فرنسا عام ١٨٢٥. كان الهدف الحقيقى هو تنفيذ سياسة الملك الإسـلامية بعـد سقوط الخلافة فى ١٩٢٤ ومحاولة الملك فؤاد نقلها إلى القاهرة. وهى الفـترة التى كتب فيها على عبدالرازق "الإسلام وأصول الحكم" الصادر عام ١٩٢٥ لـلوقوف أمام رغبات الملك فى أن يصبح خليفة للمسلمين، والمناداة بفصل الديـن عـن الدولـة، والنـبوة عن الخلافة، والخلافة عن الإمامة، والإمامة عن الزعامة. كان الهدف من وجود هؤلاء الأئمة فى المفوضيات المصرية فى الخارج بث روح الولاء عند المصريين فى الخارج " لمولانا " الملك(٤٨).

تـم تغير ولاء بعض هؤلاء الأئمة من الملك إلى الوطن، ومن القصر إلى الشـعب مثل أمين الخولى صاحب مدرسة الأمناء والذى أصبح من كبار المجددين فى الفكـر الاسلامى والنقد الأدبى بفضل اتصاله بالثقافة الغربية وجمعه بين القديم والجديـد. وممـا يـدل عـلى استخدام المصريين فى الخارج عن طريق موظفى الخارجية لطلب الولاء للقصر ما ذكره أمين الخولى من أن الطلبة فى برلين كانوا فـريقين: الأول مـع سعد، والثانى مع القصر. ولما طالب أحد الطلاب فى خطبة تـرحيب أن يـنهيها بشكر "مآثر مولانا" رفض الطالب بإباء لأنه ليس ملكياً. وقد حـدث نفـس الشـىء لعبدالوهاب عزام الذى حصل فى لندن على الماجستير من مدرسة اللغات الشرقية ثم أصبح أستاذاً بكلية الآداب وعميداً لها. ثم عاد إلى السلك

الدبلوماسي سفيراً لمصر لدى السعودية وباكستان. وقد عاد أغلب هؤلاء الأئمة إلى مصـــر عام ١٩٢٨ بعد فشل سياسة الملك فى استعمال الدين للسياسة وتلاشى آماله فى الخلافة، وجذب ولاء المصريين فى الخارج إلى القصر.

وقـــد انـــتهى ذلك بسقوط حسن نشأت والعهد الزيورى نفسه وقيام حكومة ائـــتلافية مـــن الأحرار الدستوريين الذين حاربوا الفكرة ومن الوفد الذى كان غير راض عـــن سياسة الملك الدينية. إذ قدم سعد استقالته مرتين كرئيس وزارة بسبب خلافـــات بين الوزارة والقصر حول إصلاح الأزهر وتأليب الأزهريين ضد وزارة الشعب، وحول قضية الخلافة ورغبة فؤاد فى تنصيب نفسه خليفة للمسلمين[٤٩].

وتبلغ ذروة الاستقلال الوطنى لمصر ودفاعها عن حركات التحرر الوطنى فى العالم وحق الشعوب فى تقرير المصير وحق الدول الصغرى فى المشاركة مع الـــدول الكـــبرى فى صياغة المواثيق الدولية فى مناقشات الوفد المصرى لصياغة مشروع ميثاق الأمم المتحدة. كان تمثيل مصر فى الأمم المتحدة من رجال وطنيين مـــن الخارجيـــة المصـــرية. حـــاول كل منهم التعبير عن شخصية مصر ودورها الوطنى فى المنظمات الدولية[٥٠].

كـــان أول تصـــريح دولى يمهـــد لمولـــد مـــنظمة الأمم المتحدة "تصريح الأطلنطى" والذى صدر عنه "ميثاق الأطلنطى". وقد وقعت عليه مصر فى ١١/٢٧/ ١٩٤٣ لاتســـاق مبادئه مع السياسة الخارجية المصرية. كما وقعت مصر تصريح الأمم المتحدة أو تصريح واشنجطن الصادر فى ١٩٤٣/١/١ وانضمت إليه فى ٢٧/ ١٩٤٥/٢ نظـــراً لظروف مصر أثناء الحرب وبعد موافقة مجلس الشيوخ وإعلان الحـــرب عـــلى ألمانيـــا واليابان تمهيداً لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسيسكو توطـــئة لإنشـــاء مـــنظمة الأمم المتحدة والتى أرادت مصر أن تكون عضواً فيها لعـــرض قضـــيتها. وانعقـــد المؤتمر فى ٢٥/٤-١٩٤٥/٦/٢٦ باسم "مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولى" شاركت فيه خمسون دولة[٥١].

وبناء على مقترحات دمبرتون أوكس اقترح الوفد المصرى إجراء حوالى ثلاثة عشر تعديلاً دفاعاً عن الدول الصغرى واستقلالها الوطنى، رفضت الدول الكبرى معظمها وهى:

١-زيادة نص "وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى" على نص "حفظ السلم والأمن الدولى" دفاعاً عن حق الدول الصغرى فى العدل.

٢-بالنسبة للأعضاء الأصليين والجدد اقترح الوفد المصرى أن يكون التنظيم عالمياً ممثلاً للدول الكبرى والصغرى عاجلاً أو آجلاً وحتى تحرر الدول الصغرى من سيطرة الدول الكبرى.

٣-بالنسبة للمعاهدات اقترح الوفد المصرى إعادة النظر فى المعاهدات طبقاً للظروف المتجددة حتى تتحرر الدول الصغرى من المعاهدات المجحفة التى عقدتها مع الدول الكبرى مثل معاهدة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر بل وضرورة إلغاء المعاهدات السابقة على الميثاق الجديد.

٤-بالنسبة لحق التصديق على قرارات مجلس الأمن اقترح الوفد المصرى الاكتفاء بحق الجمعية فى النظر فى تقارير المجلس ومناقشاتها وضرورة عرض التقارير على مجلس الجمعية العامة للمصادقة وهو أشبه بالبرلمان تفادياً لسيطرة أعضاء مجلس الأمن على الجمعية العامة.

٥-بشأن انضمام فرنسا لمجلس الأمن اعترضت مصر نظراً لعدوانها على سوريا مما يكشف عن البعد العربى فى سياسة مصر الوطنية قبل ١٩٥٢.

٦-زيادة أعضاء مجلس الأمن إلى أربعة عشر عضواً من أجل إتاحة الفرصة لفوز مصر بعضويته للدفاع عن مصالح الشعوب. فقد كانت مصر تشعر بأنها دولة كبرى قائدة لحركات التحرر الوطنى حتى قبل ١٩٥٢.

٧-طلب مصر التمثيل الإقليمى بحيث يشمل مناطق العالم المختلفة من أجل حق دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهى السياسة التى تحققت فى باندونج ١٩٥٥. وقد تم الأخذ بهذا الاقتراح.

٨-أن يكون التصويت فى مجلس الأمن بالأغلبية، ثمانية من أربعة عشر عضواً وليس بحق الفيتو من أجل رفع سيطرة الأعضاء الدائمين وهى الدول الكبرى. وهو ما تعانى منه المنظمة الدولية حتى الآن.

٩-عدم تعارض الميثاق الجديد مع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية.

١٠-زيادة أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى إلى أربعة وعشرين عضواً لتمثيل مناطق العالم.

١١-الاعتراض على لجنة الوصاية نظراً لما عانته مصر من السيطرة الأجنبية باسم الانتداب والحماية.

١٢-اقترحت مصر فى انتخاب مجلس الوصاية أن تكون الدول المنتخبة بنسبة الدول المعينة حتى تكون للدول الصغرى الأغلبية.

١٣-بالنسبة لمحكمة العدل الدولية طالبت مصر باتخاذ إجراءات ضد الدول التى ترفض التنفيذ[٥٢].

ثالثاً: الدوائر الثقافية للسياسة الخارجية.

هى الأطر الثقافية أو المجال الثقافى الذى تتحرك فيه الخارجية المصرية والذى يفرضه الوضع الجغرافى والتاريخى لمصر. وتسمى أيضاً الجانب "القيمى" فى السياسة الخارجية وهو الذى يحدد المبادئ والتوجهات والاختيارات العامة لهذه السياسة[٥٣]. وهى الهوية الوطنية، العروبة كمحيط أوسع، الإسلام كمجال للعروبة، أفريقيا وآسيا، دول عدم الانحياز، العالم الثالث. وهى الدوائر الثقافية السياسية التى صاغتها مواثيق الثورة، الدوائر الثلاث التى وصفها عبدالناصر فى "فلسفة الثورة"

حول مصر ، الدائرة العربية والدائرة الأفريقية الأسيوية، والدائرة الإسلامية(٥٤). ثم أضـــيفت إليها بعد باندونج ١٩٥٥ الدائرة الأوسع دول عدم الانحياز، العالم الثالث، القارات الثلاث، بين المعسكرين المتنازعين فى عصر الاستقطاب(٥٥).

ويـــراها الـــبعض قـــد تطورت فى مراحل ست: الهوية الذاتية المصرية الموروثـــــة مـــن الـــتاريخ، والـــتحرر منذ ١٩٢٠ من السيطرة العثمانية والتبعية التركية، والهوية العربية وتأكيدها منذ تأسيس الجامعة العربية فى ١٩٤٥، والهوية الاشـــتراكية التى أعلنتها قوانين يوليو الاشتراكية ١٩٦١-١٩٦٣، وهوية التضامن والوحدة الوطنية فى السبعينات، ثم الهوية الواقعية بعد حرب أكتوبر حتى الآن(٥٦). وهو تقسيم يجمع بين تاريخ مصر قبل ١٩٥٢ وبعدها، يجعل الاختيارات السياسية وتحولاتهـــا أساساً للهوية مع أن الهوية أعمق فى الشخصية الوطنية من السياسات الطارئة عليها.

فمصـــر هى مركز الدوائر الثلاث. لها هويتها المستقلة التى شقت طريقها فى العصـــر الحديث بين الهوية العثمانية التركية والهوية البريطانية الغربية والتى ورثت من عبق التاريخ الهوية المصرية القديمة(٥٧). استطاعت هذه الهوية الوطنية امتصـــاص كل الهويات التى طرأت عليها من غزوات التاريخ، الفارسية واليونانية والرومانية.

وقـــد مثلت هذه الهوية المستقلة الثقافة السياسية الوطنية قبل ١٩٥٢ وكما مثلـــتها الخارجية وحزب الأغلبية حزب الوفد والذى بلغ أوجه فى مقاومة الفدائيين فى القـــناة فى ١٩٥١ وإلغـــاء معاهدة ١٩٣٦ والوقوف ضد سياسة الأحلاف قبل اندلاع الثورة وبعدها، حلف بغداد، والحلف المركزى، والحلف الاسلامى.

ويـــأخذ الصـــراع الثقافى حول الهوية رمز الصراع بين العمامة والقبعة والطـــربوش فى التمـــثيل الدبلوماسى المصرى فى الخارج كما تكشف عن ذلك ما أســـمته الوثائق السرية "حادثة الطربوش"(٥٨). فقد مرت العلاقات المصرية التركية بعد عودة وزارة الخارجية فى ١٩٢٢-١٩٣٧ بتوتر ملحوظ. كان من نتائج الثورة

الكماليــة فى تــركيا ضرورة خلع العمامة والطربوش ولبس القبعة رمزاً للحداثة، ونهايــة "العثمانلى" فى حين استمر الطربوش رمزاً للمصريين خاصة لدى موظفى الحكومــة خاصة فى المناسبات الرسمية فى تركيا. وفى إحدى المناسبات اصطدم الوزيــر المفوض المصرى عبدالملك حمزة بك عام ١٩٣٢ مع المسؤولين الأتراك فى حفــل رســمى ممــا أدى إلى حــدوث أزمة دبلوماسية انتهت باعتذار الوزير المفــوض المصرى. وهو مازال سائداً فى تركيا حتى الآن فى معركة الحجاب فى الدوائــر الرســمية التركية بين منع الدولة واختراق الأحزاب الإسلامية له.وهو ما يحــدث الآن فى فرنســا المعاصرة خوفاً من ضياع الهوية الفرنسية، من الحجاب وليس من القبعة اليهودية "جمولكا"(٥٩).

وتــأكدت عــروبة مصر فى تاريخها الحديث منذ محمد على وإبراهيم فى الشــام والسودان وشبه الجزيرة العربية وئاماً أم صراعاً، اتفاقاً أم خلافاً، وحدة أم انفصــالاً، وفــــى التجربــتين الرئيسيتين فى مصر المعاصرة، التجربة الليبرالية الغربية والتجربة القومية الاشتراكية.

فعندما استكملت مصر شخصيتها الدولية، ودخلت عصبة الأمم بعد معاهدة ١٩٣٦ أظهــر واصــف باشا وزير الخارجية آنذاك عروبة مصر فى دفاعها عن القضــية الفلسطينية فى رئاسته وفد مصر فى عصبة الأمم ضد تقسيم فلسطين الذى تقــترحه بريطانيا لأن التقسيم يتنافى مع حقوق العرب الطبيعية المقدسة، ويناقض العهد الذى عقدته بريطانيا مع الشريف حسين فى بداية الحرب. كما أن وعد بلفور غيــر مــلزم لبريطانيا لرفض العرب له، ولا يحل القضية الفلسطينية ولا المشكلة اليهوديــة فى العــالم بل يخلق دويلات مصطنعة غير قابلة للحياة على أساس دينى طــائفى مــن جنسيات متعددة، وهو ما يتناقض مع مفهوم الدولة الوطنية. كما أن الــرأى العام الاسلامى والمسيحى يرفض أن تقع الأراضى المقدسة فى أيدى غير العــرب، بالإضــافة إلى أن خلق كيان صهيونى يهدد أمن مصر القومى.واقترحت مصر أن تعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تكفل استقلالها مثل معاهدات بريطانيا

مـــع بـــاقى الدول العربية. وتضمن للأقلية اليهودية مصالحها، وتحدد نسبة الهجرة اليهوديـــة وحق اليهود فى امتلاك الأراضى. ويدل ذلك على عروبة مصر المبكرة وتنسـيقها مـــع الوفد العراقى فى عرض القضية الفلسطينية، وإحساساً بأمن مصر القومى، والخطر عليها من مدخلها الشرقى، وقدرتها على مخالفة بريطانيا. وكانت هــذه سياســـة ثابتة لمصر، لا تتغير بتغير رؤساء الوزارات أو وزراء الخارجية. فــبعد سقوط الوزارة الوفدية فى ١٩٣٧ وتعيين وزارة جديدة برئاسة محمد محمود لم تتغير سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية. فقد ألقى عبدالفتاح باشا يحيى وزير الخارجيـــة الجديـــد فى الدورة الأخيرة لعصبة الأمم عام ١٩٣٨ بخطاب يعبر عن نفـــس الموقـــف وتـــأييده بحجج جديدة فيما يتعلق بالطابع التوسعى للدولة المزمع إنشاؤها، وأنه لا يمكن حل مشكلة اليهود فى العالم بخلق مشكلة أخرى، طرد شعب فلســـطين مـــن ديـــاره، واغتصاب أرضه قبل أن تنهار العصبة عام ١٩٣٩، بداية الحرب العالمية الثانية[٦٠].

ويـــرى عصـــمت عبدالمجيد أن دوره كوزير للخارجية هو تكريس البعد القـــومى فى الدبلوماسية المصرية الذى لا يعكس فقط الهوية العربية وانتمائها بقدر مـــا يعكـــس أمنها القومى ومصالحها الاستراتيجية والتوافق العربى. ومصر أصل الحضارة عرفت الدبلوماسية من أقدم العصور وقادرة على التمسك بثوابتها[٦١].

ويمـــثل موضـــوع إسرائيل أحد المؤشرات العامة على التيار الوطنى فى الـــثقافة السياسية للخارجية المصرية قبل الثورة وبعدها. فعندما بحث مجلس الأمن طـــلـــب إســـرائيل العضـــوية فى هيئة الأمم المتحدة امتنعت المملكة المتحدة عن التصـــويت فى حيـــن أيدته الدول الأربع الكبرى الأخرى (أمريكا، روسيا، فرنسا، الصـــين) فتوفرت السبعة أصوات اللازمة. واحتج الوفد المصرى بأن القرار غير قـــانونى نظراً لعدم توفر شرط موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين. ومع ذلك صدر قـــرار الجمعيـــة العامة فى ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضواً فى المنظمة[٦٢]. وعندما قدمت إسرائيل شكوى ضد مصر لفرضها قيوداً على الملاحة فى قناة السويس بعد

احتلال إسرائيل قرية أم الرشرش فى مارس ١٩٤٩ والتى أصبحت فيما بعد ميناء ايلات على خليج العقبة اتفقت مصر على دخول القوات السعودية فى أوائل ١٩٥٠ جزيرتى تيران وصنافير فى مدخل خليج العقبة فأصبح الممر داخلاً فى المياه الإقليمية العربية، سعودية أم مصرية. ومن ثم يكون لمصر حق تفتيش السفن العابرة كى لا تحمل أسلحة إلى إسرائيل بالرغم من اعتراض إسرائيل بتوقيع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ وإنهاء حالة الحرب. وحدث نفس الشيء بالنسبة للناقلات البريطانية المحملة بالبترول إلى إسرائيل.

واستمر الحال كذلك طوال الثورة المصرية على مدى نصف قرن ومازال. بل إن التحقيق فى الأسلحة الفاسدة أثناء حرب فلسطين فى ١٩٤٨ كان من أحد أسباب اندلاع الثورة فى ١٩٥٢ كما أعلن ذلك البيان الأول للثورة. واستمرت إسرائيل تهدد الأمن القومى المصرى منذ الغارة على غزة فى ١٩٥٥ .وقد دخلت مصر أربعة حروب دفاعاً عن أمنها القومى فى فلسطين فى ١٩٤٨/ ١٩٥٦/١٩٦٧/١٩٧٣. وكانت محاولات إسرائيل تحويل روافد نهر الأردن السبب الأول لسياسة مؤتمرات القمة العربية فى ١٩٦٢. وبدل أن كانت بريطانيا نموذج دولة الاحتلال أصبحت إسرائيل تقوم بدورها وبريطانيا خلفها.

وبالرغم مما حدث فى الجمهورية الثانية من صلح منفرد بين مصر وإسرائيل منذ اتفاقيات كامب دافيد فى ١٩٧٨ واتفاقية السلام فى ١٩٧٩ إلا أن الجمهورية الثالثة عادت لكى تؤكد الثوابت فى تاريخ مصر الحديث قبل الثورة وبعدها. وانضمت الدبلوماسية المصرية إلى الدبلوماسية الفلسطينية للدفاع عن وجهة النظر الفلسطينية فى مواجهة المفاوض الإسرائيلى إيماناً بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير. ورفضت كل تجمعات إقليمية بديلة تكون إسرائيل طرفاً منها مثل المتوسطية والشرق أوسطية والمحادثات المتعددة الأطراف. وكان عبدالناصر هو الذى قدم ياسر عرفات إلى موسكو مصطحباً إياه فى زيارته عام ١٩٦٨[٦٣].

ولا يعـــنى العداء لإسرائيل أي عداء لليهودية أو أى نزعة معادية للسامية بـــل العداء للطابع العنصرى التوسعى وللاحتلال الاستيطانى للكيان الصهيونى. بل إن اليهود كانوا يطبعون على أوراق النقد المصرية أثناء الحرب عبارات تدعو إلى مقاطعـــة البضـــائع الألمانية(٦٤). فاليهودى المصرى مصرى، واليهودى الأمريكى يهـــودى. رابطة الوطـــن هى التى تربط المصريين وليس الطائفة ورابطة الطائفة هى التى تربط يهود العالم(٦٥).

واســـتمر المد القومى العربى على نحو رومانسى عاطفى فى الجمهورية الأولى، وانحســـر فى الثانية، وعاد بعقل واتزان فى الثالثة. بل إن كل ما حدث من ثـــورات عـــربية إنما كان نتيجة لارتباط مصر بالعروبة ونضالها من أجل قضايا العرب. فثورة ١٩٥٢ إنما هى رد فعل على هزيمة العرب فى فلسطين فى ١٩٤٨. والعدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ إنما كان نتيجة لتأييد مصر لثورة الجزائر وتســـليح جيش التحرير الوطنى. وثورة العراق فى ١٩٥٨ إنما كانت رد فعل على العـــدوان الـــثلاثى عـــلى مصـــر فى ١٩٥٦. والوحدة المصرية السورية، تجربة الجمهورية العربية المتحدة، أول تجربة وحدوية فى تاريخ العرب الحديث ١٩٥٨-١٩٦١ إنما كانت حماية لسوريا من الوقوع فى المعسكر الشرقى والفلك السوفيتى. وثـــورة اليمـــن فى ١٩٦٢ إنما كانت رد فعل على الانفصال فى ١٩٦١، وأعلنت المســـاواة بيـــن الطوائف وإلغاء الرق، والقضاء على التفرقة بين الزيود والشوافع ومـــنعت الاحـــتفاظ بالـــرهائن. والثورة الليبية فى ١٩٦٩ إنما كانت رد فعل على هزيمة ١٩٦٧.

لقـــد تأثـــر رئيـــس الجمهورية الأولى بدخول الأردن فى معركة ١٩٦٧ فضاعت منه الضفة. وتوفى بعد مذابح أيلول الأسود إنقاذاً للثورة الفلسطينية. وأجل الصراع بين الدول العربية التقدمية والدول الرجعية إلى ما بعد إزالة آثار العدوان.

وظهـــر التضـــامن العربى فى الجمهورية الثانية أثناء حرب أكتوبر التى أعدت لها الجمهورية الأولى. وأرسلت قوات عربية من العراق والمغرب والسودان

والكويت وتونس والجزائر وليبيا. وكاد الأردن يدخل الحرب بمجرد وصول الجيش إلى المضايق فى سيناء. وتم حظر النفط وهو يدخل لأول مرة كسلاح استراتيجى فى المعركة.

وفى الجمهورية الثالثة بدأ رأب الصدع لما حدث من تفكك عربى بعد زيارة رئيس الجمهورية الثانية للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وبعد غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ونشط وزراء الخارجية فى المصالحة السودانية ورفع الحصار عن الشعب العراقى وليبيا وتحقيق المصالحة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وسوريا وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان والدعوة إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية على كل الجبهات العربية.

ونظراً لأن الإطار الاسلامى لم يكن ضمن الدوائر الثقافية الثلاث للثورة المصرية لظروف تكوين الضباط الأحرار فى عدة روافد ثقافية وطنية فى الغالب وماركسية وإسلامية فى الطرفين وللصراع بين الإخوان والثورة منذ ١٩٥٤ وللخوف من مبدأ تصدير الثورة بعد اندلاع الثورة الإسلامية فى إيران فى ١٩٧٩ وبعد اشتداد الحركات الأصولية منذ مقتل رئيس الجمهورية الثانية فى ١٩٨١ واستمرار قرار حل الإخوان فى ١٩٥٤ ورفض إقامة أى حزب أو تنظيم إسلامى جديد حتى ولو قبل النظام الديمقراطى ونبذ العنف، كان التمثيل الإسلامى فى مصر ضعيفاً باستثناء تمثيل تركيا وإيران ثم أفغانستان. فكان ممثل تركيا يرفض أن يعامل مثل معاملة باقى الدبلوماسيين للتاريخ المشترك والمصاهرة بين العائلتين المالكتين. وكان ممثلها يطلب المزيد من الأولوية فى البروتوكول. وأيدت مصر انضمام تركيا عضواً فى مجلس الأمن عام ١٩٥٠ مقابل تأييد تركيا لمصر فى عضوية المجلس الاقتصادى الاجتماعى. وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ كان السفير التركى مرتبطاً بالأسرة المالكة المصرية فتحفظ تجاه الثورة ووصف مصر بأنها بلد قذر، وأقام حفلاً لم يدع إليه واحداً من المصريين فطلبت مصر من تركيا استدعاءه ثم طرده عبدالناصر.

وكانت صورة ممثل أفغانستان فى ١٩٣٩ أنه تقليدى ومتعصب ورجعى بعكس ممثل السعودية الذى كان أقل تعصباً للوهابيين. وظلت مصر فى علاقة طيبة بين باكستان وأفغانستان فى صراعهما على نجتوشتان ووقفت على الحياد. كما دافعت مصر عن استقلال إندونيسيا فى مجلس الأمن مما دعا بريطانيا إلى اتهام وفد مصر بأنه عدو لانجلترا. وكان الوفد المصرى برئاسة عبدالحميد بدوى باشا قد رفض سحب طلب النظر فى المشكلة الإندونيسية(٦٦).

أمـــا بالنسبة لإيران فقد بدأ التمثيل الشرقى فى مصر مقتصراً على فارس قـــبيل إعلان الاستقلال. ثم زاد ليضم أفغانستان والعراق. أما تمثيل أوربا الشرقية فكـــان بســـبب تـــركيا مما يدل على غياب سياسة شرقية لمصر باستثناء الإسلام والمصـــاهرة والعلاقـــات التاريخية بالرغم من استياء الدبلوماسيين من الذهاب إلى إيـــران الـــتى لا يصـــل مســـتوى الحيـــاة فيهـــا إلى مســـتوى ترف التمثيل فى أوربـــا (٦٧)وبالـــرغم مـــن أن وزيـــر خارجيـــة إيران كان وثيق الصلة بالحكومة الأمـــريكية أيـــام الشـــاه إلا أنـــه كان ينصح الخارجية المصرية بالرغم من عداء الجمهوريـــة الأولى له. ومـــازالت الخارجيـــة المصرية حتى الآن تولى موضوع الجـــزر فى الخـــليج أهمية خاصة من أجل تسوية سلمية لها تعيدها إلى الإمارات العـــربية المـــتحدة. إن حســـن الجوار بين إيران وأشقائها العرب يقتضى منها حل مشـــكلة الجـــزر العربية فى الخليج كمبادرة طيبة. تجمع بين إيران والعالم العربى وشـــائج تاريخية معروفة تقتضى تسوية مشكلة الجزر العربية واحترام سيادة دولة الإمـــارات العربية المتحدة تحقيقاً للاستقرار وإسهاماً فى الدفع نحو علاقات عربية إيـــرانية سوية(٦٨). إن إيران دولة شقيقة وليست دولة عدوة. تختلف مصر والعرب مـــع سياســـتها. هى دولـــة عـــلى تخوم العالم العربى فى الشرق الأوسط بالمعنى الواسع. فهى جزء من الأمن الإقليمى مع مصر؛ ولكنها خارج الأمن العربى لأنها مثل تركيا ليست من الأمة العربية. وهى نظرة ضيقة للقومية العربية تقصرها على العرق ولا تمدها إلى الثقافة(٦٩).

وبالــرغم مــن الصــراع بيــن الإخوان والثورة فى الجمهورية الأولى، والتــناقض بين الجماعة الإسلامية والجمهورية الثانية بعد كامب دافيد فى ١٩٧٨ ومعــاهدة السلام فى ١٩٧٩ بعد أن استعملها النظام السياسى منذ أوائل السبعينيات ضــد خصومه السياسيين المشتركين، الناصريين والماركسيين والوفد بتهمة القومية والإلحــاد والعــلمانية، وإنقــلاب الجماعة عليه، وتصفية رئيس النظام فى أكتوبر ١٩٨١، واســتمرار الخــلاف بيــن الحــركة الإسلامية ممثلة فى جماعة الجهاد والجمهوريــة الثالــثة إلا أن الصحوة الإسلامية التى أصبحت موضوعاً للصحافة العالمية والمنظمات الدولية. ركزت الخارجية المصرية فى الجمهورية الثالثة على الظاهــرة الإســلامية دفاعاً عن الإسلام حضارة وعلماً وحواراً، وسلاماً وتسامحاً، وقيماً وأخلاقاً.

فصــراع الحضارات غريب على الإسلام، ونموذجه لقاء الحضارات. فقد الــتقت الحضــارة الإسلامية القديمة مع الحضارات السابقة عليها يونانية ورومانية غرباً، وفارسية وهندية شرقاً ولم تصارعها بل تفاعلت معها. وفلاسفة الإسلام مثل الفارابى وابن سينا وابن رشد وابن خلدون نماذج على ذلك فى نموذج إنسانى واحد يقوم على العقل والعلم. وقد كان الإسلام النموذج الحضارى وراء النهضة الغربية فى العصــور الحديــثة، "ولــو أنهــم آمــنوا واتقــوا لفتحنا عليهم بركات السماء والأرض"(٧٠).

والإســلام دين العلم والتقنية قبل الحضارة الغربية. فقد بدأ الوحى الكريم بســورة "اقــرأ". وفصّــل القرآن العظيم عملية الخلق تفصيلاً دقيقاً. وتحدثت آيات الذكــر الحكيــم عن الشمس والقمر وأسرار الكون. فتح القرآن أبواب الفكر والعلم على الأرض وفى البحر والجو والفضاء، ولكن المسلمين لم يبنوا عليها كما ينبغى، ولــم يطــلقوا عقــال فكــرهم. واكتفوا بترديد أمجاد الأولين والإعجاب بمنجزات الآخرين. ولما كان الإسلام دين الأمس واليوم والغد وليس دين الأمس فقط كان من الضرورى صياغة إطار فكرى إسلامى يستشرق آفاق المستقبل، ويستند إلى كتاب

الله وســـنة النــبى إلى صـــحيح الدين وثرى الفكر إلى عمق العلم ومنطق الأمور. فـــالدين ليـــس ســـبباً للتخلف. ونموذج الإسلام العلم بنص الكتاب "والشمس تجرى لمســـتقر لهـــا ذلك تقدير العزيز العليم. والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديـــم. لا الشـــمس ينـــبغى أن تـــدرك القمر ولا الليل سابق النهار، وكل فى فلك يســـبحون". والحضـــارة الغربية حضارة علم مثل الحضارة الإسلامية وتالية لها. فالإســـلام ليس عدواً للحضارة ولا هو عدو للغرب، ولا الغرب عدو له بعد سقوط الشيوعية يؤدى إلى حرق بيوت الأتراك فى ألمانيا واشتعال حروب صليبية جديدة. إن الإســـلام يعترف بتعدد الثقافات ووحدة الحضارة الإنسانية. فالتباين الثقافى ليس ســـلباً بـــل إيجاباً. ومن هنا أتت ضرورة احترام الديانات السماوية والتصرف فى نطاقهـــا وما تنادى به من فضائل من أجل تنظيم الحياة على الأرض وفى موضوع المرأة وقضية الإجهاض يتم الالتزام بنصوص الشريعة الإسلامية والقانون.

ويـــأخذ موضـــوع العنف والإرهاب جزءاً هاماً من خطب وبيانات وزير الخارجيـــة فى الجمهورية الثالثة فهو الموضوع المثار على الصعيد العالمى وبنفس طـــريقة المؤسسة الدينية للوعظ الداخلى. فقد آثار جورباتشوف موضوع الأصولية الإســـلامية فى أفغانستان والعوامل التى تقف وراء هذه الظاهرة، وأبدى تخوفه من مخاطـــر انتشارها فى بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى. فأكد له وزير الخارجية آنـــذاك أن الإســـلام دين تسامح، لا يعرف التطرف، وأن الحركات الأصولية ذات طبيعة سياسية فى ظروف معينة(٧١).

ويســـتمر وزراء الخارجية فى هذا الخطاب الدينى الرسمى فى المناسبات الديـــنية خاصـــة المؤتمرات الإسلامية، مع بيان أن الإرهاب ظاهرة عامة لدى كل الشـــعوب وليـــس خاصـــاً بمنطقة جغرافية بعينها أو بثقافة دون غيرها. فليس من الحكمـــة ربـــط الإسلام بالتطرف وإظهاره باعتباره مرادفاً له. الإسلام كعقيدة دين ســـمح يقـــدر قيمة الإنسان، والإرهاب من جماعات متطرفة منحرفة ضالة تتخفى تحـــت عـــباءة الديـــن. فمن الأكاذيب على الإسلام ربطه بالعنف والتعصب وبيان

تعارضه مع المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ويستشهد بعديد من آيات القرآن والإنجيل مثل "بارك الله فى صانعى السلام". ومن ثم يجب تصحيح صورة الإسلام علـى المسـتوى العـالمى دون اسـتغلال الدين الحنيف لتحقيق مصالح فئة تشوه صورته أو أن يقف آخرون منه موقف العداء(٧٢).

والإرهـاب لا يتوجه فقط إلى الخارج بل إلى الداخل أيضاً فى صيغة قتل الأبـرياء ممـا يشوه صورة الإسلام فى الخارج. والطرح الصحيح لتعاليم الإسلام لمواجهـة تحديات العالم الإسلامى هو بيان صورة الإسلام فى أعين العالم بتحديات العـالم الإسلامى من داخله، وضحاياه المسلمون. والسلام يطالب بالحوار والجدل بالحسـنى "وجـادلهم بالتى هى أحسن". ويدعو إلى الاخوة "إنما المؤمنون إخوة ". ويحرم إزهاق الروح "ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق"، ويدعو إلى السلام "إن الله يدعـو إلى دار السلام". والبداية من الداخل قبل الخارج " إن الله لا يغير ما بقـوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". فى أفغانستان يقتل المسلمون بعضهم بعضاً وكذلك فى الصومال ودون الإشارة إلى الجزائر، والشريعة منهم براء. ولا حل أمام الدول الإسـلامية إلا حـل الخلافـات بينهم سلماً بمزيد من التنسيق والتعاون على حسن الجوار والتاريخ المشترك. "فهل تستطيع الأمة الإسلامية مواجهة التحديات؟"(٧٣).

ويدخـل وزراء الخارجيـة فى الجمهوريـة الثالثة الإسلام فى موضوع القدس. الأول يدافع عن رئيس الجمهورية الثانية فى زيارته للقدس ويعتبر أن عدم خـروج مظاهرات فى المساجد يوم الجمعة التالية للزيارة مؤشراً على قبول الناس لهـا "اليـوم الخميس، وغداً الجمعة وستكون صلاة الجمعة فى المساجد المصرية المقيـاس الدقيق لرد فعل الرأي العام المصرى. لو حدث شئ بعد الصلاة ضد هذه الخطوة يكون السادات على خطأ. ولو مرت صلاة الجمعة بسلام يكون الرأى العام فى مصـر غيـر رافض للسلام". وهو مؤشر غير صحيح لأن الناس كانوا تحت تأثيـر الصـدمة وفى نشـوة ليـلة العرس خاصة وأن الاحتفالية جزء من سلوكه اليـومى. وبعـد أن أفـاق تظاهـر مـن أجل القدس. كما حمل المسلمون رئيس

الجمهوريـــة الأولى على الأعناق فى الأزهر أثناء العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ وهو يخطب "سنقاتل، كتب علينا القتال ولم يكتب علينا الاستسلام". والثانى يعتبر القدس قـــلب العالم الاسلامى وأن تحريرها واجب شرعى بنص القرآن "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظُلموا وأن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله. ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومســاجد يذكــر فيهـا اسـم الله كـثيراً. ولينصرن الله من ينصره، إن الله لقوى عزيز"(٧٤).

إذا كـانت فلسـفة الـثورة فى الجمهورية الأولى هى التى نظرت للدوائر الثقافية الثلاث للتحرك المصرى فإن مبادئ الثورة الستة: القضاء على الاستعمار، القضــاء على الإقطاع، القضاء على رأس المال، العدالة الاجتماعية، تكوين جيش قــوى، وتأســيس حياة ديمقراطية سليمة قد فتحت الباب إلى الالتحام بقضايا العالم الـثالث، ومـا عـرف فى الستينات باسم عدم الانحياز، والحياد الإيجابى، ودول القــارات الثلاث فقد أدت ثقافة الاستقلال الوطنى إلى حركات التحرر الوطنى فى أفــريقيا وآسـيا وأمـريكا اللاتيـنية مع ربط الاستقلال بالتقدم، والتحرر بالعدالة الاجـتماعية. فقد بدأت حركة عدم الانحياز من باندونج فى ١٩٥٥ إلى بلجراد فى ١٩٦١ إلى القاهـرة فى ١٩٦٤. وكـان تيـتو من الناصحين لمصر عبر نضالها الوطنى الطويل خاصة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ سواء بضرورة الحل الشامل وليس المـنفرد، وأن مـا أخـذ بـالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وبطبيعة العلاقة مع الاتحاد السوفيتى، صديق فى الخارج عدو فى الداخل(٧٥).

وبـدأت حـركات التحرر فى أفريقيا بمساعدة مصر، وفتحت لها مكاتب وفـروع فى القاهـرة. وكانت من مؤسسى "منظمة الوحدة الأفريقية" حتى انضمت مصـر أخيراً إلى تجمع "الكوميسا" مع أفريقيا فى يونيو ١٩٩٨ ومجموعة الخمسة عشـر مع أفريقيا وآسيا. وكانت أفريقيا ظهيراً لمصر فى معركتها ضد الصهيونية قبل أن تعترف مصر بالكيان الصهيونى وتتبعها الدول الأفريقية(٧٦).

واستطاعت مصر التعامل مع المعسكرين الشرقى والغربى فى عصر الحرب الباردة. كانت الثورة فى بدايتها اقرب إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ثم تحولت تدريجياً إلى العداوة لها وبداية الصداقة مع الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية والصين بعد أن سحبت أمريكا عرضها لتمويل السد العالى ومحاولات إدخال المنطقة فى عديد من الأحلاف، حلف بغداد أو الحلف الاسلامى. وإذا كانت أمريكا قد وقفت ضد العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ فإن ذلك كان من أجل وراثة النفوذ التقليدى لبريطانيا وفرنسا فى العالم العربى، وتؤيد إسرائيل ربيبة أمريكا على عدوان ١٩٦٧ وفى كل مباحثات السلام. وقد اضطرت مصر إلى مزيد من التعاون مع الاتحاد السوفيتى فى التصنيع منذ توريد صفقات السلاح فى ١٩٥٥ واستمرار المد بالسلاح بعد عدوان ١٩٥٦ وبعد عدوان ١٩٦٧ وأثناء حرب الاستنزاف ١٩٦٨-١٩٧٠، حرب الثلاث سنوات حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ قبل أن تبدأ الجمهورية الثانية بالتحول عن الاتحاد السوفيتى، وقفة مع الصديق، وتنويع مصادر السلاح، واعتبار أن ٩٩% من أوراق اللعبة فى يد أمريكا، وإلغاء الإرادة الوطنية المستقلة والتوازن الدولى[٧٧].

ومن الإنجازات الكبرى فى السياسة الخارجية المصرية فى منتصف السبعينات إقامة علاقات وثيقة مع دول أوربا الغربية وإقناعها بضرورة إقامة دور نشط فى عملية السلام فى الشرق الأوسط وان تقدم اقتراحاتها الخاصة بدلاً من احتكار أمريكا لمشاريع السلام وإطلاق يدها فى المنطقة. وكانت البداية بفرنسا فى عهد ديجول الذى أدان العدوان الاسرائيلى حتى شيراك[٧٨].

رابعاً: *الدوائر السياسية للخارجية المصرية.*

وتعنى الدوائر السياسية مجالات التحرك للخارجية المصرية وتفاعلها مع باقى مؤسسات الدولة تناغماً كما هو الحال فى الجمهوريتين الأولى والثالثة أو تنافراً كما هو الحال فى الجمهورية الثانية. فالخارجية لا تعمل بمفردها. إنما هى جهاز تنفيذى للسياسات التى يصنعها الرئيس، أعلى سلطة تنفيذية فى البلاد. لذلك

يمكن التفرقة بين الثوابت الدائمة فى الثقافة السياسية والمنافع العاجلة للرياسة. فإذا اتفقــت مؤسسات السياسة الخارجية خاصة الرياسة والخارجية على الثوابت حدث وفــاق بين الرياسة والخارجية وهو الأغلب فى الجمهوريتين الأولى والثالثة. وإذا اختلفــتا أصــبحت الخارجية هى الممثلة للثوابت والرياسة هى المدافعة عن المنافع العاجلة، وهو الأغلب فى الجمهورية الثانية. فالرياسة والخارجية هما أهم عنصرين فاعلين فى رسم السياسة الخارجية تخطيطاً وتنفيذاً.

ثالــثاً هــناك أيضاً المؤسسة العسكرية التى تقوم بتدعيم الثوابت فى الثقافة السياســية لــلخارجية والرياســة فى آن واحــد طبقاً للدستور وكحق شرعى من مكتســبات ثــورة يوليو ١٩٥٢. الجيش هو الحارس على مصالح الشعب ومكاسبه الاشــتراكية. هــو المســؤول أولاً وأخيــراً عن قرارات الرياسة فى النصر وفى الهــزيمة، فى الحرب وفى السلم. هو المسؤول عن هزيمة ١٩٤٨ وعدوان ١٩٥٦ وهــزيمة ١٩٦٧. كمــا أنه يرجع إليه الفضل فى التوجه إلى قصر عابدين بقيادة ناظر الجهادية أحمد عرابى فى ١٨٨٢ دفاعاً عن حقوق الشعب والثوابت الوطنية. وهــو الــذى قــاد حرب الاستنزاف ١٩٦٨-١٩٧٠. وهو الذى انتصر فى حرب أكــتوبر ١٩٧٣، فــإذا ما حدث صراع بين الرياسة والجيش كما حدث فى انقلاب ١٥ مــايو ١٩٧١ كســبت الرياســة نظــراً لأن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المســلحة، ونظــراً لمــا يعرف عن الجيش بعدم تدخله فى السياسة تدخلاً مباشراً بالرغم من ازدياد الأثر العسكرى فى الحياة المصرية بعد الثورة.

رابعــاً هــناك الــرأى العــام الممثل فى مظاهرات الطلاب والانتفاضات الشــعبية مــثل مــارس ١٩٦٨ ضد ما يسمى بأحكام الطيران ومظاهرات ميدان الــتحرير واعتصام الطلاب فى ١٩٧١-١٩٧٢ التى عجلت بحرب أكتوبر بعد أن كــان معــداً لها عام ١٩٧١ عام الحسم، والانتفاضة الشعبية فى يناير ١٩٧٧ التى عجــلت بزيارة القدس فى نوفمبر من نفس العام لإيجاد أحلاف خارجية للنظام فى إســرائيل وأمريكا بعد أن فقد شرعيته الداخلية بسبب التحول عن الخط الاشتراكى

إلى الانفـتاح، ومظاهـرات الطلاب ضد العدوان الامريكى على العراق فى يناير ١٩٩١ وتكـرار العـدوان فى ١٩٩٨، وحرق المسجد الأقصى، وضرب المفاعل الـنووى العراقى، وخطف الطائرة المصرية، وغزو جنوب لبنان وحصار بيروت ولتأييد الانتفاضتين، الأولى والثانية.

خامسـاً هـناك المؤسسـات الدستورية مثل الأحزاب، الحزب الحاكم أو أحـزاب المعارضة، ومجلسا الشعب والشورى، والقضاء. وهى الدائرة الأقل تأثير وتفاعلاً من دوائر السياسة الخارجية لمصر.

وهـناك ثلاثـة نمـاذج فى علاقة الرياسة بالخارجية. الأول الاتفاق بين الاثـنين نظريـاً وعملياً كما كان الحال فى الجمهورية الأولى. والثانى الاختلاف والتعارض بل والتناقض بين الرياسة والخارجية وهو ما كان سائداً فى الجمهورية الـثانية خاصـة بعـد زيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، مما أدى إلى استقالة ثلاث وزراء للخارجية. والثالث التكامل التناغم والتوافق والترشيد والتشاور والتنوع بين الرياسـة والخارجيـة فى الجمهوريـة الثالـثة يجمع بين الاتفاق والاختلاف دون التماهى المطلق أو التناقض المدمر.

١-**الرياسـة**. وهى المؤسسـة المركـزية الأولى التى تتم فيها صياغة السياسات الخارجيـة المصرية، ثوابتها ومتغيراتها سواء بالاشتراك مع باقى أجهزة التخطيط فى الدولة ومراكز إصدار القرار كما هو الحال فى الجمهوريتين الأولى والثالثة أو عـلى انفراد ودون استشارة كما هو الحال فى الجمهورية الثانية منذ زيارة القدس والصـلح المـنفرد مـع إسـرائيل. فمصر نظام سياسى ودولة مركزية، يحكمها الاستبداد الشرقى، نموذج محمد على وعبدالناصر فى مصر الحديثة حتى لقد أطلق رئيس الجمهورية الثانية على نفسه لقب "آخر فراعنة مصر"[٧٩]. الرياسة هى التى ترسـم السياسـات الخارجية أولاً نظراً لما يتمتع به النظام الرياسى فى مصر من سـلطات. والـوزارة مسئولة أمام الرئيس وليست أمام البرلمان. السياسة الخارجية هى التى يضعها الرئيس، والخارجية هى المنفذة لها مثل باقى الوزارات ومؤسسات

الدولة.

كانت الرياسة والخارجية فى تآلف وتناغم فى الجمهورية الأولى. تحكمهما معـاً الثوابت فى الثقافة السياسية المصرية. وعلى الرغم مما يقال عنها من تسلط رياسى إلا أن الرياسة كانت تستشير فى قراراتها الحاسمة مثل تأميم القناة، والوحدة المصـرية السورية، ومساندة الثورة اليمنية، وحرب ١٩٦٧عندما أخبره القائد العام أنـه جاهـز لـلمعركة فى العبارة الشهيرة "برقبتى يا ريس"، وفى تجاوز الصراع الأردنى الفلسطينى فى أزمة أيلول الأسود.

كـانت الرياسة فى الجمهورية الأولى تستشير الخارجية، ووزير الخارجية يستشـير لجـان الـتخطيط والإدارات القانونية. فقد طلب محمود رياض من لجنة الـتخطيط بالخارجيـة إعداد دراسة عن الوعود الأمريكية خلال أربع سنوات قبل قـبول الرياسـة مبادرة روجرزوكيف أنها لم تنفذ. كما طلب الوزير أثناء اجتماعه بجروميكو من الإدارة القانونية بالخارجية دراسة عاجلة عن معاهدات الصداقة التى عقدتهـا مصر مع دول العالم وكيف أنها مجرد عموميات ولا توجد آليات لتنفيذها. كـان عبدالناصـر يستشـير وزيـر الخارجية فى الرسائل التى كانت ترسلها إليه الولايات المتحدة الأمريكية. واستمرار ضخ البترول بعد ١٩٦٧ كان باتفاق الرئيس ووزير الخارجية من أجل التنمية والتسليح. وفى السنوات الأولى للجمهورية الثانية اسـتمرت سياسـة التشـاور بين الرياسة والخارجية. فقد طلب الرئيس من وزير الخارجيـة رياض إعداد البيان السياسى عند وفاة عبدالناصر لمناقشته(٨٠). وكانت هـناك ضغوط شديدة على عبدالناصر لقبول صلح منفرد مـع إسرائيل وكان يقول دائمـاً: ليست المشكلة سيناء التى يمكن استردادها فى أربع وعشرين ساعة بل فى الضفة الغربية والقطاع ومرتفعات الجولان.

وفى الجمهوريـة الـثانية بدأ الخلاف بين الرياسة وباقى مؤسسات الدولة مثل الخارجية والجيش والحزب والرأى العام.

وإذا كـان الاختيار السياسى أو الأيديولوجية السياسية هى التى جمعت بين

الرياسة والخارجية فى الجمهورية الأولى فإن العامل الشخصى فى الرياسة ودفاع الخارجيـة عـن الثوابت فى الثقافة السياسية المصرية هى التى أدت إلى الصراع بيـنهما لدرجـة القطيعة واستقالة ثلاث وزراء للخارجية. ولا يقتصر دور العامل الشخصـى على الرئيس وحده بل أيضاً فى الوزير.ولا يقتصر على مصر وحدها بل فى عديد من الدول الأخرى مثل شخصية كارتر، وشخصية كسنجر وشخصيـة بيجيـن. ولا يعـنى ذلـك رد الـثقافة السياسية للرياسة إلى عامل واحد، شخصية الـرئيس بـل هناك الأيديولوجية السياسية التى يتبناها صراحة أو ضمناً، علناً أو سراً، والواقع السياسى المتغير الذى يعيش فيه.

٢- **الخارجية.** وهى الذراع الأيمن للرياسة فى الممارسة السياسية وأداتها التنفيذية. يرسمها الوزير والأجهزة المختصة بعد توجيهات الرياسة. وتضم أيضاً ممثليها فى الهيـئات الدولية بالإضافة إلى قناصلها ومفوضيها وسفرائها فى الخارج. وقد زاد عـدد البعثات الدبلوماسية من ستين بعثة عام ١٩٥٤إلى الضعف عام ١٩٨٢ نظراً لاسـتقلال الـدول الأفـريقية. وهى التى تعبر عن الثوابت فى السياسة المصرية بصـرف الـنظر عـن تقلـبات الرياسة، وبناء على وضعها الجغرافى ومسارها التاريخى وبعدها الحضارى وإمكانياتها المادية والبشرية وتجاربها السياسية.

وطبقاً لمنطق العلاقات هناك بنية ثلاثية فى علاقة الخارجية بالرياسة:

أ-الاتفـاق التام كما هو الحال فى الجمهورية الأولى (١٩٥٢-١٩٧٠) محمود فوزى، محمود رياض، جمال عبد الناصر.

ب-الاخـتلاف الـتام كما هو الحال فى الجمهورية الثانية (١٩٧٠-١٩٨١) إسماعيل فهمى، محمد إبراهيم كامل، السادات.

ج- التنسـيق والتكامل كما هو الحال فى الجمهورية الثالثة (١٩٨١-٢٠٠٠) عصمت عبد المجيد، عمرو موسى، مبارك.

وهـناك وزراء خارجيـة يعمـلون على التخوم بين جمهوريتين من أجل

تحقيـــق التواصـــل بيـــن المراحل، البعض أقرب إلى المرحلة السابقة، ثقافة وفترة الاتفـــاق، (محمـــود رياض ١٩٦٤-١٩٧٢) ولم يستطيعوا الاستمرار فى المرحلة التالية الاختلاف، والبعض الآخر اقرب إلى المرحلة اللاحقة، التكامل وفترة (كمال حســن على ١٩٨٠-١٩٨٤) وإن كان إلى مرحلة التكامل أقرب ولأن الجمهورية الثالـــثة أرادت أن تبدأ بداية جديدة. وتنهى التجربة المؤلمة للجمهورية الثانية. ولا يوجـــد وزير خارجية أو مندوب لها فى الهيئات الدولية إلا وله موقف وينتسب إلى هـــذه النماذج الثلاثة مثل عصمت عبد المجيد من الدبلوماسيين، وبطرس غالى من الأكاديميين، و كمال حسن على من العسكريين(٨١).

وفى الـــنموذجين الأول، الأتفاق، والثالث، التكامل يستقر وزراء الخارجية فترات طويلة، ولايتغيرون كثيراً، ويقل عددهم. فى حين أنه فى نموذج الاختلاف يـــتغير وزراء الخارجيـــة، ويستمرون فترات قصيرة، ويزداد عددهم. ففى نموذج الاتفـــاق فى الجمهوريـــة الأولى وبعـــد استتباب الأمر واستقرار الثورة فى عامها الأول الذى كان فيه وزيران للخارجية على ماهر باشا (شهران) أحمد محمود فراج طـــايع (ثلاثة أشهر ولم يعين إلا وزيران محمود فوزى (اثنا عشر عاماً) ، محمود ريـــاض (ثمانيـــة أعوام). ولما كان محمود فوزى أطول وزير خارجية فى تاريخ مصـــر الحديـــث، وشـــغل محمـــود رياض الوزراة فى جمهوريتين، الأولى (ست ســـنوات)، والـــثانية (ســـنتان) يمكـــن القول بأن الجمهورية الأولى كان لها وزير خارجية واحد، محمود فوزى(٨٢).

وفى نمـــوذج الاخـــتلاف فى الجمهوريـــة الـــثانية والذى وصل إلى حد الـــتعارض والتناقض تبدل على وزارة الخارجية ستة وزراء ظل كل من الوزيرين الأولين فى منصبه أقل من عام (محمد مراد غالب، محمد حسن الزيات)، واستقال الـــثالث بعـــد أربعة أعوام (إسماعيل فهمى)، والرابع بعد أقل من عام، بين زيارة القـــدس واتفاقية السلام (محمد إبراهيم كامل)، والخامس (مصطفى خليل) والسادس (كمـــال حســـن عـــلى) كل منهما ما يربو على العام مع استمرار السادس كعنصر

تواصـــل فى الجمهوريـــة الثالـــثة ثلاثـــة أعوام. ولم تتجاوز مدة أطول وزير فى الجمهورية الثانية أكثر من أربعة سنوات (إسماعيل فهمى)(٨٣).

لـــم يستطع وزيران من الجمهورية الأولى الاستمرار فى أول الجمهورية الثانية. واستقال وزيران (ساداتى وناصرى) فى ذروة الجمهوري الثانية. ولم يعمر وزيران فى نهايتها (مدنى وعسكرى) وقد تولى الرئيس بنفسه الوزراة مرتين أثناء كامب دافيد واتفاقية السلام فقد كان هو الرئيس والوزير فى آن واحد(٨٤).

وفى نمـــوذج التكامل والتنسيق فى الجمهورية الثالثة لم يعين إلا وزيران (أحمـــد عصـــمت عبد المجيد، عمرو موسى). وعمر كل منهما مدة طويلة، عمرو موسى (عشر سنوات) وأحمد عصمت عبد المجيد (سبع سنوات)(٨٥). وهما يعادلان محمود فوزى ومحمود رياض فى الجمهورية الأولى استقراراً ومدة زمنية(٨٦).

أ- **نموذج الاتفاق**. وهو النموذج الذى ساد فى الجمهورية الأولى بين الرياسة والخارجية، بين عبد الناصر من ناحية، ومحمود فوزى ومحمود رياض من ناحية أخرى. وهو الذى يعبر عن الثوابت فى الثقافة السياسية للخارجية المصرية كما جسدها نمط الاستقلال الوطنى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وبعدها. وقد كان عبد الناصر يؤكد أن وزيرخارجيته يعبر عن وجهة نظره. كان التنسيق كاملاً بين الرئيس والوزير فى العلاقات المصرية السوفيتية والمصرية الأمريكية سياسياً وعسكرياً. ولم يقبل الرئيس مبادرة روجرز إلا بعد سلسلة من الدراسات طلبها من وزير خارجيته. وفى الخارجية ملف كامل منذ ذلك الوقت لخطط التسوية خاصة مبادرة روجرز وانسحاب إسرائيل من سيناء فى لجنة التخطيط بوزراة الخارجية. وبها ملف ضخم للخطط الإسرائيلية فى مجال التوسع الإقليمى والاستيلاء على الأنهار العربية أو الأهداف الاقتصادية، وهو مضمون مبادرة روجرز. وكانت الرياسة والخارجية على وعى تام بخطورة الحل المنفرد بين مصر وإسرائيل. إذ قد رفض محمود رياض اقتراح تيتو بمقابلة ناحوم جولدمان واقره عبد الناصر على رفضه. وقد اعتبرت الخارجية الأمريكية الخارجية المصرية عقبة فى سبيل

تنفيذ سياستهم فى مصر التى تركز على الحل المنفرد مثل موقف دين راسك وزير خارجية أمريكا من قضية فيتنام بالرغم من الاختلاف بين القضيتين. كما استدعى الوزير فى أغسطس ١٩٧١ السفراء المصريين بالخارج من العواصم الكبرى، مراد غالب من موسكو، ومحمد حسن الزيات المندوب الدائم فى الأمم المتحدة، وأشرف غربال من واشنطن، ووزير الدولة للشئون الخارجية حافظ إسماعيل، وأعضاء لجنة التخطيط. وانتهوا إلى أنه لا مفر من عمل عسكرى لتحرير الأرض. ورفع التقرير إلى رئيس الجمهورية. فحرب أكتوبر ليست قراراً فردياً منه بل قرار جماعى من الدوائر السياسية للخارجية المصرية(٨٧).

ب-نموذج الاختلاف. لم يظهر هذا النموذج فقط بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فى الجمهورية الثانية بل كان سابقاً عليها أثناء النضال الوطنى فى مصر منذ الثلاثينات والأربعينات. وكان الخلاف وقتئذ بين الحكومة المسئولة أمام البرلمان التى أصبحت الرياسة فيما بعد دون أن تكون مسئولة أمام أحد، وسفراؤها فى الخارج ومندوبوها فى المنظمات الدولية. وقد يصل الخلاف إلى حد الاستدعاء أو الاستقالة. وقد حدث ذلك على الأقل أربع مرات.الأولى مع د. عبد الحميد بدوى باشا رئيس وفد مصر فى مؤتمر سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ ورئيسه فى الأمم المتحدة وممثل مصر فى مجلس الأمن عام ١٩٤٦ عندما رفض عرض قضية مصر على المجلس فى ١٩٤٦ لأنها لم تتمخض عن الحرب. ولما هاجمته الصحف الوفدية اعتذر بأنه يقصد الحل الودى. واستقال من منصب وزير الخارجية وعين عضواً فى محكمة العدل الدولية.والثانية مع محمد حسين هيكل باشا عندما بين أن وجود القوات البريطانية فى اليونان غير دستورى لتهديدها الأمن والسلام. وتقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بطلب سحب كل القوات الأجنبية من دول البلقان بناء على الثوابت الوطنية فى الثقافة السياسية للخارجية المصرية. فغضب وزير اليونان المفوض. وطالب بإبقاء القوات البريطانية للدفاع عنها ضد الخطر الروسى. فاعتبر هيكل ذلك رأيه

الشخصى.الثالثة مع محمد كامل عبد الرحيم سفير فوق العادة بالولايات المتحدة ورئيس وفد مصر خلال الدورة العادية الرابعة للجمعية العامة ابتداء من ٩/٢٠/ ١٩٤٩. لم يستمر طويلاً فى الأمم المتحدة لما تقتضيه سياسة مصر من مهاجمة السياسة الأمريكية فى الأمم المتحدة، وهو ما يتعارض مع مرونته فى التعامل مع الساسة الأمريكيين بوصفه سفيراً لمصر فى واشنطن ثم تعيين محمد صلاح الدين مكانه. فى هذه الحالة الخارجية فى القاهرة هى التى تحافظ على الثوابت الوطنية[٨٨].والرابعة مع كامل عبد الرحيم سفير مصر بواشنطن عندما صرح أمام الصحفيين بأن تحقيق أمانى مصر القومية فى مسألتى السودان وقناة السويس شرطان لأى موافقة من مصر على أى مشروع تحالف للدفاع عن الشرق الأوسط. فقد احتلت مصر فى ١٨٨٢ ولابد أولاً من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ حتى تصبح دولة مستقلة قبل الدخول فى الأحلاف. وقد استاءت الصحف المصرية. فالرأى العام هنا هو الضامن والحارس للثوابت الوطنية. وطالب اشتراك مصر فى اقتراح تركيا إنشاء اتحاد دول شرق البحر المتوسط يضم البلاد العربية وعلى رأسها مصر وتركيا واليونان، وهو ميثاق سعد أباد الذى يهدف إلى وضع ستار حديدى بين مصر وروسيا وإبعاد شبح الشيوعية، وحصار الصهيونية، واستبعاد إسرائيل من الانضمام، وتعزيز الصداقة بين مصر وبريطانيا حتى تستجيب بريطانيا لمطالب مصر، والاستفادة من أمريكا فى المساعدات، وقد رفضت الإدارة العربية الانضمام وآثرت الانضمام إلى حلف الأطلنطى لإهمال الدول العربية لميثاق وحلف سعد أباد، ولم يفعل شيئاً منذ بريطانيا لإيران فى ١٩٤١،. وليست لمصر حدود مشتركة مع الدول الأربعة. وتعارض بعض الدول العربية هذا الميثاق. ويدافع الحلف عن مصالح تركيا وبريطانيا أكثرمما يدافع عن مصالح مصر.

وكانت ندوة الأهرام التى شارك فيها إسماعيل فهمى باعتباره وكيلاً لوزارة الخارجية هى بداية التحول فى الجمهورية الثانية من الشرق إلى الغرب، من الاتحاد السوفيتى إلى الولايات المتحدة، "وقفة مع الصديق"، "الساداتية قبل

لـلعودة إلى خطوط ١٠/٢٢، إمدادات مدينة السويس المحاصرة، إمدادات تموينية للضـفة الشرقية للجيش الثالث المحاصر، مراكز تفتيش للأمم المتحدة على طريق القاهرة السويس بالاشتراك مع ضباط إسرائيليين، تبادل أسرى الحرب.

كـان من عادة الرئيس الموافقة على ما يعرض عليه بصورة آلية دون أن يقـرأه مـع كسنجر كوسيط غير أمين مع إسرائيليين مراوغين. وقد لاحظ كسنجر نفسـه ذلـك على الرئيس الذى كان يميل إلى أخذ قرارات من وحى اللحظة دون الـتفكير فيهـا ودون استشـارة الوفد المصرى. وقد قام كسنجر نفسه بنفس الدور كالسادات، لا يستشير رئيسه ولا سفير أمريكا بالقاهرة. ولعب دور إسرائيل ومجده الشخصـى كالسـادات. أحياناً يوافـق الـرئيس وزير خارجيته على ما يقول، استراتيجية كاملة مكتوبة، ثم ينفرد بالقرار. وعندما أراد إسماعيل فهمى إلغاء كلمة "إنهاء حالة الحرب" من إتفاق فصل القوات أخبره كسنجر أنه خط االسادات أضافها على النص المطبوع. لقد كان الرئيس فى الواقع لا يثق فيمن حوله ولا يوفيهم حق قدرهـم، وكـان يهـاجم كل مسئول فى حكومته، لم تكن لديه أفكار واضحة عن السياسـات الطويـلة المـدى بل كان يميل إلى أن يحيا يوماً بيوم، لحظة بلحظة. يتعامل مع المشاكل، كل على حدة، بمجرد ظهور كل منها. لقد تأثر الوزير بصفاته الانسانية أكثر مما تأثر بعبقريته السياسية. وأصابه بعض القلق لما قد يحدث لمصر إذا اسـتمر الرئيس على هذا المنهج. وكان يدير الدولة بأسلوب المقامر والمناضل الفـردى ضـد القصر والانجليز. وفى اللحظة الحاسمة رفض الوزير التوقيع على وثيقـة كـامب دافيد. كان هناك اعتقاد أن الرئيس يتصف بالمرونة بينما معاونوه المقـربون يتصفون بالتشدد فى حين أن رئيس الوزراء بيجين كان يتصف بالتشدد بيـنما معـاونوه المقـربون يتصفون بالمرونة. ويقول محمد إبراهيم كامل "أشعر بالفخـر إذ أقـول أن سـمعة وزارة الخارجية المصرية كانت رفيعة جداً فى تلك الفترة، وأن أى شخص فى الداخل أو فى الخارج كان يستفسر من وزراة الخارجية إذا أراد إيضـاحاً حول موقف مصر ولا يستفسرون من رياسة الجمهورية أو من

بالثوابت، الحليف التقليدى والعدو ا لتقليدى.

ومع أن عبد الناصر رفض الدخول فى حلف جوى أو عسكرى مع الاتحاد السوفيتى حرصاً على الثوابت فى الثقافة السياسية المصرية وقع السادات معاهدة صداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى ذراً للرماد فى العيون، يعطى إشارة إلى اليسار ويتوجه إلى اليمن. فيعطى الخبراء الروس فى ١٩٧٢ تأشيرة خروج ويعطى تاشيرة دخول للأمريكيين. وتخلى الاتحاد السوفيتى عن دوره فى المنطقة وبدأت المرحلة الأمريكية، فقد رأى أن ٩٩% من أوراق اللعبة فى أيدى أمريكا، ملغياً بذلك الإرادة الوطنية والجبهات العربيةوالإسلامية ودول عدم الانحياز، وملغياً العدو الصهيونى الذى يفرض إراداته على الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. وأصبح يتشكك على الإطلاق فيما يقوله السوفيت، ويثق ثقة مطلقة بأمريكا وصديقه هنرى مع أن الأمر لا يتجاوز بيروقراطية الشرق وسرعة الغرب. وازداد التحول إلى أمريكا وازداد النقد للاتحاد السوفيتى المورد الرئيسى للسلاح قبل الحرب وأثناء الحرب وبعدها بدعوى تنويع مصادر السلاح. حاربت مصر بسلاح روسيا ثم صادقت أمريكا حليف إسرائيل. ألغت معاهدة الصداقة تحت دعوى أن السوفيت لا يتحدثون باسم مصر واستبدلت سيداً بسيد بعد أن أصبح فى يد أمريكا ٩٩% من أوراق اللعبة. وكان الرئيس من قبل قد ألقى خطاباً دفاعاً عن السوفيت على مأدبة غداء رسمية أقامها السفير السوفيتى ذرا للرماد فى العيون، بحيث استحال بعدها التمييز بين الصدق والكذب(٩٠).

وعندما أراد السادات إجراء تعديل وزارى استعداداً لحرب أكتوبر استدعى إسماعيل فهمى بعد أن عينه سفيراً فى بون كخطوة لتدعيم علاقته بالغرب وبعد أن أراد محمود رياض إقصاءه لتوجهه المعادى للسوفيت. جلس معه ساعتين ونصف فى استراحة القناطر وأبدى استغرابه لأفكاره قائلاً: "يا إسماعيل، إن هذا غريب جداً فالكثير من الناس لا يقولون لى ما قلته الآن". وعينه وزيراً للسياحة كمجرد غطاء قبل تعيينه وزيراً للخارجية لتنمية السياحة الأجنبية فى مصر. فالسياسة

سياحة، والسياحة سياسة. اكتشف فيه غربيته ثم اختاره لإحداث هذا التحول فى الثقافة السياسية المصرية من الثوابت إلى المتغيرات. واستدعى السادات محمود رياض لتعينه أميناً للجامعة العربية لإزاحة الناصريين من الخارجية. كما أقصى محمد حسن الزيات من العهد الناصرى لتعيين إسماعيل فهمى بدلاً منه.

ثم عرض إسماعيل فهمى على السادات تقديره للموقف فى ثلاثة احتمالات:

الأول الحرب الشاملة وإطالة فترة القتال والتى كان يفضلها فهمى. والثانى عملية عسكرية محدودة لتحريك الموقف وإثارة الرأى العام كى يقوم بمبادرة الشرق الأوسط، وتقتضى عبور القناة إلى سيناء، والأفضل الوصول إلى المضايق وبالتعاون مع دول عربية أخرى ولمفاجأة إسرائيل. ويكفى لذلك فترة محدودة حتى يتم التدخل الأجنبى وإيقاف وقف إطلاق النار. والثالث هجوم محدود ضد هدف محدد فى سيناء كضربة قاسية لإحدى المنشآت العسكرية ثم الانسحاب إلى الضفة. فترد إسرائيل ويتم الرد عليها، هجمات وهجمات مضادة، تؤثر فى الساحة الدولية لطلب وقف إطلاق النار ودفع الأطراف إلى السلام. وعلق السادات أن الاختيار الثالث نوع من حرب الاستنزاف ١٩٦٧-١٩٧٠ ولا يفكر فيه[٩١]. والأول قد يؤدى إلى نكسة عسكرية ثانية. فلم يبق إلا الثانى وهو ما تم بالفعل فى حرب أكتوبر.

ثم بدأ مسلسل الحلول الجزئية والمنفردة بفتح قناة السويس للملاحة وهو اقتراح موشى ديان، وضرورة دخول عبارة أمريكية أولاً القناة يوم ١٩٧٥/٦/٥ بناء على اقتراح هيكل حتى يتحول يوم الحزن إلى يوم فرح، وتتم فى اللاوعى الشعبى مقارنة هزيمة ناصر بانتصار السادات، وخوفاً من أن تطلق إسرائيل النار على الرئيس وكأنه مازال مستمراً فى الدفاع عن الثوابت الوطنية فى حين قد أطلق النار عليه المدافعون عن هذه الثوابت من الجماعة الإسلامية المعارضة[٩٢].

ومع ذلك ظل وزراء الخارجية صامدين. فقد سبق أن فاتح السادات

إسماعيل فهمي بشأن زيارة القدس واعترض عليها، وأبلغ وزراء الخارجية فى تونس ذلك. ولما قام بها استقال على الفور. كما رفض التوقيع على اتفاق فك الاشتباك الثانى مع إسرائيل فى حين وقع الأول مع أمريكا حتى لا يتم الاعتراف بإسرائيل طبقاً لخدعة كسنجر. ورفض اقتراح بيع طائرات سى ١٣٠ لمصر من وراء القنوات الرسمية دون استشارة السادات. وإذا كان إسماعيل فهمى لم يتحمل زيارة القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ فإن محمد إبراهيم كامل لم يتحمل اتفاقية السلام فى ١٩٧٩.

وقدم مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزير خارجيتها احتجاجاً مكتوباً ضد الاتفاق. كما أدرك أعضاء الوفد المصرى المخاطر الكامنة فى الاتفاق. وكتب إلى سيروس فانس يشكو من أن مذكرة الاتفاق موجهة ضد مصر فى ست عشرة نقطة: اتهامات مزعومة ضد مصر، عدم إبلاغ مصر إلا فى اللحظة الأخيرة، مساندة ادعاءات إسرائيل، افتراض انتهاك مصر للاتفاق، التحالف بين أمريكا وإسرائيل ضد مصر، إعطاء أمريكا حقوق لم يجر التفاوض فيها مع مصر، إعطاء أمريكا حق فرض عقوبات على مصر، تعبيرات غامضة تعطى لأمريكا سرعة توجيه الاتهامات إلى مصر، خضوع الإمدادات الاقتصادية والعسكرية لمصر لتقدير أمريكا وحدها، خضوع العلاقات المصرية الأمريكية لطرف ثالث هو إسرائيل، موافقة أمريكا على ما تقوم به إسرائيل ضد مصر، إعطاء أمريكا الحق فى فرض وجودها العسكرى فى المنطقة، شكوك حول نية أمريكا فى صنع السلام، الآثار العكسية لذلك على الصعيد العربى، حدوث تحالفات مضادة فى المنطقة[٩٣].

كانت الاتصالات السرية تجرى على قدم وساق بين الرياسة والولايات المتحدة الأمريكية أو من خلال السعودية أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالقاهرة. وبالرغم من وجود تعاطف بين إسماعيل فهمى وكسنجر فى البداية. وافق السادات على أثرها على نقاط المناقشة بين كسنجر ونكسون فيما عدا تبادل الأسرى ودون استشارة وزير الخارجية وهى: وقف إطلاق النار، بدأ محادثات

السـادات" مما يدل على أنها كانت جواً سياسياً سائداً. كان وكيل الوزارة "ساداتياً" بالطـبع، ولكـنه آثر تركها فى منتصف الطريق، ولم يسر معها حتى النهاية. أخذ المقدمـات دون النتائج، والنظرية دون الممارسة. وكان قد اختلف من قبل مع عبد الناصـر بشـأن تعيين مستشار للزعيم لوممبا "الراديكالى" ونصحه باتباع سياسة "معـتدلة". ووضـع السادات عينه على فهمى منذ ذلك الوقت الذى تجرأ فيه على مخالفـة عبد الناصر فى حين وافقه الجميع. فقد طالب الوكيل: إعادة تقييم الوضع الدولى ودور القوتين العظميين، عدم كفاية الدبلوماسية الدولية، إعادة تقييم العلاقات المصـرية السوفيتية ومناقشتها مع السوفيت بصراحة على مدى ثمانية عشر عاماً، ضـرورة أن تكون لمصر علاقات مع الولايات المتحدة التى يمكن أن تلعب دوراً مهمـاً فى الشـرق الأوسط، ضرورة البداية بعمل عسكرى لإقناع إسرائيل والرأى العـام بضرورة حل مشكلة الشرق الأوسط مع السوفيت، ضرورة استخدام البترول كسلاح فى أيدى العرب. وقد ظن السادات والسوفيت، وذرا للرماد فى العيون، أن الـندوة قد تمت بإيعاز من الحكومة. فقدم السوفيت احتجاجاً رسمياً إلى مراد غالب وزير الخارجية الذى أعد بدوره قراراً جمهورياً بإعفاء إسماعيل فهمى من منصبه كوكيـل لـوزارة الخارجية وأن يعين سفيراً فى الوزارة. فقد كان غالب سفيراً فى موسـكو وأحد مهندسى العلاقات المصرية السوفيتية بالرغم من إعجابه بالتحليلات السياسـية الجديـدة للوكيل. وبدل أن يوقع السادات القرار الجمهورى رقى الوكيل وزيراً للخارجية(٨٩).

ومـنذ نهاية الجمهورية الأولى كانت هناك رغبة فى "وقفة مع الصديق"، وضـرورة تحييـد الولايات المتحدة، وقبول مشروع روجرز وهى عبارات محمد حسـنين هيكل الكاتب الصحفى ورئيس تحرير الأهرام فى ١٩٧٢. ومع ذلك كان هـناك احساس عام بضرورة التمسك بالحياد الإيجابى وعدم معاداة الولايات لأنها هى الـتى تمـد إسرائيل بالسلاح وبالتأييد السياسى فى المنظمات الدولية فى مقابل تـباطؤ الـروس عـن حسـن نية أو سوء نية فى توريد السلاح، ودون المساس

هيئات أخرى[٩٤]وإذا كان عبد الناصر يعتبر أن وزير الخارجية إنما يعبر عن وجهة نظره فإن السادات كان يُخبر أمريكا أن الخارجية أولاد متشددون[٩٥].

ج-نموذج التكامل. ويعني هذا النموذج تجاوز التماهي المطلق في الجمهورية الأولى والتنافي المطلق في الجمهورية الثانية، إلى نوع من التنسيق والتناغم والتكامل، الوحدة والتنوع، الجمع بين الدعوى ونقيضها في دعوى ثالثة لا هي الدعوتان الأوليان ولا هي غيرها في الجمهورية الثالثة. ويتطلب ذلك إبداعاً خلاقاً يتجاوز الطرفين الحدين، فإذا كانت الجمهورية الأولى قد قامت على قانون الهوية، والثانية على مفهوم الاختلاف فإن الثالثة قامت على أن الهوية في الاختلاف، وأن الاختلاف في الهوية.

وقد بدأ هذا التكامل في الجمهورية الثالثة على يد الوزيرين عصمت عبد المجيد وعمرو موسى. كلاهما مدنيان، أكاديمي دبلوماسي ودبلوماسي أكاديمي. تولى عصمت عبد المجيد أولاً مسئولية العلاقات الثقافية والتعاون الفني بالخارجية ترث وزارة العلاقات الثقافية التي رأسها د. حسين خلاف، تقديراً لدور الخارجية في العلاقات الثقافية[٩٦] فمصر وريثة حضارات البحر البيض المتوسط، بلد الأزهر ومعقل الإسلام، قلب العروبة وثغر أفريقيا. وبدأ التنسيق مع باقي أجهزة الدولة في مجال الثقافة والتعليم، وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والجامعات، والأزهر، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ووزارة الثقافة. وكانت الوزارة تضم عناصر ذات توجه يكاد يكون مستقلاً عن الخط العام للحكومة. وتسعى باستماتة إلى استعادة ما كانت تتمتع به من نفوذ وسلطان قبل ثورة ١٩٥٢ وفي الجمهورية الأولى بعد الثورة. ومع ذلك كان الوزير أقرب إلى الجمهورية الثانية، مؤيداً حركة التصحيح، ومبرراً طرد الخبراء الروس، وينقد الناصرية بعد انقضاء عهدها، ويتناول حرب أكتوبر على نحو إنشائي دون تحليل نتائجها السياسية.

وتغير الحال في عهد الوزير عمرو موسى فأصبح التكامل أقرب إلى روح الجمهورية الأولى. فصدر قرار وزاري جديد رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٤/٤/

١٩٩٢ يحـــدد فيـــه الظـــروف الجديـــدة التى تعيشها مصر وتعمل فيها الخارجية المصـــرية مـــثل: العـــالم ذو القطـــب الواحد والتجمعات الإقليمية، تحرير التجارة العالمية، وتعدد الأقطاب الاقتصادية، والحذر من المؤسسات المالية الدولية والثورة التكـــنولوجية، تجاوز البيروقراطية، التجمعات الأهلية مثل جمعيات حقوق الإنسان وحمايـــة البيـــئة، وفى نفس الوقت نمو الجماعات غير الشرعية، وضرورة وضع مـــنظور اســـتراتيجى شـــامل، والاعتماد على روح المنافسة والإيمان بالمبادرات، وترشـــيد الإنفـــاق. كانت أغراض التنظيم الجديد مواكبة التغيرات المستجدة إقليمياً ودوليـــاً، والإفادة من ثورة المعلومات، والقيام بدور إقليمى رائد ودبلوماسية متعددة الأطـــراف، ومواجهة تحديات المجتمع المصرى، ومزيد من التخصص فى العمل الدبلوماســـى، وتطويـــر المهارات الدبلوماسية وقدرات الدبلوماسى، وتحمل الأفراد مـــزيد من المسئوليات، وترشيد عملية صنع القرار. وتم تطوير المعهد الدبلوماسى وإدخـــال اللغات الحية ونظم المعلومات، وتنظيم الدورات العلمية والثقافية للمتابعة الشـــاملة وإقامـــة الندوات، ومعرفة المناطق التى يرسل إليها الدبلوماسيون. وأسس الوزير المجلس الاستشارى للشئون الخارجية من دبلوماسيين وأكاديميين وخبرات. وفـــتح قنوات للتعاون مع مراكز الأبحاث العلمية. كما أنشئت إدارة لشئون مجلسى الشـــعب والشورى لأول مرة للتنسيق بين وزارة الخارجية والمؤسسات الدستورية التى ظلت على الهامش فى الجمهوريتين الأولى والثانية[٩٧]

وبـــدأت الخارجية مع الرياسة تعود إلى الثوابت الوطنية والقومية السياسية المصرية خاصة فيما يتعلق بقضايا الحرب والسلام مثل: تأييد المطالب الفلسطينية، معارضة السلام المنفرد ومشاريع الاستسلام، وعدم تجاوز السلام البارد بعد تحرير الأرض، وتأجيل المفاوضات المتعددة الأطراف، ومقاطعة مؤتمر الدوحة، وتجميد خطـــوات التطـــبيع...الـــخ، وإبلاغ وزير الخارجية مجلس الجامعة العربية بتجميد خطـــوات التطـــبيع فى أبريل ١٩٩٧ ثم أخيراً سحب السفير احتجاجاً على العدوان الإســـرائيلى عـــلى الشـــعب الفلســـطينى وتطبيقاً لمؤتمر القمة العربى الأخير فى

القاهرة. وعادت الخارجية من جديد مؤسسة ولادة لجيل جديد من الدبلوماسيين المصريين المدافعين عن الثوابت الوطنية فى السياسة المصرية مثل فتحى الشاذلى مساعد وزير الخارجية الذى أعلن أن لغة نتانياهو تبعث على الاشمئزاز، وأنها إطلاق لصيحات الحرب، وأن نتانياهو لم يعد شريكاً فى عملية السلام.

وبدأ التفاعل من جديد بين الدوائر السياسية للخارجية المصرية تدعيماً لنضال الشعب الفلسطينى والانتفاضة الأولى والثانية وبزوغ الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، والتضامن العربى، ورفع التناقض بين الثورة العربية والثورة الإسلامية فى إيران، والعمل على تحرير ما تبقى من أراضى محتلة فى الجولان بعد أن تم تحرير جنوب لبنان. وعادت مصر تكتشف ريح الشرق، الصين واليابان وكوريا، وتتطلع إلى اللحاق بالنمور الآسيوية، وإعادة الجسور مع الاتحاد السوفيتى بالرغم من انهيار النظم الاشتراكية، وإقامة تجمعات إقليمية جديدة فى مواجهة العولمة والشركات المتعددة الجنسيات، مجموعة الثمانية، مجموعة الخمسة عشر، ومجموعة الثمانية عوداً إلى الدائرة الآسيوية الإفريقية، وتحييد أوربا ومبادرات الحوار بين الشمال والجنوب، والتفاعل مع مشاريع الشرق أوسطية والمتوسطية دون أن تكون الباب الخلفى للتطبيع مع إسرئيل أو تكون بديلاً عن القومية العربية، وتغيير الرأى العام الأمريكى دون التفريط فى استغلال الإرادة المصرية[٩٨] ولما كانت الثقافة السياسية للخارجية المصرية هى نفسها الثقافة السياسية الداخلية فتم التأكيد على ضرورة توسيع الهامش الدايمقراطى فى مصر. فالسياسة الخارجية تعبير عن السياسة الداخلية. يصنعها الشعب قبل أن تصوغها الرياسة.

ويدل على ذلك تحليل مضمون خطب وبيانات وتصريحات الوزير عمرو موسى على مدى أربعة أعوام ١٩٩٤-١٩٩٧ فى منتصف عهده منذ ١٩٩١ حتى الآن على سلم الأولويات فى الثقافة السياسية للخارجية المصرية وهى: أمريكا (بيانات وخطب نيويورك، وواشنطن، وجورج تاون، وهيوستن) ثم أفريقيا ثم الأمم المتحدة، ثم الشرق الأوسط ومجلسى الشعب والشورى والمتوسطية ثم أوربا

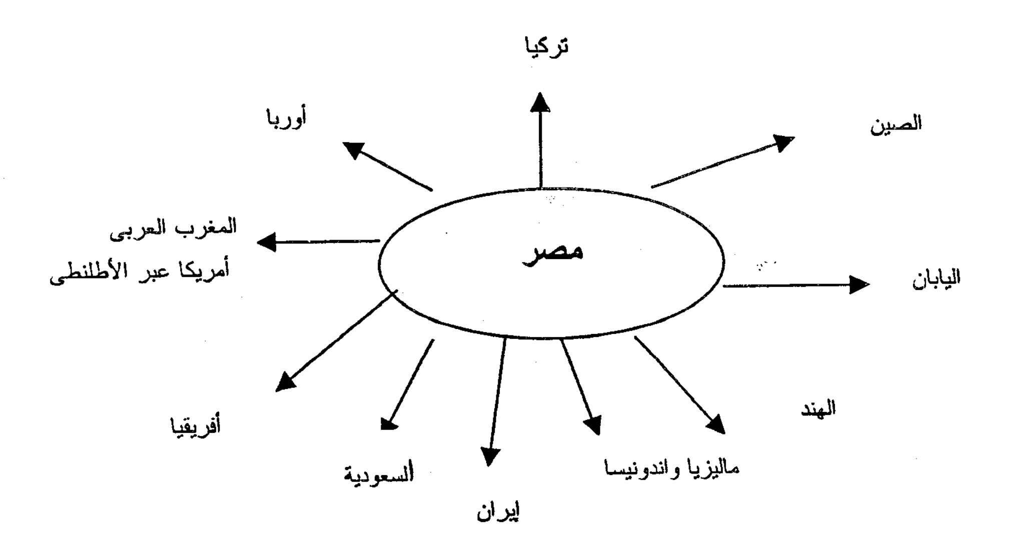
وجامعة القاهرة، ومرة واحدة تل أبيب(٩٩)

ومــن حيث الموضوعات تعود مصر بؤرة للدوائر الثلاث، الدائرة العربية والدائــرة الإفــريقية الآســيوية التى تختلف كثيراً عن دول عدم الانحياز أو الدول الإسلامية ثم يضاف إليها دائرة العالم كله فى عصر العولمة. ولا فرق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. فالمجتمع واحد فى الداخل والخارج. وقوة الخارج فى قــوة الداخــل كمــا هو الحال فى كل التحولات الثورية، الثورة الفرنسية وخروج نابــليون من الداخل الى الخارج، والثورة الأمريكية، والثورة الإشتراكية، والثورة الإسلامية فى إيران.

فعلى الصعيد الوطنى تظهر موضوعات التنمية والخصخصة والمرأة والسكان وحقوق الإنسان والبيئة. وهى الموضوعات التى أرادها عصر العولمة أن تشغل الدول النامية بعيداً عن الدولة الوطنية. وعلى الصعيد العربى تظهر بطبيعة الحال القضية الفلسطينية، وحقوق شعب فلسطين، وإقامة السلام على العدل، وضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة ١٩٤/٣٣٨/٢٤٢، والالتزام بالشرعية الدولية، وفضح جرائم إسرائيل، وعدم شرعية المستوطنات، وضرورة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. ثم تأتى باقى الموضوعات العربية ليبيا والعراق والسودان وإريتريا ضد مخاطر الحصار والتهديد والتقسيم والحروب الأهلية والعرقية والطائفية دفاعاً عن الأمن القومى العربى، وضرورة تفعيل دور الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومجموعة الثمانية، ومجموعة الخمسة عشر، والكوميسا، والحوار العربى الأوربى، وحوار الشمال والجنوب، وبرشلونة والوقوف ضد سياسة التطهير العرقى فى البوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان. كل هذه التجمعات الإقليمية والدولية إنما هى دوائر لتحركات مصر بما فيها الشرق أوسطية والمتوسطية دون أن يكونا بديلين عن القومية العربية أو بابين خلفيين للتطبيع مع إسرائيل. وعلى الصعيد الدولى تعى الخارجية المصرية تغير العالم وثورة الاتصالات والتحول إلى الألفية الجديدة، والانتقال من قرن إلى قرن، ونظام

العولمة ومؤسساته مثل منظمة التجارة العالمية، واتفاقية الجات والديون التى تثقل كاهل دول العالم الثالث، وإصلاح المنظمات الدولية بعيداً عن سيطرة الدول الكبرى، وضرورة حل المنازعات بالطرق السلمية، ونهاية النظم العنصرية من العالم مثل جنوب أفريقيا، فى عالم متعدد الثقافات، تتحاور فيه الحضارات ولا تتصارع، تلتقى ولا تتصادم. هذه هى الموضوعات الغالبة على خطب وبيانات عمرو موسى تذكر بالجمهورية الأولى فقد كان من تنظيمها الطليعى. يمكن إذن طى صفحة الماضى الذى خرج على الثوابت الوطنية فى الثقافة السياسية للخارجية المصرية باسم الواقعية السياسية دون الوقوع فى أحلام الجمهورية الأولى وطوباوياتها.

ومن ثم تعود مصر إلى مركز العالم أفريقيا فى جنوبها وأوربا فى شمالها والمغرب العربى، وأمريكا عبر الأطلنطى فى غربها، وآسيا فى شرقها.



مصر دولة عربية إسلامية أفريقية فى قلب منطقة الشرق الأوسط فى حوض البحر المتوسط، فى المركز بين أوربا وآسيا وأفريقيا. كما أنها دولة نامية تتفق مصالحها مع الخط العام لدول العالم الثالث. وهى قادرة بميراثها الدبلوماسى

الطويل وعمقها التاريخى على تحرك إقليمى ودولى فى مواجهة العولمة، لقاء الحضارات واستمرار التاريخ فى مواجهة صراع الحضارات ونهاية التاريخ. وهى فى قلب الحضارات القديمة، اليونان والرومان غرباً، وفارس والهند شرقاً. ساهمت فى قلب الحضارات الإسلامية على نقل حضارات العالم من العصر القديم إلى العصور الحديثة حتى ورثتها أوربا، من ابن سينا وابن رشد وابن خلدون والحسن بن الهيثم إلى جاليليو واسبينوزا وكانط. ومن ثم تتحول الثقافة السياسية للخارجية المصرية من الدبلوماسية إلى التاريخ(١٠٠).

٣-**الجيش، والرأى العام، والأحزاب، والمجالس الدستورية والقضاء.** إذا كانت الرياسة والخارجية هما أهم دائرتين سياسيتين فى صنع القرار وفى الاتفاق أو الاختلاف أو التكامل بينهما، فإن باقى دوائر الثقافة السياسية أقل فاعلية لظروف وأوضاع كل منهما مثل الجيش، والرأى العام، والأحزاب السياسية، والمجالس الدستورية. فالجيش طبقاً للدستور لا يتدخل فى السياسة وإن كان هو الحامى للمكتسبات الشعبية. والرأى العام كان فى معظمه حكراً على الحزب الواحد بالرغم من تحوله تدريجياً إلى التعددية الحزبية من الجمهورية الأولى حتى الجمهورية الثالثة. والأحزاب السياسية فى غالبيتها هى الحزب الحاكم الذى هو الرياسة، وضعف أحزاب ا لمعارضة. والمجالس الدستورية، الشعب والشورى يتحكم فيهما الحزب الحاكم أى الرياسة بالانتخاب أو التعيين.

أ- **الجيش.** وهو المدافع عن سلامة الوطن مع مجلس الأمن القومى فى الحرب والسلم. كان الجيش جزءاً من الحياة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وازداد دوره بعدها. كان هناك اعجاب فى الجيش بالعسكرية الألمانية فى الأربعينات عند الثلاثى الحربى "كما تصفهم السفارة البريطانية" فى حكومة على ماهر: عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف، وصالح حرب وزير الدفاع، وعزيز المصرى رئيس هيئة الأركان(١٠١). فعدو عدوى صديقى(١٠٢).

وحـــركة الضـــباط الأحرار هى استمرار للحركة الوطنية فى الأربعينات.

وإلغاء النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ مثل تأميم ناصر للقناة عام ١٩٥٦ والذى وضع حداً لمعـــاهدة الجلاء فى ١٩٥٤. كان وجود العسكريين المصريين فى الخارجية نادراً. فـبعد عـودة الوزارة فى ١٩٢٢ بعد ثورة ١٩١٩ تم اختيار السلك الدبلوماسى من موظفى الحكومة من مختلف الوزارات أو من الموظفين من خارج الحكومة أو من أصـــحاب المهن الحرة أو من صفوف العسكريين مثل البكباشى صالح عبد الرحمن أفــندى قنصلاً من الدرجة الثانية فى جدة. لذلك تمثل ثورة ١٩٥٢ بداية عهد جديد لــلخارجية المصـــرية. فقــد تغــلغل العســكريون فى الخارجية. وخرجت الطبقة الارســتقراطية لــتحل محلها الطبقة الوسطى. لم يدخل العسكريون قبل الثورة إلا ثلاثـــة: اللواء على نجيب الوزير المفوض فى سوريا، واللواء أركان حرب محمد إبـــراهيم سيف الدين الوزير المفوض فى الأردن، والفريق عزيز المصرى الوزير المفوض فى الاتحاد السوفيتى. وفى عام ١٩٦٢ بلغ عدد العسكريين أثنين وسبعين ضـــابطاً مـــن مجمـــوع عدد السفراء بالخارجية وهم مائة أى بنسبة ٧٢%. وكان سفراء مصر فى أوربا كلهم من الضباط عام ١٩٦٢ باستثناء ثلاثة من المدنيين.

وكمـــا أن هناك اتفاقاً بين الخارجية والرياسة، هناك أيضاً اتفاق مشابه بين الخارجيـــة والرياســـة والمؤسســـة العســـكرية باستثناء ما قبل هزيمة ١٩٦٧ فى الجمهوريـــة الأولى وما بعد انتصار ١٩٧٣ فى الجمهورية الثانية. فالعمل السياسى عمـــل عســـكرى تمهيدى، والعمل العسكرى عمل سياسى تنفيذى. العمل السياسى تـــتويج للعمل العسكرى، والعمل العسكرى تحقيق للإرادة السياسية. فحرب ١٩٧٣ تمـــت بناء على خطة جرانيت ٢٠٠٠ التى أعدها ناصر ورياض وفوزى فى عمق ســـيناء. كمـــا طـــلب ناصـــر من فوزى تقريراً عن الموقف العسكرى قبل مبادرة روجرز. وكان التعاون بين الخارجية والمؤسسة العسكرية فى ١٩٧٣ رد فعل على الفصـــل بينهما فى ١٩٦٧. وكان رياض على صلة بفوزى، فكلاهما زملاء دراسة من دفعة ١٩٣٦.

ويمكــن لــلجيش القيــام بضغوط على القيادة السياسية فى حالة التراخى العســكرى. فقــد تململ الجيش بعد إعداد فوزى له من التراخى فى تحرير سيناء وتــأجيل ســنة الحسم إلى ما لا نهاية والرغبة فى استرداد كرامته وكرامة الشعب الوطــنى. وكــانت القــوات المســلحة قبل ذلك تلح على عبد الناصر للقيام بعمل عســكرى ضــخم ضــد إسرائيل خصوصاً سلاح الطيران كرد فعل على غارات إســرائيل فى العمــق. وقد أخطرت الخارجية موسكو بالاستياء فى أوساط الجيش لعدم تزويدهم بمعدات سبق التعاقد عليها مثل الصواريخ الخاصة بفتح الثغرات فى حقــول الألغــام وأدوات التنشــين لــلمدفعية بعيــدة المدى وأجهزة الرؤية الليلية لــلمدرعات. وبعــد الغــارات الإسرائيلية فى العمق طالب ضباط سلاح الطيران بضــرورة تماســك الجــبهة الداخــلية. فــالجيش جيــش الشعب، والشعب شعب الجيــش(١٠٣). ودون التنسيق بين الخارجية والجيش تحدث النكسات العسكرية كما حــدث فى ١٩٦٧ أو السياســية كما حدث فى ١٩٧٣، ففى حرب ١٩٦٧ لم يكن هــناك تنســيق بيــن الخارجية والجيش وقبلها ببضعة أسابيع فقط تم إنشاء غرفة عمــليات سياســية بالخارجيــة لوضع تقييم دقيق للنتائج، مركزة على عبد الناصر ودائرته المقربة. وكان عبد الناصر قد أخذ قراراته بسحب قوات الأمم المتحدة من ســيناء، دون استشارة أحد من الخارجية، عن طريق وزير الخارجية إلى الجنرال ريــكى الذى رفض استلام الطلب إلا عن طريق الأمم المتحدة. فطلب عبد الناصر إنســحاب قــوات الأمــم المتحدة من بعض المواقع فحسب. ثم تم إبلاغ الخارجية. ورفــض عــبد الناصــر مذكرة الخارجية والتحليلات العقلانية، واتخذ سلسلة من القــرارات الفردية الذاتية. واندلعت الحرب وهزمت مصر، وأفل نجم عبد الناصر، وانــتهى مستقبله السياسى. وكان الأمر مجرد وقت. كانت الفردية فى قائد الجيش فى ١٩٦٧، وفى الرياســة فى ١٩٧٣. فــرح الأول بدخــول طائــرتى ميج ٢١ للاستطلاع فوق بئر سبع التى لا تبعد إلا بضع دقائق عن الحدود المصرية لإثبات مدى قوة سلاح الطيران. وبعد هزيمة ١٩٦٧ قدم عامر طلباً بنقل أسماء عشرة من الضــباط إلى الخارجيــة مــنهم أحمــد إسماعيل. ولم يقبل ناصر إلا بعد استشارة

رياض، ثم انتحر قائد الجيش فى ١٩٦٧. فهو المسئول عن الهزيمة العسكرية كما أنـه مسـئول عن الانفصال مع عسكرى آخر هوعبد الحميد السراج فى ١٩٦١. وكان الجيش قد أصبح مؤسسة سياسية وليست عسكرية. وتخيل أكاليل النصر بدلاً من التدريب فكانت هزيمة ١٩٦٧[١٠٤].

وقـامت حـرب الاستنزاف ١٩٦٨-١٩٧٠ بضغوط من الجيش. بل لقد حـدث عـدة مرات عبور جزئى إلى الضفة الشرقية. كما اقتحمت قوات الصاعقة موقعـاً بالضـفة الشرقية، ورفع العلم المصرى عليه فى يوليو ١٩٦٩ بالرغم من اسـتمرار غـارات إسرائيل فى العمق. بعدها بدأ التغير الأمريكى بناء على قدرة القوات المسلحة الدخول فى معركة عسكرية لتحرير الأرض.

كـان ريـاض يحادث عبد الناصر فى المسائل السياسية والعسكرية معاً، سياسة الوصول إلى المضايق مما يؤدى إلى تحريك الموقف الشامل. كانت الخطة دفاعية هجومية. ووافق عبد الناصر على الخطة ٢٠٠٠. وأخطره فوزىأن القوات المسلحة جاهزة لتنفيذها ابتداءاً من مارس ١٩٧١، وهو الموعد الذى حدده ناصر. واسـتدعى السادات الفريق محمد صادق وزير الحربية للحصول على طائرة بعيدة المـدى لـتحرير كل الأراضى العربية. وكان رأى أحمد إسماعيل تحريك الموقف سياسياً دون الوصول إلى المضايق. ثم تبنى رأى فوزى ورياض.

ولـم يتعـلم السادات دروس ١٩٦٧ بضرورة الدراسة أولاً. وفى اجتماع مجـلس الـوزراء قالوالـه "احـنا وراءك يا ريس ونؤيد المعركة". وكان الجيش السورى قد تعاطف مع الجيش المصرى فى ١٩٥٦. بل أنه هو الذى فرض الوحدة فى ١٩٥٨ عـندما اسـتدعى المجلس العسكرى السورى الملحق العسكرى بسفارة مصـر فى دمشق لعرض الوحدة. واجتمعت أركان حرب الجيوش العربية لوضع خطـة لعمـل جماعى عربى مشترك. وكثف الجيش اتصالاته مع الجيش السورى تحت قيادة المشير أحمد إسماعيل لتحديد موعد المعركة، وأثناء سير حرب ١٩٧٣ تدخـل السادات بقرارات عشوائية فحدثت الثغرة لعدم وجود قيادات ميدانية للتعامل

معها تكراراً لأخطاء ١٩٤٨ لولا دفاع اللواء صادق عن قطاع غزة.

وبعد وفاة عبد الناصر عقد السادات اجتماعاً مشتركاً لمجلس الدفاع يضم وزراء الحربية والخارجية والداخلية والإعلام ورئيس المخابرات العامة والحربية. وقرر وقف إطلاق النار ثلاثةشهور أخرى[١٠٥]. كما استشار خبراء وزارة الخارجية فى كيفية تطبيق القرار ٢٤٢.

وفى خطـبة السادات الشهيرة أمام مجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٧٧ لاحظ الجمسـى وعـرفات أنه أعاد عبارة استعداده للذهاب إلى آخر العالم، إلى الكنسيت الإسرائيلى، مرة ثانية. وقد ادعى البعض أن السادات قد عرض فكرته على مجلس الأمن القومى ووافق عليها، وأنه بعد العودة من بوخارست وطهران والرياض دعا مجلس الأمـن القـومى فى ١١/٥ ليعطى ملخصاً عن الرحلة ويقول فى النها عرضـاً "أنى مسـتعد للذهاب إلى القدس وإلقاء خطاب فى الكنيست لو كان فى هذا إنقـاذ لـدم أبـنائى". وقد صرخ الجمسى رافعاً يده "كلا، للكنيست كلا...هذا غير ضرورى". وهو رجل نظام. واستمر السادات وكأنه لم يسمع الجمسى. وبعدها زار دمشق والسعودية اللذين رفضتا الزيارة. ولما سأله وزير الخارجية إسماعيل فهمى: أهـذه دكتاتورية أم ديمقراطية؟ ولماذا لم تبلغ أعضاء مجلس الأمن القومى؟" قال: "لـن أتناقش مطلقاً مع أى فرد. أنى لا أهتم برأى أى شخص. لن أفعل هذا مطلقاً". واسـتقال الوزير. كما استقال محمد رياض، وزير الدولة للشئون الخارجية قبل أن يسـتلم عملـه خلال ست دقائق. وعرض عليه مصطفى خليل أن يذهب معه إلى الرحلة. ومع ذلك اعترض تفصيلياً على مشروع المعاهدة الذى قدم للوفد المصرى أربعاً وعشرين ساعة قبل الاجتماع[١٠٦].

ب-الرأى العام. والرأى العام له ضغوطه على الخارجية والرياسة بل والجيش. فأبناؤه من الشعب. والرأى ا لعام هو الوعاء للثوابت فى الثقافة السياسية للخارجية المصرية. ويؤكد إسماعيل فهمى ذلك بقوله "وفي الداخل جعلت سياستى أن أقيم حواراً مستمراً مع مجلس الشعب والصحافة وأن الصلة بين السياسة

الخارجية والسياسة الداخلية موطن القوة"(١٠٧) ويتجلى الرأى العام أولاً وقبل كل شئ فى المظاهرات الطلابية، *فالطلاب هم المؤشر على الحياة الوطنية فى مصر، مظاهرات الطلاب فى ١٩٦٨ ضد أحكام الطيران، وفى ١٩٧١ ضد تأجيل معركة التحرير بعد سنة الحسم، وفى يناير ١٩٧٧ ضد غلاء الأسعار والتى دفعت الرئيس إلى زيارة القدس فى نوفمبرمن نفس العام للبحث عن أحلافه الخارجية، وفى ١٩٩١ وفى ١٩٩٨ لإيقاف العدوان الأمريكى على العراق الأول والثانى، وفى ١٩٩٩ تضامناً مع الانتفاضة فى فلسطين، وكثيرة المناسبات الأخرى مثل غزو جنوب لبنان وحصار بيروت، حرب المفاعل النووى العراقى، إنزال الطائرة المصرية من فوق مالطة، ومظاهرات ١٠/٩ يونيو لإرجاع عبد الناصر فى ١٩٦٧. وعندما سأل شوين لاى عن أسباب مظاهرات الطلاب أخبره رياض، بسبب الاحتلال ونفاذ الصبر. كان فى بداية عام ١٩٧١ توتر شديد فى مصر وأزمة داخلية فى البلاد. فبعد عام الحسم انخفضت شعبية الرئيس، وقامت مظاهرات الطلاب، واعتصموا فى ميدان التحرير. واندلعت مظاهرات العمال ضد الوضع الاقتصادى المتدهور. وعرف هذا الجيل بجيل السبعينات. وتبلغ الذروة فى جنازة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ حيث حملته المواطنين على الأعناق فى مقابل جنازة السادات التى حضرها أربعة من رؤساء أمريكا السابقين، والشوارع فارغة من الناس، وجنازة كنيدى التى قدمت فيها المرطبات والفطائر للمعزين. ومثلها مظاهرات التأميم فى ١٩٥٦، والوحدة مع سوريا فى ١٩٥٨. وأحياناً تتحول المظاهرات إلى مقاومة شعبية مثل ١٩٥٦ وفى ١٩٧٣ أثناء حصار السويس أو إلى صمود عسكرى مثل معركة رأس العش واغراق المدمرة آيلات بعد الهزيمة فى ١٩٦٧. ويعبر الرأى العام عن نفسه أيضاً من خلال مواقف المثقفين الوطنيين والكتاب والأدباء والفنانين الذين يماثلون الدبلوماسيين المثقفين فى الخارجية المصرية. وهناك مؤشرات أخرى مثل فيلم ناصر ١٩٥٦ الذى فجر حنين الناس إلى المقاومة بدل حالة الاسترخاء والضياع، وتمثيلية أم كلثوم أو التمثيليات التليفزيونية لأسامة أنور عكاشة "ليالى الحلمية"، "زيزنيا"، "الراية البيضاء"...الخ.

وهناك أيضاً انتخابات اتحادات الطلاب والنقابات المهنية، المهندسون والأطباء والمحامون. وقد أنشئت لجان شعبية لمقاومة التطبيع ومساندة شعب العراق. بل أن مراكز حقوق الإنسان والمجتمع المدنى والمرأة وجماعات التنوير خرجت عن إطارها الفردى التقليدى وأصبحت جزءاً من حركة الاحتجاج العام فى المجتمع.

ج-الأحزاب. كانت الأحزاب وصحافتها خاصة حزب الوفد تقوم بدور مؤثر فى الراقبة على السياسة الخارجية المصرية التى تخرج على الثوابت الوطنية فى الثقافة السياسية. ولما اصطدمت الثورة بها فى أول سنتين تم إلغاء الأحزاب وتأميم صحافتها.، وتأسيس نظام الحزب الحاكم قبل أن تتحول إلى أحزاب معارضة نشأت فى حضن السلطة وبقرار منها أو من القضاء. فإذا اشتدت وخرجت عن دور المعارضة "المستأنسة" اصطدمت بالسلطة. وهو ما حدث بعد حل الاتحاد الاشتراكى والقبض على أعضاء اللجنة المركزية فيما سمى بثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١، وبعد الانتفاضة الشعبية فى يناير ١٩٧٧، وغلق صحف المعارضة ثم إدخال كل المعارضين على كافة فصائلهم، الناصرية والإسلامية والماركسية والوفدية فى مذبحة سبتمبر ١٩٨١.

كـــانت مهمة الحزب الواحد الحاكم ولجنته التنفيذية العليا أثناء الجمهورية الأولى التصـــديق على قرارات الرياسة والموافقة على سياستها أو مجرد إخبارها بمـــا اتخذ سلفاً من قرارات. فقد طلب عبد الناصر وهو فى المستشفى على صبرى عضو اللجنة التنفيذية العليا لاستطلاع رأى اللجنة فى مبادرة روجرز. واجتمع بهم الـــرئيس بعـــد عودته لمناقشة المبادرة معهم. وقد قام الرئيس بشرح المبادرة بنفسه فى المؤتمـــر القومى للحزب. وعرض أسس الحل الشامل. كما طالب عبد الناصر عـــلى صبرى بزيارة موسكو اشتراكاً للحزب فى المفاوضات مع دولة الحزب فيها لـــه الســـلطة العـــليا. وأدرك عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ضرورة التحرر من جماعـــات الضـــغط ومراكـــز القوى عن طريق إجراء انتخابات حرة على أساس حزبين. ثم تخلى عن الفكرة إلى ما بعد إزالة آثار العدوان[١٠٨]. وكان قد أدرك من

قبل أن أحد أسباب الانفصال التعددية الحزبية فى سوريا والحزب الواحد فى مصر، وفرض نظام الواحد فئ سوريا بعد حل الأحزاب.

ولم يتغير الأمر فى الجمهورية الثانية حتى بعد التجربة الحزبية التى تقوم على التعددية المحدودة نظراً لسيطرة الحزب الحاكم. واستمر الأمر كما هو عليه فى الجمهورية الأولى، حزب واحد غير مؤثر، مهمته الاحتفالية أو الموافقة بعد العرض. ففى اجتماع طارئ مشترك للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ومجلس الوزراء فى ١٩٧٠/٩/٢٨ كان الهدف ترتيب جنازة عبد الناصر. وعرض على اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء ترتيبات الجنازة وقرأ البيان السياسى الذى كتبه وزير الخارجية محمود رياض يؤكد فيه على الاستمرار فى سياسة عبد الناصر، والتمسك بالتحالف مع الاتحاد السوفيتى. ثم اجتمعت اللجنة المركزية فى ١٩٧٠/١٢/١٦ لرفض اقتراح ديان بانسحاب إسرائيل إلى منطقة المضايق وفتح قناة السويس للملاحة الدولية، وهى المبادرة التى نسبها السادات إلى نفسه. كما اجتمعت اللجنة فى ٤/٢٥ لمناقشة موضوع الوحدة مع ليبيا الذى اقترحه الرئيس ذراً للرماد فى العيون. ودعا الرئيس مجلس الدفاع الوطنى لمناقشة مهمة يارنج مبعوث الأمم المتحدة ومشروع السلام فى ١٩٧١/٢/٢ ودراسة الموقف السياسى والعسكرى بعد ٢/٥ موعد انتهاء فترة إطلاق النار. وشارك فى الاجتماع عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا: حسين الشافعى، على صبرى، محمود فوزى، عبد المحسن أبو النور، عزيز صدقى، محمود رياض، الفريق فوزى، شعراوى جمعة، سامى شرف، أحمد كامل رئيس المخابرات، والفريق صادق رئيس الأركان لإبداء الرأى. واستجاب الرئيس لنداء السكرتير العام بمد فترة وقف إطلاق النار ثلاثين يوماً لإعطاء السلام فرصة وللفريق فوزى الوقت الكافى للاستعداد للمعركة. ثم جددت المدة الىأجل غير مسمى حتى بدأت ضغوط الجيش والشعب لتحرير الأرض المحتلة بالقوة.

د-**المؤسسات الدستورية**. وأهمها مجلسا الشعب والشورى وهما مجرد

مجلســان يخطران بما استقر عليه الرئيس للعلم والإحاطة دون مناقشات لما اتخذه مــن قرارات حاسمة فى الحرب والسلام. تسوده أغلبية من الحزب الحاكم، الحزب الواحــد فى الجمهوريــة الأولى أو حزب الأغلبية فى الجمهوريتين الثانية والثالثة. لذلــك تضــعف المعارضــة اليســارية أو الوفدية فى غياب المعارضة الإسلامية الشــرعية والمعارضــة الماركسية بالرغم من وجودها فى الشارع المصرى. ولما كــانت انــتخاباته فى كــثير من الدوائر مزورة كثيراً ما صدرت أحكام قضائية بــبطلان بعض النواب أو ببطلان مجلس الشعب كله لأن القوانين الانتخابية والتى تمــت الانــتخابات طــبقاً لها غير دستورية مثل الانتخابات بالقائمة التى تعارض الدســتور الذى يقر بالانتخابات الفردية، "صوت واحد لفرد واحد". الرئيس مركزه ومــلهمه وقــائده وليس له إلا التصفيق والتهليل مثل مشهد رقص أحد النواب بعد تراجع عبد الناصر عن التنحيه يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ بينما فى الكنيست صلاة على أرواح مــئات الشهداء الذين سقطوا فى الحرب التى كسبتها إسرائيل. وبعد إشراف القضاء على الانتخابات فى الجمهورية الثالثة تحمس الناس قليلاً للإدلاء بأصواتهم بالــرغم من تدخل أجهزة الدولة قبل الاقتراع بإرهاب مرشحى المعارضة ورشوة الناخــبين لمرشحى الحكومة، ونجاح المرشحين المستقلين ثم انضمامهم إلى الحزب الحاكم مما يطعن فى دستورية تمثيلهم لخداعهم ناخبيهم. وقد صدرت ضد عديد من نوابــه أحكــام قضــائية بالرغم من الحصانة البرلمانية. وظهرت عبارات "نواب القــروض"، "نــواب المخــدرات"، "جماعات الضغط". أما نسبة ٥٠% من العمال والفلاحين فموجودة كماً لا كيفاً، نسبة رياضية وليست واقعاً سياسياً.

وعــادة مــا يتوجه وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء الأحزاب ورؤساء تحرير الصحف مع الرؤساء لإلقاء كلماتهم أمام مجلسى الشعب والشورى للأخطار بالعلم. ففى يوم ١٩٧٥/٢/٤ توجه محمود رياض إلى مجلس الشعب لسماع خطاب الــرئيس الــذى أعــلن فيه مبادرة فتح قناة السويس وتطهيرها للملاحة دون إخبار وزير الخارجية مسبقاً. وبعد زيادة التقارب المصرى الأمريكى أعلن الرئيس إلغاء

معـاهدة الصـداقة المصـرية السوفيتية فى خطابه أمام مجلس الشعب فى مارس ١٩٧٩ لأن السـوفيت لـم يلتزموا بمواعيد تسليم السلاح طبقاً للعقود المتفق عليها دون مناقشـة وبتصـفيق حـاد. وكان الرئيس قد ناقش قراره مع وزير الخارجية والسـفير السـوفيتى قبل أن يخطر مجلس الوزراء ثم مجلس الشعب الذى صادق وهـلل. وكان قد أعلن من قبل فى مجلس الشعب، فى مايو ١٩٧٢ أنه سوف يتخذ إجراءات حازمة ضد الذين ينتقدون روسيا الحليف الرئيسى لمصر بدلاً من عدوها الولايـات المـتحدة. وقد ظن إسماعيل فهمى أنها تحذير موجه ضد ندوة الأهرام وهى فى الحقيقة ذراً للرماد فى العيون.

هـــ-القضاء. عرف القضاء على مدى تاريخ مصر منذ "شكاوى الفلاح الفصـيح" حـتى الإشراف الأخير على انتخابات مجلس الشعب، بنزاهته واستقلاله وحكمه لصالح المتهمين من النظام السياسى بالانقلاب وإثارة الشغب فى قضايا أمن الدولـة المعـروفة. تصـدر الأحكام بالإفراج عن صحف المعارضة والطعن فى شـرعية المجالس الدستورية وببطلان قرارات مذبحة سبتمبر لكل ألوان المعارضة عـام ١٩٨١، الأساتذة والصحفيون والأحزاب ورجال الدين وبابا الأقباط، باستثناء مذبحة نادى القضاة فى الجمهورية الأولى والعدوان على السنهورى رئيس المحكمة العليا فى أوائل الثورة وهى مازالت تواجه خصومها[١٠٩].

تظـل وزارة الخارجية هى الحارس والضامن للثوابت الوطنية فى الثقافة السياسية، الاستقلال الوطنى قبل ١٩٥٢ والعروبة بعدها. وتظل الرياسة هى الدائرة الأولى فى صـنع القـرار السياسى، تتبعها الخارجية إذا كانت تعبيراً عن الثوابت الوطنية وتختلف معها إذا كانت انحرافاً عنها.

حواشي الدراسة

(١) د. جهاد عودة: نظام السياسات الخارجية المصرية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ٢٠٠٠.

(٢) د. عــزمى خليفة: الثقافة السياسية والدبلوماسية المصرية، الثقافة السياسية فى مصـــر بيــن الاســتمرار والــتغير، أعمـــال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياســـية، القاهرة ٤-٧ ديسمبر١٩٩٣ القاهرة ١٩٩٤، الجزء الثانى ص ص ١٥٤٣-١٥٨٨.

(٣) للأســف لــم ينتبه وزراء الخارجية كوزراء أو وزارة الخارجية كمؤسسة إلى جمــع هــذه الخطــب كما فعلت هيئة الاستعلامات بعد الثورة فى جمع خطب الرؤساء (عبد الناصر، والسادات) إلا الوزير عمرو موسى فى أربعة مجلدات تغــطى أربــع ســنوات فقط من وزارته (١٩٩٤-١٩٩٧). وزارة الخارجية: سياســة مصــر الخارجية، من واقع بيانات السيد الوزير/ عمرو موسى وزير خارجيــة جمهوريــة مصــر العــربية (أربعــة أجزاء). مطابع الهيئة العامة للاستعلامات.

(٤) د. صــليب باشــا ســامى (١٨٩١-١٩٥٢) نقد وتحقيق د. سامى أبو النور، مدبولى، القاهرة ١٩٩٩.

-إسماعيل فهمى: التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط، مدبولى، القاهرة ١٩٨٥.

-مذكرات محمد إبراهيم كامل، وزير خارجية مصر الأسبق: السلام الضائع فى اتفاقيــات كــامب دافيد، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، القاهرة ١٩٨٤.

-مذكــرات محمــود ريــاض (١٩٤٨-١٩٧٨)، (جزءان). الأول: البحث عن الســلام والصــراع فى الشرق الأوسط. الثانى: ١-الأمن القومى العربى بين الإنجاز والفشل ٢-أمريكا والعرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط١٩٨٧/٢ بالــرغم مما بين الموضوعين من ترابط مما أدى إلى التكرار بين الجزأين.

-د. عصــمت عــبد المجيد: زمن الانكسار والانتصار، مذكرات دبلوماسى عن أحــداث مصــرية وعــربية ودولية، نصف قرن من التحولات الكبرى، دار الشروق، دار النهار، القاهرة، بيروت ١٩٩٩. وكان الدافع على كتابتها السيدة زوجته وليست أحداث الوطن. وهو أصغر المذكرات حجما.

(٥) وعلى هذا الأساس قسمت د. صفاء محمد فتوح شاكر رسالتها للدكتوراه "الخارجية المصرية ١٩٥٣-١٩٧٣". الفصل الأول التمثيل المصرى فى الخارج، والثانى التمثيل الأجنبى فى مصر. والثالث والرابع، أثر الحرب العالمية الثانية على الخارج، والخامس وزراء الخارجية فى هيئة الأمم المتحدة. والسادس والسابع من جديد حوله الداخل والخارج (رسالة غير منشورة)، جامعة عين شمس، كلية البنات، إشراف أ.د. يونان لبيب رزق

١٩٩٧. والرسالة أقل دلالة من كتاب الأستاذ: الخارجية المصرية ١٨٢٦-١٩٣٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، وأقرب إلى الأحداث والوقائع منها إلى الدلالات والمعانى خاصة فى الفصول الأولى.

(٦) صفاء شاكر: ص ١٥.

(٧) د. يونـــان لـــبيب رزق: الخارجية المصرية ١٨٢٦-١٩٣٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩.

(٨) د. جهاد عودة: نظام السياسات الخارجية المصرية، ميريت، القاهرة ٢٠٠٠. ويبدو أنـــها رسالة علمية فى جامعة غربية ترجمت إلى اللغة العربية كما يبدو فى أسلوبـــها.

(٩) د. محمــد الجوادى: البنيان الوزارى فى مصر ١٨٧٨-١٩٩٦، دار الشروق، القاهــرة ١٩٩٦. ويكشف العنوان الفرعى عن هذه النزعة التاريخية الخالصة توزيـــع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة ١٩٥٢-١٩٩٦.

(١٠) مثل د. جهاد عودة: المرجع المذكور.

(١١) محمــد فــوزى: حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧-١٩٧٠، مذكرات الفريق أول محمــد فــوزى وزيــر الحربية الأسبق. سعد الدين الشاذلى: مذكرات حرب أكتوبر. بطرس غالى: خمس سنوات فى بيت من زجاج. محمد نجيب: كلمتى للـــتاريخ. خـــالد محى الدين: والآن أتكلم. السادات: البحث عن الذات. هيكل: حديث المبادرة.

(١٢) عـــزرا وايزمان: معركة السلام. موسى دايان: نجاح ساحق. هنرى كسنجر: المحادثات السرية. ثلاث صحفيون إسرائيليون: عام الحمامة.

(١٣) د. صفاء شاكر: ص ٤٢-٥٣. يونان لبيب رزق: ص ٢٥٩-٢٦٣.

(١٤) د. جهاد عودة: ص ١١/١٥-١٦/٢٢-٢٤/٢٨/٣٢-٣٥/٣٨-٤٠/٥٠.

(١٥) وقـــد عين الوزير عمر موسى منذ سنتين وكيل وزارة خاص السفير مى أبو الدهب لإدارة العلاقات الثقافية.

(١٦) د. محمد جوادى: ص ٢٣/٢٦/٣١.

(١٧) الأول وزارة للإرشاد القومى فى ١٩٥٢/١١/١٧ وعين فيها فتحى رضوان وزير دولة للإرشاد القومى وهى أول وزارة أنشأتـــها الثورة، ثم محمد فؤاد جلال الدين استقال من وزارة نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣ ثم عين فيها صلاح سالم مع شئون السودان. وكان أول ضابط يتولاها مع شئون السودان، ثم فتحى رضوان فى نوفمبر ١٩٥٥ ثم فى ١٩٥٦ ثم فى وزارة الوحدة الأولى فى فبراير ١٩٥٨ ثم ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومى والإعلام والسياحة والآثار. وفى ١٩٦٥ عين أمين هويدى للإرشاد القومى. وهو رابع ضابط بعد صلاح سالم وثروت عكاشة وعبد القادر حاتم. ثم عاد عكاشة فى سبتمبر ١٩٦٦ نائباً لرئيس الوزراء ووزير الثقافة. ثم تولاها محمد فائق خامس ضابط فى إبريل ١٩٧٠ ثم هيكل الذى فى بداية عهد السادات ثم فائق فى أكتوبر ١٩٧٠ وخلفه حاتم. ثم ساد مسمى الإعلام. وعين كمال أبو المجد وزير الإعلام، والسباعى للثقافة فى ١٩٧٤ ثم العطيفى حتى فبراير ١٩٧٧ ثم

عبد المنعم الصاوى ثم منصور حسن الاثنين معاً، الثقافة والإعلام حتى سبتمبر ١٩٨١ ثم محمد عبد الحميد رضوان حتى ١٩٨١ ثم صفوت الشريف منذ عام ١٩٨٢، د. محمد جوادى: ص ص ٤٤-٤٥.
الــوزارات الــثمانية هى: الداخــلية والحــربية والماليــة والأوقاف والأشغال والمعارف. وأضيفت بعد الثورة وزارات الاقتصاد، وشئون رياسة الجمهورية، والإرشــاد القومى والإصلاح الزراعى والصناعة والتخطيط والعمل والإدارة المحــلية والســد العــالى والإســكان والمرافق وإصلاح الأراضى، د. محمد جوادى: ص٢٢.

(١٨) د. محمد جوادى: ص ٢٨.

(١٩) د. صفاء شاكر: ص ١٥.

(٢٠) هناك دراسة د. عزمى خليفة "الثقافة السياسية والدبلوماسية المصرية" ضمن المجلدين الكبيرين لأعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤-٧ ديســمبر ١٩٩٣، مركــز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٤. تحــاول وصف نمطى الثقافة السياسية المصرية، وتحدد خصائص الدبلوماسية المصــرية، وتركــز عــلى نمــط التفاوض المصرى. وهناك أيضا "الجهاز الدبلوماســى المصــرى بين العراقة والعتاقة" سياسة مصر الخارجية فى عالم مــتغير، أعمــال المؤتمــر الســنوى الثانى للبحوث السياسية مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٠.

(٢١) كان اسمها ديوان التجارة فى ١٨٢٦ ثم ديوان التجارة والأمور الافرنكية فى ١٨٣٥، ثــم ديــوان الــتجارة والأمور الخارجية فى ١٨٤٤ ثم ديوان الأمور الخارجية فى ١٨٥٢.

(٢٢) د. جهاد عودة: ص ٩٠.

(٢٣) كــانت زوجة صادق حنين باشا قنصل مصر فى إيطاليا إيطالية، يونان لبيب رزق: المــرجع المذكور ص ١٨٦. ثم تم السماح لزواجه من عربية أو ممن تجنس بالجنسية العربية بقرار جمهورى.

(٢٤) عصمت عبد المجيد: ص ١٣-١٤.

(٢٥) يونان لبيب رزق: ص ٨٦-٨٧/١٠٩-١١١ د. صفاء شاكر: ص ٢١.

(٢٦) صليب باشا سامى: ص ٢٥١.

(٢٧) يونان لبيب رزق: ص ٥٨-٦٢.

(٢٨) السابق ص ٤٢/٦٢-٦٤، جهاد عودة: ص ٩٨-٩٩.

(٢٩) يونان لبيب رزق: ص ٥٠-٥٣، جهاد عودة: ص ٩٩.

(٣٠) يونان لبيب رزق: ص ٥٤. صليب باشا سامى: ص ٢١.

(٣١) صفاء شاكر: ص ٢٢٧.

(٣٢) يونان لبيب رزق: ص ٥٤-٥٥.

(٣٣) صليب باشا سامى: ص ١٧٣-١٧٤/٢٦.

(٣٤) هــؤلاء الــوزراء هــم تكــران باشا، واصف بطرس غالى، بطرس غالى، مرقص حنا، نخلة جورجى المطيعى، مرقص حنا.

(٣٥) صليب باشا سامى: ص ١٥٠-١٦٩.

(٣٦) المرجع السابق ص ٣٣-٣٤.
(٣٧) صليب باشا سامى: المرجع السابق ص ٢٦٢/٦٣.
(٣٨) صفاء شاكر ص ٤٠. عصمت عبد المجيد ص ١٧٩.
(٣٩) يونان لبيب رزق: ص ٣١/٥١/٦٧-٧٣.
(٤٠) يونان لبيب رزق: ص ٧٣-٨١، صليب باشا سامى ص ١٧٢-١٧٣.
(٤١) يونان لبيب رزق ص ٤/٤٨/١٨٥-١٨٦.
(٤٢) المرجع السابق ص ١٨٥-١٨٦.
(٤٣) عصمت عبد المجيد ص ١٤-٢٠.
(٤٤) يونان لبيب رزق ص ١٥٤-١٧٩.
(٤٥) عصمت عبد المجيد ص ١٣-١٤/٣٨-٣٩/٦٨.
(٤٦) د. صفاء شاكر ص ٢١٠/٢٤٣.
(٤٧) وذلك مثل: الشيخ سعد عبدالمجيد اللبان فى فرنسا، الشيخ محمد حلمى طمارة فى واشنطن، الشيخ عبدالوهاب عزام فى لندن، الشيخ أمين الخولى فى روما.
(٤٨) يونان لبيب رزق ص ١٨٠-١٨٣.
(٤٩) يونان لبيب رزق ص ١٦٠-١٦٢.
(٥٠) وهم: د. عبدالحميد بدوى، د. محمد حسين هيكل، أحمد محمد خشبة، محمد كامل عبدالرحيم، د. محمد صلاح الدين، أحمد فراج طايع، د. محمود فوزى. وقد تولوا كلهم منصب مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة باستثناء هيكل الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ. وقد عمل كلهم بالخارجية باستثناء هيكل ومحمد كامل عبدالرحيم، د. صفاء شاكر ص ١٤/ ١٦٥-١٧٨.
(٥١) بعد أن تلقت مصر الدعوة لحضور المؤتمر شكل الملك وفد مصر من وزير الخارجية عبدالحميد بدوى رئيسا، وإبراهيم عبدالهادى وزير الصحة، ومحمود حسن وزير مصر المفوض في واشنطن. ومن الخبراء ممدوح رياض وطه السيد طه المستشار الملكى المساعد، ود. محمد عوض محمد الأستاذ بكلية الآداب، وعدلى أندراوس القاضى بالمحاكم المختلطة.
(٥٢) د. صفاء شاكر ص ١٦٥-١٧٨.
(٥٣) د. جهاد عودة ص ١٣٦-١٤٠.
(٥٤) محمود رياض: جـ٢/ ٢٨٩.
(٥٥) لم نشأ تحليل مواثيق الثورة في الجمهوريات الثلاث، الأولى ١٩٥٢-١٩٧٠، والثانية ١٩٧٠-١٩٨١، والثالثة ١٩٨١-٢٠٠٠ (فلسفة الثورة، الميثاق، بيان ٣٠ مارس، ورقة أكتوبر، الاشتراكية الديمقراطية الخ) لأننا قمنا بذلك عدة مرات بتحليل خطب الرئيسين للجمهوريتين الأولى والثانية فى عديد من الدراسات السابقة مثل: الدين والتنمية القومية فى مصر، أثر العامل الدينى على توزيع الدخل القومى فى مصر، فى: "الدين والثورة فى مصر" (١٩٥٢-١٩٨١) جـ٤ الدين والتنمية القومية، مدبولى، القاهرة ١٩٨٩.
(٥٦) د. جهاد عودة ص ٢٣٣-٢٣٧.
(٥٧) محمود رياض جـ١/ ٣٠.

(٥٨) وهو الصراع الذى جسده أيضاً أسامة أنور عكاشة فى "ليالى الحلمية".
(٥٩) يونان لبيب رزق ص ١٨٦.
(٦٠) المرجع السابق ص ٢٢٣-٢٢٦.
(٦١) عصمت عبدالمجيد ص ٢٧٠/٢٤٢.
(٦٢) د. صفاء شاكر ص ١٩٢-٢٠١/١٩٦، محمود رياض جـ١/٥٣/٢٥.
(٦٣) عمرو موسى جـ١/٣٤-٣٦، صفاء شاكر ص ٨، محمود رياض جـ١/ ١٧٦.
(٦٤) صليب باشا سامى ص ١٧٦.
(٦٥) يحكى محمود رياض فى مذكراته أنه أثناء خروجه من الأمم المتحدة جاءه شاب يصافحه متحدثا باللغة العربية وتبين أنه يهودى أخرجه رجال الأمن فى مصر مهاجرا إلى أمريكا ويريد العودة إلى مصر لأنه مصرى وعبدالناصر رئيسه وليس ليفى أشكول. وهو أحد ضحايا السياسة وليس الدين. وحين دخل الفندق وجد أرثر جولدبرج المندوب الأمريكى فى الأمم المتحدة حياه يهودى أمريكى وشكره على تأييده لإسرائيل. وهنرى كسنجر اليهودى كان يخدم مصالح إسرائيل قبل مصالح الولايات المتحدة، محمود رياض جـ١/١٣٣-١٧١/١٣٧.
(٦٦) صفاء شاكر ص ١٩١/ ٣٠٩-٣١٠/ ١٨٠-١٨١.
(٦٧) يونان لبيب رزق ص ١٤٦-١٤٧/ ١٧٨.
(٦٨) محمود رياض جـ١/ ٣٤٢ وأيضاً عمرو موسى، خطاب فى الدورة العامة للأمم المتحدة ١٩٩٦/٩/٢٤ جـ٣/ ٦٧. التحولات فى المنطقة العربية الإسلامية، عمرو موسى جـ٤/ ١١٦/ ٨٦، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٤/١١/٣. خطاب فى الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥/١٠/٣ عمرو موسى جـ٣/٨٧.
(٦٩) عمرو موسى: خطاب أمام مجلس الشورى ١٩٩٤/٣/٢٣ جـ١/ ٤٦.
(٧٠) عمرو موسى جـ٤/ ١٣٧-١٣٨/ ٣٦ القمة الاستثنائية فى إسلام أباد ٣/٢٣/ ١٩٩٧ الجلسة الختامية للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية، القاهرة ٩/١٣/ ١٩٩٤ جـ٤/٧٢، المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها التاسعة والأربعين، نيويورك ١٩٩٤/٩/٣٠ جـ٤/ ٧٧.
(٧١) عصمت عبدالمجيد ص ٢٢٤.
(٧٢) عمرو موسى: الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥/١٠/٣ جـ٣/ ٩٢. العشاء السنوى لمؤتمر برلين الصحفى، برلين ١٩٩٧/١٢/١٧ جـ٤/ ١٥٥. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٥/١١/١٢ جـ٣/ ١٢٧.
(٧٣) عمرو موسى جـ٤/ ٣٦-٣٧. الدورة الثانية لمؤتمر القمة الإسلامى، دورة عزة وحوار ومشاركة، طهران ١٢/٩/ ١٩٩٩.
(٧٤) عصمت عبد المجيد ص ١٥١. عمرو موسى جـ٤/ ١٣٧-١٣٨.
(٧٥) محمود رياض جـ١/ ١٨/ ٣٣٢ جـ٢/ ٩١.
(٧٦) وذلك تصديقا للشاعر العربى:

إذا كان رب البيت بالدف ضارباً .. فشيمة أهل البيت كلهم الرقص.

(٧٧) محمود رياض جـ١/ ٢٩/ ٣١/ ٥٧/ ٦٨/ ١٨٦.

(٧٨) إسماعيل فهمى ص ١٧٩-١٨٤.

(٧٩) وقـد ذكـر القرآن مصر فى خمس آيات أنـها بلد الاستقرار والسكن، وبلد الأمـان، وبلد الكرم والسخاء، وبلد الزرع والنماء، وفى الخامسة بلد الطغيان "ونـادى فـرعون في قومـه قال يا قوم أليس لى ملك مصر، وهذه الأنـهار تجـرى مـن تحتى أفلا تبصرون". الدين والثورة فى مصر ١٩٥٢-١٩٨١، مدبولى، القاهرة ١٩٨٩ جـ٧ اليمين واليسار فى الفكر الدينى ص ص ١٦٨-١٧٠.

(٨٠) محمود رياض جـ١/ ٢٩٢/ ٣٤٥/ ٣٦٠ جـ٢/ ١١٦-١٦٧/ ٣٠١/ ٣١٥/ ٣١٩.

(٨١) جهاد عودة، ص ٣٤٣/٤٤/١٨٥.

(٨٢) وزراء الخارجية فى الجمهورية الأولى:

أ-على ماهر باشا ١٩٥٢/٧/٢٤-١٩٥٢/٩/٧.

ب-أحمد محمود فراج طايع ١٩٥٢/٩/٨-١٩٥٢/١٢/٩.

ج- محمودفوزى ١٩٥٢/١٢/٩-١٩٦٤/١٢/١٤.

د- محمود رياض ١٩٦٤/٣/٢٥-١٩٧٢/١/١٧.

أنظر جهاد عودة، مرجع سابق، ص ٣١.

(٨٣) وزراء الخارجية فى الجمهورية الثانية:

أ-محمد مراد غالب١٩٧٢/٢/١٧-١٩٧٢/٩/٨.

ب-محمد حسن الزيات ١٩٧٢/٩/٨-١٩٧٣/١٠/٣١.

ج- إسماعيل فهمى ١٩٧٣/١٠/٣١-١٩٧٧/١١/١٧.

د-محمد إبراهيم كامل ١٩٧٧/١٢/٢٥-١٩٧٨/٩/١٧.

هـ- مصطفى خليل ١٩٧٩/٢/٢٧-١٩٨٠/٥/١٤.

و- كمال حسن على ١٤/٥/١٩٨٠-١٦/٧/١٩٨٤.

(٨٤) تولى الرئيس السادات بنفسه وزارة الخارجية مرتين: الأولى ٢٧/١١/١٩٧٧ -٢٥/١٢/١٩٧٧، والثانية ١٧/٩/١٩٧٨-٢٧/٢/١٩٧٩.

(٨٥) وزارء الخارجية فى الجمهورية الثالثة:

أ-أحمد عصمت عبد المجيد ١٦/٧/١٩٨٤-٢٠/٥/١٩٩١.

ب-عمرو موسى ٢٠/٥/١٩٩١-حتىالآن.

(٨٦) هناك بعض التفصيلات الجزئية مثل تعيين حسين ذو الفقار صبرى مع محمود فوزى وزيراً للخارجية فى ١٩٦١، ومحمود فوزى نائباً لرئيس الوزراء للشئون الخارجية ومشرفاً على الخارجية والعلاقات الثقافية الخارجية فى مارس ١٩٦٤، ومرة أخرى مساعداً للرئيس للشئون الخارجية فى مارس ١٩٦٧، ومحمود رياض نائباً للرئيس ووزير للخارجية (١٩٧٠-١٩٧٢)، ومحمد حافظ إسماعيل وزير دولة للشئون الخارجية عام ١٩٧١. انظر محمد جوادى ص ص ٧٢-٧٥.

(٨٧)محمـــود ريـــاض ج١/١٨٤/٣٣٦/٢١١-٢١٨/٢٤٣-٢٤٥/٣٢٦/٣٦٩ ج٢/ ٣٦١.

(٨٨) صفاء شاكر، ص١٨٤-١٨٩/٢١٥-٢١٨، محمود رياض ج١/٤٧٤.

(٨٩)إسماعيل فهمى ص ٢٦-٢٧/٣٤.

(٩٠) محمـــود ريـــاض ج١/١٢٣-١٢٧/٣٩٨-٤٠٠/٩/٣٩٣/٤٧٠-٤٧٢/٤٨٦/ ٤٩٠، محمد إبراهيم كامل ص ٢٦، إسماعيل فهمى ص ٢٧/٧٩.

(٩١) إسماعيل فهمى ص ١٠/٢٨-٣١/٣٧-٦٠، محمود رياض ج١/٤٠،عصمت عبد المجيد، ص ١٣٤-١٣٥.

(٩٢) إسماعيل فهمى، ص ص ١٢٧-١٢٩.

(٩٣) إسماعيل فهمى، ص٤٤٤.

(٩٤) إسماعيل فهمى ص٦٦/٧٨/٩٠-٩١/١١١-١١٤/١١٦/١١٩/٣١.

(٩٥) محمود رياض ج٢/٥٢٤ج١/٣٣٦، محمد إبراهيم كامل، ص ٥٠٦.

(٩٦) عصمت عبد المجيد، ص٩٩-١٠٠/١١٠.

(٩٧) د.جهاد عودة، ص٥٢-٥٥/٥٧-٥٩/٦٦-٦٧/٧٠.

(٩٨) د.جهاد عودة، ص٣٦٠-٣٦٢.

(٩٩) أمـــريكا أفـــريقيا (٨)، الأمـــم المتحدة (٧)، مجلس الشعب والشورى (٥)، الشرق الأوسط (٤)، آسيا، أوربا، جامعة القاهرة، القاهرة (٣)، تل أبيب(١).

(١٠٠) خطاب فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ١٢/١١/١٩٩٥. المؤتمر الوزارى الأوربى المتوسطى ٢٧/١١/١٩٩٥ج٣/١٢٠/١٣٣-١٣٤.

(١٠١) د. صفاء شاكر ص ١٢١، محمود رياض ج٢/٢٨٠، محمد إبراهيم كامل، ص ١٢.

(١٠٢) د. صفاء شاكر، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(١٠٣) محمود رياض ج١/٢٤٦/٣٦٩/٢٢٠/٣٣٦/٣٨٣ ج٢/٣٦٩.

(١٠٤) إسماعيل فهمى، ص٤٠/٤٢، رياض ج١/٤٤/٣٥/٧٠.

(١٠٥) محمـــود ريـــاض ج١/٣٠٣، ج٢/٣٧١/٣٧٦/٤١٢-٤٢٩/٣٦٩/٣٨١، إسماعيل فهمى، ص ٥٢/١١٧-١١٨.

(١٠٦) إسماعيل فهمى ص ٣٩٨/٤٠٧/٤١٠/٤١٢.

(١٠٧) إسماعيل فهمى ص ١٦٥/١٩/٢٨٣. رياض ج١/٣٩٧/٢٩٤/٤٧٧.

(١٠٨) محمود رياض ج١/٨٠، ج٢/١٧٥.

(١٠٩) محمود رياض ج١/٣٢٧-٣٢٨/٥٢٣، إسماعيل فهمى ص ٢٢/٢٦٢.

الجزء الثانى

البنية المؤسسية للسياسة الخارجية المصرية

الفصل السادس

السياسة الخارجية والتغير الجيلى

في وزارة الخارجية(*)

س.د. مصطفى الفقى

(*) تم تفريغ كلمة الدكتور/ مصطفى الفقى التى ألقاها أمام المؤتمر من شريط التســـجيل. (المحرر)

المؤسسة الدبلوماسية المصرية هي أحد العمد القليلة الباقية في هذا الوطن التى مازالت على تماسكها واستمرار تقاليدها لأننا أصبنا في العقود الأخيرة بشئ من تهاون التقاليد الوظيفية وليس أمامنا بالتحديد الآن إلا بعض المؤسسات المحدودة منها المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدبلوماسية وربما القضاء ويلحق بهما مؤسسات أخرى، ولذلك الحديث عن المؤسسة الدبلوماسية أمر يجب أن نعطيه أهميته في هذا الإطار. وكما هو معروف مارست مصر حرية تبادل التمثيل الدبلوماسى وفقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بتحفظاته المعروفة ولكن منذ عام ١٩٣٢ تقريبا بدأ ما يمكن أن نسميه السلك الدبلوماسى المصرى بمعناه الحديث.

دبلوماسية مصر في العهد الملكى أى منذ ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ كما هو معروف تركزت في الأسماء الكبيرة والعائلات المرموقة لسبب بسيط أنه لم يكن هناك تهافت على السفر ولم يكن هناك تنظيم لمدد بقاء السفير ولا وجوده.

وهكذا كانت المسائل كلها محكومة بأسماء شخصيات في مواقع مختلفة، حدث تسرب محدود لبعض أبناء القرية المصرية العاديين نستطيع أن نذكر بعض الأسماء كأول وزير خارجية جاء بعد الثورة أحمد فراج مكث شهورا قليلة كان قنصل عام في (ميلانو)، ثم بدأنا ما يمكن أن نركز عليه الآن وهو الدكتور محمود فوزى وأنا أستسمحكم في أن أعوم ضد التيار، وأن أخالف توجها عاما استقر في وجدان المعنيين بالشئون الدبلوماسية المصرية على اعتبار أن الدكتور محمود فوزى -الذى كان سفيرا في لندن عندما قامت الثورة- هو الأب الروحى الحقيقى للخارجية المصرية، ولى في هذا الأمر وجهة نظر أرجو أن يتسع صدركم لاستقبالها في سماحة ورضا فأنا أعتبر أن الدبلوماسى رغم أنه ينفذ السياسة الخارجية إلا أنه حين يصبح وزيرا في موقع السياسي فهو المستشار الأول لرئيس الدولة فيما يتصل بالسياسة الخارجية ونحن لا نكاد نرى في كل تاريخ الدكتور محمود فوزى من ١٩٥٢ حتى توليه رئاسة الحكومة بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ما يشير من قريب أو من بعيد إلى رأى محدد ذا طابع محورى في السياسة الخارجية، بل ولقد اختار الرجل ربما عن فطرة شخصية ورغبة في

الاستمرار أن يسترضى الحكم بالقبول لكل المواقف بغير استفهام وأراكم تذكرون القصة الشهيرة التى سأل فيها عبد الناصر وزير خارجيته الدكتور محمود فوزى وهما عائدين من يوغسلافيا وقد قامت الثورة في العراق، ألا يستحب أن نمر على العراق أم لا؟ فكانت إجابته انعكاسا حقيقيا للرؤية التى أتحدث عنها قال له سيدى الرئيس إن هذا إلهام الزعامة وليس لمثلى أن يبدى رأيه في ذلك. وأنا أعتبر أن هذا انسحاب طوعى من موقف لابد أن يتخذ وتخلى تلقائى عن دور كان يجب أن يلعبه، وعلى هذا الأساس فإننى أعتقد أن الدكتور محمود فوزى يمثل المدرسة التقليدية التى ترى أن الصمت أحيانا دليل العبقرية وأن العزوف عن الكلام دليل تفوق وأن الابتعاد عن إبداء الرأي تعبير عن سمو نفسى وأخلاقى. وأنا اختلف طبعا مع هذا الرأي وأعتبر أن رحلة محمود فوزى تعبر عن الوداعة كشخص راق ومهذب يعرف اللغات جيدا وهو دبلوماسى تقليدى، ولكنه لم يكن أبدا وبكل المقاييس وزير الخارجية الأفضل في مرحلة الشرعية الدولية لأنه لم يتمكن في كل المواقف المختلفة من أن يقوم بفرملة النظام في توجه معين أو بتحميس له في توجهات أخرى ولكنه تحول على امتداد سنوات احتلاله موقعه -وبرغم من قربه من عبد الناصر- إلى أداه للتبرير للكثير من السياسات التى لن نناقشها الآن في قيمتها وربما نوافق عليها، ولكن إسهامه كان محدودا وضعيفا للغاية في هذا الشأن ولذلك أنا أتصور أن الدكتور محمود فوزى هو نموذج للدبلوماسية التقليدية، قيمته الوحيدة هي أنه يمثل النقلة التاريخية من أبناء العائلات الكبرى لكى تصل إلى الفلاح المصرى ليصبح وزيرا للخارجية، بهذه الدلالة الرمزية نعم، ولكن بالممارسة الأمر يختلف تماما.

لابد إذا كنا نتحدث عن المدارس الفكرية والتغير الجيلى في وزارة الخارجية المصرية أن نشير بغير حساسية إلى العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدبلوماسية، اختار الرئيس عبد الناصر أن يجعل وزارة الخارجية في النصف الثانى من الخمسينيات -وربما امتداد الستينيات- مكانا يوفد إليه من يرى تكريمه من ضباط الثورة وجيلها الأول أو من يرى الإفادة به في مواقع معينة

ولست معترضاً على هذا الاختيار، ففى كل بلاد الدنيا يتم تطعيم الجهاز الدبلوماسى بكفاءات أكاديمية أو عسكرية وشخصيات عامة، ولكن الذى حدث هو أن وزارة الخارجية تعرضت لهجمات شرسة متتالية أدت إلى درجة عالية من الإحباط، أتذكر عندما التحقت بوزارة الخارجية منذ ٣٥ عاماً، الجو الذى كان يسود الخارجية، أن بعض زملائنا من الذين سبقونا يتساءل الواحد منهم هل سوف يتاح له أن يترأس بعثة في ظل الجو الخانق الذى كان يأتى بالسفراء من القمة؟ ويجب أن نسجل هنا أن منهم من له بصمات ضخمة على الدبلوماسية المصرية، أنا لست ضد تطعيم الجهاز الدبلوماسى بمن يرى رئيس الدولة تطعيمه به من الكفاءات المختلفة ومنهم العسكريون ولكن النقطة هي أن أتساع رخصة استخدام هذا الحق -إذا كان حقاً- أعتبره افتئاتاً على شخصية الدبلوماسية المصرية وعلى المؤسسة ككل.

إذا انتقلنا من مدرسة محمود فوزى إلى مدرسة محمد حافظ إسماعيل، محمد حافظ إسماعيل في تاريخ الخارجية المصرية علامة مضيئة يرجع إليه الفضل في مطلع الستينيات إلى التنظيم الذى أخذت به وزارة الخارجية حتى قدوم السيد عمرو موسى منذ عقد من الزمان، محمد حافظ إسماعيل هو الذى جاء إلى وزارة الخارجية واكتشف أنه لا يوجد نظام للسفر ولا قواعد للعدد ولا شكل للهيكل الوظيفى لوزارة الخارجية، كان يوجد إدارة سياسية يتولاها السفير الراحل (الغورى) وإدارات أخرى، ولكن شكل الوزارة وتحديده تم على يد هذا الوزير النابغ وهو وطنى مصرى شريف تذكر له الخارجية المصرية هذه البصمات بكل عرفان وتقدير وهو إبن المؤسسة العسكرية، إذن قضية التعميم ليست مما أسعى إليه في هذه الورقة ولكنى كنت ضد التوسع في استخدام هذا الحق الذى أعطاه رئيس الدولة لنفسه خصوصاً في عصر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذى كان عصر ثورة، والثورة دائماً تريد أن تعاقب وتكافئ، وأن تبعد وأن تقرب، ومن الطبيعي أن يكون السلك الدبلوماسى أحد المنعطفات التى يرسل إليها رئيس الدولة من يريد.

أيضاً ظهرت أسماء من العسكريين لا نستطيع أن نتحدث عنهم إلا بالتقدير، محمود رياض وزير الخارجية لسنوات طويلة كان يعبر عن شخصية فيها كثير من الاعتزاز بالنفس والهدوء وتولى وزارة الخارجية بعد أن كان مستشاراً لرئيس الدولة ومندوباً دائماً في نيويورك وقبل ذلك سفيراً في سوريا وكان له اهتمام أكبر بالشئون العربية وأيضاً نذكر أسم كحسين ذو الفقار وغيرهم من الأسماء العسكرية التى أفادت وزارة الخارجية.

ما يجب أن نسلم به هنا أن المدارس الفكرية في وزارة الخارجية- إذا جاز تعبير المدارس الفكرية- فأنا أرى أن كلمة المدارس الفكرية كبيرة جداً على المؤسسة الدبلوماسية لأن المؤسسة الدبلوماسية لا تشتغل بالفكر ولكن تشتغل بالممارسة وتطبيق العمل الدبلوماسى، وقد تعرضت هذه المدارس الفكرية إلى عملية تطهير في الخمسينيات، بعد الثورة كان طبيعى أن تتخلص الثورة بفكرها من عدد كبير ممن كانوا يعتبرون في ذهنها رموزاً لعهد سبق وأيضا في عام ١٩٥٨ وعلق على باب وزارة الخارجية في غرفة التحرير أو في داخلها قائمة بأسماء العاملين فى السلك الدبلوماسى ليذهب كل من وجد أسمه فهو في السلك الدبلوماسى ومن أسقط فقد أستبعد وأيضاً كانت هذه رؤية للنظام في ذلك الوقت.

دعونا ننتقل إلى أهم الأجيال وأكثرها تأثيراً في الخارجية المصرية في ظنى أنا لازلت حتى الآن أعتقد أن تأثير محمود فوزى كان محدوداً وقاصراً على عدد قليل من تلاميذه الذين اقتربوا منه وتعلموا بالمدرسة التقليدية بمفهومها المرتكزعلى الشخصية الكلاسيكية الهادئة التى تعرف اللغات فقط ولا تهتم بجوهر المسائل وتعنى بتنفيذ ما يرضى الحاكم وتتوقف كثيراً عن إبداء الرأي المفروض. نصل إلى مدرسة إسماعيل فهمى، إسماعيل فهمى هو أبرز علامة لإبن من أبناء الدبلوماسية المصرية وأظن أن نهاية خدمته أثرت كثيراً على الحق الذى كان يجب أن يناله إسماعيل فهمى، وإسماعيل فهمى هو الذى أعاد للدبلوماسية المصرية شخصيتها وهيبتها وهو الذى عبر عن ذاتية وخصوصية الدبلوماسية المصرية باعتباره دبلوماسى مدنى وصل إلى أعلى السلك بعد خدمة مرموقة ترأس فيها

اللجنة الأولى بالأمم المتحدة وكان اسما مدوياً حتى إننا حينما دخلنا الخارجية صغاراً في منتصف الستينيات كنا ننظر إليه باعتباره الرمز القائم لتبؤ موقع وزير الخارجية، فقد شاهدت وزير الخارجية يذهب إلى إدارة الهيئات ليهنئ سفيراً لتعيينه في فيينا، أذكر هذا جيداً عندما كنت ملحقاً دبلوماسياً صغيراً، إسماعيل فهمى قيمته الحقيقية تكمن في أنه استطاع وضع أسوار حامية لوزارة الخارجية في مواجهة قوى أخرى طامعة في السيطرة عليها والتأثير فيها، الشخصية القوية والعامل الشخصى مهم جداً وسوف نرى كيف أن عامل الشخصية كان له تأثير في اثنين من وزراء الخارجية هما إسماعيل فهمى وعمرو موسى،

دعونى أتكلم عن إسماعيل فهمى أولاً، إسماعيل فهمى جسد أمام الأجيال الجديدة من أبناء الخارجية الكبرياء والاعتزاز بالذات والقدرة على اتخاذ القرار، وكان له الفضل في نقل أكبر جزء ممكن من القرار المتصل بالسياسة الخارجية إلى وزارة الخارجية وطبعاً ساعده على ذلك القدر الكبير من تفهم الرئيس أنور السادات لذلك في فترة معينة، إنما أنا أذكر جيداً أنه هو الذى أتخذ مواقف غير تقليدية غيرت بشكل واضح ما يمكن أن نسميه الترتيب الطبيعي للمدارس المرتبطة بالأجيال في تاريخ الخارجية، دفع ببعض العناصر الشابة إلى مواقع معينة، لم يتوقف أمام الأقدميات، لأن هناك نظريتان، نظرية ترى أن مهمة وزير الخارجية القيام بالعدالة بين أعضاء السلك الدبلوماسى بحيث يكون هناك حد أدنى منها ونظرية أخرى -أعتقد أنا شخصياً فيها- أنه لابد من تعظيم عائد السلك الدبلوماسى بغض النظر عن تحقيق عنصر العدالة، لأن العدالة تقوم على الكفاءة وليست وزارة الخارجية مركزاً لتوزيع الصداقات وإرضاء الناس، إسماعيل فهمى تبنى هذا، أرسل إلى الهند سفيراً شاباً، وإلى عدد من الدول المختلفة سفراء في مقتبل العمر، طبعاً لا أستطيع أن أتصور بالضبط كيف فكر إسماعيل فهمى على النحو الذى أتت به نهاية خدمته ولكننى أذكر جيداً أن اجتماعاً عقد فيما نسميه نحن بصالون نمرة خمسة بوزارة الخارجية غداة انتهاء خدمته للسفراء العسكريين في الوزارة وقالوا، لقد انقضى عهد الكابوس وأتى الوقت لكى تسير الأمور كما نريد،

هذا يعكس المواجهة الصامتة بين إسماعيل فهمى والقـوى -لا أسـتطيع أن أقـول الدخيلة على وزارة الخارجية -ولكن التى بدأت في سن متأخرة العمل الدبلوماسـى وأخذت مواقع عليا فحجبت عن غيرهم الطريق للوصول إلى مواقع مختلفة، خـروج إسماعيل فهمى مازال حتى الآن في رأيى لم ينل قدره مـن الدراسـة وأعتقـد أن رؤيته لم تقم على حسابات خاطئة بقدر ما كانت قائمة على عدم القدرة على تفـهم ما يراه السادات في ذلك الوقت. وطبعاً جزء كبير يقع اللوم فيـه علـى الرئيـس السادات نفسه، إنه لم يضع مستشاريه في التصور الكامل لما هو مقدم عليه. نظريـة الصدمات الكهربائية وفكرة المفاجأة، أنا أتذكر أن إسماعيل فهمى -رحمه الله- كـان في تونس وعندما سئل هل سيذهب الرئيس السادات إلى القدس أم لا؟ قال بالتـأكيد هذه ذله لسان وبعدها بـ ٢٤ ساعة كان الرئيس السادات في القـدس، ويمكـن أن يكون ذلك قد سبب حرجاً شديداً لإسماعيل فهمى وأضطر للانسحاب مـن الحيـاة الدبلوماسية ولم تعن الدولة لا بترضيته ولا بإعطائه حقه ولا بوضعه فـي موضـع يختاره، وحينما كنت مديراً لمعهد البحوث والدراسات الدبلوماسية سعيت إلى تكريـم الرموز الكبيرة الباقية من الأحياء في السلك الدبلوماسى المصرى ودعـوت السـيد محمد حافظ إسماعيل ودعوت له عدداً كبيراً من تلاميذه الدبلوماسيين والعسـكريين وكان يوماً من الأيام الرائعة في المعهد الدبلوماسى رأى فيه جيل الشباب رمزاً مـن الرموز الباقية في الخارجية، حيث توجهت بالدعوى إلى إسماعيل فهمى وتحدثـت معه تليفونياً فشعرت بحجم الإحباط والمرارة الذى يشعر به وأعتـذر عـن عـدم الحضور وقال إنه لا يحتاج إلى تكريم وأنه يكتفى بالدور الذى قام به، ولذلـك أنـا ممن يعتقدون أن إسماعيل فهمى أدى دوراً كبيراً في النقلة النوعيـة فـي اسـتعادة الكبرياء للمدرسة التقليدية في الخارجية المصريـة والتـى ربـط فيـها إمكانيـة الدبلوماسى بقدرته الحقيقية وليست بقواعد أخرى من أين جاء ولا ماذا يستحق.

ولابد أن نشير هنا أيضا إلى دور الدكتور بطرس غالى، بطـرس غـالى دخل وزارة الخارجية بعقلية أكاديمية أضافت إلى وزارة الخارجية الكثـير. وزارة الخارجية مدينة لبطرس غالى بمفـهوم التوفيـق، بمفـهوم جمـع ذاكـرة وزارة

الخارجية، بطرس غالى عقلية جامعية أكاديمية كانت كل معلوماته عن الوزارات الدولية لا تعدو ما قرأه في الكتب، وحين جاء إلى وزارة الخارجية بدأت مرحلة عملية الممارسة العملية في حياته ولكن أستطيع أن أقول أنه واحد من أكبر من مارس العمل في وزارة الخارجية بمفهومه كأستاذ أكاديمى استطاع برؤية شاملة ونظرة من خارج السلك الدبلوماسى أن يطور فيه بعض القواعد والأفكار وطبعاً كان ذلك في ظل وضعه كوزير للدولة للشئون الخارجية وليس كوزير للخارجية. فدور بطرس غالى يجب أيضا ونحن نتحدث عن المدارس السياسية في وزارة الخارجية أن نشير إليه وإلى تلاميذه وإلى الآثار التى تركها في العمل الدبلوماسى في الداخل وفى الخارج خصوصاً على الصعيد الأفريقي وغيره من المجالات القريبة منه.

إذا جئنا إلى وزارة الخارجية في العقد الأخير فيجب أن نتحدث عن جيل من تلاميذ إسماعيل فهمى، عمرو موسى هو التلميذ المباشر لإسماعيل فهمى، إسماعيل فهمى حينما تولى وزارة الخارجية أتخذ موقفاً معادياً للغاية من السفير عمرو موسى وحسبه على سابقيه ولكنه خلال أسابيع قليلة اصطفاه وقربه ونقله إلى مكتبه وعينه مديراً لإدارة الهيئات، وهى نقطة تحمد لإسماعيل فهمى أنه كان يلتقط الشخصيات، وكل الأسماء التى عرفت بعد ذلك، كلهم من مدرسة إسماعيل فهمى سواء عمرو موسى، نبيل العربى، أحمد ماهر السيد، كل هؤلاء تلاميذ مباشرين لإسماعيل فهمى وغيرهم تشربوا جزءاً كبيراً من توجهاته حتى لو اختلفت آراؤهم معه إلا أن الجميع كان يحمل له الاحترام والتقدير، حينما جاء عمرو موسى إلى وزارة الخارجية فإننا نعود مرة ثانية إلى أهمية المقومات الشخصية في شخصية وزارة الخارجية، لا أعرف ولا أعلم بوجه اليقين إذا كان وزير الخارجية من المطلوب أن يكون شخصية قوية ذات جاذبية أم أن هذا أمر يضيف إليه وأنه ليس بالضرورة مستحباً لأن هناك قضية حقيقية هي أن السياسة الخارجية، بالذات ليس المطلوب أن تعتمد بشكل مباشر على قاعدة شعبية قصيرة المدى، السياسة الخارجية سياسة تحتاج إلى رؤية لا يدركها المواطن العادى وقد تتخذ الدولة من

...افف والقدرات ما يثير الدهشة ولكن يبقى وزير الخارجية المستشار الأول لرئيس الدولة في السياسة الخارجية هو القادر على ذلك، لم يتمتع وزير الخارجية بشعبية حتى الآن مثلما تمتع عمرو موسى، أستهل عمله في وزارة الخارجية بإعادة التنظيم على النسق الأمريكي فاستحدث وظائف مساعد الوزير ونائب مساعد الوزير ومدير الشئون وما إلى غير ذلك، طبعاً هذا التغيير رغم أنه قوبل بمعارضة شديدة منذ البداية إلا أنه في الحقيقة أتاح للأجيال الجديدة وشباب وزارة الخارجية التعامل مباشرة مع وزير الخارجية إذن من المدارس الفكرية التى تعبر عن التغيير الجيلى في وزارة الخارجية هو جيل تلاميذ إسماعيل فهمى المباشرين، الذين يجسدهم ويمثلهم عمرو موسى كوزير للخارجية حالياً.

بقيت نقطة هامة لا بد أن نشير إليها وهى إننا قد تعودنا على مدار خمسة عقود على أن وزير الخارجية لا بد أن يكون من المتمرسين في العمل بالدبلوماسية متعددة الأطراف في العلاقات الدولية، أعتقد أن هذا الأمر قد لا يستمر طويلاً لسبب متصل بمحنة التنظيم الدولي ومحنة المنظمات الدولية نفسها، تفضيل قوى كبرى التعامل على مستوى ثنائى أكثر من رغبتها في التعامل على مستوى متعدد الأطراف وبالتالي لم يعد للعمل الدبلوماسى المتعدد الأطراف نفس الأهمية التى كانت له في الحرب الباردة. فمنذ نهاية الحرب الباردة ودخول العالم في القطبية الأحادية وممارسة أمريكا لدور يكاد يكون منفرداً في تأثيرها على المنظمات الدولية وبالتالي تقلص دور الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة كل هذا يجعل مدرسة الدبلوماسية المتعددة الأطراف لن يكون لها -في ظنى أنا على الأقل- في السنوات القادمة نفس الشأن الذى تمتعت به منذ أيام محمود رياض وإسماعيل فهمى قفزاً إلى عمرو موسى، هذا في رأيي تصور موجز للمدارس الفكرية والتغير الجيلى في وزارة الخارجية كما رأيته من وجهة نظرى وهو أمر متروك للمناقشة وشكراً لكم.

الفصل السابع

دور وزارة الخارجية المصرية في صنع السياسة الخارجية منذ عام ١٩٥٢(*)

س.د. محمد عز الدين

* تم تفريغ الكلمة التى ألقاها أمام المؤتمر السفير الدكتور/ محمد عز الدين من واقع شريط التسجيل. (المحرر)

في عام ١٩٥٢ لم أكن قد تجاوزت السنوات الثمانية من عمرى وأذكر في ذلك الوقت أننى شاهدت قوات الاحتلال البريطانى وهى تطارد الفدائيين في منطقة قناة السويس ولكن في ذلك الوقت لم يصل إلى إدراكي أن هناك شئ يسمى السياسة الخارجية وأن هناك شئ آخر يسمى وزارة الخارجية، بهذا المعنى فلست أنسب المتحدثين في ذلك الموضوع ولابد أن أقر أن هناك في هذه القاعة وفى خارجها من هم أقدر منى -من حيث السن ومن حيث الخبرة- على تناول هذا الموضوع، والموضوع تحديدا هو دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية منذ عام ١٩٥٢، هذا الموضوع له ثلاثة أركان أو ثلاثة عناصر:

العنصر الأول : هو دور مؤسسة ما من مؤسسات الدولة، وفى هذه الحالة لابد أن نلتزم بمنهج مؤسسى وظيفى.

العنصر الثانى : هو السياسة الخارجية لهذه الدولة وهنا لابد أن نلتزم بمناهج البحث في السياسة الخارجية.

العنصر الثالث : هو الفترة منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن، وهى فترة تقارب نصف قرن من الزمان، وهنا ينبغى أن نلتزم بالمنهج التاريخى من حيث ضرورة التقسيم إلى مراحل تاريخية متصلة.

العنصر الأول : دور وزارة الخارجية بحسبانها مؤسسة من مؤسسات الدولة :

دور وزارة الخارجية -أى وزارة خارجية في العالم- ينحصر في وظيفتين : الوظيفة الأولى هي الوظيفة التمثيلية، والوظيفة الثانية هي الوظيفة التفاوضية . فإذا كانت وزارة الخارجية تقوم على تمثيل الدولة في الخارج في كل أرجاء العالم المختلفة تصبح هي الجهة القائمة على التفاوض مع الأطراف الدولية كافة سواء كانت هذه الأطراف دولا أو منظمات دولية، وينبغى على وزارة

الخارجية في جميع الأحوال أن تقوم بالوظيفتين وهنا يثور التساؤل ما هو الفرق بين الدور والوظيفة.

هناك فرق بين الكلمتين ولكن لكى نبحث في دور وزارة الخارجية ينبغي -في رأينا- أن نبدأ بالضوابط الدستورية التى تحكم هذا الدور . فإذا كانت الوثيقة التى تحكم العلاقة بين مؤسسات الدولة هى الدستور فإني استئذنكم في أن أتلو عليكم بعض النصوص الدستورية التى تشكل ضابطاً لعمل وزارة الخارجية وغيرها من المؤسسات، ولو أنك قرأت الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧١ فلن تجد فيه عبارة وزارة الخارجية، فالمادة ١٧٥ من الدستور تنص على ما يلي : الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويقوم برسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها. ونأخذ أيضا في الحسبان المادة ١٢٦ من الدستور نفسه وهى تنص على أن الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته ويتأتى ذلك بطبيعة الحال من نص المادة ٨٦ من نفس الدستور التى تقول أن مجلس الشعب هو الذى يتولى سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وينبغى أن نعرف أيضا أن الدستور ينص في المادة ١٤٣ على أن رئيس الجمهورية -الذى هو رئيس السلطة التنفيذية- هو الذى يعين الممثلين السياسيين ويعزلهم كما يعتمد ممثلى الدول الأجنبية السياسيين.

وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المادة ١٤٩ من الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٢٣ وكذا الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٣٠ كان ينص على أن الملك يعين الممثلين الدبلوماسيين ويقيلهم بناءاً على ما يعرضه وزير الخارجية ومثل هذا النص لم يتكرر بعد ذلك في الدساتير المصرية الصادرة بعد هذين الدستورين وحتى الآن.

ويلاحظ أيضا أنه من بين الضوابط الهامة التى وضعها الدستور والتى تسرى على عمل وزارة الخارجية شأنها شأن غيرها من المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية بالدولة ما جاء بالمادة ١٥٠ من الدستور والخاصة بإبرام المعاهدات وقد نصت تلك المادة على مايلى رئيس الجمهورية يّبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسبها من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة، غير أن معاهدات الصلح و التحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة أو التى تحمل خزانة الدولة نفقات غير تلك الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها.

تلك هي إذن بعض الضوابط الدستورية التى تحكم عمل وزارة الخارجية ودورها في القرار السياسي مثلما تحكم غيرها من المؤسسات، ومن المؤكد أن هذه الضوابط تضع قيدا على وزارة الخارجية من حيث النطاق ، أى من حيث علاقاتها مع المؤسسات الأخرى المعنية من الدولة، ولكنها لا تشكل قيدا مباشرا على الدورين التفاوضى والتمثيلى من حيث الأداء.

لقد طالعت في هذا الصدد أحد الكتب المهمة -وبالمناسبة فإن بعض الكتب عن تاريخ السياسة الخارجية المصرية تعذر على أن أجدها في مكتبة وزارة الخارجية- والكتاب صادر عام ١٩٢٣ ومؤلفة هو الدكتور/ مصطفى صادق وعنوانه "مبادئ الدستور المصرى المقارن"، يقول الدكتور/ مصطفى صادق في كتابه هذا إن إبرام المعاهدات يقع ما بين اختصاص السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ولكنه يضيف عبارة تحت عنوان أسماه بـ "الحقوق الديبلوما تيكية" ثم كتب كلمة السياسة، مرة قال الدكتور/ مصطفى صادق هناك أفضلية في تكليف السلطة التنفيذية بالقيام بالحقوق الديبلوماتيكية كما أسماها ولا بأس من إعطاء السلطة التشريعية أو أحد مجلسيها سلطة التصديق على المعاهدات بعد الاتفاق على نصوصها حتى يتيسر للهيئة التشريعية تدارك (تدارس) ما عساه أن يفوق السلطه

التنفيذية من الاحتياطيات، ولكن المفاوضات لا يمكن أن تعطى للهيئة التشريعية لأنها فوق مقدورها ذلك أن المفاوضات تستدعى معرفة كاملة بالسياسة الخارجية وتمسكاً بالمبدأ وسرعة في التقدير وسرية في الإجراءات ولا تتوفر هذه الصفات في أعضاء الهيئة التشريعية.

نحن لا نذهب إلى ما ذهب إليه السيد الدكتور/ مصطفى صادق في عام ١٩٢٣ ولكننا نقول أن الدور الرئيسى في عملية التفاوض يبقى في جميع الأحوال في يد وزارة الخارجية، لماذا؟ لأن عملية التفاوض لا تنفصل بطبيعتها عن الوظيفة الثانية للجهاز الدبلوماسى وهى وظيفة التمثيل، فوزارة الخارجية هي الجهة التي تنفرد بالإشراف على التمثيل المقيم في جميع أرجاء العالم، هذا التمثيل المقيم في حد ذاته هو مصدر للكم اليومى الهائل من المعلومات المعلنة وغير المعلنة والتي لا يمكن تجاهلها على أى حال من الأحوال عند إصدار قرار السياسة الخارجية.

العنصر الثانى : السياسة الخارجية :

السياسة الخارجية في هذه الحالة هي السياسة الخارجية المصرية، ما الذى نقصده بهذا التعبير تحديداً، أولاً أرى أنه ليس هناك شئ قائم بذاته أسمه السياسة الخارجية وليكن هذا مستغرباً من أحد العاملين بقطاع السياسة الخارجية، ولكن الحقيقة هو أن هناك سياسة عامة واحدة لكل دولة، وهناك شق من هذه السياسة العامة الواحدة يطبق في الداخل وهناك شق من نفس هذه السياسة العامة الواحدة يطبق في التعامل مع العالم الخارجى، إذا نظرنا إلى هذا المفهوم "المخصوص" لابد أن نتحدث عن عناصره، ما الذى نقصده بهذه السياسة العامة؟ لابد أن يكون هناك ثمة بنيان للسياسة العامة داخل الدولة ولكل دولة بنيانها ومن ثم بنيان سياستها.

ينبغى النظر إلى بنيان السياسة العامة على إنه قائم على ثلاثة طوابق، الطابق الأول هو العوامل، الطابق الثانى هو المفاهيم، الطابق الثالث هو الأدوات

والعوامل ثلاث، العامل الجغرافى أى المكان، يليه العـامل التـاريخى أى الزمان، يليه عمل الشخصية الوطنيــة. ولا شـك أن إدراك الممثـل الدبلوماسـى وإدراك الجهاز القائم على السياسة الخارجية بحقيقة وكنه هذه العوامل هو عنصـر رئيسى في كيفية أداء هذا الجهاز والقائمين عليه. المسألة بطبيعة الحال لا تتوقـف على الجهاز الدبلوماسى وحده وإنما هي تتوقف أيضا على مدى استيعاب المجتمـع بأكمله، ودرجة الثقافة ودرجة التعليم. الحقيقة العوامل التى تحـدد لبيـان السياسـة العامة للدولة.

ننتقل الآن إلى المفاهيم، مفاهيم السياسة الخارجية أرى هناك ثلاثة مفـاهيم مهمة هي بالترتيب : مفهوم الأمن القومى يليه مفهوم المصلحة القومية يليه مفـهوم الالتزام القومى، مفهوم الأمن القومى المعنى ببقـاء الدولـة مـن عدمـه، مفـهوم المصلحة القومية هو المعنى بالمقابل الذى تحصل عليه عندما تقدم شيئاً ما يرتبـط هذا أكثر بالمفهوم الاقتصادى، ثم مفهوم الالتزام الوطني هو المبدأ، هو الشئ الـذى يتأتى من بنيان القيم داخل المجتمع عندما تتناقش مع بعض الأشخاص، لماذا تقبـل هذا؟ لماذا ترفض هذا؟ فهذا ليس أمناً، هذا ليس مصلحة، يقول لك إنها مسألة مبـدأ وهنا ما هي مسألة الالتزام الوطني، هذه حقيقة هامة لأننـا عندمـا نتحـدث عـن السياسة العامة للدولة فنحن نتحدث عن دولة، نحن لا نتحدث شركة مساهمة ونحـن لا نتحدث عن مؤسسة تجارية لأن الدولة في المقام الأول والأخير هي فكرة قوميـة، ينبغى النظر إلى السياسة الخارجية

أما عن الأدوات فإن أدوات الحركة السياسية للدولة تتعدد وتتنـوع ومنـها الأداة الاقتصادية وكذلك الأداة الثقافية والإعلامية ثم الأداة العسكرية، الأداة الوحيـدة التى تعمل بالتنسيق مع هذه الأدوات والتى يمكن أن تدخل في جميع الاختصاصـات هي الأداة الدبلوماسية لماذا؟ كما ذكرنا هي لديها ميزة التمثيل المقيم ولديـها أيضـا حرفة التفاوض.

أيضا فإن الحديث عن العنصر الثانى في رؤيتنا لهذه السياسة الخارجية، سوف يتطلب منا أن نعود مرة أخرى إلى بعض الضوابط الدستورية، كلمة السياسة الخارجية لم ترد في أى من الدساتير المصرية منذ ١٩٢٣ وحتى الآن، للمرة الأولى وردت العبارة بشكل ما فى عام ١٩٨٠ فيما نصت عليه المادة ١٩٥ الفقرة السادسة من التعديل الدستورى الذى تم في ذلك العام، أنه من بين اختصاصات مجلس الشورى "موضوعات يحيلها رئيس الدولة إلى مجلس الشورى تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشئون العربية أو الخارجية و ينص الدستور المصرى في المادة ١٣٧ على أن "يضع رئيس الجمهورية السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء ويشرفان على تنفيذها" ، وتنص أيضا المادة ١٥٦ من نفس الدستور على أن "مجلس الوزراء يختص بالاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية". فإذا أخذنا في الاعتبار المادة ١٧٥ التى أشرنا إليها من قبل من نفس الدستور، هذه المادة تجعل دور الوزراء لا يقتصر على تنفيذ السياسة العامة للدولة وإنما يشمل -على حد تعبير الدستور رسم سياسة وزاراتهم- ولكن في حدود السياسة العامة للدولة، الأمر الذى يعنى أن وزارة الخارجية مفوضة بحكم الدستور في وضع أو المشاركة في وضع ما نسميه بالسياسة الخارجية المصرية.

في حقيقة الأمر الدستور لا يشير إلى ضوابط موضوعية كثيرة فيما يتصل بالسياسة العامة، هو يشير إلى ضوابط إجرائية، الضوابط الموضوعية موجودة في الفصل الثانى من الدستور ولعلها من المقومات الأساسية للمجتمع، ولكن فيما يتصل بالسياسة الخارجية نرى ضرورة إيلاء عناية خاصة بوثيقة إعلان الدستور هذه الوثيقة تشير إلى أن الهدف هو أولا السلام العالمى ، ثانيا الوحدة العربية، ثالثا التطوير المستمر للحياة في مصر، رابعا الحرية للإنسان المصرى، عندما نتأمل في ذلك نجد أن هناك العنصر الأول والعنصر الثانى ينصب تحديدا على السياسة

الخارجية ويشكل الإطار الذى ينبغى في داخلة النظر إلى عنصر السياسة الخارجية داخل السياسة العامة للدولة.

العنصر الثالث : الفترة الزمنية من ١٩٥٢ وحتى الآن :

قد يكون لدى تحفظ على اختيار عام ١٩٥٢ كنقطة بداية، على أى حال هذا البحث كلفت به ولم أختره، لماذا التحفظ على عام ١٩٥٢؟ لأكثر من نقطة، أولا : أننا عندما ننظر إلى قرار السياسة الخارجية المصرية نحن لا نستطيع أن نحدد أين يقع الخط الفاصل بين عام ١٩٥٢ وما قبل ذلك العام، ذلك أن هناك الكثير من التزامات السياسة الخارجية المصرية التى تعنى بها وزارة الخارجية تحدد عناصر أساسية في دور هذه الوزارة حتى اليوم ترجع إلى ما قبل عام ١٩٥٢ بكثير، مثل اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ التى تنظم حق الملاحة في قناة السويس، لا نزال ملتزمون بها خاصة بعدما أقررنا الإعلان الهام بهذا الشأن لمحكمة العدل الدولية في سنة ١٩٥٧، لدينا أيضا المذكرات المتبادلة بين بريطانيا والحكومات المصرية عام ١٩٢٦ التى تحدد الحدود الشرقية والتى كانت حيوية للغاية لدى تسوية مسألة الحدود في وقت من الأوقات بعد عام ١٩٥٢ لدينا أيضا المذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا بشأن مياه النيل عام ١٩٢٩ والتى لا تزال تشكل عناصر هامة نافذة المفعول حتى يومنا هذا وبعد إبرام اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩، نلاحظ أيضاً أن الكثير من الالتزامات الرئيسية والأنشطة التى تميزت بها الدبلوماسية المصرية بعد عام ١٩٥٢ خاصة في مجال الأمم المتحدة قد تحددت قبل عام ١٩٥٢ بإسهام مصر في مؤتمر سان فرانسيسكو الذى انشأ الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥ وأيضا برتوكول الإسكندرية الذى أنشأ جامعة الدول العربية.

ومع ذلك نقسم هذه المرحلة تقسيما تاريخيا وبإيجاز إلى أربعة مراحل، المرحلة الأولى : نلاحظ أن السياسة الخارجية للحكومة المصرية بدأت محافظة إلى حد ما بعد عام ١٩٥٢ مثال ذلك اتفاقية الجلاء في عام ١٩٥٤، هي اتفاقية جلاء حقا ولكنها تنص على عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس

واستخدام هذه القاعدة من جانب القوات البريطانية إذا حدث اعتداء على إحدى دول معاهدة الضمان الجماعية العرب وتركيا. من المناسب أن نذكر في هذا الصدد أن المفاوض الرئيسى مع الرئيس جمال عبد الناصر عند إبرام هذه الاتفاقية كان الدكتور/ محمود فوزى وكان معه شاب في ذلك الوقت يدعى الدكتور/ عصمت عبد المجيد الذى أصبح فيما بعد نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية .

وفى هذه المرحلة المهمة للسياسة الخارجية في ذلك الوقت وقعت نقطة الصدام الرئيسية التى تميزت بها السياسة المصرية منذ عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٦٦ وهى مرحلة دخول مؤتمر باندونج، ومعركة الأحلاف والصدام الرئيسى مع الغرب، وتأميم قناة السويس، و(ريادة) السياسة العربية على النحو (الذى كان) في ذلك الوقت، أعتقد أن دور وزارة الخارجية في ذلك الوقت هو الخبرة، هو إعطاء الخبرة التى تفيد صانع القرار السياسي دون أن تقوم مباشرة بصنع القرار في حد ذاته.

المرحلة الثانية : والتى تبدأ من عام ١٩٦٧ حتى عام١٩٨١ وهي مرحلة مهمة جدا شهدت بداية التوظيف الأمثل للإدارة الدبلوماسية جنبا إلى جنب مع الأداة العسكرية، باعتبار أن الأمن القومى هو المفهوم الكاسح في السياسة الخارجية المصرية في ذلك الوقت.

المرحلة الثالثة : والتى تبدأ من عام١٩٨١ حتى عام ١٩٩٠، كانت مرحلة إعادة الاستقرار وفيها، دور هام ورئيسى لوزارة الخارجية في تحقيق العودة إلى الدائرتين العربية والإسلامية.

ثم المرحلة الرابعة والأخيرة : والتى تبدأ من عام١٩٩١ وحتى الآن، هذه المرحلة اتسمت بأن دور وزارة الخارجية أصبح أكثر اقترابا من الرأي العام، ومن رجل الشارع، وأصبح العبء الواقع على الأداة الدبلوماسية أكثر من ذى قبل، وأصبح إسهام وزارة الخارجية في القرار السياسي أكثر من المراحل السابقة بكثير.

تلك هي بعض ملامح الأركان الثلاث لهذا الموضوع في رأيي فإنه يمكن استعراض الأركان الثلاث لهذا الموضوع "دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٥٢" في عبارة واحدة هي أنه كلما كانت الضوابط الدستورية أكثر دقة وأكثر تفصيلا، كان مفهوم السياسة أكثر شمولاً وأكثر تكاملاً وكان أداء المؤسسات القائمة على السياسة الخارجية أكثر فعالية وأمضى تأثيراً.

الفصل الثامن

وزارة الخارجية المصرية والتفاوض في مسائل الاقتصاد السياسى

س.د. جمال الدين البيومى

أولا : المرجعية الدستورية والقانونية للتفاوض:

١- تقضي قواعد القانون الدولي باعتبار الشخصيات الممثلة لدولها في مجال إبرام المعاهدات هي : رئيس الدولة ، ووزير الخارجية.

٢- و " يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسبها من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة" (المادة ١٥١ من الدستور المصري)

٣- وتتولى وزارة الخارجية " القيام بالاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد. كافة المعاهدات والاتفاقات الدولية، والإشراف علي تنفيذها وتفسيرها ونقضها... وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة ودراسة كافة الشئون المتعلقة بها والسهر علي علاقات مصر مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية. (المادة الأولي من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم وزارة الخارجية)

٤- وتختص وزارة الخارجية بالآتي: (طبقا لنفس المادة)

أ-الإشراف على مختلف علاقات مصر بالخارج. فقرة ٢

ب-تولي الاتصالات بين وزارات ومصالح ودوائر الحكومة المصرية، وبين الهيئات والحكومات الأجنبية وبعثاتها الدبلوماسية. فقرة ٤

ج-استجماع كافة العناصر ذات الأثر في سياسة الدولة الخارجية من الوزارات والمصالح بما تراه من معلومات ودراسات متصلة بعلاقات مصر الدولية، وما يهم هذه الوزارات والمصالح من أمور. فقرة ٨

٥- وتتولي وزارة الخارجية شئون البعثات الدبلوماسية في الخارج والوفود الدائمة والمؤقتة. (المادة الثانية)

٦ - و"يكون اتصال وزارات الحكومة ومصالحها وهيئاتها بالمنظمات الدولية وبالحكومات الأجنبية أو بعثاتها الدبلوماسية عن طريق وزارة الخارجية أو بعلمها. كما يكون اتصال الحكومات الأجنبية أو بعثاتها الدبلوماسية بوزارات الحكومة

الحكومة ودوائرها المختلفة عن طريق وزارة الخارجية أو بعلمها" مادة ١١

٧- ومن بين وظائف البعثات الدبلوماسية والقنصلية :

⇐ التفاوض مع حكومة الدولة المعتمدة لديها .

⇐ تعزيز العلاقات الودية ٠٠ وإنماء علاقات البلدين الاقتصادية والثقافية والعلمية . (اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ وللعلاقات القنصلية المنضمة إليهما مصر بالقرارين الجمهوريين ٤٦٩ و ٣٧٤٩ لعام ١٩٦٤).

٨- و" يقتضي التوقيع علي أية معاهدة – أيا كانت تسميتها – أن يكون الموقع حاصلا علي وثيقة تفويض بالتوقيع من وزير الخارجية . ولا يستثني من ذلك سوي رؤساء الدول ورؤساء الحكومات والسفراء في الخارج " (مادة ٢/٧ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات) ويصدر وثائق التفويض في مصر وزير الخارجية أو وزير الدولة للشئون الخارجية .

ثانيا: الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية:

بعـد أن استردت مصر كامل ترابها الوطني وقادت مسيرة السلام العادل فـي الشرق الأوسط أصبح موضوع التنمية الاقتصادية يحتل مقدمه أوليات العمل الوطـني باعتبار البناء والتنمية نتائج طبيعية لإقرار السلام . وفى هذا الإطار تقود مصـر حملة دبلوماسية متواصلة لاجتذاب دعم شركائها وأصدقائها لجهود التنمية تمكينا للاقتصاد المصري من الاندماج في الاقتصاد العالمي . وتجند أجهزة التمثيل الخـارجي طاقاتها في خدمة هذه الأهداف وتوظف علاقاتها على المستوى الدولي والإقـليمي والثـنائي . وتنطـلق الدبلوماسـية المصرية في خدمة العمل الوطني بالتنسيق وتكامل الجهود مع الوزارات والأجهزة والمؤسسات المصرية العاملة في مجـالات التنمية المختلفة والتي تعتبر جميعها البنية الأساسية لمؤسسات الدفاع عن

التقدم والاستقرار والتنمية. كما يستند هذا الجهد إلى قاعدة من السياسات التي تتبناها مصر وتتمثل في الأخذ بالنظام الديمقراطي منهجا للحياة السياسية ، وتوجيه التنمية الاقتصادية ونتائجها لتحسين أوضاع أغلبية الشعب ، بما يدعم مسيرة السلام، وقيام مصر بدور رائد في العالم العربي وحركات الدول النامية وعدم الانحياز والوحدة الأفريقية ، مع وضوح هذا الدور لكل القوي العالمية الرئيسية .

وتتضمن إدارة العلاقات مع العالم الخارجي شقين :

⇐ شق يتعلق بالمسائل ذات الطابع أو المردود السياسي أو الأمني الشامل[١]، فتتخذ فيه مواقف تبني علي اعتبارات وتوازنات تحقق صالح الأمن القومي، بما يتطلبه ذلك من تكامل الصورة أمام واضع القرار علي المستويات السياسية والسيادية الرفيعة .

⇐ وشق فني[٢] يتطلب حشد جهود الجهات الفنية المختصة والتنسيق بين الوزارات والإدارات الحكومية المصرية ومجموعات المصالح للتوصل لموقف يعكس القاسم المشترك بين القوي الوطنية .

وتمارس وزارة الخارجية اختصاصيا بصفة أصلية كلما تعلق الأمر بالأبعاد السياسية التي تحكم علاقاتنا الدولية . وتقوم بدور المنسق بين مختلف الجهات الفنية الوطنية والأطراف الأجنبية كلما تعلق الأمر بالمصالح ذات الأبعاد الاقتصادية والتجارية أو الثقافية والاجتماعية . كما تعمل الدبلوماسية المصرية باعتبارها الأداة السياسية التي توظفها الدولة لخدمة المصالح الوطنية والدفاع عن القضايا الاقتصادية ذات الأبعاد الخارجية.

ثالثا: عناصر التفاوض :

يتطلب التفاوض حول مختلف مسارات العلاقات الخارجية توفير الحد المناسب من ضمانات تحقيق النتائج المتطلبة للصالح الوطني . ومن بين ما يجب أن يتوافر تحديدا:

١- وفاق وطني يحدد الصالح العام من موضوع المفاوضات .
٢- تحديد خطوط التفاوض بمساندة أعلي المستويات السياسية.
٣- توكيل بالتفاوض .
٤- جهاز للتفاوض تتوفر له الخبرة والاستمرارية والقدرة علي التنسيق لبناء موقف وطني.
٥- آليات لمتابعة تنفيذ ما تصل إليه المفاوضات من اتفاق والتنسيق بين مختلف جهات الاختصاص .

١- الوفاق الوطني لتحديد المصالح الاقتصادية الخارجية

(إرادة التغيير مدخل لإدارة التغيير)

يتطلب الصالح الوطني التوصل لاتفاق عام بين مختلف قوي الشعب والنخبة الحاكمة حول السياسات الاقتصادية التي تتبع سواء في دائرة الإصلاح الداخلي (الإصلاح الاقتصادي وحرية التجارة) أو في إطار العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الأطراف الخارجية (الاندماج في الاقتصاد العالمي). ومن أمثلة القضايا التي تثور حولها وجهات نظر متباينة تتطلب الوصول لوفاق في شأنها:

أ-اختلاف الصالح حول حرية التجارة، رغم أن التحرير يحقق مبدأ التخصص وارتفاع العائد الاقتصادي. والمفروض أنه بتطبيق مبدأ حرية التجارة تستطيع الدولة أن تنتج ما تتوفر لديها مزايا أفضل لإنتاجه، فيما يؤدي إلي الاستخدام الأمثل للموارد. ومع ذلك تتعرض حرية التجارة لجدل طويل في مواجهة مطالب حماية الصناعة المحلية[٣]. ويعارض الحماية من يخشون أنها تنقلب في أغلب الحالات إلي وضع مستمر، يحد من كفاءة استخدام الموارد ويزيد أعباء المستهلكين، ويجعل المنتجين رهنا لحماية الجدار الجمركي وليس لما توفره معايير الكفاءة والجودة من حماية متواصلة. ويساند هذه التوجهات ما يلاحظه اقتصاديون بارزون[٤] من أهمية القبول بمعايير المنافسة الدولية كسبيل محفز لتراكم عوامل الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد. ويزيد من صعوبة الاختيار أن أغلب الصناعات

القائمة في مصر نشأت بالتوجه للسوق الداخلي وإحلال الواردات. ونتيجة ذلك تصدّر الصناعة نحو ٦% فقط من إنتاجها . ويعجز ٩٤% من الناتج الصناعي بظروفه الراهنة عن النفاذ للأسواق العالمية، ولذا يتوجه للداخل ويصر علي إبقاء الحماية المحلية. وفي إطار هذا الحوار الممتد يتطلب الأمر التوصل إلي وفاق وطني حول السياسات التي تتبع، حتى وإن أثرت علي مصالح جماعات محدودة من أصحاب المصالح يتعين إقناعها بحتمية وجدوى التغيير، مقابل التزام المجتمع بالحد من خسائرها المتوقعة في الأجل القصير.

ب- نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر منذ مطلع التسعينيات، حيث تميز بشفافية التنفيذ وبوفاق قومي فرضته الأزمة الاقتصادية وأعباء مشكلة المديونية. وجري تنفيذ البرنامج بمساندة صندوق النقد الدولي عام ١٩٩١ بناء علي توقيتات زمنية لخطوات الإصلاح تنتهي كل مرحلة منها " بمكافأة " تتمثل في شطب جانب من المديونية المصرية للعالم الخارجي. ورغم أن التنفيذ تم بمرونة تجاوزت- بالتأخير في بعض الحالات- الجداول الزمنية المستهدفة، إلا أن تطبيق البرنامج أدي في النهاية إلي تثبيت المؤشرات الأساسية للاقتصاد المصري. وكان المنتظر استكمال البرنامج بتبني سياسات تحرير الاقتصاد ورفع معدلات التنمية بالتوازي مع فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات. غير أن النجاح النسبي لعملية التثبيت الاقتصادي ربما أغري مجموعات المصالح غير المستفيدة من التحرير - تساندها قطاعات من البيروقراطية التي تدير عملية الإصلاح- علي مقاومة استكمال البرنامج. وصاحب ذلك ظهور صعوبات داخلية وخارجية اعتبارا من عام ١٩٩٧. وفي غيبة برنامج عمل وجدول توقيتات ملزم للمرحلة التالية، انخفضت سرعة إدارة وتعبئة سياسات استكمال الإصلاح. ويحتاج كل ذلك لمعاودة حشد الوفاق الوطني لمواصلة البرنامج دون إبطاء خطوات الإصلاح تحت ضغوط المصالح قصيرة المدى.

ج- وتوفر إدارة أزمات السيولة والكساد وسعر صرف الدولار مؤخرا، أفضل مثال للحاجة إلي وفاق وطني يشجع خيار يوازن بين السياسات المعلنة والأفعال

الجارية، ونبذ تنازع الاختصاص وتبادل الاتهامات، بين جهات مسئولة عن إدارة أزمة سعر الصرف، كما تتيح سرعة استخدام التمويل المتوفر – في صورة منح– في ظل أزمة نقص الموارد الأجنبية. فقد برزت حالة مرضية متناقضة الأعراض يتزامن فيها ظهور الكساد والسلع الراكدة في سوق يشكو في نفس الوقت من زيادة متسارعة في الواردات وعجز متصاعد في الميزان التجاري. مما يعني إنتاج سلع لا يحتاجها السوق أو يرفضها لعدم الكفاءة وليس لنقص وسائل الدفع، بدليل أنه يستورد بدائلها. وفضلا عن ذلك فقد عبّرت هذه الحالة عن قصور هذا الإنتاج الراكد عن بلوغ معايير الجودة العالمية وبالتالي يعجز عن النفاذ للأسواق الخارجية. وقد واجه الاقتصاد المصري – لمدة تقترب من العام– حالة من القصور في القدرة علي اتخاذ قرار في التوقيت المناسب لعلاج الطلب الحاد علي الدولار الأمريكي، بسبب غيبة الوفاق حتى علي مستوي النخبة، لاستخدام آليات العلاج المعروفة ممثلة في سعر الصرف وتحريك الاحتياطي وسعر الفائدة بالسرعة الواجبة، مع التمسك بنفي وجود أزمة. وأخيرا عندما اتخذ القرار المناسب كان التوقيت السليم قد فات بعدما فقد القرار–بسبب البطء في اتخاذه– أهم عناصر نجاحه، وهو الثقة التي يساندها الوفاق الوطني. ويؤثر ذلك سلبا علي قدرات مصر التفاوضية في مسائل الاقتصاد السياسي، بما يوجهه من رسائل غير مشجعة للعالم الخارجي.

٢- تحديد خطوط التفاوض بمساندة سياسية رفيعة المستوي

يتطلب التفاوض حول المسائل الاقتصادية والتجارية ذات الأبعاد والتأثير علي قطاعات عريضة من المواطنين أن يتم تحديد الخطوط الإرشادية للموقف الوطني مدعومة بقرار من أعلي المستويات السياسية. ويفيد وضوح اتجاه إرادة القيادة السياسية في الآتي :

⇐ يوجه إشارة مطمئنة لأصحاب المصالح بأن القيادة السياسية الضامنة للتوازن ولتحقيق مصالح كل الفئات تتابع التقدم في المفاوضات وتهتم بنتائجها.

⇐ توفر الثقة في المفاوض وسلامة خطواته وأنها تستند إلي اختيار قيادي.

⇐ تطمئن الطرف الأجنبي إلي جدية المفاوضات وأنها تحظى بأعلى مستويات الدعم.

ولا شك أن المفاوضات التجارية -سواء متعددة الأطراف في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية، أو علي المستوي الإقليمي مع المجموعة العربية و مع الاتحاد الأوربي ودول الكوميسا الإفريقية والولايات المتحدة الأمريكية- جرت جميعا بمتابعة قريبة ودعم من القيادة السياسية، مما أحدث الآثار المشار إليها. وعلي العكس من ذلك إذا لم تتضح الخطوط المسموح للمفاوض بالتحرك في إطارها فإنه يفقد التوجيه ويدور في حلقات مفرغة. ولا يفيد المفاوض في تلك الحالة أن يتخذ مواقف متشددة دون اتفاق مسبق علي هدف محدد. فقد يؤدي ذلك إلي إضاعة مكاسب محتملة، أو التحمل بثمن لا مبرر له دون عائد مفترض(٥).

٣- توكيل بالتفاوض

الأصل في المسئولية التنفيذية هو الاضطلاع بها بالتضامن بين أفرع السلطة. كما أن الاختصاص يتوزع بين هذه السلطات لأسباب عملية. وكثيرا ما يؤدي التمسك بالاختصاص المطلق إلي عرقلة التنفيذ. وينعكس ذلك في حالة المفاوضات إذا شملت قطاعات تغطيها أكثر من جهة. ولهذا فإن تفويض جهاز محدد بالمهمة يجعله يمضي في مهمته وإنهاء الصفقة، بحكم أن لديه تفويض ينقل إليه الاختصاص في مسائل التفاوض المحددة. لكن يبقي لجهة الاختصاص الأصلية أن ممثلها يتفاوض نيابة عنها بالتنسيق مع باقي عناصر المفاوضين.

وتعتبر الآلية التي أقامتها مصر في شأن المشاركة المصرية الأوربية مثال للإدارة المصرية الموفقة، حيث جري توكيل هيئة واحدة تولي المسئولية الكاملة. فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٩١ لسنة ١٩٩٥ ينص علي تشكيل الآليات الآتية :

أ- لجنة قومية عليا للمشاركة المصرية الأوروبية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية عشرون وزيرا[٦] ومحافظ البنك المركزي وأربعة من رجال الأعمال[٧](مادة ١) وتختص اللجنة بوضع الأسس والخطوط الإرشادية للموقف المصري في مفاوضات اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي ومتابعة سير المفاوضات (مادة ٢). ويتولى وزير الخارجية مهام مقرر اللجنة القومية العليا (مادة ٣)

ب-لجنة تنفيذية للمفاوضات مقررها مساعد وزير الخارجية وعضوية ممثلين شخصيين لأعضاء اللجنة القومية. ويقدم رئيس اللجنة تقارير دورية عن أعمالها وعن جولات التفاوض ونتائج البعثات الفنية، والاقتراحات المتعلقة بالموقف التفاوضي المصري، ويعرضها وزير الخارجية على رئيس مجلس الوزراء وأعضاء اللجنة القومية العليا.

ج- تقـوم وحـدة المشاركة الأوروبية بوزارة الخارجية بعمل الأمانة الفنية للجنة القومية. كما تقوم الوزارات والهيئات العامة وغيرها من الجهات المعـنية بـتزويد الأمانة الفنية بالبيانات والتقارير والبحوث التي تتصل بنشاطها.

٤- جهاز للتفاوض تتوفر له الخبرة والاستمرارية وإمكانية التنسيق

تجـري المفاوضـات حول الموضوعات الاقتصادية الرئيسية في صورة جولات، يعود الطرفان في نهاية كل منها إلي قاعدته الوطنية ليعرض علي السلطة الـتي منحـته الـتفويض ما حققه من تقدم لتوافق علي ما توصل إليه أو تعدله أو تعـترض عـليه. ثم يستعد للجولة التالية بمزيد من الإعداد والتدعيم لموافقه. ولهذا فمن المهم أن يتوفر لجهاز التفاوض :

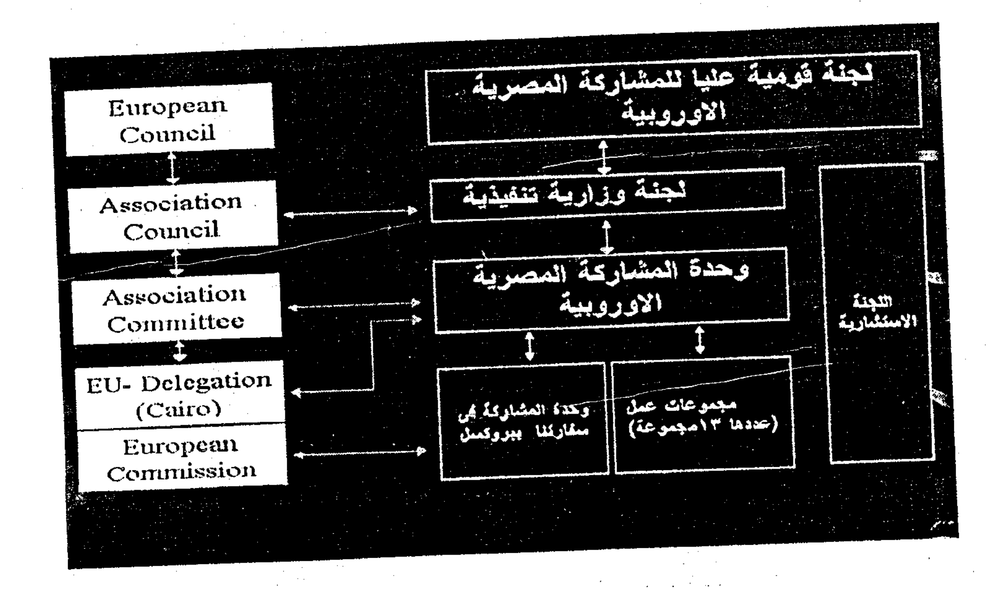
⇐ مجموعة من الخبرات المتنوعة والمتفرغة .

⇐ إمكانية الاستعانة بالخبرات الأكاديمية والعملية المتوفرة في الداخل، وأيضا في الخارج.

⇐ ثبات واستمرارية مجموعة المفاوضين بصورة تمكنهم من الدراسة والمتابعة المتواصلة للموضوعات.

وقــد نجحــت تجــربة مصــر في مفاوضات جولة أورجواي في تكوين مجموعـــة من الخبراء والفنيين المصريين الذين تفاوضوا ووفروا خبراتهم لمختلف المؤسســـات ذات العلاقـــة بمفاوضات الجات. أما المشاركة المصرية الأوربية فقد أدي قرار رئيس مجلس الوزراء إلي قيام جهاز مؤسسي ثابت للتفاوض حول اتفاق المشـــاركة، يمثل كل المؤسسات والقطاعات ذات الصلة بموضوعات الاتفاق. وقد قســمت اللجـــنة التنفيذية أعمالها علي ١٣ مجموعة عمل فنية(٨) عقدت مئات من جلســات العمـــل مـــع مجموعـــات المصـــالح المختلفة والخبراء للإعداد للموقف التفاوضــــي، والواقع أنه وراء كل مفاوض رئيسي لإحدى الوزارات أو المؤسسات نشـــأ أكثر من عشرة من المساعدين والمشاركين(٩). ويعد ذلك من أهم نتائج عملية الـــتفاوض . ولقـــد بـــني جهاز التفاوض موقفه من موضوعات الاتفاق علي ثلاثة قواعد رئيسية:

- استطلاع وجهات نظر أصحاب المصالح ، ومراعاة مصالح أوسع قطاع منهم.
- الاستعانة بخبرات مراكز البحث العلمي وأصحاب الخبرات العملية لدعم المطالب المطروحة.
- تقدير الصالح الوطني الأشمل حسب سياسات الدولة الرامية لمراعاة المصالح المختلفة.



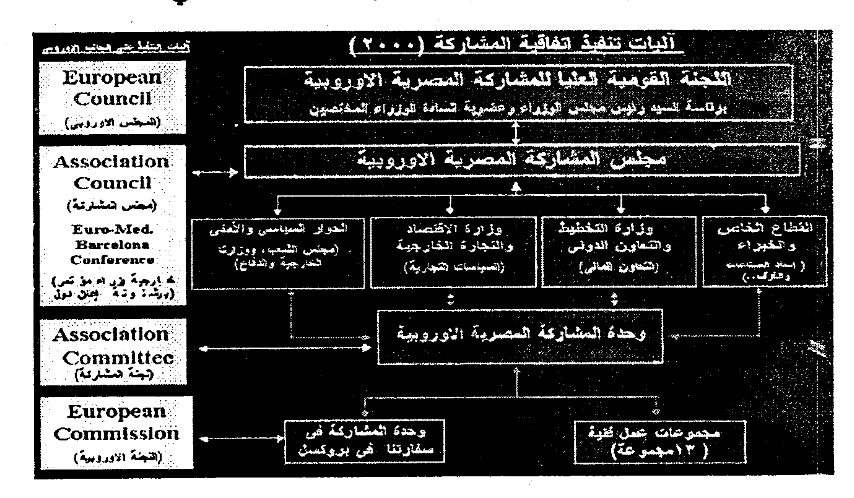
٥- آليات متابعة لما يصل إليه الاتفاق.

لا يعتـــبر التوصل لنص الاتفاق نهاية المطاف للمفاوضات . وإنما يتطلب الأمر :

- ❖ تقديم الاتفاق لمؤسسات التشريع التي تصدق عليه، بعد اقتناعها بجدواه.
- ❖ القيام بدور المرجعية التي تستخلص أفضل ما في الاتفاق وتستجيب للطلبات والاستفسارات في شأن الاستفادة القصوى مما فيه من نصوص.
- ❖ تنسيق الإعداد لمواجهة تحديات الاتفاق.
- ❖ مواصلة التفاوض لتطوير الاتفاق، فالمعاهدات والاتفاقات هي بمثابة كيان قانوني حي قابل للتطوير والتعديل نحو الأفضل.

وفـــي تجربة مفاوضات جولة أورجواي ورغم بقاء مجموعة المفاوضين والخـــبراء بالقرب من مؤسسات العمل الاقتصادي. إلا أنه لم تقم آلية متابعة للتنفيذ تضـــمهم وغيـــرهم. فيما عدا أنه شكلت لجنة تحت الوزارية لمتابعة اتفاقات الجات بـــوزارة الـــتجارة اجـــتمعت آخر مرة في ديسمبر ١٩٩٦. وتقوم المجالس القومية المتخصصة بجهد منفرد لمتابعة آثار اتفاقيات الجات الجديدة.

ويقيـــم اتفاق المشاركة المصرية الأوربية -ضمن نصوصه- آليات إدارته ومتابعة تنفيذه وتطبيقه وإمكانيات تطويره، فيما يوضحه الشكل التالي:



رابعاً: التفاوض في مسائل الاقتصاد السياسي :

تفـــرض علاقـــات دولة لها حجم علاقات مصر الخارجية القيام بجولات متواصـــلة مـــن المفاوضات علي مختلف المستويات الدولية والإقليمية والثنائية مع منظمات أو دول أو مؤسسات. وتكاد اللجنة القومية لمراجعة الاتفاقيات والمعاهدات بـــوزارة الخارجية أن تجتمع أسبوعيا علي الأقل لتعد النصوص التفاوضية للتوقيع والتصديق. ونعرض فيما يلي دراسة حالة مختصرة لثلاثة قضايا اقتصادية رئيسية تفاوضت مصر حولها :

١- المفاوضات التجارية متعددة الأطراف (الجات) .

٢- مفاوضات المشاركة المصرية الأوربية .

٣- العمل الاقتصادي العربي المشترك .

١ - مصر والمفاوضات التجارية متعددة الأطراف

أ- أهداف الجات

قامت GATT بثماني جولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف خلال الفترة من ١٩٤٧ إلي ١٩٩٤ وتحولت بعدها لتصبح منظمة التجارة العالمية WTO. وبعد انضمامها للجات عام ١٩٧٠ شاركت مصر في جولات الجات اعتبارا من جولة طوكيو (السابعة) عام ١٩٧٣ ضمن ٩٩ دولة شاركت فيها . ثم شاركت أيضا في جولة أورجواي (الثامنة) في الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٤، والتي صدر عنها ٢٨ اتفاقية وقرارا ومذكرة تفسيرية[١٠] كما اعتمد الاجتماع الوزاري في مراكش في أبريل ١٩٩٤ سبعة وثائق جديدة . ووقعت ١١١ دولة علي الوثيقة الختامية . ودخلت الاتفاقيات حيز النفاذ في مصر بعد التصديق عليها من مجلس الشعب في أبريل ١٩٩٥ . وبذلك أصبحت مصر ملتزمة بتلك الاتفاقيات، وأيضا بمبادئ الجات الأساسية ، ومن أهمها[١١]:

- قصر الحماية علي التعريفة الجمركية ودون فرض قيود كمية.
- ربط التعريفة الجمركية عند مستوي ١٩٩٤ (المتفق عليه) وعدم زيادتها مستقبلا .
- المعاملة الوطنية : للواردات الأجنبية فيما يتعلق بالأنظمة المحلية والضرائب الداخلية.
- شرط الدولة الأولي بالرعاية[١٢] وسريان المزايا المتبادلة بين أي طرفين علي باقي أطراف الجات.

وبقيـــام مـــنظمة التجارة العالمية WTO سنة ١٩٩٤ يقوم بتمثيل مصر والـــتفاوض تحت مظلتها مندوب مصر الدائم لدي المقر الأوربي للأمم المتحدة في جنيف وتسانده البعثة المصرية الدائمة تحت رئاسته.

ب- ماذا بعد جولة أورجواي

جـــرت جولة أورجواي بعدما ظهرت الحاجة منذ منتصف الثمانينيات لعقد جولـــة تتـــناول عـــدد من الموضوعات التى لم تعالج من قبل في الاتفاقية العامة للـــتجارة والتعريفات، وجعلت بلدانا كثيرة ترى ضرورة عقد الجولة. ومن أهم هذه الموضوعات :

- الحاجـــة لإدخال قطاعين تجاريين هامين للتفاوض في الجات هما الزراعة والمنسوجات.
- ازدهار التجارة في الخدمات وأهمية إخضاعها للتنظيم الدولي.
- حمايـــة حقـــوق المـــلكية الفكـــرية والتنسيق بين المعايير الوطنية المختلفة للحماية.

وقـــد انتهت أورجواي بأوسع دائرة من الاتفاقيات التي وازنت بين العديد مـــن المصـــالح . وبعـــد ستة سنوات من نهاية الجولة جرت محاولات لعقد جولة جديـــدة مـــن المفاوضات بدأت في سياتل في نوفمبر ١٩٩٩ بداية غير موفقة(١٣). وأدي الإخفـــاق في الاتفاق على جدول أعمال الجولة الجديدة إلي إضافة سبب جديد لـــلعودة إلـــي تفضيل التفاوض في الإطار الإقليمي. وأصبح على الدول التي تشكل الـــتجارة الخارجيـــة وزنا هاما في نواتجها القومية إعادة تقييم أوضاعها وتحالفاتها الإقليمية للتوصل إلي وفاق حول المصالح المشتركة التي تحقق اكبر محصلة .

وتؤثـــر مواقف القوى الرئيسية داخل منظمة التجارة العالمية ، في موقف مصـــر وغيرها من الدول ذات الحجم الأقل في التجارة الدولية ، وذلك حسب حجم إســـهامها في حركة التجارة الدولية الذي ما زال متواضعا حتى لو أضفنا إليه حجم

التجارة العربية مجتمعة[١٤]. وبصفة عامة فهناك صعوبة في تحديد دوائر قاطعة للتحالفات تضم – بصورة دائمة – دولا بعينها تجمعها نفس المصالح المشتركة، مثلما كان الأمر في عصر التقسيمات البسيطة بين الشمال والجنوب، وبين المعسكر الشرقي ودول تحالف الأطلنطي، ومجموعة الدول الغنية أعضاء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، ومجموعة السبعة الصناعية G7، ويحدث ذلك بحكم اختلاف المصالح حتى داخل المجموعة الواحدة حول موضوعات مثل الاستثمار، والتجارة والبيئة، ومعايير العمل، والمنافسة، أو السياسات الزراعية، وحماية الملكية الفكرية. وصارت أولويات سياسة الاتحاد الأوربي حول تحرير التجارة تدور في إطار تفضيلي يقوم على مناطق التجارة الحرة وليس على المستوى المتعدد الأطراف (الجات). بينما نجد الوضع علي العكس بالنسبة للولايات المتحدة التي لم يوافق الكونجرس على منح الإدارة فيها سلطة التفاوض السريع لإقامة مناطق للتجارة الحرة خارج المنطقة الأمريكية[١٥]. وبالتالي لا تنتهج الولايات المتحدة نفس سياسة الاتحاد الأوربي لإقامة مناطق التجارة الحرة ، وتركز علي الأبعاد الدولية للمفاوضات التجارية .

أما مصر فالمفترض أن يزداد سعيها لتحرير تجارتها في المستقبل في إطار "إقليمي"، سواء علي مستوي الدائرة العربية، ومع الاتحاد الأوربي وشركائها التجاريين الأساسيين (ومن بينهم الولايات المتحدة إذا قبلت بذات الشروط)، وذلك بالتدرج خلال فترات انتقالية مناسبة للتحرير، تحصل خلالها على المساعدات المالية اللازمة لتطوير هياكلها الإنتاجية. ويأتي ذلك بعد أن أدركت مصر أن منظمة التجارة العالمية وقعت في سيائل تحت ضغوط جماعات المصالح المحلية في الدول المتقدمة لتحقيق أهداف تخالف فكر التحرير حتى في الإطار الذي تروج له حكوماتها.

ج- موقف مصر من بعض موضوعات المفاوضات الدولية متعددة الأطراف

بإمكان مصر أن تحقق مجمل مصالحها بالتفاوض والحوار، ودون حاجة بالضرورة إلي اتخاذ مواقف للمجابهة مع أطراف أخري . ولتوضيح ذلك نتعرض لثلاثة قضايا تفاوضية :

⇐ المفاوضات حول تحرير التجارة في السلع الزراعية.

⇐ حماية حقوق الملكية الفكرية في الاستخدامات التجارية.

⇐ تحديد التحالفات حول قضايا أعباء المديونية ، وحجم مساعدات التنمية.

القضية الأولى: المفاوضات حول تحرير التجارة في السلع الزراعية :

تعتــبر مصــر – والعــالم العربي أيضا – مستورد صاف للغذاء. ويعاني ميــزان التــبادل الــتجاري للعالم العربي في السلع الزراعية من عجز يمثل فجوة غذائيــة تبلغ نحو ١٥ مليار دولار(١٦). وإلي أن يستطيع العالم العربي إدارة سياسة جماعيــة لإنــتاج الغذاء بإحياء عمل منظماته التي قامت من أجل هذا الغرض(١٧) يتطــلب الأمــر التفاوض في موضوعات التجارة في السلع الزراعية علي مستوي منظمة التجارة العالمية ، مع تناول الموضوع من زاويتين :

الأولى: أن خفــض الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة (أوربا واليابــان والولايــات المتحدة) يزيد القدرة التنافسية لصادرات الدول النامية ودول جــنوب المتوســط. وتــتفاوض تلك الدول – الأخيرة وبينها مصر – للتوصل إلي اتفاقات مع الاتحاد الأوربي ، تزيد من القدرة علي نفاذ الصادرات الزراعية للسوق الأوربــي . ووصــلت مصــر فــي مفاوضاتها إلي زيادة أساسية في صادراتها الــزراعية. وبذلــك يصبح الاستمرار في مهاجمة السياسة الزراعية الأوربية بعد حصــول مصــر على مزايا تفضيلية كافية في مواجهة منافسيها من خارج السوق الأوربي، أقرب لخدمة المصالح الأمريكية ومجموعة دول الكيرنز(١٨)، منه للحفاظ عــلى مصالح مصر ودول المتوسط. حيث يؤدى فتح السوق الأوربي للآخرين إلي أن تتقاســم مصــر المزايا التي حصلت عليها في اتفاقها مع الاتحاد الأوربي مع منافســين مــن خارج منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية تزيد قدراتهم عن

قــدرات مصــر الــزراعية بكثير ، وتستطيع أن تخرج الصادرات المصرية من المنافسة.

الثانية: ومن جهة أخري يؤدي خفض الدعم للإنتاج الزراعي إلي زيادة أسعار الحاصلات الزراعية المصدرة إلي العالم العربي، مما يرفع بالتالي من تكلفة المشتروات الغذائية لمصر، الأمر الذي دعاها وبعض الدول التي تواجه نفس الموقف لطلب التعويض عن ارتفاع أسعار ما تستورده من غذاء(١٩).

القضية الثانية: حماية حقوق الملكية الفكرية :

ويحتاج التفاوض لتحديد الموقف من هذا الموضوع للموازنة بين عنصرين:

الأول- يتعلق بالمزايا التي تحققها مصر بالحصول على عوائد حقوق الإنتاج الأدبي والمصنفات الفنية التي تهرب إلي الخارج، وأيضا المزايا التي تعود من جذب الاستثمارات الساعية لمناخ يحمى الملكية الفكرية .

والثاني- أثر تكلفة حماية الملكية الفكرية على تنافسية الصناعات الكيماوية والدوائية واحتمالات تأثرها بالسيطرة الأجنبية علي البحوث.

مــع الأخذ في الاعتبار أن مصر تدخل في مناطق للتجارة الحرة تربطها بشــركائها التجاريين الأساسيين في العالم العربي وإفريقيا والاتحاد الأوربي، تحرر وارداتهــا بالــتدرج خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠٢٠ وتفتح فرصا للتجارة مع أسواق تتجاوز مليار مستهلك. ويمكن أ ن يحدث ذلك أفضل آثاره بتوفير ضمانات حماية حقوق الملكية الفكرية كأحد أهم عوامل جذب الاستثمار.

القضية الثالثة:اختلاف التحالفات حول قضايا المديونية ومساعدات التنمية:

تتطلب مصالح مصر التحرك بصورة تستوعب التفاصيل والوقائع لتبني علي أساسها التحالفات الخارجية. فالشكل التقليدي للتحالفات اختلف ، فليس بالضرورة أن كل الدول النامية تستفيد من ارتفاع أسعار المواد الخام. وليست كل الدول الصناعية المتقدمة تقف في نفس الخندق بالنسبة لكل موضوعات التجارة الدولية. وعلى سبيل المثال فإن مصر لم تعامل علي نفس الأسس التي عوملت بها الدول النامية في العديد من الموضوعات. وانتهي التعامل معها بالتوصل إلي اتفاقات تتناسب مع وزنها السياسي، وليس مع تصنيف وضعها الفني فقط. ويذكر في هذا الصدد علي سبيل المثال :

– أسلوب معالجة المديونية الخارجية المصرية خلال عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن المنصرم، والذي يمثل سابقة لم تحظ بيا دولة أخري.

– حجم مساعدات التنمية المقدمة لمصر، وتضعها في مركز متقدم عالميا والمركز الأول أوربيا والثاني في جدول المساعدات الأمريكية.

– حصـــول مصر علي ٣٠% من مساعدات الاتحاد الأوربي المقدمة لدول المتوسط .

– اســتثناء مصر من تطبيق قاعدة التدفقات التقليدية للتجارة في السلع الــزراعية مـــع الاتحـــاد الأوربي بالحصول على حصص تتخطى ما كانت تصدره بعدة أضعاف .

٢- مفاوضات المشاركة المصرية الأوربية .

أ- منهجية التفاوض حول تحرير التجارة في السلع الصناعية :

يقــوم تحريــر التجارة في إطار مناطق التجارة الحرة علي أساس الخفض المتزامن والمتبادل والمتدرج للرسوم الجمركية. ويتم ذلك بموجب جداول زمنية تراعي توقيت التحرير المناسب لكل صناعة. لكن اتفاقات المشاركة الأوربية المتوسطية تختلف في

أنهـا تعقـد بين دول متقدمة صناعيا ودول أقل تقدما. ولهذا تراعي منهجا مختلفا في الـتحرير يتحيز إلي جانب الطرف الأضعف. وبالنسبة لمصر يعفي اتفاق المشاركة الأوربيـة الصـادرات الصناعية المصرية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وينهي الاتفاق نظام الحصص بالنسبة للغزل والمنسوجات علي الفور. بينما تـزيل مصر الرسوم علي الواردات الصناعية من الاتحاد الأوربي خلال فترة انتقالية تمتد إلـي ١٦ سنـة من دخول الاتفاق حيز النفاذ[٢٠]. ويتم ذلك علي أساس أربعة جداول:

الأول : المواد الأولية والآلات وتحرر خلال ثلاثة سنوات.

الثاني : الصناعات المغذية والمكونات وتحرر خلال ستة سنوات تالية.

الثالث : المنتجات النهائية وتحرر في سبع سنوات اعتبارا من السنة السادسة لتنفيذ الاتفاق.

الـرابع : سـيارات الـركوب وتحـرر خلال ١٠ سنوات من السنة السادسة إلي السادسة عشرة.

ويؤدي هذا الأسلوب في التحرير إلي زيادة درجة الحماية الفعلية المتوفرة للصناعة المصرية[٢١] طوال السنوات السبعة الأولي من سريان الاتفاق قبل أن يبدأ الـتحرير الـتدريجي عـلي المنـتجات تامـة الصنع التي تضمها القائمتين الثالثة والرابعة. وقد راعت توقيتات التفاوض أن يبدأ خلالها برنامج تحديث الصناعة[٢٢] في بداية الفترة الانتقالية وقبل البدء في تحرير الواردات متزامنا مع برامج تحديث التعـليم والصـحة الأساسـية والقطاع الخاص وقطاع التجارة الخارجية والتنمية البشرية والصندوق الاجتماعي وغيرها. وبهذا يسبق التحديث التحرير بنحو عشر سنوات.

ب- مفاوضـات الـتجارة فـي السلع الزراعية ومنهجية تحقيق المصلحة الوطنية:

تطلبت مفاوضات المشاركة الأوربية حول الملف الزراعي وفاقا وطنيا لتحديد المصالح المصرية في ضوء فهم السياسات الأوربية. فالقطاع الزراعي الأوربي ينتج بتكلفة عالية وربحية قليلة. ولمواجهة هذا الوضع يتبني الاتحاد سياسة زراعية مشتركة Common Agriculture Policy (CAP) توفر حماية مرتفعة للقطاع الزراعي الذي صار يتمتع بميزانية ضخمة لدعم المزارعين. وهو وضع لا ترحب بعض الدول الأعضاء بتمويله بسهولة [٢٣] لولا الحفاظ علي التوازن الدقيق بين المصالح الصناعية والمصالح الزراعية للأعضاء. وقننت الجات حتي في جولة أورجواي هذه السياسة فيما أسماه الاتحاد الأوربي "بالوظائف الاجتماعية المتعددة للقطاع الزراعي ". ومن ثم صار من غير المجدي محاولة تغيير هذه السياسة التي أقرتها دول عالية التأثير في التجارة الدولية وفي مفاوضات الجات وغيرها، كالولايات المتحدة واليابان. ونتيجة لذلك أصبح من المتعذر نفاذ الصادرات الزراعية إلي الاتحاد الأوربي دون الحصول علي مزايا تفضيلية[٢٤].

ولذا عمل المفاوض المصري في اتجاهين :

الأول: مهاجمة السياسة الزراعية وتكوين تحالفات من الداخل مع الدول الأوربية الرافضة لها، ومع دول جنوب المتوسط العربية بهدف إضعاف الموقف التفاوضي الأوربي.

والثاني: التفاوض للحصول علي حصص تغطي حجم الصادرات الزراعية المصرية المستهدفة دون إخلال بسياسات الاتحاد الأوروبي.

لكن المفاوضات عادة ما تبلغ مرحلة من النضج يكون كل من الطرفين قد توصل لمعرفة المواقف الحقيقية للطرف الآخر. وعندها يبدأ كل منهما في تحديد مواقفه النهائية استنادا إلي مصالحه الحقيقية ، بغض النظر عن جدوى وفائدة الهجوم علي سياسات الطرف الآخر. وهنا يبدأ التركيز علي تأمين المصالح في حدود معطيات الواقع والممكن، والتوقف عن أحاديث النظريات والفلسفات. وفي المفاوضات مع الاتحاد الأوربي توصل الجانبان إلي حصول مصر علي حصص تضاعف الصادرات الزراعية المصرية بنسبة ٢٥٢% علي الفور، ويمكن أن

تصل إلي نحو ٦٥٢% من مستوي الصادرات الحالية ، مقابل تسهيل نفاذ نسبة ١٤ % مـــن الصـــادرات الـــزراعية الأوربية إلي السوق المصري، بمنحها تخفيضات جمركية محدودة. وهو وضع يفتح السوق الأوربي لمصر وليس لمنافسيها، وبالتالي لا يضـــر بشـــكل كبير بالموقف الأوربي في سوقه الداخلي. وقد وافق السيد رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأربعة المختصين – في حينه – [٢٥] علي هذا الأسلوب لأنه يحقق مجمل طلبات مصر في إطار منهجية واقعية دون الارتباط بمواقف غير عملية تحقق في الأغلب مصالح قوي زراعية منافسة لمصر [٢٦].

ج- قواعد المنشأ:

تنظم قواعد المنشأ كيفية اكتساب السلعة لجنسية البلد المصدر. وفي حالات اتفاقيـــات الـــتجارة الحرة يؤدي اكتساب السلع المصدرة للمنشأ إلي حصولها علي الإعفـــاء الجمـــركي. وترتـــبط مصر و ٥١ دولة متوسطية وأوربية بقواعد موحدة للمنشـــأ اســـتلزم إقـــرارها التفاوض علي المستويين الثنائي والجماعي بين اللجنة الأوربيـــة وشـــركاء الاتحـــاد الأوربي في التجارة التفضيلية. ولهذا يعتبر هامش التفاوض الثنائي لتعديل هذه القواعد محدودا، حيث أنه يلزم لذلك موافقة المجموعة كـــلها. وبالنســـبة لمصـــر فقد ظهر خلاف في المصالح بين بعض القطاعات في الصـــناعة المصـــرية – خاصة بين صناعتي المنسوجات والملابس – حول بعض تفاصـــيل تلك القواعد، وكان من المهم عدم التوقف عند هذا الخلاف طويلا، بحكم إمكـــان الـــتفاوض للحصول علي استثناء منها لأجل محدود مع تطويرها بصورة تـــتجاوز الخلافـــات في الأجل الطويل، بما يرضي كل الأطراف ويحقق المصلحة الوطـــنية العليا. إلا أن تطورات الموقف أدت بجهات مسئولة إلي التخلي عن دور المحكم بين المصالح فانتقل النزاع ليد الطرف الأجنبي فلم يحسمه بدوره. وتوضح هـــذه القضـــية مدي الضرر الذي يمكن أن يحدث في غيبة دور الدولة في التحكيم علي المستوي الوطني وترك المصالح تتصارع دون مرجعية حاكمة.

٣- التفاوض في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك

أ- أفضل خيارات الدوائر الإقليمية – معطل

تتميز الدول العربية بأنها أكبر مستثمر في مصر بعد المصريين ، وأكبر دول مستقبلة للعمالة المصرية. غير أن العمل الاقتصادي العربي يواجه – خاصة في مجال التجارة – إحباط ناشئ عن أن سجل التعاون العربي/العربي غير مشجع، وكنتيجة وسبب لذلك في نفس الوقت أصبحت أغلب الدول العربية تعطي أولوية للتعامل الرأسي مع الشمال بصورة ثنائية منفردة. ولتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي تعلوا علي التعاون البيني العربي، وذلك في أطر مثل المشاركة الأمريكية المغاربية، واتفاقات التجارة الحرة الأوربية المتوسطية، والأوربية الخليجية التي صارت تتفوق في أدائها علي اتفاقات التجارة العربية التي تحيطها كثير من المعوقات.

وبينما استمر توسع التنظيم العربي أفقيا من سبعة دول أعضاء الجامعة العربية في عام ١٩٤٩ إلي أثنين وعشرين دولة حاليا، فانه لم يحدث تقدم مماثل في اتجاه التوسع الرأسي بتعميق العلاقات، رغم ارتباط الدول العربية بمعاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي نشأ في ظلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للعمل علي " النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مواردها الطبيعية وتسيبل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية "[٢٧]. ويعني ذلك أن أفضل خيارات دوائر العمل الإقليمي للتجارة المصرية يعتبر شبه معوق ويدور في حلقات دون تقدم أساسي، أو يتقدم ببطء شديد وبلا ضمانات للاستمرار في أفضل الأوضاع.

ب- الوضع المؤسسي للعلاقات الاقتصادية العربية

يجري العمل الاقتصادي العربي المشترك في عدة مسارات رئيسية من أهمها :

المسار الأول: منطقة التجارة الحرة العربية

أقــر المجــلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في فبراير ١٩٩٧ البرنامج التــنفيذي لمــنطقة الــتجارة الحرة العربية الكبرى. ويعتبر البرنامج محاولة لتفعيل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري الموقعة بين الدول العربية في عام ١٩٨١. ويهدف الــبرنامج لإزالــة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشــأ العربي بصورة تدريجية وبنسبة ١٠% سنويا ابتداء من أول يناير ١٩٩٨، لتــتم إزالتها كلية بحلول عام ٢٠٠٧. واعتمدت قوائم خفض الرســوم الجمــركية، و " الــرزنامة الــزراعية " التي تستثني بعض السلع الزراعية من تخفيض الرسوم الجمــركية خــلال مواســم الإنتاج. كما استثني البرنامج بعض السلع الصناعية من الــتحرير لفترة أقصاها ثلاث سنوات إذا اقتضت الأوضاع الاقتصادية ذلك. ويتطلب الأمــر تــنفيذ التزامات الاتفاقية وإزالة المعوقات غير الجمركية والتخلص من قائمة السلع المستثناة وعددها (٢٩٥٠) والرزنامة الزراعية.

وقد صادقت على الاتفاقية ١٩ دولة عربية، و اتخذت إجراءات التنفيذ ١٤ دولة. وتشكل الدول العربية أعضاء المنطقة سوقا قوامها ١٧٤ مليون نسمة، وتمثل هذه الدول ٦٦% من إجمالي السكان في الدول العربية، ينتجون ٨٩,٥% من إجمالي الناتج المحلى للدول العربية. ويبلغ متوسط دخل الفرد في المنطقة عام ١٩٩٧ نحو ٣٠٧٩ دولارا أمريكيا. ويبلغ إجمالي تجارتها الخارجية نحو ٢٩٣ مليار دولار، تعادل ٩٠% من إجمالي التجارة العربية[٢٨].

المسار الثانى: مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة

نشأ مجلس الوحدة في عام ١٩٥٢ وضم في عضويته ١٢ دولة عربية . واتخذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في سنة ١٩٦٤ وانضمت إليها سبعة دول . وأقام المجلس عددا من الشركات العربية ، والاتحادات النوعية . كما أن السوق المشتركة حققت تقدما في مجال إزالة الرسوم الجمركية بين أعضائها،

استمر حتى سنة ١٩٧١ عندما بدأ نوع من الجمود – وربما التراجع – في عملية تحرير التجارة البينية. ثم دخل المجلس ومشروعاته كلها مرحلة من التراجع في فترة القطيعة العربية ونقل مقر المجلس من القاهرة إلي عمان (الأردن) سنة ١٩٧٨، وأعيد المجلس إلي مقره في القاهرة عام ١٩٩٠. وانتخب أمين عام جديد للمجلس سنة ٢٠٠٠، وقام المجلس بدراسة نموذجه الخاص بالسوق العربية المشتركة المصغرة ووافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على تفعيل هذه السوق بدءا من أول يناير ٢٠٠٠ بنسبة تخفيض جمركي قدره ٤٠% ثم ٣٠ % في كل من السنتين التاليتين. لكن النموذج كله ما زال داخل دائرة تحرير التجارة السلعية ولم يصل إلي الخدمات أو عناصر الإنتاج. وما زال يعمل في مرحلة منطقة التجارة الحرة، ولم يبدأ حقا في مرحلة السوق المشتركة[٢٩]. وقد انسحبت الكويت من المجلس عام ١٩٨٩ كما انسحبت الإمارات في سنة ١٩٩٩.

ويتعين في هذا المقام أن نسجل أنه حتى في موضوعات العمل الاقتصادي العــربي نلمح تأثير تداخل اختصاص الوزارات المعنية بالعمل العربي ينعكس سلبا عــلي الموقــف مــن المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تمثل مصر فيه علي مســتوي وزارة الاقتصاد، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي تمثل مصر فيه عــلي مســتوي وزارة الــتعاون الدولـــي. كمـــا لا يخفـــي التأثير السلبي لتداخل الاختصاص والتنافس بين الإدارات الفنية للتنظيمين في الجامعة والمجلس.

المسار الثالث: التجمعات تحت الإقليمية

أعقب تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية في نهاية عقد السبعينيات عملية تقسيم للتنظيم العربي سواء من الداخل، أو في تعامله مع الشركاء التجاريين الأساسيين :

❖ فمـــن الداخـــل تشكلت مجموعات تحت الإقليمية بين دول مجلس التعاون الخـــليجي(٣٠)، ودول المغرب العربي(٣١). ثم بعودة مصر للجامعة تشكل مجـــلس التعاون العرب(٣٢). وقد انهار التجمع الأخير عندما أقدم العراق عـــلي غزو للكويت. ويعتبر التجمع المغاربي في حالة جمود. أما مجلس الـــتعاون الخـــليجي فقـــد اتفـــق مؤخرا علي الدخول في مرحلة الاتحاد الجمركي، ويركز علي تحرير التجارة بين دوله.

❖ وفي إطار العلاقات الخارجية مع أهم شريك تجاري وهو الاتحاد الأوربي يتعامل العالم العربي بشكل يعكس الاستسلام لعملية يطلق عليها البعض " فك وإعادة تركيب العالم العربي " حيث يتعامل الاتحاد الأوربي مع الدول العربية في عدة مجموعات منفصلة في الخليج والمغرب ودول جنوب المتوسط . ودول مجموعة لومي(٣٣).

المسار الرابع: الاتفاقيات الثنائية .

تشـــجع مـــنطقة التجارة الحرة العربية في نصوصها الدول العربية علي الـــتعجيل بمعدلات تحرير التجارة فيما بينها إذا ارتأت ذلك دولتين أو أكثر. وتلافيا لمعـــدلات التقدم البطيئة علي المستوي العام فقد بادرت بعض الدول العربية بتوقيع اتفاقيـــات " أســـمتها " مـــناطق التجارة الحرة، بهدف تعجيل عملية التحرير فيما بيـــنها. ويـــري البعض أن هذه الاتفاقيات قد تمثل خطوات معاونة فيما لو اتجهت الـــدول العربية مجتمعة إلي تحرير التجارة بينها علي المستوي الجماعي بمعدلات أســـرع. وتعتـــبر معظـــم هذه الاتفاقيات الثنائية من قبيل تبادل المزايا علي قوائم محدودة من السلع تصل لأقل من خمسين سلعة في الاتفاقيات التي عقدتها مصر مع المغرب أو تونس أو الأردن. كما أن هذا الاتفاقات لا تتضمن أية تفاصيل في شأن قواعد المنافسة أو التجارة أو مكافحة ممارسات الدعم والإغراق. كما لا تتعرض للعوائق غير الجمركية التي تتفوق في تأثيرها السلبي علي الرسوم الجمركية. مثل

تـراخيص الاستيراد والرقابة علي النقد والإجراءات الإدارية بوقف الاستيراد دون مبرر.

ج- الحاجة لسياسة اقتصادية وليس اقتصاد مناسبات

قصـرت الـتجربة العربية للآن عن تحقيق تطلعات بناء القوة الاقتصادية العربية المشتركة ولم ترق لمستوي العلاقات السياسية والثقافية والإنسانية القائمة. وتقتصـر اتفاقيـة التجارة الحرة العربية على تبادل التخفيضات الجمركية بالنسبة لقوائـم محدودة من السلع. ولا تتضمن تجارة الخدمات أو حماية الملكية الفكرية، وتـبادل المعـلومات ، والتعاون لتطوير البنية الأساسية المشتركة وغيرها لتعميق درجة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية. ويشار في ذلك للآتي:

- تبـلغ نسـبة التجارة البينية العربية نحو نسبة ٨% من إجمالي التجارة الخارجية(٣٤).
- وبعـد مـرور أكـثر من ثلاثين سنة علي قيام مجلس الوحدة الاقتصادية العـربية والسـوق العـربية المشتركة، تراجعت نسبة التجارة البينية بين أعضـائه (٧ دول)مـن ٤,٢% إلـي نحـو ٢,٤% من إجمالي تجارتهم الخارجية.
- وتسـير اتفاقيـة تيسـير وتـنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام ١٩٨١ - الـتي طورت اعتبارا من عام ١٩٩٧ إلي منطقة للتجارة الحرة - سـيرا بطيئا وغير عملي ، ولم تصل بعد لهدف تحرير التجارة جديا، بسـبب غيبة أسس كثيرة من بينها قواعد دقيقة وموحدة للمنشأ، أو قواعد المنافسـة التي تنظم مسائل الدعم والإغراق ، وكذلك معايير المواصفات، وغيرها.
- وقـد أحيطت معظم التجارب العربية لإنشاء مناطق للتجارة الحرة علي المستوي الثنائي أو المتعدد ، بقيود من القوائم السلبية وغيرها من معوقات الـتجارة، كـتراخيص الاسـتيراد والرقابة علي الصرف ، ألغت نتائجها

- التعاون في مجالات تكامل الإنتاج الصناعي علي المستوي العام أو القطاعي كالصناعات الهندسية والمنسوجات والملابس والصناعات الغذائية والجلدية والإلكترونيات وغيرها.
- التعاون المكثف بين قطاعات البحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا.
- تشجيع الاستثمار وانتقال رءوس الأموال العربية في الوطن العربي وتأمينها من المخاطر
- انتقال الأفراد – لغير أغراض التوظف– وتوفير الظروف الملائمة لحركة الخبراء ورجال الأعمال والمستثمرين والمتدربين والمتعلمين والرسميين. وهو هدف حيوي وهام يتطلب البحث علي مستوي وزراء الداخلية العرب – وليس فقط علي المستوي الاقتصادي – بهدف إقامة نظام يكفل حرية الانتقال مع ضمانات الأمن اللازمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

٢– الفرصة الأخيرة و " خط الدفاع الأخير "

فإذا أخفق العالم العربي في التوصل لتحقيق القاسم المشترك الأعظم لمصالحه بتأمين مكان لائق لصادراته في الأسواق العالمية، وجذب مزيد من الاستثمارات لتوفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة، فلا أقل من التفاوض لتوفير القاسم المشترك الأدنى للمصالح العربية، في إطار وجود فجوة في تجارة السلع الغذائية، في غير صالح العالم العربي، تقدر بنحو ١٥ مليار دولار. مما يتطلب قيام " اتحاد للمستهلكين العرب " يرعي صالح المستهلك العربي. ويحقق مصالح المصدرين الزراعيين العرب في أسواق الدول التي تتبنى سياسات زراعية حمائية.

علي أسس المنافسة ومعايير التجارة العادلة، علي أن تبدأ بذلك الدول العربية التي تتوفر لها الشروط التالية:

⇐دول قادرة من حيث مستوي النمو الاقتصادي للدخول في مثل هذه الخطوة،

⇐وأن تكون مؤهلة من حيث امتلاكها بالفعل للسياسات والأدوات الاقتصادية التي تسمح بتحرير التجارة البينية العربية بالمعايير الفنية السليمة للتجارة الحرة،

⇐وعلي أن تقبل بتحمل المسئوليات المترتبة علي ذلك في التزام سياسي رفيع المستوي.

⇐وتقبل بقيام آلية ذات صلاحيات للتحكيم وتسوية المنازعات ومتابعة التقدم والتطوير.

بحيث تقدم تلك الدول مجتمعة النموذج الناجح لعمل جاد يحفز الهمم ويجذب المتطلعين لتنمية العلاقات علي الأسس والمعايير الدولية. ويساند الدول العربية غير المؤهلة بعد، للدخول في هذا المشروع القومي الهام بتدرج مقبول.

وفي نفس الوقت تزداد الحاجة لتدعيم أسس التعاون الاقتصادي في قطاعات أخري غير التجارة لكنها لازمة لنموهما في المستقبل. خاصة وقد ثبت أن التجارة ليست أهم ما يربط العرب بالعرب. ومن بين ذلك القطاعات التالية :

- ❖ النقل والاتصالات والمواصلات وقيام شبكة من الطرق والكباري والأنفاق، وأقصد تحديدا ربط الدول العربية في قارتي آسيا وإفريقيا التي يفصل بينها البحر الأحمر، ولابد أن تتغلب علي هذا الفصل بكل السبل. فما زال النقل بين الإسكندرية وتونس أعلي تكلفة من النقل بين سنغافورة وهامبورج.
- ❖ قيام مشروعات مشتركة وتعاون واسع في مجالات الطاقة والربط الكهربائي والبترول.

العمـــلية أو أفرغـــتها مـــن مضمونها. ومع أن ذلك محدد بفترات زمنية مؤقـــتة، إلا أن غيـــبة عنصـــر الإلزام في العمل العربي تؤثر سلبا علي مصداقية هذا العمل.

ومـــن الحيـــوي إدراك أنـــه مـــن مصـــلحة العالم العربي تشجيع العمل الاقتصادي المشترك والتمسك بالمنافسة الحرة وفتح الأسواق وتحرير التجارة علي المســـتويين البيني والعالمي. لأن غلق الأسواق غير مجد ما لم يكن العالم العربي يتمتع – علي خلاف المعروف – بمركز احتكاري، أو يحتل نسبة معتبرة من حجم الـــتجارة العالميـــة. وتبرز من هنا أهمية التفاوض الجاد والشاق، وعلي المستوي السياســـي الـــرفيع بين الدول العربية لإقامة مشروع اقتصادي عربي قابل للتنفيذ والنجاح.

خاتمة : مشروطية التفاوض في الإطار العربي

١- الحاجة إلي سياسات اقتصادية وليس لاقتصاد المناسبات

صـــارت المفاوضـــات فـــي الإطـــار العربي تقوم – غالبا– عندما تتوفر المناســـبة اللازمة، التي قد تكون قمة عربية أو اجتماع لجنة مشتركة بين بلدين أو زيارة كبير مسئول. ونتيجة ذلك فإن أغلب الاتفاقات التي تنتج عن هذه المناسبات يجـــري التفاوض حولها في عجلة ودون إتاحة الوقت اللازم لوضع الاتفاقيات علي أسس فنية وسياسية سليمة. ونتائج ذلك لا تخفي من حيث أن أغلب مسارات تحرير التجارة العربية تسير سيرا غير موثوق في مستقبله القريب[٣٥]، أو متوقفة ومجمدة أو فـــي أحسن الأحوال تسير دون آليات أو قواعد كاملة تحكمها. ولقد حان الوقت لكي تؤسس الدول العربية علاقات اقتصادية أعمق ومبادلات تجارية أوثق بصورة تحقق مصالح الجميع، وتتخطى مجرد تبادل التخفيضات الجمركية في إطار مناطق التجارة الحرة المتعثرة. لهذا فمن المهم البدء في خطوات قيام سوق عربية مشتركة

ملحق (أ)

جولات الجات

الدورة	الدولة	التاريخ	الدول	التجارة المحررة *
جنيف	سويسرا	١٩٤٧	٢٣	١٠
آنسي	فرنسا	١٩٤٩	٣٣	--
توركاى	بريطانيا	١٩٥٠	٣٤	--
جنيف	سويسرا	١٩٥٦	٢٢	٥ر٢
ديلون	سويسرا	١٩٦١	٤٥	٩ر٤
كينيدى	سويسرا	١٩٦٢	٤٨	٤٠
طوكيو	سويسرا	١٩٧٣	٩٩	١٥٥
أورجواى	أورجواي	١٩٨٦	١٢٤	٧٥٥

* بالمليار دولار أمريكي

المصدر : أسامة المجدوب " الجات ومصر والدول العربية– من هافانا إلي مراكش"، الدار المصرية اللبنانية.

ملحق ب

اتفاقات جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

١. الاتفاق الختامي لنتائج جولة أورجواي.
٢. بروتوكول النفاذ للأسواق للتجارة في السلع.
٣. اتفاقية التجارة في الخدمات.
٤. اتفاقية الاستخدامات التجارية لحقوق الملكية الفكرية.
٥. اتفاقية الزراعة والإجراءات الصحية.
٦. اتفاقية المنسوجات والملابس.
٧. النواحي التجارية لإجراءات الاستثمار.
٨. بروتوكول جولة أورجواي للاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات.
٩. اتفاق قواعد المنشأ.
١٠. اتفاق تفتيش ما قبل الشحن.
١١. اتفاقية مكافحة الإغراق.
١٢. اتفاق العوائق الفنية للتجارة.
١٣. اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد.
١٤. اتفاق الدعم وإجراءات الموازنة.
١٥. اتفاق احتساب قيمة التعريفات الجمركية.
١٦. اتفاق المشتروات الحكومية.
١٧. اتفاق إجراءات الوقاية.
١٨. مذكرة تفاهم حول إجراءات تسوية المنازعات.
١٩. عناصر النظام المتكامل لتسوية المنازعات.
٢٠. اتفاقية قيود موازين المدفوعات.

٢١. مذكـــرة تفسيرية للمادة الثانية من اتفاقية الجات (التنازلات الإضافية).

٢٢.مذكـــرة تفســيرية للمادة ١٧ من اتفاقية الجات (المعاملة الوطنية).

٢٣.مذكـــرة تفســيرية للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات (الترتيبات الإقليمية).

٢٤.مذكـــرة تفســيرية لـلمادة ٢٥ مــن اتفاقية الجات (تنظيم الإعفاءات).

٢٥.مذكـــرة تفســيرية لـلمادة ٢٨ من اتفاقية الجات (تعديل التنازلات).

٢٦.مذكـــرة تفسيرية للمادة ٣٥من اتفاقية الجات (التحلل المؤقت من الالتزامات).

٢٧.أسـلوب عمـل نظــام الجـات (آليــة مراجعة السياسات التجارية).

٢٨.القرار الوزاري لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والأقل نموا.

الوثائق التي اعتمدها الاجتماع الوزاري في مراكش في إبريل ١٩٩٤

١. قرار بقبول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .W.T.O.

٢. قــرار بإنشـــاء اللجــنة التحضيرية المعنية بإجراءات قيام المنظمة وتحديد نطاق ولايتها.

٣. قــرار بدراســة الانعكاسات المالية والإدارية المترتبة علي إنشاء المنظمة.

حواشى الدراسة

(١) موضوعات الأمن القومي وعملية السلام والعلاقات العربية الجماعية والثنائية والتعاون الإقليمي ...

(٢) الجوانب الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية وغيرها .

(٣) كثيرا ما يستخدم تعبير حماية الصناعة " الوطنية " (وليس المحلية) ويتم بذلك تجاهل حماية مصالح دافع الضرائب والمستهلك " الوطني " أيضا.

(٤) Jevry Sach : Achieving Rapid Growth: The Road Ahead For Egypt. ECES- Cairo 1996.

(٥) وردت أقدم حالة للتعنت في التفاوض يعرفها التاريخ في سورة البقرة من القرآن الكريم (الآيات ٦٧ – ٧٤) عندما فاوض اليهود موسى عليه السلام . ولقد روي ابن أبي حاتم عن عبيده السلماني أن سيدنا موسى عليه السلام عندما نقل أمر الله لليهود ((إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة)) اعترضوا وتساءلوا . ويقول السلماني : لو لم يعترضوا بأسئلتهم ((قالوا أتتخذنا هزواً ‥ أدع ربك يبين لنا ما هي ··· يبين لنا ما لونها ··· إن البقر تشابه علينا ‥)) لأجزأت عنهم أدني بقرة (أي لوفّت بالتزامهم أي بقرة لو رضخوا للأمر من البداية) . لكنهم شددوا فشدد الله عليهم حتى انتهوا إلي البقرة التي أُمروا بذبحها فوجدوها عند رجل ليس له بقر غيرها فقال : والله لا أنقصها من ملء جلدها ذهبا(أي طلب ثمنا لها ملئ جلدها من الذهب) .

(٦) وزراء التخطيط والزراعة والشئون الاجتماعية والنقل والمواصلات والكهرباء والخارجية وقطاع الأعمال العام والدولة لشئون البيئة والمالية والعدل والثقافة وشئون مجلس الوزراء والتعليم والبترول والدولة برئاسة مجلس الوزراء لشئون التعاون الدولي والسياحة والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والدولة لشئون البحث العلمي والقوى العاملة والتشغيل والتموين والتجارة الداخلية.

ملحق ج

أشكال التكتلات الاقتصادية

إجراءات التكامل	درجة التكامل
❖ حرية انتقال السلع بين الدول الأعضاء دون رسوم وإلغاء القيود الكمية على السلع ، وتحتفظ الدول الأعضاء بتعريفتها الجمركية تجاه الدول الأخرى.	❑ منطقة تجارة حرة FTA
❖ إزالة القيود الجمركية مع إقامة جدار جمركي موحد في مواجهة الدول الأخرى ، وتفرض تعريفة جمركية مشتركة.	❑ الاتحاد الجمركي C.U
❖ تشمل كل الخطوات السابقة بالإضافة لحرية انتقال عناصر الإنتاج وتبني سياسات مشتركة.	❑ السوق المشتركة C.M
❖ تجمع بين إلغاء القيود وقدر من تنسيق السياسات الاقتصادية ، ومجموعة من الترتيبات لتسهيل المدفوعات بإحلال عملة موحدة محل العملات الوطنية ، ثم إيجاد سلطة عليا تدير الاقتصاديات المتكاملة كتكتل واحد.	❑ الوحدة الاقتصادية والنقدية الكاملة .

The World bank October_1994- Policy Research Working Paper :"The evolution-of Trade Treaties and Trade Creation

٤. قـــرار بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة وإنشاء لجنة دائمة لهذا الموضوع.
٥. الموافقـــة عـــلي إصدار إعلان مراكش الذي يلخص نتائج جولة أورجواي.
٦. اعتماد الوثيقة الختامية للجولة أحالتها للوزراء للتوقيع عليها.
٧. اعتماد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقاتها.

المصدر : أسامة المجدوب " الجات ومصر والدول العربية– من هافانا إلي مراكش"، الدار المصرية اللبنانية.

(٧) انضم للجنة التنفيذية كلا من رئيس اتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية ورئيس جمعية رجال الأعمال ورئيس اتحاد التعاونيات الزراعية.

(٨) مجموعات عمل : الحوار السياسي . المسائل الاجتماعية . والثقافية . الصناعة. الزراعة . السلع الزراعية المصنعة . قواعد المنشأ . المواصفات . التعاون المالي . استخدامات مساعدات التنمية . الملكية الفكرية . المنافسة . البحث العلمي . وعقدت هذه المجموعات ٤٩١ جلسة عمل .

(٩) يبلغ عدد ممثلي الوزراء في اللجنة التنفيذية ٢١ مسئولا قام بالعمل الرئيسي بينهم لجنة تسيير من سبعة وزارات. وجرت الاستعانة بخبرات وخبراء علي مدار الخمس سنوات يبلغون نحو ٢٧٨ مفاوضا وخبيرا.

(١٠) أنظر الملحق (٢).

(١١) BUSINESS GUIDE TO THE URUGUAY ROUND WTO, UNCTAD, ITC&CS - 1998.

(١٢) وتستثني المادة ٢٤ من ذلك ترتيبات مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة . والتبادل التجاري بين الدول النامية TCDC وحماية الصناعات الوليدة في الدول النامية والمزايا المقدمة للدول النامية في النظام المعمم للأفضليات GSP.

(١٣) وهو المؤتمر الذي عقد بالولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٩٩ .

(١٤) تصل نسبة إسهام مصر في حجم التجارة العالمية حاليا إلي نحو سبعة من عشرة آلاف جزء . مقارنة بنسبة ١% في الستينيات وبنحو ٠٠,٢٤ % في السبعينيات . ويرجع ذلك إلي أن تطور تجارة مصر لا يواكب التطور السريع في حجم التجارة العالمية . ويأتي ترتيب أكبر عشرة دول أو مناطق في التجارة العالمية (تصديرا) بالترتيب والنسب التالية : الاتحاد الأوربي ٢٠,١% - الولايات المتحدة ١٦,٨% - اليابان ٩,٦% - كندا ٥,٣% - الصين ٤,٥% - هونج كونج ٤,٣% - كوريا الجنوبية ٣,٣% - المكسيك

٢,٩% - سنغافورة ٢,٧% - تايوان ٢.٠%. ولا يتعدى إسهام التجارة العربية أكثر من ٢,٣% من حجم التجارة الدولية .

(١٥) باستثناء الأردن الذي وقع في صيف سنة ٢٠٠٠ اتفاقا بإنشاء منطقة تجارة حرة معها.

(١٦) المرجع : التقرير الاقتصادي العربي الموحد - ١٩٩٩ .

(١٧) مثل الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية ، وغيرها .

(١٨) تجمع تأسس في مدينة كيرنز باستراليا ويضم مجموعة من الدول المصدرة الرئيسية للسلع الزراعية .

(١٩) في دراسة للبنك الدولي عن تأثير خفض الدعم الإنتاج الزراعي علي زيادة تكلفة فاتورة مشتريات الدول المستوردة الصافية للغذاء (مصر والهند تحديدا) تبين أن خفض الدعم لم يؤثر عمليا في الأسعار بالزيادة ، وبالتالي لم تزد أعباء الدول المذكورة .

(٢٠) وبإضافة فترة التصديق تصل الفترة الانتقالية إلي ٢٠ سنة من تاريخ التوقيع. ويمكن أن تمتد في حالة تضرر صناعة ما من التحرير أو حدوث تدفقات حادة للواردات تضر بالمنتجين المحليين .

(٢١) Effective rate of protection دراسة للبنك الدولي عام ١٩٩٥ عرض سكرتير أول وائل حامد. ويعني ذلك أن إزالة الرسوم الجمركية في السنوات الأولي علي المواد الخام وآلات الإنتاج والمكونات يخفض من تكلفة المنتجين بينما لا يضطرون لخفض أسعار منتجاتهم النهائية لأنها لا تحرر إلا في نهاية الفترة الانتقالية للتحرير . مما يزيد من ربحيتهم ويزيد من درجة الحماية الفعلية لصناعاتهم.

(٢٢) بدأ سريان البرنامج من مايو ١٩٩٩ ومدته ٥٤ شهرا ، بميزانية نحو ٨٢٠ مليون يورو من المنح والقروض . وهو أكبر برنامج يموله الاتحاد الأوربي خارج أراضيه .

(٢٣)مـــثال ذلـــك الخـــلاف الشـــهير إبان حكومة تاتشر البريطانية في الثمانينيات وتمســـكها بخفـــض حصة بريطانيا في الميزانية. وتحملت ألمانيا بقرار من المستشار كول بجانب من الأعباء حلا للمشكلة .

(٢٤) تانجرمان " جامعة جوتنجن الألمانية " فرص الصادرات الزراعية لبلدان المتوسط " - صادر عن UNCTAD في ١٩٩٧ . وقد حصل وزير خارجية مصر في برشلونة عام ١٩٩٥ علي تعهد المفوض الأوربي ألا تؤثر تلك السياسات علي المفاوضات مع مصر .

(٢٥) د. كمال الجنزوري (١٩٩٦) وأشار بالرجوع لوزراء الزراعة والتجارة والمالية والاقتصاد ووافقوا .

(٢٦) استخدم الأستاذ وحيد عبد المجيد - في مقال بارز في صحيفة الأهرام - المفاوضات الزراعية المصرية الأوربية كمثال علي استخدام المنيجية الواقعية في التفاوض . كما استخدمها الباحث المصري محمد فراج كنموذج عربي للتفاوض في رسالته - لندن ١٩٩٧ .

(٢٧) معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي - ١٩٥٠ .

(٢٨) د. أحمد جويلي - مقال بالأهرام .

(٢٩) راجع الفرق في الملحق (ج) .

(٣٠) السعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر والبحرين.

(٣١) المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

(٣٢) مصر والعراق والأردن واليمن.

(٣٣) تضم أكثر من ٦٦ دول في أفريقيا والكاريبي والهادي بينها خمسة دول عربية أقل تقدما هي : السودان والصومال وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا.

(٣٤) طبقا لأرقام البنك الدولي ترتفع النسبة إلي ٢٠% إذا استبعدنا التجارة في البترول من الحساب .

(٣٥) من أمثلة ذلك :

١ . وقعت مصر والأردن اتفاقا للتجارة الحرة عام ١٩٩٦ بمناسبة انعقاد اللجنة العليا المشتركة ، واتفاقا آخر للتجارة الحرة عام ١٩٩٨ بمنسبة انعقاد اللجنة مرة أخري وأضيف لأسم الاتفاق كلمة " حقيقي ".

٢ . وقعت تونس والأردن اتفاقا للتجارة الحرة يقع في ثلاثة صفحات .

٣. خلال عمر مجلس التعاون العربي الذي يقل عن ثلاثة سنوات وقعت بلدانه الأربعة ٤٢ اتفاقا للتعاون في كافة المجالات من بينها اتفاق للتعاون " الديـــــني " .

٤ . تحفل غرف الحفظ بالجامعة العربية بعشرات الاتفاقات التي وقع عليها ملوك ورؤساء ولا تنفذ . منها اتفاقات بإنشاء شركة طيران عربية عالمية، وشركة عربية عالمية للنقل البحري ، وغير ذلك ...

الفصل التاسع

مصر والمفاوضات حول مسائل نزع السلاح والأمن الدولى

س.د. منير زهران

تمهيد : حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية

يرتـبط نزع السلاح فى العالم بقضايا الحرب والسلام وتسوية المنازعات بالطـرق السـلمية والمحافظـة على السلام والأمن الدوليين واحترام جميع حقوق الإنسان الفردية والجماعية خاصة حق تقرير المصير وممارسة الحق فى التنمية .

ويعتبر نزع السلاح خاصة السلاح النووى أساسيا لمنع مخاطر وقوع حرب نووية وتعزيز السلم والأمن الدوليين مما يوفر السبل لتقدم الشعوب اقتصاديا واجـتماعيا. ومـن هـذا المنطلق كان الموضوع الرئيسى لمداولات المنتجع للقمة العاشـرة لمجموعـة الـدول النامية الخمس عشرة الذى عقد فى القاهرة فى يونيو ٢٠٠٠ برئاسـة الـرئيس حسنى مبارك هو " نزع السلاح والسلام والتنمية " نظراً لارتـباط اسـتتباب السـلم والأمـن الدوليين بمدى التقدم فى جهود نزع السلاح ، وتوظيـف الوفـورات التى تتمخض عن نزع السلاح وخفض الترسانات العسكرية لـتمويل جهـود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تهدف الى إزالة الفقر ورفع مستويات المعيشة للشعوب .

وقـد شاهد القرن العشرين حربين عالميتين وحروباً عديدة على مسـتوى مختـلف الأقاليم استخدمت فيها أسلحة متنوعة منها التقليدية ومنها أسلحة الدمـار الشـامل. فقـد كـانت الحرب العالمية الأولى مسرحا لاستخدام الأسلحة الـبيولوجية والكيميائيـة، وراح ضـحيتها ملايين من البشر ليس فقط من الجيوش المحاربـة بـل كان غالبيتهم من المدنيين، ومن هنا كان التفاوض حول بروتوكول سـنة ١٩٢٥ لحظـر استخدام تلك الأسلحة. وقد انضمت مصر لهذا البروتوكول، والـذى لم يصل الى العالمية، ولهذا حرصت مختلف الحكومات والشعوب مع بداية الحـرب العالميـة الـثانية عـلى توزيـع واسـتخدام الأقنعة الواقية من الأسلحة البكتريولوجية والسامة للحد من مخاطرها على البشرية بقدر الإمكان .

ومــع نهايــة الحرب العالمية الثانية ظهرت الأسلحة النووية واستخدمتها الولايات المــتحدة فى عــام ١٩٤٥ فى هيروشــيما وناجازاكى مع ما صاحب استخدام تلك الأسلحة من دمار شامل وإبادة بدون تمييز للجنس البشرى .

وكان توقيع ميثاق الأمم المتحدة فى سان فرنسيسكو فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ ودخولــه حيــز الــنفاذ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ إيذانا ببداية مرحلة جديدة ترنو فيها البشرية الى استتباب السلم والأمن الدوليين وتتطلع فيها الأجيال المتعاقبة الى الحياة الآمــنة بعيــدا عن ويلات الحرب والدمار وتشجيع التقدم الاقتصادى والاجتماعى ورفــع مستويات المعيشة لمختلف الشعوب فى ظل التمتع بالحرية وحقوق الانسان والحريات الأساسية، وتحقيقا لهذا الهدف نص ميثاق الأمم المتحدة فى ديباجته على "عدم استخدام القوات المسلحة" .

وهــذا الــنص فى الديــباجة -الــتى تعتبر روح الميثاق -يرتبط بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة على نحو ما جاء فى المادتين الأولى والثانية ، وأشير بصفة خاصــة الى المــادة الثانية " الفقرة الرابعة" التى تنص على "التزام جميع الأعضاء بعــدم الــلجوء الى اســتخدام القوة أو التهديد بها فى علاقاتهم الدولية ضد السلامة الإقــليمية والاستقلال السياسى لاى دولة أو على اى نحو لا يتفق مع أهداف الأمم المتحدة ومنها خاصة المحافظة على السلم والأمن الدوليين" .

ويــرد عــلى هذا المبدأ الهام كما جاء فى ديباجة وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الإستثناءات الآتية :

الأول: يتعــلق بحق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى وفقا للمادة ٥١ من الميثاق فى حالــة حــدوث اعــتداء مســلح على إحدى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة.

والــثانى: يتعــلق بالــتدابير الجماعية التى يحق لمجلس الأمن اتخاذها وفقاً للفصل الســابع من الميثاق . وهى التدابير التى تدخل فى ولاية مجلس الأمن فى حالة تهديد السلام او انتهاكه او أعمال العدوان وفقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق، خاصة المواد من ٤٢ الى ٤٦ .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن تفسير ما جاء فى ديباجة الميثاق من عدم استخدام القوات المسلحة فى خرق السلم والأمن الدوليين او فى الاعتداء على السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لاى دولة . وتكون مهمة القوات المسلحة الأساسية هى الدفاع عن الاستقلال السياسى والسلامة الإقليمية للدولة .

أولاً: الإطار التنظيمى والمؤسسى لنزع السلاح:

وهكذا تأتى قضايا نزع السلاح فى إطار المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وتنعكس قضايا نزع السلاح أيضا فى إطار تسوية المنازعات بالطرق السلمية ولمنع نشوبها ، بالاتفاق على تحديد مناطق منزوعة السلاح فيما بين أطراف النزاع . كما يمكن ان تأخذ شكل تخفيض فى عدد القوات ونوعيات الأسلحة التى تستخدمها القوات المسلحة فى بعض او جميع الدول أُطراف النزاع، ويعتبر هذا من قبيل إجراءات الدبلوماسية الوقائية وإجراءات بناء الثقة واحتياطات الأمن .

وتختص بمداولات ومفاوضات نزع السلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح ويساعدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح UNIDIR.

١- الجمعية العامة ومجلس الأمن :

وعلى النطاق العالمى اهتم ميثاق الأمم المتحدة بموضوعات نزع السلاح حيث جاءت ضمن ولاية كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن . فقد نصت المادة ١١ من الميثاق على اختصاص الجمعية العامة بالنظر فى موضوعات التعاون من اجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بما فى ذلك المبادئ التى تحكم نزع السلاح والتحكم فى التسلح . كما نصت المادة ٢٦ والخاصة بوظائف وولاية مجلس الأمن على اختصاص المجلس بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين مع اقل

اســتخدام لــلموارد الــتى يتم توجيهها للتسلح ، واختصاص المجلس بوضع خطط لــنطاق الــتحكم فى التســلح بمساعدة اللجنة العسكرية MILITARY STAFF COMMITTEE وفقــا للمادة ٤٧ من الميثاق. و تساعد اللجنة العسكرية مجلس الأمــن وتقــدم له المشورة فى جميع الموضوعات المتعلقة بالاحتياجات العسكرية لــلمحافظة عــلى السلم والأمن الدوليين واستخدام وقيادة القوات التى توضع تحت تصــرف مجلس الأمن وفقا لاحكام المواد من ٤٢ الى ٤٦، وكذلك بالنسبة للرقابة عــلى التســلح مع إمكانية نزع السلاح. ويأتى كل هذا فى ظل الفصل السابع من الميــثاق. ويعتبر هذا هو سند قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ بتاريخ ٣ إبريل ١٩٩١ فيمــا نــص عليه القسم ج بالنسبة لالتزام العراق بالمواثيق الدولية المعنية بأسلحة الدمــار الشــامل وتدميــرها وفقا للفقرات العاملة من ٧ الى ١٣ من نفس القرار، كخطــوة نحــو تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها فى منطقة الشرق الأوسط. (الفقرة ١٤)

٢- هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح : "UNDC "

وبالإضافة الى الجمعية العامــة ومجلــس الأمــن هناك هيئة نزع السلاح United Nations Commission on Disarmament (UNDC) التى تعتــبر إحدى اللجان المتفرعة من الجمعية العامة للتداول حول مختلف موضوعات نــزع الســلاح وتقديم توصيات بشأنها للجمعية العامة . وهكذا تعتبر اللجنة الأولى وهيــئة نــزع الســلاح التابعة للجمعية العامة أجهزة للتداول فى موضوعات نزع الســلاح، وجــاءت لجنة نزع السلاح والتى تطورت فيما بعد لتصبح مؤتمر نزع السلاح كجهاز متعدد الأطراف ووحيد للتفاوض حول موضوعات نزع السلاح.

٣- التكامل مع معهد بحوث نزع السلاح:

وقد أكدنا مرارا على أهمية التكامل فيما بين دور مختلف الأجهزة المعنية بــنزع الســلاح ، وبصفة خاصة مؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة المعنية

بنزع السلاح UNDC ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح UNIDIR بحيث تستفيد الأجهزة التداولية والتفاوضية من أعمالها بالبحوث التى يعهدها المعهد.

٤- المواثيق الدولية المعنية بنزع السلاح:

ويمكـن حصر أهم المعاهدات والمواثيق الدولية المعنية بنزع السلاح فى الإطار العالمى والتى تم إبرامها فى إطار مؤتمر نزع السلاح او خارجه فى الآتى:

- معاهدة حظر التجارب النووية فى المجال الجوى او الفضاء الخارجى أو تحت الماء، والمسماه بمعاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ (PTBT).
- معاهدة المبادئ التى تحكم أنشطة الدول فى استكشاف واستخدام الفضاء الخارجى بما فى ذلك القمر وغيره من الأجرام السماوية، والمسماه بمعاهدة الفضاء الخارجى لعام ١٩٦٧، وهى المعاهدة التى تحظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فى أقمار صناعية تدور حول الأرض، او وضع تلك الأسلحة فى الفضاء الخارجى او الأجرام السماوية.
- معاهدة منع الانتشار النووى لعام ١٩٦٨ (NPT) وهى معاهدة تمييزية قصرت وضع الدول النووية على خمس دول، هى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وان تلتزم باقى الدول الأطراف فى المعاهدة بان تبقى دولا غير نووية، مع فرض التزامات على هذين الفريقين من الدول فى هذا الشأن وتنظيم استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.
- معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل فى قاع البحار والمحيطات لعام ١٩٧١ .
- معـاهدة حظر تطوير و إنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجيه (البيولوجية) لعام ١٩٧٢ (BWC) .
- معاهدة حظر الأنشطة العسكرية التى تستخدم تقنيات التغييرات البيئية لأغراض معادية(ENMOD) لعام ١٩٧٧، مثل التحكم فى الموارد الطبيعية لأحداث زلازل أو أمواج أو أحداث تغييرات مناخية للتأثير فى العمليات العسكرية المعادية.

- المعاهدة التى تحكم أنشطة الدول فى القمر وغيره من الأجرام السماوية لعام ١٩٧٩، والتى تستكمل معاهدة الفضاء الخارجى لعام ١٩٦٧ ، وتحظر تلك المعاهدة استخدام القمر وغيره من الأقمار الصناعية للأغراض العسكرية.
- معاهدة حظر أو تقييد استخدام بعض الأسلحة عشوائية الأثر أو فادحة الضرر، والمعروفة باسم معاهدة الأسلحة غير الإنسانية لعام ١٩٨١ (CCW) والتى تحظر أو تحدد استخدام الألغام الأرضية والدمى التفجيرية والأسلحة الحارقة والقنابل ذات الشظايا المنتشرة ومنها القنابل العنقودية . وقد تم التفاوض حول هذه المعاهدة فى إطار اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولم يكن لمؤتمر نزع السلاح اى دور فى إبرامها.
- معاهدة حظر إنتاج وتطوير وتخزين واستخدام وإزالة الأسلحة الكيماوية لعام ١٩٩٣ (CWC) والتى تم توقيعها عام ١٩٩٣ فى باريس ودخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٨.
- معـــاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ (CTBT) ، وهى المعاهدة الــتى تســتكمل معـــاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية لعام ١٩٦٣. الا ان المعاهدة الأخيرة CTBT لا تعتبر شاملة خلافا لتسميتها ، نظراً لأنها تحظر فقــط الــتجارب النووية التفجيرية، وبالتالى فإنها تسمح بالتجارب النووية غير الــتفجيرية مــثل الــتجارب المعملية والتجارب التى لا تؤدى الى ذبذبات يمكن تسجيلها، وهى التجارب التى يمكن ان تسمح للدول الحائزة على السلاح النووى بــتطويره واختباره اذا توصلت لمثل هذه التكنولوجيات. ولم تدخل هذه المعاهدة حيــز الــنفاذ حــتى الآن نظرا لرفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق عليها بالإضافة إلى عدد اخرى من الدول ذات الإمكانيات النووية مثل إسرائيل والهند وباكستان.
- معاهدة اوتاوا لحظر إنتاج واستخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧، وهى معاهدة تم التفاوض حول أحكامها خارج إطار مؤتمر نزع السلاح.

ثانياً: مشكلات مفاوضات نزع السلاح:

أنشأت الأمم المتحدة عام ١٩٦١ "لجنة نزع السلاح" من ثمانى عشرة دولة منهم مصر، كمحفل رئيسى متعدد الأطراف يختص بالتفاوض حول موضوعات نزع السلاح ومنع الانتشار والتحكم فى التسلح . وقد أرست الوثيقة الختامية للدورة الأولى الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لموضوعات نزع السلاح عام ١٩٧٨ (SSODI) أسس الاستراتيجية الدولية لنزع السلاح بهدف تحقيق نزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعاله. وقد أكدت تلك الوثيقة على أهمية إنشاء مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوضى وحيد يضم فى عضويته أربعين دولة منها مصر- ويتخذ المؤتمر قراراته بتوافق الآراء. ولقد زادت عضوية مؤتمر نزع السلاح فى أول توسيع للعضوية بعد انتهاء الحرب الباردة الى ٦١ دولة عام ١٩٩٦ ثم أضيفت خمس دول اخرى عام ١٩٩٩ موزعة على جميع المناطق الجغرافية، فاصبح عدد أعضاء المؤتمر ٦٦ دولة، ولا تزال ٢٠ دولة على قائمة الانتظار حتى يمكنها الانضمام الى عضويته. ويلاحظ ان المنظمات غير الحكومية لا يمكنها الحصول على صفة المراقب فى مؤتمر نزع السلاح، بالرغم من مشاركتها فى أعمال محافل دولية عديدة اخرى مثل لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادى والاجتماعى. وتعترض الدول النووية والمجموعتان الغربية والشرقية على حصول المنظمات غير الحكومية على صفة المراقب فى مؤتمر نزع السلاح.

ولقد ساعدت التغيرات الهيكلية فى الأمن الدولى أثناء وبعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ على تحقيق إنجازات بارزة فى المفاوضات الخاصة بنزع السلاح والتحكم فى التسلح ومنع الانتشار. وقد سمحت تلك التطورات بنجاح لجنة نزع السلاح فى البداية ثم مؤتمر نزع السلاح منذ تطوير نشاطه عام ١٩٧٩ فى إبرام العديد من المعاهدات وأهمها معاهدة منع الانتشار النووى عام ١٩٦٨ (NPT) ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢ (BWC) ومعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية عام ١٩٩٣ (CWC) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

عـام ١٩٩٦ (CTBT). ورغم ذلك فلا تزال هناك حاجة الى وضع مناهج جديدة لتناول موضوعات نزع السلاح التى تحظى بالأولوية وخاصة نزع السلاح النووى، والابتعاد عن الاستراتيجيات والعقائد الباليه للردع النووى حيث لم يحدث اى تقدم فى البندين الأول والثانى على أجندة المؤتمر، وهما منع سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ومنع نشوب الحرب النووية.

لقد سبق ان بادر الرأى العام الدولى بتقديم العديد من المبادرات الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية إقليميا وعالميا، وهو تحرك متكامل لتأكيد عدم مشروعية تلك الأسلحة، وتعاظم الاتجاه الجديد للتنبيه إلى المخاطر التى يشكلها السلاح النووى على السلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى تهديد هذا السلاح بفناء البشرية، ذلك ان مجرد حيازة اى سلاح ينطوى على إمكانية استخدامه أو التهديد باستخدامه مما يمثل فى حالة السلاح النووى تهديداً بإبادة الجنس البشرى وانتهاكا لأقدس حقوق الإنسان، الا وهو الحق فى الحياة.

وأود ان أشير فى هذا الصدد الى المناطق الخالية من السلاح النووى والتى تم إنشاؤها فى العديد من الأقاليم الجغرافية وهى: معاهدة إخلاء القطب الجنوبى من السلاح النووى(معاهدة انتاركتيكا) وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى (معاهدة تلاتيلولكو)، ومنطقة جنوب المحيط الهادى (معاهدة راروتونجا)، والقارة الإفريقية (معاهدة بليندابا)، ومنطقة جنوب شرق آسيا (معاهدة بانجكوك). ولم تتمكن دول الشرق الأوسط من إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية منذ عام ١٩٧٤ بسبب امتناع إسرائيل عن الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووى واخضاع جميع مرافقها النووية للنظام الشامل للضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولقد كانت مبادرة الرئيس حسنى مبارك فى أبريل ١٩٩٠ لإزالة أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، ونداء سيادته فى شهر يونية ١٩٩٨ بالإزالة الكاملة لكافة أسلحة الدمار الشامل من العالم فى إطار زمنى محدد، بمثابة تجسيد لرغبة الرأى العام الدولى فى التخلص من تلك الأسلحة المدمرة وعلى

رأسـها السـلاح النووى، وقد دعا الرئيس حسنى مبارك لعقد مؤتمر دولى لتحقيق هـذا الهـدف وهو ما تبناه أيضا مؤتمر القمة الثانى عشر لحركة عدم الانحياز فى ديـربان بجنوب إفريقيا في سبتمبر ١٩٩٨، كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة خـلال دوراتهـا المتعاقبة منذ ذلك الحين بدءاً باعتماد قرارها رقم ٥٣/٧١ والذى أيدته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

وفيما يلى عرض لأهم الموضوعات المطروحة على جدول أعمال مؤتمر نـزع السـلاح ومواقف مصر منها وفقا لأولويات الوثيقة الختامية للدورة الأولى الخاصـة لـلجمعية العامـة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٨ المكرسة لموضوعات نزع السـلاح (SSOD1)، وهى تحديـدا نزع السلاح النووى وما يندرج تحته بالنسبة لحظـر إنتاج المواد الانشطارية ومنع نشوب حرب نووية وتوفير ضمانات الأمن لصالح الدول غير النووية ، ثم منع سباق التسلح فى الفضاء الخارجي والشفافية فى التسـلح والألغـام الأرضـية المضـادة للأفـراد بالإضافة الى الأسلحة التقليدية والصغيرة.

١- نزع السلاح النووى " Nuclear Disarmament "

تؤمن مصر بان الموضوعات الخاصة بنزع السلاح النووى يجب ان تظل فى صـدارة أولويـات المفاوضات فى مؤتمر نزع السلاح، وقد استمرت مطالبتنا وحركة عدم الانحياز بضرورة تحقيق تقدم فى تلك الموضوعات على قمة أولوياتنا وسـتبقى كذلك، وهى نفس الأولوية التى أكدت عليها الوثيقة النهائية للدورة الأولى لـلجمعية العامـة المخصصـة لـنزع السلاح لعام ١٩٧٨(SSOD1). فالقدرة الـتدميرية الهائـلة للأسلحة النووية كانت وراء رسالة التحذير التى أبرزها تقرير لجـنة كانـبرا فى أغسـطس ١٩٩٦، وهى لجـنة دعـت استراليا لعضويتها من شخصـيات مستقلة مرموقة كان من أعضائها السفير الدكتور نبيل العربى، لتدارس موضوع نزع السلاح النووى وتقديم توصيات حول سبل التوصل الى هذا الهدف، وقـد ركزت لجنة كانبرا رسالتها المركزية على ان عقيدة الردع النووى أصبحت

بدون فائدة عسكرية. وهكذا من الضرورى مواصلة العمل على تحقيق هدف النزع الكامل والشامل للسلاح النووى.

لقـــد ســـبق أن تعاهد المجتمع الدولى على حظر إنتاج وتخزين واستخدام الأســـلحة البيولوجية والكيميائية بإبرام معاهدة لحظر الأسلحة البيولوجية (BWC) عـــام ١٩٧٢ وتدميـــر المخـــزون مـــنها، ومعاهدة لحظر إنتاج وتخزين واستخدام الأســـلحة الكيميائيـــة (CWC) عام ١٩٩٣ وتدمير المخزون منها، وبقى الاستثناء الأكـــثر خطورة بدون التفاوض عليه فى إطار متعدد الأطراف الا وهو حظر إنتاج وتخـــزين واستخدام الأسلحة النووية من جانب الدول النووية الأطراف فى معاهدة مـــنع الانتشـــار النووى أو الدول التى لم تنضم حتى الآن للمعاهدة ، حيث أن تلك الأســـلحة تعـــد بلا جدال اكثر أنواع الأسلحة فتكا ودمارا، ومن المحتم ان تحظى أزالتها بأولوية قصوى من المجتمع الدولى وهو ما عكسته بوضوح الوثيقة الختامية لـــلدورة الخاصـــة الاولى لـــلجمعية العامـــة المخصصة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ (SSODI). وقد عجزت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT عن تحقيق هـــذا الهـــدف واســـتمرارها كمعـــاهدة تمييزية، فقد أصرت الدول النووية الخمس المعـــترف بهـــا على عدم التنازل عن خيارها النووى، كما انه لم يتحقق للمعاهدة العالمية نظرا لعدم انضمام إسرائيل والهند وباكستان لها حتى الآن، وهكذا استمرت الـــدول النووية الخمس الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن فى الاحتفاظ بترساناتها الـــنووية وهـــو مـــا يعتبر تهديداً باستخدامها وبالتالى تهديداً للبشرية، حيث يشكل الاســـتمرار فى حيازتهـــا تهديدا باستخدامها اذا اقتضى الأمر ذلك من منظور تلك الدول، وهو ما يعتبر بالضرورة تهديداً للسلم والآمن الدوليين.

وحتى بعد إبرام وتنفيذ اتفاقيتى START-I و START-II بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ووريثه الاتحاد الروسى، تبقى لدى هاتين الدولتين سبعة آلاف رأس نـــووى عـــند التنفيذ الكامل للمعاهدة الثانية عام ٢٠٠٧ ناهيك عما لدى الدول النووية الثلاث الأخرى، المعترف بها وفقا لمعاهدة منع الانتشار النووى من

مخـــزون، هذا بالإضافة للتعتيم عن مخزون كل من إسرائيل والهند وباكستان بعد التجارب النووية التى أجرتها الهند وباكستان فى مايو ١٩٩٨.

وأود أن أشير فى هذا الصدد الى القرارات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى والتى شاركت مصر فى تبنيها وتأييدها، وبصفة خاصـــة حركة عدم الانحياز، بالإضافة الى أحكام الوثائق القانونية الدولية وبصفة خاصة المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار النووى والرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر يوم ٨ يوليو ١٩٩٦ والذى أكد بالإجماع على "وجود التزام بمواصـــلة السـعى بحسن نية للتوصل الى نزع السلاح النووى تحت رقابة دوليه فعاله ".

كما أوصى قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات التابعة للجنة حقــوق الإنســان والصادر فى أغسطس ١٩٩٦ بضرورة بدء مؤتمر نزع السلاح فــورا فى الـتفاوض حول نزع السلاح النووى لتخفيض الأسلحة النووية فى إطار بــرنامج زمنى محدد بهدف الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة، وذلك من اجل المساعدة عــلى تعزيز السلم والآمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعلى رأسها الحق فى الحياة.

ورغم كل ذلك لم تعبأ الدول النووية وحلفائها فى مؤتمر نزع السلاح برأى محكمة العدل الدولية، وحالت دون قيام مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض حول نزع السلاح النووى. وهكذا نجد ان التحرك نحو نزع السلاح النووى يمضى ببطء شديد، ويقتصر على المفاوضات الثنائية فيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ومن بعده الاتحاد الروسى، حيث أسفر عن تخفيضات ثنائية فى الترسانات النووية فى البلدين فى إطار معاهدتى START-I و START-II وبعض المبادرات الفردية المحدودة من جانب فرنسا والمملكة المتحدة. وتستمر المماطلة بل والتنصل من تنفيذ أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووى والتى تنص على تحقيق هدف نزع السلاح فى وقت مبكر AT AN EARLY DATE" وهو الأمر الذى لم يتحقق منذ إبرام المعاهدة عام ١٩٦٨،

مع إصرار الدول النووية فى مؤتمرات مراجعة المعاهدة وأخرها المؤتمر السادس الذى عقد فى نيويورك فى أبريل / مايو ٢٠٠٠ على التذرع بذرائع واهية لاستمرار احتفاظها بترساناتها النووية ، واقصى ما امكن التوصل إليه فى المؤتمر الأخير من الصياغة هو " أهمية ان تلتزم الدول النووية قطعيا Unequivocal Commitment بتحقيق نزع السلاح النووى فى أمد يمكن الاتفاق عليه " . وهو صياغة مبهمة لم ترق إلى التزام قاطع من تلك الدول ناهيك عن الدول غير الأطراف بالمعاهدة لتحقيق هذا الهدف.

والجدير بالذكر ان مراجعة أحكام معاهدة منع الانتشار النووى التى تتم كل خمس سنوات قد شهدت فى مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ١٩٩٥ تمديد المعاهدة الى اجل غير مسمى فى مقابل إصدار مقررات ثلاثة وهى مقرر DECISION خاص بمراجعة أحكام المعاهدة ، ومقرر عن مبادئ وأهداف نزع السلاح النووى، نص على عدد من الخطوات الواجب اتباعها نحو الإزالة الكاملة للسلاح النووى. وقرار RESOLUTION يخص منطقة الشرق الأوسط لمواجهة موقف إسرائيل الرافض للانضمام للمعاهدة، كمقدمة لإصدار مقرر المد اللانهائى للمعاهدة ، وهو المقرر الذى لم يتم التصويت عليه وجاء فى صياغته " بأن هناك أغلبية للموافقة على المد اللانهائى للمعاهدة" وتحفظ وفد مصر بعد اعتماد القرار" بأنه لو كان القرار قد طرح للتصويت لكانت مصر قد صوتت ضده نظرا لعدم التمكن من إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط مند مبادرة إنشاء تلك المنطقة عام ١٩٧٤، بسبب عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى وعدم إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ".

إننا نعترف بالتخفيضات التى قامت بها بعض الدول النووية وبصفة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الروسى، الا ان ذلك لا يعفى جميع الدول النووية المعترف بها والدول الأخرى غير الأطراف فى المعاهدة والتى تمتلك قدرات

نوويـــة، إشـــارة لإســـرائيل والهـــند وباكستان، من الالتزام بتحقيق الهدف النهائى المفترض لنزع السلاح النووى فى إطار زمنى محدد.

ان الدول النووية المعترف بها وتلك ذات القدرات النووية، والتى لم تنضم حتى الآن الى معاهدة منع الانتشار النووى (وهى الهند وباكستان وإسرائيل) عليها مســئولية مســتمرة فى إثــبات حسن نيتها وتسجيل التزامها القاطع وعزمها على المضـــى نحـــو تحقيـــق هدف نزع السلاح النووى، فى إطار رقابة دولية صارمة وفعالـــة. ولتحقيق هذا الهدف فان كثيرا من الجهود يجب ان تبذل فى إطار مؤتمر نـــزع الســـلاح بصـــفته المحفل التفاوضى متعدد الأطراف والوحيد المعنى بنزع الســـلاح. واعـــبر عن الأسف لبعض الآراء التى عبرت عنها بعض الدول النووية والـــتى ترى ان الأسلحة النووية يجب معالجتها فى إطار محدود من جانب الدول التى تم الاعتراف رسميا بحيازتها على تلك الأسلحة . ان وجهة النظر هذه لا تتفق مع ما تم إقراره فى مؤتمر مراجعه ومد معاهدة منع الانتشار النووى لعام ١٩٩٥، كمـــا إنهـــا تعطى انطباعا بان الدول الحائزة على السلاح النووى كانت لديها النية مبيـــته منذ إبرام المعاهدة عام ١٩٦٨ لعدم تحقيق هدف نزع السلاح النووى على أرض الواقع، وإنها لا تزال تعتقد بان لهذا السلاح دورا فى العلاقات الدولية، وهو مـــا يخالف نص وروح ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الاخرى بل ومعاهدة منع الانتشار النووى نفسها وفقا لمنطوق ديباجتها ونص وروح المادة السادسة.

واذا ســلمنا جــدلا بـــان نزع السلاح النووى يجب ان يقتصر على الدول الـــنووية الخمس المعترف بها، فما هو الموقف بالنسبة لحيازة الأسلحة النووية من جـــانب دول أخـــرى لم تنضم الى معاهدة منع الانتشار النووى، رغم ان المعاهدة التى تم توقيها عام ١٩٦٨ نصت فى المادة السادسة على تحقيق "وقف سباق التسلح الـــنووى فى تاريخ مبكر "AT AN EARLY DATE" ونزع السلاح النووى، وبالرغم من مضى ما يزيد على ثلاثين عاماً منذ توقيع المعاهدة فان هذا الهدف لم يـــتحقق مـــع بدايـــة الألفـــة الثالثة. فلا يمكن تجزئة المبادئ أو الانتقائية وازدواج المعايير فى العلاقات الدولية.

لقد دقت التجارب النووية التى شهدتها منطقة جنوب آسيا خلال شهر مايو ١٩٩٨ نـاقوس الخطـر وهـددت مصداقية نظام منع الانتشار الذى يعكسه النظام القـانونى لكـل من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) ومعاهدة الحظر الشـامل للتجارب النووية (CTBT)، وأدت تلك التفجيرات الى تهديد هذا النظام. لـذا فإننا نطالب دوما بضرورة انضمام كافة الدول- التى لم تنضم حتى الان- الى هـاتين المعـاهدتين، بمـا فى ذلك تلك الدول التى تمتلك قدرات فى مجال التسلح الـنووى وفضـلت البقاء خارج المعاهدة. ونشير بصفة خاصة فى منطقة الشرق الأوسط الى إسرائيل التى يجب ان تنضم بدون مزيد من التسويف الى معاهدة منع الانتشـار الـنووى، وان تخضـع جميع منشآتها النووية للنظام الشامل لضمانات الوكالـة الدوليـة للطاقة الذرية، وذلك لضمان عدم تعرض منطقة الشرق الأوسط لمخاطر السلاح النووى والتجارب النووية، أو لحدوث كارثة نووية ولو عن طريق الخطأ. وفى نفس الوقت لا يجب ان نعفى من المسئولية أولئك الذين تشير التقارير إلى امـتلاكهم التقـنيات المـتطورة لإجراء تجارب غير تفجيرية للأسلحة النووية والذيـن يقومـون بنقل تلك التقنيات الى دول اخرى مثلما يحدث فى حالة إسرائيل وكذلـك فى إطـار سياسة المشاركة النووية "NUCLEAR SHARING " فى إطـار حلف الأطلنطى. ان مثل تلك التجارب غير التفجيرية أو المعملية تساهم فى الانتشـار الرأسـى للأسـلحة النووية بما يخالف نص وروح معاهدة منع الانتشار الـنووى. هـذا بالإضـافة إلى الانتشـار الأفقى الذى من مظاهره مخاطر النشاط النووى الإسرائيلى وفقا لمختلف التقارير المنشورة، والتفجيرات النووية التى قامت بها الهند وباكستان والتى شهدها العالم فى منطقة جنوب آسيا منذ مايو ١٩٩٨.

وانطلاقـا مـن هـذه الاعتـبارات ساهمت مصر فى صياغة العديد من الاقـتراحات التى قدمتها مجموعة الـ٢١ (وهى الدول غير المنحازة الأعضاء فى مؤتمـر نـزع السلاح والدول متشابهة المواقف مثل المكسيك والبرازيل) لإنشاء لجـنة للتفاوض حول نزع السلاح النووى فى إطار مؤتمر نزع السلاح. ومن بين تـلك الاقتراحات برنامج العمل الخاص بإزالة الأسلحة النووية والذى قمت بتقديمه

باسم وفد مصر إلى مؤتمر نزع السلاح ونيابة عن ٢٨ دولة عضو فى المؤتمر يوم ٨ أغسطس ١٩٩٦ ، والذى ينص على إزالة الأسلحة النووية تدريجيا فى إطار مراحل ثلاث تنتهى آخرها فى عام ٢٠٢٠ . ويجب التفاوض حول هذا البرنامج بجدية فى مؤتمر نزع السلاح بالإضافة إلى أى اقتراحات أخرى كتقرير لجنة كانبرا لعام ١٩٩٦ ، وان يتم ذلك فى اللجنة التفاوضية المقترح إنشائها لإبرام معاهدة نزع السلاح النووى، تلك اللجنة التى دعا الى إنشائها العديد من قرارات الجمعية العامة الأمم المتحدة .

ومن ناحية أخرى قدمت مصر لمؤتمر نزع السلاح مشروعا لولاية تفاوضية لتلك اللجنة منذ أبريل ١٩٩٧ ، ويأخذ المشروع المصرى لولاية اللجنة فى الاعتبار المواقف المختلفة للدول الأعضاء فى مؤتمر نزع السلاح ، ويدعو إلى بدء التفاوض بشكل متزامن حول برنامج مرحلى للإزالة الكاملة للأسلحة النووية إلى جانب معاهدة شاملة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية ومكونات التفجير النووية ، وفقا لما نصت عليه الفقرة الرابعة من قرار المبادئ والأهداف الذى اعتمده مؤتمر مراجعة ومد منع الانتشار النووى لعام ١٩٩٥ .

٢- التفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

Fissile Material Ban Treaty (FMBT)

لقد اعتمد مؤتمر نزع السلاح قبل نهاية دورته لعام ١٩٩٨ قرارا بإنشاء لجنة خاصة تحت البند الأول من جدول الأعمال والمعنون " وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى " لبدء التفاوض حول معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية والمكونات التفجيرية الأخرى " . ولقد واكب ذلك إلقاء رئيس المؤتمر بيانا أكد فيه على مواصلة رئاسة المؤتمر للمشاورات المكثفة خلال دورة عام ١٩٩٩ لمؤتمر نزع السلاح من اجل التعرف على آراء وفود الدول الأعضاء فى المؤتمر حول افضل الطرق والمناهج لتناول البند الأول من جدول الأعمال وبصفة خاصة الموضوعات الأخرى لنزع السلاح النووى، نظرا لأنه

يحتل قمة أولويات مؤتمر نزع السلاح وفقا للأولوية القصوى لنزع السلاح كما عكستها الوثيقة الختامية للدورة الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح "SSOD I". ونؤكد هنا من جديد على ضرورة ان تفى جميع الدول الأعضاء فى مؤتمر نزع السلاح وخاصة الدول النووية بالمسئولية التى حددها المجتمع الدولى لمواصلة الجهود الهادفة إلى نزع السلاح النووى الكامل والشامل .

وفى هذا الإطار أود أن أشير إلى الإعلان المشترك الصادر يوم ٩ يونيو ١٩٩٨ عن وزراء خارجية ثمانى دول (وهى مصر والمكسيك والبرازيل وايرلندا وسلوفينيا والسويد وجنوب افريقيا ونيوزيلندا) والمعنون " نحو عالم خال من السلاح النووى : الحاجة الى اجندة جديدة " والذى طالب جميع حكومات الدول النووية والدول الثلاث التى لديها قدرات نووية (غير الأعضاء فى المعاهدة) بالالتزام بوضوح بإزالة الأسلحة النووية والقدرات اللازمة لانتاج الأسلحة النووية، وبالموافقة على بدء العمل فورا من اجل وضع الإجراءات العملية والدخول فى المفاوضات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف. وقد تم تقديم هذا الإعلان فى شكل قرار الى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتم اعتماده فى ديسمبر ١٩٩٨ من جانب الغالبية العظمى من الدول. ومنذ ذلك الحين يجتمع وزراء خارجية تلك الدول لمراجعة مدى التقدم نحو تحقيق هذا الهدف وخاصة على هامش دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، علما بان سلوفانيا انسحبت منذ عام ١٩٩٩ من تلك المجموعة التى تسمى "بتحالف دول الاجندة الجديدة NEW AGENDA COALITION ".

وفيما يلى عدد من اهتمامات مصر بالنسبة للمفاوضات حول معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية .

أ- يستند موقف مصر فى التفاوض حول معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية إلى أن تلك المعاهدة لن تكون بديلة لمعاهدة منع الانتشار النووى، ولا يمكن ان تمنح اى درجة من الاعتراف الدولى سواء قانونيا DE-JURE أو فعليا DE-FACTO بامتلاك اى دولة للسلاح النووى استنادا إلى التزام قانونى بإزالة ما

بحيازتها من ترسانات نووية وفقا للديباجة ولمنطوق المادة السادسة من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

ب- ان محـــاولات الالـــتفاف حول مبادئ منع الانتشار النووى أو تنفيذها بطريقة انـــتقائية لن يكون لها سوى أثارا بالغة الخطورة من الازدواجية فى المعايير وتهديد البشـــرية بالفـــناء ، وأود أن أؤكـــد من جديد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة منع الانتشار النووى ، ففى الشرق الأوسط انضمت جميع دول المنطقة باستثناء إسرائيل إلى تلك المعاهدة . ويمثل رفض إسرائيل حتى الآن الانضمام إلى المعاهدة خطورة بالنســبة للوضع الأمني غير المتوازن فى المنطقة ، ويضاعف المشاغل الجوهرية للأمـــن القـــومى لمصر وغيرها من دول المنطقة ، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية عـــلى المستوى الاقليمى ازاء خطورة الانتشار النووى فى منطقة الشرق الاوسط. كمـــا انـــه يقوض الجهود التى يجرى بذلها على المستويين الدولى والاقليمى لاتخاذ إجـــراءات لبناء الثقة وبصفة خاصة ضرورة انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشـــرق الأوســـط كخطوة حيوية نحو تنفيذ مبادرة الرئيس مبارك بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة. وأود أن أشير فى هذا الصدد إلى القـــرارين الـــلذين تقدمهمـــا مصر سنويا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهما القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط (والذى قدمـــته مصـــر وإيـــران عام ١٩٧٤ وتعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠) ، ومخاطـــر الانتشـــار النووى فى الشرق الأوسط والذى تعتمده الجمعية العامـــة للأمـــم المتحدة خلال دوراتها المتعاقبة بأغلبية كبيرة ، وهوما يعكس القلق الدولى المتزايد إزاء خطورة الانتشار النووى فى منطقة الشرق الأوسط .

ج- فى الوقت الذى نؤيد فيه تحقيق الهدف المزدوج من حظر إنتاج المواد الانشطارية ، إلا وهو تحديدا نزع السلاح النووى ومنع الانتشار النووى، فإننا نؤكد على ان هذا الحظر لن يكون فعالا اذا تم تطبيقه على الإنتاج المستقبلى فقط، ولهذا تصمم الدول النووية ومعها دول حلف الأطلنطى والهند وإسرائيل على تسمية تلك المعاهدة CUT OFF أو FMCT ، ونحن نرفض هذه التسمية لأنها تعكس

مضمون ما يهدفون إليه من قصر نطاق المعاهدة على الإنتاج المستقبلى فقط، وبالتالى تستمر حيازة تلك الدول لما سبق إنتاجه من تلك المواد التفجيرية للأغراض العسكرية، ومن هنا كان إصرارنا على ان يشمل نطاق الحظر أيضا المخزون اى المواد الانشطارية التى تم إنتاجها بالفعل ، حيث ان اقتصار الحظر على الإنتاج المستقبلى فقط يعد إجراءا محدودا لمنع الانتشار ولا يمثل قيمة حقيقية من منظور نزع السلاح النووى. ولقد حرصنا على ان يكون موقف مصر وغالبية الدول غير النووية إزاء هذا الموضوع واضحا من خلال مشاركتنا فى صياغة تقرير السفير جيرالد شانون عام ١٩٩٥ CHANON REPORT المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح حول الولاية التفاوضية لموضوع حظر المواد الانشطارية، حيث أشار فى التقرير إلى واقتبس : "هناك وفود ترى أن ولاية اللجنة يجب أن تسمح ليس فقد بتناول الإنتاج المستقبلى ولكن أيضا ما تم إنتاجه فى الماضى "، لذلك فان إصرار الدول النووية وبعض الدول الأخرى من المجموعتين الغربية والشرقية على استثناء المخزون من نطاق معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لا يتفق مع نص وروح معاهدة منع الانتشار النووى وغيرها من المواثيق الدولية الاخرى، كما انه لا يعكس رغبة الغالبية العظمى من الدول فى تحقيق نزع السلاح النووى الكامل فى اقرب وقت ممكن.

٣- ضمانات الأمن لصالح الدول غير النووية

" Nuclear Security Assurances " (NSA)

ان افضل ضمانات الأمن النووية واكثرها شمولا لن تتوفر الا عندما يصل المجتمع الدولى الى مرحلة يتحقق فيها هدف اخلاء العالم من الأسلحة النووية. وإلى أن يتحقق هذا الهدف، ومن اجل حماية البشرية من ذعر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية فى ظل النظام التمييزى الحالى لمنع الانتشار النووى، فان الدول غير النووية لها حق مشروع فى أن تتلقى ضمانات امن سلبية ملزمة قانونا من الدول النووية فى إطار تعاهدى. ان ضمانات الأمن التى قدمتها الدول النووية الخمس احاديا أوجماعيا والتى اشار اليها قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤

الصـــادر فى ابـــريل ١٩٩٥ لصـــالح الدول غير النووية لا تلبى متطلباتها الامنية حيــث انهــا مشروطة، وغير شاملة، وغير ملزمة قانونا، كما انه لم يتم التفاوض حولهــا فى إطـــار مــتعدد الأطراف، ويمكن لاى دول نووية ان تتراجع عن تلك الــتعهدات مســتقبلا تحت الظروف السياسية المتغيرة. ولذلك لابد من تنفيذ قرارا " المــبادئ والاهــداف " الذى اعتمده مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى لعــام ١٩٩٥، وذلك بالبدء فى مفاوضات جادة فى إطار مؤتمر نزع السلاح حول وثيقــة مــتعددة الأطــراف وملزمة من الناحية القانونية توفر ضمانات امن شاملة لصـــالح الــدول غير النووية فى اقرب فرصة ممكنة. ولهذا الغرض سبق لمؤتمر نـــزع السلاح أن أنشأ لجنة خاصة حول هذا الموضوع توقفت عام ١٩٩٥ ثم اعيد انشـــاؤها عام ١٩٩٨ لتناول موضوع ضمانات الأمن النووية تنفيذا لقرار الجمعية العامـــة رقــم ٥٢/٣٦ الــذى تم اعتماده بدون تصويت، وهو القرار الذى اوصى بمواصـــلة مؤتمـــر نزع السلاح المفاوضات المكثفه بهدف التوصل الى اتفاق فى اقـــرب وقـــت ممكن والانتهاء من وضع ترتيبات دولية فعاله لتقديم ضمانات امن لصـــالح الــدول غيـــر الــنووية ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية (الضـــمانات السلبية). وقد اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأييدها من جديد لهذا القرار من خلال اعتماده بدون اى معارضة خلال دوراتها المتعاقبة.

الا انـــه يلاحـــظ انــه حتى الان لم تتمكن لجنة ضمانات الأمن فى إطار مؤتمـــر نـــزع السلاح من تحقيق اية نتائج موضوعية لمداخلات تلك اللجنة خلال الـــدورات السابقة واخرها عام ١٩٩٨ نظرا لتباين مواقف الدول النووية من ناحية والـــدول غيـــر النووية من ناحية اخرى حول طبيعة الضمانات التى يجب تقديمها، حيـــث يرى البعض (المجموعتان الغربية والشرقية) كفاية قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤، كمـــا يرون كفاية الضمانات التى يتم تقديمها لبعض الدول غير النووية فى إطـــار المعـــاهدات المنشـــئة لعدد من المناطق الخالية من السلاح النووى بما فيها معاهدة باليندابا (معاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى أفريقيا)، رغم

ان تــلك المعاهدات لم تغط جميع أقاليم العالم، ونشير بصفة خاصة هنا الى منطقة الشرق الاوسط ومنطقة جنوب شرق اسيا.

٤- أسلحة الدمار الشامل الأخرى

شــاركت مصــر فى المفاوضات حول معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية BWC لعام ١٩٧٢ ووقعت على تلك المعاهدة إلا إنها امتنعت عن التصديق عليها نظــراً لعــدم انضــمام إســرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووى ويجرى حالياً الــتفاوض حول بروتوكول للتحقق يلحق بتلك المعاهدة. كما شاركت مصر بنشاط فى المفاوضــات حول معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية CWC لعام ١٩٩٢ ولم توقــع عليها فى مؤتمر باريس لعام ١٩٩٣ حتى الآن لنفس السبب. وتتضمن تلك المعــاهدة نظامــاً للــتحقق يعتبر أكثر الأنظمة افتئاتاً على سيادة الدول MOST INTRUSIVE.

وفى الوقــت الذى تتوق فيه البشرية إلى عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشــامل ، فــان الأبحــاث لم تتوقف عن ابتكار الأسلحة الجديدة الفتاكة التى تهدد البشــرية بالإبادة الجماعية. وقد اقترح وفد مصر خلال دورة عام ١٩٩٨ لمؤتمر نــزع الســلاح ان تقــوم سكرتارية المؤتمر بإجراء حصر واقعى لما هو منشور ومعــروف عــن الــنوعيات الجديدة لتلك الأسلحة، وخاصة الأسلحة الراديولوجيه والتجارب التى تتم لابتكار أشكال جديدة من تلك الأسلحة ، حيث يتعين على مؤتمر نــزع الســلاح بان يكون سباقا إلى تناول الأسلحة ذات التدمير الجماعى وهى لا تــزال فى مرحــلة الــتجربة والــبحث والتطوير ، ليسهل التعامل معها من خلال اتفاقيــات تحظــر إنــتاجها قبل ان يتم ذلك. وبالتالى يحظر إنتاج كل ما يمثل منها تهديدا للبشرية فى المستقبل بما فى ذلك الأسلحة الراديولوجية.

كمــا اقــترح وفد مصر أن يقوم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR) بإجــراء دراســة تفصيلية حول هذا الموضوع على غرار ما قام به المعهــد مــن دراســات حــول العديد من الموضوعات التى تهم المؤتمر وخاصة الأسلحة الكيماوية والشفافية فى التسلح وسجل الأمم المتحدة والألغام الأرضية.

٥- منع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى

Prevention of an Arms Race in Outer Space (PAROS)

لقـد دعـت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة كافة الدول وبالاخص تلك التى تمتلك قدرات تكنولوجية كبيرة فى مجال الفضاء الخارجى الى المشـاركة بنشـاط فى الجهـود الدوليـة التى تهدف إلى تحقيق الاستخدام السلمى الخـالص للفضاء الخارجى ومنع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى وحظر تسليحه ، إنطلاقـاً مـن إعتـبار الفضاء الخارجى تراثاً مشتركاً للإنسانيةCOMMON HERITAGE OF MANKIND. ويـتعين علينا ونحن فى بداية الالفية الثالثة الـتعامل مع هذا الموضوع من منظور انسانى بأن تلتزم جميع الدول بعدم استخدام الفضـاء الخـارجى الا فى الاغـراض السلمية، بمعنى حظر جميع الاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجى.

ومـن المـتيقن حاليـا ان بعض الدول الحائزة على التكنولوجيا الفضائية تستخدم بالفعل الفضاء الخارجى لاغراض عسكرية، مثل التجسس على الإمكانيات العسكرية للدول الاخرى تمهيداً لشن عدوان مستقبلى أو التهديد لذلك بما يهدد سيادة وامـن تـلك الـدول، وهناك امكانية لاستخدام الفضاء الخارجى فى تحميل اقمار صـناعية بمختـلف فئات الأسلحة التقليدية التى يمكن عن طريقها شن عدوان من خلال اصابة اى هدف فى اى دولة من اقرب نقطة، حيث ان اقرب مسافة لاصابة اى هدف على سطح الارض هى من الفضاء الخارجى.

وقـد دعـا قرار الجمعية العامة ذى الصلة مؤتمر نزع السلاح الى اعادة انشاء اللجنة الخاصة للتفاوض حول هذا الموضوع وتحديث ولاية تلك اللجنة حتى يمكـن بـدء الـتفاوض حول إبرام معاهدة لمنع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى بكافة جوانبه. وبعض توقف إنشاء اللجنة منذ عام ١٩٩٥ عين مؤتمر نزع السلاح منسـقا خاصا خلال دورة عام ١٩٩٨ للتشاور حول هذا الموضوع مع وفود الدول الأعضـاء، ولـم يحـدث اى تقدم فى المناقشات حول اعتماد ولاية لانشاء اللجنة الخاصـة المقـترح انشائها لتناوله فى إطار مؤتمر نزع السلاح منذ توقف مؤتمر

نـــزع السلاح منذ عام ١٩٩٥ عن انشاء تلك اللجنة حتى الان. وتتفق المجموعتان الشرقية والغربية على إقتصار التفاوض حول اجراءات بناء الثقة مثل الإخطار عن إطـــلاق أقمار صناعية فى الفضاء الخارجي، ولا توافق على مطلبنا وباقى الدول غيــر المـــنحازة بالـــتفاوض حول معاهدة شاملة لحظر استخدام الفضاء الخارجى للاغـــراض العســـكرية، يضـــاف الى ذلك الخلاف الحاد بين المجموعتين الشرقية والغـــربية مـــن ناحيـــة ومجموعـــة الـــ٢١ من اعضاء حركة عدم الانحياز حول موضوع نزع السلاح النووى. وتتناوب مصر وسريلانكا فى اللجنة الأولى للجمعية العامة إعداد وتقديم مشروع القرار الخاص بمنع سباق التسلح فى الفضاء الخارجى الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كل دورة. كما تقوم مصر بالدفاع عن مواقف الدول النامية فى هذا الشأن وتتفق الصين مع مواقفنا فى هذا المجال.

٦- الشفافية فى التسلح

" Transparency in Armement" ·

تؤمن مصر بانه يجب التعامل مع موضوع " الشفافية فى التسلح " كإجراء شـــامل غير تمييزى لبناء الثقة، بحيث يغطى جميع أنواع الأسلحة . وتعرب مصر عـــن اسفها لعدم نجاح الجهود الرامية الى توسيع نطاق سجل الأمم المتحدة لتحقيق تـــلك النـــتائج المطلوبة، فما زال السجل الذى أنشأته الأمم المتحدة بمقتضى قرار الجمعيـــة العامـــة رقـــم ٣٦/٤٦ (ل) لعام ١٩٩١ UN REGISTER FOR CONVENTIONAL WEAPONS يقتصـــر عـــلى مطالـــبة كـــل دولة بالأخطـــار سنويا عن صادراتها ووارداتها من سبعة طوائف من الأسلحة التقليدية، ويتم تجاهل بقية أنواع الأسلحة التقليدية بالإضافة الى أسلحة الدمار الشامل: نووية وكيميائيـــة وبيولوجية، والتكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية. وبالإضافة الى ذلـــك فان السجل المشار إليه لا يغطى المخزون من الأسلحة والإنتاج المحلى HOLDING. ولقـــد دفعت كل تلك الأسباب مصر الى تقديم مشروع قرار حول " الشـــفافية فى جميـــع الأســـلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل " تم اعتماده خلال الـــدورة ٥٢ للجمعية العامة تحت رقم ٥٢/٣٨ (ب)، ثم من جديد خلال الدورة ٥٣

تحـــت رقـــم ٥٣/٧١ والدورات التالية، حيث تم التأكيد على ضرورة وضع منهاج شامل يوفر الشفافية الكاملة لكافة أنواع الأسلحة.

وقـــد قدمت مصر مرة واحدة منذ عام ١٩٩١ اخطاراً للسكرتير العام عن تقـــنياتها وصـــادراتها مـــن تلك الأسلحة، ثم امتنعت منذ عام ١٩٩٣ عن تقديم اى اخطـــار حيـــث تـــبين أن أقـــل مـــن نصـــف أعضاء الأمم المتحدة يقدم مثل تلك الإخطارات.

وقـــد عيـــن مؤتمـــر نزع السلاح خلال دورته لعام ١٩٩٨ منسقا خاصا لموضـــوع "الشـــفافية فى التسلح " لكى يسعى الى التقريب بين المواقف المختلفة لـــلدول الأعضاء وتناول مشاغل كافة الدول بما فيها تلك التى لا تشارك فى تقديم بيانـــات أو إخطـــارات لســـجل الأمـــم المتحدة. ولم ينجح المؤتمر فى انشاء لجنة تفاوضـــية حول هذا الموضوع منذ عام ١٩٩٥ وحتى الان، ومن المنتظر استمرار مشـــاورات المنســـق الخاص حول هذا الموضوع خلال دورة عام ٢٠٠١ لمؤتمر نزع السلاح.

٧- الالغام الارضية المضادة للافراد

" Anti-Personnel Land-Mines"(APLs)

تعـــد مصـــر من اكثر الدول معاناة من الالغام الارضية فى العالم، حيث يوجد بها حوالى ٢٢ر٧ مليون لغم تم زرعها فى الاراضى المصرية بواسطة قوى أجنبية خلال الحرب العالمية الثانية فى الصحراء الغربية (ألمانيا وإيطاليا وإنجلترا) و أثناء احتلال إسرائيل لسيناء.

وتـــولى مصـــر الأولوية القصوى لتدمير وإزالة الألغام القديمة والمتروكة بهـــدف توفيـــر الأمن اللازم للمدنيين والقضاء على مشكلة كبيرة تعوق تنفيذ العديد مـــن مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ان إزالة تلك الألغام تعتبر التزاما شرعيا يقع على عاتق الدول التى زرعتها والتى يجب ان تتحمل المسئولية الكاملة ماليا وفنيا نحو ازالتها فى اقرب فرصة ممكنة.

ونحــن نــدرك مــدى أهمية وخطورة المشكلات المتعلقة بانتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد فى أنحاء العالم ، وفى أفريقيا بصفة خاصة، والتى تعتبر قضية إنسانية فى المقام الأول، ومع ذلك فأننا نعتقد بان الإجراءات التى تهدف إلى حظــر إنــتاج وتخزين ونقل واستخدام الألغام الأرضية يجب ان تصاحبها خطوات جــادة وملموســة للتحرك باتجاه إزالة الألغام القديمة من أراضى الدول التى تعانى مــن استمرار وجودها ومنها مصر خاصة، ونشير هنا خاصةً إلى الدول التى ليس لديهــا المقــدرة عــلى تحقيق هذا الهدف بمفردها ناهيك عن مسئولية الدول التى زرعــت الألغــام فى أراضى دول أخري أثناء احتلالها ، فبالإضافة إلى النواحى الأخلاقيــة والقانونيــة لهــذه المشكلة فانه من الضرورى توفير المتطلبات المالية والفــنية ونقــل التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لمساعدة تلك الدول على مواجهة تلك المشكلة المزمنة .

وأود أن أشــير هنا إلى الإعلان النهائى لمؤتمر مراجعة معاهدة الأسلحة التقــليدية مفــرطة الضــرر وعشــوائية الأثــر الذى عقد فى جنيف عام ١٩٩٦ CCW ، حيث تضمن فقرة عن دور الدول المسئولة عن نشر الألغام فى إزالتها . ولقــد تــم تأكيد هذا الموقف بقرار صادر عن قمة منظمة الوحدة الأفريقية التى عقــدت خلال شهر يونيه ١٩٩٧ فى هراراى. كما أكده سفير النمسا لدى رئاستها الاتحــاد الأوروبي (بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى عند مناقشة موضوع الألغــام الأرضية المضادة للأفراد خلال الدورة ٥٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة) ، حيــث ذكر حرفيا "ان المسئولية الأساسية لإزالة الألغام تقع على عاتق الأطراف التى زرعتها".

ولقــد نجح وفد مصر خلال عام ١٩٩٨ فى استصدار قرارات من كل من المجــلس التــنفيذى لمنظمة الصحة العالمية وجمعيتها فى يناير ومايو ١٩٩٨ على الــتوالى ، بالإضــافة الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات فى سبتمبر ١٩٩٨ للــتأكيد عــلى مســئولية الــدول التى زرعت ألغاما أرضية أثناء احتلالها لاراضــى دول أخري عن إزالة تلك الألغام، من خلال تقديم الخرائط والمعلومات

اللازمـــة لهـذا الغرض بالإضافة الى المساعدات الفنية والمالية الضرورية لتحقيق ذلك، وبذلك يمكن تفادى مزيد من الضحايا والمعاناة الإنسانية وتفادى حالات الوفاة بيـــن المدنيين وتوفير المناخ المناسب لمتابعة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الـــدول المتضـــررة. ومـــن الجدير بالملاحظة انه قبل مبادرة مصر بإثارة هذا الموضــوع فى المجــلس التـــنفيذى لمنظمة الصحة العالمية، كانت اجندة المنظمة تتضـــمن بـــندا حول دور منظمة الصحة العالمية فى إغاثة ضحايا الألغام، وتحت شـــعار "الوقاية خير من العلاج " قدمت مصر مبادرتها بصياغة فقرة فى مشروع القـــرار على النحو السابق، وقد واجهت مصر معارضة شديدة من وفود الولايات المـــتحدة وإنجلـــترا واســـتراليا وألمانيـــا، وتمكنت مصر من خلال اللجوء إلى التصويت – من استصدار القرار .

أمـــا فى اللجـــنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات المتفرعة عن لجنة حقـــوق الإنســـان ، فقـــد تم التفاوض فيما بين خبراء اللجنة حينئذ ، ومنهم الأستاذ الدكتور احمد خليفة والسفير احمد توفيق خليل ، حول صياغة مشروع القرار الذى صدر بدون تصويت عن اللجنة الفرعية. وقد قدمنا القرارين كوثائق رسمية لمؤتمر نـــزع السلاح لمراعاتها فى مداولات المؤتمر تحت البند ذى الصلة وهو "البرنامج الشامل لنزع السلاح ".

وانطلاقـــا من هذا الموقف شاركت مصر بصفة مراقب طوال اجتماعات مبادرة اوتاوا للتفاوض حول معاهدة دولية لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وللأسف فان النص النهائى للمعاهدة التى تم اعتمادها فى اوتاوا فى سبتمبر ١٩٩٧ يتضـــمن أحكامـــا غامضـــة حـــول إزالة الألغام والمسئولية الدولية عن ذلك، هذا بالإضـــافة الى تجاهل نص المعاهدة للاستثناءات الخاصة بمراعاة متطلبات الأمن القـــومى لـــلدول المعـــنية وحقها الشرعى فى الدفاع عن النفس، والذى ينص عليه ميـــثاق الأمـــم المتحدة إشارة للمادة ٥١ ، وبصفة خاصة بالنسبة للدول التى لديها حدوداً شاسعة تمر فى مناطق غير آهلة بالسكان مثل حالة مصر. تلك الاستثناءات تعـــد ضرورية لمكافحة عمليات التهريب غير الشرعى للمخدرات والسلاح الرامية

إلى زعــزعة الاســتقرار والأمن القومى للدول المعنية من خلال انتشار العمليات الإرهابية والتهريب والأنشطة الإجرامية عبر الحدود.

ولقــد عيــن مؤتمــر نزع السلاح خلال دورته لعام ١٩٩٨ منسقا خاصاً لموضــوع الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وقد وضح من خلال مشاوراته تباعد مواقف وفود الدول الأعضاء حول كيفية تناول مؤتمر نزع السلاح لهذا الموضوع، حيــث تتمسك بعض الدول بان المفاوضات حول هذا الموضوع انتهت فى مؤتمر اوتــاوا بإبرام معاهدة لحظر تلك الألغام، وتتمسك وفود دول أخرى بأن الموضوع له طابع انسانى اكثر من دخوله فى إطار نزع السلاح.

٨- الأسلحة التقليدية الخفيفة والصغيرة

تشجع مصر كافة الجهود الدولية الرامية الى نزع السلاح على المستويين الاقــليمى والعــالمى ، انطلاقــا من سياستها الراسخة بشأن ضرورة تعزيز السلم والآمن الدوليين. وتؤمن مصر بان جهود نزع السلاح يجب ان تنطلق من الاولولية الــتى اقــرتها الــدورة الاولى الخاصــة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ المكرسة لموضوعات نزع السلاح وعلى قمتها نزع السلاح النووى واسحلة الدمار الشامل الاخرى ثم الأسلحة التقليدية. لذا فان مصر تؤمن بان اى عمل يتم القيام به فى مجــال الأسلحة التقليدية الخفيفة والصغيرة لا يجب ان يلقى بظلاله على اولوية و اهمية تناول موضوع نزع السلاح النووى، بالإضافة الى ضرورة احترام مبادئ القــانون الــدولى وميــثاق الأمم المتحدة بما فى ذلك حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى عن النفس والسيادة المتساوية والسلامة الاقليمية للدول وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، وعدم استخدام القوة فى العلاقات الدولية وحل المنازعات بالطرق الســلمية وحــق تقرير المصير. وقد حرصت مصر على تضمين تقرير مجموعة الخــبراء الحكوميــن الــتى انشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتناول موضوع الأسلحة الخفيفة والصغيرة اشارة الى مسئولية الدول عن ضمان مستوى معين من التســلح والاســتيراد يتوافق مع حقها الشرعى للدفاع ومتطلبات امنها القومى، مع الاشــارة الى خطورة ممارسات الارهاب وخطوط امداده غير الشرعية. وقد نجح

وفـد مصر فى الاشارة فى التقرير الى التكنولوجيا الحديثة التى تؤدى الى تطوير وانـتاج أسلحة ذات قدرات تدميرية عالية، وذلك على ضوء قيام إسرائيل بابحاث متطورة لانتاج اجيال جديدة من الأسلحة الصغيرة.

وخـارج إطار مؤتمر نزع السلاح انعقد مؤتمرات إقليمية منها مؤتمر فى بروكسـل فى ١٢ و ١٣ اكـتوبر ١٩٩٨ بعـنوان : " نزع السلاح من اجل تنمية مستدامة : قضية الأسلحة الصغيرة مع التركيز على الجنود الاطفال "، وصدر عنه بـرنامج عمل لمواجهة ظاهرة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وقد ايدت مصر قـراراً يصـدر عـن دورات الجمعية العامة منذ الدورة ٥٣ للجمعية العامة بشأن الأسـلحة الخفيفـة والصغيرة، حيث تم التأكيد على ضرورة تناول هذا الموضوع بشـكل متوازن وشامل وعادل مع مراعاة اولويات موضوعات نزع السلاح وعلى رأسـها ازالة الأسلحة النووية تليها باقى اسلحة الدمار الشامل ثم الأسلحة التقليدية بمـا فيهـا الأسلحة الخفيفة والصغيرة. كما تم التأكيد على ان منع انتشار الأسلحة الصغيرة لا يعنى حرمان الدول من حقها فى الدفاع الشرعى عن النفس وفى تقرير مصيرها وفى مواجهة مخاطر الارهاب وتهريب المخدرات.

ولقـد كان من قبيل خلط الاوراق ما جاء فى تقرير السكرتير العام المقدم لـلقمة الالفيـة للجمعية العامة باعتباره الأسلحة الصغيرة والخفيفة من قبيل اسلحة الدمار الشامل، الأمر الذى عرضه لانتقاد وفود دول العالم النامى لتصحيح مثل هذا الخـلط الـذى دأبـت الدول الغربية على ترديده للتغطية على مسؤولياتها بالنسبة لأولوية نزع السلاح النووى.

خاتمة : الدروس المستفادة

مـن واقع ما تم من انجازات ومن جهود للتفاوض وابرام معاهدات حول نـزع السلاح والآمن الدولى، يمكن استخلاص عدد من الانطباعات وبلورة بعض الوصـايا مـع الأمـل فى ان تكـون ذات فائدة لممثلى الدول والباحثين استشرافا للمستقبل:

١- المساواة بين الدول والتخلص من عقلية الهيمنة والتفرقة:

ان مؤتمـــر نـــزع الســـلاح بعد توسيع عضويته فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، يلزم ان يطور من اليات عمله على ضوء ضرورة تغيير العقليات الـــبالية للحرب الباردة التى فرضت حالة من الجمود على نشاط المؤتمر، وبالتالى لابـــد مـــن التخـــلص مـــن سياسة الهيمنه التى تسيطر على بعض الدول الكبرى كميـــراث عن فترة الاستعمار، ولا بد من ان تراعى تلك الدول اولويات المجتمع الـــدولى أو عـــلى الأقـــل الغالبية العظمى من البشرية التى تعكسها الدول النامية احـــتراما لقـــاعدة المســـاواة بين الدول وعدم التفرقة بينها تحت اى ذريعة كانت، ورفـــض المبدأ الذى تعتنقه ألا وهو MINE IS MINE AND YOURS IS NEGOTIABLE.

٢- الديموقراطية:

ضـــرورة ان تتسم اعمال المؤتمر بالديموقراطية وهو الشعار الذى تتشدق بـــه بعض الدول المتقدمة كذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول النامية، بينما تـــرفض ذلـــك فى مجال العلاقات الدولية، وعندما نطالب بتطبيق هذا المبدأ على العلاقـــات الدولية وفى محافل مثل مؤتمر نزع السلاح والمنظمة العالمية للتجارة والمؤسســـات المالية الدولية (بريتون وودز) نصطدم بمقاومة الدول المتقدمة ذات المصـــلحة ومـــنها بعض الدول الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن. فقاعدة توافق الاراء فى كل من مؤتمر نزع السلاح والمنظمة العالمية للتجارة أدت الى شلل فى اتخـــاذ قـــرارات تمـــس اولويات ومصالح الغالبية العظمى من شعوب الارض. وطالمـــا تـــم اساءة استغلال هذه القاعدة للحفاظ على مكاسب لعدد قليل من الدول الغـــنية ضـــد ارادة الغالـــبية العظمى، ووصلنا الى حالة من دكتاتورية الاقلية فى امور تمس عصب الحياة وبقاء الشعوب بما فى ذلك ازالة الفقر واعمال الحق فى التـــنمية وتحقيق الأمن للكافة. ومن هنا، فانه فى حالة اصطدام اتخاذ القرار بحالة من الشلل نتيجة التمسك بقاعدة توافق الاراء، فيجب اللجوء الى التصويت واحترام

راى الاغلــبية اذا كـــان هؤلاء الذين ينادون بالديموقراطية صاداقون أو يتظاهرن بالحفاظ على مصداقيتهم.

٣- الشفافية:

ضرورة ان تتسم مداولات مؤتمر نزع السلاح – وكذلك الحال فى مجلس الأمن والمنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات بريتون وودز– بالشفافية فيجب ان تعبر مختلف الدول خاصة الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، عن مواقفها بصراحة وبشفافية، وان تشرك باقى الأعضاء منذ المراحل الاولى فى عملية اتخاذ القرارات، بدون صفقات يتم عقدها من وراء الظهور وخلف الستار، ثم يتم مفاجأة الاخرين بها، كما يجب ان تكون صياغة تلك المواقف بمشاركة الجميع على نحو من الوضوح حتى تكون قابلة للتطبيق، والا تخفى فى ثناياها اجندة خفية "Hidden Agenda" الاستمرار هيمنة البعض على مقدرات الكافة، فلم يعد مقبولا التضحية بأولويات ومصالح الغالبية العظمى من شعوب المعمورة لصالح حفنه قليلة عدداً من الدول خاصة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ومن يدور فى فلكهم من الدول المتقدمة للسيطرة على مقدرات ٨٠% من البشرية.

٤- مشاركة المجتمع المدنى:

مـــن بيـــن ما تتسم به أعمال مؤتمر نزع السلاح - وهو نفس الوضع فى المـــنظمة العالمية للتجارة - عدم مشاركة المجتمع المدنى بما فيها المنظمات غير الحكومية في مداولاتها. وطالما طالبنا بضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية على الاقل فى الجلسات العامة أو جلسات المداولات فى تلك المحافل الدولية حتى يمكـــن الاســـتفادة ممـــا تقدمه من مبادرات وآراء ومقترحات قد تفيد فى العملية التفاوضية. وهو ما يجب ان يتم فى المستقبل -اذا خلصت النوايا- فيجب الكف عن الكيـــل بمكيالين فى المحافل الدولية. فالدول الصناعية ومنها الدول النووية تنادى بمشـــاركة المجـــتمع الـــدولى فيما يروق لها من محافل مثل المجلس الاقتصادى

والاجــتماعى ولجنة حقوق الإنسان، بينما وقفت سدا منيعا ضد مطالبتنا بمشاركة المــنظمات غير الحكومية كمراقب فى مؤتمر نزع السلاح، وضرورة السماح لها فى إطـــار تنظيمى بالقاء بيانات تعبر عن مواقفها فى المؤتمر بالنسبة لمختلف البــنود المعروضـــة حول قضايا نزع السلاح والأمن الدولى، حيث تتفق مواقف العديد منها مع مطالب الدول النامية. فيجب وضع حد للإنتقائية وإزدواج المعايير فى جميع المحافل الدولية وفى العلاقات الدولية بصفة عامة.

الفصل العاشر

دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووزارة الرى والمؤسسات البحثية والفكرية فى صنع السياسة الخارجية

ل.د.أحمد عبد الحليم

لم تعن الدراسات التى تمت فى مجال دور المؤسسات (الرئاسة والعسكرية ووزارة الرى والمؤسسات البحثية والفكرية) فى صنع السياسة الخارجية سوى بجوانبها القانونية أساسا، دون أن تعطى الجانب المتعلق بالنسق السياسى للدولة وتأثرها بنظام الحكم العناية الواجبة، ويعنى هذا النهج الاهتمام بجانب واحد فقط. أما فى مصر، فلم تكن الظروف السياسية تسمح بإجراء مثل هذه الدراسات، ولعل ذلك ينبع من جوهر طبيعة مشكلة هذه المؤسسات، ودورها الفعلى والمتوقع، والعوامل التى أدت إلى وجود مثل هذا الدور وإلى إستمراريته، وخاصة فى صنع السياسة الخارجية للدولة.

والذى لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة فيما بين نظام الحكم ووظيفة هذه المؤسسات التى تعمل فى ظله، باعتبار أنها أداة نظام الحكم والقوة التى يمكن بواسطتها تنفيذ السياسات والخطط التى يستخدمها جهاز الحكم. وهنا تثار أسئلة الدراسة المحورية: هل يمكن إرجاع أسس النظام السياسى المصرى وعلاقات القوة والسلطة داخله ونمط التحالفات القائمة بين عناصره إلى القواعد والأسس والتقاليد التى أرساها نظام ثورة ١٩٥٢ ، أم أن هذه الأخيرة لحق بها تغيرات بدرجات متفاوتة انعكست على طبيعة النظام الحالى وأدت إلى اختلافه -ولو جزئيا- عن النظام الأساسى للثورة؟ وما هى طبيعة توزيع القوى بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأخرى- ووزارة الرى والمؤسسات البحثية والفكرية من بينها- فى إدارة شئون الدولة بشكل عام، وفى صنع السياسة الخارجية المصرية بشكل خاص؟ وعلى أي أساس توزع المهام بين هذه المؤسسات خلال صياغة الغاية القومية للدولة والأهداف القومية لها للحفاظ على المصلحة القومية من خلال صياغة استراتيجية قومية محكمة تضمن الاستفادة بقوة الدولة الشاملة لصياغة سياسة خارجية تستغل كافة عناصر القوة المتوافرة؟ وأسئلة أخرى كثيرة، سيتم دراستها وتحليلها خلال الدراسة.

وفى بلد كمصر، من بداهات الأمور أن تصبح مسـألة الـدور السياسـى للمؤسسات، وخاصة مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، فـى بـؤرة الاهتمـام القانونى والسياسى وذلك باعتبار ما عرفه المصريون من دور سياسى بارز لـهذه المؤسسات على مدى حقبة تاريخية طويلة، بدأت بتركيز هذا الـدور منـذ تولـى المؤسسة العسكرية لمقاليد الحكم فعلا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ومنذ تلك اللحظة نشـأ فى مصر نوع من الحكم العسكرى المرتبط بنوع من التغيير الاجتماعى الجـذرى. إلا أن الأمر بدأ يختلف فكريا وفعليا فى أوائل الستينيات حين اختلطت لدى الصفـوة السياسية الحاكمة فى مصر الملامح العسكرية بالملامح المدنية، وذلك بحكم الـدور الذى قام به الفنيون (التكنوقراط) فى تنفيذ خطـط وبرامـج التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعية والتى تمت فى إطار الخط السياسى الجديد للدولة والذى وصف رسـميا "بالاشتراكية". وبغض النظر عن الخلاف حول المصطلحات لم يعد الأمـر مجـرد حديث بسيط عن "الحكم العسكرى" البحت بالمعنى الذى تناولـه علمـاء السياسـة والاجتماع فى دراساتهم.

وفى حياة عبد الناصر، حاول تحييد المؤسسة العسكرية عن السلطة. وقـد أوضح عبد الناصر رأيه فى هذا الشأن حين قال: "لا نريد سياسة داخـل الجيـش، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية"، ورغم ذلك ظلت المؤسسة العسـكرية قوة موازية لقوة عبد الناصر حتى أحداث يونيو ١٩٦٧. وجاءت نتيجة حرب يونيـو ١٩٦٧ لتفرض مزاجا وواقعا جديدا اتسم برفـض جمـهرة المواطنيـن للأشـكال الصريحة من الحكم العسكرى. وفى ظل حكم السادات، تم المزيـد مـن تخفيـض الطابع العسكرى للسياسة المصرية، فأطلقت الحريات ونشأت الأحزاب السياسـية، وتغير شكل الحكم إلى حد كبير فى اتجاه الديمقراطية. وفى عصر مبـارك ازدادت التحولات تجاه الحرية والديمقراطية، ورغم بقاء مسحة من طبيعة النظام الأساسـى، إلا أن تغيرات جذرية حدثت تجاه مأسسـة الدولـة، وتحديـد الأدوار الواضحـة للمؤسسات القائمة والجديدة ، بالشكل الذى يمكن معه تحقيـق الـهدف مـن هـذه

الدراسة وهو إبراز دور المؤسسات فى صنع السياسة الخارجية. وهذا الأمر يعتبر هاما بصفة خاصة فى ظروف وجود تهديدات وعدم استقرار فى المناخ الخارجى الذى يحيط بالدولة: عالميا وإقليميا ، وعلى طريق عملية الإصلاح السياسى بشكل عام وإعمال مبدأ المسئولية والمحاسبية بشكل خاص، وعلى شكل وطبيعة صنع واتخاذ القرارات السياسية فى الدولة ، وهى الأمور التى تتطلب رؤية جديدة فى إطار سياسى أشمل يقود إلى دولة عصرية ذات نظام سياسى مناسب وصالح لقيادة مصر إلى قرن جديد وبداية ألفية جديدة.

معيار تحديد أدوار المؤسسات المختلفة فى مصر

يوضح الملحق (أ) الغايات والمهام القومية التى تكلف بها مؤسسات الدولة المختلفة، والمستوى المنوط به إعدادها وصياغتها. ومن الملاحظ دراسة وتحليل هذا النموذج –الذى يعتبر معيارا لتحديد أدوار المؤسسات المختلفة فى مصر– يمكن تحديد أدوار مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية والمؤسسات الأخرى التى من بينها وزارة الموارد المائية ببعض التعريفات الأساسية لما ورد بالنموذج.

١- المصلحة القومية

والمصلحة القومية هى:"الحاجات والرغبات التى تدركها دولة ذات سيادة ، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة ، تشكل المناخ الخارجي لهذه الدولة". ويلاحظ احتواء التعريف على الآتى:

(أ) أهمية عنصر "الإدراك" (Perception) لحاجات الدولة ، والذى يفترض أن ما يعتبر فى صالح "المصلحة القومية" هو نتاج "لعملية سياسية" يتم من خلالها وصول قيادة الدولة إلى قرار حول أهمية الأحداث الخارجية التى تؤثر على رفاهية الدولة.

(ب) ينطبق التعريف على الدول "ذات السيادة" الكاملة ، ولا ينطبق على المنظمات الدولية ، أو على الأقاليم ناقصة السيادة والتى تعتمد على دول أخرى.

(ج) هناك حد فاصل بين "المجال الخارجي" و"المجال الداخلي" للدول: فالحكومة التى تتعامل مع مجالها الداخلى عادة ما توصف بأنها تعمل لـ "المصلحة العامة" (Public Interest) ، فى الوقت الذى توصف فيه الحكومة التى تتعامل مع مجالها الخارجى بأنها تعمل فى مجال "المصلحة القومية" (National Interest).

(د) يشير التعريف السابق إلى الاهتمام بمصالح الدولة الوطنية بكاملها ، ولا تتعلق بمصالح الجماعات الخاصة ، أو الوحدات البيروقراطية ، أو المنظمات السياسية داخل الدولة.

وتمد المصلحة القومية واضعى السياسات بخطوط رئيسية تعاونهم فى التعرف على مثل هذه المصالح الأساسية للدولة الوطنية. أي التعرف على الحاجات القومية التى تشكل الأعمدة الأساسية للسياسة الخارجية وسياسات الدفاع القومية. ويختلف عدد ونوع هذه الحاجات بين الدول، إلا أن القيم الثلاثة الرئيسية التى تتصدر المصلحة القومية هى: البقاء، والحرية، والرفاهية والازدهار. يلى ذلك المصلحة الدفاعية، والمصلحة الاقتصادية، وباقى مصالح الدولة. وترتب المصالح القومية طبقا لأولويات الدولة، ولا يعنى هذا الترتيب أولوية لإحدى هذه المصالح على الأخرى، إلا أنه يمكن القول بأنه ما لم تكن الدولة قادرة على الدفاع عن أراضيها ومواطنيها، فلن يصبح لأى من المصالح الأخرى أية أهمية. وتقسم المصالح القومية إلى أربعة تقسيمات من حيث درجة أهمية المصلحة: مصلحة البقاء، والمصلحة الحيوية، والمصلحة الرئيسية، والمصلحة الهامشية. وتحدد الدولة أولوية مصلحتها طبقا لدرجة أهمية المصلحة. ولا تقبل المصلحة القومية ذات درجة الأهمية البالغة المساومة عليها، مما يفرض على رئيس الدولة أن تتخذ القرار باستخدام القوة العسكرية إذا ما تهددت قيمها.

٢- الغاية القومية العليا

والغاية القومية هى:"مجموعة الأهداف القومية الدائمة للدولــة ، والتــى لا تتغير مطلقا أو تتغير على مديات زمنية طويلة للغاية بحيــث تبــدو فــى مرحلــة تاريخية معينة للدولة أنها ثابتة لا تتغير ، والتي تسعي الدولة لتحقيقها بصورة عامــة وشاملة". وتقع الغاية القومية (أو الغاية السياســـية العليــا) علــى قمــة الأهــداف والسياسات والاستراتيجيات التى تخططها الدولة. ولا تستطيع أي دولة فــى العــالم تحقيق غايتها القومية دفعة واحدة ، لذلك يتم تحقيقها على مراحــل ، يعطــى لكــل مرحلة هدف قومى.

٣- الهدف القومى

والهدف القومى هو :"مجموعة الأهداف المرحلية ، التي تختص بمرحلـــة تاريخية معينة". وينبع "الهدف القومى" من "الغاية القومية" ، وينفذ أما على مرحلـــة زمنية واحدة أو على عدة مراحل فرعية على فترات زمنية متعاقبة ، على طريـــق تحقيق الغاية القومية. ويحدد الهدف القومى طبقا لإمكانات الدولة ومواردهـــا فــى إطار استراتيجية قومية عملية. ويقسم الهدف القومى إلى نوعين:

(أ) "هدف قومي مفروض على الدولة". مثل اســترداد أرض مغتصبـــة أو إزالة عدوان واقع على الدولة.

(ب) "هدف قومي نابع من الدولة". ويحدد طبقا لأولويات المصلحة القوميـة ومتطلبات تحقيق الغاية القومية.

٤- الإستراتيجية القومية

والاستراتيجية القومية هى:"المنهج الشامل الذى يبنى على إعـــداد وحشــد واستخدام قوى الدولة وتوجيهها من الاتجاهات التى تحقق الهدف القومي للدولــــة". أو هى:"أسلوب تحقيق الأهداف القومية في إطار الغاية القومية العليا". أو هى بشكل

اكثر تبسيطا:"تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف".

٥-الهدف السياسي التخصصي

والهدف السياسى التخصصى هو:"هذا الجزء من الهدف القومـــى للدولـــة الذى يخص مؤسسة واحدة". وينقسم إلى: هدف سياسى عسكرى ، وهدف سياســـى خارجى، وهدف سياسى اقتصادى، وأهداف سياسية تخصصية أخـــرى. ومجمـــوع الأهداف السياسية التخصصية للمؤسسات لا يساوى الهدف القومـــى مـــا لـــم يتـــم التنسيق بين هذه المؤسسات لتحقيق شكل وجوهر الهدف القومـــى. أي أن الـــهدف القومى يساوى الجمع الجبرى –وليس الحسابى– للأهداف السياســـية التخصصيـــة للمؤسسات المختلفة. وتدخل وزارة الموارد المائية والرى ضمـــن إطـــار الـــهدف السياسى الاقتصادى، أو تدخل تحت تقسيم منفصل: الهدف السياسى المائى.

٦- السياسة التخصصية

والسياسة (Policy) بشكل عام هى:"مجموعة المبادئ والأفكـــار العمليـــة المدروسة والمتسقة مع وبين مختلف السياسات التخصصية في الدولة ، والتى فـــى إطارها تتحدد الاستراتيجيات". وتعتبر سياسة الدولـــة هـــى مجمـــوع السياســـات التخصصية لها.

(أ) فالسياسة الخارجية: تعبر عن سياسة الدولة فى المجال الخارجى.

(ب) والسياسة الداخلية:تعبر عن سياسة الدولة فى المجال الداخلى.

(ج) وسياسة الدفاع: تعبر عن سياسة الدولة فى المجال الأمنى والدفـــاعى العسكرى.

(د) والسياسة المائية: هى الحفاظ على حصة مصر من مياه النيل خارجيا، وترشيد استهلاك المياه داخليا، أي أنها تعبر عن سياسة الدولة تجاه تنمية المـــوارد المائية.

ومجال سياسة الدولة هو العمل على تحقيق الأهــداف التخصصيــة فــي الدولة. وبذا تصبح مهمة تحقيق الهدف السياسي الخارجي علــى عــاتق السياســة الخارجية للدولة، وتتكفل مجموعة السياسات الداخلية التخصصية بتحقيــق الــهدف السياسي الداخلي، وتختص سياسة الدفاع بتحقيــق الــهدف السياســي العســكري، والسياسة المائية بتحقيق الهدف السياسي الاقتصادي/المائي. وبذا تتلخــص أجــهزة ومخططي السياسة التخصيصية في: تنسيق ومتابعة مطالب السياســة التخصصيــة (الخارجية/الدفاعية/الاقتصادية/المائية .... الخ) مع باقي السياسات الأخــرى فــي الدولة ، وتحديد إطار وتوجيهات المؤسسة المعنية لتبنى في إطارها الإســتراتيجية التخصصية ، وحل المشــاكل الرئيســية التــي تواجــه مخططــي الإســتراتيجية التخصصية (الخارجية/الدفاعية/الاقتصادية/ المائية .... الخ).

٧- الإستراتيجية التخصيصية

والاستراتيجية التخصصية بشكل عام هي:"فن السيطرة علــى واســتخدام موارد الدولة –أو مجموعة من الدول– في إطار سياســة تخصصيــة واضحــة ، لتحقيق هذه السياسة ، وبالتالي الهدف التخصصي، على طريــق تحقيــق الــهدف القومي". ويتم بهدف تنمية مصالح الدولة الحيوية بفاعلية وفعالية ، وحمايتــها مــن الخصوم: الفعليين أو المحتملين أو المفترضين. أن أحد مفاهيم الإســتراتيجية هــو: "التصور المستقبلي للمشاكل وأساليب حلها". من هنا، فان النظرات المستقبلية هــي إحدى الضرورات الأساسية للمفكرين الإستراتيجيين، خاصة في مجالات الدراســة: الخارجي/الدفاعي/الاقتصادي/المائي.

٨- باقي المفاهيم العسكرية

وتندرج باقي المفاهيم الواردة في المعيار تحت المسئولية العسكرية. وذلــك كالآتي:

(أ) الهدف الإستراتيجي.

ويتعلق الهدف الإستراتيجي:"بإحداث تغييرات حادة في الموقف السياسي العسكرى تؤثر على تطور الصراع المسلح ككل". وقد يستغرق تحقيق "الهدف الإستراتيجي" طوال فترة الحرب، ويلزم لتحقيقه تحديد "مهام استراتيجية" للقوات المسلحة.

(ب) المهمة الإستراتيجية.

وتتعلق المهمة الإستراتيجية:"بتحقيق تدمير العدو خلال الصراع المسلح تدميرا ينتج عنه تغييرا حادا في الموقف الإستراتيجي". وتمثل "المهمة الإستراتيجية" مرحلة فى سبيل تحقيق "الهدف الإستراتيجي".

٩- التخطيط الإستراتيجي

بناء على كل العناصر السابق توضيحه في المعيار ، يبدأ التخطيط الإستراتيجي لتنفيذ الغايات والأهداف القومية المحددة. ويستخدم في التخطيط الإستراتيجي كافة الأدوات الكمية والكيفية اللازمة لسلامة التخطيط. كما تستخدم كافة أدوات علم المستقبليات (Futurology)، التى تتعلق بمدى القدرة على الرؤية (Vision) وتصور شكل المستقبل. وبذا تصبح الرؤية هى العمود المحورى لعلم المستقبليات والتخطيط الإستراتيجي طويل المدى. كما يستند علم المستقبل على "العقل" مقترنا "بالخيال الصحى" والحدس، وبذا تصبح أرضه الأساسية هى أرض "الواقع" والمعطيات الواعية بأهمية "الزمن". وفى كل الأحوال، يقوم التخطيط الإستراتيجي –والتخطيط الإستراتيجي طويل المدى- بناء على الغاية القومية ، والأهداف القومية، وباقى عناصر "نموذج" المعيار.

بعض الملاحظات الأساسية على المعيار

وهناك بعض الملاحظات الأساسية على المعيار ، يجب تبنيها قبل المضى

قدما فى تحديد أدوات المؤسسات المختلفة. واهم هذه الملاحظات الآتى:

١- **تعدد مستويات التخطيط.** وحيث يتولى مسئولية تحديد وصياغة المصلحة القومية ، والغاية القومية ، والهدف القومى ، والاستراتيجية القومية ، القيادة السياسية للدولة (المستوى القومى) والتى يعبر عنها رئيس الجمهورية بالتعاون مع مجلس الأمن القومى (أو ما يماثله) ومجلس الشعب. ويتولى مسئولية تحديد وصياغة الأهداف السياسية التخصصية والسياسات التخصصية القيادات السياسية التخصصية (السياسية الخارجية لوزارة الخارجية ، والسياسية العسكرية لوزارة الدفاع ... الخ) وهو المستوى السياسى التخصصى ، والتى يعبر عنها فى وزارة الدفاع مثلا بمجلس الدفاع الوطنى ، بالتعاون مع مجلس الوزراء وبعد تصديق رئيس الدولة. ويتولى مسئولية تحديد وصياغة باقى مفاهيم النموذج المؤسسات التخصصية ، والتى يعبر عنها فى وزارة الدفاع مثلا بالمستوى الإستراتيجي (القيادة العامة للقوات المسلحة) والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى يرأسه رئيس الجمهورية.

٢- **وضع الإستراتيجية القومية فى النموذج فى مستوى الهدف القومى.** (وليس فى مستوى الغاية القومية) ، وحيث أن جوهر مفهوم الإستراتيجية القومية هو "حشد الموارد لتحقيق الأهداف". فلو كانت الموارد كافية لتحقيق الغاية القومية مباشرة ، لما كانت هناك حاجة لتحديد هدف قومى مرحلى. وبما أن ذلك غير ممكن فتوضع الإستراتيجية القومية فى مستوى الهدف القومى المطلوب -والممكن تحقيقه.

٣- **الأمن القومى هو إجراءات عملية تتخذ وليس عبارات إنشائية تقال.** فلو نظرنا إلى نموذج المعيار ، لوجد مربعا يحيط بكل الإجراءات الواردة بالنموذج. وهو ما عُبّر عنه "بإطار الأمن القومى للدولة". بمعنى أنه لو تم اتباع كل الخطوات الواردة بالنموذج ، لتحقق الأمن القومى للدولة بشكل واقعى محسوب. والعكس صحيح.

٤- **أن هناك ركائز رئيسية لنجاح التخطيط.** وحيث يجب أن يكون شاملا وينفذ على مراحل زمنية محددة ، وأن تتبناه قيادات واعية وتوفر له الطاقات والكوادر المؤهلة وتذلل أمامه الصعاب ويكون لديها المرونة الكافية والقدرة على تقييمه طبقا للمتغيرات دون أن تحيد عن الهدف الرئيسي ، وأن يكون المنفذون للتخطيط على دراية كاملة بأهداف الخطة ولديهم ملكة الإبداع فى خلق الوسائل والأدوات التى تعظّم أهداف الخطة ، وأن يكون هناك تأييد للخطة من المخططين والمنفذين. كما أن جوهر استخدام علم المستقبليات للتخطيط الإستراتيجي طويل المدى هو اتخاذ قرارات آنية تؤثر على مناخ تنفيذ هذه القرارات فى المستقبل.

٥- **السياسة الخارجية وسياسة الدفاع هما وجهى عملة واحدة.** كما أن هناك تأثير متبادل بينهما ومجال عمل كلاهما خارجى. والتنسيق بين هاتين السياستين أمر مطلوب وواجب. وتأثير كلاهما على تحديد وصياغة الأخرى أمر حتمى. ويشكل المناخ الخارجى لكليهما باقى السياسات التخصصية الأخرى للدولة.

٦- **تتحدد سياسة بناء القوة بصفة عامة ضمن الغايات والأهداف القومية للدولة ، ويتم صياغتها ضمن الإستراتيجية القومية.** وتعتبر القوة العسكرية فى محور القوة الشاملة للدولة وانعكاسا لها. كما تدعم القوة العسكرية باقى قوى الدولة (الخارجية/الاقتصادية/المائية .... الخ). وتبنى القوة الشاملة للدولة على أساس إيجاد حالة من التوازن الشامل مع دولة التهديد. ويصبح التوازن العسكرى هو أساس التوازن الشامل. وتصبح الدولة فى حالة توازن عسكرى عندما تمتلك قوة متكافئة مع دولة التهديد بما لا يمكّن الأخيرة من تهديدها أو استخدام فترة السلام لبدء صراع مسلح. وتصبح الدولة فى حالة توازن شامل إذا ما استطاعت إعداد قوتها القومية الشاملة إعدادا مناسب يضمن تحقيق حالة من **الاستقرار تمكّنها من مواجهة التهديدات بمختلف أشكالها بما يحقق التوازن الشامل المطلوب.**

التنظيم الهيكلى لمؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ووظائفهما

وبالطبع لن نتعرض للتنظيم الهيكلى لمؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية،وإنما سنكتفى بهذا الجزء من التنظيم الوارد في نموذج معيار تحديد أدوار المؤسسات المختلفة في مصر.وذلك كالآتى:

أولا: مستوى القيادة السياسية(مجلس الأمن القومى)

لا يوجد حاليا مجلس للأمن القومى(تواجد مرة واحدة فترة السادات وكان برئاسة السيد حافظ إسماعيل)ويستعاض عنه بهيئة مستشارى رئيس الجمهورية،إضافة لاستعانته بعدد كبير من الخبراء لبحث موضوعات متعددة.ويستمع الرئيس مبارك لكل رأى، وهنا يبرز دور المؤسسات البحثية والفكرية،التى تلعب دورا سياسيا غير رسميا في بعض الأحيان، وتقوم بصياغة أوراق سياسية (Policy Papers) تقدمها لجهات متعددة في الدولة، مثل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وغيرها من الوزارات، إضافة لمؤسسة الرئاسة.

وتختص القيادة السياسية بتحديد وصياغة المصلحة القومية، والغاية القومية، والهدف القومى، والاستراتيجية القومية. وبرغم عدم وجود مجلس للأمن القومى، إلا أن هناك عناصر رئيسية تتواجد مع الرئيس خلال اتخاذه للقرارات السياسية العليا. فإضافة لرئيس الجمهورية، تشمل هيئة المستشارين رئيس الوزراء، وزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، وباقى الوزراء المعنيين ومن بينهم وزير الاقتصاد ووزير الموارد المائية والرى، كما تضم بعض المستشارين في التخصصات المختلفة، إضافة لرؤساء أجهزة المخابرات الاستراتيجية، ومن يرغب الرئيس في ضمهم.

من بين تكوين المستوى السياسي رئيسا مجلسى الشعب والشورى. ويلعب مجلس الشعب دورا أساسيا في إقرار قرارات هذا المستوى.

ثانيا: مستوى القيادة السياسية العسكرية (مجلس الدفاع الوطني)

يمثل مجلس الدفاع الوطني القيادة السياسية العسكرية بالدولة. وقد تشكل المجلس بالقرار الجمهورى رقم ١٨٨٥ لسنة ١٩٧٠ على الوجه التالى: رئيس الجمهورية رئيسا للمجلس. وأعضاء هم: رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير شئون رئاسة الجمهورية (يستعاض عنه حاليا بالأمين العام لرئاسة الجمهورية)، ورئيس المخابرات العامة، ورئيس أركان حرب القوات المسلحة، ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع الذى يعمل في نفس الوقت سكرتيرا دائما للمجلس. للمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبراته من الوزراء أو غيرهم.

وتتركز اختصاصات مجلس الدفاع الوطني في: تحديد وصياغة الهدف السياسي العسكرى، وتحديد وصياغة سياسة الدفاع. إضافة إلى ذلك ينسق مجلس الدفاع الوطني سياسة الدفاع مع كافة السياسات التخصصية الأخرى للدولة وبصفة خاصة السياسة الخارجية، كما يقوم بإعداد الإطار والتوجيهات التى تحدد الخطوط العامة للقيادة العسكرية، والتى تحدد ملامح الإستراتيجية العسكرية التى تنفذ تطبيقا لسياسة الدفاع.

ويعتبر وزير الدفاع هو المسئول الرئيسى عن تنسيق ومتابعة سياسة الدفاع، وعلى ذلك يجب أن يتمتع بالقدرة على الفهم السياسي إضافة لتخصصه في البعد العسكرى.

ولإمكان قيام السياسة العسكرية،المتمثلة في مجلس الدفاع الوطنى، بمهامها يتبع لها سكرتارية دائمة شكلت بقرار رئيس الجمهورية رقم٨٧٧/٧٠، تختص بتخطيط سياسة الدفاع والمتابعة المستمرة لتنفيذ تلك السياسة مع باقى الوزارات والأجهزة المدنية. وتتركز اختصاصاتها في الآتى:

١-دراسة العوامل المؤثرة على إعداد وتقرير سياسة الدفاع.

٢-التخطيط لسياسة الدفاع.

٣-متابعة تنفيذ ما يتقرر من سياسة دفاع مع أجهزة الدولة ووزارتها المختلفة، وخاصة وزارة الخارجية.

٤-متابعة الإنفاق العسكرى لمجالات التسليح والتصنيع الحربى، والتأمين الفنى للأسلحة والمعدات، في إطار الاعتماد المالى الذى سيخصص لهذا الغرض.

٥-تقويم ما تم تنفيذه،واستخلاص الدروس المستفادة لوضعها في الاعتبار عند التخطيط الجديد.

٦-تمثل حلقة الاتصال الدائمة والمستمرة بين القيادة العامة للقوات المسلحة، وبين القيادة السياسية العسكرية، وبين الأجهزة والوزارات المدنية وبصفة خاصة وزارة الخارجية، لحل وتذليل العقبات التى قد تعترض التخطيط والتنفيذ.

٧-القيام بإجراء التعاقدات-عن طريق الأجهزة والإدارات المختصة-على صفقات التسليح والتصنيع الحربى اللازم للقوات المسلحة.

ثالثا: المستوى الإستراتيجى: وزارة الدفاع (القيادة العامة للقوات المسلحة)

يمثل "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" القيادة العسكرية. ويشكل المجلس بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨، والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٠. ويقوم المجلس بدراسة طبيعة الصراع المسلح وفن إدارته، باعتبار ذلك مجال تطبيق سياسة الدفاع. ويشكل المجلس من وزير الدفاع رئيسا للمجلس.وأعضاء هم: رئيس أركان حرب القوات المسلحة نائبا لرئيس المجلس، ومساعد وزير الدفاع طبقا لما يحدده رئيس المجلس، ومساعد رئيس أركان حرب القوات المسلحة طبقا لما يحدده رئيس المجلس، وقادة القوات البحرية والجوية

والدفاع الجوى، وقادة المناطق العسكرية والجيوش الميدانية طبقا لما يحدده رئيس المجلس، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، ورئيس هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة، ورئيس هيئة الإمداد والتموين، ورئيس هيئة التدريب، ومدير إدارة المخابرات الحربية والاستطلاع، ومدير إدارة التوجيه المعنوى، والأمين العام لوزارة الدفاع سكرتيرا للمجلس.

وتتركز اختصاصات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في: رسم الإستراتيجية العسكرية التى تحقق سياسة الدفاع والهدف السياسي العسكرى، وتحديد الهدف الاستراتيجى والمهام الإستراتيجية للقوات المسلحة، والتخطيط الاستراتيجي-والاستراتيجى طويل المدى-للقوات المسلحة. إضافة إلى ذلك يقوم المجلس بالتنفيذ الدقيق لتوجيهات والإطار الذى أقرته القيادة السياسية والقيادة السياسية العسكرية في كل ما يخص الإعداد للصراع المسلح وإدارته، وتقويم سياسة الدفاع على ضوء التطبيق الفعلى لتلك السياسة، وتقديم أى مقترحات للتطوير من خلال الدروس المستفادة لعرضها على مجلس الدفاع الوطني للمراجعة والإقرار.

دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية

١-طبقا للدستور المصرى، فإن مؤسسة الرئاسة هي المسئولة عن تحديد وصياغة السياسة الخارجية، ويشترك وزير الخارجية بطبيعة وضعه كعضو في المستوى السياسي (مجلس الأمن القومى المفترض) في هذا التحديد والصياغة. ويصبح وزير الخارجية (مع وزارة الخارجية) المسئول الرئيسى عن تنفيذ السياسة الخارجية،وصياغة الدبلوماسية اللازمة لتنفيذ هذه السياسة. ويشمل ذلك وزارة الخارجية إضافة للبعثات الدبلوماسية المصرية في الخارج. وفى هذا الإطار، يقوم وزير الخارجية بتنسيق السياسة الخارجية للدولة مع باقى السياسات التخصصية: سياسة الدفاع، السياسة الاقتصادية، السياسة المائية..الخ.

٢-وبما أن السياسة الخارجية وسياسة الدفاع هما وجهى عملة واحدة، فـإن التنسيق الكامل والتأثير المتبادل بين وزارتى الخارجية والدفاع يصبح أمرا حتميـا. ويبرز هذا التعاون والتنسيق في المطالب الأساسية لرسم وصياغة سياسة الدفـاع، والتى تؤثر بالضرورة في السياسة الخارجية. وأهم هذه المطالب هي:

(أ) تحديد الموقف السياسي السائد: دوليا-إقليميا-محليا.

(ب) توجهات السياسة الخارجية-والداخلية-للدولة.

(ج) العلاقات الدولية السائدة بين الدولة ودولة-أو دول-أخرى فـي فـترة زمنية معينة.

(د) تحالفات الدولة، وتحالفات خصمها أو خصومها، ودرجة الاعتماد علـى هذه التحالفات، والالتزامات الدفاعية والخارجية الواقعة على الدولة.

(هـ) التهديدات المواجهة للدولـة، والمخـاطر والتحديـات -السياسـية والدفاعية- التى يحتمل أن تواجهها.

(و) البناء الإستراتيجي للقوة المسلحة، ومدى توافر نظم التسـليح السـائدة والمطلوب منها، وبالتالي الدول المطلوب توثيق التعـاون السياسـي والدبلوماسـى معها لصالح سياسة الدفاع.

(ز) التوازن الإستراتيجى/العسكرى السائد في المنطقة الإقليميـة المحـددة (المستوى التقليدى وفوق التقليدى والنووى) ومطـالب إنشـاء تحالفـات سياسـية واستراتيجية جديدة لإصلاح هذه التوازنات.

(ح) مطالب دعم قوة الدولة (بمفردها، ومع حلفائها، وما يمكن الحصـول عليه من مصادر أخرى)، ومطالب إضعاف الخصم (فض تحالفاتـه مـع آخريـن ومحاولة استمالتهم لجانب الدولة أو على الأقل حيادهم، وبنـاء رأى عـام عـالمى وإقليمى مضاد للخصم ومؤيد للدولة). ويعتبر هذا الأمر قمـة التعبـير عـن دور المؤسسة العسكرية فى صنع السياسة الخارجية.

٣- وبذا يتوافق دور مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية للدولة.ويؤدى كفاءة ممارسة هذه الأدوار إلى كفاءة السياسة الخارجية وسياسة الدفاع،وباقى السياسات التخصصية الأخرى(بما فيها السياسة الاقتصادية-المائية..الخ)التى تؤدى إلى مواءمة موارد الدولة مع الأهداف المطلوب تحقيقها،وضع الفاصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية أو تقليله قدر الإمكان حيث تعتمد كل منهما على الأخرى،وتعظيم قدرات الدولة لتعظيم تأثيرها فى المجالات الدولية وإقليمية.أى ضمان تحقيق المصلحة القومية للدولة،وغاياتها وأهدافها القومية.

دور وزارة الموارد المائية والرى في صنع السياسة الخارجية

تتولى مؤسسة الرئاسة والحكومة تحديد وصياغة السياسة المائية للدولة، ويشترك وزير الموارد المائية والرى في هذا التحديد وتلك الصياغة، ويعتبر المسئول الرئيسى عن تنفيذ هذه السياسة وتحديد أسلوب استخدام وتنمية الموارد المائية. وفى سبيله لتحقيق ذلك سيتعاون بالضرورة مع التوجهات الخارجية للدولة،وسيتأثر ويؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية. وتعتبر الحكومة بكاملها مسئولة عن تنفيذ السياسات المختلفة، بما فيها السياسة المائية للدولة،كما يبرز أيضا دور مجلس الشعب في إقرار هذه السياسة.وبالطبع تنبع السياسة المائية من الهدف السياسي الاقتصادى/المائى لتحقيق الهدف القومى في إطار الإستراتيجية القومية المحددة، على طريق تحقيق الغاية القومية والمصلحة القومية في إطار الأمن القومى للدولة.

وتسعى السياسة المائية لمصر،وبالتالي سياستها الخارجية،إلى تجنب حدوث أزمة في مياه النيل وزيادة الموارد المائية لمصر. ويقصد بأزمة مياه النيل،بأنها الأزمة المحتملة التى قد تقع بين الدول الواقعة على النهر، أو بعض منها، كنتيجة مباشرة لبعض الخلافات على توزيع مياه النيل نتيجة لرغبة هذه الدول في زيادة مواردها من مياه النهر، أو لمواجهة مطالبها المتزايدة في هذا

الشأن. كما أن زيادة بعض المشروعات التى تقام على مجرى النهر في البلدان الواقعة عليه، قد يقلل كمية المياه التى تصل إلى مصر، أو يؤخر وصولها على أقل تقدير، في الوقت الذى تحاول فيه مصر زيادة حصتها من المياه لمواجهة احتياجاتها المتزايدة من هذه المياه عاما بعد عاما، وهو الأمر الذى قد تنشأ عنه أزمة سياسية تحتم على متخذى القرار وصانعى السياسة مواجهتها. ويضاعف من حدة هذه الأزمة التدخلات الخارجية في منطقة حوض النيل،وزيادة النفوذ السياسي لدول التدخل وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة.

وتصل حصة مصر حاليا من مياه النهر إلى ٥٥,٥ م م٣ عند أسوان. وتوزع حصة مصر من المياه طبقا لحاجاتها المختلفة. فيخصص للزراعة ٨٥% من المياه والتى تصل إلى ٤٩,٧ م م٣ سنويا، وتعتمد هذه الكمية على التركيب المحصولى والأراضى المنزرعة. ويخصص لمياه الشرب حوالى٣,٣ م م٣ سنويا،بينما تصل المياه المخصصة للصناعة إلى حوالى ٢,٢م م٣ سنويا.ويصل إجمالى المياه غير المستخدمة إلى حوالي ٤ م م٣، يتم استهلاكها في الملاحة النهرية وتوليد الكهرباء ولا تستخدم للرى، وكميات المياه الموازنة وهى المياه التى يتم التخلص منها لموازنة الضغوط على السدود للحفاظ على سلامتها خلال شهرى ديسمبر ويناير. ويضاف إلى هذه الكمية ٢,٩ م م٣ من الخزانات الجوفية، و٢,٣م م٣من مياه قنوات الصرف بعد معالجتها واستخدامها لأغراض الرى،ليصل إجمالى موارد مصر المائية إلى ٦٠,٧م م٣. وقد أقامت مصر العديد من مشروعات تخزين المياه وتوليد الطاقة الكهربائية مثل: خزان أسوان،والسد العالى، إضافة للعديد من السدود الأخرى الكبيرة في القناطر الخيرية، وأسيوط، وزفتى، واسنا، ونجع حمادى، والدلتا الجديدة، وإدفينا. إضافة لمعاونتها للعديد من الدول الأفريقية الواقعة على نهر النيل في إقامة العديد من المشروعات في أعالى النيل للسيطرة على فقد مياه النهر.

وبذا فإن قضية المياه تعتبر إحدى الثوابت المحورية في سياسة مصر

الخارجية عبر العصور، وفقا لما تمليه ظروف هذا العصر السياسية والاقتصادية والعسكرية. فتارة تتولى السياسة والدبلوماسية مهمة الحفاظ على حقوق مصر المائية، وتارة أخرى ترسل الحملات العسكرية إلى منابعه لضمان عدم المساس بهذه الحقوق. وقد تركز العمل من أواخر القرن الماضي وأوائل القرن العشرين إلى توقيع مجموعة من الاتفاقات والمعاهدات بين دول حوض النيل أما عن نفسها أو مع الدول ذات السيادة عليها في ذلك الوقت لتأكيد حقوق مصر التاريخية الثابتة والمستقرة في مياه النيل، وضمان وصول هذه المياه في الوقت المناسب وبالكميات اللازمة. وقد امتد هذا التعاون ليشمل مشروعات تنمية الموارد واستقطاب الفاقد منها من خلال المشروعات المشتركة مع دول حوض النيل، وتقديم المعونة الفنية لهم.

وتنظر مصر إلى دول حوض النيل باعتبارها كتلة استراتيجية حيوية تمس مصالح الدول المشاطئة له، ومحط أنظار دول أخرى إقليمية وعالمية لها أهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية في المنطقة، قد تخرج هذه الكتلة الإستراتيجية في بعض الأحيان إلى دوائر أخرى جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية، مما يدخلها في دائرة أكثر المناطق الإقليمية أهمية، خاصة مع تنبؤ كثير من خبراء السياسة والاستراتيجية أن أي حرب قادمة في المنطقة سوف تدور حول المياه. ويشكل نهر النيل بحكم موقع مصر الجغرافي والجيوبوليتكي والجيواستراتيجي منه، عنصرا هاما ومؤثرا على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية في مصر. ورغم ارتباط مصر بمصالح مختلفة مع كل دول حوض النيل، إلا أن أهم دولتين لمصر في هذا المجال هما أثيوبيا والسودان. وأثيوبيا هي دولة المنبع الرئيسية لحصة مصر من مياه النهر، بينما السودان هي دولة مصب إلا أن أهميتها تعود إلى أن النيل يمر بها في طريقة إلى مصر حاملا معه حصة مصر كلها من المناطق الاستوائية وهضبة الحبشة. وتتميز علاقات مصر بهاتين الدولتين بالتغير -سلبا أو إيجابا- في فترات زمنية مختلفة، وطبقا للظروف السياسية السائدة، وهو الأمر الذى يبرز أهمية

السياسة الخارجية المصرية في هذا الشأن، وبالتالي على دور وزارة الموارد المائية والرى في صنع هذه السياسة.

وفيما يتعلق بعلاقات مصر عموما بدول حوض النيل، فقد أسهم وجود الاتفاقات الدولية مع بعض دوله، والعلاقات الجيدة مع البعض الأخر خاصة مع دول المنبع، في استقرار الأوضاع السياسية والمائية فى حوض النيل. إلا أن الأوضاع المائية تتأثر أحيانا ببعض الأحداث السياسية سواء بين دول الحوض، أو داخل دولة بعينها.ويضاعف من الاحتمالات السلبية فى هذا الصدد تدخلات قوى أجنبية (إقليمية ودولية) فيما يجرى في حوض النيل لوجود مصالح مختلفة لهذه الدول في المنطقة، إضافة لارتباط منطقة حوض النيل بمنطقة جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية مجاورة لهذه الدول مصالح فيها وهى منطقة البحر الأحمر، وقربها من منطقة أخرى أكثر أهمية هي منطقة الخليج العربى الغنية بالبترول. نتيجة لذلك كله، يتأثر الموقف السياسي لدول حوض النيل بالتحركات الدولية والإقليمية في المنطقة. ويأتى على رأس هذه القوى الدولية والإقليمية الولايات المتحدة وإسرائيل.

فبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشرقية وانهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت الهيمنة الأمريكية على مجريات الأمور في العالم ، وأدى ذلك إلى تداعيات متباينة في أفريقيا كان من بينها دول حوض النيل. وفى أفريقيا خفت حدة الصراعات داخل القارة في الوقت الذى تفجرت فيه أوضاع داخلية في بعض الدول الأفريقية، وحسمت العديد من القضايا لصالح الأهداف والمصالح الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، وتوثقت علاقات الولايات المتحدة بدولة منبع رئيسية في أفريقيا هي أثيوبيا، إضافة إلى علاقاتها القوية مع إرتريا. وفى منطقتى الجوار الجيوبوليتيكية في البحر الأحمر والخليج العربى، دانت موازين القوى للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وكان من الضرورى أن يتم تنفيذ السياسات الأمريكية الجديدة أما بواسطة الولايات المتحدة ذاتها أو بواسطة حلفائها

الإقليميين أو أصدقائها في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل. وفي نفس الوقت، أدت هذه الأوضاع السياسية الجديدة لدعم الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل وأهدافها في البحر الأحمر وأفريقيا عموما، وداخل دول حوض النيل الأفريقية بشكل خاص.

ولإسرائيل علاقات متعددة، علنية وسرية، مع العديد من الدول الأفريقية، وذلك لضمان تحقيق مصالحها وأهدافها القومية، خاصة مع سيادة مناخ السلام في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد أدت عمليات السلام إلى تخفيف القيود عن تحرك إسرائيل في المناطق ذات الاهتمام الإستراتيجي بالنسبة لها، وعن إمكانية تحركها داخل القارة الأفريقية ومنطقة البحر الأحمر الإستراتيجية، وهو الأمر الذى يزيد من احتمالات تطور الدور الإسرائيلى بواسطة إسرائيل بمفردها، أو في إطار التعاون الإستراتيجى مع الولايات المتحدة في هذه المناطق الهامة إستراتيجياً، وهو الأمر الذى يبرز أهمية السياسة الخارجية المصرية في هذا الشأن. وفيما يتعلق بمنطقة حوض النيل، تتميز إسرائيل بعلاقات مميزة مع كل من أثيوبيا وإريتريا وكينيا وزائير، وعلاقات أخرى بمستويات مختلفة مع كل من تنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندى. ولا شك أن هذا التغير في شكل وطبيعة الحركة الإسرائيلية في أفريقيا والبحر الأحمر، قد ساعد إلى حد كبير في تغير شبكة العلاقات الإقليمية والتوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط وأفريقيا عموما، ومنطقتى حوض النيل والبحر الأحمر على وجه الخصوص. ويضاعف من هذه الإشكالية مطامع إسرائيل في مياه النيل.

وفى إطار هذا التحليل السياسى، يمكن تصور دور وزارة الموارد المائية والرى فى صنع السياسة الخارجية المصرية، طبقا للاعتبارات التالية:

أولاً: بعض الحقائق الأساسية

هناك بعض الحقائق الأساسية الخاصة بالوضع السياسي والإستراتيجى لحوض نهر النيل، من أبرزها ما يلى:

١- أن نهرُ النيل، أيا كان وضعه زمنيا، هو جزء من جغرافيــة المنطقـة التى يجب أن يكون لدولها اليد الطولى فيما يحدث في هذا المجرى المائى الهام.

٢- أن نهر النيل هو المورد الرئيسى للمياه لدول المصب، وبصفة خاصــة مصر، كما أنه يعد عمقا استراتيجيا هاما للدول المشاطئة له.

٣- أن هناك من القضايا الخاصة بدول حوض النيل ما لم تصل أطــراف النزاع فيها إلى حل نهائى وشامل لها، مما يجعل حوض النيل مصدراً لقلق يحمــل بين طياته تربص دول ببعضها إقليميا، وترقب القوى الخارجية لمجريات الأحــداث به دولياً.

٤- أن الدول الأجنبية ذات المصالح في المنطقــة لا ترتبــط بــالضرورة بسياسات واستراتيجيات الدول المشاطئة لنهر النيل بشكل متطـــابق، وإنمــا لديــها سياسات واستراتيجيات أخرى خاصة بها قد لا تتوافق بالضرورة مع تلك الخاصــة بدول الحوض.

٥- أن الوجود الأجنبى في المنطقة قد ساعد إلى حد كبير في تغير شــبكة العلاقات الإقليمية والتوازنات الإستراتيجية في منطقة حوض النيل.

٦- أن أى تهديد لحصة مصر من مياه النيل هو تهديد مباشر لأمن مصــر القومى، يدفع بمصر لاستخدام كل الوســائل لإزالتــه، بــدءًا بالجــهود السياســية والدبلوماسية المصرية الموجود خطوطها الرئيسية في سياسة مصر الخارجية.

ثانياً: الاعتبارات التى تحكم الموقف السياسي المصرى

قبل بدء صنع السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيــل، يجــب تبيــن بعض الاعتبارات التى تحكم الموقف السياسي المصرى، وبالتالي التحرك المصــوى تجاه هذا الأمر، والتى أبرزها ما يلى:

١- عدم السماح باستخدام مياه النيل كورقة ضغط ضــد الإرادة السياســية

لمصر، أو للتأثير على سياسة مصر الخارجية والداخلية وبما يتعارض مع مصلحة مصر القومية.

٢- العمل على الوصول بالموقف السياسي في حوض النيل إلى الاستقرار والتعاون بين الدول المشاطئة لحوض النهر، وتشجيع تنمية الموارد المائية والتنمية الاقتصادية المشتركة بين دول الحوض.

٣- عدم استخدام أسلوب الضغط بكافة صوره لتحقيق أى مكاسب، وتجنب الزج بنواحى الصراع الدينى والأيديولوجى والانثروبولوجى في القضايا المائية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لدول الحوض، مع سرعة تنفيذ الاتفاقات بين دول النهر حتى لا يفسح المجال للتدخلات الخارجية.

٤- رغم أن الموقف المالى والاقتصادى المصرى لا يسمح بتقديم الدعم والقروض في الوقت الراهن، إلا أن مصر قادرة على توفير الكوادر الفنية والعلمية والتكنولوجية لمعاونة دول الحوض في تنمية الموارد المائية. وتقوم مصر بهذا العمل بالفعل، والمطلوب زيادته.

٥- عدم السماح بإنشاء المشروعات المختلفة على المجرى المائى بقرار منفرد لأى دولة أفريقية، وضرورة التنسيق في هذا الأمر بين دول الحوض المعنية، لعدم التأثير على حصة مصر من مياه النيل.

٦- التعاون الكامل بين جميع دول حوض النيل للوفاء بالاحتياجات التنموية المشروعة في إطار الاستخدام الأمثل، وتنمية الموارد الحالية لصالح كافة دول الحوض.

٧- إيجاد الآليات المختلفة اللازمة للتعاون المشترك، واستمرار الاتصالات و التشاور لحل الخلافات الناجمة عن سوء استخدام مياه النيل أولا بأول

٨- أن يتم التحرك المصرى على أساس نقاط ارتكاز محدودة، من أهمها:

(أ) أن يكون هدف التحرك هو المساعدة في بناء البنية التحتية الأساسية

والمشروعات المشتركة في دول حوض النيل.

(ب) أن تأخذ مصر زمام المبادرة فـــي التحـــرك الإســـتراتيجي سياســـيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا من خلال استراتيجية تحتلها تجاه دول حوض النيل.

(ج) أن يبنى هذا التحرك على أساس الإمكانيات المتاحة حتى يمكن تنفيذه، مع الوضع في الاعتبار الظروف الداخلية لدول حوض النيل، وارتباط هذه الـــدول حاليا بقوى دولية فاعلة على الساحة الأفريقية.

(د) توضيح أن مصر ليست ضد التنمية في أى دولة نيلية، ولكنها تســـعى لأن يكون ذلك في إطار التعاون و التشاور بين دول الحوض.

(هــ) أن هناك أوجه وآليات من التعاون يجب أن تكـــون نـــواه للتعـــاون الأشمل بين جميع دول الحوض.

(و) أن يوضع في الاعتبار المتغيرات العالمية ومصالح الدول الكبرى فـــي المنطقة، مع التركيز على ضرورة التعاون و التنسيق مع هذه الدول بمـــا لا يخـــل بتوزيع مياه النيل، أو على الأمن القومى للدول المشـــاطئة للنـــهر. مـــع ضـــرورة التواكب مع هذه المتغيرات بتغيير أدوات السياسة المصرية لتأمين حصتها المائيـــة من مياه النهر.

(ز) أن يواكب التحرك الرسمى تحرك آخر على المستوى الشعبى للقطـــاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات الاقتصادية بهذا الخصوص.

ثالثا: مجالات السياسة الخارجية المصرية لدعم سياسة مصر المائية

١- في المجال السياسي

يعتبر التعاون السياسي المصرى في منطقة حوض النيل على جانب كبـــير من الأهمية، نظرا لوقوع المنطقة في المجال الحيوى المصرى، خاصة لما تتمتـــع به مصر من ثقل سياسى على المستوى الدولي والإقليمى، كذلك لكفاءة الدبلوماســـية

المصرية.

وفى هذا الإطار تعمل مصر على :

(أ) إزالة حواجز الشك والقلق بين مصر ودول حوض النيل.

(ب) القيام بدور توفيقى لحل الصراعات بين دول الحوض حلا سلميا متى طلب منها ذلك، مع الحرص على عدم التورط في هذه الصراعات كطرف مباشر.

(ج) دعم شبكة العلاقات المصرية مع دول حوض النيل، ودعم السفارات المصرية بالكوادر الفنية في كافة المجالات من منظور الأمن المائى.

(د) مواجهة التدخل الأجنبى بسياسة رشيدة، مع التنسيق مع دول الحوض بهذا الشأن.

٢- في المجال الاقتصادى والمائى

يمكن أن يتم تحرك السياسة الخارجية المصرية في المجال الاقتصادى والمائى من خلال الإجراءات التالية:

(أ) العمل على التوصل إلى اتفاقية تجارية تفضيلية بين دول حوض النيل لتنمية الموارد الاقتصادية والتجارية، وإزالة أى نقاط احتكاك مباشرة بين دول الحوض في هذا المجال.

(ب) تشجيع وتعزيز التعاون بين المؤسسات التجارية والصناعية لدول حوض النيل، وإقامة المشروعات المشتركة خاصة في مجالات المياه والطاقة وباقى المجالات الاقتصادية الأخرى.

(ج) دعم الصفقات المتكافئة بين دول الحوض للتغلب على نقص العملات الأجنبية في معظم دول حوض النيل.

(د) إحياء اتفاقيات التكامل مع السودان، وسرعة تنفيذ المشروعات المائية المتفق عليها لتقليل فاقد مياه النهر، ودعم المشروعات الزراعية المشتركة بين دول

الحوض.

(هـ) إنشاء شركات تكامل للنقل والمواصلات، والاشتراك في إنشاء البنية التحتية لهذه المشروعات لتدعيم التبادل التجارى والفنى، واشراك القطاع الخاص كعنصر جديد لتفعيل التعاون الاقتصادى والتوسع فيه، مع إقامة العلاقات الاقتصادية المباشرة بين دول الحوض دون الاعتماد على الوسيط التجارى.

(و) التعاون في مجال تكنولوجيا المياه (مثل التنبؤ، والرصد، والدراسات الهيدرولوجية ووالهيدروميترولوجية)، وحسن استخدام وإدارة المياه، لما تتمتع به مصر من خبرة طويلة في هذه المجالات، ومد التعاون في هذا المجال ليشمل كل دول الحوض.

(ز) تقديم الخبرة الفنية في مجالات الزراعة والصناعة والثروة السمكية والحيوانية، ومساعدة دول الحوض في إنشاء البنية التحتية لهذه المشروعات.

(ح) التعاون مع دول حوض النيل في إجراء الدراسات والأبحاث الخاصة بتنمية الموارد المائية وحسن استخدامها، والاشتراك في عمل قاعدة بيانات شاملة، وتطبيق نتائج هذه الدراسات والأبحاث لتنمية موارد المياه.

٣- في المجال الثقافى والإعلامى

ويتم توجيه التحرك الثقافى والإعلامي من خلال استراتيجية واضحة لدعم علاقات مصر مع دول حوض النيل، على النحو التالى:

(أ) الاستجابة لاحتياجات دول الحوض في مجال التعليم والتدريب وتوثيق الصلات بين الجامعات والهيئات الثقافية لدول الحوض، وزيادة المنح الدراسية لأبناء تلك الدول في الجامعات المصرية.

(ب) إنشاء جمعيات للصداقة بغرض التقارب الثقافى، وتبادل الزيارات على المستوى الرسمى والشعبى بين دول الحوض.

(ج) إنشاء مراكز ثقافية في دول الحوض لتوثيق العلاقات الثقافية وتعليم اللغة العربية والدين الإسلامى، وزيادة دور الأزهر في هذا المجال مع تقديم منح دراسية في جامعة الأزهر.

(د) الاهتمام بالبث الإذاعي والتليفزيونى الموجه لدول حوض النيل بلغاتهم الأصلية من خلال القنوات الفضائية، ومساعدة هذه الدول في تشغيل أجهزة إعلامهم، وتقديم المنح التدريبية لأبنائها في هذه المجالات.

(هـ) التوسع في فتح مكاتب الإعلام ودعمها بالمطبوعات والنشرات وقواعد البيانات لدعم العلاقات مع دول الحوض. وضمان وصول الصحف والمجلات المصرية، وعقد المؤتمرات المختلفة لدعم وتوثيق التعاون بين دول حوض النيل.

٤- في المجال العسكرى

وتعمل السياسة الخارجية المصرية لدعم التعاون العسكرى بين دول الحوض، وذلك من خلال الآتى:

(أ) دعم التعاون العسكرى مع دول الحوض في مجالات التسليح والتدريب والصناعات الحربية.

(ب) تخصيص المنح الدراسية العسكرية لدول الحوض في المعاهد العسكرية المصرية المختلفة، مع تلبية احتياجات هذه الدول من المستشارين والخبراء العسكريين.

(ج) في مرحلة متقدمة، قد يتم الاتفاق على إجراء المناورات والتدريبات المشتركة، لدعم التعاون العسكرى بين دول الحوض.

دور المؤسسات البحثية والفكرية في صنع السياسة الخارجية

في عهد الرئيس مبارك، ازداد الاهتمام بالبحث العلمى والتكنولوجيا، كما

زاد دور المجتمع المدني في مصر، وازدادت أهميـــة ودور المؤسســـات البحثيـــة والفكرية في صنع السياسة الخارجية ويعود ذلك إلى تميز القرن الحادى والعشـــرين بانتشار العلم والمعرفة، وتطور التكنولوجيا الحالية إلى أخرى حديثة ومتجددة، مـــع سرعة تبادل المعلومات وحريتها وانتشارها، الأمر الـــذى يـــؤدى بمتخـــذ القـــرار وصانع السياسة إلى الاستعانة بكافة المؤسسات البحثية والفكرية لمعاونته في صنـــع القرار وصياغة السياسات المختلفة بشكل عام، والسياسة الخارجيـــة علـــى وجـــه الخصوص. وفى هذا المناخ، سوف يستمر العلم والتكنولوجيا في التقدم والتطـــور، وسوف يكونا أكثر إتاحة وانتشارا واستخداما لطالبيهم في كل أنحاء العالم بدرجـــات متفاوتة، حيث تستفيد دول أكثر من أخرى في هذا المجال. وفى نفس الوقت ســـوف تنفتح الساحة العالمية للمعرفة، وهو ما توفره حاليـــا شـــبكات الاتصـــال المختلفـــة والإنترنت. وبنفس المعيار سوف تنمو دول العالم اقتصاديا بدرجات مختلفة، تـــؤدى إلى فروق في الدخل القومى للدول طبقا لقدرة كل منها علـــى التـــواؤم مـــع هـــذه المتغيرات. وفى نفس الوقت، سوف يزداد دور المجتمع المدنـــى فـــي السياســـات الداخلية والخارجية في مجتمعات الدول، مع زيادة أهمية المنظمات الأهلية ودورهـــا في المجتمع. ومن هنا نشأ دور المؤسسات البحثية والفكرية.

وفى مصر حاليا، يوجد العديد من المؤسسات البحثية والفكرية. وتتواجـــد مثل هذه المؤسسات أما على شكل مؤسسات بحثية وفكرية للقطاع الخاص (المركـــز القومى لدراسات الشرق الأوسط)، أو تابعة للجامعات (مركز البحوث والدراســـات السياسية التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومركـــز بحـــوث الشرق الأوسط التابع لجامعة عين شمس)، أو تابعة لبعض الصحف القومية (مركـــز الدراسات السياسية والاستراتيجية التابع لجريدة الأهرام)، وذلك على سبيل المثـــال. وتتكامل هذه المؤسسات البحثية والفكرية، وتتنوع أنشطتها، وتعمـــل فـــي بعـــض الأحيان مستقلة، أو تغطى جزءا مـــن الدراســـة المطلوبـــة لبعـــض الـــوزارات و المؤسسات القومية. وتعتبر وزارة الخارجية، ووزارة الدفـــاع، وأيضـــا مؤسســـة

الرئاسة في بعض الأحيان، من المستفيدين من هذه المؤسسات البحثية والفكرية.

ومنذ أوائل التسعينيات، قامت هذه المؤسسات البحثية والفكرية بالعديد من الأنشطة، التى تعتبر جزءا معاونا في صنع السياسة الخارجية المصرية. ومن هذه الأنشطة:

١- إجراء الدراسات المعاونة في تقدير الموقف السياسي والاستراتيجى، وتحليل لبعض الأحداث السياسية الهامة. ومثال ذلك: تأثير انهيار الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى عالمية وحيدة على شكل النظام العالمى وتأثيره على المناطق الإقليمية، وغزو العراق للكويت ونتائج حرب الخليج الثانية، وبعض الصراعات العربية العربية، وغير ذلك من أحداث هامة حديثة في هذه الفترة التاريخية.

٢- عقد الندوات والمؤتمرات المختلفة لتحليل الأحداث وتقديم المقترحات إلى صانع السياسة ومتخذ القرار. وتضم هذه الندوات والمؤتمرات مختلف عناصر المشكلة تحت الدراسة سياسيا، واقتصاديا، واجتماعيا، وثقافيا، وغير ذلك. وتأثير ذلك كله على مصر وسياستها الخارجية.

٣- اشتراك المراكز والمؤسسات البحثية والفكرية المصرية في لقاءات وندوات ومؤتمرات دولية وإقليمية. وحيث يساعد هذا الاشتراك في تفهم المناخ الدولي والإقليمي للمرحلة التاريخية التى نمر بها، كما يعاون في حدوث التفاعلات بين الرؤية المصرية والرؤية الدولية والإقليمية، الأمر الذى يعاون في تجنب الأزمات، وإيجاد مساحة واسعة من التفاهم المشترك لجوهر المشكلات الحالة.

٤- الاشتراك بالجهد والرأى في العملية السياسية الرئيسية التى تتم في الشرق الأوسط حاليا، وهى عمليات التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى وفى هذا الشأن، تساهم المؤسسات البحثية والفكرية في تقديم الرأي والمشورة لمتخذ القرار وصانع السياسات، وتوصى ببعض المقترحات التى تراها ضرورية

في تحديد وصنع السياسة الخارجية لمصر في هذه الفترة الحرجة من تاريخ العـوب المعاصر.

ويزيد من فاعلية هذه المؤسسات عظم مساحة الحركة التى تتوفر لها عـن مثيلتها في المؤسسات الرسمية للدولة. فـهى تتحـرك طبقـا للسياسـة الخارجيـة الرسمية، ولكن بحرية أكثر، ودون مسئولية-قانونية أو وظيفية- للدولـة. ويعـاون ذلك في سبر أغوار الحدث أو الموقف تحت الدراسـة، والوصـول إلـى تجميـع وتصنيف وتحليل وتقويم الحدث أو الموقف، مع تقديم الحلول المقترحة على شـكل "ورقة سياسية" (Policy Paper)؛ تعاون في صنع وصياغة السياسة الخارجية.

وفى جانب آخر، يمثل التعاون العلمـى والتكنولوجـى لبعـض المراكـز الأخرى، مقوما رئيسيا في النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا وذلك لأسباب عـدة من بينها:

١- أن العلم والنشاط العلمى عالمى النزعة بطبيعتـه ولا تعوقـه إطلاقـا الحدود الكائنة بين الدول، والمجتمع العلمى في أية دولة هو جـزء متكـامل مـع المجتمع العلمى الدولي بكل أبعاده ومقوماته.

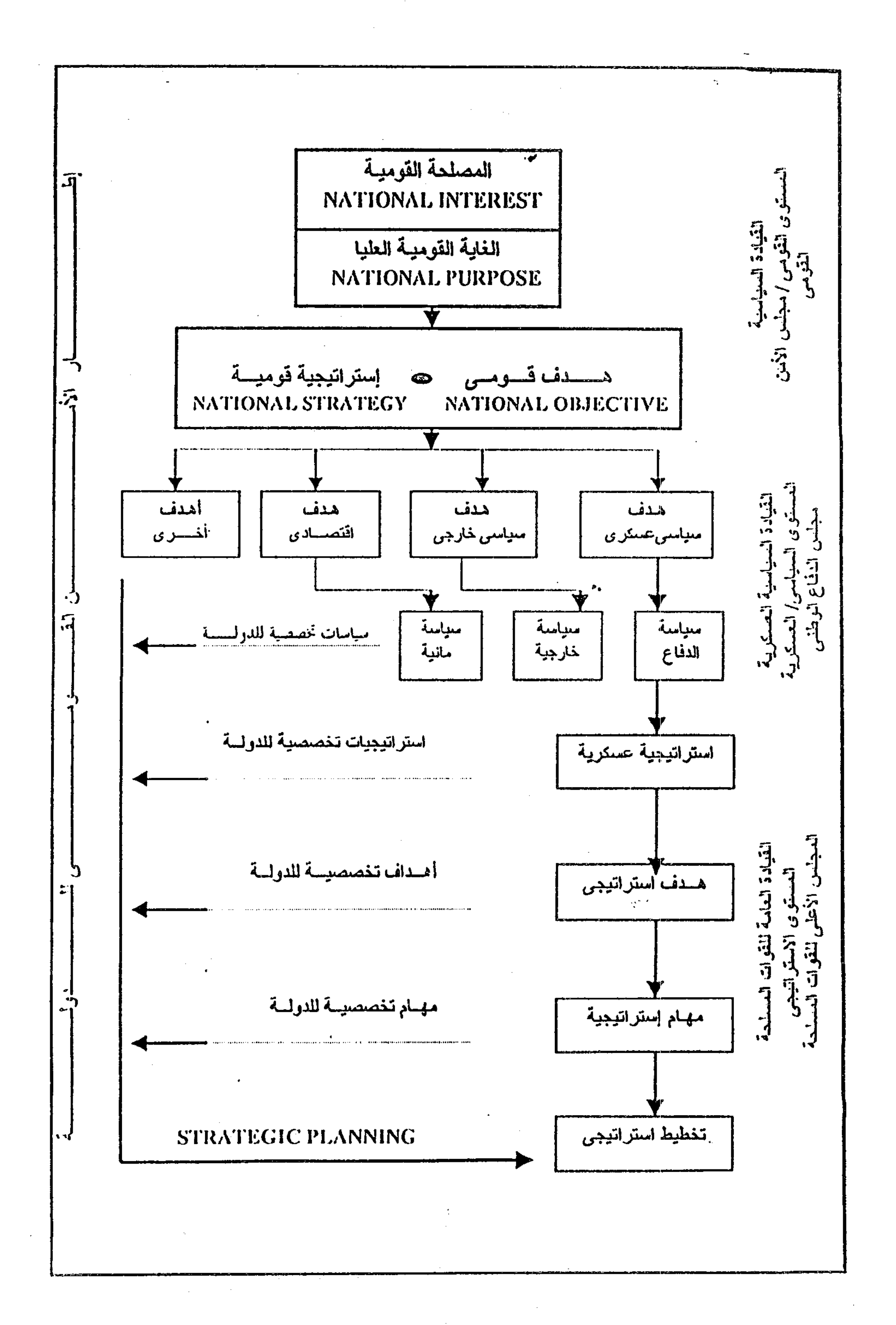
٢- أن هناك مشكلات عالمية بخصائصها، تستدعى دائما تعـاون كافـة الدول والمجتمعات في سبيل التغلب عليها.

٣- أن الدول الصناعية المتقدمة تستحوذ علـى أكـثر مـن ٩٠% مـن نشاطات وإنجازات العلم والتكنولوجيا على المستوى العالمى، وتعاون الدول الناميـة معها أو مع بعضها البعض أمر حتمى للاستفادة القصوى مما تقدمه من مسـاعدات على المستوى الثنائى أو الدولي.

٤- أن التكاليف المالية للبحوث العلميـة والتكنولوجيـة فـي المجـالات المتقدمة والجديدة تعتبر باهظة المستوى وفوق قدرة أية دولة بمفردها مـهما بلغـت درجة غناها. ومن هنا فالعمل الإقليمى والدولي ضرورى في هذه المجالات.

٥- أن تدفقات التكنولوجيا الخارجية ليس لها تأثير مباشر وقوى على نمـو القدرات العلمية والتكنولوجية فحسب، بل تؤثر كذلك على الأنماط الكلية فيها.

ولكل هذه الاعتبارات وغيرها، فإن مصر تعطـى أهميـة خاصـة للبعـد الدولي والإقليمى والثنائى في إطار المتطلبات المصرية لتنمية العلاقـات العلميـة والتكنولوجية المصرية. ويتطلب تنفيذ هذه المهام مساندة وزارة الخارجية، حيث تتـم إقامة مشروعات التعاون العلمـى والتكنولوجـى مـع وكـالات الأمـم المتحـدة المتخصصة والهيئات الدولية والمؤسسات الأجنبية المختلفة، كمـا تتطلـب أيضـا وضع هذه الخطوط الرئيسية خلال صنع وصياغة السياسة الخارجية.


المصلحة القومية
NATIONAL INTEREST
الغاية القومية العليا
NATIONAL PURPOSE
هــدف قــومــى
NATIONAL OBJECTIVE
إستراتيجية قوميــة
NATIONAL STRATEGY
هدف
سياسى عسكرى
هدف
سياسى خارجى
هدف
اقتصــادى
أهدف
أخـــرى
سياسة
الدفاع
سياسة
خارجية
سياسة
مالية
سياسات تخصصيــة للدولـــة
استراتيجية عسكرية
استراتيجيات تخصصية للدولـة
هــدف أستراتيجى
أهــداف تخصصيــة للدولــة
مهـام إستراتيجية
مهـام تخصصيــة للدولــة
تخطيط استراتيجى
STRATEGIC PLANNING
القيادة السياسية
المستوى القومى / مجلس الأمن
القومى
القيادة السياسية العسكرية
المستوى السياسى/ العسكرية
مجلس الدفاع الوطنى
القيادة العامة للقوات المسلحة
المستوى الاستراتيجى
المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مراجع الدراسة

(١) لواء دكتور أحمد عبد الحليم . مجموعة من محاضرات أكاديمية ناصر.

أ- التخطيط السياسي والإستراتيجي العسكرى

ب- المصلحة القومية.

جـ- مراحل تخطيط الإستراتيجية القومية للدولة.

ء- سياسة الدفاع المصرية.

هـ- الإستراتيجية العسكرية.

و- التعاون الإستراتيجي.

ى- إدارة الأزمات في إطار التخطيط الإستراتيجي طويل المدى وعلم المستقبليات

ط- تأثير المتغيرات على مفاهيم قوة الدولة وشكل التوازنات في المنطقة.

(٢) لواء دكتور أحمد عبد الحليم. دور مؤسسات الأمن في الحياة السياسية والعامة في مصر. دراسة تحت الطبع، مقدمة إلى منتدى العالم الثالث. مشروع مصر ٢٠٢٠. ٢٠٠٠

(٣) لواء دكتور أحمد عبد الحليم. المستقبل الأمني للشرق الأوسط. المجلس المصرى للشئون الخارجية، ندوة "الشرق الأوسط في مفترق الطرق". ٤ يوليو ٢٠٠٠

(٤) لواء دكتور أحمد عبد الحليم. تحديات الأمن القومي في التسعينيات. دراسة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثالث للبحوث السياسية ١٩٨٨، مركز البحوث والدراسات السياسية، "مصر وتحديات التسعينيات". تحرير د. على الدين هلال و د. عبد المنعم سعيد. ١٩٩١.

(٥) م. فؤاد الجعار. تأثير الموارد المائية في صياغة السياسة الخارجية المصريـــة. دراسة مقدمة لمركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمية ناصر، أكتوبر ٢٠٠٠

(٦) لواء دكتور أحمد عبد الحليم. أزمة مياه النيل، تصور للأزمة وأســبابها، فــي "الأساليب الكمية كوسيلة لتحليل وإدارة الأزمات السياسية". رســـالة دكتـــوراه، أكاديمية ناصر. يوليو ١٩٩٦.

(٧) أكاديمية البحث العلمى. التعاون العلمي والتكنولوجي، أسس التعـــاون العلمـــى والتكنولوجى ومقومات النشاطات الوطنية للعلم والتكنولوجيا. القاهرة، ٢٠٠٠.

الجزء الثالث

دوائر السياسة الخارجية المصرية وقضاياها

المحور الأول : الدائرة العربية

الفصل الحادى عشر

السياسة العربية لمصر

د. أحمد يوسف أحمد

تمهيد :

ليس هذا بحثا تقليديا فى سياسة مصر العربية"، ولهذا اخترت له أن يكون رؤية مقدمة من صاحبه تعبيرا عن أنه من الصعوبة بمكان الادعاء بأن ثمة وجهة نظر واحدة يمكن الادعاء بأنها الأكثر صوابا وموضوعية فى مثل هذا الموضوع الذى خضع وما يزال لنقاش فكرى وسياسى جاد وحاد فى نفس الوقت، إن لم يكن حوله توجهاته الاستراتيجية وأسسه العامة فعلى الأقل حول أساليبه التكتيكية وتفاصيله الدقيقة.

ومبعث نفى التقليدية عن هذا البحث انه يأتى فى إطار المؤتمر السنوى الرابع عشر للبحوث السياسية: هذا التقليد العلمى الذى يأتى راسخا لمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، وقد رأى المركز فى هذا العام أن يبحث فى "المدرسة الوطنية فى السياسة الخارجية المصرية"، ليكون الموضوع على هذا النحو هو أول اهتمامات المركز فى القرن الواحد والعشرين، كأنها إشارة إلى محورية التحرك الخارجى للدولة، ناهيك عن أن تكون دولة ذات دور اقليمى مؤثر كمصر، فى هذا القرن الذى تتشابك فيه السياسات الدولية مع نظيرتها الداخلية على نحو مسبوق.

وقد قصد المركز كما هو واضح من الاطار العام المكتوب للمؤتمر بتعبير "المدرسة الوطنية" التركيز على عنصر الاستمرار فى السلوك المصرى فى مجالات معينة عبر القرنين التاسع عشر والعشرين تحديدا، وإن كان البحث فى هذا الاستمرار لايمنع – بل لعله يتطلب – الرجوع إلى ما وراء هذين القرنين ربما بكثير. ولاتساع النطاق الزمنى– ومن ثم تشابك الأبعاد وتعقدها– فإن الحسم الاكاديمى غير وارد، ومن هنا ضرورة تقديم رؤية قد تخطئ وقد تصيب، ولكنها تحاول أن تساهم فى صياغة المستقبل باستخلاص دروس الماضى والحاضر. وبالإضافة إلى هذا فإن المخطط الممتاز للمؤتمر قد تضمن بحوثا تفصيلية فى

الأبعـــاد الـــثقافية والــــتاريخية والمؤسسية للسياسة الخارجية المصرية، فضلا عن قضـــايا محـــددة تتضـــمن بالضرورة قضايا عربية الأمر الذى يعنى دون شك أن مخطـــطى المؤتمـــر يـــتوقعون مـــن هذه الورقة أن تكون ورقة عامة ليس بمعنى الســـطحية، ولكن بمعنى الشمول. ولذلك فسوف يلاحظ القارئ الكريم أن الصفحات القادمـــة فضلت فى كثير من الاحيان البعد عن التفاصيل، ليس لعدم اهميتها، وانما لأن الحـــرص عـــلى ذكر كافة التفاصيل الدقيقة من شأنه أن يجعل من هذه الرؤية الشـــاملة كتابا ضخما، فضلا عن أنه يفترض أن التفاصيل سوف ترد فى الأوراق التى تتناول قضايا بعينها.

ولا شـــك فى أهميـــة الموضوع الذى تعالجه هذه الرؤية، وقد كفانا عالمنا الجـــليل الـــراحل جمال حمدان مشقة صياغة التعبيرات الدالة على ذلك فهو الذى يقول :

" فـــبدون العالم العربى تعيش السياسة المصرية فى عزلة حقيقية حتى ولو بدت شكلياً ذات سياسة خارجية، أو حتى ذات أبعاد عالمية " (١)

ويقدم تفسيره لهذا الحكم بقوله :

" ... العالم العربى هو المجال الطبيعى لسياسة مصر الخارجية : الطبيعى بمعنى البعد الأمثل والحد الأنسب ما بين الحدين الأدنى والأقصى والأمثل والأنسب بمعـــنى أن فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة المصرية الخارجية، وكذلـــك من جدواها ومردودها أو عائدها. العالم العربى، باختصار، هو نواة وقلب سياستنا الخارجية، وحدوده حدودها الطبيعية. ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط، ولكن بحكم القومية أيضاً، فمجالنا السياسى الطبيعى إنما هو مجالنا الجغرافى والتاريخى، أو الإقليمى والقومى، والبعد الأمثل لسياستنا الخارجة من بين أبعادها الثلاثة (٢) هو الـــبعد الإقليمى الذى يرادف العالم العربى. أما ما دون ذلك وما عبره فإنما يوظف ليخدم ذلك البعد، يدعمه أو يؤمنه، يدافع عنه أو يحميه.." (٣) .

وتنقسم هذه الرؤية إلى أقسام أربعة على النحو التالى :

أولاً : بعض الملاحظات المنهاجية.

ثانياً : محاولة لاستكشاف النموذج التاريخى العام لسياسة مصر العربية.

ثالثاً : سياسة مصر العربية فى القرن العشرين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

رابعاً : السياسة العربية لمصر فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢.

أولاً : بعض الملاحظات المنهاجية :

إذا كانت طبيعة الموضوع قد حددت سلفاً إطاره المكانى فإن ثمة تحديداً واجباً لنطاقه الزمنى والموضوعى :

أما النطاق الزمنى فمن الواضح انه غير محدود، يشمل القرنين الاخيرين، بل ويمتد إلى ما وراءهما فى محاولة لتقديم رؤية شاملة، وهو ما يتنافى مع النصائح الأولية التى تقدم للباحثين المبتدئين، غير أن المنطق الكامن وراء التحديد الدقيق للنطاق الزمنى للبحث هو امكانية بلورة النظرة الشاملة عبر الزمن اذا تراكمت الجهود البحثية فى المراحل الزمنية المختلفة، وهو وضع اعتقد انه بات متوفراً إلى حد معقول فى الجهود البحثية فى مجال دراسة السياسة الخارجية المصرية على النحو الذى سيتضح من بعض مصادر هذه الرؤية.

ومع ذلك فثمة قضية منهاجية واجبة الاشارة بصدد النطاق الزمنى الممتد لهذه الرؤية : هل يمكن الحديث عن سياسة خارجية مصرية عبر الزمن دونما تحديد بينما خضعت مصر لتبعية لمدة قدرها جمال حمدان بألف وثلاثمائة سنة مقابل ألفين وسبعمائة سنة من الاستقلال؟ [٤] ، وقد ذهب عالمنا الجليل إلى انه :

" من الصعب، ربما من العبث، أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر فى ظل الاستعمار " [٥] .

فعـن أى نموذج عام يمكن أن نتحدث اذن بينما ثمة انقطاعات طويلة فى احيان كثيرة لوجود مصر ككيان مستقل على مسرح السياسة الدولية؟

الواقـع أن الباحث يجد نفسه فى الاجابة على هذا السؤال اقرب إلى منطق د.سـمعان بطـرس فـرج الله الذى يذهب إلى أن القول بصعوبة ان لم يكن عبثية الحديـث عـن سياسـة خارجية لمصر فى ظل الاستعمار يعبر عن نظرة ضيقة للموضوع، ليس فقط لما اثبته من مؤشرات على وجود سياسة خارجية لمصر – أو عـلى الأقـل تحـرك خارجى – بشأن قضايا لا ترتبط بالضرورة بالسعى لتحقيق اسـتقلال مصر (٦) ، ولكن أيضاً لأن الاتجاه الحديث فى تحليل العلاقات الدولية لم يعـد يشترط معيار السيادة للحديث عن الفاعلين الدوليين أو القوى المؤثرة فى تلك العلاقات، وانما اصبح معياره الاساسى هو القدرة على التأثير (٧) .

وسوف يكتشف الباحث بسهولة أن مصر قد تمتعت ككيان سياسى بالقدرة عـلى الـتأثير فى السـاحتين الإقـليمية والعالميـة فى مراحل لم تكن تتمتع فيها بالاسـتقلال القـانونى ومن ثم السيادة التامة، والواقع أن هذا الاتجاه التحليلى يغنينا عـن كثير من الجدل الذى قد لا يحسم حول قضايا قانونية وسياسية متشابكة تتعلق بمـتى يمكن اعتبار مصر مستقلة ومتى يمكن اعتبارها تابعة، فهل يمكن أن ينكر احد أن مصر كانت لها سياستها الخارجية فى ظل محمد على مثلاً على الرغم من تبعيتها القانونية التى لا شك فيها للدولة العثمانية ؟

وأما النطاق الموضوعى فيجب بداية التأكيد على أن هذه الرؤية لا تنشغل مـن قريب أو بعيد بقضية ما يسمى بعروبة مصر، ليس لأنها محسومة لدى كاتبها أو غيـره من المنشغلين بالموضوع منذ تعرضت مصر بعد الفتح الاسلامى، وليس لأنهـا تمثل افتراضا مسبقا يستطيع من يريد أن يقبله أو يرفضه، ولكن لأن اثبات عـروبة مصـر من عدمه ليس ضروريا للحديث عن سياسة عربية لمصر، فنحن نسـتطيع أن نـتحدث عـن سياسـة ايران تجاه المنطقة العربية، وكذلك السياسة الأمريكية.. الخ، ولذلك مثلا سنرى أن هذه الرؤية فى بعض مكوناتها سوف تنشغل

بتحـــليل التحرك المصرى فى مجال المنطقة المعروفة الآن بالوطن العربى، حتى قـــبل أن تصـــبح كذلــك فى اعقاب الفتح الاسلامى، وثمة فرق بين هذا الاستبعاد الواجـــب لقضـــية عروبة مصر من نطاق المهام البحثية لهذه الرؤية وبين الإشارة كـــلما كـــان هذا مطلوبا ومناسبا لتطور الفكرة العربية فى مصر باعتبار أنها تمثل المقوم الثقافى أو الفكرى للتحرك المصرى فى المجال العربى.

كذلــك تنبغى الإشارة فى سياق تحديد المجال الموضوعى لهذه الرؤية ان هدفها ليس تغطية التحرك المصرى فى مجال القضايا المختلفة فى المنطقة العربية عـــبر الـــزمن، وانما محاولة التوصل إلى النموذج العام لهذا التحرك، وهو ما يثير بحـــد ذاتـــه بعض القضايا المنهاجية عن العلاقة بين الماضى بعين الحاضر، وما يمكـــن ان يـــؤدى إليه ذلك من تطويع لخبرات الماضى فى إطار مفاهيم ومقولات وديـــناميات الحاضـــر (٨) لكن عين الباحث لا تستطيع من ناحية أخرى أن تتجاهل وجود مشابهات قوية بين الماضى والحاضر، بما يطرح فكرة امكانية التوصل إلى نموذج عام لسلوك ظاهرة ما عبر الزمن (٩) ، خاصة وأن الحديث عن نموذج عام فى المجـــال الاجتماعى لا يعنى التكرار الآلى لسلوك ما ولكنه يعنى التراكم، وفى تطـــبيق هـــذا المعـــنى على الحالة المصرية التى نحن بصدد دراستها يقول جمال حمدان :

" حقيقـــة الأمر إذن .. أن الاستمرارية المصرية لا تعنى التكرار بقدر ما تعنى التراكم، فالاستمرارية المصرية إن كانت تعنى شيئا فإنما تعنى أن القديم فيها لا يعيـــد نفسه فحسب، ولكنه يضيف إلى نفسه الجديد أيضاً. استمرارية ان قل فيها ان ينســـخ القديـــم تمامـــا، فإنـــه لا يتناسخ وكفى، وإنما هو يتحور ويتطور داخليا وخارجيا، وان وقع هذا وذاك بهدوء وئيد وتدريج اشد تؤدة" (١٠) .

ثم يضيف قائلا :

"والواقـــع أن اســـتمراريتنا تمـــثل فى التحليل العلمى مزيجا من "التوازن الاســـتاتيكى- الديناميكى" بحيث يأتى فى جوهره ابعد ما يكون عن التوازن الميت،

وإنمـــا هـــو بلغة هربرت سبنسر "توزان متحرك" يمضي قدما، ويتقدم دائما بفضل جـــرعات صغيرة من التغير، أو تغيرات صغيرة كالجرعات، وحركات قصيرة قد تكون بندولية احيانا، ولكنها تراكمية فى النهاية" (١١) .

ومـــن الأهمية بمكان أن نشدد على ما ذكر حالا من أن الحركة قد تكون "بـــندولية أحيانا، ولكنها تراكمية فى النهاية"، حتى نكون قادرين على تفسير بعض الـــتراجع أو الانقطاع الذى يحدث من حين لآخر دون أن يكون هناك خروج على الاتجـــاه العـــام لـــتطور النموذج تاريخيا. وهو اتجاه عام يفترض انه يكشف عن مصـــلحة مســـتمرة لمصر عبر التارخ فى المنطقة المعروفة حاليا بالوطن العربى بسبب موقعها الجغرافى (١٢) ، على نحو ما سيجئ بيانه بشئ من التفصيل.

ثانيـاً : محاولـة لاستكشـاف الـنموذج الـتاريخى العـام لـسياسـة مصـر العربية :

هـــل يمكـــن الحديث عن نموذج عام لسياسة مصر تجاه المنطقة العربية تبـــلورت ابعاده عبر الزمن من العصور القديمة وصولا إلى بدايات القرن العشرين الـــذى شهد حصول مصر على استقلالها من آخر امبراطورية استعمارية حكمتها؟ لعـــل جمـــال حمـــدان يقدم اجابة على مثل هذا السؤال بقوله فى عمله الموسوعى "شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان" :

"... لقد تذبذب مجال نفوذ مصر الخارجى كثيرا عبر التاريخ، ولكن لنا أن نميـــز على الجملة وفى المتوسط بين نطاقين اساسيين، حلقة داخلية وحلقة داخلية، أو قـــل مـــنطقة الظل وشبه الظل، أو النواة والشرنقة على الترتيب. وفى الأولى، بالطبع، كان النفوذ المصرى أشد تواترا وكثافة منه فى الثانية".

فالحـــلقة الداخلية تشمل الشام عموما وفلسطين خصوصا، وغرب الجزيرة العـــربية فى الحجاز واليمن، ثم إقليم برقة فى الغرب، والنوبة فى الجنوب. أغلب هـــذه كـــانت مسارح الحروب المصرية والضم السياسى قديما أو ملحقات وتوابع

ولايـــة مصـــر الإسلامية. وأكثر ما يصدق هذا على الشام، فقد ارتبطت مصائره بمصـــائر مصـــر عـــلى طوال العصور الوسطى خاصة، حتى ليمكن أن نقول أن مصر والشام كانا بلدا وحدا معظم مراحلهما.

أما الحلقة الخارجية فأكثر تميعا وحدودها اشد هلامية، والتفاعل معها أقل حدوثـــا بكـــثير. فتصل فى الشمال إلى تخوم الفرات وأرمينيا وحواف الأناضول، ولكـــنها تمـــددت أحيانا إلى شمال العراق (الجزيرة)، كما اخترقت قلب الأناضول مـــرة، وفى الشـــرق تصـــل إلى نجد، ولكنها شملت الجزيرة العربية كلها مرة أو مـــرات. وفى الجـــنوب ارتبطت بشمال السودان أساسا، ولكنها تعدته فترة ما إلى مشـــارف خط الأستواء والصومال. كما تعدت برقة إلى طرابلس فى الغرب بعض الأحيان. أما فى البحر فقد تمددت لتشمل قبرص حينا (المماليك) وكريت حينا آخر (محمد على) " (١٣) .

وسوف نحاول أن نخضع هذا النموذج المفترض لشئ من التحقيق العلمى سواء قبل القرن العشرين أو خلاله، ونكتفى فى هذا السياق بامتداد محاولة التحقيق زمنيا حتى بدء القرن العشرين، باعتبار أننا سنخصص نقطة مستقلة فى البحث فى ارهاصات السياسة الخارجية المصرية المستقلة فى المجال العربى فى ذلك القرن، كونهـــا مقدمة لخبرة ثورة يوليو ١٩٥٢، وتحديدها مكانيا بالمنطقة المعروفة حاليا بالوطن العربى على أساس أن موضوعنا هو السياسة العربية لمصر.

ولنستهل المحاولة بذلك الاتجاه الرئيسى فى الحركة الخارجية لمصر عبر الزمن، أو كما أسماه جمال حمدان بالحلقة الداخلية أو النواة بادئين بالمشرق العربى أو الشـــام عموما وفلسطين خصوصا، وثمة فرضية أساسية فى هذا الصدد مؤداها أن المجال الطبيعى للحركة السياسية المصرية هو منطقة المشرق، وأن أمن مصر مرتـــبط بـــأمن المشرق العربى باعتبار أن غزاتها هاجموها عادة من هذا الاتجاه، وأن حـــدود مصر الدفاعية تبدأ من فلسطين، وأن من يسيطر على فلسطين عادة ما

يتخذها نقطة وثوب على مصر [١٤] ، وفى هذا الصدد يخلص الباحث المتميز د. حسنين توفيق ابراهيم إلى :

" أن مصر المستقلة كانت حريصة دائما على مد نفوذها الى الشام بحيث تعتبر مصر والشام دولة واحدة، وذلك من منطلق الاقتناع بأن الاستقرار والاستمرار فى مصر لا يكون إلا بالسيطرة على الشام، فأى قوة اقليمية تسيطر على الشام لابد وأن تمثل تهديدا لمصر، وتسعى للسيطرة عليها، ونظرا لأهمية الشام الاستراتيجية بالنسبة لمصر فإنها لم تتردد فى استخدام القوة المسلحة لتحجيم وضرب أية قوة تسعى للسيطرة على الشام سواء كانت إقليمية أو غير إقليمية، وفى فترات الوحدة والتماسك بين مصر والشام تمتعت مصر بقدر أكبر من الفاعلية فى ممارسة دور إقليمى نشط فى مواجهة القوى الخارجية الغازية" [١٥] .

أما بخصوص غرب الجزيرة العربية فى الحجاز واليمن فقد سبق لكاتب هذه السطور القيام بمحاولة لاستخلاص النموذج العام للسلوك المصرى تجاه هذه المنطقة عبر الزمن منتهيا إلى وجود نموذج عام لسلوك عسكرى ذى دوافع استراتيجية اساسا تتعلق بمفهوم الأمن المصرى بمعناه الاستراتيجى المباشر، وبصفة خاصة الدفاع عن المدخل الجنوبى للبحر الأحمر [١٦] .

وفى الاتجاه الغربى خلص د. حسنين توفيق ابراهيم إلى أن مصر كانت حريصة فى أغلب فترات سيطرتها على أن يكون لها وجود مسيطر فى الشمال الافريقى، وخاصة على المناطق الساحلية، وكانت هذه العملية تضيق أو تتسع طبقا لقوة مصر بهدف القضاء على أية مخاطر تترتب على سيطرة قوى معادية على تلك المناطق ومن ثم تأمين حدود مصر الغربية [١٧] .

وأخيرا مثلت النوبة فى الاتجاه الجنوبى تهديدا للمناطق الجنوبية من مصر، فكثيرا ما أغار النوبيون على جنوب مصر، وكذلك استخدمت مصر القوة لتأديبهم وإجبارهم على الالتزام بالاتفاقات المبرمة بين الجانبين عندما كانت توجد مثل هذه الاتفاقات، وعلى الرغم من الإحساس العام بأهمية النيل باعتباره شريان

الحياة فى مصر فإن فكرة تأمين منابعه كأحد أهداف سلوك مصر الخارجى لم تكن متبلورة أو مطروحة منذ البداية، وذلك لأنه لم يكن واردا أن هناك قوة فى الجنوب تستطيع أن تؤثر فى كمية ونوعية المياه المتدفقة إلى مصر، وهكذا فإن فكرة تأمين منابع النيل بدأت تتبلور بشكل أساسى فى العصور الحديثة، أى فى الوقت الذى اصبح فيه من غير المستبعد احتمال قيام بعض القوى فى حوض النيل بالتأثير على كمية ونوعية المياه المتدفقة إلى مصر من خلال انشاء بعض السدود والقنوات والمشروعات، الأمر الذى جعل تأمين منابع النيل من الثوابت الأساسية لأمن مصر (١٨).

وهكذا يبدو واضحا ان ثمة ما يشير إلى نموذج عام عبر الزمن لحركة مصر وإن يكن بدرجات متفاوتة فى كافة الاتجاهات التى تمتد فى المنطقة المعروفة حاليا بالوطن العربى، وواضح أن الدافع الرئيسى للحركة المصرية فى هذا الصدد استراتيجى أمنى، وإن كانت النظرة إلى هذا الدافع يجب أن تتصف بنوع من الشمول حيث تضمنت المصلحة الاستراتيجية الأمنية بالضرورة دفاعا عن مصالح اقتصادية، فالسيطرة على طريق بحرى كالبحر الأحمر مثلا تتضمن كلا من الحماية الأمنية بالمعنى المباشر وحماية المصالح الاقتصادية المرتبطة بتأمين طرق التجارة الدولية من جانب آخر (١٩)، وهكذا.

ثالثاً : سياسة مصر العربية فى القرن العشرين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ :

حمل القرن العشرون معه تحولات جذرية انعكست على وضع مصر وحركتها الخارجية عامة وفى المجال العربى خاصة، وابتداء شهد الربع الأول من هذا القرن أحداثا جساما لعل أهمها بالنسبة لمصر تمثل فى الحرب العالمية الأولى والاحباط الذى مثلته التسويات اللاحقة لتلك الحرب من منظور أنها أقرت استمرار الحماية البريطانية على مصر تعارضا مع مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها الذى ادعى الحلفاء انه اساس تلك التسويات، وفى هذا السياق تفجرت ثورة ١٩١٩ فى مصر كنموذج للحركات الوطنية فى عديد من البلدان وإن لم تؤد فى التحليل

الأخيـــر إلا إلى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بإرادة بريطانية منفردة، والذى اعـــترف بمصـــر "دولـــة مستقلة ذات سيادة"، وان ظل استقلالها هذا مقيدا لدرجة جردته فى الواقع من أى مضمون حقيقى، وربما كان الأهم من ذلك أنه أعقب هذا التصريح تبلور مرحلة حديثة من التطور المصرى سياسيا بإعلان دستور ١٩٢٣، واقتصـــاديا بالاتجـــاه نحو تمصير الاقتصاد المصرى، واجتماعيا بتكريس الوحدة الوطنية والتوسع فى التعليم وبدء تحرير المرأة... الخ.

وفى السياق السابق يمكن القول ببدء تبلور سياسة خارجية مصرية ركزت عـــلى التخلص من القيود التى فرضها تصريح فبراير ١٩٢٢، والعمل على جلاء القـــوات الـــبريطانية من الاراضى المصرية، ووحدة مصر والسودان، أما أهداف سياســـة مصر الخارجية الأخرى سواء فى الإطار الإسلامى أو الإطار العربى فقد ظلت هامشية (٢٠).

ولعل التطور المهم الثانى الذى شهده القرن العشرون فى نصفه الأول هو الصـــعود الواضح لتيار العروبة – وبالذات فى المشرق العربى – فكريا وسياسيا، وعـــلى الصـــعيد العالمى لم تكن النتائج الحقيقية للحرب العالمية الثانية وانعكاساتها عـــلى طبيعة النظام العالمى الذى سيتبلور بعدها قد اتضحت بعد، ولذلك بدا وكأنه مـــازال لـــبريطانيا ذات الدور العالمى الذى كان لها قبل الحرب، وهو الأمر الذى أعطى أهمية نسبية لموقفها من سعى العرب الى تحقيق وحدتهم، وأثار مبكرا شبهة قيـــام الجامعة العربية كانعكاس لإرادة خارجية، ناهيك عن أن تكون الدولة صاحبة الميـــراث الاســـتعمارى الأكـــبر فى الوطن العربى (٢١)، وواقع الأمر أن الحركة القوميـــة العـــربية كانت قد قويت فى ذلك الوقت على الصعيدين الفكرى والسياسى ووصلت إلى مرحلة متقدمة من النضج إبان الحرب العالمية الثانية، ولم يكن ممكنا لدولة كبريطانيا بكل ثقل مصالحها فى المنطقة، وحساسيتها تجاه المنافسات الدولية المحتمـــلة مستقبلا ورغبتها فى ضمان القبول العربى بدولة يهودية فى فلسطين أن تصـــطدم بالحركة القومية العربية، فبلورت سياستها تجاهها بحيث تظهر التعاطف

معهـــا فى العـــلن، وتعمل من خلال نفوذها فى المنطقة، وعلاقاتها بالحكام العرب على أن تؤثر فى مجراها، فتحاول عرقلتها عن طريق الحكام المتعاطفين معها، أو عـــلى الاقـــل تســـعى إلى ضـــمان أن تجئ محصلتها النهائية بما لا يمثل ضررا بمصالحها [٢٢] .

وقـــد اتـــبعت الحكومة المصرية – الوفدية فى ذلك الوقت – سياسة تجاه مســـألة الوحـــدة العربية "اذا جاز التعبير تمثلت فى المبادرة بالدعوة الى مشاورات بين الدول العربية لاستطلاع آرائها، ومحاولة التقريب بين الأراء، وانتهى بها ذلك إلى تقديـــم صيغة مقترحة لمشروع "جامعة الدول العربية" كانت هى الأساس الذى يـــنى عـــليه ميـــثاق الجامعة بالفعل والذى وقع فى مارس ١٩٤٥ بالقاهرة، وهكذا يلاحـــظ أن السياســـة المصرية قد تميزت أولا بالاهتمام بهذا الشأن العربى، وثانيا بالامســـاك بزمام المبادأة، وثالثا بالتوسط بين المنادين برابطة وحدوية قوية وأولئك المـــتخوفين مـــن هذه الرابطة أصلا، ولذلك يمكن القول بأن السياسة المصرية قد قامت بدور قيادى فى هذا الصدد، خاصة وقد انتهى الأمر الى النص على أن تكون القاهرة مقرا للجامعة وإلى تعيين مصرى (عبدالرحمن عزام) امينا عاما لها [٢٣] .

أما التطور الثالث بعد استقلال مصر الشكلى فى عام ١٩٢٢ وقيام جامعة الـــدول العـــربية فى ١٩٤٥ فقد ارتبط بفلسطين التى شهد النصف الأول من القرن العشرين نجاح المشروع الصهيونى فى اقامة دولته على جزء من ارضها، ويلاحظ أن السياســـة المصـــرية قد اهتمت بالقضية الفلسطينية على الصعيدين الدبلوماسى والعســـكرى: كـــانت معـــاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا قد اعطت مصر حق الالـــتحاق بعضوية عصبة الأمم التى لم تعقد بعد انضمام مصر إليها فى ٢٦ مايو ١٩٣٧ ســـوى دورتيـــن فى ســـبتمبر ١٩٣٧ و ١٩٣٨ على التوالى، ويلاحظ ان الدبلوماســـية المصرية ركزت فى الدورتين على القضية الفلسطينية التى كانت تمر بمرحـــلة حـــرجة بعـــد ثورة ١٩٣٦ وتقرير لجنة بيل الملكية الذى تضمن اقتراحا بتقســـيم فلســـطين بيـــن العرب اليهود، وتدويل مدينة القدس واستمرار خضوعها

للانـــتداب الـــبريطانى، وقد عارضت مصر الاقتراح على أساس أن التقسيم ينافى حقـــوق العـــرب الطـــبيعية وأن الرأى العلم المسلم والمسيحى لايقبل نزع الأماكن المقدســـة مـــن أيـــدى العـــرب، وأن مصـــر لا تأمن قيام دولة يهودية مصطنعة بجوارهـــا (٢٤) .

وفور اعلان نشأة دولة اسرائيل فى مايو ١٩٤٨ دخل الجيش المصرى مع غيـــره من جيوش العرب فلسطين بهدف القضاء على هذه الدولة، وعلى الرغم من ملابســـات الـــدور البريطانى المحتمل فى الدفع لاتخاذ هذا القرار، ومن أن بعض دوافع اتخاذه على الأقل ربما كانت تنبثق من الخوف من دولة "شيوعية" على حدود مصر، وليس بالضرورة مع دواع قومية عربية (٢٥) -- على الرغم من هذا كله فقد قوبـــل القـــرار بحماس شعبى منقطع النظير، ويقول المفكر المصرى الكبير طارق البشرى فى هذا السياق :

" شارك فى تأييد القرار جماهير المصريين بتياراتهم المختلفة، ومنها الوفد حـــزب القوميـــة المصـــرية، والـــتقى هـــؤلاء جميعا على الرغم من التناقضات والصـــراعات بيـــن بعضـــهم بعضا، وعلى الرغم من معاركهم ومواقفهم المعادية لـــلحكومة والملك، ولنا أن نتساءل كيف يمكن لبلد أن يجتمع على قرار كهذا رغم الخلافـــات بين تياراته وأحزابه، ورغم أنه يخوض فى الوقت عينه معركة تحرير قاســـية ضـــد الاحـــتلال الـــبريطانى، وتحيـــط به الأزمات السياسية والاقتصادية والاجـــتماعية؟ كيف يمكن أن يؤيد عن بكرة أبيه قرارا كهذا، إلا أن يكون استشعر أبـــلغ درجات الخطر على كيانه السياسى ووجوده، وإلا أن يكون موقنا أن المعركة معركته، وان ما يحدث بفلسطين إنما يهدد صميم مصريته عينها" (٢٦) .

وهكـــذا تطورت "سياسة مصر الخارجية" بالتدريج فى النصف الأول من القرن العشرين وبالتحديد منذ تصريح فبراير ١٩٢٢ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى اتجـــاه تزايد الأهمية النسبية للمكون العربى فيها عبر الزمن ويلاحظ على هذا الاتجاه ما يلى :

١- أن زيـــادة الأهميـــة النسبية للمكون العربى فى سياسة مصر الخارجية فى تــلك الفترة قد ارتبطت طرديا مع زيادة درجة الاستقلال المصرى ومن ثم تناقص القيود نسبيا على حركة مصر الخارجية.

٢- انهـــا قـــد ارتـــبطت طرديا كذلك بزيادة انتشار وتعمق الفكرة العربية فى مصـــر الـــتى ظلت هامشية طيلة الثلث الأول من القرن العشرين [٢٧] ثم بـــدأت تقـــوى بعـــد ذلك مع تطورات القضية الفلسطينية وإنشاء الجامعة العـــربية، وان كـــانت الهزيمة فى حرب ١٩٤٨ قد انعكست بالسلب على الفكـــرة العـــربيـــة فى مصر [٢٨] الا أن ثورة يوليو ١٩٥٢ سرعان ما برزت على المسرح السياسى المصرى لتغير الوضع جذريا.

٣- أنهـــا عـــلى الرغم من احرازها لتقدم ملموس فى توجهات مصر العربية فإنهـــا لم تستند على أسس ايديولوجية واضحة، ولكنها انطلقت من منظور التـــنافس، وهكـــذا تحولت جامعة الدول العربية مثلا الى ساحة لتصارع المحاور المتنافسة [٢٩] .

يظهر التحليل السابق اذن لخبرة "السياسة الخارجية المصرية" فى النصف الأول مـــن القرن العشرين أو منذ ١٩٢٢ الى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إن مصر ما إن بـــدأت تسترد بالتدريج مقومات الفعل فى الساحة الدولية إلا وأخذت تقترب على نحـــو مـــتزايد من ذات النموذج العام الذى سبق رصده عبر الزمن لتحرك مصر الخـــارجى، وقـــد عكـــس الـــتحرك على صعيد انشاء الجامعة العربية من ناحية والسياســـة المصرية فى فلسطين بالدبلوماسية والقوة المسلحة من ناحية أخرى ذات الاتجاهـــات الرئيسية فى الحركة المصرية ضمن ذلك النموذج العام : اتجاه الشمال الشرقى واتجاه الحجاز واليمن. وهكذا نبدأ فى دراسة خبرة السياسة العربية لمصر فى ظـــل ثـــورة يوليو ١٩٥٢ بالتأكيد على ما يقوله الاستاذ طارق البشرى فى هذا الصدد :

" لـم يكـن لثورة ٢٣ يوليو فضل تضمين المسألة الفلسطينية فى أهداف حـركة الـتحرير المصرية ولا كان عليها مسئولية هذا التضمين، إنما هو التطور التاريخى للأحداث الذى بلور الأمر على هذه الصورة فى المرحلة السابقة على قيام هذه الثورة" (٣٠) .

رابعاً: السياسة العربية لمصر فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ :

بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر حدثت طفرة فى سياسة مصر العربية، ولـم يكـن مـبعث هـذه الطفرة هو بدء الاهتمام المصرى بالوطن العربى على الصـعيدين الرسمى والشعبى، فقد رأينا توا أن هذا سابق بعقد أو عقدين على ثورة يوليـو، كذلك لم يكن مبعثها أن مصر قد اصبح لها دور قيادى فى الوطن العربى، اذ يمكن القول من التحليل السابق لدور مصر فى نشأة جامعة الدول العربية أو فى حـرب فلسـطين أنها اضطلعت بشكل أو بآخر بمثل هذا الدور، لكن الطفرة التى حدثـت ترتـبت عـلى وجود رؤية فكرية محددة لسياسة مصر العربية ومشروع سياسـى بـنى عـلى هذه الرؤية ووضع موضع التنفيذ بالفعل فى الساحة العربية، وقيـادة كاريـزمية تاريخية حظيت بدعم هائل من الجماهير والنخب العربية غير الرسمية بصفة خاصة وقد أفضى هذا كله الى دور قيادى مصرى غير مسبوق فى النظام العربى.

فى البدء خرجت فلسفة الثورة فى السنوات الأولى للثورة (عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ على وجه التحديد) برؤية واضحة لدور مصر المستقلة فى الوطن العربى، وكان مبعث أهمية هذه الرؤية أن صاحبها هو الرجل القوى فى الثورة. هكذا كتب جمـال عبدالناصـر فى "فلسفة الثورة" ما يحسم "رسميا" مسألة الانتماء المصرى، فقـبل الثورة كان الجدل لايزال دائرا بين أنصار القومية المصرية بمعناها الضيق، وانصـار الجامعة الاسلامية، وأنصار العروبة، بل وأولئك الذين نظروا شمالا إلى رابطة متوسطية تربط مصر بصورة أو بأخرى بالحضارة الأوربية، غير أن أهمية "فلسـفة الـثورة" قـد لا تكمن أساساً فى أنها قد حسمت رسميا هذا الجدل لصالح

العــروبة، وانما فى أنها تضمنت صياغة لدور مصرى فى الوطن العربى حرص عبدالناصر على أن ينفى عنه صفة الزعامة وإن كان قد آل الى ذلك بالفعل.

تحــدث عبدالناصــر فى " فلسفة الثورة " بطريقة واضحة عن اعتبارات المكــان، فالمكــان " ليس حدود بلادنا السياسية "، وهناك مجموعة من الدوائر " لا مفــر لنا من أن يدور عليها نشاطنا، وأول هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بمصر هى الدائرة العربية :

" أيمكــن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحــن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها، حقيقة وفعلا لا مجرد كلام " (٣١) .

وعــن طــبيعة الــدور المصرى المطلوب سواء فى الدائرة العربية التى اعطاها الأولوية أو الدائرتين الأفريقية والاسلامية كتب عبد الناصر يقول :

" إن ظــروف الــتاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم ادوار بطولة مجيدة قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه. وإن ظروف التاريخ أيضاً مليئة بــأدوار الــبطولة المجيدة التى لم تجد بعد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه، ولســت أدرى لماذا يخيل الى دائما أن فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دورا هائما عــلى وجهه يبحث عن البطل الذى يقوم به، ثم لست أدرى لماذا يخيل الى أن هذا الدور الذى ارهقه التجوال فى المنطقة الواسعة الممتدة فى كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا أن نتحرك، وان ننيض بالدور ونرتدى ملابسه فإن أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به؟

وأبادر هنا فأقول أن الدور ليس دور زعامة. انما هو دور تفاعل وتجاوب مــع كل هذه العوامل يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة فى كل اتجاه من الاتجاهــات المحيطة بنا، ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة فى هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها، وتقوم بدور ايجابى فى بناء مستقبل البشر " (٣٢) .

وبـناء عـلى الرؤية السابقة بدأ المشروع العربى لثورة يوليو فى التبلور مركـزا فى الـبداية على بعد التحرر من الاستعمار بشتى صوره واشكاله، فما إن فـرغت ثورة يوليو من مهمة الاتفاق على جلاء القوات البريطانية من مصر وحق تقريـر المصـير للسودان إلا وشرعت فى دعم كافة حركات التحرر الوطنى فى البـلدان العربية مبتدأة بثورة الجزائر التى انطلقت شرارتها الأولى فى أول نوفمبر ١٩٥٤، ومنـتهية بجـنوب اليمـن الـذى تفجـرت ثورته المسلحة ضد الاحتلال الـبريطانى فى يونيو ١٩٦٣، ويلاحظ فى هذا السياق أن التحرر من الاستعمار لم يكـن قاصـرا على مطلب جلاء القوات المحتلة عن الاراضى العربية، ولكنه امتد لـكى يشـمل التصدى لكافة محاولات ربط الوطن العربى بالاحلاف الاجنبية، كما تبدى فى الرفض المصرى لحلف بغداد فى ١٩٥٥ ومبدأ ايزنهاور فى ١٩٥٧، بل انـه ارتبط بكل ما من شأنه تحرير الارادة السياسية العربية من أى قيد على النحو الـذى اتضـح فى كسر احتكار القوى الغربية لصادرات السلاح الى الدول العربية مـن خـلال صفقة الاسلحة المصرية الشهيرة مع المعسكر الاشتراكى فى ١٩٥٥، وقرار تأميم شركة قناة السويس فى ١٩٥٦، والتصدى للعدوان الثلاثى على مصر من قبل بريطانيا وفرنسا واسرائيل فى اعقاب ذلك القرار.

وقـد تـرتب على هذه السياسة الاستقلالية التحررية التى وضعت موضع التطـبيق العملى أن ولد المشروع المصرى مساندة غير مسبوقة من قبل الجماهير والـنخب العـربية غيـر الرسمية، خاصة وقد ارتبط ذلك التطبيق بتبلور زعامة عبدالناصر للوطن العربى على نحو غير مسبوق فى تاريخ المنطقة الحديث.

ومن المثير للانتباه فى هذا الصدد أن نشير إلى حقيقة التفاعل بين " الفعل المصرى " و " الواقع العربى "، وما ترتب على ذلك من طبيعة تراكمية للمشروع العـربى لثورة يوليو ، ويبدو هذا واضحا فى إضافة البعد المتعلق بالوحدة العربية الى ذلك المشروع، صحيح أن حديث عبدالناصر عن الوحدة العربية بدأ مبكرا بعد أكثر قليلا من عام على قيام ثورة يوليو، بما فى ذلك الإشارة إليها باعتبارها السبيل

الوحيد الذى يمكن بواسطته تحقيق أهداف " الأمم العربية " [٣٣] ، لكن رؤيته – أى عبد الناصر – لقضية الوحدة تمثلت فى أنها هدف بعيد ينبغى تحقيقه بالتدريج لمواجهة الاختلافات بين الأقطار العربية، ولتفويت الفرصة على أعداء الوحدة فى ضربها من خلال استغلال التناقضات التى يمكن أن تنشأ بسبب هذه الاختلافات، وقد اضطر عبد الناصر لتعديل هذه الرؤية بناء على إلحاح قوى قومية سورية على ضرورة قيام وحدة مصرية – سورية لمواجهة الأخطار الخارجية التى تتعرض لها سوريا، أو لقطع الطريق فى سوريا ذاتها على ما رأت فيه هذه القوى تطورات سياسية غير مواتية، فقبل قيام وحدة دستورية اندماجية مع سوريا فى فبراير ١٩٥٨ [٣٤] .

كذلك – وفى نفس سياق تحليل التفاعل بين " الفعل المصرى " و " الواقع العربى " نلاحظ أن سياسة مصر العربية قد واجهت دائما معضلة الاختيار بين العمل على أساس " قومى "، أى على أساس التحالف مع كل الدول العربية بغض النظر عن الاختلاف بين نظمها السياسية ثورية كانت أو محافظة، والعمل على أساس " ثورى "، بمعنى التحالف مع النظم الثورية العربية فى مواجهة النظم المحافظة، وكان واضحا أن المخاطر والتحديات الخارجية قد لعبت دوراً أساسيا فى حسم الاختيار بين البديلين السابقين من مرحلة لأخرى.

ففى مرحلة أولى اختارت ثورة يوليو ألا تميز فى حركتها بين قوى محافظة وقوى ثورية وعملت على التحالف مع الجميع فى معاركها الخارجية كما فى معركة حلف بغداد ١٩٥٥ التى تحالفت فيها مصر مع السعودية واليمن الملكيتين ضد نظام ملكى عربى آخر هو النظام العراقى، لكن الموقفين السعودى والاردنى من الوحدة مع سوريا فى عام ١٩٥٨ جعل السياسة المصرية تنحو الى الصدام معهما، وتتبنى سياسة قائمة على قصر التعاون على النظم الثورية، ووصل هذا الخيار ذروته بالانفصال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة فى سبتمبر ١٩٦١ واقتناع القيادة المصرية بضلوع دول عربية محافظة فيه، وترجم الميثاق

الوطني الذى قدمه الرئيس عبد الناصر فى مايو ١٩٦١ إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية هذا التحول الجذرى بتبنى سياسة عربية ثورية واضحة ذهبت إلى:

" ان الاسـتعمار كشف نفسه، وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معـه، وأصبح محتماً على الشعوب ضربهما معاً، وهزيمتهما معاً، تأكيداً لانتصار الـثورة السياسـية فى بقية أجزاء الوطن العربى، ودعماً لحق الإنسان العربى فى حياة اجتماعية افضل لم يعد قادراً على صنعها بغير الطريق الثورى" [٣٥] .

".. والجمهوريـة العربية المتحدة وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لابد لها أن تنقل دعوتها ، والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عـربى، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى تعتبر ذلك تدخلاً منها فى شئون غيرها " [٣٦] .

وقـدم الدعم العسكرى المصرى للثورة اليمنية فى أعقاب نشوبها مباشرة فى سـبتمبر ١٩٦٢، أول وأهـم مـثال عـلى هذه السياسة الجديدة، وتلاه الدعم العسـكرى الرمـزى لـلدولة الجزائرية المستقلة الوليدة فى صدامها العسكرى مع المغـرب فى أكـتوبر ١٩٦٣، غير أن السياسة المصرية عادت إلى الحركة على أسـاس " قـومى " بدعوة الرئيس عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٦٣ إلى قمة عربية شـاملة لمواجهـة خطر المشروع الاسرائيلى لتحويل مجرى نهر الأردن، وعقدت بـالفعل قمتان عربيتان شاملتان فى القاهرة والاسكندرية فى يناير وسبتمبر ١٩٦٤ عـلى الـتوالى، وشهد النظام العربى سنتين من الانفراج الواضح فى العلاقات بين وحداتـه، ولكـن دون أن تحل مشكلات الصراع بينها، وهكذا ارتدت الأمور الى سـيرتها الاولى، واستأنفت السياسة المصرية توجهاتها الثورية فى معالجة القضايا العربية، وعلى رأسها القضية اليمنية، وظلت الأمور على ما هى عليه حتى وقعت هـزيمة يونيو التى لم يكن هناك مفر موضوعى بعدها من العودة الى تبنى سياسة ذات طابع قومى [٣٧] .

وقــد واجهـت ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر المعضلة السابقة على نحو عملى بالانتقال من صيغة الى أخرى حسب ظروف التهديدات الخارجية أساساً، اذ يلاحــظ أن الصــيغة القومية قد ارتبطت دائماً بمواجهة تلك التهديدات على النحو الســابق بيانه، وقد يكون هذا الطابع "البراجماتى" اذا جاز التعبير لسياسة يوليو فى هــذا الخصــوص فى حاجــة الى نقاش متعمق ليس فقط لتقييم هذه السياسة ولكن لاكتساب دروس مفيدة لمستقبل سياسة مصر العربية.

ولعــل التحليل السابق يفضى بنا الى استخلاص إحدى الخصائص الهامة التى تميز السياسة العربية لثورة يوليو وتلك هى القدرة على التكيف مع المتغيرات وهى قــدرة تبدو شديدة الوضوح فى موقف ثورة يوليو من قضية الوحدة العربية، فقــد سبق أن راينا أن هذا الموقف قد بنى على أساس أنها هدف بعيد ينبغى تحقيقه بالــتدريج لمواجهــة الاختلافات بين الأقطار العربية، ولتفويت الفرصة على أعداء الوحــدة فى ضــربها من خلال استغلال التناقضات التى يمكن أن تنشأ بسبب هذه الاخــتلافات، ثــم قبل عبد الناصر صيغة الوحدة الاندماجية الفورية مع سوريا فى أعقــاب ضغوط هائلة من القوى السياسية السورية، ليعود بعد الانفصال الى رفض استعجال مراحل التطور نحو الوحدة بحكم ما أثبتته التجربة من أن هذا الاستعجال يــترك خــلفه فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة بحيث تطعنها من الخلف (٣٨) .

وبالإضافة الى ذلك كان واضحاً أن عبد الناصر بدأ بعد الانفصال يرى أن الســعى لــتحقيق الوحدة يمكن أن يتم على أساس مزدوج: وحدة القوى الثورية من جــانب، والعمــل العربى المشترك ممثلاً فى الجامعة العربية من جانب آخر على أساس :

" أن الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة لكنها فى نفس الوقت تحت أى ستار وفى مواجهة أى ادعاء لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به" (٣٩) .

غير أن شعار وحدة القوى الثورية تراجع فى ظل السياسة القومية الشاملة لثورة يوليو منذ نهاية ١٩٦٣، وطيلة سنتى ١٩٦٤ و ١٩٦٥، ثم فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحتى وفاة عبد الناصر على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

وتقـدم الـتطورات السـابقة مادة خصبة لنقاش مطلوب لم يتم بعد حول السياسـة العربية لثورة يوليو يتضمن أسئلة مثل: ما هى معادلة التأثير والتأثر بين صـاحب الـدور والفاعـلين المتأثرين به؟ بعبارة أخرى إلى أى مدى يتأثر الدور بـرؤية القائم به أو بتوقعات المتأثرين بذلك الدور؟ وهل يعتبر التكيف فى حد ذاته خاصـية إيجابية – وهو عموماً سمة لأى نظام – ام أن هذه الخاصية يجب أن تقيم فى إطـار قـدرة القائم بالدور على تغيير الواقع المحيط به وليس فقط على التكيف الصـحيح معه؟ على أن الإجابة على هذا السؤال بطبيعة الحال لا يمكن أن تنفصل عـن دراسة التحديات الخارجية عن النظام العربى (الإقليمية والعالمية) التى تواجه أى محاولـة لقيـادة هذا النظام من داخله بحكم المصالح الحساسة للقوى الخارجية وبالذات العالمية فى النظام العربى.

ومـن الواضـح أن الدور القيادى فى النظام العربى لثورة يوليو قد ووجه بـتحديات عـربية وإقليمية وعالمية من قبل القوى المحافظة التى تأثرت سلبياً بهذا الـدور، غيـر أن استجابة المشروع العربى لاحتياجات الجماهير والقوى السياسية غير الرسمية فى الوطن العربى قد فجر طاقات هائلة فى النظام العربى على النحو الـذى تصـوره عـبد الناصر فى "فلسفة الثورة" عندما تصور أن الدور المصرى المطـلوب سـوف يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة فى كل الاتجاهات المحيطـة بمصـر [٤٠] ، وترتب على هذا أن السياسة العربية لثورة يوليو حظيت بمسـاندة قاعدية من النظام العربى ساعدتها على الانتصار فى معارك أساسية مثل معارك التحرر العربى من الاستعمار، ومعارك الأحلاف والترتيبات الغربية لأمن المـنطقة فى الخمسـينات، وعـلى الرغم من جسامة التحديات التى واجهها الدور المصرى أكثر من مرة كما فى الصدام مع أول قوة ثورية حقيقية فى النظام العربى

بعـــد مصر فى ظل ثورة يوليو وهى النظام الثورى فى العراق بعد ثورة ١٩٥٨، وكمـــا فى انفصـــال ســـوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦١، والتحدى الســـعودى للدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢- ١٩٦٧) الا أن الملاحظ أن خصوم الـــدور المصـــرى قد انتهوا الى الخروج من الساحة السياسية (حالـــة عبد الكريم قاســـم – فبراير ١٩٦٣، ونظام الانفصال فى سوريا – مارس ١٩٦٣) أو هزمت سياساتهم (ترسيخ اقدام الثورة اليمنية على الرغم من انسحاب القوات المصرية من اليمـــن فى نهايـــة ١٩٦٧)، غيـــر أنـــه لا شـــك أن خصوم الدور المصرى على المســـتويين الاقـــليمى والعـــالمى قد تمكنوا من توجيه ضربة إليه كادت أن تكون قاضية بهزيمة يونيو ١٩٦٧.

ولاشـــك أن الصمود السياسى والعسكرى فى أعقاب الهزيمة، واعادة بناء القـــوات المســـلحة المصـــرية فى مدة وجيزة، والقدرة على استنزاف اسرائيل فى أعقـــاب الحـــرب، وبصـــفة خاصـــة فى سنتى ١٩٦٩ و ١٩٧٠، وكذلك استمرار المساندة الجماهيرية العربية لعبد الناصر قد ساعدت على استمرار الدور المصرى فى الوطـــن العربى فى السنوات التى بقيت من عمر عبد الناصر، غير أن الهزيمة أحدثت دون شك آثارا بنيوية على ذلك الدور.

فمـــن ناحية كان من الطبيعى أن تؤدى الهزيمة الى تبنى مرحلة جديدة من مـــراحل العمـــل عـــلى الـــنطاق "القومى" الشامل فى السياسة المصرية كما سبقت الاشـــارة، غيـــر أن ثمة فارقا جذريا بين دعوة عبد الناصر الى القمة العربية فى نهايـــة ١٩٦٣ والسياسة المصرية تبدو ممسكه بزمام المبادأة، وبين حضوره لقمة الخرطوم فى أعقاب الهزيمة فى أغسطس ١٩٦٧ وهى القمة التى قبلت فيها مصر للمرة الأولى فى تاريخها المعاصر مساعدات مالية عربية مؤثرة فى إشارة واضحة لتغير حقيقى فى موازين القوى داخل النظام العربى سرعان ما سيقدر له أن يترسخ بعـــد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ومن ثم غياب القيادة الكاريزمية التى كانت تـــزود هـــذا الـــدور بزخم خاص، والأهم من ذلك بالطفرة الهائلة فى أسعار النفط

اعتـــبارا من الربع الأخير من عام ١٩٧٣، والتى أحدثت تغيرا حقيقيا فى موازين القوى داخل النظام، ومن ثم فى طبيعة الأدوار القيادية داخله (٤١) .

وعـــندما خـــلف أنـــور السادات جمال عبد الناصر فى حكم مصر بدأ فى السنوات الأولى لحكمه انه يواصل السير على طريقه، بل إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ومـــا صـــحبها من تنسيق سياسى وعسكرى واقتصادى عربى وما أفضت إليه من تحقيـــق أكـــبر إنجاز عسكرى عربى فى تاريخ المواجهة مع اسرائيل تعتبر إنجازا غيـــر مســـبوق فيما يتعلق بالسياسة المصرية تجاه الصراع العربى – الإسرائيلى، غير أن الخروج على سياسات ثورة يوليو العربية بدأ فى أعقاب الحرب.

ولم يكن الخروج كما يتصور البعض متمثلا فى القبول بتسوية سياسية مع إسرائيل، فقد قبل الرئيس جمال عبد الناصر قرار مجلس الأمن الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ بـــرقم ٢٤٢ والذى ينص بوضوح على مثل تلك التسوية. وانما تمثل جوهر الخـــروج فى تغيير السادات لمعادلة السياسة العربية لمصر، والتى كانت تقوم على اساس مصر + النظام العربى فى مواجهة الشرق أوسطية (القوى الاقليمية المعادية مدعومة بقيادة النظام الرأسمالى العالمى) الى معادلة تصبح فيها مصر بالفعل ان لم يكن بالقول جزءا من هذه الشرق أوسطية.

وقـــد ترتب على إدراك هذا التغيير من جانب النظم العربية " الراديكالية " ونجاحهـــا فى قيـــادة الـــنظام العربى فى اتجاه رفض سياسة السادات الجديدة تلك القرارات الخاصة بتعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ومنظمات العمل العـــربى المشـــترك، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر.. الخ، وهكذا بدا وكأن الســـادات قد نجح فى إحداث انقطاع فى تطور النموذج العام لسياسة مصر العربية مـــنذ اســـتقلالها الشكلى فى عام ١٩٢٢، وخروج على الأبعاد العامة لهذا النموذج بالـــتحالف مع الخطر على الوطن العربى بدلاً من العمل على هزيمته، والعداء مع الوطن العربى بدلاً من التعاون معه فى مواجهة هذا الخطر.

والواقـــع ان ثمـــة ملاحظـــات واجبة على هذا التطور فى سياسة مصر العـــربية لعـــل أولها – وان لم يكن اهمها – ان القطع بأن السادات كان واعياً من الـــبداية لـــتداعيات سياســـته الجديدة اعتباراً من نوفمبر ١٩٧٧ (زيارة القدس وما تلاهـــا) مستحيل. بعبارة أخرى ثمة احتمال بأن السادات كان يتصور من ناحية أن مـــبادرته تجاه اسرائيل كفيلة بإحداث سلام عربى – اسرائيلى شامل وعادل، ومن ناحيـــة ثانيـــة انه قادر على قيادة العرب فى هذا الاتجاه، وتكفلت تداعيات المبادرة سواء من حيث العجز عن تحقيق مثل ذلك السلام الشامل أو المعارك الكلامية التى نشـــبت بين السادات وخصومه من العرب من ناحية أخرى باجهاض هذا التصور، غيـــر أن العجـــلة كـــانت قد دارت واصبح من شبه المستحيل إيقاف التدهور فى علاقات مصر العربية.

لكـــن الأهم من ذلك ثانياً ان القطيعة المؤقتة بين مصر والعرب بالتناقض مـــع الـــنموذج التاريخى لعلاقة الطرفين قد اصطدمت بممانعة واضحة من جانب معظـــم القيـــادات الفكرية والقوى السياسية فى مصر، ويصلح الحوار الذى فجره توفيـــق الحكيـــم فى عـــام ١٩٧٨ بدعوته الى " حياد مصر " وردود الأفعال لهذه الدعـــوة دليلاً حاسماً على ذلك [٤٢] ويعنى هذا أن السياسة العربية لمصر أصبحت تســـتند لقـــاعدة فكرية وسياسية حقيقية داخل مصر، وهو إنجاز يمكن أن يحسب – ولو فى جزء منه – لثورة يوليو ١٩٥٢، وأهمية هذا الانجاز انه سوف يساعد فيما بعد على عودة التوازن الى معادلة السياسة العربية لمصر.

اما الملاحظة الثالثة فهى توازى سابقتها فى الأهمية، فإذا كانت الملاحظة الســـابقة قـــد خلصـــت الى أن السياسة العربية لمصر باتت تستند الى قاعدة فكرية وسياسية قوية فى نموذج التفاعلات السياسية المصرية فإن هذه الملاحظة تشير إلى أن الـــنظام العربى أثبت انه يحتاج بنيوياً الى الدور المصرى حتى وإن خرج عن توقعاته – أى توقعات النظام العربى – السائدة، وقد بدأت هذه الحقيقة تتضح عندما اضـــطر النظام العراقى الذى قاد حملة مقاطعة النظام المصرى فى أعقاب مبادرة

السادات فى ١٩٧٧ الى أن يطرق فى عام ١٩٨١، وقبل اغتيال السادات، الابواب المصـــرية طلـــباً للأســـلحة والذخائر، بعد أن اظهر الاتحاد السوفييتى ممانعة فى تـــزويده بهما، إظهارا لعدم رضاه عن السلوك العراقى تجاه ايران التى كانت تدور بيـــنها وبيـــن العـــراق حرب قدر لها أن تستمر من سبتمبر ١٩٨٠ الى أغسطس ١٩٨٨.

ولاشـــك أن الـــرئيس حســـنى مبارك الذى تولى الحكم فى أعقاب اغتيال الســـادات فى أكتوبر ١٩٨١ قد استفاد من هذه الحقيقة البنوية: ان النظام العربى لا يســـتطيع أن يستغنى عن الدور المصرى حتى ولو اختلف معه فى توجهاته، وانه وإن كان قد حدث انتشار حقيقى للوظيفة القيادية داخل النظام العربى إلا أن هذا لا يعـــنى انـــه قد نجح فى تقديم بديل للدور المصرى، ويصلح تعامل النظام مع النهج الـــذى اتـــبعه أنور السادات فى التسوية مع اسرائيل اعتباراً من ١٩٧٧ خير دليل على هذه الحقيقة، فقد رفض النظام نهج السادات وحاصره فى ١٩٧٩، وتحدث عن بديـــل الحـــرب فى ١٩٨٠ ليعـــود الى القبول بالتسوية مع إسرائيل وان يكن وفقاً لصـــيغة مختلفة (صيغة فاس) فى ١٩٨٢، وإلغاء القرارات الخاصة بمقاطعة مصر ثـــنائياً وعـــلى صعيد الجامعة العربية فى الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩، ثم القبول بالجـــلوس فى مؤتمر مدريد مع اسرائيل فى أكتوبر ١٩٩١ وفق صيغة لا تختلف جوهرياً عن صيغة كامب ديفيد.

غيـــر أن الرئيس مبارك لم ينجح فى سياسته الرامية الى إعادة مصر الى المســـار الطـــبيعى لعلاقاتها العربية بسبب هذا العامل البنيوى وحده، اذ لاشك أنه احـــدث تعديـــلاً على سياسة مصر العربية تمثل فى وقف الحملات الإعلامية ضد الحكـــام العرب، واعادة التوازن الى سياسة مصر فى مسألة التسوية مع اسرائيل، مـــع عـــدم الســـعى الى فرض صيغة كامب ديفيد الخاصة باطار التسوية للصراع العـــربى – الاســـرائيلى التى كان السادات قد توصل إليها مع اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فى ١٩٧٨، فى محاولة منه لإضفاء سمة عربية على ما توصل

إليــه من تسويات، رداً على ما كان يوجه إليه من اتهامات مؤداها أنه توصل الى تسوية منفردة مع إسرائيل.

ولا شك أن ثمة فروقاً واضحة وأحياناً جذرية بين السياسة العربية لمصر في عهــدى عبدالناصر ومبارك بعضها فرضته ظروف موضوعية وبعضها الآخر عوامــل ذاتية لكن المهم أن مبارك قد عاد بالقاطرة المصرية الى مسارها الطبيعى وفــق النموذج العام لعلاقاتها بالمنطقة: رابطة عضوية لا يمكن أن تنفصم لصملحة الطرفين.

خاتمــة :

اظهــر استكشاف النموذج العام لسياسة مصر تجاه المنطقة العربية رابطة عضــوية لــم تنفصــم عبر الزمن قامت أساسا على اعتبارات استراتيجية، ولكنها اكتســبت بعد ذلك ابعاداً عقيدية وثقافية واقتصادية. كما اظهر هذا الاستكشاف انه كــلما تمتعت مصر بحرية ولو نسبية فى الحركة تبنت من السياسات واتخذت من الخطــوات مــا يمكــنها من الوفاء بمتطلبات تلك الرابطة العضوية، وبالذات من مــنظور اســتراتيجى أمنى، وعادة ما اضطلعت فى هذا الصدد بدور قيادى، وأنه كــلما خضعت مصر لتبعية حقيقية تراجع الدور المصرى أو غاب تماماً فى بعض أبعــاده عــلى الأقل، ومع ذلك فقد لوحظ انه حتى عندما كانت مصر تشكل وحدة داخل كيان أكبر لعبت فى عدد من الحالات ذلك الدور المشار إليه.

وقــد شــهدت نهايــة الربع الأول من القرن العشرين حصول مصر على اســتقلال شكلى بموجب تصريح فبراير ١٩٢٢ بعد عقود من الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢، وبعد ذلك – أى بعد تصريح ١٩٢٢ – بدأت استعادة تدريجية من قبل مصــر لدورهــا فى المــنطقة، وهى عملية بلغت ذروتها بإمساك الحكومة الوفدية بــزمام المــبادأة فى إنشاء جامعة الدول العربية ١٩٤٥، والقرار المصرى بدخول حرب ١٩٤٨.

ثـــم احدثت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى ظل عبد الناصر نقلة نوعية فى سياسة مصـــر العربية أكدت النموذج العام للسياسة المصرية عبر الزمن، غير أنها أكسبته مضـــمونا تحـــرريا واضـــحا انطلق من رؤية فكرية استراتيجية محددة، وتبلورت ابعـــاده لاحقـــا مـــن خلال التفاعل مع الواقع العربى، وقد حظى المشروع العربى لـــثورة يوليـــو بشرعية ظاهرة فى أوساط الجماهير والنخب العربية غير الرسمية بصـــفة خاصة، ولعبت القيادة الكاريزمية لعبد الناصر والإمكانات المصرية المادية المتفوقة بمعايير النظام العربى فى ذلك الوقت دوراً حاسما.

ولقـــد واجه المشروع العربى لثورة يوليو بقيادة عبد الناصر بالإضافة الى الـــتأييد الجـــارف من الجماهير والنخب العربية غير الرسمية تحديات واضحة نبع بعضها من نظم محافظة عربية شعرت بتهديد المشروع لبقائها، لكن البعض الآخر نـــبع من نظم ثورية لنفس السبب تقريباً بمعنى انه اذا كان مشروع عبد الناصر قد هـــدد بـــتقويض أركـــان الـــنظم العـــربية المحافظـــة لمفارقتها للنموذج السياسى والاقتصـــادى والاجتماعى الذى اندفع ذلك المشروع لتحقيقه برضى شبه كامل من الجماهيـــر العـــربية، فإن ذات المشروع من المحتمل ان يكون قد مثل نفس التهديد لـــنظم ثوريـــة عـــربية، وإن كـــان فى هذه الحالة لخوفها فيما يبدو من أن التأييد الجماهيرى الجارف لعبد الناصر ومشروعه قد يفرض عليها أن تندمج فيه أو على الأقل تنصاع له بمعيار أو بأخر.

وقـــد أدت هـــذه الـــتحديات الـــتى واجهها المشروع العربى لثورة يوليو بالإضـــافة الى الـــتحديات الخارجيـــة الـــتى تشابكت ابعادها فى أحوال كثيرة مع الـــتحديات من داخل النظام العربى الى معضلات ونكسات صادفها ذلك المشروع لعـــل أهمهـــا الانفصـــال الســـورى عـــن الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦١، واستنزاف مصر فى اليمن فى الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٧، والعدوان الاسرائيلى فى ١٩٦٧. واذا كانت ثورة يوليو على الرغم من المعضلات والنكسات السابقة قد حـــافظت عـــلى زمـــام المبادأة فى قيادة النظام العربى، وتمكنت دائماً من هزيمة

خصـــومها داخـــل هذا النظام بدرجة أو بأخرى فإن الهزيمة العربية فى ١٩٦٧ قد أرســـت قيوداً حقيقية على حركتها فى النظام العربى بسبب قبول مصر لمبدأ تلقى مســـاعدات ماليـــة مؤثرة من دول عربية محافظة فى قمة الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧.

وبوفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠، والطفرة النفطية اعتباراً من أواخر ١٩٧٣ عـــززت التغيرات البنوية فى النظام العربى من التطورات السابقة، وتشكل ميزان جديـــد للقوى داخله بقى فيه الدور القيادى المصرى، وإن اقتربت منه أدوار أخرى على نحو أفضى الى انتشار للوظيفة القيادية داخل النظام العربى.

وفى تلك الظروف حدث الانقطاع الذى مثلته سياسات السادات العربية فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقد كان ذلك الانقطاع دليلاً فى حد ذاته على رسوخ الـــنموذج العام لسياسة مصر العربية، حيث انه لم يحظ بمساندة من القوى السياسية الفاعـــلة فى مصـــر فضلاً عن أن عوامل بنيوية فى النظام العربى دفعت فى اتجاه إنهاء ذلك الانقطاع، وساعد على ذلك على نحو أساسى غياب السادات من المسرح السياسى باغتياله فى عام ١٩٨١ وخلافة الرئيس حسنى مبارك له، والذى عمل منذ الأيام الأولى لحكمه على اعادة التوازن الى السياسة المصرية فى كافة الاتجاهات، ومـــنها سياسة مصر العربية التى قام بجهد محدد فى اطارها فى رأب الصدع بين مصر والوطن العربى، سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى جامعة الـــدول العربية. وعلى الرغم من الاختلاف حول تقييم سياسات الرئيس مبارك فإن الأمر المؤكد انه اعاد وضع قاطرة السياسة العربية لمصر فى مسارها الطبيعى.

وهكذا يبدو أن خبرة التاريخ وصولاً الى الحاضر تؤكد أن مصر لا يمكن أن تـــنعزل عن إطارها العربى، وأن لها بحكم وزنها دوراً محدداً فى هذا الاطار، وقـــد يختلف هذا الدور من مرحلة لأخرى من حيث أهميته أو مضمونه، لكنه يبقى رئيسياً على اية حال.

ويــتعرض هذا الدور لانتقادات من داخل مصر وخارجها. أما الانتقادات الخارجيــة فــهى الأقل أهمية، لأنها تنبع إما من اعتبارات المنافسة الإقليمية على الأدوار القياديــة، أو من اعتبارات الخشية على تأثر مصالح عالمية حساسة بنجاح الدور المصرى، غير ان انتقادات الداخل هى الأهم، لأن الاقتناع بصحتها يمكن أن يؤثر بالسلب على توجهات مصر العربية ومن ثم سياساتها فى هذا الصدد.

ويــرى ناقدو دور مصر العربى أنه مكلف للغاية، سواء على نحو مباشر أو بســبب الممانعة العالمية له، والتى تجعل مصر تدفع الثمن مرتين مقابل دورها العربى: مرة من خلال التكلفة المادية المباشرة لأعباء الدور، ومرة بسبب العقوبات أو العقبات التى تفرضها قوى عالمية على مصر أو تضعها فى مسارها، ولذلك فإن دور مصــر العــربى بالنسبة لهؤلاء الناقدين هو أقرب إلى محاولة الغراب التشبه بالطــاووس، حيــث أن مصــر لا تملك الإمكانات الكافية للقيام بهذا الدور وتوقى مخاطــره، ومــن ثم فخير لها أن تتخلى عن أوهام الزعامة الاقليمية وتتفرغ لبناء نفسها.

وتعــبر هذه الانتقادات عن عجز كامل عن فهم حقائق السياسات الدولية، فقــد أصبحت العزلة هى الوهم وليست الزعامة الإقليمية، فضلاً عن ان ما يسمى بالــزعامة الإقليمية ليس بالضرورة هو الصياغة الدقيقة لاستراتيجية الدور العربى لمصــر، وانمــا المطلوب هو تفاعل مصر مع محيطها العربى، ومن الطبيعى ان يحــاول كــل طــرف التأثير فى مجريات ذلك التفاعل لصالحه، وان تكون مصر بوزنهــا الــذاتى وغيــاب قــدرة الاطراف الأخرى فى النظام العربى على تكوين ائــتلافات مستقرة قادرة على أن تضطلع بدور رئيسى، ان لم يكن قيادياً، فى ذلك التفاعل.

ومــن ناحيــة أخــرى فإنه من غير الدقيق القول بأن حسابات دور مصر العــربى خاســرة بالمعيــار المادى أو الاقتصادى، ذلك ان مصر قد حصلت على مســاعدات ضــخمة فى ظروف مختلفة من قطبى النظام الدولى فى نظام القطبية

الثـــنائية لاعتبارات وزنها الاقليمى ليس إلا، وقد حصلت فى اعقاب هزيمة ١٩٦٧ على مساعدات مالية عربية مؤثرة، بالاضافة الى تطور الوطن العربى كسوق لقوة العمــل المصرية فى عصر النفط وحتى الآن، والاستثمارات والمساعدات العربية المتنوعة لمصر، وهى أمور تعنى فى مجملها أن ثمة اقتصاداً سياسياً لسياسة مصر العربية، وان الامر يتجاوز بكثير اوهام الزعامة الاقليمية. واخيراً وليس آخراً فإن الحســابات الاستراتيجية للدور الاقليمى لايمكن أن تبنى على عائده المادى المباشر فحســب، والا فكيــف تحسب مثلاً قيمة التسهيلات الاستراتيجية التى قدمها اليمن لمصـــر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتى يمكن اعتبارها مردوداً غير مباشر لدور مصر فى اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧).

يـــبدو أحيانـــاً أن نـــاقدى دور مصر العربى يخلطون بين العداء المفهوم لمشـــروع سياســـى بعيـــنه وبين الضرورة الموضوعية لاستراتيجية دولة، ذلك أن رفض أى مشروع سياسى مسألة مشروعة ومنطقية، لكنه لايجب أن يختلط بالعجز عـــن التمييز بين ما هو وطنى فى هذا المشروع يتمتع بخاصية الاستمرار وبين ما هـــو طارئ عليه يمكن، بل يجب، النقاش حوله ونقده وتقييمه سعياً الى تطويره أو حـــتى العـــدول عـــنه، وفى مجـــال السياسة العربية لمصر لاشك أن كلمة التاريخ والحاضر للمستقبل واضحة كل الوضوح نقية من كل شائبة.

حواشى الدراسة

(١) د. جمـــال حمـــدان، شخصية مصر: دراسة فى عبقرية المكان، المجلد الثانى، القاهرة : عالم الكتب، ١٩٨١ ص ٧٢٤.

(٢) يقصـــد بها البعد المحلى ويشمل قضية استقلال مصر ووحدة مصر والسودان والبعد الاقليمى والبعد العالمى. راجع : المرجع السابق، ص ٧١٨-٧١٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٠٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٧١٨.

(٦) د. ســمعان بطرس فرج الله، سياسة مصر الخارجية : ١٩٢٢- ١٩٥٢، فى: د. عــلى الدين هلال (محرر) دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولــون الى أنــور الســادات، جامعـــة القاهـــرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٧، ص ١٤١- ١٤٣.

(٧) راجـــع : د. احمد يوسف احمد و د. محمد زبارة، مقدمة فى العلاقات الدولية، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٩، ص ٧٦.

(٨) ورد فى مناقشات ندوة : تطور وانماط السياسة الخارجية المصرية التى عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٦ ونشرت اعمالها فى : د. على الدين هلال، مرجع سابق. راجـــع ص ٦٦.

(٩) د. أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ٤٤- ٤٧.

(١٠) د. جمال حمدان، شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الرابع، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٤، ص ٥٨٤.

(١١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٢) راجع :

A.I. Dawisha, Egypt in the Arab World, London, Macmillan Press, 1976, P.I.

(١٣) د. جمال حمدان، شخصية مصر..، المجلد الثانى، مرجع سابق، ص ٧٠١.

(١٤) راجـــع: المــرجع الســابق، ص ٦٩٧- ٦٩٩. د. على الدين هلال، مرجع سابق.

(١٥) حســنين توفيق ابراهيم، السلوك الخارجى لمصر من ابن طولون ٨٦٨م الى على بك الكبير، ١٧٦، فى: المرجع السابق، ص ٦.

(١٦) راجـــع: احمـــد يوســف احمد، الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢- ١٩٦٧) القاهـــرة: الهيـــئة المصـــرية العامة للكتاب، ١٩٨١، ص ١٤- ٢٥ وبصفة خاصة ٢٣- ٢٥.

(١٧) حسنين توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص ١٣.

(١٨) المرجع السابق، ص ١٢.

(١٩) راجع: احمد يوسف احمد، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢٠) د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ص ١٤٨ - ١٥٠.

(٢١) راجـــع: على محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، فى: على محافظة وآخـــرون، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، نيسان/ابريل ١٩٨٣، ص ٤٠، ٤٤.

(٢٢) راجـــع: د. يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية (١٩١٩- ١٩٤٥) : دراســة وثائقيـــة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،

حزيـران/يونيـو ١٩٩٩، ص ٧-٨ ، وأنظـر بالتفصيل الفصلين الخامس والسادس من الكتاب.

(٢٣) راجـع: د. فؤاد المرسى خاطر، حول الفكرة العربية فى مصر: دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المعاصر، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٨٥، ص ص ١١٦- ١١٩.

(٢٤) د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١٧١.

(٢٥) راجـع التفاصيل المثيرة لهذه الملابسات والدوافع فى : محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: ملفات السويس، القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٦، ص ص ٨٨- ٩٢. راجـع أيضـاً د. محمـد حسنين هيكل، مذكـرات فى السياسة المصرية، الجزء الثالث، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٩٠، ص ٤٢، ٤٤.

(٢٦) طـارق البشـرى، مصر فى اطار الحركة العربية، فى: سعد الدين ابراهيم وآخـرون، مصر والعروبة وثورة يوليو، سلسلة كتب المستقبل العربى (٣)، ط٢، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٣، ص ٣٨.

(٢٧) د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢٨) راجـع: انيـس صـايغ، الفكـرة العربية فى مصر، بيروت: مطبعة هيكل الغريب، ١٩٥٩، ص ١٤- ١٥، د. فؤاد المرسى خاطر، مرجع سابق، ص ١١٩- ١٢٠.

(٢٩) راجع د. سمعان بطرس فرج الله، مرجع سابق، ص ٢٠٨- ٢١١.

(٣٠) طارق البشرى، مرجع سابق، ص ٤٠- ٤١.

(٣١) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، وزارة الارشاد القومى: هيئة الاستعلامات، بدون تاريخ اصدار، ص ٥٧- ٥٨.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٥٩- ٦٠.

(٣٣)كـلمة موجهـة الى شعب العراق نشرتها جريدة البلاغ (١٩٥٣/٨/٤)، فى : المجموعـة الكامـلة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبدالناصر، الجزء الأول (١٩٥٢- ١٩٥٤) بيـروت : مركـز دراسات الوحدة العربية، ط١، اذار/ مارس ١٩٩٥، ص ٨٨.

(٣٤) راجـع : أحمد يوسف أحمد، تجربة الجمهورية العربية المتحدة (مساهمة فى قـراءة جديـدة لهـا)، فى: د. عبدالعزيز الدورى وآخرون، الوحدة العربية: تجاربهـا وتوقعاتهـا (بحـوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسـات الوحـدة العـربية بالـتعاون مع جامعة صنعاء)، بيروت: مركز دراسـات الوحـــدة العربية، ط١، تشرين الثانـــى/ نوفمـــبر ١٩٨٩، ص ص ٢١٠-٢١٤.

(٣٥) جمـال عبدالناصـر، الميـثاق الوطنى (٢١ مايو ١٩٦٢)، وزارة الأرشاد القومى: هيئة الاستعلامات، بدون تاريخ اصدار، ص ١٣٤.

(٣٦) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٣٧) جـاء أول اعلان رسمى لهذه السياسة الجديدة فى خطاب الرئيس عبدالناصر فى ٢٣ يوليـو ١٩٦٧ الـذى قبل فيه العمل العربى المشترك "من اجل كل بـندقية عربية، وكل عربى، وكل فرد عربى، وكل جهد عربى " ومن أجل موقـف "يـتجاوز الخلافات بين النظم، ويتجاوز اعتبارات الكرامة لانه ليس هـناك وزن لاعتبارات الكرامة بالنسبة لمصلحة الوطن العربى ". وكان عبد الناصـر يعـلق بهذا على قراره السابق بطلب تأجيل مؤتمرات القمة العربية لاجـل غير مسمى. أنظر: خطاب الرئيس جمال عبدالناصر فى عيد الثورة الخـامس عشـر (١٩٦٧/٧/٢٣)، فى: وثـائق عبدالناصر (يناير ١٩٦٧-

ديسمبر ١٩٦٨)، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٣، ص ٢٥٩.

(٣٨) جمال عبدالناصر، الميثاق الوطنى، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٤٠) راجع احالة هامش ٣٢.

(٤١) راجع: د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، مشروع المستقبلات العربية البديلة، جامعة الأمم المتحدة/ منتدى العالم الثالث – مكتب الشرق الأوسط، القاهرة: دار المستقبل العربى، ط (١)، ١٩٨٥، ص ٤٠- ٥٣.

(٤٢) راجع عرضا ممتازا لملابسات هذا الحوار وتداعياته فى: د. فؤاد المرسى خاطر، مرجع سابق، ص ص ٢١٤- ٢٣٣.

الفصل الثانى عشر

السياسة المصرية تجاه قضية فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى

د. عبد العليم محمد

مقدمة:

ربمـــا يكــون من الصعب إجراء تقويم لسياسة مصر إزاء قضية فلسطين والصــــراع العـــربى - الإسرائيلي وإبراز منطلقاتها والمبادئ التى استندت عليها، وذلك لاسباب متنوعة، من بينها أن دراسة حول هذا الموضوع تشمل تاريخ مصر المعاصـــر طـــوال العقود السبعة المنصرمة منذ الثلاثينيات حيث بدأت تتضح فى فلســطين معـــالم المشـــروع الاســتيطانى الصهيونى، وتتبلور فى مصر سياستها وتوجههـــا العربى تحت تأثير ظروف مختلفة تمثلت فى الاتصال بين الشام ومصر عـــبر المـــثقفين ودور مـــثقفى الشام الوافدين إلى مصر[١] ، وإدراك هذه الأخيرة لطـــبيعة ومخاطر وأبعاد المشروع الصهيونى، ولاشك أن تاريخ هذه الفترة الطويلة زمـــنيا بحاجـــة إلى تأمل طويل وتدقيق وأدوات يملكها المؤرخون، ورغم ذلك فإن هـــذا التاريخ ذاته مفتاح فهم العديد من مواقف مصر وسياساتها، إن إزاء فلسطين والصـــراع العربى - الإسرائيلى، أو تجاه قضيتى الاستقلال الوطنى والجلاء عن الـــبلاد أو غيرها من القضايا المختلفة، وذلك ايا كان المجال الذى تقع فيه الدراسة؛ علم السياسة أو ما دون ذلك من الفروع.

فالـــتاريخ فى مجـــال العـــلوم الاجتماعية هو معمل هذه العلوم ومختبرها الحقيـــقى وفية يثبت صدق الحدس والتخمين والافتراض والمفاهيم وكافة المقولات والمعـــارف مـــا قبل المنطقية والعلمية، وتلك المعارف العلمية والمنطقية والرؤى والـــتقويمات أو تـــتأكد عدم مصداقيتها النسبية والتقريبية أو الكلية، ذلك أن التاريخ وإن كان ماضيا إلا أنه يؤثر فى الحاضر، بل إن دراسة التاريخ فى حد ذاتها تعتبر محاولة لفهم الحاضر [٢] .

وتـــزداد صـــعوبة هـــذه الدراسة - أى سياسة مصر إزاء قضية فلسطين والصـــراع العـــربى - الإسرائيلى طيلة هذه العقود ليس فحسب بسبب طول هذه المـــدة ومجالهـــا الـــتاريخى بـــل أيضاً بسبب تقلب الحكم والمبادئ وتغير العهود

والأدوار وطـبيعة المـراحل وتوزعهـا بيـن المحافظـة والراديكالية والمبدئية والـبراجماتية العملية وصعود وهبوط أيديولوجيات وطبقات جديدة وقديمة وظهور وتـرابط أوجه مصر المختلفة الإسلامية والمصرية والوطنية والعربية والقومية فى تلك الفترة التى شهدت دخول القضية الفلسطينية فى نسيج الحياة السياسية والفكرية فى مصر الثلاثينيات واقتحمت برامج الأحزاب والقوى السياسية آنذاك.

ورغم تغير العهود والمبادئ والزعامات فإن ثمة عناصر فى إدراك مصر لطـبيعة المشـروع الصهيونى آنذاك وإسرائيل بعد نشأتها وإعلان قيامها فى عام ١٩٤٨، لـم ينتابها التغير، بل ظلت ثابتة فى الإدراك الرسمى والشعبى للصهيونية وإسـرائيل وإن اتخـذت فى التعبير تجليات مختلفة وأساليب متنوعة بحكم تفاوت مواقـف أصحابها فى عملية صنع القرار والمسؤولية والحكم والتراتبية الاجتماعية والسياسـية فى المجـتمع المصـرى وهى عناصـر سنكشف عنها فى نهاية هذه الدراسة.

عـلى صعيد آخر فإن تأمل هذه الحقبة التاريخية الطويلة نسبيا يفضى إلى إدراك حقيقـة الـتلازم والـترابط بين توجهات مصر الداخلية السياسية والفكرية والاقتصـادية والاجتماعية وبين توجهات سياساتها الخارجية بشكل عام والصراع العربى – الإسرائيلى وقضية فلسطين على نحو خاص، وإذا كان ذلك يصدق على سياسـات مصر قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ إزاء قضية الاستقلال وجلاء الإنجليز عـن مصر وحصولها على شخصيتها الدولية تدريجيا فإنه يصدق وينسحب بشكل واضـح لا لـبس فيـه عـلى توجهات السياسة المصرية بعد عام ١٩٥٢ والتغير الراديكالى الذى شهدته هذه الفترة فى مصر إن إزاء المشروع الوطنى والنهضوى أو ازاء قضية الصراع العربى – الإسرائيلى وفلسطين.

وأيـة دراسـة لتاريخ هذه الفترة سترتكز بالضرورة على ارتباط التاريخ المصـرى بتاريخ المشرق العربى وتاريخ المشروع الصهيونى وإسرائيل فيما بعد وتـلازم الـتفاعلات بين التطورات الداخلية وتلك المتعلقة بالصراع مع الصهيونية

وإسرائيل، تماماً، كما يرتبط تاريخ مصر الحديث منذ محمد على مع تاريخ أوروبا وتبلور ظاهرة الاستعمار والموقف من الغرب والحضارة الغربية ولايمكن الفصل بين دراسة تاريخ هذه الحقبة دون دراسة تاريخ تطور أوروبا والغرب فى ذات الحقبة، ذلك التاريخ الذى أثر فينا وفى حاضرنا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا.

فى ضوء ذلك فإنه يمكننا تقسيم هذه الدراسة "أى سياسة مصر إزاء الصراع العربى - الإسرائيلى وفلسطين إلى عدة مراحل أولها: مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة الثورة ومرحلة السادات ومرحلة مبارك الحالية وفى كل من هذه المراحل سنرى كيف تبلور "الهاجس الإسرائيلى" فى السياسة المصرية وكيف تم إدراكه والاستجابة له فى ظروف محلية وإقليمية ودولية متباينة.

أولاً : مرحلة ما قبل الثورة :-

كان الصراع ضد الأطماع الصهيونية فى فلسطين، والمواجهة الفلسطينية الصهيونية، من أهم الدوافع التى تقف خلف إيقاظ الوعى العربى فى مصر المعاصرة، خاصة منذ منتصف الثلاثينيات، حيث تطور الاهتمام المصرى بقضية فلسطين [٣] ، وكان ذلك مدخلاً لاهتمام مصر بالقضية العربية عموما حيث لعبت مصر دوراً هاماً فى إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ودخلت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ثم تطور ذلك فى إعتبار مصر نفسها دولة عربية ملتزمة بالسياسة العربية منذ منتصف الخمسينيات.

وقد اختمرت خلال هذه الفترة عدة عوامل كان من شأنها تبلور موقف مصر من المشروع الصهيونى والقضية الفلسطينية والعربية، حيث قسمت الدول العربية بين بريطانيا وفرنسا وهما الإمبراطوريتان الاستعماريتان فى هذه الفترة، ووقعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى، وفلسطين تحت الانتداب البريطانى، وكذلك العراق، وشهدت هذه الفترة صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين وسماح سلطات الانتداب بهجرة اليهود إلى فلسطين

وتجـــذر المواجهـــات الفلســـطينية اليهودية حينذاك. من ناحية أخرى فإن المشرق العـــربى عـــاش حقبة الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين ووفد إلى مصر العديـــد مـــن عرب ومثقفى المشرق كذلك خرج المثقفون المصريون إلى المشرق العـــربى، وقـــبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها إزداد أهتمام كافة القوى الحزبية وشـــبه الحزبية بفلسطين وانتقل ذلك الاهتمام إلى المستوى الرسمى إلى الحكومات المـــتوالية ودافـــع مـــندوبو مصـــر فى عصبة الأمم وغيرها من المحافل الدولية كالجمعيـــة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن عن وجهة النظر المصرية والعربية المتعـــلقة بقضية فلسطين، ووجد هذا الاهتمام طريقه إلى الجيش عن طريق تنظيم الضباط الأحرار الذى قدر له أن يقود ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ فيما بعد.

بحـــلول عـــام ١٩٣٩ كانت قضية فلسطين على رأس جدول الأعمال فى الحياة السياسية فى مصر وإلتحمت بنسيج الحياة السياسية وأصبحت مجالاً للتنافس والصـــراع بين تيارات الحركة الوطنية المصرية والقوى الرجعية الحاكمة، وكانت قضـــية فلســـطين أول قضـــية تخرج عن نطاق الأهداف التقليدية للحركة الوطنية المصرية وهى الجلاء والوحدة مع السودان (٤) .

وفى الـــتاريخ ذاتـــه عيـــن على ماهر رئيساً للوزراء وأراد أن يدعم نفوذ المـــلك بـــالدعوة الإســـلامية والعروبية فاختار معه فى الوزارة عبدالرحمن عزام ومحمـــد عـــلوبة وصـــالح حرب رئيس الشبان المسلمين وعزيز المصرى لرئاسة الجيش ولهؤلاء صلة بالحركات السياسية العربية (٥) .

عـــلى أن جهود الدبلوماسية المصرية خلال هذه الفترة كانت ملفتة للنظر بســـبب تميـــز أدائهـــا ونضج وعيها مبكراً بالمخاطر التى أنطوى عليا المشروع الصـــهيونى إن عـــلى مصر وإن على الدول العربية على حد سواء، أكان ذلك فى عهد عصبة الأمم أم فى الأمم المتحدة فيما بعد.

تجلى هذا التميز فى رفض مصر لمشروع التقسيم الذى قدمته لجنة " بيل" فى عصـــبة الأمم عام ١٩٣٧، ورفضت هذا المشروع عندما أصدرت به الجمعية

العامـــة للأمـــم المـــتحدة توصية عام ١٩٤٧، وبذلت الدبلوماسية المصرية جهوداً مكثفة من أجل تعويق التصويت على هذا القرار وعدم حصوله على أغلبية الثلثين، وعـــندما أوصت الجمعية العامة مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التقسيم أرســـل د. محمود فوزى ممثل مصر فى الأمم المتحدة برقية إلى وزير الخارجية يطلب منه فيها أن يتحدث إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بتمثيل مصر فى مجلس الأمـــن أثـــناء هـــذه المناقشـــة وأن ترسل الخارجية المصرية برقية للدول العربية الأعضاء فى الأمم المتحدة للتقدم بنفس الطلب (٦) .

وفى ســـياق مقاومـــة مشـــروع التقسيم تقدم وفد مصر فى الأمم المتحدة بمشروع يستهدف استفتاء محكمة العدل الدولية فى اختصاص الجمعية العامة بشأن التوصـــية بتقسيم فلسطين ولم تتم الموافقة على هذا الطلب، وتقدمت مصر باقتراح مفـــاده حظـــر إعادة توطين اللاجئين والمهجرين فى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الـــذاتى إلا بعد الحصول على موافقة السكان الأصليين والعمل على الحد من نشاط المنظمات العاملة فى مجال ترحيل هؤلاء اللاجئين إلى هذه الاقاليم.

غيـــر أن الجمعيـــة العامـــة قـــد أخذت فى الاعتبار الجزء الأول من هذا الاقـــتراح بعد إعادة صياغته وتعديله بإضافة نص بوجوب مراعاة اعتراض غالبية السكان الأصليين أو الدول المجاورة على إعادة التوطين (٧) .

واقـــترن أداء الدبلوماســـية المصرية آنذاك بوعى ملحوظ بحدود الجهود الدبلوماســـية فى المحـــافل الدولية وعدم انفصالها عن الجهود السياسية والعسكرية وموازيـــن القوى فى الواقع وعدم كفايتها لتحقيق الأهداف المنشودة ما لم يدعم هذا الأداء سياســـات وعلاقـــات قوى تسانده، ففى برقية الدكتور محمود فوزى المشار إليهـــا يقـــول أن " والمـــرجو مع ذلك ألا تبنى الدول العربية الآمال على مثل هذا الـــتدخل بالرغم من أهميته، وألا تتراخى فى نفس الوقت فى بذل الجهود للمحافظة على سلامة فلسطين ووحدتها" (٨) .

وبالرغم من حرص الدبلوماسية المصرية على الحضور في مختلف جلسات صياغة ومناقشة مشروع تقسيم فلسطين في الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو عصبة الأمم قبلهما، فإن هذا الحضور ارتبط بعدم إقرار التقسيم من زاوية المبدأ وألا يؤلف العرب حكومة قاصرة على التقسيم المخصص لهم في فلسطين وألا يشتركوا في اللجنة التي ستقوم بتنفيذه.

ولم تقتصر جهود الدبلوماسية المصرية آنذاك على المنظمات والهيئات والمحافل الدولية التي تمثل ساحة أدائها ومجال عملها الحيوي، بل تحصلت في الوقت ذاته على نظرة واسعة لمهمتها تمتد للمجتمعات العاملة فيها، حيث نبهت الدبلوماسية المصرية إلى ضرورة القيام بدعاية قوية في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم القضية الفلسطينية حيث لاحظت أن العديد من الأوساط تبدى قلقا وشعورا بالحرج بعد صدور قرار التقسيم وأن بعض الدوائر العسكرية ودوائر الكونجرس ورجال الأعمال والصحافة يتحدثون عن تأثير تنفيذ قرار التقسيم بالقوة على المصالح الأمريكية، كما حرصت الدبلوماسية المصرية على ضرورة توفير تمثيل فلسطيني قوى وراقٍ في المؤتمرات الدولية مقترنا بتمثيل شامل لجامعة الدول العربية في شخص عبد الرحمن عزام، وشاركت مصر في مؤتمر لندن في ٩ فبراير عام ١٩٣٩ حول فلسطين، واختارت فيما بعد عبد الرازق السنهوري لتمثيل مصر في مؤتمر فلسطين بلندن عام ١٩٤٦ ونبه فيه إلى خطورة الكيان الصهيوني على الدول العربية المجاورة (٩) .

ولاشك أن أداء الدبلوماسية المصرية بصدد القضية الفلسطينية والمشروع الصهيوني وإسرائيل فيما بعد قد ارتبط بظروف وملابسات عربية وإقليمية ودولية قلصت من فاعليته وحدت من نتائجه على الممارسة العملية، فثمة من ناحية عدم كفاية الإدراك العربي الرسمي آنذاك لطبيعة ومخاطر المشروع الصهيوني على نحو واضح ومحدد بسبب السيطرة الغربية ونفوذ القوى الاستعمارية لدى الطبقات الحاكمة ومن ناحية أخرى ارتباط الدبلوماسية المصرية والعربية بسقف المطالب

الفلسطينية وعدم قدرة الاثنين معا على إفساد الخطط الدولية لتقسيم فلسطين وطرح مبادرات يمكنها احتواء هذا الحل، ومن ناحية ثالثة فإن الدبلوماسية المصرية آنذاك لم تتمكن من التمييز بوضوح بين الاتحاد السوفيتى كقوة مذهبية وعقائدية ونظام سياسى وبين الاتحاد السوفيتى كقوة دولية مؤثرة بعد الحرب فى أروقة الأمم المتحدة.

وفى الوقت الذى كانت فيه الدبلوماسية المصرية تقوم بدورها فى ظروف دقيقة وغير مواتية، كانت الساحة الداخلية فى مصر تشهد بعد الحرب العالمية الثانية مؤشرات عديدة تنم عن تطور الاهتمام بالقضية الفلسطينية وتعلق أنظار الرأى العام المصرى بتطوراتها واهتمام القوى السياسية المعارضة والحكومة بمسار هذا الصراع فضلاً عن تصاعد المعارضة الشعبية للنظام وإضراب البوليس الذى أضر بهيبة الدولة وتشكيل الإخوان المسلمين لفصائل وكتائب الجهاد وحصولهم على الأسلحة والمعدات والدخول إلى فلسطين عبر سيناء (١٠). وغير ذلك من العوامل التى أفضت إلى دخول مصر حرب ١٩٤٨ والتى انتهت بالنكبة الأولى، وبصرف النظر عن حقيقة الأسباب التى دفعت مصر للدخول فى هذه الحرب، فإن هذا القرار قد كشف عن طبيعة الارتباط بين مصر وقضية فلسطين ومثلت تداعياته حلقة جديدة فى مستقبل مصر وطبيعة ارتباطها بالقضية الفلسطينية.

ثانياً: قضية فلسطين فى المرحلة الثورية :-

إن تسمية هذه المرحلة التى أعقبت ثورة يوليو ١٩٥٢ وزعامة عبد الناصر بالمرحلة الثورية لا يمكن اعتبارها تجاوزا أو مجرد حنين إلى الماضى بسبب تعاسة وكآبة المرحلة الحالية، ذلك أن هذه المرحلة كانت ثورية حقا بأهدافها وطموحها الواسع والممتد ليس فحسب على الصعيد العربى الإقليمى وإنما أيضاً على الصعيد العالمى وإذا كانت الإمكانات والخطط وتطور الواقع لم يتمكن من مواكبة الأهداف وتحقيقها على نحو واضح، فتلك طبيعة أية ثورة، بل إن الثورة فى

ذاتها يمكن أن تعرف على أنها محاولة تجاوز الواقع وتغييره، وأياً كان نصيبها من النجاح أو الفشل.

فقــد عاش عبد الناصر ورفاقه خبرة حرب عام ١٩٤٨ وحصار الفالوجا الشـــهير وكان هاجس فلسطين وإسرائيل حاضرا فى سعيهم للتغيير بعد أن كشفت حرب ١٩٤٨ فساد وعجز نظام الحكم وألحقت الإهانة بالجيش المصرى والمواطن على حد سواء.

وبمـــرور الوقـــت ودعـــم سلطة النظام الجديد وشرعيته اتضحت تدريجيا المكانـــة التى تحظى بها قضية فلسطين فى وعى جمال عبد الناصر والبعد العربى فى تفكيـــره ورؤيـــته، تـــلك الرؤية التى تأسست على ضوء الممارسة واستكشاف طبيعة التحالفات القائمة وطبيعة القضايا المطروحة.

وشـــملت رؤية الزعيم الراحل عبد الناصر للصراع العربى – الإسرائيلى وقضـــية فلسطين عناصر محددة وواضحة فى مقدمتها إدراك طبيعة هذا الصراع والكيفيـــة التى ينبغى أن يدار بها والوسائل التى يمكن اللجوء إليها وأخيراً حل هذا الصراع ومعالجة أبعاده.

أدرك عبد الناصر منذ البداية أن قضية فلسطين هى قضية اغتصاب وطن ســـاعد فى ذلـــك الاســـتعمار ممثلا فى بريطانيا وهى الدولة المنتدبة على فلسطين والولايـــات المـــتحدة الأمـــريكية ذلـــك أن الصهيونية ومنذ البدء ارتبطت بالقوى الاســـتعمارية العالمية، وتتمثل أهداف الاستعمار من مساندة الصهيونية فى تكريس تجزئة الوطن العربى وإيجاد حاجز بين مشرقه ومغربه وامتصاص مستمر للجهود الذاتيـــة للأمـــة العربية فى حروب وصرف انتباهها عن التخلف وفى نفس الوقت تمـــثل إســـرائيل قاعدة استعمارية تضمن إبقاء سيطرته على المنطقة وتحول دون خروجها من قبضته (١١) .

وهكذا وضع عبد الناصر الصراع العربى - الإسرائيلى ضمن إطار أشمل فهو جزء من صراع بين قوى التحرر العربية وبين الاستعمار البريطانى وسرعان ما انخرطت هذه الرؤية فى إطار عالمى مضمونه أن معركة التحرر العربية جزء مـــن معـــركة تحرر شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من سيطرة الاستعمار والإمبريالية (١٢) .

كـــان عبد الناصر يدرك بجلاء حدود التداخل والتشابك بين ما يجرى على أرض فلسطين وبين خريطة القوى والمصالح الدولية وارتباط ذلك بالقضايا العربية والوطنية وأهداف النضال العربى والوطنى، وجمعت هذه الرؤية وهذا الإدراك بين ثـــناياه طبيعة الطموحات الثورية والراديكالية وبين واقعية الدولة والحكم وموازين القوى القائمة وتلك التى ينبغى أن تتغير لتواكب الأهداف والشعارات.

وكـــان إدراك عبد الناصر لطبيعة الصراع على أرض فلسطين يقوده إلى معـــرفة الكيفية التى يمكن أن يدار بها هذا الصراع وهو الذى تحمل عبءُ إدارة هذا الصراع ضد إسرائيل والاستعمار العالمى خلال رئاسته لمصر وجمع بين المرونة فى أشـــكال الصـــراع وأدواته وأهدافه المرحلية والجزئية وبين المبدئية فيما يتعلق بـــالأهداف الـــنهائية، حيـــث عول عبد الناصر على القوة المصرية والعربية لأن إســـرائيل تحـــاول أن تفـــرض مصالحها بالقوة، والقوة فى إطار الرؤية الناصرية شـــاملة ومـــتدرجة فـــهى سياســـية وعسكرية ومجالات المعركة مفتوحة اقتصاديا وإعلاميا وسياسيا وميدان هذه المعركة أيضاً يتعدى حدود المنطقة. وعنت القوة فى الإدراك الناصرى مواجهة التخلف ووضع خطط التنمية الشاملة للمجتمعات العربية فى مجـــال التصـــنيع والـــزراعة والتعليم ووحدة النضال العربى وأن مصير هذه المعـــركة الممتدة مع إسرائيل سيحسم فى أرضية المواجهة أى المنطقة أى أطراف الصراع الإقليمية والقوى الذاتية التى يتحصل عليها هؤلاء وأن القوى الخارجية لن تكون بديلا لهذه الأطراف المباشرة، ومحصلة ذلك أن القوة الذاتية العربية هى التى ستحسم الصراع بمقدار ما ينجح العرب فى بنائها(١٣) .

ولـــم يكن ذلك يعنى إغفال عبد الناصر لدور هذه القوى الخارجية بالذات الولايـــات المتحدة الأمريكية فى دعم ومساعدة إسرائيل وتبنى مواقفها إزاء الصلح والتســوية وتشــجيع عدوانهـــا على الشعوب العربية والسبب فى ذلك هو حرص الولايـــات المـــتحدة عـــلى إخضـــاع شعوب المنطقة، وكان عبد الناصر يدرك أن المواجهة مع إسرائيل ومع من يقف وراءها لأن إسرائيل وكما أثبتت الوقائع قاعدة لخدمـــة الاســـتعمار وضـــرب حركة التحرر العربية فى عدوان ١٩٥٦ وعدوان ١٩٦٧(١٤).

وفى مواجهة ذلك حدد عبد الناصر أشكال الصراع فطرح فى البداية وحدة العمـــل العربى بين الحكومات ثم انتقل إلى صيغة وحدة القوى الثورية وبعد نكسة ١٩٦٧ رأى ضـــرورة الجمـــع بيـــن هذين الشكلين باعتبارهما مستويين متكاملين للنضـــال فثمة من ناحية التنسيق بين النظم والقوى الوطنية وهناك آخر لتعبئة كافة إمكانـــات الحكومـــات العربية، ذلك أن قضية فلسطين هى قضية عربية ومسؤولية عربية حكومية وجماهيرية.

وحيـــث أن الصراع العربى - الإسرائيلى ستتقرر نتيجته على ضوء القوة الذاتيـــة لأطـــرافه المباشرين فإن أدوات ووسائل هذا الصراع تشمل كافة مجالات القـــوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإعلامية والدبلوماسية الناجمة عن إعادة البـــناء الداخلى والإصلاح والتعليم والمعرفة العلمية والتكنولوجيا على صعيد مصر عـــلى نحو خاص والصعيد العربى بشكل عام وأن تشغل القضية الفلسطينية مكانة القضـــية القوميـــة التى تتطلب وحدة النضال العربى والعمل العربى ووحدة القوى الثورية والأنظمة الوطنية.

ولـــم تقـــف هذه الرؤية الاستراتيجية عن حدود النظر والتأمل بل عرفت طـــريقها إلى الممارســـة والواقـــع عـــلى الصعيد المصرى والعربى والفلسطينى وتـــرجمت فى خطـــوات وبرامج وسياسات على هذه الأصعدة بصرف النظر عن نصـــيبها مـــن الفشـــل والـــنجاح، ففى مصر عقدت حكومة الثورة صفقة الأسلحة

التشيكية وكسرت احتكار الغرب لتزويد الجيش المصرى بالسلاح ورفضه الإقدام علــى ذلــك وخرجت مصر عن الموقف المصرى التقليدى إزاء الاتحاد السوفيتى وبــلورت مصـــر مع الهند وأندونيسيا وغيرها من الدول معسكر باندونج والحياد الإيجابى وأممت مصر شركة قناة السويس وواجهت العدوان الثلاثى الذى شاركت فيـــه إســـرائيل وتبــنت بـــرامج التمصير والتأميم والتصنيع والسد العالى ومجانية التعليم.

علــى الصعيد العربى سعى عبد الناصر للوحدة العربية والتى أفضت إلى قيـــام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ودعم النظم الثورية وحركات التحرير العربية فى مواجهة الاستعمار وكذلك حركات التحرر الإفريقية وتصدرت دعـــوة القومية العربية جدول الأعمال المصرى وتبلورت عبر مؤسسات عديدة من بيـــنها القمـــة العربية أنماط جديدة للتفاعل العربى - العربى الدبلوماسى والسياسى والإعلامى والعسكرى.

أمـــا عـــلى الصعيد الفلسطينى فقد أفردت السياسة المصرية فى عهد عبد الناصـــر أهمية خاصة لبعث الكيان الفلسطينى، حيث يجمع عدد من الدارسين على أن مصـــر بقيـــادة عبد الناصر قد لعبت دوراً أساسياً فى بلورة أول كيان تنظيمى معاصـــر للشعب الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ وقبل ذلـــك الـــتاريخ لم يكن لفلسطين تمثيل منظم فى الدول العربية سوى الهيئة العربية العـــليا وحكومـــة عموم فلسطين. وطرحت مصر فى مارس عام ١٩٥٩ ضرورة إبـــراز الكيـــان الفلســـطينى عن طريق الجامعة العربية وعاودت طرح الفكرة فى اجـــتماع مجلس الجامعة فى عام ١٩٦٠ وانتهى الأمر بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلســـطينية فى قمة الإسكندرية عام ١٩٦٤ ووافق أيضاً على إنشاء جيش التحرير الفلســـطينى واســـتثمر عـــبد الناصر شعبيته على الصعيد العربى فى الضغط على الدول العربية لإبراز الكيان الفلسطينى ممثلا فى منظمة التحرير الفلسطينية (١٥) .

وقدمت مصر في هذا الصدد دعما إعلاميا وماديا ومعنويا للمقاومة الفلسطينية خاصة بعد ١٩٦٧، فزودت مصر المقاومة بالسلاح والخبراء وسعت على الصعيد الدولي إلى الاعتراف بشرعيتها كحق فلسطيني وقدم عبد الناصر ياسر عرفات للقادة السوفييت في يوليو ١٩٦٨، وتولت السياسة المصرية دعم قضية المقاومة إعلاميا وحل أزمات المقاومة في لبنان والأردن وضمان حق العمل الفدائي وشرعيته(١٦) .

وبرغم ما قدمته مصر للمقاومة الفلسطينية والثورة الفلسطينية فإنها لم تفرض وصايتها على الثورة وأقرت بحقها في الاختلاف بشأن قبول مصر للقرار ٢٤٢ ورأت أن إزالة آثار العدوان لا تتعارض مع دعوة المقاومة لتحرير فلسطين وحرصت مصر أيضاً على وجود حركة فلسطينية مستقلة وعدم التدخل في القرار الفلسطيني ولم تسعى إلى خلق ولاءات تنظيمية داخل منظمة التحرير، ووضعت خلافات المنظمة مع مصر في إطار التباين بين مواقف الدولة ومواقف الثورة.

بيد أن نظرية عبد الناصر حول الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين لم تكن لتكتمل دون تصور حل ومعالجة هذا الصراع، وقد جمع هذا التصور بين حل المشكلات الناجمة عن عدوان ١٩٦٧ والحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي في مستوياته الأكثر عمقا.

فيما يتعلق بالأول أي التسوية عقب عدوان عام ١٩٦٧ كان يرى أن السلام القائم على العدل هو التسوية الشاملة التي تحل أزمة الشرق الأوسط والتي تتطلب جلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية التي احتلتها في هذا العدوان والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

أما الحل الشامل والنهائي لهذا الصراع فيتمثل في أن تكون فلسطين بلدا ديموقراطيا يجمع سكانها الأصليين من أتباع الديانات الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام وأن تتخلى إسرائيل عن أطماعها التوسعية.

وقد عارض عبد الناصر السياسة الإسرائيلية الساعية لفرض السلام بالقوة علـى العرب وهذه السياسة تعنى فى الواقع الحرب لأن السلام ليس مجرد الامتناع عـن استخدام القوة وإنما هو أيضاً وطبقاً لنص المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة "تهيـئة دواعى الاسـتقرار والرفاهية والسلام بقيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم مبنية على احترام القاعدة التى تقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون فيها تقرير مصيرها" (١٧) .

وأكد عبد الناصر أن السبيل الوحيد لمعاجلة هذا الصراع "هو أن تقوم فى فلسطين دولة لا تتأسس على دين واحد بل كل الأديان، أمة من اليهود والمسيحيين والمسلمين".

وجمـع عـبد الناصـر فى هذا الإطار بين الحل الناجم عن التسوية بعد العـدوان المتمـثل فى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى وإقامة دولة فلسطينية على أساس حق تقرير المصير والحل الشامل فى فلسطين الديموقراطية التى تجمع بين سكانها من الأديان المختلفة (١٨) .

ثالثاً: مرحلة السادات والرهان على الغرب (الولايات المتحدة) :-

طـوال المرحلـتين السابقتين، ما قبل الثورة وما بعدها، رأينا كيف تدرج الإدراك المصـرى الرسمى والشعبى لمخاطر المشروع الصهيونى وإسرائيل فيما بعد، من الجزئى إلى الكلى، ومن المحلى إلى الإقليمى والدولى، ومن مجرد تسجيل المواقـف إلى حيـز الممارسـة العمـلية والنضـال الشاق بالقوة حينا وبالسياسة والدبلوماسـية حيـنا آخر، وكيف تطور إدراك مصدر التهديد الذى تمثله إسرائيل عـلى مصـر وبوابـتها الشـرقية، إلى إدراك تهديدها للأمن القومى العربى ككل ومسـتقبل العـالم العـربى، وامتد هذا التطور ليشمل ليس فحسب طبيعة إسرائيل ومصـادر تأييدها ودعمها الدولية وإنما أيضاً طبيعة المواجهة ووسائلها وأدواتها،

وحدود الحلول المطروحة وقدرتها على رسم تاريخ جديد للمنطقة ينأى عن الصراع والتعصب الدينى والعرقى.

بيد أن هذه الرؤية والمواقف السياسية لمصر إزاء فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى، والتى كانت تسير حتى هذه المرحلة الساداتية فى منحنى صاعد وناضج ومتكامل، تعرضت للهبوط والانكسار فى عهد السادات، بل تعرضت لقطيعة يأباها ميراث الحقبة الثورية ومخزونها النفسى والسياسى والثقافى، وربما يفسر ذلك إلى حد كبير الهزة التى اعترت العالم العربى وسياساته وأفضت إلى عزل مصر فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات.

وضعت الحقبة الساداتية ما كان يعد من الثوابت والمسلمات فى السياسة المصرية موضع الشك والتساؤل وفى مقدمة هذه الثوابت ارتباطات مصر العربية وخطر إسرائيل على الأمن القومى المصرى والعربى وألقت بكل ثقلها فى الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية لحل وتسوية الصراع من منظور المصالح الوطنية المصرية، وخاطبت فى المواطن المصرى منظور المصلحة القطرية المصرية وصورت ارتباط الأمن المصرى بالأمن العربى على أنه تضحية من جانب مصر ما كانت لتستمر فيها طوال هذه الفترة.

وهكذا بدأت حملة سياسية وفكرية تمهد لهذا الانقلاب وتستهدف فض الارتباط والاشتباك بتغييرات هذه المرحلة والتداخل بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى والمصلحة الوطنية المصرية الضيقة والمصالح العربية وانحسرت جبهة التحرر العالمى التى كانت مصر فاعلا فيها بل انحسرت علاقة مصر بمحيطها العربى الطبيعى والاستراتيجى.

ولاشك أن السياسات والمواقف التى بلورها السادات إزاء الصراع العربى الإسرائيلى وفلسطين قد ارتكزت إلى مبادئ وأسس مختلفة وانطلقت من رؤية – بصرف النظر عن الاختلاف أو الاتفاق معها – لهذا الصراع ومحيطه وبيئته وحله ومعالجته يجئ فى مقدمة هذه المبادئ التكلفة الباهظة لاستمرار حالة اللاسلم

واللاحـــرب آنذاك واستحالة التفريط فى الأراضى المحتلة وأن التوجه للتسوية بدأ بقبول مصر قرار ٢٤٢ ودخول حرب أكتوبر، من ناحية أخرى فإن موازين القوى الإقـــليمية والعالمية قد قلصت فرصة تحرير الأراضى العربية عن طريق الحرب خاصـــة وأن علاقـــات القوى الدولية قد لا تفضى إلى توازنات دولية وتناقضات تســمح للعرب ومصر بالحصول على التسليح اللازم لخيار الحرب ذلك أن توازن المصـــالح والوفـــاق بين القوتين الأعظم آنذاك زمن الحرب الباردة قيدت من إدارة شبكة المصالح والأهداف المتعارضة على الصعيد العالمى(١٩) .

عـــلى صعيد ثالث فإن طبيعة هذه الأوضاع من شأنها أن تكرس الضعف العربى وأن تعزز موقف إسرائيل فى علاقات القوى بالمنطقة وذلك سوف يقود إلى اســتمرار الاحتلال واستمرار التفوق الإسرائيلى، واستمرار التأثير القوى للولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل فى السلم والحرب(٢٠) .

أمـــا مـــن زاوية الأوضاع الداخلية فإن عقد التسوية والسلام مع إسرائيل يعتـــبر فرصـــة لإعـــادة تخصـــيص الموارد الممكنة لمواجهة تهديد الأمن القومى بمفهومـــه الواســـع وغير المرتبط بإسرائيل، أى المرتبط بضعف القدرة الاقتصادية والتكـــنولوجية وضـــغط العـــدد الكـــبير للسكان والمتنامى على الموارد المحدودة ومعـــدلات الـــنمو وفى إطار هذه الرؤية كان السلام مع إسرائيل معادلا للاستقرار والتقدم الاقتصادى والرخاء وتخفيض الإنفاق الحربى لصالح الإنفاق المدنى والبناء الداخلى والاندماج فى الاقتصاد العالمى وتجنب أخطار التهميش والانكشاف.

وقـــد تـــرافقت هذه الرؤية مع تطور الممارسة العملية والسياسات الداخلية المتبعة الانفتاح الاقتصادى والتوجه التدريجى نحو التعددية السياسية وتحديث البنية الإنتاجية بالتكنولوجيا والتصفية التدريجية لميراث العداء للغرب وللولايات المتحدة الأمـــريكية عـــلى نحـــو خاص والتى تملك ٩٩% من أوراق حـــل أزمة الشرق الأوسط (٢١) .

وقد ترجمت هذه الرؤية فيما يتعلق بالصراع العربى – الإسرائيلى بخطوات عملية بدأت باتفاقات فض الاشتباك الأول والثانى على الجبهة المصرية عقب حرب أكتوبر عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥ على التوالى وبعدها بعامين قام السادات بمبادرته المعروفة عام ١٩٧٧، وأعقبها بعام توقيع اتفاقيات الإطار أو كامب دافيد ثم المعاهدة المصرية – الإسرائيلية فى عام ١٩٧٩ (٢٢) .

وهذه الرؤية التى انطلقت منها هذه السياسات إزاء الصراع العربى الإسرائيلى وفلسطين تختلف بشأنها المواقف ولاتزال تثير الجدل حتى الآن، فالبعض يدافع عنها ويرى فيها تحقيق المصلحة الوطنية المصرية باعتبارها الأولوية المطلقة لأى حاكم مصرى، والبعض الآخر يرى فيها سبقا للتطورات وللعصر من جانب السادات وكأنه كان يتنبأ بالتطورات التى حدثت بعد ذلك بعدة أعوام، إنهيار الدول الشرقية والاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم وتصدر المنافسة والمعرفة التكنولوجية جدول الأعمال العالمى والبعض الثالث يرى فيها عزل مصر عن محيطها العربى التاريخى والثقافى والفكرى وفصل الأمن القومى المصرى عن الامن العربى وحرمان مصر من قيادتها الطبيعية للمنطقة وتحقيق أفضل أهداف إسرائيل أى تحييد مصر وعزلها عن هذا الصراع، وآخرون يرون فى هذه الرؤية طابعا مصريا متميزا ينبع من حساسية مصر للتغير ومقدماته فى العالم بحكم موقعها واتصالها وجغرافيتها.

ويذكر فى هذا الصدد للدبلوماسية المصرية موقفها إزاء سياسات السادات المتعلقة بالصراع العربى – الإسرائيلى فقد استقال إسماعيل فهمى وزير الخارجية عقب إعلان السادات زيارته للقدس ورفض محمد رياض تولى هذا المنصب وقدم إبراهيم كامل استقالته أثناء محادثات كامب ديفيد وطلب منه السادات حينئذ إرجاء قبول استقالته وإعلانها عند العودة إلى مصر (٢٣) .

وفى هذا الإطار فإن الدبلوماسية المصرية قد أدت واجبها على نحو فعال حيث صاغت مشروعات للتسوية مع إسرائيل متوازنة ودرست وحللت

المشروعات الإسرائيلية وبينت أوجه قصورها وضعفها ولكنها لم تكن تملك سلطة فـرض هـذه المشـروعات التى أعدتها حيث كان الرئيس وحده له الصلاحية فى قبولها بعد استشارة كبار معاونيه.

فى محادثات الحكم الذاتى للفلسطينيين حرصت الدبلوماسية المصرية رغم السـياق الذى عقدت فيه معاهدات كامب ديفيد، على ترسيخ المبادئ والأسس التى ينبغى لمثل هذه الصيغة أن تقوم عليها، بل وتكفل لها التطور صوب الدولة وتقرير المصـير مـثل السـيطرة على المجال الجوى وإجراء الانتخابات وصلاحية سن القوانين والتشريعات والسيطرة على السكان والأراضى من قبل سلطة الحكم الذاتى والأمـن العام وغيرها من المبادئ فى الجولات المختلفة للمباحثات والتى استرشد بهـا فيما بعد بما يفوق العشرة أعوام المفاوض الفلسطينى بعد اتفاق أوسلو، وكان الهدف من أداء الدبلوماسية المصرية فى هذه المرحلة هو إرساء السوابق والمبادئ ووضع سقف محدد لمثل هذه الصيغة أى الحكم الذاتى عندما يطرح مرة أخرى فى المستقبل (٢٤) .

وفى التحـليل الـنهائى يمكـن القول أن استراتيجية السادات فى مواجهة إسـرائيل لـم تكن مجرد استبدال الأسلوب العسكرى بالأسلوب الدبلوماسى السلمى وإنمـا تمثلت فى الفصل بين التهديد الإسرائيلى لمصر وبين تهديدها للأمن العربى وقضية فلسطين (٢٥) .

رابعاً: مبارك وفلسطين والصراع العربى - الإسرائيلى :-

الواقـع أن هناك دوراً محورياً لمصر فى عملية السلام فى المنطقة ويؤكد ذلـك حـرص الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، على لقاء الرئيس مبارك، للتشاور معـه قبل الذهاب لكامب ديفيد، للاستفادة من خبرة مصر الطويلة فى هذا المجال، واعلانهمـا عن ثقتهما فى رغبة مصر الصادقة فى تحقيق السلام الشامل والعادل فى المنطقة(٢٦).

وإذا كـــانت القيـــادة المصرية ومنذ عام ١٩٨٥، قد سعت جادة فى سبيل تحريك القضية الفلسطينية، ووضعها على طريق التسوية السلمية، فإنها وجدت فى الموقـــف الأردنى حيـــز معين فى هذا الصدد. كما أنها شجعت الطرفين الأردنى والفلسطينى على الحوار بهدف التوصل لتحرك مشترك فى إطار الحلول السياسية. وبالفعل أعلن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقهما المشترك فى ١١ فبراير ١٩٨٥، وباعلان الاتفاق الأردنى – الفلسطينى، ركزت الدبلوماسية المصرية، على تـــأييده ودعـــوة الدول العربية وأيضاً إسرائيل لطرح اعتراضاتهما جانباً، ولاتخاذه قاعدة إيجابية لتحريك عملية التسوية السياسية (٢٧) .

ويلاحـــظ فى هـــذا الصـــدد، أن الدبلوماســـية المصرية كانت تتحدث عن تفـــاوض بيـــن إسرائيل والوفد الأردنى الفلسطينى المشترك. الأمر الذى تغير أثر لقاء الملك حسين والرئيس مبارك فى الغردقة فى الأسبوع الأول من مارس، وهو الـــلقاء الأول بيـــنهما فى عام ١٩٨٥. وقد بدا أن الدبلوماسية المصرية، قد بلورت اتجاهـــاً محـــدداً يقـــوم على استثمار الاتفاق الأردنى الفلسطينى، عبر عدة مراحل متـــتالية تكـــون المرحلة الأولى منها هى اقامة حوار بين الولايات المتحدة، ووفد أردنى فلسطينى مشترك، وفى هذه المرحلة حرص الرئيس مبارك على التفرقة بين الحـــوار والتفاوض. وأن التركيز هو على الحوار بين الوفـــد المشترك والولايات المتحـــدة (٢٨) .

فقـــد دعـــا الـــرئيس مبارك فى أعقاب إعلان الاتفاق الأردنى الفلسطينى، الـــرئيس الأمـــريكى ريجـــان، إلى توجيه دعوة إلى وفد أردنى فلسطينى مشترك لإجراء حوار مع الجانب الأمريكى، كبداية لجولة ثالثة، يشترك فيها وفد إسرائيلى لإرســـاء أســـاس عملى لعقد مباحثات مباشرة، على أن يعقب هذه المباحثات انعقاد مؤتمر دولى تشترك فيه موسكو.

وفى الأول مـــن أكتوبر، وبعد عودة الرئيس مبارك من جولة شملت ثلاث دول أوروبيـــة إلى جـــانب الولايـــات المتحدة، تركزت فيها مباحثاته حول جهود

التسوية السياسية، وأهمية إشراك منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه الجهود بصورة مباشرة. قامت إسرائيل بالغارة الجوية التى قصفت خلالها مقر المنظمة فى منطقة حمام الشط بتونس، وقد أثارت الغارة الإسرائيلية ردود فعل عربية وعالمية غاضبة. وتبلور الموقف المصرى فى إدانة الاعتداء الغاشم، وجاء فى بيان الخارجية المصرية أن مثل هذه الأعمال الاجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطينى الشقيق، إنما تزيد من الإحساس بالتمادى فى أعمال العنف والتطرف فى الوقت الذى تبذل فيه كل القوى المحبة للسلام أقصى جهودها من أجل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية (٢٩) .

أما عن موقف مصر من القضية اللبنانية: فكان الانسحاب الكامل من لبنان هو أحد الشروط التى وضعتها مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل، بيد أن إسرائيل لم تنسحب كلياً من الأراضى اللبنانية، واحتفظت بقوات لها فى شريط حدودى، فقد أوضحت مصر أن علاقات السلام والتطبيع، التى تطالب بها تل أبيب، لا يمكن أن تسود بين مصر وإسرائيل، ما دامت السلطات الإسرائيلية لا تنفذ تعهدها بالانسحاب الكامل من كل الأراضى اللبنانية.

أما عن موقف مصر من المستوطنات، فكان الموقف الرسمى الرافض لسياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية هو أول مناسبة تظهر فيها التحفظات المصرية تجاه المسلك الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة، وقد تم الاتفاق بين حزبى العمل وتكتل الليكود، على البدء فى تنفيذ اقامة ست مستوطنات إسرائيلية جديدة فى الضفة الغربية المحتلة وفى أعقاب إعلان الاتفاق أدانت وزارة الخارجية المصرية، عملية بناء المستوطنات وأن مصر تعارض أى إجراءات إسرائيلية من شأنها تغيير طبيعة الأرض المحتلة، أو التكوين السكانى فى تلك الأرض (٣٠) .

ومن نافلة القول، أن الدبلوماسية المصرية، حريصة على دفع التسوية السياسية من خلال إقامة حوار أمريكى فلسطينى للاعتراف الأمريكى بالمنظمة. وقد طرح الرئيس مبارك الموقف قائلاً، وذلك فى الكلمة التى ألقاها أمام مجلس

النواب الأمريكى، وأمام نادى الصحافة الأمريكى: " إن مصر وأمريكا شريكان فى عمـلية بـناء السـلام فى المنطقة، كما أن الولايات المتحدة ستخسر كثيراً، إذا ما رفضت الحوار بناء على المتغيرات الجديدة الحادثة فى المنطقة. كما أن التطورات الأخيرة تثبت أن منظمة التحرير مستعدة لقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢".

والواضـح أن الـرئيس الأمـريكى ريجان، قد عبر بعد انتهاء المباحثات الرسـمية، عـن استمرار الولايات المتحدة، فى اعتقادها أن المفاوضات يجب أن تجـرى على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى ينص على إعادة الأرض العربية، وحق إسرائيل مثل كافة دول المنطقة فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة معـترف بها. وأن الولايات المتحدة تعتقد أن نتائج هذه المفاوضات يجب أن تسفر عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

كمـا يمكنـنا القول أيضاً بأن التسوية السياسية تمثل لدى القيادة السياسية المصـرية اسـتراتيجية ثابـتة وأساسية. ولاسيما أن القيادة السياسية قد عبرت فى مناسـبات عديدة عن إيمانها بوجود ارتباط وثيق بين السلام والتنمية، وأن الطريق إلى تحقيـق السـلام فى المنطقة العربية يأتى أولاً عن طريق التوصل إلى تسوية سياسـية للقضية الفلسطينية، تشارك فيها الأطراف العربية المباشرة، وهى تحديداً الأردن ومـنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب إسرائيل والقوتين العظميين. وقد وضح هذا الهدف فى كل أنشطة الدبلوماسية المصرية تقريباً، وأخذ يتبلور فى شكل تـأييد أى خطوات عربية قد تصب فى عملية التسوية السياسية ومحاولة لعب دور إيجابى لدى الولايات المتحدة بصفة رسمية لكى تساهم بدور أكبر فى تلك التسوية.

والواقع أن مصر كان لها مبرراتها للاهتمام بهذا الهدف، ومنها دفع قطاع من العرب إلى اللحاق عملياً بما سارت عليه مصر منذ ثمانية أعوام مضت، وبذلك تنفى مبررات المقاطعة العربية لمصر من الناحية العملية (٣١) .

كمـا حـاولت إثبات توجهاتها الاستراتيجية. فيما يتعلق بمعالجة القضايا الخلافية والصراعية، والتى تعد القضية الفلسطينية أبرز نماذجها تصعيداً.

وفيما يتعلق بالأداء المصرى إزاء القضية الفلسطينية، فقد تركز حول المبادئ الآتية :

١- أن المفاوضات المباشرة بين أطراف الصراع، هى نقطة البداية للتوصل إلى حل شامل. بحث يشارك الطرف الفلسطينى فى هذه المفاوضات، ممثلاً فى منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب الفرقاء العرب الآخرين الأردن وسوريا.

٢- أن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير، وبين إسرائيل هو الصيغة التى تضمن للطرفين التوصل إلى صيغة سلام مقبولة.

٣- أن تحقيق السلام فى المنطقة يفترض أن تتخلى السياسة الإسرائيلية عن التوسع والاستيطان فى أراض الغير، وهى الأرض التى يجب أن تكون محلاً للتفاوض.

٤- أن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية، طرفاً أساسياً لحل الصراع، يفترض أن تقوم الولايات المتحدة – باعتبارها شريكاً أساسياً فى عملية التسوية السياسية – بمراجعة تحفظاتها على المنظمة، وأن تبدأ فى حوار سياسى معها كمقدمة للاعتراف بها فى مرحلة لاحقة.

خامساً: مصر وفلسطين والسلطة الفلسطينية فى مرحلة أوسلو :-

تتحدد علاقات مصر بالسلطة الفلسطينية على ضوء إدراك طرفى هذه العلاقات أحدهما للآخر؛ طبيعته ووزنه ودوره وتأثيره فى محيطة الإقليمى والدولى، ولاشك أن هذا الإدراك المتبادل بين طرفى هذه العلاقة هو حجر الزاوية فى تعيين ورسم الأدوار وتشكيل الممارسات العملية فى حقل السياسة، ذلك أن هذا الإدراك هو فى أحد مستوياته رؤية تقف وراء الممارسات وتبررها وتزودها بالشرعية وتوفر لها القبول والمصداقية، وحتى فى الحالات التى يزعم أصحابها أنهم مهتمون أكثر بالممارسة العملية وبالواقعية وبالنتائج وأنهم لا يحفلون كثيرا بالرؤى – كما لو كانت الرؤية هى مجرد تخطيط تآمرى يعين الأهداف م...

حتى فى هذه الحالات فإن هذه الممارسات التى تبدو ظاهريا منعزلة عن الرؤى والإدراك وأنها نتاج الواقع والظروف هى بذاتها رؤى ونظرات يحاول أصحابها إخفائها وحجبها عن الأنظار أو أنها لم تتشكل وتتبلور بطريقة تسمح لأصحابها بالإعلان عنها.

وبالإضافة إلى إدراك أطراف هذه العلاقة أحدهما للآخر كعنصر مؤثر، أو محدد لجوهر ومحتوى هذه العلاقة، وآليتها ومستواها، فإن المصالح العليا للأطراف – كما تعرفها – سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو استراتيجية أو كانت إقليمية أو دولية، تلعب دورها فى صياغة ورسم هذه العلاقة، وتعيين أدواتها، ومجريات تطورها عبر مختلف الظروف والملابسات.

وفى هذا السياق، فإن معرفة كيف تنظر السلطة الفلسطينية لمصر؟ وكيف تنظر مصر للسلطة الفلسطينية؟ وكيف يرى أحدهما الآخر؟ يمثل عنصراً حيويا وضروريا لاستكشاف كنه هذه العلاقة وطبيعتها ومحتواها وأدواتها فى المرحلة التى بدأت بتوقيع اتفاق إعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣.

تنظر السلطة الفلسطينية إلى مصر باعتبارها الدولة العربية ذات الثقل الحاسم فى المواجهة مع إسرائيل، إن حربا وإن سلما وسواء كانت هذه المواجهة إقليمية أو على الصعيد الدولى، ولاشك أن تاريخ المواجهة العربية الإسرائيلية طوال العقود المنصرمة يكشف بجلاء سلامة هذا الإدراك، وحدود الدور الذى اضطلعت به مصر فى هذه المواجهة، والذى يتناسب مع إمكاناتها البشرية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، وتدرك السلطة الفلسطينية أن مصر استطاعت أن تصوغ رسالة تتجاوز حدودها فى تاريخها الحديث، وأن مضمون هذه الرسالة كان تحريريا متوافقا مع روح العصر، وفوق ذلك فإن مصر ذات التزام أدبى وتاريخى بالقضية الفلسطينية وإزاء الصراع العربى – الإسرائيلى؛ منذ

أن ظهر هذا الصراع إلى حيز الوجود، ومصدر هذا الالتزام يكمن فى الاعتبارات القوميـــة والاستراتيجية والإنسانية، كما تكن القيادة الفلسطينية لمصر تقديراً خاصاً يتعـــلق بدورهـــا فى الصـــراعات العـــربية الفلســـطينية والصراعات الفلسطينية الفلســـطينية، حيث لم تحرص مصر مطلقا على أن يكون لها داخل حركة التحرر الفلســـطينية فصـــيلا خاصا وناطقا باسمها، كما فعلت العديد من الدول العربية بل حرصـــت عـــلى رأب الصـــدع الفلسطيني ووحدة القيادة الفلسطينية ووجوب عدم التدخل فى الشئون الفلسطينية.

وتـــرى القيادة الفلسطينية أن مصر قد حرصت على تأكيد التزاماتها إزاء القضـــية الفلســـطينية حتى فى أصعب اللحظات والظروف التى بدا فيها للجميع أن مصـــر تتخلى عن القضية الفلسطينية، وتسلك منفردة طريق التسوية مع إسرائيل، وذلـــك عندما وقعت معاهدة "كامب دافيد" حيث حرصت مصر على أن يلتزم إطار السلام فى الشرق الأوسط الموقع مع إسرائيل فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٧٨، بتصور حـــول معالجـــة القضية الفلسطينية عبر مرحلتين الأولى تتمثل فى ترتيبات الحكم الذاتى والثانية تتمثل فى مشاركة الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم. ورغم أن ذلك قد بـــدأ كورقة لتبرير الصلح المنفرد مع إسرائيل آنذاك والإبقاء على "شعرة معاوية" لمخاطـــبة الفلسطينيين والرأى العام العربى فإن مصر قد حرصت خلال المباحثات حـــول الحكـــم الـــذاتى عـــلى إرســـاء مبادئ أساسية لتطبيق هذه الصيغة، يمكن للفلســـطينيين أن يسترشـــدوا بها فى حالة قبولهم لهذه الصيغة واللحاق بها؛ وبالفعل عكفـــت القيادة الفلسطينية على دراسة مواقف المفاوض المصرى إبان هذه المرحلة والاسترشاد ببعض المبادئ التى أصر عليها خلال هذه المباحثات وذلك قبل وأثناء مؤتمر مدريد.

ومـــن الـــبديهى أن هـــذا الإدراك ليس جوهرا ثابتا لا يتغير كما أنه ليس معـــطى جامدا لا يطرأ عليه تحول، ذلك أنه حصيلة الظروف والملابسات والوقائع

والحادثـات الـتاريخية، ومـن ثـم فإنـه لا يسلم من آثار هذه الظروف وتعقدها وتشـابكها، ولا مـن قـدرة هـذه الملابسات ذاتها على التأثير فى بعض جوانبه ومنطلقاته، وذلك يستند إلى اعتبارين:-

الأول هـو مواقع طرفى هذه العلاقة فى الحقل السياسى والدولى والثانى هـو تطور العملية السياسية ذاتها ورؤية الأطراف لمدخلاتها ومخرجاتها ونتائجها فى الواقـع، ويتعـلق الاعتبار الأول بموقع السلطة الفلسطينية؛ فهذه السلطة تمثل حـركة تحرير وطنى تطالب بدولة وبتقرير المصير، وهذه الوضعية كانت تحرر قيادتهـا من كثير من القيود المفروضة على حركة الدول وفقاً للقانون الدولى، كما أنهـا تمـنح ممارستها قدراً من الراديكالية تتحفظ عليه الدول وفقاً لموقعها وتأثرها بهـذه الممارسـات، وبانـتقال حـركة التحرر الوطنى الفلسطينية إلى الأراضى الفلسطينية ومرحلة بناء السلطة فإن هذه المرحلة ستفرض - أو ربما قد فرضت - نوعـا من تطويع الإدراك ليتأقلم مع الظروف الجديدة والالتزامات التى قبلت بها، وأصـبحت سـلطة جنيـنية تتـلمس مواقـع أقدامها نحو بناء الدولة والمؤسسات والحصول على الشرعية الجديدة المتوافقة مع هذا التوجه.

أمـا الاعتـبار الـثانى والـذى ينصـرف لإدراك تطور العملية السلمية والسياسية فإنه يفرض بدوره إدراكا مختلفا لكلا الطرفين، فحركات التحرر الوطنى قـد لا تأخذ بعين الاعتبار موازين القوى فى الحسبان ذلك أن هذه الموازين كانت دائمـة مختلة وغير متكافئة بين القوى المستعمرة والشعوب المستعمرة، ولكن ذلك لـم يحل أبدا دون النضال من أجل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار، كما أن حـركات التحرر ونظرا لطبيعتها الثورية الراديكالية فإنها تغفل كثيراً الأمر الواقع وعلاقـات القـوى المرتبطة بالسياسة المباشرة، وربما تجلى ذلك فى الموقف من مـبادرة روجرز وقبول مصر عبدالناصر بها. ورفض الفلسطينيين لها وكذلك فى أحـداث سـبتمبر الأسود فى الأردن عام ١٩٧٠ وغيرها من الأزمات التى انتابت العلاقات العربية الفلسطينية.

في المرحــلة الراهــنة تدرك القيادة الفلسطينية أن موقع مصر في عملية التســوية يؤهلها لدور لا غني عنه إزاء القضية الفلسطينية، فمصر كانت أسبق في عقد الصلح والسلام مع إسرائيل وقد أهلها ذلك للاحتفاظ بعلاقات طيبة وربما باردة مــع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن لها أن تستثمر هذه العلاقات لصالح استمرار العملية السلمية وتطورها كما أن خبرة مصر القانونية والدبلوماسية المتراكمة عبر الزمن تمثل رصيداً للمفاوض الفلسطيني وعمقا له.

وأيــا كان الجدل حول طبيعة وحدود الكيان الفلسطيني الناجم عن اتفاقات أوسلو وما إذا كان يمثل دولة بمقومات الدولة المعروفة في القانون الدولي العام أو يمــثل ســلطة محدودة بالسيادة الإسرائيلية العسكرية والفعلية ومحاطة بيا من كل جــانب فإنــه لاشــك أن السلطة الفلسطينية الحالية مطالبة بالتحرك في اتجاه بناء مؤســســات اقتصــادية وسياســية وتمثيــلية وتعــليمية لإدارة شؤون أبناء الشعب الفلســطيني كما أنها بحاجة لإعادة أعمار ما أفسده الاحتلال الإسرائيلي طوال هذه العقــود – والــذى لــم ينــته بعد – وتتضمن مهمة إعادة الإعمار تنمية الاقتصاد الفلســطيني وتشييد بنية تحتية تستجيب للحاجات الملحة للفلسطينيين وفي هذا وذلك فــي تتجه صوب إحياء المجتمع الفلسطيني واستيعاب الفاعليات الفلسطينية المدنية والسياســية ومأسسة الحياة السياسية الفلسطينية سواء ارتبط ذلك ببناء الدولة أو أي كيان آخر.

وتــدرك القيــادة الفلســطينية أن مصر برصيدها العلمي والفني والبشري والاقتصادي ضرورة لا غنى عنها لإنجاز هذه المهمات النوعية الجديدة في الواقع الفلســطيني، ففضلاً عن سهولة الاتصال الجغرافي بين مصر والسلطة الفلسطينية فإن إلتزام مصر بالمساعدة في إنجاز هذه المهمة هو إلتزام يصدر عن قناعة عميقة لــدى النخــبة والجمهــور المصري على حد سواء بمساعدة الفلسطينيين على بناء مؤسساتهم وإعادة تشكيل واقعهم في الظروف النوعية الجديدة التي يواجهونها.

أمـا على الصعيد المصرى فإن مصر تنظر للسلطة الفلسطينية من خلال مفهـوم أشمل لدور مصر الإقليمى والعربى فى إطار المرحلة الراهنة، وبادئ ذى بـدء يمكننا القول أن رؤية مصر للسلطة الفلسطينية والقضية الفلسطينية لا تنفصل بحـال عـن إدراك مصر لطبيعة إسرائيل ودورها فالمسألة الفلسطينية ظهرت إلى حيـز الوجود بسبب نشأة إسرائيل وأية معالجة لها ترتب بالضرورة الضغط على إسـرائيل وتقـليص نزعـتها التوسعية الاستيطانية وحملها على عدم اللجوء للقوة العسـكرية والاحـتكام للوسـائل الدبلوماسية والقانونية بهدف تحقيق انسحابها من الأراضى الفلسطينية والتزامها بتنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطينى.

وتـدرك مصـر أن نمـوذج القوة الإسرائيلية فى المنطقة يخلق تحديات لدورهـا ومكانـتها الإقـليمية حيث ارتبط الدور المصرى بقدرة مصر على تشييد نمـوذج على غرار نموذج الاشتراكية العربية والوحدة العربية وعدم الانحياز فى عهـد عـبد الناصـر والانفتاح الاقتصادى والتعددية والسلام فى عهدى السادات ومـبارك وهو نموذج يستهدف تحقيق الاستقرار فى المنطقة ووقف نزيف الحروب والتطـلع لإدارة صراع سلمى وسياسى مع إسرائيل يمكن مصر من إنجاز نهضتها الداخلية.

وفى هـذا الإطار فإن مصر ترى فى انتهاك الجانب الإسرائيلى للاتفاقيات المعقـودة مع الجانب الفلسطينى أحد مصادر التهديد فى المنطقة حيث سيفتح الباب للعنف الذى يهدد الاستقرار ومن هنا تدين مصر بشدة هذا السلوك الإسرائيلى وتندد بـه فى المحافل الدولية والعربية وتساند الجانب الفلسطينى فى عدم قبوله وتسليمه بهـذه الانـتهاكات، خاصـة وأن هذه الانتهاكات لا تهدد فحسب تقدم التسوية على المسـار الفلسطينى بل على المسارات الأخرى السورية واللبنانية، وتتعامل القيادة المصـرية بحـذر وببراجماتية مع مشروع الشرق الأوسط الجديد فهى ترفض أن يكـون هـذا المشـروع أداة الهيمنة الإسرائيلية الجديدة فى المنطقة وتحرص على الاسـتفادة المتسـاوية من المشروعات المطروحة خاصة وأن بيريز صاحب هذا

المشـــروع قـــد قدمـــه باعتـــباره بديـــلا لقيادة مصر للبلدان العربية خلال عقدى الخمسينات والستينات.

وتـــدرك النخـــبة المصـــرية تغير معطيات الدور الإقليمى على ضوء ما اعـــترى عـــالم اليـــوم مـــن تغير، ذلك أن معطيات الدور أصبحت تتجاوز بكثير اعتـــبارات "الموضـــع والموقـــع" والجغرافيا الطبيعية لتفسح مجالا كبيراً للجغرافيا الاقتصادية؛ أى تنمية الموارد والإمكانات والإنتاج والتصدير وقبول قانون المنافسة عـــلى الصعيد الاقتصادى العالمى واستثمار منجزات العلم والتكنولوجيا واستيعاب آثارهـــا فى إطـــار ديـــناميكية جديدة تعزز الدور الإقليمى وتخلق فاعليات وطنية وقومية تتكفل بعبء هذا الدور وتدعيمه.

وفى هـــذا الإطـــار فإن القيادة المصرية تدرك أن القيادة الفلسطينية – أى قيـــادة منظمة التحرير الفلسطينية – تمر بمرحلة انتقالية لها مضاعفاتها ومشكلاتها الـــنوعية وهى مرحـــلة الانتقال من الخارج إلى الداخل، ومن مواقع حركة التحرر الوطنى إلى بناء السلطة والمؤسسات، ومن مرحلة الثورة والرومانسية إلى مرحلة الدولة والواقعية، وهذه المرحلة تفرض مهمات نوعية جديدة؛ التوافق مع الحاجات الاجـــتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشعب الفلسطينى فى الداخل، وخلق طبقة من الكوادر الفنية والتنظيمية والعلمية لا غنى عنها لتشغيل المؤسسات وبنائها وإدارتهـــا، وخـــلق أنماط جديدة للتفاعل بين السلطة والشعب غير تلك التى عرفتها المرحـــلة الســـابقة وإنشاء بنية تحتية؛ مواصلات، اتصالات، إعلام، كهرباء، مياه، وطاقـــة ومـــا دون ذلـــك من الأدوات الضرورية للاستجابة لحاجات الفلسطينيين، وكذلـــك تنمية شبكة من الخدمات لتسيير شؤون المواطنين وفى ذات الوقت متابعة تـــنفيذ الاتفاقيـــات المعقودة مع إسرائيل واستكمال مهام المرحلة الانتقالية ومعالجة قضايا المرحلة النهائية من المفاوضات، القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات.

وفى الحالـــتين أى مواجهة قضايا الداخل أو استكمال بحث قضايا المرحلة الانتقالية والنهائية تدرك مصر أن مساعدتها للسلطة الفلسطينية فضلا عن التزامها

العـــربى والإقـــليمى فهى ضرورة حيوية حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من تثبيت مواطئ أقدامها على الأرض وكسب الشرعية الفلسطينية والعربية والدولية اللازمة للاعـــتراف بتطورها وبقدراتها على التأقلم والتكيف مع المتغيرات النوعية الجديدة فى المـــنطقة، وهـــذه المهمة – أى مساعدة السلطة الفلسطينية – اقتصاديا وسياسيا وفنيا فضلا عن ضرورتها المطلقة للشعب الفلسطينى فإنها تأكيد معلن لدور مصر والتزامها بالقضية الفلسطينية ورسالة مزدوجة المعنى لإسرائيل؛ فمن ناحية علاقة مصـــر بالســـلام لم تتوقف عند انسحاب إسرائيل من سيناء وتوقيع معاهدة السلام ومـــن ناحية أخرى فإن عملية السلام ذاتها لن تتقدم إلا عبر تفعيل الدور المصرى واســـتثمار ثقـــل مصر فى العلاقات بين مصر وفلسطين ومصر وإسرائيل ومصر والولايـــات المتحدة الأمريكية ومصر وسوريا ولبنان وفى هذا الإطار تتدرج كافة أشـــكال المساعدات الفنية والمادية والتجارية التى تقدمها مصر للسلطة الفلسطينية وكذلك المشورات السياسية والقانونية التى تتقدم بها مصر للسلطة الفلسطينية بشأن اســـتمرار عمـــلية الســـلام وتنفيذ الاتفاقيات على غرار المشورة التى قدمها الوفد المصـــرى برئاســـة د. مفيـــد شهاب بشأن تنفيذ اتفاقية الخليل وتسمية هذا الاتفاق بـــبروتوكول تـــنفيذ اتفاقية الخليل، وكذلك الدور الذى قام به مؤخراً د. أسامة الباز لإستئناف المفاوضات بين الجانب الفلسطينى والجانب الإسرائيلى منذ عدة سنوات.

وقـــد لعبت مصر دوراً هاماً فى فتح أبواب الرياض ودمشق وغيرها من العواصـــم الخـــليجية والعـــربية أمـــام قيـــادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلســـطينية خاصـــة بعد أزمة الخليج والحرب التى أعقبتها والمواقف التى اتخذتها قيـــادة المنظمة خلال الأزمة والحرب والتى تسببت فى أزمة فى علاقات المنظمة بهذه البلدان.

وإذا ما اعتبرنا الزيارات أو تبادل الزيارات مؤشرا فى قوة ونمو العلاقات فإن عدد الزيارات التى يقوم بها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات أو معاونوه لمصـــر ومقابـــلة المســـؤولين المصـــريين يدل دلالة بالغة على أهمية المرجعية

المصـــرية للسلطة الفلسطينية فى القضايا الخاصة بعملية السلام والعلاقات الثنائية بيــن الفلســطينيين وإســرائيل، وقد تسببت هذه المرجعية المصرية فى عديد من الأزمات فى العلاقات المصرية الإسرائيلية.

ولاشــك أن تطــور العلاقـــات المصرية الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو قد ارتبط إلى حد كبير بتكشف النوايا الإسرائيلية للقيام بدور قيادى فى المنطقة، يحجم الدور المصرى عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد، وما أثير عن "المثلث الذهبى"؛ أن تتشــكل منطقة تضم إسرائيل والأردن وفلسطين، تستفيد من مناخ الاستقرار فى الشــرق الأوســط عبر تنمية شبكة من العلاقات الاقتصادية والوظيفية، إذ تحرص مصــر عــلى تدعيم التوجه العربى للسلطة الفلسطينية ودعم الارتباطات التجارية والاقتصادية بين المحيط العربى والسلطة الفلسطينية، كما حرصت مصر من ناحية أخــرى على ضبط موجة الهرولة والتطبيع مع إسرائيل عقب توقيع اتفاقيات أوسلو والمعـــاهدة الأردنية الإسرائيلية ومؤتمرات القمة الاقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الأوســط؛ خاصـــة بعـــد صـــعود نيتانياهو وتوقف عملية السلام وتصعيد النشاط الاســتيطانى فى القـــدس وغيرها من أراضى الضفة الغربية، وربطت مصر بين التطبيع وبين التقدم فى عملية السلام حتى لا يكون هدية مجانية لإسرائيل.

ولاشك أن أفق تطوير العلاقات المصرية الفلسطينية يمكنه أن يشمل قائمة أخــرى مــن القضايا الهامة والضرورية؛ لتوطيد مواقع السلطة الفلسطينية وتدعيم شــرعيتها العــربية والفلسطينية، إذ تستطيع مصر لو أرادت أن تلعب دوراً ما فى وحدة القوى السياسية الفلسطينية، خاصة المنظمات التى ترفض مسار أوسلو بصفة خاصة منظمة الجهاد وحماس، وذلك بالمساعدة فى بدء حوار فلسطينى – فلسطينى يعــزز دور هــذه المــنظمات فى النضــال الوطــنى الفلسطينى كما يدعم السلطة الفلســطينية على حد سواء لاسيما وأنه لا يمكن مساواة العمليات التى تقوم بها هذه المــنظمات ضـــد إســـرائيل، بالعـــنف والإرهاب الداخلى الذى تقوم به الجماعات

الإســـلامية فى مصر ذلك أن الظرف الفلسطينى مختلف جذريا عن الملابسات التى تحيط بالحالة الإسلامية فى مصر.

كمـــا يمكـــن لمصـــر بثقـــلها الدبلوماســـى والدولى على الصعيد العربى والإســـلامى والعـــالمى أن تعيـــد الاعتبار لمرجعية عملية السلام المتوقفة خاصة مبادئها الاساسية. الأرض مقابل السلام، قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ الخـــاص بالجـــنوب اللبـــنانى، ومزارع شبعا وذلك فى مواجهة محاولات إسرائيل التملص من هذه المرجعية والخروج عليها خاصة وأن مصر قد حصلت عبر القمة العـــربية عـــام ١٩٩٦ وقمة الأقصى عام ٢٠٠٠ على شرعية القيام بهذا الدور فى مواجهـــة إسرائيل دون أن ينازعها أحد فيه وهذا الأمر يلقى عليها مسؤولية نوعية وخاصـــة تجمـــع بيـــن الالـــتزام الأدبى والمعنوى وبين التوجه الطوعى للسياسة المصرية النابع من إدراكها لآفاق الدور الإقليمى الذى يمكن لمصر أن تضطلع به.

وفى إطـــار أفـــق العلاقـــات المصرية الفلسطينية يمكن للثقافة المصرية وأدواتهـــا المكتوبة وخاصة المطبوعات والصحف وغيرها أن تلعب دوراً هاماً فى تـــنمية وتعميـــق الـــروابط بيـــن أبناء الضفة الغربية وغزة وبين الثقافة المصرية والعـــربية، وذلك عبر تطوير توزيع المطبوعات والصحف المصرية وبحث أشكال جديـــدة للتـــبادل الثقافى مع مواطنى الضفة وغزة وذلك لتعزيز الهوية العربية فى مواجهـــة سياسة "الأسرلة" الثقافية التى تعانى منها مدن الضفة حتى الوقت الراهن، ويعـــزز مـــن دور الثقافة المصرية أنها تتجاوز العلاقات الرسمية لتدخل فى إطار شـــعبى أوسع بكثير من مجرد النخبة الفلسطينية وفى ذات الإطار يمكن للعديد من المؤسســـات الـــثقافية والتعليمية فى مصر أن تقوم بدور هام فى ربط أبناء الضفة وغـــزة بمصر عن طريق تقديم المنح الدراسية فى الجامعات المصرية وغيرها من أشكال وأساليب ثقافية.

الخاتمة :-

يجـــدر بنا قبل ختام هذه الدراسة أن نثير عددا من الإشكاليات التى تتعلق بالسياســـة المصرية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى وقضية فلسطين، وذلك بهدف أن تكـــون هذه الإشكاليات مصدرا للنقاش الحى والحوار، وحافزا على التفكير فى هـــذه القضـــية الهامـــة، ذلك أن سياسة مصر إزاء فلسطين وإسرائيل ليست مجرد جـــزئية فى السياســـة الخارجيـــة لمصر، يمكن دراستها وتأملها على نحو ما نقوم بدراســـة هـــذه السياسة إزاء بعض الدول التى تقع فى أمريكا اللاتينية مثلا، حيث تمـــثل سياســـة مصـــر ومواقفهـــا إزاء هـــذه القضـــية، عصب التوجه التحررى والاســـتقلالى والعـــربى والنهضوى لمصر فى آن معا، وترتبط بها أنماط التحول والتغيير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الداخلى والوقائع العديدة والمتناثرة على مدار العقود المنصرمة تثبت ذلك بجلاء.

فى مقدمـــة هذه الإشكاليات، تبدو الهوة العميقة بين إدراك طبيعة إسرائيل والمخاطـــر الـــتى تمثلها على الأمن القومى المصرى والعربى، والتحالفات الدولية والعالميـــة التى تساندها، وبين الإمكانات والوسائل والأساليب السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية، وكذلك أنماط التعبئة للموارد وتخصيصها وإدارتها، ذلك أن إدراك خطـــر المشـــروع الصـــهيونى فى الثلاثيـــنيات وإســـرائيل فى نهايـــة الأربعيـــنيات، والعقود التى تلتها، مايزال فى مجمله سليما بل وموضوعيا (٣٢)؛ أى أن إســـرائيل دولـــة عدوانيـــة عنصرية استعلائية متوجهة لخارج المنطقة والقوى العالمية الطامعة فى السيطرة على مواردها، غير أن هذا الإدراك الذى تبلور على نحـــو واضـــح فى الحقبة الناصرية، لم يسفر فى الواقع عن استجابة بمستوى هذا الـــتحدى وسياسات قادرة على مجابهته فى المدى المتوسط والطويل، بل أسفر هذا الإدراك فى الواقـــع عـــن تآكل مستمر وتدريجى فى المواقف والسياسات المصرية والعربية إزاء إسرائيل.

أمـا ثانية هذه الإشكاليات فيتمثل فى بعد المسافة بين الدور والمكانة التى تتطـلع إليهـا السياســة المصرية، ليس فحسب إزاء الصراع العربى الإسرائيلى وقضـية فلسـطين وإنمـا إزاء الـدور الإقـليمى لمصر بشكل عام وبين الموارد الاقتصـادية والماديـة والطـبيعية لمصـر والمتمثلة فى ضيق مساحة الأراضى الصالحة للزراعة، ونموها البطئ عبر العقود، وضغط النمو السكانى المتزايد عليها واتسـاع مساحة الصحارى والجبال وقلة مصادر الثروات الطبيعية، وضعف البنى العـلمية والإنتاجية والمعرفية، وتآكل أهمية الموقع والموضع والجغرافيا الطبيعية، وتصدر الجغرافيا الاقتصادية والبشرية والعلم والتكنولوجيا، كمصدر للثروة والقوة فى عصر تسوده المنافسة وثورة الاتصالات والمواصلات (٣٣)، وما لم تجابه مصر هـذه الـتحديات وبنجاح سيصبح الحديث عن القوة الذاتية والدور والاعتماد على الـذات مجـرداً مـن أى معنى، بل سيؤدى مستقبلا إلى اهتزاز السياسات، وتقلبها ولجوئهـا دومـا، إلى الشـعارات والكلمات الرنانة، للتغطية على حقيقة الأوضاع والـتحديات والمشـكلات، واسـتمرار التمسـك بخطاب لفظى قوى وجذاب، لكنه منفصـل عـن الواقع المعاش وهلم جراء، وربما تقدم هذه الإشكالية خطوة ومفتاحا لفهم ما سبقها، ينبغى علينا أن نطيل النظر فى معناها ومبناها.

أما الإشكالية الثالثة فتتعلق بالهدف النهائى من الصراع مع إسرائيل ورسم اسـتراتيجية مرنة لتحقيقه، بمعنى أن تكون هذه الاستراتيجية لها جوانبها الرئيسية والفـرعية وأساليبها ووسائلها المتغيرة والمتنوعة، على ضوء التغير فى معطيات الصـراع وبيئته المحلية والإقليمية والدولية؛ بحيث لا يغيب الهدف النهائى لمعالجة هـذا الصراع، ذلك أننا لاحظنا من خلال هذه الدراسة تغير هذا الهدف من مرحلة لأخرى والتركيز على أهداف جزئية تتمثل فى التسوية وفق قرار ٢٤٢ و ٣٣٨.

عـلى أن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو حصاد عملية التسوية ذاتها وآثارها عـلى الصـعيد الإسرائيلى، فرغم جزئية الأهداف وغياب الهدف النهائى لمعالجة الصراع فإنه بعد عقدين أو ما يزيد عن ذلك فإن إسرائيل وجدت نفسها تتخلى عن

سيناء وتسمح بقيام سلطة فلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على جزء من الأراضى الفلسطينية، و اضطرت صاغرة للانسحاب من الجنوب اللبنانى، فلا هى حققــت هــدف إســرائيل الكبرى فى الوقت الذى تعانى فيه إسرائيل الصغرى من وجــود أقــليه عــربية تقــترب مــن نسبة ١٨% من سكانها احتفظوا عبر العقود بالتواصـــل مع انتمائهم العربى الفلسطينى الإسلامى وكفاح بنى بلدتهم وراء الخط الأخضر.

بــل والأكــثر مــن ذلــك فــإن نقطة تفوق إسرائيل الأساسية وهى القوة العسكرية يبدو أنها وصلت إلى منفعتها الحدية، بمعنى افتقادها لهدف سياسى محدد تلــتزم بتحقيقه، فلا هى قادرة على الاحتفاظ بالأراضى، ولا هى قادرة على ضمها فى الوقت ذاته، أما استخدامها ضد المدنيين من الفلسطينيين فى الانتفاضة فهو يفتقد إلى الهدف، إلا إذا اعتبرنا القتل العمد هدفا فى حد ذاته أو إرهاب الأطفال والنساء هدفا يعتد به.

هــذه الــتفاعلات والــتأثيرات عــلى الكيان الإسرائيلى مصادرها عديدة ومتــنوعة مــن بيــنها بالطبع التسوية والسلام ومن بينها كذلك قدرة هذه المنطقة الحضــارية والــثقافية عــلى الممانعة والاعتراض لهذه القوة الدخيلة أى إسرائيل، وعمق المقاومة الحضارية للوافدين والغزاة.

وأيــا كانت المصادر فإن تأمل الموقف الراهن فى إسرائيل يتطلب طرح الســؤال حول ما إذا كانت الحكمة وراء التسوية هى أن تفضى إلى هذه النتيجة فى هــذا الصــراع الممــتد الطويــل؛ أى تقليص قدرة إسرائيل التوسعية وإفقاد قوتها العســكرية منفعــتها وجدواها، هل ذلك هو الهدف النهائى من التسوية؟ أى تفكيك إســرائيل وتقليص وجودها وحملها على الإفصاح عن تناقضاتها الداخلية وإفقادها القدرة على السيطرة على هذه التناقضات (٣٤) .

حواشي الدراسة

(١) د. أســامة الغزالى حرب: مصر ومستقبل الصراع العربى الإسرائيلى، مجلة قضايا فكرية، الكتاب السابع، القاهرة، ١٩٨٨.

(٢) Fernand Braudel: L,identite de la France, Eds, Arthand-Flammarion, Paris,1986.

(٣) د. أسامة الغزالى حرب: عبد الناصر وسياسة مصر الخارجية، الأهرام.

(٤) طــارق البشــرى : الحــركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) د.عادل حسن غنيم: الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧- ١٩٤٨، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

(٧) نفس المصدر السابق.

(٨) نفس المصدر السابق.

(٩) د. عادل حسن غنيم، نفس المصدر السابق.

(١٠) طارق البشرى، مصدر سبق ذكره.

(١١) عــبد الغفــار شكر، عبدالناصر وقضية فلسطين، مجلة اليقظة العربية، العدد الثانى، السنة الأولى، أبريل ١٩٨٥.

(١٢) د. مجــدى حمــاد : مصــر ومستقبل التسوية للصراع العربى الإسرائيلى، التصورات الرسمية وغير الرسمية، ورقة غير منشورة، القاهرة ١٩٩٦.

(١٣) عبد الغفار شكر، مصدر سابق.

(١٤) عبد الغفار شكر، نفس المصدر.

(١٥) عواطـف عبد الرحمن : مصر والقضية الفلسطينية، الطبعة الثانية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥.

(١٦) عواطف عبد الرحمن : المصدر السابق.

(١٧) عبد الغفار شكر : عبد الناصر وقضية فلسطين، مصدر سبق ذكره.

(١٨) أنظر أيضاً :

- د. حسـن نافعة، مصر والصراع العربى الإسرائيلى من الصراع المحتدم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

- د. عـايدة سـليمة، مصر والقضية الفلسطينية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.

(١٩) د. طـه عبدالعليم : السلام المصرى الإسرائيلى، عشرون عاما على مبادرة السادات للسلام ١٩٧٧- ١٩٩٧، ورقة غير منشورة، القاهرة.

(٢٠) نفس المصدر السابق.

(٢١) د. عبدالعليم محمد : الخطاب الساداتى، كتاب الأهالى، القاهرة، ١٩٩٠.

(٢٢) د. عواطـف عـبد الـرحمن : مصر والقضية الفلسطينية، الطبعة الثانية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥.

(٢٣) إبراهيم كامل، كتاب الأهالى،القاهرة.

(٢٤) أنظر : د. عبد العليم محمد : مفهوم الحكم الذاتى فى القانون الدولى، دراسة مقارنـة فى بعـض الأنمـاط والمشـكلات،مركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤.

(٢٥) د. أسـامة الغـزالى حرب : مصر ومستقبل الصراع العربى الإسرائيلى، مجلة قضايا فكرية، الكتاب السابع، القاهرة، ١٩٨٨.

(٢٦) مطـبوعات الهيئة العامة للاستعلامات : دراسات فى الرأى العام الدولى، نشرة شهرية، عدد أغسطس ٢٠٠٠، ص ١٣.

(٢٧) الـتقرير الاسـتراتيجى العـربى، السيد ياسين (محرراً)، ١٩٨٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ٣١٥.

(٢٨) المرجع السابق ذكره، ص ٣١٧.

(٢٩) التقرير الاستراتيجى العربى، السيد ياسين (محرراً)، ١٩٨٦، ص ٤١٦.

(٣٠) المرجع السابق ذكره، ص ٤١٨.

(٣١) فكر مبارك، مطبوعات الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص ٢٧١.

(٣٢) د. حسـن نافعـة : عبدالناصـر والصراع العربى الإسرائيلى بين الإدراك والإدارة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير ٢٠٠١.

(٣٣) د. عبدالعـليم محمد (محرراً) : التسوية ودور مصر الإقليمى، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨.

(٣٤) يشـكر المؤلف الزميل الأستاذ إبراهيم أحمد إبراهيم سلامة الباحث فى علم الاجتماع السياسى، جامعة عين شمس على تفضله بالمساعدة فى جمع مادة هذه الدراسة والإسهام فى إنجازها.

الفصل الثالث عشر

السياسة المصرية تجاه أمن الخليج والمسألة العراقية

د. محمد السعيد إدريس

لا أتصور أن الهدف من مثل هذه الدراسة يمكن أن يكون مجرد الحديث عن الرؤى والادراكات المصرية لأمن الخليج أو حتى السياسات والمواقف التى اتخذتها مصر نحو أمن الخليج، لكن ما أتصوره من هدف لهذه الدراسة هو تقييم السياسة المصرية إزاء أمن الخليج. وعندما نتحدث عن التقييم فلا نعنى به هدفاً فى ذاته بل معراجاً للولوج الى تصور مستقبلى للموقف المصرى من أمن الخليج شبوط أن يكون التقييم محكوماً بمعيار محدد لمحتوى ومضمون، وليس فقط مفهوم، أمن الخليج .

ودراسة من هذا النوع يجب أن تنطلق من ثوابت منهجية أحددها فيما يلى:

١ – أن أمن الخليج الذى تركز عليه هذه الدراسة هو الأمن الإقليمى الخليجى، على أساس أن هناك اقليم جغرافى ثابت الحدود هو اقليم الخليج ويضم الدول الثمانى المشاطئة للخليج العربى على ضفتيه الشرقية والغربية إضافة الى رأس الخليج عند مصب شرط العرب والامتدادات الداخلية شمالاً فى خور عبد الله وهى: إيران والعراق والسعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر والبحرين .

٢ – أن هذه الدول الثمانى يحكمها أنماط محددة من التفاعلات والعلاقات تواترت عليها لسنوات طويلة وأصبحت تكون فيما بينها ما يسمى بـ "النظام الاقليمى الفرعى للخليج العربى" باعتباره نظاماً فرعياً من نظام اقليمى فرعى أكبر هو النظام الاقليمى العربى الذى هو بدوره جزءاً من نظام فرعى أوسع هو النظام الاقليمى للشرط الأوسط الذى يتفرع مباشرة من النظام الدولي القائد.(١)

٣ – بهذا المعنى لا مجال هنا للاتفاق مع عنوان الدراسة "السياسة المصرية تجاه أمن الخليج والمسألة العراقية". فالعنوان على هذا النحو يفصل المسألة العراقية عن أمن الخليج فى حين أن هذه المسالة هى جوهر أمن الخليج. كانت هكذا فى السبعينيات من خلال الصراع الإيرانى– العراقى الممتد ، ثم فى الثمانينيات من خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وفى التسعينيات بسبب الغزو العراقى للكويت وحرب الخليج الثانية وتداعياتها على الأمن الاقليمى الخليجى.

بهذا المعنى فإن الدراسة سوف تعالج " المسألة العراقية " ضمن معالجة الأمن الخليجى الذى لا يقتصر فقط على الأمن المشترك للدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى.

٤ – ان التعرف على مضمون الأمن الخليجى لا يتأتى دون التعرف على البيئة الصراعية للتفاعلات داخل النظام التى أدت الى تفجر القضية الأمنية واستحواذها على جل أولويات واهتمام النظام وامتداد هذا الاهتمام الى أطر اكثر اتساعاً اقليمياً ودولياً. البيئة الصراعية للتفاعلات الخليجية هى المفجر الحقيقى لقضية الأمن فى الخليج ومنها يمكن التعرف على أهم خصوصيات النظام الاقليمى الخليجى وارتباطاته الاقليمية والدولية.

وفق هذه الثوابت المنهجية الأربع سوف تنقسم الدراسة الى ثلاثة أقسام هى:

- البيئة الصراعية للنظام الخليجى .
- الرؤى والسياسات المصرية لأمن الخليج .
- مصر وأمن الخليج – رؤية مستقبلية .

أولاً : البيئة الصراعية للنظام الإقليمى الخليجى

أن جوهر أى نظام إقليمى هو وجوب اعمال آليات فعالة للأمن الجماعى. وعندما تفشل الدول أعضاء النظام فى تحديد أولوياتها ومجاهدة النفس بالقدر الذى تستطيع معه تحقيق أمنها الجماعى، فإن الدول الخارجية لابد من أن تقفز لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التى تحقق مصالحها. ولعل تعبير "الفراغ الأمنى" الذى صاحب عملية الانسحاب البريطانى "الرسمى" من منطقة الخليج، وما أعقبه من تحركات اقليمية ودولية لـ "ملء" هذا الفراغ يكفى للدلالة على حالة الأمن الخليجى فى إحدى مراحل تطوره[٢]. لقد جاءت التطورات النفطية المثيرة بعد سنوات قليلة من ذلك الانسحاب البريطانى، والأهمية المتزايدة لنفط الخليج، سواء على مستوى

الانتاج أو مستوى الاحتياطى العالمى من النفط والغـــاز، وتزايـد حاجـة الـدول الصناعية الكبرى خاصة ودول العالم بشكل عام لهذا المصدر من الطاقــة، لتجعـل من "أمن الخليج" ليس مجرد هاجس للدول الثمانى المطلة عليه، بل جعلتـه هاجسـاً إقليميا ودولياً، ارتبط بتطور السياسات الاقليمية والدولية بدرجـــة لـم يكـن أحـد يتوقعها، لكنه ارتبط أكثر بخصائص البيئة الصراعية للنظام الخليجى نفسه.

ويقصد بالبيئة الصراعية للنظام الخليجى مجموعة العوامل أو المحـــددات النابعة من خصائصه والمسئولة عن تفجير القضية الأمنية. فهذه المحـــددات هـى التى تميز الأمن الاقليمى الخليجى عن غيره من قضايا الأمن الاقليمى فى منـــاطق أخرى من العالم. كما أن هذه المحددات هى التى أفرزت مجمل السياسات الأمنيـــة التى حاولت معالجة القضية الأمنية فى الخليج. وهى السياسات التى أثارت مواقـف وردود فعل قوى اقليمية ودولية لها مصالح واهتمامات فـــى الخليـــج ومـــن بينـــها مصر.

سوف نتحدث هنا عن أهم وأبرز هذه المحددات ونجملـــها فـــى محدديـــن أساسيين هما: طبيعة ومستوى التهديدات وهيكلية النظام الخليجى وأنماط تفاعلاتـــه الصراعية.

١ – طبيعـة ومسـتوى التـهديدات التـى تواجـه النظـام الإقليمـى الخليجى :

تلعب التهديدات التى تواجه النظم الاقليمية أدواراً فعالة ومميزة فى تحديـــد أنماط تفاعلات هذه النظم فى إتجاه التعاون والتكامل أو التنافس والصراع. ويتوقـف نوع هذا التأثير على مسألتين: الأولى هى طبيعة التهديد، هل هو تهديد نـــابع مـــن داخل الدول أعضاء النظام الإقليمى أو بين هذه الدول أم أنه تهديد قـــادم مـــن قـوة أجنبية تقع خارج النظام. الثانية هى مستوى التهديد، هل هو تـــهديد فعلـــى أم هـــو تهديد ممكن أم هو تهديد محتمل.

وإذا كان هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن التهديدات التي يكون مصدرها داخل الدول أعضاء النظام أو بين هذه الدول تؤدى الى عرقلة مساعى التعاون والتكامل وتغليب نوازع التنافس والصراع بناء على مستوى التهديد[٣]، فإن الأثر الذى تحدثه التهديدات الخارجية، أى التى مصدرها قوة أجنبية من خارج النظام، لا يؤدى بالضرورة الى آثار ايجابية تتمثل فى دفع الدول أعضاء النظام نحو مزيد من التماسك والوحدة وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمى، بل قد تؤدى الى تفاقم ظاهرة عدم الاستقرار .

وتكشف الدراسة المقارنة الدور التهديد الخارجى فى ثلاث تجارب للإندماج والوحدة هى التجربة الأمريكية والتجربة الأوروبية وتجربة دول جنوب شرق آسيا عن ثلاثة نتائج مهمة هى[٤]:

- أن التهديد الخارجى يلعب دورا مهما فى حفز مجموعة من الدول نحو التجمع، ولكن ذلك لا يعنى، بالضرورة الإندماج الكامل فذلك يتوقف على مدى كثافة وفعالية التهديد وتحوله من تهديد الى حرب فعلية، حيث تتزايد فرص الإندماج كلما كان التهديد أمرا واقعا، وتقل كلما كان التهديد محتملا أو كامنا. والأهم عند تعدد التهديدات درجة الإتفاق حول أولويات التهديدات.

- ان وجود قوة خارجية صديقة تقف الى جانب دول النظام الإقليمى فى مواجهة التهديد الخارجى يساعد فى تحفيز وتشجيع الإندماج بين دول هذا النظام فى مواجهة ذلك التهديد الخارجى، فقد لعبت فرنسا هذا الدور فى التجربة الأمريكية، ولعبت الولايات المتحدة الدور ذاته فى التجربتين الأوروبية والآسيوية.

- ان التهديد الخارجى يخلق "لحظة تاريخية" للتجمع – وتتوقف درجة استثمارها على نخب الدول أعضاء النظام وتوحدها فى إدراك خطر هذا التهديد ، كما تتوقف على قدرة وإرادة هذه الدول على مجاهدة النفس والقبول بالتنازل عن سيادتها، أو قدر منها، للتجمع الجديد[٥].

لكن التهديد الخارجى لا يحدث تأثيره فى تفاعلات النظم الإقليمية بمعزل عن خصائص البيئة الداخلية لكل نظام من ناحية درجة التجانس فى القوة وفى

الخصائص الإجتماعية والسياسية والخبرات التاريخية المشتركة ومدى قدرة النخب الحاكمة على التوحد فى مواجهة خطر ذلك التهديد ، ومن ناحية درجة الإستقرار السياسى داخل الدول الأعضاء وداخل النظام ككل(٦). من هنا بالتحديد يكتسب كل نظام إقليمى تمايزه عن النظم الاقليمية الأخرى فى مدى تأثره بالتهديدات التى يتعرض لها والنتائج المترتبة على هذا التأثر .

ويكاد النظام الإقليمى الخليجى أن يتفرد على غيره من النظم الإقليمية بدرجة عالية من كثافة التهديدات ، تتشابه الى حد كبير ، مع درجة ثرائه النفطى. فكما يقول الدكتور روح الله رمضانى أنه "إذا كان الخليج العربى غنى بالنفط ، بيد أنه غنى أيضاً بالصراعات النشطة والكامنة"(٧). لذلك فإن هذا النظام يمكن أن يوصف بأنه "نظام مأزوم" ويعيش حالة دائمة من الصراع والتوتر وعدم الإستقرار(٨). يرجع ذلك الى الخصائص التى تميز التهديدات التى يتعرض لها ويعانى منها النظام وبالذات كثافة هذه التهديدات وتنوع مصادرها وكذلك الخصائص التى تميز إدراكات النخب الحاكمة فى الدول أعضاء النظام لتلك التهديدات وخاصة الإنقسام فى الرأى حول إدراك التهديدات وعدم الإتفاق حول أولوياتها، إضافة إلى الطبيعة المتغيرة لتلك الإدراكات من مصدر للتهديد الى آخر. ويمكن التعرف على هذه الخصائص بدراسة المصادر الثلاث الأساسية للتهديدات التى تواجه النظام: المصادر الداخلية، والمصادر الإقليمية أى بين الدول الأعضاء والمصادر الخارجية .

أ- التهديدات النابعة من داخل الأعضاء

تلعب التطورات السياسية العسكرية والايديولوجية والاقتصادية بل وأيضاً الاجتماعية، التى تحدث داخل احدى الدول أعضاء النظام الاقليمى أو بعضها ، دوراً بارزاً فى بلورة وتشكيل إدراك النخب الحاكمة فى دولة أو دول أخرى أعضاء فى النظام للتهديد وللأخطار التى يمكن أن تترتب على تلك التطورات(٩). وهنا يظهر تأثير العامل الجغرافى شديد الوضوح كوسيط محتمل للصراع بين

دولتين أو أكثر. فالتلاصق الجغرافى يزيد من إحتمال حدوث الصراع بين الدول، كما أن الصراع بين الدول المتلاصقة جغرافيا ، أشد درجة وأكثر انتشارا منه بين الدول المتباعدة[١٠]. ولذلك تكتسب الإضطرابات والتوترات التى تحدث داخل إحدى الدول أعضاء النظام الاقليمى، أو بعضها أهمية كبيرة كمصدر لتهديد محتمل يمكن أن يتطور الى تهديد فعلى لدولة أو أكثر من دول النظام[١١].

ولقد واجه النظام الاقليمى الخليجى، ومازال يواجهه ، تهديدات عديدة بعضها فعلى وبعضها محتمل أو كامن، مصدرها التوترات والإضرابات التى تحدث داخل دول أخرى فى النظام، يترتب عليها قدر كبير من عدم الاستقرار داخله.

ويمكن إرجاع هذه التوترات والإضطرابات الى ثلاث مجموعات من المشاكل هى: المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتبعية، والمشاكل السياسية المتعلقة بالشرعية.

- **المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالهوية**

تعد أزمة الهوية قضية جوهرية، تزيد من خطورتها الإنقسامات العديدة التى تعانى منها المجتمعات الخليجية، وتشمل هذه الإنقسامات التوتر القائم بين الفرس والعرب، وبين الشيعة والسنة وبين العمال الوافدين والقوة العاملة المواطنة صغيرة الحجم فى دول مجلس التعاون الخليجى الست بصفة خاصة، وبين النخب الاقتصادية الثرية والطبقات الفقيرة فى المجتمع[١٢]، إضافة الى انقسامات اجتماعية أخرى يعانى منها العراق مثل الانقسام بين العرب والأكراد[١٣]، وتعانى منها إيران مثل الانقسامات بين الشعوب والقوميات الإيرانية المختلفة بلغاتها المتعددة خاصة الفرس والإذربيجانيين والأكراد والبلوش والعرب والتراكمانيين وغيرهم من الأعراق الأخرى[١٤]. وفى سلطنة عمان هناك الإنقسام بين الأغلبية الإباضية والأقلية السنية[١٥].

وفى دول مجلس التعاون تنقسم فئاتها الإجتماعية الرئيسية الى انقسامات فرعية فالتمايز الشيعى- السنى، على سبيل المثال، يمكن تقسيمه الى شيعة فرس

(عجم) وشيعة عرب. والشيعة العرب أنفسهم ينقسمون الى فئتيـــن أخرتيـــن: مـــن تنحدر أصولهم من البحرين (البحارنة)، ومن ترجع جذورهم الأصلية الى شـــرقى المملكة العربية السعودية (الحساويين). وكلا الفئتين الشـــيعية والســنية تتعــرض للتشرذم بسبب الصراع الناشب بين العقيـــدة الإســلامية الشــعبية (أو الأصوليــة المتطرفة) ومنظومة الدين الإسلامى الرسمى أو المؤسساتى[١٦]. وهـــذا التشــرذم يمكن أن يأخذ أبعادا خطيرة فى المستقبل مع بقاء الأوضاع على ماهى عليـــه دون إصلاح. والتجربة السعودية فى سنوات ما بعد حرب الخليج الثانية مؤشـــر شـــديد الدلالة على ذلك[١٧].

والى جانب هذا الانقسام الطائفى يبرز فى الكويت انقسام من نـــوع نـــادر على "درجة المواطنة" وعدم التوازن بين فئات المواطنين ويتفرع عن هذه القضيـــة اشكالية خاصة تتفرد بها التركيبة السكانية فى الكويت وهى مشكلة "غـــير محـــددى الجنسية" أو مشكلة "البدون" الذين وصل عددهم، وفقا لأحد الاحصائيات، فى يونيـــو عام ١٩٩٠ الى حوالى ٢٢٠ ألف نسمة، لكن هذا العدد انخفض عـــام ١٩٩٣ (أى بعد حرب الخليج الثانية وإعادة تنظيم إجراءات الإقامة والدخول) الـــى ١١٨ ألـــف نسمة، وأغلب هؤلاء لهم أقارب فى الكويت وأولاد فيها. ويترتب على هذا الإنقســام حرمان الكويتين المتجنسين وأولادهم وطائفة "البدون" من الحقوق السياسية خاصـــة حق الترشيح أو التعيين فى هيئة نايبية وذلك بصفة مطلقة[١٨].

والى جانب الانقسامات العرقية فى إيران أخذ الإنقسام الطائفى الشـــيعى – السنى يبرز كخطر يهدد التكامل الوطنى فى السنوات الأخيرة وكانت اضطرابـــات مدن شمال شرق وجنوب شرق إيـــران ذات التواجـــد الســـنى المكثـــف خاصـــة اضطرابات مدينتى "مشهد و"زاهدان" عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ شاهدا علـــى ذلـــك. وتكتسب هذه الإضطرابات أهمية كبيرة نظرا لأنها وقعت فى المناطق السنية التـــى ارتبط أهلها تقليديا بباكستان وأفغانستان نظرا للإرتباط التاريخى بـــالبلوش كمـــا أن المعارضة السنية الإيرانية المسلحة لها ممثلون فى بشاور بباكستان، وأنـــها أيضـــا

اتصالات مع بعض فئات المجاهدين الأفغان خاصة الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار(١٩).

وترجع خطورة هذه الأحداث الى أنها تمثل تحديا لمصداقية إدعاء النظام الحاكم فى إيران بأنه يرتكز على حكم إسلامى لا يفرق بين السنة والشيعة. ورغم تحدث البعض عن تقسيم السيطرة بين مختلف الجماعات العرقية فى إيران: وسيطرة الفرس على الحكومة وسيطرة الأتراك (الأذاريين) على الاقتصاد، مع منح بعض المناصب الهامة فى الجيش والحرس الثورى (الباسدران) والسلطة التنفيذية لممثلين للأقليات خاصة الأقليتين التركية والعربية، فإن موقف الأقليات، بصفة عامة يتسم بعدم الرضا، خاصة البلوشستان والسستان والكرد ، وأيضا عرب خوزستان (عربستان)، وضمن ذلك عدم اعترفا الدستور الإيرانى بالأقليات العرقية(٢٠).

أما الإنقسام العرقى والطائفى فى العراق بين عرب وأكراد ، ومسلمين سنة ومسلمين شيعة فله أبعاد جغرافية تكتسب خطورة حقيقية على الأمن والتكامل الوطنى. فالأقلية الكردية تتركز فى شمال العراق حيث تتجاور مع مناطق تركز الأقلية الكردية التركية والإيرانية مما يكسبها قوة فوق قوتها ويفتح المجال واسعا أمام تدخل القوى الخارجية فى الشؤون الداخلية العراقية على غرار ما حدث بالفعل طيلة العقود الثلاثة الماضية – كما تتركز الأغلبية الشيعية فى الجنوب، فى حين يقتصر التواجد السنى على وسط العراق بصفة اساسية(٢١). وهكذا فإن العراق يكاد أن ينقسم الى ثلاث مناطق مفصلة عن بعضها البعض الأمر الذى جعل قضية الوحدة الوطنية والتكامل الوطنى وإقامة سلطة مركزية قوية أولى اهتمام السلطة الحاكمة فى بغداد أيا كانت هذه السلطة ملكية أم جمهورية(٢٢).

ويزيد من خطورة هذا الانقسام استئثار الطائفة السنية العربية دون الكردية بالسلطة وتهميش دور الأغلبية الشيعية(٢٣). على غرار الوضع فى البحرين حيث تتركز السلطة أيضا فى يد الأقلية السنية، الأمر الذى يهدد الإستقرار السياسى ويهدد الهوية الوطنية بشكل حاد. ويزيد من خطورة هذا الانقسام استئثار الطائفة

السنية العربية دون الكردية بالسلطة وتهميش دور الأغلبية الشيعية(٢٣). على غرار الوضع فى البحرين حيث تتركز السلطة أيضا فى يد الأقلية السنية، الأمر الذى يهدد الإستقرار السياسى ويهدد الهوية الوطنية بشكل حاد. ويزيد من خطورة مشكلات الهوية على مستوى النظام الإقليمى الخليجى ككل.

– المشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتبعية وتحديات العولمة

المقصود بالتبعية، فى هذا التحليل، هو تلك الحالة التى نشأت عن عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق الدول المعروفة حاليا بدول العالم الثالث بالنظام الرأسمالى العالمى من منطلق عدم المساواة وعدم التكافؤ. وكان من نتائج هذه العملية التاريخية التى استخدمت فيها سبل شتى، بما فى ذلك القوة الغاشمة والإحتلال العسكرى، تعطيل الإرادة الوطنية للدول التابعة وفقدانها لجل سيطرتها على شروط إعادة تكون ذاتها وتجددها، وهيمنة دول القلب الرأسمالى، ومعها الشركات متعددة الجنسية على مصير الدول التابعة. وفى هذه الحالة يتم تسخير موارد الدولة التابعة لخدمة أغراض دول القلب وشركاته الإحتكارية الكبرى فى إطار استراتيجية عالمية للمحافظة على الاقتصاد الرأسمالى العالمى وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، مع الإحتفاظ للدول التابعة بدور متدن فى التقسيم الدولى للعمل(٢٤).

من هذا المنظور تمثل دول النظام الإقليمى الخليجى، وعلى الأخص الدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجى، أقصى درجات التبعية للعالم الرأسمالى. فإقتصاداتها تقوم أساسا على انتاج وتصدير سلعة واحدة هى النفط ، بينما تستورد جميع احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية من الخارج، وهذا ينطبق أيضا على الأيدى العاملة التى تأتى من الخارج(٢٥). وتؤكد هذه الحقيقة الأدبيات الإقتصادية التى اهتمت بقياس التبعية فى هذه الدول وغيرها من دول المنطقة (٢٦). فمؤشر درجة الإنكشاف الإقتصادى للخارج ، ومؤشر أهمية الصادرات من الناتج المحلى، ومؤشر التركيز على سلعة واحدة فى الصادرات واعتماد الإيرادات على هذه السلعة وتصديرها بشكلها الخام، ومؤشر التركيز الجغرافى للصادرات

والواردات والتكنولوجيا، تكشف وتؤكد حقيقة عمق الإرتباط غير المتكــافئ للــدول الخليجية بالدول الرأسمالية الصناعية وعلى الأخص الولايات المتمدة الأمريكية[٢٧].

هذه التبعية أدت الى تكريس الاختلال الـــهيكلى فـــى اقتصـــادات الـــدول الخليجية ضمن إطار تقسيم العمل الدولى وتخصصها فى إنتاج وتصدير سلعة أوليــة واحدة هى النفط. هذا الإختلال الهيكلى يفرز دوما العديد من المشاكل الاقتصاديـــة ذات المردود الإجتماعى السلبى المرتفع، والتى تؤدى الى خضوع هذه الدول لحلقــة مفرغة من علاقات التبعية بكل ما تؤدى إليه من تقييد للإرادة الوطنية أو تعطيلـــها، وتعميق استغلالها ونهب ثرواتها. وتوليد أنواع أخرى من التبعية أشد خطــرا مثــل التبعية الغذائية والتكنولوجيـــة والعســكرية وأخــيرا وهــذا هــو الأهــم، التبعيــة السياسية[٢٨]. ولذلك أصبح النظـــام الإقليمـــى الخليجـــى خاضعــا ومســيرا مــن الخارج[٢٩].

الى جانب هذا كله تتعرض دول الخليج الآن، فى بدايـــة القــرن الحــادى والعشرين الى أزمة بنائية جديدة تسببها الضغوط التـــى تفرضـــها قـــوى العولمـــة والمتمثلة بالضغوط التالية على وجه التحديد :

- الضغوط الدافعة الى الدخول فى المنافسة على المستوى العالمى ممـــا يتطلب رفع الكفاءة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل .

- الضغوط الدافعة الى التخلى عـــن سياســـات الرعايـــة الاجتماعيـــة، والامتناع عن تدخل الدولة فى الاقتصاد ببيع القطاع العـــام ومؤسســـاته الانتاجيـــة والخدمية فيما يعرف بالخصخصة وإعادة الهيكلة.

- الضغوط الدافعة نحو الدخول فى تكتلات اقليمية جديدة لتحسين موقــف هذه الدول فى السياق العالمى من جهـــــة، ولتوفــير الأمــن الاقليمـــى باســـتعمال الدبلوماسية الوقائية واجراءات بناء الثقة وبخاصــــة تحقيــق قــدر مــن التكــامل الاقليمى[٣٠].

إذا أضفنا الى ذلك الجمود السياسى والمؤسسى الذى يعوق القـــدرة علـــى التكيف مع هذه المطالب ومنها مطلب الانفـــراج السياســـى، وإذا وضعـــها حجـــم

التحديات الاقتصادية والاجتماعية وضعنا التى تواجه المجتمع العراقــى فــى ظـل سياسة الحصار الدولى لتكشف لنا حجم ما يواجه النظام الخليجــى مــن تــهديدات اقتصادية واجتماعية ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار التحديات التى تواجــه النفـط كسلعة تصديرية اساسية فى السنوات الأخيرة والتراجع الحاد فى العائدات النفطيــة وانعكاساتها على الميزانيات الوطنية وخاصــة فــى مجــال الانفــاق الاجتمــاعى ومتطلبات دولة الرفاه التى كانت من أهم أسس الاستقرار الاجتماعى والسياسى.

- المشاكل السياسية المتعلقة بالشرعية

واجهت دول النظام الخليجى، ومازالت تواجه ولكن بدرجــات متفاوتــة، مشاكل وضغوط سياسية طيلة العقود الثلاث الماضية مــن عمــر النظــام سـببها الضعف المؤسسى من ناحية وخصائص النظم السياسية الحاكمة من ناحية أخرى.

فالقاعدة الإنتاجية فى دول مجلس التعاون الست انتقلت فجأة من اقتصــادات الكفــاف – الرعى والصيد – بكل ما يجسمه ذلك من بساطة فى نمــط ووســائل الإنتاج الى اقتصاديات النفط بكل ما يمثله من تعقد تكنولوجى وتكثــف رأســمالى. وفى كلا الحالين ظلت القاعدة الإنتاجية قاعدة أحادية غير متنوعة. هذه القفزة مــن نشاط اقتصادى واحد بسيط الى نشاط واحد ولكنه معقد تكنولوجيا ومكثف رأســماليا لم تعط المجتمع فى هذه الدول فرصة تاريخية كافيــة لتطويــر وبلــورة تكويناتــه الاجتماعية – الاقتصادية من تكوينات قبلية وعشائرية الى تكوينات مهنية وطبقيــة تصاحب وتلائم الثورة المفاجئة فى القاعدة الإنتاجية[٣١]. فقد ظلت التكوينــات الــى حد كبير ، قبلية وعشائرية فى محتواها وقيمــها وســلوكها، رغــم كــل الأغلفــة البيروقراطية والعمرانية والإستهلاكية[٣٢].

وقد انعكس هذا كله على عمليــة البنــاء المؤسســى ومحتــواه وكــوادره البشرية. فقد اعتمدت هذه العملية على كوادر بشرية من الخارج وعلى تكنولوجيــا ومعدات وأنظمة معلومات من الخارج أيضا. وكانت النتيجــة هــى ضعــف هــذه المؤسسات الحديثة. فلا العدد المطلق للسكان، ولا النوعية المعنية، ولا التكوينــات الإجتماعية لهؤلاء السكان تتيح البناء البشرى الصلب لمؤسسات وطنية حديثة حتــى

لو تم تشييد هذه المؤسسات ماديا وتنظيميا. وترتب على ذلك مفارقة سوسيولوجية نادرة فى التاريخ المعاصر كما وصفها الدكتور سعد الدين إبراهيم هى "وطنية" الأوعية الخارجية و "لا وطنية" المحتويات الداخلية لمعظم ما بنى من مؤسسات حديثة فى هذه الدول. وهذا الوضع أقرب ما يوصف فى أدبيات العلوم الاجتماعية باسم مؤسسات "الدولة الرخوة" (soft state) ، بكل ما يترتب عليه من ضعف أمنى وطنى ومجتمعى وزيادة قابلية وسرعة التعرض للخطر(٣٣).

مجمل هذه النتائج السلبية زادت من إضعاف درجة التماسك السياسى داخل كل نظام وعمقت فجوة الشعور باختلال التوازن بين أعضائه. ومن ثم اتسعت دائرة الشعور بالخطر وافتقاد الأمن. لذلك كانت من أبرز المحددات التى عرقلت محاولات التوافق والتعاون فى علاقات الدول أعضاء النظام، وغلبت نوازع التنافس والصراع بينها(٣٤).

وجاءت الخصائص التى تميز النظم الحاكمة فى الدول الخليجية لتضاعف من نوازع الصراع وعدم الاستقرار السياسى. فعلى الرغم من التباين الظاهرى فى شكل نظم الحكم إلا أن التحليل العميق يكشف عن درجة عالية من التجانس بين خصائص هذه النظم ليس فقط فى دول مجلس التعاون الخليجى الست بل وأيضا فى العراق وإيران (خاصة فترة حكم الشاه) فالمصدر الأساسى لشرعية هذه النظم هو "القبلية السياسية"، وأداتها فى الحكم هى "الدولة التسلطية" أيا كان شكل الحكم ملكى أم جمهورى.

والقبلية السياسية مفهوم يتبناه الدكتور خلدون النقيب فى تحليل النظم السياسية فى بلدان شبه الجزيرة العربية، ويمكن أن يمتد لتحليل النظامين الحاكمين فى العراق وإيران أيضا، لأنه مفهوم يتجاوز حدود القالب الأثنوغرافى لمفهوم القبلية ويرتقى به الى مستوى أعلى من التحليل، أى المستوى السياسى الشرعى(٣٥). فهى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى، الذى يختلف عن القبلية العادية، أى مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتيبه القرابة، فى أنه يتحول الى "حكم للعناصر الأيديولوجية" فى توزيع السلطة السياسية. والقبلية

السياسية على هذا النحو تكتسب ثلاثة معان. (أ) أنها توفر أساس العصبية، (ب) أنها تعمل كمبدأ منظم، أى يخصص موارد الجماعة، ويحدد مواثيق الإدخال/ الإستبعاد المطلق من الجماعة، (ج) أنها تمثل عقلية عامة (شعبية) تحكم كل أشكال العلاقة السياسية، وتسعى الى الإرتباط عضويا بالدين الذى يمنحها مصدرا آخر من مصادر الشرعية(٣٦).

وقد عرفت القبلية السياسية تغيرات مثيرة فى نصف القرن الأخير، وكان أبرز مراحل تطورها، استجابة لضرورات إنشاء جهاز دولة حديث، التحول من نظام الحكم الاستبدادى التقليدى الى آلة "دولة سلطوية حديثة ذات كفاءة وجاء هذا التحول موازيا لتحول الإقتصاد من مركنتلية (تجارية) تقليدية الى اقتصاد دولة ريعية تعتمد على النفط . وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية التى بقيت محكومة بالترتيبات القبلية(٣٧).

ربما تختلف الدول الثمانى فى مراحل تحول القبلية السياسية الى دولة تسلطية، فقد شهدت إيران والعراق هذا التحول نحو الدولة التسلطية قبل دول مجلس التعاون الست(٣٨)، لكن خصائص هذا النوع من نظم الحكم تمثل قاعدة مشتركة لنظم الحكم فى دول النظام الإقليمى الخليجى الثمانى.

الدولة التسلطية هى الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة (كالإقطاعية، والسلطانية، والبيروقراطية...الخ) تسعى الى تحقيق الإحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة فى المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة(٣٩). ولكن الدولة التسلطية خلافا لكل أشكال الدول المستبدة، تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختزال المجتمع المدنى، وتحيل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية، تعمل كامتداد لأجهزة الدولة. كما أنها خلافا لكل أشكال الدولة المستبدة الأخرى، تخترق النظام الاقتصادى وتلحقه بالدولة، إما عن طريق التأميم (العراق ودول الشرق العربى)، أو عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية بما يقود فى النهاية ليس الى الملكية العامة لوسائل الانتاج بل الى

رأسمالية الدولة التابعة، ثم ان شرعية نظام الحكم فيها تقوم على إستعمال العنف والإرهاب، ويتسم نظامها السياسى بالسمات التالية[٤٠]:

- عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان، والدساتير ملغاة أو معلقة أو مؤقتة أو غير معمول بها.
- عدم وجود انتخابات لها معنى أو عدم وجودها إطلاقا .
- عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية، والحقوق المدنية ملغاة أو مجمدة تجميدا اعتباطيا .
- نسبة عالية من الانفاق يستأثر بها الجيش وأجهزة القمع.
- استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلى، أى فى غير أوقات الطوارئ المنصوص عليها فى الدساتير أو القوانين المنظمة.

هذه السمات تعتبر خصائص مشتركة، بدرجات معينة، بين الدول الثمانى أعضاء النظام الإقليمى الخليجى بغض النظر عن شكل الحكم جمهورى أو امبراطورى أو ملكى. أى نظم الحكم فى هذه الدول غير ديمقراطية، لكنها علاوة على ذلك نظم احتكارية للثروة والسلطة. فهى على حد قول الدكتور عبد الخالق عبد الله ، نظم فردية وسلطوية لا تحترم حقوق وحريات الإنسان. إن الأحزاب والعائلات الحاكمة تحتكر السلطة السياسية احتكارا مطلقا، وتتمتع بصلاحيات غير محدودة تسمح لها بإتخاذ القرارات العشوائية التى عادة ما تزج بالنظام الاقليمى الخليجى بأسره ، فى متاهات معقدة ولا مسؤولة[٤١].

لقد تسببت هذه الأوضاع كلها فى إثارة الكثير من التوترات والاضرابات بل والثورات لمواجهة حكم الدولة التسلطية واحتكار الثروة والسلطة من جانب فئات محدودة سواء كانت هذه الفئات عائلة أو حزبا أو نخبة بيروقراطية – عسكرية مطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية وتوسيع قاعدة شرعية الحكم .

ولقد عرفت إيران والعراق مثلا، منذ أوائل عقد الخمسينات، اضرابات وتوترات سياسية أخذت اشكالا مختلفة من الانتفاضات والثورات على غرار ثورة مصدق عام ١٩٥١ وانتفاضة "قم" بزعامة الإمام الخمينى عام ١٩٦٣ فى إيران، ثم

تكللت بالثورة الشعبية الواسعة التى أطاحت بعرش الشاه وأسست نظامـــا سياســيا على قاعدة جديدة من شرعة الحكم(٤). وفى العراق قامت الثــورة الوطنيــة التــى انهت الحكم الملكى عام ١٩٥٨. وفى عـــام ١٩٦٣ و ١٩٦٨ تجـددت الانقلابـات وأدى إنقلاب ١٩٦٨ الى عودة حزب البعث العربى الإشتراكى الى السلطة كمؤشـر على استمرارية مطالب التغيير السياسى، التى لم تتوقف بعد ذلك حيث أعلــن فــى يوليو ١٩٧٩، أى بعد تولى صدام السلطة كرئيس لمجلس قيادة الثورة بأيـــام عــن احباط محاولة انقلابية لإسقاط نظام الحكم وتوحيد العراق مع سوريا تحــت قيــادة الرئيس حفاظ الأسد[٤٢].

كما واجهت سلطنة عمان ثورة مسلحة فى اقليم ظفار ابتداء من منتصـــف الستينات واستمرت فعليا، حتى منتصف السبعينات بقيادة "الجبهة الشعبية لتحريــــر عمان والخليج العربى" وامتد تأثيرها الى خارج عمان وبالذات الى البحرين حيــث التقت نضاليا مع "جبهة التحرير الوطنى البحرانية"، وكان الهدف الأساسى لنضـــال الجبهتين هو التحرر السياسى والاقتصادى وإقامـــة حكـم دسـتورى ديمقراطـــى والتخلص من النفوذ الأجنبى. وكادت انتصارات الثوار الظفاريين أن تســقط حكـم السلطان سعيد بن تيمور، لولا التدخل البريطانى بعزل السلطان ســـعيد وتنصيـب ولده قابوس سلطانا على عمان فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠، ليبدأ عهد أكثر انفتاحـــا مــن عهد والده، وليسعى الى تحقيق قدر من الإصلاح السياسى والاقتصـــادى يمكــن أن يؤمن الاستقرار السياسى للبلاد والحفاظ على معادلة الحكم كما هى تحت ســـيطرة أسرة آل سعيد[٤٣].

ولم تكن المملكة العربية السعودية بعيدة عن مثــل هــذه التطــورات فقــد عرفت الإضطرابات العمالية ابتداء من عام ١٩٥٣ حينما أضرب عمـــال شــركة "أرامكو" النفطية ، كما عرفت تشكيل تنظيمات سياسية ســرية قوميــة وماركســية ودينية وامتد تأثيرها الى العائلة الحاكمة عندما قام الأمير طلال بــن عبــد العزيــز وأربعة آخرين من صغار الأمراء بقيادة تنظيم معارض تحت إسم "عصبة الأمــراء الأحرار" التى دعت ضمن مطالبها عام ١٩٦٢ الى حكم دستورى وتشكيل مجلــس

تشريعى[٤٤]. وكانت مطالب التنظيمات القومية والماركسية والدينية أكثر راديكالية حيث كانت تدعو الى تغيير نظام الحكم واستبداله بنظام آخر يتوافق مع مطالبها وبرامجها السياسية[٤٥]. وكان تزايد ضغوط هذه التطورات، التى برز خطرها مع موجة التفجيرات التى حدثت فى البحرين بعد قيام الثورة الإيرانية، دافعاً للحكومة السعودية لعقد اتفاقات أمنية ثنائية مع بعض دول المنطقة خاصة قطر والبحرين والإمارات وعمان بعد فشل مؤتمر مسقط (نوفمبر ١٩٧٦) لوضع اتفاق جماعى للأمن الاقليمى. وكان تشكيل مجلس التعاون الخليجى بين الدول الست عام ١٩٨١ خطوة أساسية على طريق تحقيق الأمن والإستقرار السياسى فى الدول الأعضاء وإحتواء التوترات والإضطرابات التى تهدد الأمن والإستقرار.

لكن ابتداء من منتصف الثمانينات وأوائل التسعينات وخاصة فى اعقاب حرب الخليج الثانية وتداعياتها النفسية والاقتصادية والسياسية أخذت المشاكل والاضطرابات السياسية فى دول النظام الاقليمى الخليجى أبعاداً أوسع وأشمل للعديد من الأسباب أهمها:

الأول : الخلل الذى أصاب النسيج الاجتماعى والناتج عن التحول السريع من اقتصاد البداوة، وهو أساس نظام الحكم القبلى، الى التحديث الاقتصادى المرتبط بالرأسمالية العالمية[٤٧]. فتصاعد حدة عدم الاستقرار السياسى وتكثيف الدعوة للمطالبة بالديمقراطية والمشاركة السياسية وبروز حركات عنف وتكرار عمليات التفجيرات (فى البحرين والكويت والسعودية) ترجع فى جزء كبير منها الى التناقض بين التمسك من جانب العائلات والقوى السياسية الحاكمة بالمحافظة على نظام حكم تقليدى يقوم على أساس قبلى (السلطان المطلق للحاكم الأبوى) ويرتكز على الإسلام، أو يقوم على اساس حكم أوتوقراطى أو شمولى يحتكر السلطة، وبين متطلبات سرعة التحديث الاقتصادى والاجتماعى ومخرجات تلك العملية التحديثية الواسعة التى شهدتها مجتمعات الدول الخليجية[٤٨]. بعبارة أخرى فإن التناقض بين "الجمود السياسى" وسرعة التحول الاقتصادى والاجتماعى أدت الى نشأة العديد من

التوتر التى أثرت، بوضوح فى أمن تلك الدول سواء أمنها السياسى (استقرار نظام الحكم) أو الأمن العام[٤٩].

لقد استجدت فى السنوات الأخيرة بعض العوامل التى أخذت تخلخل التوازن الدقيق بين التقاليد القبلية، والنفوذ الدينى، وسلطة العائلة، وبالطبع ثروة النفط . من بين هذه العوامل: الثروة حديثة العهد، وانتشار المراكز المدنية، وزيادة وزن الطبقة الوسطى، وتزايد أعداد المتعلمين، والنخبة التكنولوجية وتحديث الجيش، وتزايد أعداد الخبراء الأجانب، ثم طبقة الأمراء والشيوخ فى دول مجلس التعاون الست التى اتسعت دائرتها وزادت ثرواتها وانتشارهم فى كافة دوائر السلطة[٥٠].

هذه العناصر الجديدة بدأت تشكل تحديا للتقاليد السياسية فى تلك الدول التى أخذت تواجه بضغط قوى من جانب ازدواجيات متعددة ناشئة: التقليدية مقابل التحديث، والقبلية مقابل التمدن، والصرامة الاجتماعية الدينية (خاصة بالنسبة للمذهب الوهابى فى السعودية وقطر) حركية مقابل حركة علمانية، وأوتوقراطية عائلة مقابل المشاركة فى الحكم، وقوانين عرفية ذات مسلك قبلى (حالة السعودية) مقابل قانون دستورى مكتوب، مما يجعل إستمرارية النظام السياسى فى تلك الدول رهنا بتسوية هذه الإزدواجيات[٥١].

الثانى : اختلال شروط العقد الاجتماعى بين الدول ورعاياها من مواطنى هذه الدول بسبب اضطرار الدولة الى التراجع عن صيغة "دولة الرفاهية" الناتج عن تراجع العائدات النفطية وزيادة ، بل وضخامة، الانفاق العسكرى الذى رافق حرب الخليج الثانية والاتفاقيات الأمنية الجديدة وبرامج التسليح باهظة الثمن.

فمنذ أوائل السبعينيات، وكنتيجة لوفرة الثروة النفطية، وخاصة فى الدول الست أعضاء مجلس التعاون، أمكن للعائلات الحاكمة فى هذه الدول فرض شروط عقد اجتماعى بينها وبين رعاياها يقضى بأن يحصل المواطنون على منافع مادية جيدة مقابل ولائهم السياسى لهذه العائلات، أو على الأقل قبولهم "المهادنة السياسية" معها[٥٢]. وكانت سياسة الانفاق الإجتماعى الواسع وشيوع نموذج "دولة الرفاهية"

بمثابة رسالة واضحة للناس مفادها أن الخير الذى ينعمون به مرتبط بوجود الأنظمة السياسية القائمة. كما أن هذه النظم لم تر ضرورة لفرض أية ضرائب أو رسوم مالية على مواطنيها، فى إشارة واضحة وصريحة الى أن الأنظمة التى لا تقوم بجمع الضرائب من مواطنيها لا حاجة الى مساءلتها أو فرض رقابة شعبية على سياساتها(٥٣).

هذه الشروط التعاقدية "الافتراضية" كانت ترتكز على قاعدة أساسية هى وجود واستمرارية الدولة الريعية وايرادات النفط الضخمة، ولكن مع التراجع الحاد فى هذه الإيرادات واضطرار الحكومات الى انتهاج سياسات اقتصادية لمواجهة تراكم الديون والعجز المتصاعد فى الموازنات، أدت فى مجملها الى الإخلال بشروط ذلك التعاقد، ومن ثم لم يعد الطرف الآخر مضطرا للإلتزام بشروطه، ومن ثم كان تفجر مطالب المشاركة والديمقراطية أمرا طبيعيا فى تلك الحالة، إذ لم يعد هناك ما يبرر الخضوع الطوعى لهذه العائلات الحاكمة(٥٤)، فطالما أن الحكومات أخذت تتراجع عن سياسات الرفاه الاجتماعى وبدأت تلجأ الى فرض سياسة ضرائبية، فعليها أن تلتزم بشروط عقد جديد يفرض على الحكومات أن تخضع لسياسة رقابة شعبية وأن تؤسس نظام حكم قائم على المشاركة والديمقراطية(٥٥).

وقد شهدت إيران والعراق أشكالا مشابهة من تلك الصيغة التعاقدية التى تقايض الرخاء بالخضوع والولاء لنظام الحكم. لقد حاول نظام الشاه فرض هذه الصيغة لكن ضخامة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الإيرانية لم توفر للنظام فرصة تحقيق "الوفرة المالية" وبناء "دولة الرفاهية" التى تمكنه من فرض تلك الصيغة والسيطرة المطلقة على الحكم، وفشله فى توفير هذه الوفرة أدى الى تراكم التناقضات وتعميق الصراعات الاجتماعية والسياسية وسقوط النظام(٥٦).

ومع تأسيس النظام الثورى الجديد نشأت شرعية جديدة لنظام جديد وضع سياسة اقتصادية إسلامية استهدفت تحقيق هدفين هما: التنمية الاقتصادية والعدالة الإجتماعية. وبسبب الحرب مع العراق كانت هناك مبررات شعبية للقبول بسياسات تقشف وزيادة التكاليف المعيشية(٥٧). ولكن بعد انتهاء الحرب مع العراق تجددت

التطلعات الشعبية لتحسين أوضاعها المعيشية، لكن التطورات الاقتصادية جاءت فى عكس هذا الإتجاه حيث أخذت الحكومة بسياسة التحرر الاقتصادى واضطرت، بسبب انخفاض أسعار النفط الى تخفيض الموازنة واللجوء الى الخارج للحصول على تسهيلات مالية لتمويل استيراد الحاجات الأساسية وسعت الى جدولة الديون مع العديد من الدول الغربية(٥٨).

وترافق مع هذه الأوضاع والتطورات الاقتصادية السلبية ظهور نتائج اجتماعية أكثر سلبية. فقد جاء افقار الطبقات الشعبية مقابل الإثراء المتزايد للبازار كأحد نتائج سياسة التحرير الاقتصادى وتزايد التضخم وتخفيض دعم السلع الأساسية(٥٩).

واستغل الراديكاليون هذه التطورات للأعراب عن الأسف لغياب القيم الثورية، وأعربوا عن قلقهم تجاه التأثيرات الاجتماعية والثقافية السلبية لسياسات الانفتاح الاقتصادى. وأعرب هؤلاء عن الأسف لاستبدال الشعارات الثورية فى الشوارع وعلى الجدران بإعلانات تجارية، ولتزايد أعداد رجال الأعمال الذين يركبون سيارات المرسيدس والكاديلاك الفارهة، ودعوا بالمقابل الى اقتصاد مخطط والإكتفاء الذاتى، وسياسة احلال الواردات والى إنهاء التبعية للنفط(٦٠). كانت هذه التطورات مدعاة لفك الإرتباط والولاء المطلق للنظام الثورى، وبروز معارضة حتى من داخل النظام ذاته، وازدياد المطالب الشعبية فى العدالة الاجتماعية، والمطالبة بالإنفتاح السياسى والديمقراطية. وكانت فترة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٧ وفوز السيد محمد خاتمى بالرئاسة مؤشرا على أن مطلب التغييرات بات يحظى بدعم شعبى كبير(٦١). وتأكد هذا التوجه فى الفوز الكاسح للاصلاحيين فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة فى مايو ٢٠٠٠ .

وفى العراق تكررت تجربة مقايضة الرخاء بالخضوع والولاء السياسى، ولكن بشكل مختلف الى حد ما، إذ كان القهر السياسى هو البديل لوعود الرخاء. فقد أعطى النفط للنظام الحاكم مجالات واسعة لإثبات استقلاليته بالنسبة لطبقات

المجتمع الميسورة منها[٦٢]، أى أنه لم يعد فى حاجة الى أن يرتكز الى قوة اجتماعية تسانده وتوفر له احتياجاته المالية فقد قام النفط بهذه المهمة.

لقد خلق النظام العراقى آليات بديلة فالى جانب النفط استخدم أدوات الدولة الشمولية التسلطية: الحزب والجيش لتنفيذ سياساته ومشروعاته. وفى غياب المحاسبة والرقابة الشعبية والديمقراطية وقع النظام فريسة لسياساته الخرقاء فتورط فى حرب مع إيران ثم قام بغزو الكويت ليجد نفسه والعراق كله تحت سطوة الحظر والإحتواء[٦٣].

الثالث : تآكل مقومات الشرعية. فإذا كانت شرعية الحكم فى أغلب دول النظام الإقليمى الخليجى، وبالتحديد فى الدول الست أعضاء مجلس التعاون، قائمة على ركيزتى الحكم القبلى والإسلام، إضافة الى ثروة النفط التى عوضتها عن دعم ورعاية سلطة الحماية البريطانية فى مرحلة ما قبل الإستقلال[٦٤]، فإن هاتين الركيزتين تواجهان تحديات حقيقية، لا تقل عن التحديات التى تواجه ركيزة النفط ، من شأنها افقادهما قدرا كبيرا من قوتهما وتماسكهما الأمر الذى يعرض النظم الحاكمة فى هذه الدول الى تحديات حقيقية تهدد مستقبلها.

فإلى جانب نمو وإتساع حركة المعارضة العلمانية أو الليبرالية المطالبة بالتغيير، أو على الأقل بالإصلاح، بدأت تظهر معارضة دينية للنظام ولرجال الدين والعلماء المساندين للنظام معا. هذه المعارضة الدينية التى تأخذ شكل الحركة الأصولية المتطرفة تهاجم أنظمة الحكم باسم الإسلام، وتعارض السياسات الداخلية والخارجية التى تنتهجها حكومات هذه الدول. وعلى هذا الأساس صارت العقيدة الرسمية فى السعودية، بشكل خاص، التى تؤكد على التزامها الصارم بالإسلام قابلة لأن تكتسب تأويلات أكثر تطرفا، حيث أخذ المتطرفون يضغطون من أجل إحداث التغيير، ويكيلون الإتهامات لعلماء الدين الرسميين بأنهم أدوات بيد الأسر الحاكمة[٦٥].

لم يتوقف الأمر على مجرد تشكيك هذه المعارضة الدينية المتطرفة فى "الإسلام الرسمى" ودور العلماء ومهاجمة الطابع الاستبدادى واللامسؤول لنظام

الحكم الأسرى فى السعودية، واستنكار التوزيع غير العادل للثروة وفساد بعض أفراد الأسرة الحاكمة والإنحراف عن الهدى القويم والإسلام(٦٦)، بل شهدت السعودية عددا من التفجيرات التى سبق أن شهدت كل من الكويت والبحرين انفجارات مثيلة لها. ففى الثانى من نوفمبر ١٩٩٥ وقع انفجار فى مبنى الحرس الوطنى فى الرياض واتهمت مصادر الاستخبارات السعودية "شبكة من المنشقين" تسترشد بالقيم الإسلامية وتلجأ لإستخدام العنف ولها ارتباطات مع أشخاص أمثال أسامة بن لادن وأبو محمد عصام المقدس إضافة الى اتصالات مع حركة المجاهدين الأفغان، وقد تم اعدام أربعة من المتهمين بهذا الإنفجار. وفى ٢٥ يونيو ١٩٩٦ وقع انفجار أقوى فى مبنى سكنى باحدى القواعد العسكرية الأمريكية فى مدينة "الخبر" السعودية أدى الى مصرعه ١٩ جنديا أمريكيا ، وروج البعض ان هذا الإنفجار جاء ردا على اعدام المتهمين الأربعة فى إنفجار الرياض(٦٧) ، وكانت السنوات الأخيرة حافلة بمثل هذه الانفجارات.

وإذا كانت هذه التفجيرات قد استخدمت حكوميا لتشويه حركة الرفض الأصولية المتطرفة وتركيز الإتهام على مصادر خارجية فإن حركة الرفض الإسلامية شهدت تطورات جاءت على عكس هذا الإتجاه حيث امتد تأثير تيار المعارضة الإسلامية للنظام الى قطاعات واسعة من المجتمع المدنى السعودى شملت محامين وأساتذة جامعات بدأوا فى توقيع عرائض كثيرة يطالبون فيها بضرورة إيجاد المؤسسات السياسية الممثلة للشعب، واستتباب حكم القانون، والعدالة فى توزيع الثروة العامة، ومعارضة السياسة الخارجية للدولة خصوصا التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، وانتقاد الدور السعودى فى الحرب الأهلية اليمنية الذى إنحاز الى جانب المنشقين عن الوحدة اليمنية فى الجنوب (قادة الحزب الإشتراكى). وتجاوز هذا التطور نطاق الانتقادات والعرائض و"الكاسيتات" اللاذعة فى هجومها على النظام والأسرة الحاكمة الى قيام عدد من الشخصيات الدينية بتأسيس لجنة بإسم "لجنة الدفاع عن الحقوق المدنية الشرعية" قادها الشيخ محمد المسعرى الذى التجأ الى لندن ليعلن للعالم عن انتهاك حقوق الإنسان فى

المملكة العربية السعودية[٦٨]، فى حين تم اعتقال عد من مؤسسى هذه اللجنة وطرد عدد آخر من أعمالهم فى الجامعات وغيرها[٦٩].

إضافة الى هذا التحدى للشرعية الدينية التى ترتكز عليها نظم الحكم فى السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون فإن الركيزة الثانية أى الأسرة الحاكمة أخذ تماسكها يضعف بسبب نشوب الصراعات بين مختلف الأجنحة والأطراف داخل هذه الأسر .

هذا التحدى الجديد أثار اهتماما ملحوظا لدى الولايات المتحدة بصفة خاصة التى بدأت، فى السنوات الأخيرة، تعطى اهتماما ملحوظا وحساسية متزايدة تجاه النهج الذى يمكن به للسياسات الداخلية فى اقليم الخليج، وخاصة فى السعودية وبصورة مغايرة فى إيران، ان تقلب الحسابات الاستراتيجية الأمريكية فى الإقليم[٧٠].

والتحدى الأهم الذى يواجه تماسك الأسر الحاكمة هو احتمالات ظهور أزمة حول "الخلافة السياسية" فمثل هذه الأزمة يمكن أن تؤدى الى زعزعة الاستقرار الاقليمى، لاسيما إذا ما أفضت نتائجها الى قيام صراع مفتوح داخل الأسر الحاكمة، أو الى ظهور تحالفات معينة بين بعض أفراد هذه الأسر والقوى السياسية الأخرى. فتطور من هذا القبيل يمكن أن يمهد الطريق لحدوث تغيرات أكثر اثارة بما فى ذلك توسيع دائرة الصراع وقيام نظم حكم جديدة تختلف عن النظم القائمة الآن[٧١].

هذه المخاوف تجد ما يغذيها من الناحية الفعلية من خلافات وصراعات داخل بعض أجنحة الأسر الحاكمة، كما هو الحال بالنسبة للسعودية وقطر[٧٢].

وإذا كان الخلاف قد حسم فى قطر بإجراء قسرى حيث قاد ولى العهد الشيخ حمد بن خليفة انقلابا ضد والده الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى فى ٢٧ يونيو ١٩٩٥[٧٣]، فإن الأمر فى السعودية قد تم تأمينه بإعلان الملك فهد تنصيب الأمير عبد الله وليا للعهد وأنابه فى إدارة شؤون الحكم بسبب مرضه، ووضع بذلك نهاية للإجتهادات التى كانت مثارة وكادت تعصف بوحدة العائلة. لكن التنافس لم

بتوقف، فبضغط من شقيقه سلطان ونايف اضطر الملك فهد، رغم مرضه، الى استعادة سلطاته بعد شهرين فقط وهو ما يعنى أن احتمالات الصراع مازالت قائمة[٧٤].

هذه التطورات التى تواجه وحدة الأسر الحاكمة تترافق مع تزايد قوة الانتقادات لهذه الأسر بسبب القصور فى تولى المسؤولية على نحو ما تكشف فى حرب الخليج الثانية. وتقرير مجلس الأمة الكويتى حول أحداث الغزو العراقى للكويت والانتقادات اللاذعة للحكومة والجيش[٧٥]. وتكشف مسألة الأموال العامة التى كان قد وضعها الشيخ خليفة آل ثانى أمر قطر السابق بإسمه الشخصى فى بنوك أجنبية، والتى تراوحت بين ٣-٨ مليار دولار[٧٦]، كلها تطورات شجعت المعارضة على تشديد انتقاداتها للأسر الحاكمة وتصعيد مطالبها فى التغيير والإصلاح السياسى[٧٧].

هذا التصعيد فى المطالب الديمقراطية لا يقتصرعلى الدول الست أعضاء مجلس التعاون بل أن إيران والعراق عرفتا تصعيدا أكثر حدة فى فترات متعاقبة. وإذا كان وضع العراق بعد حرب الخليج يعتبر مثالا للتمزق والتفكك السياسى، فإن إيران أخذت تعرف فى السنوات الأخيرة بروز قوى معارضة جديدة من داخل السلطة، ومن خارجها، ناهيك عن المعارضة التقليدية السابقة لتأسيس الجمهورية الإسلامية[٧٨].

هكذا فإن المشاكل والتوترات المثارة داخل دول النظام الخليجى حول القضايا الثلاث الكبرى: الهوية والتبعية والشرعية تمثل تحديات وتهديدات قوية للإستقرار داخل هذه الدول، ويمكن أن يمتد تأثيرها داخل الدول الأخرى فى النظام، وهى بهذا المعنى تعمل كمحدد شديد الأهمية فى التفاعلات التى تحدث داخل النظام وأنماط العلاقات بين الدول الأعضاء، وبالذات التفاعلات الصراعية.

وتكتسب التوترات والصراعات أهميتها كمصدر لتهديد الأمن والاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي من منظورين: الأول أن الدولة التي تواجه مثل هذه الإضرابات يمكن أن تقوم بأنشطة سياسية خارجية أكثر عدوانية، هناك أمثلة عديدة

توضح مدى الارتباط بين الأزمات الداخلية والخارجية في إقليم الخليج. لقد قام صدام حسين بغزو ايران في الوقت الذي كان فيه الخطاب الثوري الصادر عن ايران يثير الاضطراب الداخلي في أجزاء من العراق وعبر الخليج. وقد كان بإمكان إيران أن تحقق وقفا لإطلاق النار يرجح كفة مصالحها، ولكن آية الله الخيمني، من منطلق إنقاذ الثورة من خطر التداعي فضل مواصلة الحرب. ثم قام صدام حسين بغزو الكويت عندما كان نظامه السياسي ونظامه الاقتصادي يترنحان في أعقاب حرب طويلة مع ايران (٩٧) المنظور الثاني أن التوترات والصراعات الداخلية في إحدى الدول يمكن أن تمتد وتتسع رقعة تأثيرها إلى دول أخرى بالإقليم. ففي إقليم الخليج حيث يتسم النظام بالتشابك والتداخل وبوجود حلقات التنافس عبر السنين، قد يؤدي أحد النزاعات إلى تفاقم نزاع آخر. فالثورة الإيرانية التي أحدثت دويا في أواخر السبعينيات أدت إلى الحرب العراقية – الإيرانية في الثمانينات، وهذه الحرب أدت بدورها إلى حرب الخليج الثانية حدث التحالف الدولي ضد الغزو العراقي للكويت في أوائل التسعينات(٨٠). وهكذا يستمر ويتأكد الترابط بين عدم الاستقرار الداخلي وعدم الاستقرار الإقليمي.

ب- التهديدات الإقليمية:

المقصود بهذه التهديدات ذلك النوع من التهديد الذي يكون مصدره الدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجي نفسها. ويلاحظ على هذه التهديدات أنها تتسم بصفتين: الأولى اختلاط ادراكات الدول الثمانى لهذه التهديدات، إذ لا يوجد إجماع بين هذه الدول على أي مصدر من مصادر التهديد الإقليمي، ربما باستثناء التهديدات التابعة من اختلال موازين القوى والنزاعات الحدودية. الثانية اختلاط الوهم بالحقيقة. فهناك تهديدات فعلية، لكن هناك أيضا تهديدات وهمية، تماما كما هو الحل بالنسبة للتهديدات الخارجية.

هذا الخلط المزدوج في أدراك التهديدات الإقليمية مرجعه أولا إلى حقيقة عدم التجانس في القوة بين الدول الأعضاء وخصوصية الأوضاع الداخلية لكل منها، الأمر الذي يجعل لكل دولة إدراكها الخاص لمصدر تهديد الأمن الإقليمي،

وحيث ان كل دولة تعطي أولية حاسمة لأمنها الوطني فإنها تنجرف إلى ادراكـــات مختلفة للأمن الإقليمي بحيث يصبح مرادفا لأمنـــها الوطنـــي[٨١]. ومرجعـــه ثانيـــا مركزية إقليم الخليج كأحد مواقع التنافس الاستراتيجي بين القوتين العظميين والـــدول الحليفة لكل منهما من ناحية، وتمتع الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة بوجـــود ونفـــوذ مميزين في الإقليم من ناحية ثانية، الأمر الذي جعلها، هي الأخرى، تقع في مســـالة الخلط في الإدراك بين الأمن الإقليمي الخليجي والأمن القومي الأمريكي. فالولايـــات المتحدة تنظر إلى الأمن الإقليمي الخليجي. ومن ثم لمصادر تهديد هذا الأمـــن مـــن منظور مصالحها القومية وأمنها القومي، وتسعى إلى فرض هـــذا المفـــهوم علـــى الدول الصديقة لها في إقليم الخليج، بل وخارجه أيضا.

في مثل هذه الحالة تبدو عملية تحديد مسائل بعينها كمصادر للتهديد مهمـــة صعبة على ضوء غلبة النظرة الذاتية لكل دولة من الدول الأعضاء لهذه المصـــادر. وللتداخل بين هذه النظرة وبين ما يروج له من القوى الخارجية كمصـــادر للتـــهديد في إقليم الخليج سواء كانت إقليمية أو خارجية. لذلك سوف يتعمـــد هـــذا التحليـــل عرض ابرز مصادر التهديد المثارة مع إسناد كل مصدر إلى الأطراف التي تعتقـــد به. على هذا النحو يمكن تحديد المصادر التالية:

الأول : اختلال موازين القوى:

يكشف تحليل توزيع القوة وعناصرها المختلفة (الجيوستراتيجية والماديـــة "البشرية والاقتصادية" والعسكرية) بين الدول الثماني أعضاء النظام الخليجي عـــن وجود درجة كبيرة من عدم تجانس القوة من ناحية وانتشاريها من ناحيـــة أخـــرى [٨٢]. ويظهر عدم التجانس في توزيع القوة على مستويين:

المستوى الأول:

عدم التجانس في توزيع عناصر القوة بين الدول الثماني أعضـــاء النظـــام حيث أمكن تمييز وجود ثلاث قوى كبرى هى إيران والسعودية والعـــراق ووجـــود دولتين صغيرتين هما سلطنة عمان و الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة وثـــلاث دول

صغرى هي: الكويت والبحرين وقطر[٨١]. وأدى هذا النمط الانتشاري لتوزيع القوة إلى ثلاث نتائج هي:

- تنافس الدول الثلاث الكبرى على الزعامة والسيطرة داخل النظام.
- حال دون تفرد دولة واحدة بالسيطرة. ففي كل مرحلة كانت تسعى إحدى الدول الثلاث للسيطرة كانت تجد دولة أخرى مناوئة لها وحريصة على أن تحول دون تمكينها من ذلك، كما أعطى الفرصة للدولة الثالثة على المناورة بين القوتين المتنافستين.
- أعطى للدول الصغيرة إمكانية التحالف مع قوة أو أكثر من القوتين الكبيرتين للهروب من محاولات سيطرة الثالثة [٨٤]. حيث أن ضعف قوة هذه الدول أغرى الدول الثلاث على محاولة التدخل في شؤون هذه الدول الصغيرة والصغرى وفرض السيطرة عليها.

المستوى الثاني:

عدم التجانس بين عناصر القوة داخل كل دولة، إذ لا توجد دولة تمتلك قدرا متجانسا وكبيرا من عناصر القوة المختلفة فالمساحة الكبرى التي تمتلكها السعودية وثروتها النفطية الهائلة غير متوازنة مع قوتها البشرية الضعيفة ومع قوتها العسكرية المحدودة. وإيران بقوتها البشرية الضخمة ومساحتها الكبيرة وقوتها العسكرية المميزة تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة. والعراق بقوته العسكرية المتضخمة وبالذات في عقد الثمانينات واجه مشكلات اقتصادية حادة. والحال في الدول الخمس الأخرى لا يختلف كثيرا.

افتقاد التجانس بين عناصر القوة بالنسبة لكل دولة على حدة أدى الى نتيجتين رئيسيتين:

الأولى: أصاب بعض دول النظام بعدم انسجام المكانة بكل ما يترتب عليها من آليات حالة عدم التجانس كانت صارخة بالنسبة للعراق في السنوات الثلاث التي أعقبت انتهاء الحرب مع إيران وقبيل الغزو العراقي للكويت. فقد عانى العراق من حالة حادة من عدم انسجام المكانة بسبب قوته العسكرية الضخمة

ومطالب هذه القوة وحدة المشاكل الاقتصادية الناتجة عن انـــهيار أسـعار النفـط. وهناك من يرى أن هذه الحالة من انعدام التجانس في القوة أو عدم انسجام المكانـــة كانت من أهم دوافعه لغزو الكويت(٨٥).

الثانية: أكد حقيقة انتشارية توزيع القوة. إذ لم تستأثر دولة بعينها بـــامتلاك ذلك القدر من عناصر القوة المتجانس بالدرجة التي تمكنها من القيام بـــدور القـــوة الأعظم داخل النظام. الأمر الذي عكس نفسه بشكل مباشر علـــى هيكليـــة النظـــام وعلى أنماط تفاعلاته. وبالذات الاتجاه إلى سياسات بناء التحالفـــات ســـواء داخـــل النظام الإقليمي أو مع أطراف خارجية وبصفة خاصة من القوتين العظمتيـــن، وأدى إلى شيوع ما عرف بـــ "توازن الضعف" كانعكاس مباشر لطبيعة بنية القوة داخـــل النظام من ناحية مستواها وتوزيعها. وانعكس ذلك في سياسة التحالفات التى مـــيزت أنماط العلاقات داخل النظام الإقليمي الخليجي(٨٦).

وجاءت هيكلية النظام وتوزيع القوى الثماني داخـــل قطاعاتـــه الأساســـية انعكاسا أيضا لمحتوى بنية القوة من ناحية استئثار القوى الكـــبرى الثـــلاث بـــالقدر الأكبر من عناصر القوة ومحدودية قدرات الدول الخمس الأخرى أعضاء النظام.

الثانى : عدم الاستقرار الجغرافي:

إذا كان البناء الجغرافي لأي نظام من أهم عوامله الثابتة والمستقرة، فـــإن الأمر يختلف بالنسبة للنظام الإقليمي الخليجي حيث تعتبر معطياته الجغرافيـــة مـــن أهم عوامل عدم استقراره. فهذا النظام في حالة من السيولة الجغرافية الدائمة نتيجـــة عمليات التوسيع والانكماش في حدود الدول أعضاء النظـــام غـــير المســـتقرة (٨٧). فالأزمات، بل والصراعات، الحدودية بين الدول أعضاء النظام الإقليمي الخليجـــي أضحت أزمات وصراعات مزمنة، ومعلم من أهم معالمه ومحدد رئيســـي وبـــارز لتفاعلات وأنماط تحالفات وتوازنات الدول أعضاء هذا النظام.

ترجع حالة عدم الاستقرار الجغرافي السائدة في النظام الإقليمي الخليجـــي الى عدم توافق الحدود المرسومة حديثا للدول مع الواقع الاجتماعي والبشري فـــي المجتمعات الخليجية (٨٨). وإلى اعتباطية الحدود التي رســـمتها ايـــدي المســـؤولين

الاستعماريين لتتجاوب مع المصالح والمخططات الاستعمارية دون مصالح شعوب الإقليم (٨٩). ثم إلى ظاهرة حداثة نشأة معظم دول الإقليم ومن ثم غيرتها الشديدة على حدودها، وجاء النفط ليلهب النزاعات والصراعات الحدودية ويزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار الجغرافي بين دول النظام الخليجي.

فأغلب هذه الحدود. كما يقول الدكتور خلدون النقيب، وليدة خطة إمبريالية عظمى لبريطانيا وضعت تصورها المدرسة الإمبريالية بقيادة لورد كيرزون. فحواها أن المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية الى ايران لابد وان تكون حلقات متصلة للإمبراطورية في غرب ووسط آسيا ممثلة بالهند، مرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن وتنظم وجود بريطانيا وأشرافها على "أمن واستقرار" هذه المنطقة، وذلك لمنع تدخلات الدول الأوروبية الأخرى خصوصا فرنسا، وحاجزا يقي من التوسع الروسي (وفيما بعد الخطر البلشفي) ويمنع خطره من الامتداد إلى الهند وأفريقيا(٩٠).

هذه الخطة متوازنة ومكملة لاتفاقية سايكس – بيكو لتضمن تجزئة العرب ومنع اتحادهم. فإذا كانت اتفاقية سايكس – بيكو قد تضمنت نصوصا بخصوص تقسيم العراق وسوريا الكبرى والحجاز فإنها لم يرد بها ذكر بقية شبة الجزيرة العربية والخليج. ولذلك فإن تلك الخطة استهدفت تعميم توجه سايكس – بيكو في الخليج وشبه الجزيرة العربية وإيران (٩١).

كانت البداية بتوقيع معاهدة دارين Darin في ديسمبر ١٩١٥ التي استهدفت إقامة حكم ابن سعود ودعمه في نجد ووسط الجزيرة العربية، وعملت من اجل جعل نجد محمية بريطانية أخرى مماثلة تماما لمحمياتها في مشيخات الخليج. وقد منعت بنود معاهدة دارين ابن سعود – في ما منعت – من الاعتداء على هذه المشيخات، ولكنها لم تطلب أي تعهد بعدم الاعتداء على شريف مكة في الحجاز (٩٢).

وقد تضمنت تلك الخطة البريطانية إضافة الى معاهدة دارين ثلاثة عناصر أخرى. أولها تحييد إيران واستيعابها عن طريق المعاهدة الانجلو – فارسية لعام

١٩١٩، وقد تضمنت هذه المعاهدة إلغاء المعاهدة الانجلو - روسية لعام ١٩٠٧، وقيام بريطانيا بإعادة تنظيم وتدريب الجيش الفارسى وفي النهاية تثبيت الهيمنة البريطانية الكاملة على إيران. ثاني هذه العناصر كانت "معاهدة السيب" لعام ١٩١٠ التي أشهرت تنظيم العلاقة بين سلطنة مسقط وإمامة عمان، وتأمين عدم اعتداء ابن سعود عليها. وقد جاءت هذه المعاهدة لترسيخ التقسيم الفعلي لعمان بين مؤسستي السلطنة والإمامة. وبذلك أنشئ كيان سياسي جديد ضمن حلقات تلك الخطة إضافة إلى الحلقة الإيرانية والبديل السعودي المناوئ أو البديل لحكم الشريف حسين في الحجاز. أما العنصر الثالث فهو ترسيخ تقسيم اليمن بين الاحتلال السعودي لشمال اليمن في عسير واليمن العربية التي أعطيت للأمام يحيى بعد الانسحاب العثماني من اليمن عام ١٩١٨ن وجنوب باليمن وحضرموت التي قسمت إلى المحمية الشرقية والمحمية الغربية(٩٣).

وجاءت الحلقة الكبرى والأهم في المخطط البريطاني لتقسيم وتجزئة المنطقة في "مؤتمر العقير" عام ١٩٢٢. فقد خرج هذا المؤتمر الذي نظمه وخطط له سير برسي كوكس بترسيم الحدود على الأرض بين العراق والكويت ونجد بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة، حيث أدخلت هذه الاتفاقية ترسيم الحدود على الأرض وربطته بمفهوم السيادة الوطنية وهي قضية لم تكن معروفة قبل ذلك في المشرق العربي والجزيرة العربية طوال تاريخها. ولقد خلق مؤتمر العقير حدوداً لم تكن موجودة أو معروفة لتحقق فقط متطلبات السيادة البريطانية بكل اعتباطية واستهتار بتاريخ المنطقة(٩٤).

وهكذا جاءت المحصلة أزمات وصراعات حدودية مزمنة. إذ لا توجد دولة من دول الإقليم راضية بحدودها. فكل دولة من هذه الدول تنتظر الفرصة لتغيير الخريطة وتحريك الحدود إلى الداخل أو الخارج في هذا الاتجاه أو ذاك. فمطالب كل دولة بأراضي الدول الأخرى لا تنتهي، ولا يتوقع لها أن تنتهي والقبول بالحدود القائمة غير مقبول. ومن ثم فإن المشكلات الحدودية بين دول النظام الإقليمي الخليجي ستبقى معقدة، لأن الحدود القائمة، هي في أحسن الأحوال،

ليست سوى ترتيبات مؤقتة، وحتى في حالة وجود اتفاقيات دولية فإنها عادة ما تتعرض للتعطيل والإلغاء[٩٥].

ومن أشهر النزاعات الحدودية التي هددت الأمن والاستقرار في الخليج النزاع الحدودي العراقي – الإيراني حول شط العرب وعلى طول خط الحدود بين البلدين، والنزاع الحدودي الكويتي – العراقي والنزاع الحدودي السعودي – القطري، والنزاع الحدودي القطري – البحريني، والنزاع الحدودي حول واحات الريمي بين السعودية والإمارات وسلطنة عمان. وهذه النزاعات كانت سببا في تفجر أزمات ساخنة وبعضها أدى إلى حروب طاحنة، لكن هناك نزاعات أخرى هادئة مثل النزاع الحدودي الكويتي – السعودي، والنزاع العراقي – السعودي، وبعضها تمت تسويته مثل النزاع حول البريمي، والنزاع الحدودي بين السعودية وسلطنة عمان[٩٦].

ولا تتوقف النزاعات الحدودية على تلك الموجودة بين الدول أعضاء النظام بل هي ممتدة أيضاً إلى داخل دولة الإمارات العربية المتحدة مثل النزاع الحدودي بين إمارتي الشارقة والفجيرة والنزاع الحدودي بين إمارتي دبي والشارقة[٩٧].

وقد ساهمت عدة مؤثرات في تصعيد النزاعات الحدودية بين الدول أعضاء النظام الخليجي منها العامل النفطي الذي كان سبباً في الخلافات بين الكويت والعراق حول حقل نفط الرميلة، والخلاف بين البحرين وقطر حول فشت الديبل حيث تسعى البحرين لمشاركة قطر في حقل غاز الشمال، والخلاف بين الكويت والسعودية حول النفط في باطن جزيتي قارور وأم المرادم، وفي جنوب لخليج يشكل نفط "مسكت" ومناطق نفطية محتملة مجاورة مصدرا للنزاع بين الإمارات وعمان[٩٨].

وهناك العمل الملاحي كسبب للنزاع بين إيران والعراق حول شط العرب وبين الكويت والعراق حول ميناء أم قصر، ومرفأ خور العديد بالنسبة للسعودية، وكان المسعى السعودي للحصول على منفذ مطل على بحر العرب سببا للنزاع

الحدودي مع سلطنة عمان[٩٩]. وإضافة إلى ذلك هناك العامل الأمني والعامل الديموجرافي حيث امتداد القبائل على طرفي الحدود بين الدول الخليجية. وهذه المؤثرات ساهمت مجتمعة في تسخين المشاكل الحدودية إلى درجة الأزمة[١٠٠].

الثالث العراق والراديكالية العربية وإيران. هناك إجماع من جانب الدول الست أعضاء مجلس التعاون على أن العراق وإيران، بسبب أطماعهما الإقليمية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. يعتبران مصدرا للتهديد، لكن تختلف هذه الدول فيما بينها من حيث ادراكاتها لذلك الخطر ومداه بالقياس إلى موقعها الجغرافي وتركيبتها المجتمعية وخبرتها التاريخية في التعامل معهما وكذلك إلى تطور ديالكتيكية الصراع بين ايران والعراق[١٠١].

ففي الفترة الممتدة من أوائل عقد الستينيات، وبتحديد أكثر منذ قيام الثورة العراقية عام ١٩٥٨ وحتى توقيع العراق وإيران على اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ بخصوص تسوية النزاع في شط العرب ووقف التدخل الإيراني في القضية الكردية العراقية، كان ينظر إلى العراق من جانب إيران والسعودية والدول الخمس الأخرى أعضاء النظام الإقليمي الخليجي على أنه المصدر الأساسي لتهديد الأمن الإقليمي. وإنه مع جمهورية اليمن الديمقراطية يتولى دعم الحركات الراديكالية في الإقليم الخليجي، وبصفة خاصة بعد عام ١٩٦٧ وتراجع الدور الناصري المساند لحركة التحرر العربي في الخليج[١٠٢]. وكانت إيران وسلطنة عمان على رأس المتضررين من الدور العراقي المساند لثوار ظفار والحركات الراديكالية وبسبب اشتراكية حزب البعث الحاكم، وبسبب علاقاته الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي خاصة بعد توقيع اتفاقية تعاون وصداقة مع موسكو عام ١٩٧٢، لذلك كان التدخل الإيراني لدعم المتردين الأكراد تعبيرا ايرانيا عن الاستياء من الدور العراقي.[١٠٣].

وبعد قيام الثورة في إيران عام ١٩٧٨ واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠، ومساعي الجمهورية الإسلامية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتصدير الثورة إلى هذه الدول أصبحت إيران هي المصدر الرئيسي

للتهديد من منظور العراق والدول الخليجية الأخرى باستثناء سلطنة عمان، وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة.

فسلطنة عمان التي ربطتها علاقات تعاون خاصة مع إيران في عهد الشاه حيث وقفت ايران الى جانب سلطان عمان ضد ثوار ظفار في النصف الأول من عقد السبعينيات، وبسبب الخصوصية التاريخية والخصوصية الجغرافية (مضيق هرمز) بين البلدين حرصت السلطنة على انتهاج موقف محايد من الحرب العراقية – الإيرانية وعدم التورط في أية مواقف عدائية ضد ايران [١٠٤].

وبشكل عام يمكن القول إن الدول الست أعضاء مجلس التعاون مارست "لعبة التوازن" بين العراق وإيران بما يتفق مع أدراك كل منها لمدى الخطر الذي تمثله لها هاتان القوتان. والنتيجة المنطقية لهذا الاختلاف في الإدراك هي عدم اتفاق دول مجلس التعاون على تصور استراتيجي موحد تجاه إيران والعراق [١٠٥]. ولكن يشذ عن ذلك الموقف الكويتي لخصوصية العلاقة التي تربط الكويت مع العراق، و بالتالي فان علاقات الكويت مع إيران كان لابد ان تتكيف مع نمط العلاقات الإيرانية – العراقية. وكان من الصعب على الكويت ان تمارس لعبة التوازن بين هاتين القوتين إلا عندما يكون التنافس بينهما مقصورا على الجانب السياسي. أما إذا تجاوز هذا التنافس المستوى السياسي إلى صراع عسكري فإن الكويت تجد نفسها مضطرة إلى الانحياز إلى جانب العراق لتجنب انتقامه المباشر حتى لو أدى توتر علاقاتها مع إيران وتعرضها لمخاطر أمنية من جانب تلك الدولة[١٠٦].

بعد الغزو العراقي للكويت نشأ واقع آخر جديد، فالصداقة التي ربطت العراق في عقد الثمانينات مع الدول الست أعضاء مجلس التعاون تحولت إلى عداوة في حين تراجع الخطر الإيراني أمام ضخامة الخطر العراقي. ونتيجة للموقف الإيراني المحايد أثناء حرب عاصفة الصحراء وعدم عرقلته لمهمة القوات الدولية المخالفة ضد العراق. لكن موقف الدول الست لم يتحول في مجمله إلى عداوة ضد العراق أو صداقة مع ايران فقد تميز الموقفان العماني والقطري عن

مواقف الدول الأخرى. ففي حين بقى موقف السعودية والإمارات، وإلى حد ما الكويت، حذرا تجاه إيران فإن موقفي عمان وقطر حرص على تأكيد الصداقة مع إيران لدرجة المطالبة بقبول إشراكها في المعادلة الجديدة للأمن الإقليمي ورفض معاداة العراق وقطع العلاقات معه. وفي مرحلة لاحقة أخذ موقف الإمارات يتحسن تجاه العراق (١٠٧). وأخيرا أعادت الامارات فتح سفارتها في بغداد .

أما الموقف العراقي من ايران فهو أكثر المواقف ثباتا نتيجة التنافس على الزعامة في الخليج من منظور قومي. إذ بقى العراق ينظر الى ايران سواء كانت في عهدها الإمبراطوري أو عهدها الجمهوري كمصدر رئيسي لتهديد الأمن الإقليمي الخليجي الذي هو في هذه الحال جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي(١٠٨). وعلى نفس الدرجة لم يتغير الموقف الإيراني من العراق كمصدر أساسي لتهديد الأمن الإقليمي فقد تعاملت إيران الإمبراطورية مع العراق على هذا النحو واعتبرته السند الرئيسي للراديكالية العربية ودعم الحركة الشيوعية في الخليج، وجاءت إيران في عصر الجمهورية الإسلامية لتخوض صراعا شرسا ضد العراق بصفته قوة علمانية معتدية ومعادية للإسلام (١٠٩). وبعد حرب الخليج الثانية أصبحت الظروف اكثر مواتاة أمام إيران لعزل العراق والظهور كقوة إقليمية كبرى متفردة لكن العداء الإيراني – الأمريكي وفشل السياسة الإيرانية في إقامة رابطة قوية مع دول مجلس التعاون حالت دون نجاح ايران في هذا المسعى(١١٠).

وهكذا يتضح مدى تفاوت بل و تعارض إدراك الثماني أعضاء النظام الإقليمي الخليجي للتهديدات الإقليمية، كما يتضح أيضا التحول في مواقف بعض هذه الدول من تلك المصادر من الصداقة إلي العداوة أو العكس، لكن الشيء الوحيد الثابت هو التنافس الإيراني – العراقي.

جـ- التهديدات الخارجية:

يكشف تحليل مصادر التهديد الخارجي للأمن والاستقرار في الخليج مدى اختلاط الوهم بالحقيقة. فقد ركزت الولايات الأمريكية على التضخيم من الخطر السوفيتي واحتمالات التدخل العسكري السوفيتي بشكل مباشر، عسكريا في الخليج،

ناهيك عن دعمه للراديكالية العربية وتواجده العسكري المكثف في اليمن الديموقراطية وأفغانستان وأثيوبيا ضمن إطار ما اسماه بريجنسكي بـ "قوس الأزمة" في نوفمبر ١٩٧٨[١١١]. وفي الوقت نفسه استبعدت الولايات المتحدة الخطر الإسرائيلي على الخليج[١١٢] دون أي إمكانية، بالطبع للاعتراف بوجود تهديد أمريكي حقيقي للأمن والاستقرار في الخليج.

وهكذا فقد برزت ثلاث مصادر أجنبية للتهديد في الخليج هي: الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية، وإسرائيل والولايات المتحدة وانقسمت رؤى دول النظام الخليجي من هذه المصادر على النحو التالي:

١ – اتفقت ايران والدول الست أعضاء مجلس التعاون الخليجي في عقد السبعينيات وحتى قيام الثورة الإيرانية على أن الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية أخطر مصادر تهديد الأمن والاستقرار في الخليج، لكن كان هناك تمايز في هذه المواقف. ففي حين كانت إيران تتعامل مع الاتحاد السوفيتي كمصدر للتهديد، فإنها كانت تحاول تحييده بإقامة علاقات تعاون ثنائي مشترك[١١٣]. مع تركيز الاهتمام على مواجهة الحركة الشيوعي المزعومة في الخليج باعتبارها الخطر الداهم [١١٤] وكان الموقف العماني شديد الاقتراب من هذه الرؤية الإيرانية بحكم الصراع العماني مع اليمن الديمقراطية لدعمها لثورة ظفار وللوجود العسكري السوفيتي المكثف في عدن [١١٥]. أما السعودية فكانت ترى ان خطورة الاتحاد السوفيتي لا تقتصر فقط على الخطر الإيديولوجي ولكن أيضا بسبب الخوف من تهديد أمن السعودية من جانب دول إقليمية مرتبطة بالاستراتيجية السوفيتية (جمهوريتا اليمن وأثيوبيا) [١١٦]. وعبرت الإمارات وقطر والبحرين عن مخاوفها بصفة عامة، من تهديد الاتحاد السوفيتي للأمن في الخليج ولكن هذا التعبير كان بتأثير واضح من السعودية، دون قناعة حقيقية بجدية الخطر السوفيتي واحتمالات حدوثه. وتمايز الموقف الكويتي الملتزم بالدبلوماسية المحايدة حيث التزمت الكويت بسياسة موازنة مع الاتحاد السوفيتي وبادرت بإقامة علاقات دبلوماسية معه، وأبرمت معه صفقة سلاح لموازنة الصفقات التي عقدتها مع الدول الغربية [١١٧].

أما الموقف العراقي من الاتحاد السوفيتي فإن العراق حرص على ان يحتفظ بعلاقة صداقة مع موسكو بتوقيع "اتفاقية التعاون والصداقة" عام ١٠٧٢، واستمرت هذه العلاقة رغم بعض الفتور في أعقاب الثورة الإيرانية عندما حاول السوفييت كسب صداقة النظام الإيراني الجديد لاحتواء الوجود الأمريكي في المنقطة [١١٨] وكان العراق يشعر بالمرارة من التردد وضعف الدعم السوفيتي له على العكس من الدعم الأمريكي لإسرائيل. وقد عبر مسؤول عراقي عن ذلك بقوله: "إن الذي نكبره للولايات المتحدة بصرف النظر عن سياستها الشرق أوسطية التي لا نوافق عليها، هو ذلك الثبات والرسوخ الذي تظهره تجاه حليفتها إسرائيل على الرغم من كل الإحراج الذي تتسبب فيه للحكومة وللرئيس الأمريكي في المنطقة[١١٩].

٢ – تعامل العراق مع "إسرائيل" كعدو للعرب جميعا وكخطر على الأمن العربي في الخليج، خصوصا في ظل التهديدات الإسرائيلية بالتدخل في الخليج لحماية آبار النفط ضمن الخطة التي وضعها إرييل شارون (وزير الدفاع حينذاك) لتحقيق هذه الهدف، وبعد القصف الإسرائيلي للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٨٢[١٢٠].

أما دول مجلس التعاون الخليجي الست فإنها، وعلى الرغم من التأكيدات الرسمية في البيانات الصادرة عن اجتماعات قمة مجلس التعاون قد أكدت على الخطر الإسرائيلي على الأمن العربي [١٢١]، فإن إدراك هذه الدول لخطر إسرائيل على أمن إقليم الخليج لم يتجاوز الهاجس العام، ولم يتبلور إلى قناعة حقيقية بجدية ذلك الخطر واحتمال وقوعه [١٢٢]. وهنا يتمايز الموقف العماني الذي تعامل مع القضية الفلسطينية ليس من منطلق وجود تهديد اسرائيل لعُمان، وانما من تضامن الدول العربية بالاتفاق على الحد الأدنى واتخاذ موقف نهائي لا يتعارض أولا مع المصالح الاستراتيجية لعمان ويحاول بقدر الإمكان أن يقترب من الإجماع العربي، وأن كان لا يمثل شرطا من الشروط التي يلتزم بها السلوك السياسي العماني[١٢٣].

أما الموقف الايراني فقد كان وثيق الارتباط مع الأوضاع الداخلية الإيرانية وطبيعة النظام الحاكم. ففي الوقت الذي تعامل فيه نظام الشاه مع إسرائيل كدولة صديقة وحليفة (١٢٤). جاء النظام الإسلامي بنظرة شديدة العداء لإسرائيل ولأي محاولة لتطبيع العلاقات معها (١٢٥).

٣ – لم تتعامل دول مجلس التعاون على المستوى الرسمي مع الولايات المتحدة كمصدر للتهديد، وان كانت قد تحفظت على المشروعات الأمنية الأمريكية في الخليج في أعقاب انتصار الثورة الإيرانية، وعادت بعد تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية لتوثيق الارتباط بالدور العسكري الأمريكي في الخليج (١٢٦). أما على المستوى الشعبي فقد كان هناك إدراك حقيقي لخطورة الأطماع الأمريكية في الخليج ورفض للهواجس الأمريكية حول الأخطار السوفيتية ونوايا التدخل العسكري السوفيتي في الخليج (١٢٧).

وعلى نحو ما كان الموقف الإيراني من إسرائيل "كان من الولايات المتحدة. ففي عهد الشاه كانت إيران هي شرطي الخليج الذي وكّلته الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها في الإقليم، ,بعد قيام النظام الإسلامي تحولت إيران إلى مصدر خطير للتهديد من المنظور الأمريكي (١٢٨). وأصبحت أمريكا هى "الشيطان الاكبر" فى نظر ايران.

أما الموقف العراقي من الولايات المتحدة فإنه أخذ جانب التشدد ضد الوجود الأجنبي في الخليج وبالذات الوجود الأمريكي عقب الانسحاب البريطاني، ولكن بعد تفجر الحرب مع إيران، ودخول العراق المرحلة الحرجة عقب نجاح إيران في استرداد الأراضي التي احتلها العراق، وفي إطار تحسن العلاقات العرقية – السعودية بدأ العراق يهدئ من عدائه للولايات المتحدة، وتراجعت النظرة العراقية الى الولايات المتحدة كمصدر للتهديد في الخليج، وسعت بغداد إلى إقامة علاقات متوازية مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة (١٢٩). واختلف الأمر كثيرا بعد حرب الخليج الثانية.

وهكذا يبدو التعارض والتفاوت الشديد في أدراك دول النظام الإقليمي لمصادر التهديد الخارجية، كما هو حال انقسام إدراكها حول مصادر التهديد الإقليمية. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على أنماط علاقاتها في تغليب علاقات التنافس والصراع على علاقات التعاون والتكامل، وكانت مصادر التهديد الداخلية تعلب دورا رئيسيا بهذا الشأن.

٢ – هيكلية النظام الخليجي وأنماط تفاعلاته الصراعية

تلعب هيكلية النظام دوراً فاعلاً في أنماط تفاعلاته الداخلية وعلاقاته وارتباطاته الخارجية. وقد لعب توزيع عناصر القوة من ناحية وعوامل أخرى أبرزها درجة الانغماس في قضايا النظام أدواراً مهمة في تمييز انقسام الدول الثماني أعضاء النظام الخليجي بين قطاعين رئيسيين هما القطاع المركزي ويضم الدول أو الفواعل الكبرى الثلاث، إيران والعراق والسعودية، والقطاع الطرفي الذي يضم الدول الخمس الأخرى الأصغر.

وتسمح مستويات القوة داخل النظام وتعدد وتباين الطموحات السياسية بالتمييز بين أدوار القوى الكبرى الثلاث المكونة للقطاع المحوري وفقا لتصنيف ديفيد ما يرز لفواعل القطاع المحوري إلى مهيمن ومساوم وموازن [١٣٠]. حيث تأخذ ايران دور القوة الساعية والطامحة للهيمنة. أما العراق فيقوم بمنافسة إيران حول دور المهيمن الإقليمي، ويسعى أيضا إلى القيام بدور المناوئ للقوة الإيرانية في طموحها للهيمنة الإقليمية في حين أن السعودية رغم طموحاتها في زعامة عربية – إسلامية على دول الشاطئ العربي للخليج، فإنها كانت تقوم في أغلب الأحيان بدور الموازن الإقليمي بين القوتين المتناحرتين إيران والعراق [١٣١].

وهكذا تبدو هيكلية النظام اقرب إلى نظام القطبية الثنائية التعددية كما وصفه روز كرانس منها إلى نظام القطبية المتعددة أو نظام القطبية الثنائية بسبب خصوصيات وطبيعة دور القوة السعودية، وكذلك دور بعض القوى الصغيرة (الكويت، عمان) في الصراع الإقليمي. فهي لم تكن من الفعالية بحيث تعتبر قطبا

ثالثا متنافسا على الزعامة الإقليمية في مواجهة إيران والعراق، ومن ثم يأخذ النظام الإقليمي الخليجي صفة النظام متعدد الأقطاب، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن من الضعف بحيث يمكن تجاهلها كلية كفاعل له دور في تحديد توجهات النظام، وبما يفرض وجود نظام ثنائي القطبية (١٣٢).

وقد اعتبر روزكرانس ان النظام القائم على القطبية الثنائية التعددية هو الأقدر على أن يتحكم في الصراعات الدولية، وأن يحقق أعلى درجة من الاستقرار، حيث يسمح للدولتين العظميين بتنظيم الصراع في تلك الموضوعات التي لا تتعلق بهما، كما تقوم الأقطاب المتعددة الأخرى بالعمل كوسطاء ومناطق عزل في الصراع بين القطبين الأعظم، وفي كلتا الحالتين فإن الصراع لن ينتهي ولكن سوف يمكن ضبطه والتحكم فيه على أقل تقدير(١٣٣).

هذه الصورة المتفائلة لأداء النظام القائم على القطبية الثنائية المتعددة لم يعرفها النظام الإقليمي الخليجي فلا استطاعت القوتان الكبيرتان (إيران والعراق) ضبط الأزمات المثارة بين الفواعل الست الأخرى، ولا تمكنت هذه الفواعل الست وعلى رأسها السعودية من التوسط بين القوتين الكبيرتين لحل مشاكلهما والحيلولة دون وصولها إلى مستوى الأزمة العنيفة على نحو ما حدث في انفجار حرب الثماني سنوات بين إيران والعراق (١٣٤).

قد يرجع ذلك إلى أن افتراضات روز كرانس هي مجرد افتراضات نظرية، أو لأن النظام الخليجي ليست له مواصفات النظام الدولي الذي كان يتحدث عنه، أو لأن النظام الخليجي لم يتملك آليات ومواصفات أخرى لضبط التفاعلات داخله، مثل امتلاك سياسات اقتصادية تكاملية تحد من شيوع النزاعات والصراعات العسكرية، كما هو الحال في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا على سبيل المثال.

هذه الهيكلية الأقرب إلى مواصفات القطبية الثنائية المتعددة التي ظلت سائدة بصفة أساسية طيلة عقد السبعينيات هي المسؤولة بدرجة كبيرة عن أنماط التفاعلات الصراعية داخل النظام الخليجي وبالذات نمط صراعات الهيمنة والسيطرة على النظام بين إيران والعراق والسعودية وبالذات الصراعات الإيرانية

-- العراقية طيلة عقد السبعينيات ، وأنماط صراعـات الاسـتتباع بيـن السـعودية والدول الخمس الأصغر شركاؤها في مجلس التعاون الخليجـي بمنافسـة إيرانيـة وعراقية حالت دون تمكينها من فرض هذه السياسة كما تريد.

هذه الهيكلية شهدت تطورين بارزين الأول في أوائـل عقـد السـبعينيات بظهور مجلس التعاون الدولي الخليج العربية في مايو ١٩٨١ كنظام فرعي إقليمـي متفرع عن النظام الإقليمي الخليجـي (١٣٥). والثـاني دخـول الولايـات المتحـدة الأمريكية كفاعل رئيسي في القطاع المحوري ضمـن هيكليـة النظـام الإقليمـي الخليجي في أعقاب أحداث وتطورات حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١).

جاء ظهور هذين التطورين بمثابة إعلان وتأكيد على حدوث عملية حـراك في هيكلية النظام مقترنة بحدوث عملية تغير في موازين القوى كان مـن نتائجـها تغيير بعض معالم هيكلية النظام وتعديل في أدوار بعض فواعلـه بدرجـة أثـرت بوضوح على أنماط تفاعلات النظام في عقدي الثمانينيـات والتسـعينيات بحيـث جاءت هذه التفاعلات مختلفة ومتمايزة عنها في عقد السبعينيات.

ويمكن تحديد أهم معالم هذين التطورين من منظور تأثيرهما على هيكليـة النظام في الفقرات التالية:

التطور الأول: مجلس التعاون الخليجي وهيكلية النظام الاقليمي الخليجي:

كان لتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية بيـن المملكـة العربيـة السعودية وكل من الكويت ودولة الإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحريـن نتـائج شديدة الأهمية في تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي لكن أهم هـذه النتـائج علـى صعيد هيكلية النظام هو تغيير نظام القطبية داخل النظام الإقليمـي الخليجـي مـن القطبية الثنائية التعددية إلى نموذج اقرب إلى نظام القطبية المتعددة (١٣٦). فـالقطب الثالث الذي ظهر بتشكيل مجلس التعاون الخليجي امتلك من عناصر القوة ما يجعلـه قادرا على موازنة قوة القطبين الأخرين (١٣٧).

فمساحة هذا القطب الثالث تفوق مساحة إيـران والعـراق معـا، كمـا أن عائداته النفطية وانفاقه العسكري تجـاوزت بدرجـات كبـيرة عـائدات القوتيـن

الآخرين. وهذا يعني، من الناحية النظرية على الأقل، أن مجلس التعاون امتلك كل عناصر القوة، ربما باستثناء القوة البشرية، لموازنة أدوار القوة الإيرانية والقوة العراقية وأحداث التوازن المطلوب في تفاعلات النظام، وخلق إمكانية وجود أنماط متعددة من التفاعلات من شأنها تقليل احتمالات الحرب داخل النظام.

لكن من الناحية الفعلية لم يحدث تشكيل مجلس التعاون الخليجي تلك التحولات الإيجابية داخل النظام لسبب رئيسي هو أن المجلس لم يستطع أن يتحول إلى تكتل حقيقي داخل النظام الإقليمي الخليجي وظل أقرب إلى صيغة المنظمة الإقليمية التشاورية، تجتمع قمته سنويا للتشاور فيما يعني القيادات السياسية العليا من شكليات العلاقة بين الدول الأعضاء دون أن يأخذ الرؤساء صفة التمثيل لهذه المنظمة، أي دون أن يقوم المجلس بانتخاب أحد أعضائه من الملوك والأمراء رئيساً لها فالرئاسة وفقا للنظام الأساسي، تكون للدورة لا للمجلس، وهو ما يعني ان مسؤولية رئيس الدورة تنتهي بانتهاء تلك الدورة (١٣٨).

فقد أولى النظام الأساسي للمجلس أهمية فائقة لمبدأ "السيادة الوطنية" للدول الأعضاء فالتصويت في المجلس يخضع لقاعدة الإجماع وليس الأغلبية، أي أن كل دولة تمتلك أتوماتيكيا حق الاعتراض (الفيتو) داخل المجلس فضلا عن ذلك فإن النظام الأساسي ضمن عدم طغيان أجهزة المجلس على الخصوصيات الذاتية لكل دولة عضو حيث جعل سلطات صنع القرار في يد المجلس الأعلى (١٣٩) وإمعاناً في الحفاظ على السيادة الوطنية لكل دولة فإن المجلس لا يصدر قرارات واجبة النفاذ في الدول الأعضاء، ولكن ما يحدث للأخذ بتوجيهات المجلس، أن تقوم الدول الأعضاء بإصدار قوانين وقرارات وطنية لتنفيذ ما يصدر عن المجلس الأعلى(١٤٠). ولذلك فإن جميع القواعد والتدابير والأنظمة التي تصدر في نطاق المجلس ليس لها الأثر المباشر في الدول الأعضاء بمجرد صدروها، بل لابد من إصدار تشريع داخلي بتبنيها أخذا بمبدأ "ثناية القانون" وعادة ما تتأخر الدول الأعضاء في إصدار التشريع الداخلي لاعتبارات تقدرها كل دولة. كما أن عملية

إصدار القوانين الوطنية قد تثير بعض الإشكاليات سواء من حيث مصدرها أو توقيتها أو قوة الزاميتها [١٤١].

هذا العزوف عن القبول بسياسات وتوجيهات جماعية أكثر اندماجية في إطار المجلس ترجع لاسباب كثيرة في مقدمتها ظروف نشأة الدول الأعضاء وتركيزها على خلق الشخصية الوطنية المستقلة ومن ثم الالتزام بشكل مطلق بمبدأ السيادة الوطنية، ومنها حساسية هذه الدول إلى النزوع السعودي نحو فرض سياسة استتباع Satellizatoin على الدول الصغيرة أعضاء المجلس وإملاء خياراتها السياسية على هذه الدول [١٤٢]. وهناك من يضيف سبباً أخر هو أن مجلس التعاون يعني لكل عضو من المشاركين فيه غير ما يعنيه للأعضاء الآخرين. فقد شكل بالنسبة للسعودية بحجمها الجغرافي وثروتها النفطية الضخمة وأهميتها الدينية وعدد سكانها الكبير "منتدى" تلعب فيه دور الشريك الأكبر. ومن جهة ثانية شكل للكويت "منبراً" تتصرف من خلاله على أساس أنها البلد الأكثر تأهيلاً لقيادة البلدان الأصغر لخلق توازن مع الشريك الأكبر "السعودية" أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، فالمجلس كان بمثابة "ملجأ أمناً" يقيها من تطورات سياسية إقليمية عاصفة. أما سلطنة عمان فقد نظرت إلى تشكيل مجلس التعاون على انه إطار تنطلق منه إلى تأكيد هويتها والتأثير على الأحداث في المنطقة، واعطاء سياستها الخارجية التي تقوم على أساس علاقات أوثق مع الغرب، درجة من الدعم الخليجي الجماعي [١٤٣].

كل هذه الاعتبارات أثرت على مسار حركة التفاعلات داخل النظام الإقليمي الخليجي [١٤٤] فعلى الرغم من أن هيكلية النظام تحولت بنشوء مجلس التعاون، إلى هيكلية ثلاثية القطبية، فإن أنماط التفاعلات لم تكن محصورة في الإطار الضيق لمثلث العلاقات بين القوى الإقليمية الثلاث: إيران والعراق ومجلس التعاون ولكنها أخذت ثلاث مسارات مميزة هي: مسار العلاقات بين القوى الإقليمية لمثلث العلاقات "إيران والعراق ومجلس التعاون" ومسار العلاقات بني

الدول الست أعضاء مجلس التعاون، ومسار العلاقات بين الدول الست أعضاء مجلس التعاون منفردة مع كل من إيران والعراق.

التطور الثاني: الولايات المتحدة كفاعل محوري بالنظام

كان من أهم النتائج التي أسفرت عنها حرب الخليج الثانية دخول الولايات المتحدة كطرف أساسي في معادلة منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية متجاوزة الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلى من شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات (١٤٥). لقد فرضت عوامل كثيرة هذا الدور الأمريكي الجديد، منها ما يخص التحولات الجديدة في النظام العالمى وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية مسيطرة على قيادة النظام، ومنها ما يخص النظرة الأمريكية لإقليم الخليج، وحجم المصالح الأمريكية فيه، ومنها ما يخص الاتفاقات الأمنية والعسكرية التي وقعتها الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة، بشكل منفرد، وكبديل للأمن الجماعي الخليجي ولصيغة إعلان دمشق(١٤٦).

لقد ظهرت العديد من الاجتهادات الخاصة بالنظام الأمني الإقليمي الخليجي في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية. كان منها صيغة (٦+١) أي مجلس التعاون الخليجي وإيران، ومنها صيغة (٦+٢) أي مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا، ولكن في النهاية كانت الولايات المتحدة هي الاختيار الراجح لدول مجلس التعاون الخليجي (١٤٧).

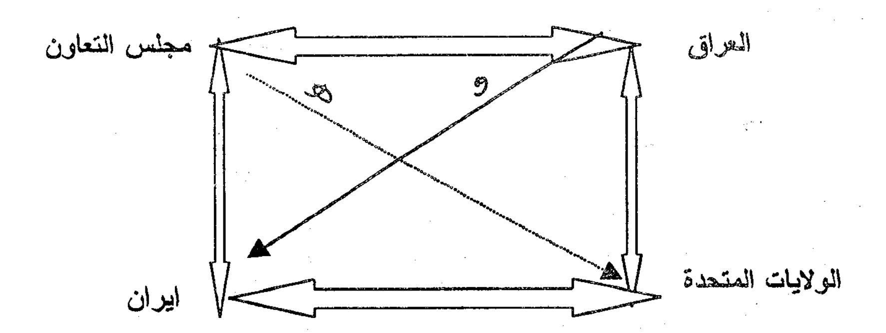
وبدخول الولايات المتحدة كفاعل رئيسي مسؤول عن ضمان الأمن الإقليمي للخليج أخذت هيكلية النظام شكلا جديدا. هذه الهيكلية الجديدة للنظام الإقليمي الخليجي تأخذ شكل المستطيل بدلا من الشكل المثلثي للعلاقات الذي ظهر في عقد الثمانينات بتشكيل مجلس التعاون الخليجي ويطلق "جيمس بيل" على هذا المستطيل للعلاقات اسم "مستطيل التوتر" (١٤٨) (انظر الشكل ١-١)

فالزوايا الأربع لمستطيل التوتر في الخليج تضم الفواعل الأربعة الرئيسية بالنظام وهي: إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق والولايات المتحدة

الأمريكية. وهذه العلاقات المعقدة التي تربط بين هذه الفواعل الأربعة تشمل أشكالا من التعاون والصراع والاستمرارية والتغير. فكل فاعل من هذه الفواعل الأربعة في حالة صراع متوازن دقيق مع الأطراف الأخرى باستثناء وحيد وهو العلاقة بين الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة مع الائتلاف الهش في النظام أي مجلس التعاون الخليجي. وهو الوضع الذي يقوم فيه

هذا الائتلاف الهش باعتباره اضعف الأطراف الإقليمية الثلاث، بتعزيز موقعه عن طريق طرف خارجي (١٤٩). وهكذا فإن القوة المهيمنة العالمية التي تقف بقوة خلف الطرف الأضعف الذي يؤيد استمرار الوضع الراهن تجد نفسها – لا محالة – في نزاع مع القوتين الإقليميتين المؤيدتين للتغيير، أي إيران والعراق، وهما بدورهما في حالة نزاع مع بعضهما البعض. فالقوة الثورية المهيمنة إقليميا (إيران) تعتبر خصماً طبيعياً للدولة المعتدية ذات النزعة العسكرية (العراق)، ويسعى كل منهما إلى السيطرة الإقليمية (١٥٠). وفق هذا التصور يمكن تمييز العلاقات كالتالي:

مستطيل التوتر (الشكل ١-١)



١ – وجود خمسة مسارات صراعية داخل النظام هي مسار العلاقة الإيرانية – العراقية (الخط أ). ومسار علاقات العراق ومجلس التعاون الخليجي (الخط ب) ومسار علاقات مجلس التعاون الخليجي وإيران (الخط أ) ومسار

علاقات إيران والولايات المتحدة (الخط د)، ومسار علاقات الولايات المتحدة والعراق (الخط جـ).

وهكذا يبدو أن النظام الإقليمي الخليجي، في ظل هذه الهيكلية، يواجه وضعاً خطراً يغلب عليه الصراع وعدم الاستقرار. ولذلك يصعب تصور استمرارية هذه الهيكلية وهذا الوضع دون حدوث تغييرات جوهرية حقيقية يكون من شأنها نزع أسباب الصراع وإرساء قواعد للتعاون باعتباره السبيل الوحيد للإبقاء على النظام. والإرهاصات الجديدة التي تحدث حالياً في الخليج يمكن أن تكون مؤشرات لتحولات محتملة في أنماط التفاعلات ربما تمتد إلى هيكلية النظام. من أبرز هذه الإرهاصات تطور العلاقات الروسية مع العراق وإيران. وزيارة وزير الدفاع الروسي الأخيرة في ديسمبر الماضي مثال لذلك. ومنها ملامح لتغير في السياسة الأمريكية من إيران، وكذلك تقارب دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي مع العراق وأخيرا قرار القمة الخليجية الحادية والعشرين في المنامة (٣٠ - ٣١ /١٢/٢٠٠٠) بالتوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك وزيادة التململ الشعبي الخليجي ضد الولايات المتحدة ضمن التفاعلات الشعبية مع انتفاضة الأقصى التي وصلت إلى درجة حرق العلم الأمريكي مع العلم الإسرائيلي.

ثانياً : الروئ والسياسات المصرية لأمن الخليج

لم تكن مصر بعيدة، بأى حال من الأحوال، عن الخليج وتطوراته وصراعاته، وبالذات قضية الأمن فى الخليج، ولكن تغيرت الرؤى والسياسات المصرية ازاء أمن الخليج من مرحلة الى أخرى من مراحل تطور قضية الأمن الخليجى التى ارتبطت بمجمل الأحداث والتطورات التى واجهت النظام الاقليمى الخليجى.

لكن هذه الرؤى والسياسات المصرية لم تكن معزولة عن مجمل التطورات التى لحقت بالنظام العربى وعلاقته بالنظام الخليجى، كذلك كانت هذه الرؤى

والسياسات امتداداً وانعكاساً، فى الوقت ذاته، للأوضاع السياسية المصرية على صعيد السياسة الداخلية وخصوصيات نظام الحكم والايديولوجية الحاكمة وعلى صعيد السياسة الخارجية وعلاقات مصر الخارجية خاصة مع القوى العظمى فى مرحلة ما قبل انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظام الدولى ثنائى القطبية، ثم مع الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ونستطيع أن نميز بين أربعة مراحل مرت بها تلك الرؤى والسياسات المصرية فيما يتعلق بالأمن الخليجى هى: مرحلة ما قبل السبعينيات والانسحاب البريطانى من الخليج، ومرحلة السبعينيات، ومرحلة الثمانينيات وأخيراً مرحلة التسعينيات أو ما بعد حرب الخليج الثانية.

١ - مرحلة ما قبل السبعينيات :

عاش اقليم الخليج فى سنوات ما قبل الانسحاب البريطانى فى ديسمبر ١٩٧١ تحت هيمنة ما كان يسمى بـ "السلام البريطانى" منذ أن بدأت العلاقة الرسمية بين بريطانيا ومشخيات الخليج فى عشرينيات القرن التاسع عشر باتفاقيات هدنة ملاحية دائمة فرضتها بريطانيا. وبفضل هذه المساعدات استطاعت بريطانيا أن تسيطر على كل شئ فى هذه المشيخات الى درجة تفوق كثيراً أنماط العلاقات الاستعمارية التقليدية، وتتجاوز مفهوم الحماية الذى كانت تتخفى وراءه.

لقد استغل البريطانيون هذه المعاهدات أسوأ استغلال فاحتكروا الامتيازات النفطية، ومنعوا الحكام المحليين من اعطاء امتيازات نفطية لمؤسسات أجنبية من دون الموافقة البريطانية، وسيطروا على الحياة السياسية. كان التدخل البريطانى سافرا فى شئون الاقليم، فحرصت بريطانيا على تأمين بقاء العائلات الحاكمة فى السلطة، وقوت، بل وفى بعض الحالات خلقت الانقسامات والصراعات داخل الأسر الحاكمة للحصول على مزيد من الامتيازات والاتفاقيات الجديدة ، والتخلص من تمرد أحد الحكام. ولم يتورع البريطانيون عن اصطناع تقسيمات حدودية لخلق تشكيلات سياسية لا تتماشى مع الواقع الاجتماعى للإقليم، فوضعوا بذور التفتيت والانقسام الذى لم يعرفه اقليم الخليج من قبل[١٥١]. ولم يكن النفوذ البريطانى فى

العراق وإيران بأقل منه فى مشيخات الخليج قبل الثورة العراقية عام ١٩٥٨ وقبل تغلغل النفوذ الأمريكى فى إيران عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتدبير الانقلاب المضاد لحكم الدكتور مصدق فى إيران.

فى هذه الفترة التى تزامنت مع عنفوان حركة التحرر الوطنى العربية وبالذات فى الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٦٧ لم تكن القضية المثارة هى قضية الأمن فى الخليج بل قضية تحرر الخليج من الاستعمار البريطانى.

من هنا كانت قيادة مصر للنظام العربى كله، فى تلك الفترة من أجل تحرير الخليج وتحرير كل شبر من الأرض العربية. وأيضا من هنا يمكن التعرف على الرؤى والسياسات المصرية ازاء القضية الخليجية فى مجملها من خلال توجهات قايدة النظام العربى ومواقفها من مستقبل الخليج.

فى هذه الفترة تميز النظام العربى بعدد من الخصائص التى كانت تحكم تفاعلاته، وتنظم العلاقات بين وحداته، ومن بينها الدول العربية الخليجية ، أهمها:

- وجود درجة عالية من التجانس اللغوى والثقافى والدينى بين الشعب والنخب فى أقطار الوطن العربى ترتب عليها نمو احساس قوى بالذاتية الواحدة. هذا الإحساس القوى بالكيان الواحد نافس فى الحقيقة الكيانات القطرية لدى قطاعات واسعة من الجماهير فى معظم الدول العربية(١٥٢).
- قوة الروابط بين أعضاء النظام بدرجة تفوق مثيلاتها بين الدول الأعضاء فى أى نظام اقليمى آخر فى العالم الثالث. فالروابط المادية والجغرافية قوية، لكن الروابط المجتمعية أشد قوة. وتأخذ هذه الروابط أشكالاً عدة أهمها تعقد شبكة العلاقات بين الدول العربية وكثافة التفاعلات فيما بينها سواء على مستوى النخب فى شكل زيارات أو اجتماعات رسمية أو على مستوى الأفراد (١٥٣). وتجسد ذلك فى تأسيس عدد كبير من الاتحادات والمنظمات والجمعيات المهنية والثقافية والعلمية والتربوية والعمالية والنقابية والاقتصادية والرياضية والسياحية وغيرها بلغ عددها ١١٧ حتى عام ١٩٨٠ ، ٢١ منظمة عربية متخصصة(١٥٤).

وقد ساعد هذا التعقيد فى الروابط التنظيمية بين الدول العربية فى زيادة كثافة الروابط والتفاعلات بين هذه الدول، ومن ثم زيادة القدرة على التأثير المتبادل.

- أسهم التجانس اللغوى والثقافى فى نمو الاحساس بالقرابة وبوجود هوية عربية واحدة تجب الهويات القطرية المختلفة وكان من نتيجة هذه الروابط أن أصبحت الأنظمة السياسية العربية وثيقة الترابط ، ومن ثم أكثر قابلية للاختراق من بعضها البعض. فالتطورات السياسية فى أحد أجزاء النظام كانت لها اصداؤها الواسعة فى الأجزاء الأخرى، مؤثرة بذلك على التوازنات بين القوى السياسية المحلية المتنافسة. الأكثر من ذلك أن هذه الاصداء كثيراً ما صحبتها عمليات اختراق للأنظمة السياسية حيث يقيم القادة والجماعات السياسية تحالفات عبر الحدود (مثل أنشطة حزب البعث والحركة الناصرية وحركة القوميين العرب) بغية التأثير على السياسات الداخلية للدول الأخرى(١٥٥). ولذلك لم يكن النظام العربى كغيره من النظم الإقليمية مجرد دول متماسة فى علاقاتها ولكل منها استقلالها الذاتى الرسمى والفعلى بل كان مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتداخلة، بدرجات مختلفة من القابلية للاختراق. وقد ترتب على هذه الخاصية أن التفاعل بين أجزاء النظام العربى لم يكن مجرد تفاعل بين دول، ولكنه اكتسب قيمة رمزية خاصة. فالعلاقات بين الدول العربية لم يكن ينظر إليها عادة على أنها علاقات دولية بالمعنى المتعارف عليه، ولكنها كانت علاقات ذات طبيعة خاصة ومن ثم فإنها لا تخضع للقواعد نفسها التى تخضع لها العلاقات مع الدول الأخرى(١٥٦).

- كانت هذه المرحلة هى مرحلة المد القومى وشيوع الايديولوجية القومية الوحدوية وبروز قيادة للنظام متمثلة فى مصر الناصرية. فقد نجحت مصر فى ظل قيادة جمال عبد الناصر فى القيام بالدور القيادى فى النظام العربى، واكتسب هذا الدور تأييد غالبية الجماهير العربية. وقد مثل الرصيد الجماهيرى حصانة قوية للقيادة المصرية فى ساعات الهزيمة - وبالذات هزيمة ١٩٦٧ فى مواجهة إسرائيل - حمتها من انقضاض النظم العربية المعادية لها(١٥٧).

وفى اطار هذا الدور القيادى كانت مصر تحدد التوجهات العامة للنظام العربى. كانت هناك توجهات أخرى منافسة على مستوى النظم العربية، كانت هناك تحالفات ومحاور مناقضة لتوجهات القيادة المصرية داخل النظام العربى استطاعت أن تخلق تحديات أمام هذه القيادة(١٥٨). لكن النظام العربى كان فى توجهه العام أكثر اتساقاً مع توجهات القيادة المصرية كما تبلورت فى محاورها الثلاث: محور النضال ضد الاستعمار والنفوذ الاجنبى فى كافة صورهما وأشكالهما فى الوطن العربى، والنضال ضد إسرائيل والحركة الصهيونية، ومحور العمل على تحقيق الوحدة العربية وأخيراً محور تأييد وتدعيم النظم العربية المماثلة فى توجهاتها العامة للنظام المصرى(١٥٩).

كانت الاتجاهات الاخرى قادرة على التعبير عن توجهاتها وبالذات تيار الدول العربية المحافظة سواء فى معركة المواجهة مع الغرب والالتزام بمبادئ حركة عدم الانحياز ورفض الانخراط فى سياسة الاستقطاب والاحلاف الدولية والصداقة مع القوى التقدمية العالمية وبالذات الاتحاد السوفيتى، أو فى معركة الوحدة العربية والالتزام بالايديولوجية القومية. فقد حرصت دول عربية على اقامة علاقات صداقة قوية مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة وحرصت على الفصل بين هذه العلاقة والموقف من إسرائيل،(١٦٠)، كما طرحت تصورات مخالفة لدعوة الوحدة العربية إما فى شكل تغليب دعوة التنسيق والتكامل أو إعلاء الذاتية القطرية وإما فى طرح إيديولوجية إسلامية والترويج للوحدة الإسلامية كبديل للوحدة العربية(١٦١)، لكن قيادة النظام كانت قادرة، فى اغلب الأحيان، على فرض توجهاتها كتوجهات عامة للنظام العربى وكانت تملك آليات فعالة لاحتواء التوجهات المنافسة.

- أدى الإيمان بالهوية العربية المشتركة الى النظر الى الوحدة العربية على أنها هدف مرغوب فيه لذاته، وقد مثل ذلك تحدياً دائماً لشرعية النظم القائمة. كما خلقت الروابط القوية بين المجتمعات العربية احساساً قوياً بإمكانية الاختراق لدى معظم القيادات والنخب العربية الحاكمة إذ شعرت بأن نظمها السياسية عرضة

للتأثيرات الخارجية نتيجة الانتماء والشعور بالهوية العربيـــة، واقتنـــاع قطاعـــات واسعة من مواطنيهم بقادة أو حركات سياسية من دول عربية أخرى(١٦٢).

فى ظل هذا المناخ لم تعامل الاختلافات فى التوجهات الأساسية على أنـــها مجرد اختلافات فى وجهات النظر بل على أنها سلوك يضـــر بمصـــالح الجماعـــة ككل. ولذلك مالت ردود الفعل الى التضخيم من مستوى الخلافات. والأكثر من ذلـك ان الشعور بالهوية العربية الواحدة والانتماء للوطن العربى الكبير فرضت ضغوطـاً من أجل التضامن والمساندة بين الدول العربية، وإعطاء الأولوية للقضايـــا العربيـــة المشتركة، وفى مقدمتها قضية فلسطين. وكانت المطالبة بالتوافق والالـــتزام حـــول هذه القضية قوية للغاية خلال هذه الفترة بل ان مكانة وشرعية الحكومـــات كـــانت تتحدد غالباً بمدى استجابتها ومواقفها ازاء القضايا العربية المشتركة، ومن ثم كـــان على الحكومات، التى تتطلع الى أن تلعب دوراً بارزاً فى النظام ، أن تتبنى القضايـا العربية العامة من أجل ارضاء الشعب العربى كله(١٦٣).

هذه الخصائص الخمس التى ميزت النظام الإقليمى العربى فى سنوات المد القومى التى سبقت نشوء النظام الإقليمى الخليجى تصلح لأن تكون مقياساً لدراســـة التطور والتحول فى العلاقة بين النظام الاقليمى العربى والنظام الاقليمى الخليجـــى. فقد كانت تلك الخصائص هى القواعد الحاكمة للعلاقة بين النظام العربـــى والـــدول أعضائه، وترتب عليها حقوق للنظام العربى ومصالح فى هذه الدول بحكـــم شـــيوع الانتماء للهوية العربية الواحدة ولوحدة الوطن العربى ووحدة مصالحه .

كان اقليم الخليج من أكثر المناطق العربية التى حظيـــت باهتمـــام النظـــام العربى وقيادته المصرية بحكم السيطرة الاستعمارية البريطانية على ما كان يســـمى بـــ "امارات ساحل عمان" وبحكم العلاقة المتميزة التى ربطت بين الدول الخليجيـــة وخاصة المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية فى وقـــت كـــانت فيه الولايات المتحدة شديدة الانحياز للعدو الصهيونى، وبسبب الاطمـــاع الإيرانيـــة فى الخليج والارتباطـــات الوثيقـــة بيـــن إيـــران وكـــل مـــن الولايـــات المتحـــدة وإسرائيل(١٦٤).

كان النظام العربى يدرك أن من حقه التدخل فى الشؤون الخليجية للدفاع عن المصالح العربية. فقد تدخل فى يوليو ١٩٦١ لحماية الاستقلال الوليد للكويت ضد محاولة عراق عبدالكريم قاسم تهديد هذا الاستقلال وضم الكويت للعراق[١٦٥]. كما تدخل الدفاع عن عروبة الخليج ومواجهة المخطط الإيرانى لتشجيع الهجرة الإيرانية لامارات الخليج وتغيير تركيبها السكانى. فاتخذ مؤتمر القمة الثانى (الاسكندرية- سبتمبر ١٩٦٤) قراراً بضرورة "دعم العلاقات العربية الاخوية بامارات الخليج كفالة للحرية العربية التى لاتتجزأ وتحقيقاً للمصالح المشتركة".[١٦٦] كما قرر المؤتمر ارسال بعثة اخوية عربية لبحث تقديم المساعدة والدعم "لامارات ساحل عمان:، (أبوظبى - دبى - الشارقة - عجمان - الفجيرة - ام القيوين - رأس الخيمة). ثم قرر مجلس رؤساء الحكومات العربية فى اجتماع عقده فى يناير ١٩٦٥ بالتعهد" ببذل الجهود العربية المشتركة لمساعدة هذه الامارات على الظفرة بالحرية والتقدم ومساندتها فى كل ما يدرأ عنها خطر الهجرات الأجنبية ويكفل لها المحافظة على عروبتها. كذلك قرر مجلس رؤساء الحكومات إنشاء صندوق فى الجامعة العربية لمعونة امارات الخليج، ودعا كل الدول والاقطار العربية للمساهمة فى أعمال هذا الصندوق. وبالفعل رصدت الدول العربية بسرعة مبلغ مليون ونصف مليون جنيه استرلينى ساهمت فيه بالتساوى: مصر والعراق والسعودية والكويت، وراحت الامانة العامة لجامعة الدول العربية تتصل بحكام الامارات لتحصل على موافقتهم على التعاون مع الصندوق العربى[١٦٧].

وأخذ النظام العربى على مسؤوليته الدفاع عن حركة التحرر الوطنى العربية فى الجنوب العربى وعدن، ودعم الاتجاهات القومية والتقدمية فى المنطقة، وتحملت مصر الناصرية العبء الأساسى فى هذه المهمة حتى نكسة ١٩٦٧ ،وبعد ذلك دخل العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية عقب استقلالها بمشاركة حركة القوميين العرب أطرافاً فى مسؤولية مواصلة دعم الحركة الثورية العربية فى الخليج سواء فى ظفار أو البحرين أو باقى امارات الخليج[١٦٨].

فى الوقت نفسه كانت الدول العربيــة المحافظــة (الســعودية والكويــت) حريصة - رغم اختلاف توجهاتها السياسية وتعارضها مع توجــهات ومــع قيــادة النظام العربى - على ان تبدو منسجمة مع الاجماع العربى وعدم تجاوز الثوابــت العربية. فقد شاركت السعودية والكويت فى صندوق المعونة الذى أنشــأته جامعــة الدول العربية لدعم امارات الخليج ضــد ارادة الاســتعمار البريطــانى،(١٦٩) كمــا استجابت لدعوة القيادة المصرية عام ١٩٦٤ بعقد مؤتمر قمة عربى لبحــث سـبل التصدى لمحاولات اسرائيل تغيير مجرى نهر الاردن.(١٧٠) ورغم العــداء الشــديد بين القاهرة والرياض بسبب حرب اليمن شارك الملك فيصل فى قمــة الخرطــوم (اغسطس ١٩٦٧) التى اعقبت نكسة يونيو ١٩٦٧ التقى خلالها مــع جمــال عبـد الناصر ووافق على اللاءات الثلاث الشهيرة لهذه القمة "لا صلــح ولا تفــاوض ولا اعتراف باسرائيل قبل الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة فى الخــامس مــن يونيو ١٩٦٧" ، كما وافق على مقررات تلك القمة ومنها تخصيص مساعدات ماليــة لدول المواجهة من أجل ازالة العدوان.(١٧١) وكانت الكويت أول دولة عربية تطــالب بطرد سلطنة عمان من جامعة الدول العربية بعد أن وقعــت اتفاقيــة أمنيــة مــع الولايات المتحدة تسمح بموجبها ببناء قاعدة عســكرية عــام ١٩٨٠ فــى الارض العمانية. وكان لدولة الامارات العربية تحفظاتها الواسعة تجاه العلاقــات بــالغرب وخصوصاً الولايات المتحدة.(١٧٢)

ولم تكن ايران بعيدة عن هذه الأنماط من التفاعلات العربيــة فقــد كــانت علاقاتها الخليجية محكومة أولاً بعلاقات الدول العربية الخليجية مع الدول العربيــة الأخرى ضمن اطار تفاعلات النظام العربى، وكانت محكومــة ثانيــاً بتطــورات العلاقات الايرانية - العربية. فقد كانت ديناميكيات العلاقــات الايرانيــة مــع دول الخليج العربية صدى، بدرجة ملحوظة، للإطار العام للعلاقات العربية - الايرانيــة بميراثه التاريخى والثقافى والدينى من ناحية وبديناميكيــات العلاقــات العربيــة - العربية التى أثرت فى علاقات عرب الخليج مع ايران بتحديد المدى الذى يمكــن ان يذهب فيه عرب الخليج فى اقامة علاقات صداقة وتعاون مع ايران.(١٧٣)

فبسبب التحالف الايراني- الامريكي ودور ايران في تأسيس حلف بغداد ثم مشاركتها مع تركيا وباكستان في حلف السنتو، وبسبب علاقاتها الوثيقة مع اسرائيل كان للنظام العربي في الحقبة الراديكالية القومية بقيادة مصر الناصرية مواقف حاسمة ضد ايران وحرص على احتواء دورها في الخليج العربي. ولقد كان الشاه مستاءً أشد الاستياء من هذا الموقف المصري المتطرف الذي لا يقارن بالموقف المصري من تركيا رغم ان تركيا اعترفت رسميا باسرائيل ولها علاقات دبلوماسية معها على مستوى السفراء في حين ان علاقة ايران بها لم تتجاوز حدود الاعتراف الفعلي ولم تصل الى مستوى السفراء(١٧٤).

وكانت قيادة النظام العربي واعية بضرورة التمييز بين الخلافات العربية- العربية والخلافات مع القوى الاخرى غير العربية. وقد برز هذا التمييز في مساندة مصر للسعودية في خلافاتها مع ايران. وعلى الرغم من الانشغال المصري الشديد في حرب الاستنزاف ضد إسرائيل عام ١٩٦٨ فإن مصر كانت حريصة على الدفاع عن عروبة الخليج ودعم الدول العربية الخليجية لمواجهة الاطماع الايرانية. أوضح ذلك الرئيس جمال عبد الناصر في الخامس من فبراير١٩٦٨ في لقائه بأسوان مع الرئيس اليوغسلافي الاسبق "تيتو" حيث قال " وقد رفض السعوديون الاعتراف بحكومة قحطان الشعبي في عدن، ويهمني أن اشير الى نقطة هامة هي اننا لم نسحب قواتنا من هناك الا بعد ما تأكد لنا خروج الانجليز من عدن وجنوب اليمن. وفي الوقت نفسه نحن أبلغنا السعودية أننا نقف معها في الخليج العربي ونقدم لها كل مساعدة مطلوبة ضد أطماع ايران هناك. رغم انه سبق للسعودية الاتفاق مع ايران ضدنا في اطار الحلف الاسلامي، ولكن الموقف تغير بعد قرار بريطانيا سحب قواتها من المنطقة، فظهرت على الفور الخلافات بين السعودية وايران. ونحن بالنسبة لهذه الخلافات نقف مع السعودية كدولة عربية شقيقة ضد ايران(١٧٥).

وقد انعكس هذا الموقف العربي من ايران على علاقات الدول العربية الخليجية هي الأخرى مع ايران، ووجدت في ظل هذا المناخ، صعوبة في قبول

عروض المساعدة الايرانية. فقد رفضت الكويت عرضا من الشاه بتقديم الدعم والمساعدة لها ضد الهجوم العراقى عليها عام ١٩٧٢،(١٧٦) وهوجم الشاه من باقى الدول العربية عندما قدم المساعدة العسكرية للسلطان قابوس ضد ثوار ظفار، بل أن السعودية شجعت التدخل البريطانى ومولت تسليح القوات العمانية، ودفعت بالاردنيين – خاصة – للحلول محل الايرانيين كقوة مساندة فى سبيل اخراج القوات الايرانية من عمان.(١٧٧) ولم تشأ السعودية ان تتدخل عسكريا بشكل مباشر فى الحرب ضد ثوار ظفار إما بسبب ضعف ثقتها فى الكفاءة العسكرية لقواتها أو لضعف الثقة السياسية بالقوات المسلحة السعودية.(١٧٨)

٢ – مرحلة السبعينيات

هذا النمط من التأثير المتبادل بين النظام الاقليمى العربى والنظام الاقليمى الخليجى تغير فى سنوات ما بعد عام ١٩٧١ نظرا للتغيرات التى لحقت بخصائص النظام الاقليمى العربى ولخصائص علاقته بالنظام الاقليمى الخليجى. من أهم هذه التغيرات مايلى:

أ – نكسة ١٩٦٧ ووفاة جمال عبد الناصر وتولى أنور السادات السلطة فى مصر، ومن ثم حدوث تغيرات جذرية فى خصائص وتوجهات نظام الحكم المصرى. فقد أثرت الهزيمة العسكرية على مكانة النظام فى مصر واهليته فى قيادة النظام العربى. وفرضت الاعباء الاقتصادية للهزيمة على القيادة المصرية أن تقبل بفكرة العمل العربى المشترك مرة أخرى بعد كل الاستقطاب الحاد فى العلاقات العربية قبل يونيو ١٩٦٧، وفى هذا الاطار قبلت مصر دعما ماليا من نظام عربى محافظ كالسعودية كانت تتصارع معه قبل الهزيمة، والتزمت فى مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم (اغسطس ١٩٦٧) بسحب قواتها من اليمن وهو ما انتهى اتمامه بالفعل فى ديسمبر ١٩٦٧.(١٧٩) ومنذ أن اصبح هذا الانسحاب حتميا، أصبحت الرياض تميل الى اتباع نمط من العلاقات مع مصر يقوم على ان تشرف السعودية، كوسيط على كل العلاقات التى تقيمها دول شبه الجزيرة العربية مع القاهرة، وان لا تتم هذه العلاقات الا بموافقتها، ان امكن. هكذا حيدت القاهرة

واضطرت، منذ عام ١٩٧٠، على الاكتفاء باضفاء شـــرعية واضحـــة علـــى دور السعودية المهيمن فى شبه الجزيرة العربيـــة.(١٨٠) وعندمـــا تدهـــورت العلاقـــات المصرية – السعودية مرة ثانية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد اتجهت القـــاهرة الـــى تجديد محاولات التأثير فى الخليج وشبه الجزيرة ولكن هذه المرة عن طريق عمـــان خصوصا.(١٨١)

وجاءت وفاة جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ لتحدث تراجعا فـــى الدور القيادى لمصر تفاقم بعد ذلك هذا التراجع فى ظل الممارسات السياسية للنظـــام الجديد برئاسة أنور السادات الذى احدث تحولات جذرية فى الاوضـــاع السياســـية والاقتصادية الداخلية وفى توجهات وسلوك السياسة الخارجية. فأدت تجربة حـــرب اكتوبر ١٩٧٣ الى تعميق العلاقات مع السعودية، ومن خلال الدور الأمريكى فـــى توقيع اتفاقية فك الأشتباك الاولى على جبهة سيناء حدث انفتـــاح مصـــرى علـــى الولايات المتحدة امتد فيما بعد الى اسرائيل بتوقيع اتفاقيـــة فـــك الاشـــتباك الثانيـــة وبعدها اتفاقية كامب ديفيد .(١٨٢) وبرز محور طهران – الرياض – القاهرة ليكشف عن حجم التحول فى السياسة المصرية وفى الدور المصرى الاقليمـــى والدولـــى. وكانت الشراكة الايرانية – المصرية – السعودية فيما عرف بـــ "نـــادى الســـفارى" لمحاربة المد الشيوعى فى افريقيا مؤشرا لمعالم هذا الـــدور المصـــرى وتوجهـــه المناقض لدورها السابق فى ظل حكم عبد الناصر الذى كـــان ينـــاضل مـــن اجـــل الوحدة العربية وقضية فلسطين ويناصر حركة التحرر العالمى، وصـــادق القـــوى العالمية التقدمية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ضد الـــدول الامبرياليـــة وخاصـــة الولايات المتحدة الامريكية.(١٨٣) وبعد توقيع مصر لاتفاقية السلام مع اسرائيل عـــام ١٩٧٩ وصدور قرار تجميد عضويتها فى جامعة الدول العربية مـــن قمـــة بغـــداد اختفى الدور القيادى لمصر فى النظام العربى.

ب – الزيادة الهائلة فى ايرادات الدول العربية النفطية عقب قـــرار رفـــع اسعار النفط اثناء حرب اكتوبر فى ١٩٧٣ وعقب الثورة الايرانية وســـقوط نظـــام الشاه عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٠ . لقد ترتـــب علـــى

ضخامة هذه الثروة النفطية نتائج شديدة الاهمية بالنسبة للنظـام العربـى وعلاقتـه بالنظام الاقليمى الخليجى أهمها:

الأولى : زيادة اعتماد الدول العربية التقدمية على الدول العربيـة النفطيـة المحافظة الأمر الذى أدى الى حدوث تحول فى المكانة داخل النظام العربى لصـالح الدول النفطية وخاصة المملكة العربية السعودية. فبسبب المعونات المالية المباشـرة التى قدمتها الدول النفطية للدول غير النفطية خاصـة مصـر وسـوريا والاردن، وبسبب ازدياد اعداد العمالة المهاجرة من الدول العربية غير النفطية الـى الـدول العربية النفطية، وضخامة تحويلات هذه العمالة التى تراوحت بين ٢,٥-٣ مليـار دولار سنويا اصبحت هياكل ومقومات اقتصادات الدول غير النفطية اكثر اعتمـادا على الدول النفطية.(١٨٤)

الثانية : حدوث تغير فى بنية القوة داخل النظام العربى حيث ازدادت قـوة الادول النفطية، ومن ثم شهدت سنوات السبعينات والثمانينات ظاهرة انتشارية القـوة وليس تركزها فى واحدة كما أصبحت القوة الاقتصادية والماليـة هـى القـوة ذات المكانة فى النظام العربى الامر الذى ادى الى دخول النظام العربى مرحلة جديـدة من تعدد مراكز النفوذ خاصة مع انحسار الدور القيـادى المصـرى.(١٨٥) ونظـرا لافتقار مراكز النفوذ الجديدة لتجانس القوة، ومن ثم عـدم التناسـق فـى المكانـة Status Inconsistency،(١٨٦) فإن ما حدث فى النظام العربى كان ظهور نوع مـن "توازن الضعف" اكثر من كونه توازنا للقوة. هذا الوضع حـال دون بـروز قيـادة محددة للنظام العربى، مما دفع مراكز القوة والنفوذ الجديدة الى الاكتفـاء بتطويـر مناطق نفوذ فرعية اقليمية داخل النظام، وكان ذلك واضحا بالنسبة للقـوة السـورية فى المشرق العربى والقوة السعودية فى الخليج والجزيرة العربية.(١٨٧)

جـ - تراجع حدة الاستقطاب الايديولوجى بسـبب التحـولات السياسـية والاقتصادية التى شهدتها الدول القومية التقدمية فى سنوات السبعينات والثمانينـات وزيادة اعتمادها على الدعم المالى للدول النفطية المحافظة، فقد حدثت سـيولة فـى العلاقات بين الدول النفطية التقدمية والدول التقدمية غير النفطية،(١٨٨) وانعكس ذلـك

سلبيا على قضيتى الوحدة العربية والصــــراع العربــى الاســرائيلى بعــد ســيادة التوجهات السعودية فى الاتجاهين. ووجدت هذه التحولات قبولا لدى الجماهير التــى هزتها نكسة ١٩٦٧ وغياب القيادة القومية القادرة على تحفيز حماسها نحو الوحــــدة ونحو جذرية الصراع مع العدو الاسرائيلى.

فقد دعمت الثروة النفطية منطق الدولة القطرية على حساب الدولة العربيــة الواحدة بما اوجدته من مصلحة هائلة للقطر النفطى فى الحفاظ على بنيتــــه كدولــة مستقلة. وهكذا أصبح الحد الاقصى المتصور للوحدة العربية فى هذا الاطـــار هــو التضامن العربى وليس الوحدة الدستورية بصــــورة او بــأخرى، واصبحــت الاداة الغالبة لهذا التضامن هى المساعدات الاقتصادية(١٨٩)

فى هذه السنوات التى شهدت تراجع المد القومى وغياب القيادة المصريـــة الناصرية وصعود مكانة الدول العربية النفطية والبترو دولارات فى توجيه النظــــام العربى كانت قضية الأمن فى الخليج قد تفجرت منذ ان اعلنت برطانيـــا فـــى ١٦ يناير عام ١٩٦٨ عزمها على الانسحاب من الخليج فى نهاية عام ١٩٧١ ، حيـــث سعت الولايات المتحدة لملء الفراغ الاستراتيجى الناجم عن الانسحاب البريطــــانى مما فاقم من حدة الصراع والاستقطاب الدولى فى الخليج والجزيرة العربيـــة بيــن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

لقد كان عقد السبعينيات عقدا لتلمس الخطى للبحــث عــن صيغــة لأمــن الخليج. وفى هذا السياق ارتبطت اجتهادات بلورة صيغة مشــتركة لأمــن الخليــج بخريطة الصراعات والتحالفات التى ورثتها دول المنطقة كإرث لمرحلــة الوجــود البريطانى. كما ارتبطت بكثافة تركز الصراع الدولى بين القوتين العظميين فى هــذه المنطقة مع تزايد أهميتها النفطية عقب فورة أسعار النفــط عــام ١٩٧٣، وتطــور العلاقات بين هاتين القوتين، والتغيرات التى لحقت بالاستراتيجية العســكرية لكــل منهما.(١٩٠)

ونستطيع ان نميز فى تلك الفترة بين مســتويين مــن علاقــات الصــراع والتحالف فى المنطقة: المستوى الأول بين القوى الاقليمية والكبرى الثلاث : ايــران

والعراق والسعودية، فيما يعرف بـ "مثلث علاقات الهيمنة أو السيطرة" . حيث تنافست ايران والعراق بصفة إساسية على الزعامة والسيطرة فى الخليج. فقد سعت ايران بالتعاون مع الولايات المتحدة لتصبح القوة الاقليمية المهيمنة فى الخليج كوكيل أو شرطى أمريكى. فطالبت بضم البحرين ، واحتلت جزر الامارات الثلاث، وحالت دون نجاح تجربة الاتحاد التساعى لمشيخات الخليج التسع. وبسبب الموقف الايرانى خرجت قطر والبحرين واعلنتا استقلالهما عن اتحاد الامارات، وكان هذا الموقف الى جانب احتلال الجزر الثلاث ثمنا للتخلى عن دعوة ضم البحرين. أما العراق فقد حرص على ان يرث الزعامة القومية فى الخليج، فدافع عن عروبة الخليج، وقطع علاقاته مع ايران وبريطانيا بسبب احتلال ايران لجزر الامارات ولتواطؤ بريطانيا مع هذا الاحتلال، كما دعم حركات المعارضة الراديكالية القومية والماركسية فى الخليج. واذا كانت العربية السعودية لم تمتلك القوة البشرية اللازمة فى تلك الفترة لمنافسة كل من ايران والعراق، فإنها كانت تسعى الى عدم تمكين طرف بعينه من السيطرة المنفردة على الخليج ولكن بضغط من الصراع الايديولوجى مع العراق ، ومن كثافة الاعتماد على الولايات المتحدة أضحت السعودية الطرف الثانى فى استراتيجية "العمودين المتساندين" Twin Pillars ايران الشاه والعربية السعودية التى اعتمدتها الولايات المتحدة وفقا لمبدأ نيكسون، لفرض السيطرة الامريكية على الخليج وحماية أمن النفط والمصالح الأمريكية فى المنطقة.أما المستوى الثاني، فهو مستوى العلاقات بين السعودية ودول الخليج الخمس الصغرى، حيث كانت الدبلوماسية السعودية ان هذا هو مجالها للاحتواء وتحقيق وضع الدولة الاولوية فى ظل هذه الظروف والتطورات على المستويات الثلاث: المصرية والعربية والخليجية وجدت مصر نفسها اقرب الى ايران والسعودية منها الى العراق، وكان هذا يعكس تقاربا متزايدا مع الولايات المتحدة الامريكية والمنظور الامريكى العسكرى البحت للأمن فى الخليج.

وبسبب هذا الترابط المصرى مع كل من الولايـــات المتحـــدة الامريكيـــة وايران (الشاه) والسعودية ، لم تتخذ مصر موقفا واضحا ومميزا من قضية احتـــلال ايران لجزر الامارات الثلاث عشية الانسحاب البريطانى فى ٣٠ ديســـمبر ١٩٧١، كما أنها وجدت نفسها فى مواجهة مع الاتحاد الســـوفيتى، وكـــان واضحـــا تـــأثير التقارب بين السادات وشاه ايران، الذى اتضح مع البدايـــات الاولـــى للمفاوضـــات التمهيدية لكامب ديفيد، وامتد أثره فيما بعد على الموقف المصرى من أمن الخليـــج الذى اكان موقفا تابعا ويعكس حجم التحول الذى حدث فـــى دور مصـــر القومـــى والتزاماتها العربية.

٣ - مرحلة الثمانينات :

مع نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وقعت ثلاثـــة أحـــداث متلاحقـــة، فجرت، وبعنف، مسألة "أمن الخليج" هى على التوالى: الثورة الاسلامية فى ايـــران وسقوط نظام الشاه (فبراير ١٩٧٩) وما اعقب ذلك من مســـعى ايرانـــى لتصديـــر الثورة الاسلامية ومساندة المعارضات الشيعية الداخلية ودعـــم حركـــات سياســـية معارضة فى الخليج، ثم نشوب الحرب العراقيـــة - الايرانيـــة _ســـبتمبر ١٩٨٠)، وأخيرا الغزو السوفيتى لأفغانستان. هذه الاحداث خلقت دافعية كبيرة لدى الســـعودية والدول الخمس الخليجية الاخرى لإعادة بحث "الوضع الأمنى"، كما أنـــها وفـــرت الفرصة النادرة لهذه الدول كى تتجمع دون منازعة من القوتين الكبيرتين الاخرتيـــن: ايران والعراق. وكان تأسيس مجلس التعاون لـــدول الخليـــج العربيـــة فـــى مـــايو ١٩٨١.(١٩٢)

وبسبب ضغوط الحرب العراقية - الايرانية واخطارها، وبسبب تـــهديدات طهران لشرعية نظم الحكم والشـــرعية فـــى دول المجلـــس، واحتـــدام المواجهـــة الأمريكية - السوفيتية فى ظل سيطرة اليمين الامريكى المحافظ على البيت الأبيـــض فى ظل ادارة الرئيس ريجان الذى قاد الدعوة الى "سياسة الاجمـــاع الاســـتراتيجى" لمواجهة النفوذ السوفيتى فى الخليج من ناحية، ومحاربة الثورة الايرانية من ناحيـــة أخرى، وجدت دول مجلس التعاون الخليجى نفسها تقع ضمن دائرة سطوة المفـــهوم

العسكرى – الاستراتيجى للأمن فى الخليج وتداعياتـــه علـــى مســتويات التســلح والخضوع لمزيد من التبعية العسكرية للولايات المتحدة.

ولم تكن مصر فى هذا الوقت بعيدة عن هذا الخضوع للمفهوم الأمريكـــــى للأمن فى الخليج . فقد سعى الرئيس السادات الى تدعيـــم العلاقـــات المصريـــة – الامريكية. وفى سعيه هذا كان مستعداً لايجاد رابطة عسكرية بين الدولتيـــن علـــى اساس ان الاستقرار الذى تتمتع به مصر يمكنها، إذا أصبحت قوة عسكرية ، مـــن ان تكون نقطة قوة للاستراتيجية الغربية فى الشرق الاوسط وافريقيـــا. ففـــى عـــام ١٩٧٧ تدخلت مصر فى زائير لدعم نظام الرئيس موبوتو الموالى للغـــرب، وفـــى عام ١٩٧٩ اقترح السادات مساعدة المغرب فى حربه ضد الجزائر. أما فـــى عـــام ١٩٨٠ فقد ساعدت مصر بنشاط العراق فى حربه ضد ايران (حيث كانت امريكـــا تساند العراق ضد ايران) .

لقد صاغ السادات استراتيجيته الامريكية بفرض تحقيق اهداف ثـــلاث[١٩٣]: المزايدة على اسرائيل كحليف ثابت للولايات المتحدة وذلك لضمان الدعم الامريكـــى لمصر فى مفاوضات السلام. وتأمين استمرار وزيادة المساعدات الامريكية لمصـــر، ولإقناع الحكومات العربية الموالية للغرب أن معارضتها لاتفاقيـــات كـــامب ديفيـــد سوف تبوء بالفشل وبأن مصر سوف تبقى حجر الزاوية فى الاستراتيجية الامريكية بالمنطقة.

وقد تطورت العلاقات العسكرية المصرية– الامريكية فى تلـــك الســـنوات بشكل ملحوظ. وفى مؤتمر صحفى عقده الرئيس الامريكى الاسبق جيمى كارتر فى ٢٢ فبراير ١٩٧٩ حدد تصوره للدور المصرى فى الخليج فى اجابته عـــن رغبـــة الرئيس السادات فى القيام بدور عسكرى فى المنطقة محل الشـــاه. كـــانت اجابـــة كارتر هى ان مصر "يمكنها ان تكون قوة استقرار وشرعية وتقوم بدور لمواجهـــة التهديدات التى قد تتعرض لها اى دولة فى المنطقة. ومن ثم فان مصر بهذا المعنـــى تلعب دوراً فى حماية السلام. أى ان مصر ستلعب دورا فى حماية البلاد العربيـــة محدودة القوة، وفى حماية السلام فى الشرق الاوسط .[١٩٤]

وامتدادا لهذه الرؤية قامت مصر بدور كبير وملحوظ فى دعم العراق فى حربه ضد ايران، وبهذه المناسبة اكد مسؤولون مصريون على ان مصر لازالت من الناحية العسكرية اكبر قوة عربية. وقد صاغ الفريق ابو غزالة مسألة أمن الخليج على النحو التالى.(١٩٥)

- أمن الخليج هو جزء من أمن الجناح الشرقى للوطن العربى وهو معرض للتهديدات التى مصدرها الثورة الايرانية وحرب الخليج، وان التهديدات التى يتعرض لها أمن الخليج تؤثر فى الوقت نفسه على الأمن المصرى. لذلك فإن مصر لا يمكنها، مثلا، ان تتهاون ازاء تعرض العراق لهزيمة قاسية فى حربه مع ايران. فانهيار النظام العراقى او تعرضه لحالة خطيرة من عدم الاستقرار يؤثر على أمن الخليج ككل.

- أمن الخليج هو فى الاساس مسئولية عربية وعلى الولايات المتحدة ان تعمل على رفع القدرات العسكرية للبلدان العربية خاصة مصر والسعودية .

- أمن النفط يمثل مصلحة مصرية حيث يمر جزء كبير من النفط خلال خط أنابيب سوميد الذى يعبر الاراضى المصرية من البحر الأحمر الى البحر المتوسط . وكذلك فان النفوذ السوفيتى فى الجزء الجنوبى من البحر الأحمر وقطر اغلاق باب المندب يهدد أمن قناة السويس والامن المصرى.

وفق هذه العناصر الثلاث التى تعكس الرؤية العسكرية المصرية للأمن الخليجى دون أبعاده الاخرى الاعمق انخرطت مصر فى انشطة وادوار عسكرية اخذت شكلين اساسيين: الدعم العسكرى المباشر للعراق بالذخائر والعتاد . والدعم غير المباشر عبر التعاون مع الولايات المتحدة وهو التعاون الذى أخذ شكل تقديم تسهيلات عسكرية فى مواقع عسكرية مصرية مهمة للقوات الامريكية (مثل قاعدة رأس بناس على البحر الاحمر) وشكل المشاركة فى تدريبات ومناورات مشتركة مع قوات امريكية كان ابرزها مناورات النجم الساطع التى كانت تشهد تدريبات

امريكية فى بيئة صحراوية قريبة من البيئة الخليجية استعدادا للتدخل المباشر وهو التدخل الذى حدث فعلا فى حرب الخليج الثانية.

٤ - مرحلة التسعينيات

واجه النظام الاقليمى الخليجى فى هذه المرحلة تحديات ، ومر باحداث وتطورات كانت من الخطورة الى درجة زلزلت مرتكزاته وأثرت بعمق فى مجمل تفاعلاته. واذا كان الحدث الاساسى الذى واجه النظام الخليجى فى هذه المرحلة هو الغزو العراقى للكويت وتداعياته، وعلى الاخص حرب تحرير الكويت والدور الامريكى "القائد" فى هذه الحرب، فإن الجذور الحقيقية لتلك التفاعلات تعود الى الاحداث والتطورات التى شهدتها البيئة الداخلية الخليجية مع نهاية الحرب العراقية - الايرانية وبالذات طموح العراق لتوظيف انتصاراته على ايران وخروجه قويا عسكريا من حرب السنوات الثمانى للقيام بدور القوة الاقليمية المهيمنة فى الخليج وايجاد حل للمشاكل الاقتصادية المتراكمة طيلة سنوات الحرب مع ايران ، وطموح الولايات المتحدة ليس فقط للقيام بدور القوة العظمى العالمية بل وايضا القوة الاقليمية الوحيدة المهيمنة فى الخليج ، وظهر ذلك فى شكل رفض امريكى قاطع للدعوة العراقية - الايرانية بالانسحاب من الخليج وعلى العكس تأكيد نية تكثيف الوجود العسكرى واعلان العزم على التصدى لاى قوة اقليمية خليجية تنوى تحدى النفوذ الامريكى او الاضرار بالمصالح الامريكية فى الخليج.[١٩٦]

مراجعة تطورات الاحداث ابتداء من فبراير ١٩٩٠ وحتى تاريخ الغزو العراقى للكويت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠ كانت تؤكد ان المواجهة باتت حتمية بين الولايات المتحدة والعراق، وعندما وقع الغزو اظهرت الولايات المتحدة جدية بالغة للقيام بهذه المواجهة من خلال اصرارها على فرض الحل العسكرى وإفشال أى محاولة لانجاح مبادرات الحل السياسى العربية وغير العربية وقد تحقق لها اكثر مما أرادت إذ لم تخرج العراق فقط من الكويت بل دمرت قدراته وفق مخطط تدمير استراتيجى ووضعته أسير سلة من القرارات الدولية فرضت عليه الحصار

الدولي ليتحقق بعض ما كان يحلم به الرئيس جورج بوش باعادة العراق الى العصور الوسطى.

قامت مصر بالدور الأساسي للحيلولة دون الحل العسكرى، وقدم الرئيس مبارك مبادرات لاقناع الرئيس العراقى بالانسحاب من الكويت قبل التاريخ المحدد من قبل مجلس الأمن كمهلة لفرض الحل العسكرى عن طريق قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وبمشاركة عدد من الدول العربية فى مقدمتها مصر وسوريا. وهناك من يفسر هذه المشاركة المصرية السورية فى قوات التحالف الدولي ضد العراق بأن مصلحة مشتركة ربطت بين البلدين كانت وراء هذه المشاركة تتمثل فى الحيلولة دون هيمنة العراق على منطقة الخليج ، ومن ثم تزايد نفوذه العربى اذا اتيحت له الفرصة لان يخرج منتصرا من الازمة التى ترتبت على احتلاله للكويت، وانه كانت هناك مصلحة مشتركة لمصر وسوريا فى الحفاظ على الوضع الذى كان قائما بالخليج قبل الغزو العراقى وفى الحد من طموح نظام صدام حسين فى التمدد والهيمنة.

وبعد هزيمة العراق، اصبحت لهما مصلحة مشتركة ايضا فى استثمار الدور الذى قامت به، والتأثير على الترتيبات الامنية الجديدة واعادة بناء النظام الاقليمى العربى الذى انطلق من هذه الترتيبات .

مثل هذا التفسير قد يعنى ان مصر كانت غير جادة فى مسعاها لانجاح الحل السياسى للأزمة، وهذا غير صحيح رغم الخلافات التى كانت قد ظهرت خاصة ابتداء من قمة بغداد فى مايو ١٩٩٠ بين الرئيسين مبارك وصدام حسين، ورغم التقارب المصرى – السورى فى تلك الفترة ومرور الرئيس مبارك على دمشق ولقاء الرئيس حافظ الأسد وهو فى طريق عودته من مؤتمر قمة بغداد .

كانت مصر جادة فى انجاح الحل السياسي، وكانت حريصة على عدم التورط فى حرب داخل العراق عقب تحرير الكويت، وكانت حريصة أيضا على ان يبقى أمن الخليج عربياً ، لكن الأمنية لم تكن فى مستوى التحولات والتحديات والمخططات ، وبالذات الأمريكية .

كان التحول فى الموقف الخليجى ازاء كل ماهو عربى عميقاً ومثيراً، وكان التخطيط الأمريكى لمستقبل الخليج واسعاً ودقيقا. فقد انتهت أزمة الخليج الثانية بأزمة فى العلاقات العربية- العربية ، تم على أثرها فك الارتباط الخليجى بالعمق العربى. وظهر ذلك على مستويين: الأول هو الدعوة لاعادة تنظيم العلاقات الخليجية - العربية على أسس جديدة تأخذ فى اعتبارها عامل المصلحة كأساس لهذه العلاقة بدلاً من عامل الانتماء والولاء. والثانى، هو تقليص الدور العربى فى أمن الخليج، وربط هذا الأمن بالأمن العالمى، أو اعطاء الأولوية للبعد الدولى فى هذا الأمن على غيره من الابعاد والاعتبارات الأخرى، على أساس أن الدول الغربية، والولايات المتحدة بصفة خاصة، لها مصلحة فى هذه المنطقة ومعنية بالأمن الخليجى(١٩٩).

هذا الاتجاه أدى الى افشال مبكر لمحاولة اشراك بعض الدول العربية وفى مقدمتها مصر فى أمن الخليج. فإعلان دمشق الذى تم التوصل إليه فى السادس من مارس ١٩٧١ بدمشق بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزيرى خارجية مصر وسوريا باعتبارهما الدولتين المشاركتين بفعالية اضافة للمغرب فى جهود تحرير الكويت لم يستطع الصمود أمام عدة تيارات استهدفت تقويض دعائمه أبرزها: التيار الانعزالى الذى دعمه الانقسام الذى ساد الموقف العربى ازاء الازمة (مصطلح "دول الضد" استمر لسنوات بعد عام ١٩٩١ فى أدبيات الاعلام الكويتى لوصف الدول العربية التى عارضت دخول قوات التحالف الدولى الى السعودية ودول الخليج)، والاتجاه المندفع نحو ربط أمن الخليج بأمن الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة، على أساس أنها حصن الامان القوى للدفاع عن هذا الامن. وأخيرا التيار الذى كان يحرض لإرضاء ايران ، ويهمه دعم الدور الايرانى فى الخليج والقبول بوجهة نظرها الداعية الى ابعاد الدور العربى عن هذا الامن انطلاقاً من دعوتها الى جعل أمر الدفاع عن الخليج مسئولية الدول الخليجية وحدها دون أى وجود أجنبى عربى أو غير عربى(٢٠٠).

فاعلان دمشق الذى اعتبر ان "وجود القوات المصرية والسورية الموجودة على ارض المملكة العربية السعودية ودول عربية خليجية أخرى نواة لقوة سلام عربية تعد لضمان أمن وسلامة الدول العربية فى الخليج ونموذجا يحقق فعالية النظام الامنى العربى الدفاعى الشامل" تم التراجع عنه من جانب الدول الخليجية. لكن أهم ما يلفت الانتباه أن هذا التراجع بدأ فى مرحلة مبكرة، وفى اعقاب الزيارة المهمة التى قام بها ديك تشينى وزير الدفاع الأمريكى (الاسبق) لدول الخليج وبحث خلالها تنظيم التواجد العسكرى الأمريكى، وأسس النظام الأمنى الجديد فى الخليج، ودور الولايات المتحدة فى هذا النظام حيث ترددت أنباء عن تحفظ أمريكى واضح على المشاركة العربية فى أمن الخليج[٢٠١].

وبالفعل التقى وزراء خارجية دول اعلان دمشق الثمانى فى الكويت يوم ١٥ يوليو ١٩٩١ واتفقوا على اجراء تعديل جوهرى فى النص الخاص بالتعاون العسكرى حيث الغى النص الاول الخاص "بأن القوات المصرية والسورية نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة دول المنطقة" واستبدلت بفقرة اخرى تقول: "يحق لأى دولة من دول مجلس التعاون الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها اذا رغبت فى ذلك[٢٠٢]. وهو ما يعنى استبدال التعاون الجماعى بعلاقات ثنائية اختيارية. وانتهى أمر الترتيبات الأمنية الجديدة لان تكون ترتيبات ثنائية بين كل دولة خليجية والولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى، ولم يتم التراجع فقط عن اعلان دمشق كامتداد عربى للأمن الخليجى بل تم أيضا التراجع عن صيغة الأمن الجماعى الخليجى واكتفى بالتنسيق المشترك وبقوة درع الجزيرة مع تحسين أوضاعها[٢٠٣]. ليس هذا فقط بل وضع العراق تحت الحصار الدولى وفرضت عليه الولايات المتحدة اضافة الى ذلك احتواء مزدوجاً مع ايران ليتحقق هدف أمريكا كقوة فريدة ووحيدة مهيمنة على الخليج .

ولقد أدت هذه التطورات الى مراجعات فى الرؤية المصرية لأمن الخليج عنها فى الأشهر التى واكبت الازمة منذ غزو العراق للكويت وحتى اكتمال تحرير

الكويت. فقد كان الخطاب الرسمى المصرى حاسماً فى طرحه لرؤية عربية لأمن الخليج مفادها أن أى نظام أمنى فى هذه المنطقة لابد أن يكون عربيا.

وكان هذا يعنى ما يلى:

- ضرورة اقامة نظام عربى راسخ للأمن القومى بمعناه الشامل .
- ارتباط أمن الخليج بالمواثيق العربية وفى مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك. وأضيف اعلان دمشق الى هذه المواثيق التى كان يتحدث بها الخطاب الرسمى المصرى لتأكيد عروبة الأمن فى الخليج خلا تلك الفترة .
- عدم مشاركة دول الجوار فى النظام الأمنى الخليجى. فوجود وضع خاص لدولة مثل ايران أو تركيا لا يعنى مشاركتهما فى هذا النظام .
- أن أمن الخليج جزء من الأمن القومى العربى ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن مصر ، وأى تهديد للأمن الخليجى ينعكس على الأمن المصرى بأبعاده المختلفة(٢٠٥).

وفى أعقاب القرار المصرى بسحب القوات المصرية التى شاركت فى حرب تحرير الكويت فى مايو ١٩٩١ ظهرت فكرتان جديدتان فى الخطاب المصرى هما:

- ان أمن الخليج لابد ان ينبع من دوله نفسها ، فلا أحد يستطيع ان يفرض عليها خطة أمنية .

- أن الأمن ليس بالضرورة قوات وجيوش فمن الممكن ان تكون هناك انواع كثيرة من التعاون لتأمين المنطقة(٢٠٦).

وأذا كانت الفكرة الاولى تعكس الاحباط المصرى من الموقف الخليجى فى اعلان دمشق، فإن الفكرة الثانية تكشف عن وعى جديد بحقيقة القضية الأمنية فى الخليج وهى أن الأمن ليس مجرد أمن عسكرى مثلما كان الادراك المصرى طيلة عقدى السبعينيات والثمانينيات وحتى انسحاب القوات المصرية من الخليج بل ان الامن قضية شاملة متعددة الأبعاد تعكس حقيقة التحديات والتهديدات الداخلية

والاقليمية والدولية التى تواجه الأمن فى الخليج وتعتبر أخطاراً على شعوبه وأنظمته الحاكمة وليس مجرد أمن النفط أو أمن النظم.

ثالثاً : مصر وأمن الخليج - رؤية مستقبلية

يكشف التحليل السابق عن مجموعة من الحقائق أهمها:

١- أن الدور المصرى فى أمن الخليج كان دوراً هامشياً وتابعاً منذ ظهور قضية الأمن الاقليمى فى الخليج عقب الانسحاب البريطانى فى ديسمبر ١٩٧١. فقضية أمن الخليج التى بدأت بسؤال "ملء فراغ القوة" الناتج عن الانسحاب البريطانى لم يجد اجابة مصرية لأسباب موضوعية بدأت بنكسة ١٩٦٧، ثم بوفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وكان هذا كله يعنى انحسار الدور المصرى وتراجع الالتزامات القومية لمصر خاصة فى ظل خصوصية القيادة المصرية الجديدة وتوجهاتها السياسية نحو تحسين العلاقات مع أمريكا والسعودية وايران وفتح باب التفاوض مع اسرائيل. فى ظل هذا كله لم يكن غريباً ان تتمحور الرؤية المصرية للأمن فى الخليج من خلال ربط متطلبات الامن المصرى والأمن القومى العربى بمتطلبات الامن الغربى الذى يتمثل اساساً فى التصور الأمريكى لأمن الخليج القائم على المرتكزات الاربع التالية(٢٠٧)

- الفصل بين أمن الخليج وتطورات الصراع العربى - الإسرائيلى .
- التلويح المستمر بالخطر السوفيتى والتهديد العسكرى السوفيتى لمصادر النفط .
- التأكيد على الجوانب العسكرية لأمن الخليج وتصوير قضية الأمن على أنها قضية محض عسكرية فى المقام الأول .
- أن ضمان أمن الخليج يكون فى مزيد من التنسيق العسكرى والتحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة رغم ان مثل هذا التحالف فى ظل ما عرف

بسياسة "الاجماع الاستراتيجى" فى عهد ريجان كان يفتح ابواب التنسيق العسكرى مع اسرائيل.

٢-أن الرؤية المصرية للأمن فى الخليج لم تتعامل مع قضية أمن الخليج كتعبير عن الأمن الاقليمى للخليج بدوله الثمانى، فاستبعدت ايران نهائياً عن أى اطار للمشاركة فى هذا الأمن خاصة فى ظل الجمهورية الاسلامية، وكان أمن الخليج وفق الرؤية المصرية يعنى امن دول مجلس التعاون وبتحديد أكثر أمن النفط من خطر التهديد السوفيتى وأمن الدول النفطية من خطر الثورة الايرانية والتهديدات السوفيتية.

٣- ان الرؤية المصرية للأمن الخليجى لم تنظر الى هذا الأمن كقضية اقليمية – تنموية وفق منظور آخذ فى التنامى والصعود فى أوساط النخب الخليجية التى كانت تتلمس حقيقة المشاكل والتحديات التى تواجه المجتمعات الخليجية .

فمفهوم أمن الخليج الذى أخذ فى الانتشار فى أوساط النخب الخليجية هو الأمن الشامل الذى يدخل فى تكوينه اعتبارات وأبعاد مختلفة منها الداخلى والاقليمى والخارجى، ومنها العسكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى. مثل هذا الأمن المطلوب هو الذى يؤمن الكيان الاجتماعى والسياسى ضد الأخطار التى تتهدده، وتحافظ على مصالحه فى النمو والتقدم ويهئ الظروف المناسبة لتحقيق الاهداف الوطنية والقومية بما يحقق الاتفاق والرضا العام فى أوسع الأوساط الشعبية. ومن ثم فإن هذا الأمن يتركز حول الإنسان الذى هو أسس الأمن الاجتماعى وهو محور عملية التنمية .

لم تأخذ الرؤية المصرية لأمن الخليج هذا المفهوم التنموى- الاقليمى لأمن الخليج لأنه من ناحية يرى ان الأمن قضية مجتمعية مرتبطة بالمجتمعات الخليجية وشعوبها وطموحاتها، كما أنه من ناحية أخرى أمن كل دول الاقليم الخليجى دون استثناء وبالتحديد دون استبعاد ايران أو العراق من اطار هذا الأمن. كانت مصر بعيدة عن هذا المفهوم لأنها ارتبطت استراتيجيا بالولايات المتحدة ووقعت أسيرة الفهم الامريكى السطحى لأمن الخليج باعتباره أمن النفط مع التركيز على الاتحاد

السوفيتى كمصدر خطر رئيسى على أمن النفط واستقرار الأوضاع القائمة أى نظم الحكم القائمة الصديقة بغض النظر عن شرعية هذه النظم وقبولها العام عند شعوبها.

٤-الغياب المصرى عن هذه الرؤية جعل مصر بعيدة عن الخليج وقضاياه عندما كان الخيار بين الأمن الأمريكى أو الأمن المصرى-السورى للحفاظ على أمن الخليج. ومن هنا بالتحديد فإن مصر مدعوة لمراجعة سياساتها الخليجية على أسس من القراءة العلمية للأوضاع فى الخليج ولخصوصيات العلاقات الاقليمية الخليجية وأن تدرك حقيقة التطور فى الوعى الخليجى من القضية الأمنية وهو وعى يرتكز على مجموعة من الحقائق أبرزها:

- الاستياء من كثافة عسكرة الخليج وعمق النفوذ الأمريكى وصيغة الأمن الاستراتيجى التى استنزفت القدرات والطاقات فى انفاق عسكرى لا طائل من ورائه. فقد وصل حجم الانفاق العسكرى فى دول النظام الخليجى الثمانى فى الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٩٤ فقط ما يقدر بـ ٥٢٩,٤٣٣ مليار دولار.[٢٠٨]

- البحث عن صيغة جديدة للأمن الخليجى اكثر قدرة على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل من خلال السعى نحو صيغة الأمن التعاونى القائم على أساس كثافة علاقات الاقتصاد المتبادل والتحول الى كتلة اقتصادية قوية قادرة على التفاعل البناء مع عصر العولمة والاقليمية الجديدة. ولعل فى المقررات الصادرة عن القمة الخليجية الحادية والعشرين فى البحرين وخاصة ما يتعلق بالعملة الخليجية الموحدة والتعريفة الجمركية الموحدة ما يشير الى جدية هذا التوجه ضمن اطار مجلس التعاون الخليجى.

- الوعى بأنه لا مجال للحديث عن الأمن فى الخليج بمعزل عن الدورين العراقى والايرانى، ومن ثم يجب البحث عن هندسة جديدة للأمن فى الخليج تؤمن هذه المشاركة فى اطار حل مقبول للمشكلة العراقية وللعلاقات مع إيران.

٥- إدراك هذه التطورات يفرض على الدبلوماسية المصرية بلورة رؤية مصرية جديدة للأمن فى الخليج تأخذ بتلك المفاهيم وتضع على كاهلها ثلاث مسئوليات:

الأولى: بلورة دور مصرى فعال فى انهاء الحظر المفروض على العراق وقيادة دور عربى فى هذا الاتجاه دون تجاهل للمطالب السعودية والكويتية .

الثانية: استعادة العلاقات مع ايران ، ووضع أسس قوية لعلاقات ثنائية مشتركة دون اغفال لأهمية الحرص الايرانى على تطوير علاقات خاصة بين طهران والقاهرة والرياض. فإذا كانت ايران تسعى الى خلق هذا المحور فإن الدور المصرى الخاص باستعادة العراق يمكن أن يكمل مربع التعاون المأمول بين ايران ومجلس التعاون والعراق ومصر .

مصر مطالبة بمراجعة موقفها من ايران ، وادراك حقيقة أنه لا مستقبل لدور مصرى فاعل فى الخليج ومشارك فى أمن الخليج دون تنسيق وتعاون وثيق مصرى - ايرانى قائم على أساس تعميق علاقات الاعتماد المتبادل ودعم المصالح المشتركة.

الثالثة : اتخاذ مبادرات جادة للربط بين الأمن الخليجى بمفهومه التنموى- الاقليمى والامن القومى العربى بمفهومه الشامل على أسس من أولوية الجغرافيا الاقتصادية على ضغوط الجغرافيا السياسية كضرورة لبناء تكتل اقتصادى عربى قوى له امتداداته الاقليمية مع ايران وتركيا ودول اسلامية أخرى. ولعل اعادة تفعيل مجموعة الثمانى الاسلامية من ناحية وربطها بمجموعة الخمسة عشرة ضمن تكمتل عدم الانحياز من ناحية أخرى ما يؤمن مثل هذا التوجه الجديد بقيادة مصرية.

ويبقى السؤال الصعب :

هل تقدر الدبلوماسية المصرية على استبدال مستطيل التوتر الراهن فى الخليج بأضلاعه الاربع: ايران والعراق وأمريكا ومجلس التعاون بمربع التعاون بين مصر وايران والعراق ومجلس التعاون .

أخذ هذه المهمة فى الاعتبار يمكن أن يبلور رؤية مصرية أكثر فعالية لأمن الخليج بمفهومه الواسع والشامل .

مراجع الدراسة

(١) فى تفاصيل النظام الاقليمى وهيكلته انظر:

د. محمد السعيد إدريس، النظام الاقليمى للخليج العربى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، فبراير ٢٠٠٠)، ص٢٥-٦٦ .

(٢) حول الانسحاب البريطانى من الخليج ونتائجه على الأمن الخليجى بعد عام ١٩٧١ انظر :

فريد هوليداى، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة زاهر ماجد ، (بيروت) دار ابن خلدون، ١٩٧٥) ، ص ٧٧-٨٦-١٢٩-١٣٦ .

(٣) توجد علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظام السياسى لدولة ما وتورط هذه الدولة فى سلوك صراعى، بمعنى أنه كلما قل الإستقرار زاد تورط الدولة فى الصراعات الدولية. انظر:

د. أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية – العربية ١٩٤٥-١٩٨١ دراسة استطلاعية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، يناير ١٩٨٨) ، ص١٦٢ .

(٤) د. عبد المنعم سعيد "دروس التجارب الوحدوية فى العالم" ندوة نظريات التكامل الإقليمى والواقع العربى، ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، (صنعاء، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة صنعاء ، سبتمبر ١٩٨٨)، ص٥-١٥ .

(٥) لمزيد من التعرف على خصائص تلك التجارب الثلاث وعلاقتها بالتهديد الخارجى أنظر:

John Arthur Carraty and Peter Gay The Columbia History of the World. (New- York 1987), pp. 735-761.

C. Jooseph Bernardo and Eugene H. Bacch, American Military Policy: Its Development since 1775, (Harrisburg, Penn: Military Service Publishing Co. 1955), pp.1- 47.

Max Jansen, History of European Intergration, (Amesterdam, University of Amesterdam 1975).

Mark H. Zacher and R. Stephen, Conflict and Stablity in Southern Asia (London City, N.Y.: Anchor Books, 1975).
Lan Teik soon, "The Superpowers and Regional Security in Southeast Asia", in: Mohammed Ayoob.
(ed), Regional Security in the Third world, (London: Croom – Helm, 1986) pp. 188-190.

(٦) David J. Mayers, Regional Hegemons- Threat Perception and Strategic Response, (Boulder Co: Wertview Press, Inc,1991, pp. 11-20.

(٧) روح اللـــه رمضانى، مضيق هرمـــز (بـــيروت ، الحقيقـــة بـــرس، ١٩٨٨)، ص١٠ .

(٨) د. عبد الخالق عبد اللـــه، النظام الإقليمى الخليجى، السياسة الدوليـــة ، الســـنة ٢٩ ، العدد ١١٤، (أكتوبر ١٩٩٣) ، ص ٣٠ .

(٩) W. Howard Wriggins. The Dynamics of Regional Politics: An Orientation, in: Haword W. Wriggins, et al. , Dynamics of Regional Politics, Faur Systems on the Indian Ocean Rim, (New York: Columbia University Press, 1992), pp.11-12.

(١٠) د. أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية - العربية ١٩٤٥-١٩٨١، مرجع سابق، ص١٦٤-١٦٥ .

(١١) Raymond Cohen Theral Perception and International Cresis, (Seattle, Uinversity of Washington Press, 1979)p.40

(١٢) James A. Bill. The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension, in: Jamal S.AL-Suwaidi, Iran and the Gulf: A Search For Stability , (Abu Dhabi , U.A.E., Emirates Center for Stategic Studies and Research , 1996), pp.99-100 .

(١٣) د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، (بـــيروت ، مركـــز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ، ص٧٥-٨٥ .

(١٤) Anthony H. Cordesman Thereats and Non- Threats from Iran, in: Jamal S.AL-Suwaidi, Iran and the Gulf: A Search For Stability , op. cit , p.231.

(١٥) ابراهيم نوار ، السياسة الخارجية العمانية ودبلوماسية الوســـاطة، السياســة الدولية، السنة ٢٥ ، العدد ١١٠، (اكتوبر ١٩٩٢)، ص٣١-٣٢ .

(١٦) James A. Bill. The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension, op.cit.p. 100

(١٧) Shahrm Chubin and Charles Tripp, Iran- Saudi Arabia Relations and Regional Order,: Iran and Saudi Arabia in the B alance of Power in the Culf, (London, O xford University Press. The International Institute for Strategic studies – ADELPHI Papers, 304) pp.63-64.

(١٨) د. سمعان بطرس فرج اللـــه ، الرؤية الكويتيـــة لأمـــن الخليـــج، فـــى: د. عبدالمنعم المشاط (محرر)، أمن الخليـــج العربـــي – دراســـة فـــي الادراك والسياسات ، (القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياســـية، ١٩٩٤)، ص٨٩-٩٥ .

(١٩) د. وليد محمود عبد الناصر، "ايران: نحو الحسم والتصعيـــد أم الاســـتمرار"، السياسة الدولية، العدد ١١٧، (يوليو١٩٩٤)، ص ٣٠ .

(٢٠) المرجع السابق، ص٣١ .

(٢١) Christine Moss Helms, IRAQ- Eastern Flank of the arab World, (Washington , DC, Brookings Institute , 1984), pp.25-26.

(٢٢) Christine Moss Helms, IRAQ- Eastern Flank of the arab World,op. cit. P.24.

(٢٣) د. غسان سلامة،المجتمع والدولة في المشرق العربـــي، مرجعـــع ســـابق، ص٨٥-٩٥ .

(٢٤) د. ابراهيم العيسوى، قياس التبعية في الوطن العربـــي، (بـيروت ، مركـز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص١٣-١٤.

(٢٥) د. عبد اللـــه النفيســـي، "مجلـس التعـاون الخليجـي- الإطـار السياسـي والاستراتيجى" ندوة مستجدات التعاون في الخليج العربي في إطارها المحلـي والدولي، (الكويت ، جامعة الكويت والجمعيـــة الاقتصاديـــة الكويتيـــة، ١٨- ٢٠ابريل ١٩٨٢)، ص٣١-٤٠ .

(٢٦) راجع ضمن هذه الأدبيات:

- د. ابراهيم العيسوى، قياس التبعية في الوطن العربي، مرجع سابق.
- د. انطونيوس كرم "التبعية الاقتصادية فى دول الخليج" فى أعمال ندوة التنميـة والتعاون الاقتصادى في الخليج، (الكويت جامعة الكويت والجمعية الاقتصاديـة الكويتية والمعهد العربى للتخطيط ٢٩ ابريـل -٢ مـايو ١٩٧٨)، ص٤٩٥- ٥١٩ .
- د. سعد الدين فتح اللــه، التنمية المستقلة - المتطلبات الاستراتيجيات والنتائج، مرجع سابق .

(٢٧) د. توفيق يوسف حصو "العلاقات الخليجية العربيـــة الأمريكيـــة- علاقـات متنامية غير متكافئة"، في: الخليج العربي والعالم الخارجي- أعمـــال النـدوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربـــى ٢٩/٤-٥١/١٩٨٤، (البصرة ، مركز دراســات الخليــج العربــى بجامعــة البصــرة، ١٩٨٧)، ص٢١٣.

(٢٨) د. ابراهيم العيسوى، قياس التبعية فـــي الوطـــن العربـــي، مرجــع ســابق، ص١٦-١٨.

(٢٩) د. عبد الخالق عبد اللـــــه، النظــام الإقليمــى الخليجــى، مرجــع ســابق، ص٣٠-٣١ .

(٣٠) د. خلدون حسن النقيب، "الخليج الى أين"، المستقبل العربـــي ، العــدد ٢٥٣، (مارس٢٠٠٠)، ص٤-٥ .

(٣١) للتعرف على ملامح البناء الاجتماعى - الاقتصادى فى ايران والعراق أنظر:

Jalangir Amuzegar Iran: An Economic Profile, (Washington, D.C. The Middle East Inslitute. 1977), pp.3-13-217-229.

George Lencaowski, (ed.) Iran Under The Pahlavis, (Stanford, Hoover Institution Publication 164, Stanford University), Espicialy Chapter3, pp.85-127.

Hooshang Amirahmadim An Evaluation of Iran`s First Development Plan and Challenges Facing the Seeond Plan, op. Cit., pp.287-324.

Christine Moss Helms, Irag – Eastern Flank of the Arab World, op. cit, pp. 21-23.

ياسين النسير، "الطبقة الوسطى وملكية الدولة: العراق نموذجاً"، جريدة الحياة (لندن)، ١٩٩٧/٥/٢٦ .

د. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة – المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مرجع سابق، ص١٠٧-١١٠، ١٢٥-١٣٥، ١٥٧-١٦٥.

(٣٢) د. سعد الدين ابراهيم "رؤية من الخارج للتحديات الثقافية من الخليج العربى"، محاضرات الموسم الثقافى الأول لعام ٨٤-١٩٨٥، (أبو ظبى، المجمع الثقافى)، ص١٠٨ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص١٠٩ .

(٣٤) يرى د. محمود سريع القلم أن الميرات السلبى لتاريخ العلاقات الإيرانية العربية لا يقارن تأثيره على هذه العلاقات بالنتائج شديدة السلبية لظاهرة اختلاف توازن القوى بين ايران والدول العربية المجاورة فى الخليج واقتصاد أغلب هذه الدول لمقومات الدولة القوية والتجانس الداخلى حيث وجدت نفسها أسيرة ضعفها واتجهت نحو الخارج طلباً للحماية على حساب إنماء وإثراء علاقات تعاون حقيقى وثيق مع إيران انظر:

د. محمود سريع القلم ، التقارب العربي – الايرانــي : المعوقــات الاقليميــة والدولية، ورقة منشورة في ندوة:

العلاقات العربية – الايرانية – الاتجاهات الراهنة وآفاق المســـتقبل، بحـوث ومناقشات الندوة التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربيـــة بالتعـاون مـع جامعة قطر ، ١٩٩٦ ، ص٤-٦ .

(٣٥) د. خلدون حسن النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، (بـيروت، دار الساق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦) ، ص١٨-١٩ .

(٣٦) المرجع السابق، ص١٩-٢١ .

(٣٧) المرجع السابق، ص٢١ .

(٣٨) M.S Agwani. Politics in the Gulf. (New Delhi , Vikas Publishing Press, 1987) , pp.12-17.

(٣٩) Fred Halliday , Arabia Without Sultans: A Political survey of Instability in the Arab World, (New York, Vintage Books, 1974), pp.227-239.

(٤٠) د. خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليـــج والجزيــرة العربيــة، مرجع سابق.

(٤١) د. عبد الخالق عبد اللــه، النظام الإقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص٣١.

(٤٢) آلان غريش ودومنيك فيدال، الخليج – مفاتيح لفهم حــرب معلنــة، ترجمــة ابراهيم العريس، (ليماسول ، دار قرطبة ، ١٩٩١) ،ص١٤٩-١٥٢.

(٤٣) راجع بهذا الخصوص:

فريد هوليداى ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمـــــة حــازم صاغية وسعد محيو، (بيروت دار ابن خلدون، ١٩٨١) ،ص١٩١-٢٨٧ .

الجبهة الشعبية لتحرير عمان"البرنامج السياسى" دراســات ٩ يونيــو، (دائــرة الاعلام والدعاية والتحريض، يونيو١٩٨٢).

حسين موسى، البحرين – النضال الوطنــــي والديمقراطــي١٩٢٠ -١٩٨١ ، (الحقيقة برس، الطبعة الأولى ١٩٨٧)، ص١٦١-٢٢٠.

(٤٤) أيمن الياسينى، الدين والدولة فى المملكة العربية السعودية، (بيروت ، دار الساقى، ١٩٩٠)، ص١٢٨.

(٤٥) المرجع السابق ، ص١٣١-١٣٤ .

(٤٦) د. أسامة الغزالى حرب، مجلس التعاون والأمن الاقليمي في الخليج، دراسة غير منشورة، ص٣-١٥.

د. عبد الله فهد النفيسى، مجلس التعاون، الإطار السياسي والاستراتيجي، مرجع سابق، ص٤٥-٤٧.

(٤٧) د. سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، مرجع سابق، ص٨٥-٨٦.

(٤٨) Zalmay Khalilzad, "The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony, Survival, vol. 37, No.2, (Summer 1995), pp.109-110.

(٤٩) يتحدث م. عجوانى عن الفجوة الواسعة بين التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى تلك البلدان وغياب أو ضعف التحديث السياسى وهذه الحالة تكشف عن إزدواجية "خرقاء" بين وجود مؤسسات سياسية وطنية ترجع للقرن الثالث عشر وتكنولوجيا نفطية أجنبية عالية العصرية Ultramodern حيث الفجوة الواسعة جداً بين الاثنين، انظر :

M.S. Agwani, Politics in the Gulf, op. cit.,p.11.

(٥٠) د. إميل نخلة، أمريكا والسعودية- الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، (بيروت- دار الكلمة والنشر ، ١٩٨١)، ص٥٨.

(٥١) المرجع السابق، ص ٥٨.

(٥٢) حسن جوهر وجودت بهجت "الخليج وعوامل السلام والاستقرار"، المستقبل العربى، العدد ٢١١، (اغسطس١٩٩٦)، ص٣٦-٣٧.

(٥٣) Giacomo Luciani, The Oil Rent, The Fiscal Grisis of the State and Democatization" in Ghassan Salama. (ed.). Democracy Without Democrats? : The renewal of politics

in the Arab Muslim world, (London, I.B. Tauris Publisher,1994)pp.130-156

(٥٤) المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧ .

(٥٥) يوضح المحلل السياسى الايرانى مهداوى جوهر هـــذه القـــاعدة بقولـــه: "أن الدولة المعتمدة على مصادرها الطبيعية واستثماراتها الاقتصادية تــبرز ميــلا ضئيلا تجاه الديمقراطية، وذلك لان الدولة الديمقراطية المعتمدة على عائداتـــها من الضرائب عليها ان توضح أوجه صرف تلك العائدات، أو بصورة أخـــرى عليها أن تعكس الخدمات المقدمة نظير تلك الضرائب" أنظر:

رانفير كانوار، "التحالفات والتوازنـــات فـــى الشـــرق الاوســط وارتباطـــها بالاستقرار - نظرية توازن القوى وتطبيقاتها فى المنطقة العربيـــة"، جريـــدة الخليج، ١٤ نوفمبر ١٩٩٦ .

(٥٦) فريد هوليداى، مقدمات الثورة فى ايران، ترجمة مصطفى كركوتى، مراجعــة خليل هندى، (بيروت) دار ابن خلدون، ١٩٧٩ ، ص٥٧-٨٩.

(٥٧) د. محمد السعيد عبد المؤمن، ايران من الداخل - رؤية مصريـــة ، مرجــع سابق، ص٥٦-٥٧.

(٥٨) Hooshang Amirahmadi, An Evalution of Iran`s First Development Plan and Challenges Facing the Second Plan, op.cit.pp.288-307.

(٥٩) د. وليد محمود عبد الناصر، ايران نحو الحســم والتصعيــد أم الاســتمرار؟ مرجع سابق ص٢٨-٢٩.

(٦٠) المرجع السابق ، ص٢٨.

(٦١) حول هذه التطورات انظر:

محمد صادق الحسينى، "الظاهرة الخاتمية" - انقلاب الريـــف والمدينـــة ضـــد تجمع اثينا القديم، جريدة الخليج"، ٥ يوليو ١٩٩٧، اميـــن النصـــار، "أســباب نجاح خاتمى فى الانتخابات الرئاسية الايرانية"، جريدة الرأى العام" (الكويــت)، ١٣ يونيو ١٩٩٧.

د. تركى الحمد "تأملات فى مقدمات الثورة الايرانية الثانية – من دولة الثـــورة الى ثورة الدولة"، جريدة الشرق الأوسط ، ١٥ يونيو ١٩٩٧ .

(٦٢) د. غسان سلامة ، المجتمع والدولة فى المشرق العربـــــي، مرجـــع ســـابق، ص١٨٤.

(٦٣) Ofra Bengio "The Challenges to the Territorial Integritey of Iraq", Survival, Vol.37. No.2 (Summer 1995), pp.74-76.

(٦٤) Hassan Hamdan al-Alkim, The Gcc States in an Unstable World : Foreign Policy Dilemmcas of Small States. (London, Saqi Books, 1194),p.39.

(٦٥) Zalmay Khalilzad, "The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony, Survival, Vol. 37, No.2, Summer 1995),p.110.

(٦٦) Shahrm Chubin and Charles Tripp, Iran- Saudi Arabia Relations and Regional Order, op.cit. p.63.

(٦٧) Ibid., p.62.

(٦٨) حسن جوهر وجودت بهجت، الخليج وعوامل السلام والاســـتقرار، مرجـــع سابق، ص٤٢-٤٣.

(٦٩) Shahrm Chubin and Charles Tripp, Iran- Saudi Arabia Relations and Regional Order, op.cit. p.62.

(٧٠) Ibid., p.3.

(٧١) Zalmay Khalilzad, "The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony, op.cit , p.111.

(٧٢) د. بهجت قرنى، السياسة الخارجية السعودية والدفاع عن العقيدة فـــى عـــالم متغير، فى: د.بهجت قرنى ود. على الديـــن هـــلال (محـــرران) السياســـات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر سعيد عوض، (القاهرة ، مركز البحـــوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤) ، ص٥٢٦.

(٧٣)راجع جريدة الخليج، أيام ٢٨و٢٩و٣٠ يونيو١٩٩٥ .

(٧٤) Shahrm Chubin and Charles Tripp, Iran- Saudi Arabia Relations and Regional Order, op.cit. p.61.

(٧٥) انظر نص تقرير لجنة تقصى الحقائق فى الغزو العراقى للكويت ونص رد الحكومة على التقرير فى: جريدة الخليج ١٩٩٥/٨/٢٤و ١١ يوليو ١٩٩٥.

(٧٦) جريدة الخليج ، ٢١ اكتوبر ١٩٩٦ .

(٧٧) عرفت دولة الامارات عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٥ تصعيدا للمطالب الديمقراطية والوطنية التى تركزت حول مطلب الدستور الدائم والمشاركة السياسية وتحقيق المزيد من الوحدة بين الامارات السبع أعضاء الاتحاد من خلال مذكرة مشتركة لمجلس الوزراء والمجلس الاتحادى عام ١٩٧٩ ولجمعيات النفع العام فى عام ١٩٨٥ .

(٧٨) من أبرز تيارات المعارضة الحديثة نذكر: تجمع علماء الدين المناضلين وحركة تحرير ايران، والتيار القومى الليبرالى، انظر: جريدة "القبس" ١٩٩٧/٥/١٩ وجريدة الخليج ١٩٩٧/٣/١٨ . أما أبرز التنظيمات السياسية المعارضة فى عهد شاد فكانت: جماعة فدائى إسلام (بزعامة آية الله كانسانى)، والجبهة الوطنية (بزعامة مهدى بازرجان ومؤسسها د. محمد مصدق) ، وحزب تود الشيوعى انظر:

M.S. Agwani, Pilitics in the Gulf, op.cit, p.13.

(٧٩) James A. Bill. The Geometry of Instabilitg in the Gulf. The Rectangle of Tension, op. cit. Pp.110-11.

(٨٠) Ibid, p.111.

يتفق د. شفيق ناظم الغبرا مع هذا التحليل ويرى ان العراق كان يعانى من حالة اختناق داخلى مزمنة قبل غزوه الكويت. فقد كان يشعر باختناقين رئيسين لعبا دوراً كبيراً فى أزماته السياسة المتتالية. الأول هو تركيبة العراق الداخلية والثانى محدودية اطلالته على الخليج. هذا الوضع ساهم بفرز قوى سياسية قمعية وشديدة المركزية، وفى الوقت نفسه ساهم بعقدة المغالاة فى عسكريته، فقد أدى هذا الى جعل تصور العراق للعلاقة مع دول الجوار أيضا

تقوم على السلطة العسكرية وتقوم أيضا على تصدير الآمه الخارجية للخـــارج. انظر:

د. شفيق ناظم الغبرا ، الخليج العربى ودول الجوار حالة الكويـــت والعـــراق، مصدر سابق،ص٢-٣.

(٨١) د. سمعان بطرس فرج اللــــه ، الرؤية الكويتية لأمن الخليج ، مرجع ســـابق، ص٨١ .

(٨٢) د. محمد السعيد إدريس، النظام الاقليمي للخليـــج العربـــي، مرجـــع ســـابق، ص١٢١-١٩٠ .

(٨٣) يتفق مع هذا الاستنتاج م. عجوانى انظر:

M.S. Agwani, Pilitics in the Gulf, op.cit, p.11.

(٨٤) حول السيكولوجية السياسية للدول الصغيرة وخصوصيـــة أنمـــاط تفـــاعلات وتحالفات وحدة النظر الى قضيتى الامن والبقاء أنظر:

V.V Sveics, Small Nation Survival, (New York, Exposition Press, 1969), p.25.

M. Singer. Weak States in A World of Powers, (Vew York, Free Press, 1972) pp.89-100.

D. Vital, The Inequality of States: A Study of Small Power in International Relations, (Oxford: Clarendon Press, 1967), pp.1-5.

(٨٥) انظر فى تفاصيل هذا الرأى وكيف ان شعور العراق بالحصار الاقتصـــــادى مع تضخم آلته العسكرية دفعه الى غزو الكويت: محمد حسنين هيكل، حـــرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص٣٠٤-٣١٢ ، ٣١٦-٣٢٦ .

(٨٦) رانفير كانوار ، "التحالفات والتوازنات فى الشرق ارتباطـــات بالاســـتقرار - نظرية توازن القوى وتطبيقاتــــها فـــى المنطقـــة العربيـــة"، الخليـــج ص١٤ نوفمبر١٩٩٦.

(٨٧) د. عبد الخالق عبد اللــه، النظام الاقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص٣٢ .

(٨٨) د. عبد اللـــه الأشعال، قضية الحدود في الخليج العربـــي، (القـــاهرة، مركـــز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٧٨)، ص٢٣.

(٨٩) د. خلدون النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، (بـــيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩، ص١١١-١١٤.

(٩٠) المرجع السابق، ص١٠٨-١٠٩ .

(٩١) المرجع السابق، ص١٠٩ .

(٩٢) المرجع السابق ، ص١٠٩-١١٠ .

(٩٣) المرجع السابق، ص١١٠ .

(٩٤) المرجع السابق، ص١١١ .

(٩٥) د. عبد الخالق عبد اللـــه، النظام الاقليمي الخليجي، مرجع سابق، ص٣٢.

(٩٦) راجع بخصوص الأزمات الحدودية الخليجية:

جون. س . ولينكسون، حدود الجزيرة العربية - قصة الدور البريطاني فـــي رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة مجدى عبد الكريـــم، (القـــاهرة، مكتبـــة مدبولى، الطبعة الأولى، ١٩٩٣) ، ص٣٢١-٤٣٢ .

د. فتحية النبراوى ود. محمد نصر مهنا، الخليج العربي- دراسة فـــي تـــاريخ العلاقات الدولية والاقليمية، مرجع سابق، ص٣٨٣ -٤٠١ .

د. محمد حسن العيدروس، العلاقـــات العربيـــة - الايرانيـــة ١٩٢١-١٩٧١، مرجع سابق، ص٧٤-١٠٠، ١٠٥-١٣٣، ٢٠١-٢٢٠، ٢٥٥-٢٨٠.

(٩٧) Joh Duke Anthony, Transformation amidst tradition: the UAE in transition, in: Shahram Chubin, (ed.). Security in the Persian Gulf op. cit, pp.26-27.

(٩٨) عبد الجليل زيد مرهون ، أمن الخليج بعد الحـــرب البـــاردة، (بـــيروت، دار النهار للنشر، ١٩٩٧، ص١٤٠.

(٩٩) المرجع السابق ، ص١٤٣ .

(١٠٠) المرجع السابق ، ص١٤٤ .

(١٠١) د. سمعان فرج اللــه، الرؤية الكويتية لأمن الخليج، مرجع سابق، ص١١٨

(١٠٢) فريد هوليداى "الخليج والشؤون الدولية- الاستقلال ومـــا بعــده" ، ترجمــة ساطع نور الدين، جريدة السفير" ، ١٩٨٦/١١/٢٥.

(١٠٣) ألان غريش، دومنيك فيدال ، الخليج - مفاتيح لفهم حرب معلنـــة، مرجــع سابق، ص١٢٣.

(١٠٤) ابراهيم نوار ، السياسة الخارجية العمانية ودبلوماســية الوســاطة، مرجــع سابق، ص٣٧-٤٠.

(١٠٥) د. سمعان بطرس فرج اللــه، الرؤية الكويتية لأمن الخليج ، مرجع ســابق، ص١١٩.

(١٠٦) المرجع السابق، ص١٢٠.

(١٠٧) محمد السعيد ادريس، "رؤى عمان والامارات وقطر والبحرين" فى د. عبــد المنعم المشاط ، أمن الخليج العربي- دراسة في الادراك والسياسات، مرجــع سابق، ١٧٩-١٨٢.

(١٠٨) أحمد يوسف أحمد - السياسة الخارجية العراقيـــة وجدليـــة العلاقـــة بيــن معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور، مرجع ســـابق، ص٣١٣-٣١٥، ٣٣١- ٣٣٤ .

(١٠٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "السياسة العســكرية الايرانيـــة"، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦، (القاهرة،مركز الدراسات السياســية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ١٩٨٧، م، ص١٤٨-١٥١.

(١١٠) Geoffrey Kemp. "The Impact of Iranian Foreign Policy on Regional Security in jamal S. Al-Suwidi. (ed), Iran and the gulf : Asearch for Stability, op.cit, pp.130-133.

(١١١) فريد هوليداى، "الخليج والشؤون الدولية: الانفصـــال المثــير بيــن القــوة الاقتصادية والقوة السياسية" ترجمة ساطع نـــور الديــن، "جريـــدة الســفير" ١٩٨٦/١١/٢٦.

(١١٢) عملت الولايات المتحدة على فصل الأمن فى الخليج عن الأمن العربى وتعاملت مع اقليم الخليج كمصدر للنفط وسوق هائلة للمنتجات والتكنولوجيا وركزت على التهديد السوفيتى المحيط بالخليج انظر:
د. على الدين هلال "أمن الخليج والأمن العربى - ٢/١ "، جريدة الخليج"، ١٩٨٣/٦/١.

(١١٣) M.E. Ahrari. Khaomeini`s Iran and Threats to gulf Security, op. Cit. Pp.22-25.

(١١٤) محمد حسنين هيكل، مدافع آيات الله - قضية ايران والثورة، مرجع سابق، ص١٣٧-١٤٢.

(١١٥) ابراهيم نوار، السياسة الخارجية العمانية ودبلوماسية الوساطة، مرجع سابق، ص٤٣-٤٤ .

(١١٦) د. سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج ، مرجع سابق، ص١١٤.

(١١٧) المرجع السابق، ص١١٤-١١٥.

(١١٨) M.S. Agwai, Politics in the Gulf, op. Cit. Pp.17-19.

(١١٩) Christine Moss Helms, IRAQ- Eastern Flank of the Arab World, op.cit, pp.202-203.

(١٢٠) انظر خطة شارون لغزو منطقة الخليج، جريدة الخليج ، ١٩٨٣/٢/٦ .

(١٢١) انظر: د. محجوب عمر " أمن الخليج وارتباطه بالأمن العربى-١" جريدة الخليج، ٨١/٦/٣.

(١٢٢) د. سمعان بطرس فرج الله، الرؤية الكويتية لأمن الخليج ، مرجع سابق، ص١١٦-١١٧.

(١٢٣) ابراهيم نوار، السياسة الخارجية العمانية ودبلوماسية الوساطة، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩.

(١٢٤) محمد حسنين هيكل، مدافع آيات الله – قضية إيران والثورة، مرجع سابق،ص١٤٣-١٤٥.

(١٢٥) M.E. Ahrari, Khomeini`s Iran and Thrats to Gulf Security, op. Cit., pp.10-14.

(١٢٦) د. عمر الخطيب ، "الأمن العربى فى منطقة الخليج-٤" جريدة الخليج ، ١٩٨١/٢/٢٥.

(١٢٧) د. اسامة الغزالى حرب "الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربى – مصالح ثابتة وسياسات متغيرة"، المستقبل العربى، ابريل١٩٨٢، ص٣٩-٤٥.

تريم عمران، "من الصعب اقناع عرب الخليج بصدق نيات الامريكيين"- كلمة امام ندوة "وجهة النظر الغربية بشأن الموقف الاقتصادى والامن الاقليمى فى حرب الخليج التى نظمتها مجلة "كروس - بو" البريطانية فى لندن ، جريدة الخليج، ١٩٨٥/٧/٢٠ .

(١٢٨) آلان غريش ودومنيك فيدال، الخليج – مفاتيح لفهم حرب معلنة، مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٣.

(١٢٩) أحمد يوسف أحمد – السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور، مرجع سابق، ص٣١٨-٣٢٠ .

(١٣٠) حول تعريف المهيمن والمساوم والموازن انظر: د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمى للخليج العربى، مرجع سابق، ص٣٥-٣٩.

(١٣١) المرجع السابق، ص٦٧-١١٩ .

(١٣٢) انظر فى خصائص الدور السعودى كقوة موازنة فى النظام الخليجى ودور القوى الخليجية الصغيرة ضمن هذا الدور:

F. Gregory Gause III, Gulf Regional Politics: Revolution. War and Revalry", in: W. Howard Wriggins, Dyamics of Regional Politics, op, cit, pp.46-50.

(١٣٣) Richard N. Rosecrance, "Bipolarity, Muitipoarity and Future " Journal of Conflict resolution, vol.10, (September,1966), p. 322.

(١٣٤) W. Howard Wriggins, (ed), Dyamics of Regional Politics, op, cit, pp.295-296.

(١٣٥) انظر بهذا الخصوص:

د. نايف على عبيد ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، (بيروت) ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فبراير ١٩٨٦) ،ص١٩.

محمد السعيد ادريس، دور الامن والتعاون العسكرى فى تطور مجلس التعاون الخليجى ككيان اقليمى". المستقبل العربى، العدد ٢١٥، (يناير ١٩٩٧) ، ص٣٩-٥٧.

ويصف الدكتور عبد الله الاشعل مجلس التعاون بأنه تجمع اقليمى Regional Grouping أو ترتيبا اقليميا Regional Arrangement أو تنظيميا اقليميا Regional Orgainsation ويشبه برابطة دول جنوب شرق اسيا (اسيان انظر: د. عبد الله الاشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، (الكويت ، ذات السلاسل، الطبعة الأولى١٩٩٠)، ص٣٠-٣١، ٣٨-٤١.

(١٣٦) فى تفاصيل مزايا النظام متعدد الاقطاب انظر:

Karl W. Deutsch and David Singer. "Mulitpolar Powerand International Stability, World Politics, Vol. 16. (April 1964),390.

(١٣٧) مصطلح "القطب" هنا نستخدمه مجازيا للدلالة على ظهور تكوين سياسى له قرارات مميزة وسياسات وتطلعات مميزة عن القوتين الأخريتين.

(١٣٨) د. محمد عبد الغنى سعودى، "مجلس التعاون لدول الخليج العربى: مقوماته، انجازاته - معوقاته"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السبعون السنة الثامنة عشر، الكويت - يوليو ١٩٩٣) ، ص١٨٣ .

(١٣٩) حول خصائص النظام كما هي واردة في النظام الأساسي للمجلس انظر:

د. عبد الله الاشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي، (الرياض، اصدار المؤلف ، الطبعة الاولى، ١٩٨٣)، ص١٣٩-١٥٢.

(١٤٠) د. عبد الله القويز، ورقة مقدمة من ندوة: "التشريعات الاقتصادية في الدولة : تطبيقاتها ونتائجها"، غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، ١٩٩٢ .

(١٤١) د. محمد عبد الغني سعودي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي: مقوماته - انجازاته - معوقاته، مرجع سابق، ص١٨٢-١٨٣ .

(١٤٢) غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، مرجع سابق، ص٥١٥-٥٣٣.

(١٤٣) رياض نجيب الريس، "الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل القومية العربية والوحدة الاقتصادية"، المستقبل العربي، العدد ٩٨، (بيروت، ابريل١٩٨٧)، ص٢٢-٢٣.

(١٤٤) يمكن استخدام مصطلح "النظام الفرعي التراتبي" الذي يتألف من قوة كبرى واحدة على عدد من الدول كما وصفه زيمرمان واستخدامه غسان سلامة في تحليله للنظام الفرعي للجزيرة العربية على النظام الفرعي الخاص بمجلس التعاون الخليجي انظر: غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ ، مرجع سابق،ص٥٠٥.

(١٤٥) د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص٢٧-٣١.

(١٤٦) انظر في تفاصيل هذه التطورات:

د. مصطفى علوي، "أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أمن أم ترتيبات أمنية غير مترابطة؟" في : د. مصطفى علوي، (محرر) ، مصر وأمن الخليج بعد الحرب، (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص٦٠-٨٥.

محمد السعيد إدريس رؤى عمان والامارات وقطر والبحرين لأمــن الخليــج، فــى

د.عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربـــى، دراســة فـــى الادراك والسياسات (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القـــاهرة، ١٩٩٤)، ص٢١١-٢٤٨.

(١٤٧) لفهم آلية هذا التحول وطبيعة فهم الولايات المتحدة لدورها فى الخليج بعــد قيادتها الناجحة لحرب عاصفة الصحراء أنظر:

Zalmay Khalilzad, "The United States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony, Survival, (London The 9955, Oxford University Press, Summer 1995),pp.95-57.

(١٤٨) James A. Bill. The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension. op. cit, pp.101-102.

(١٤٩) Ibid., pp.109-110.

(١٥٠) Ibid., p.110.

(١٥١) راجع فى تفاصيل الوجود البريطانى فى الخليج:

د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مرجع سـابقص٥٠-٦١.

د. محمد الرميحى، "الصراع والتعاون بين دول الخليج العربـــى، المســتقبل العربى، السنة ٢ العدد ١٣، (مارس ١٩٨٠) ، ص٧٧ .

حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربى الحديثة: علاقاتها الدولية وتطــور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية (بيروت ، كتلة مؤسســـة الحيـــاة، ١٩٧٣) ، ص٤١.

(١٥٢) د. حسن الابراهيم "الخليج والوطن العربى"، المستقبل العربي، العـــدد ٦٦، (أغسطس١٩٨٤)، ص٤.

(١٥٣) بول س. نوبل، النظام العربى: الضغوط والقيود والفرص ، مرجع ســـابق، ص٨٥.

(١٥٤) جميل مطر ود. على الدين هلال، النظام الاقليمي العربـــي- دراســة فــي العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق.

(١٥٥) بول س. نوبل، النظام العربى: الضغوط والقيود والفرص ، مرجع ســابق، ص٨٧-٨٨.

(١٥٦) جميل مطر ود.على الدين هلال، النظام الاقليمى العربـــى- دراســة فــى العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق ، ص٣٢.

(١٥٧) أحمد يوسف أحمد ، تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربيـــة، (القاهرة، دار المستقبل العربى، جامعة الأمم المتحـــدة ، الطبعـة الأولـــى، ١٩٨٥) ، ص٢٥.

(١٥٨) د. عبد الخالق عبد اللـــــه، "العلاقـــات الخليجيـــة"، المســتقبل العربـــي، العدد٢٠٥ (مارس١٩٩٦)، ص٧-١١.

(١٥٩) أحمد يوسف أحمد ، تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربيـــة، مرجع سابق، ص٢٥.

(١٦٠) التقرير الاستراتيجى العربى لعـــام ١٩٨٥، (القـــاهرة، مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية، بالأهرام، ١٩٨١) ، ص١٥٥-١٥٦، ١٦١.

(١٦١) د. عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي، (بـــيروت، مركـــز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو١٩٨٧)، ص٦٧-٦٩.

(١٦٢) بول س. نوبل، النظام العربى: الضغوط والقيود والفرص ، مرجع ســابق، ص٨٩.

(١٦٣) المرجع السابق، ص٨٨-٨٩.

(١٦٤) د. عبد الخالق عبد اللـــه، العلاقات العربية - الخليجيـــة، مرجـــع ســابق، ص٧-٩.

(١٦٥) على الرغم من ان الحجج التى ساقها العـــراق لتـــبرير محاولتـــه احتـــلال الكويت فى يونيو ١٩٦١ كانت تتمشى مع التأكيدات الايديولوجية الناصريـــة فى الوحدة والتقدم فإن الرفض المصرى لهذا الاجراء كان حاسماً وتزعمـــت

مصر الاتجاه العربى الرافض له وقادت الموقف داخل الجامعة العربية لارسال قوات عربية للدفاع عن الكويت. لكن الأهم من هذا الموقف كانت الاسانيد التى ارتكز عليها الموقف المصرى فى مساندته لاستقلال الويت. فقد أكد على مبادئ مهمة تخدم مصداقية التوجهات السياسية المصرية فى قيادة النظام العربى أهمها:

- لا يمكن تسوية العلاقات بين الشعوب العربية إلا حسب المبادئ التى ارساها النضال الطويل للأمة العربية، تلك المبادئ التى تسترشيد بها حركة الامة العربية نحو مستقبلها ونحو هدفها المتمثل فى بناء وطن عربى حر ومواطن عربى حر.
- الاقتناع بان العلاقات بين الشعوب العربية لايمكن تسويتها بمعاهدات واتفاقات قديمة أو حديثة تم التوصل اليها بواسطة اطراف عربية أو أجنبية، لكن العلاقات العربية محكومة بما هو أعمق من المواثيق والاتفاقات.
- ان الجمهورية العربية المتحدة التى انبثقت من خلال عملية التوحيد الشامل بين مصر وسوريا: لا تستطيع بطبيعتها سوى دعم انه حركة نحو التوحيد الجزئى او الشامل كتعبير عام عن الارادة الشعبية، تقوم على اساس الاختيار الحر.
- ان من واجب الشعوب العربية الكبيرة ان تكون دعما للشعوب العربية الصغيرة مؤكدة إرادتها النزيهة المستمدة من المراجع الاصلية للتضامن العربى.
- انها لا تستطيع القبول بمبدأ "الضم" فى الوقت الذى تعلن فيه استعدادها لبذل جميع الجهود من أجل دعم منطق التوحيد العربى.

انظر:

هنرى لويس، اللعبة الكبرى – المشرق العربى المعاصر والصراعات الدولية، مرجع سابق، ص١٩٤-١٩٧.

(١٦٦) محمد حسنين هيكل، الانفجار -١٩٦٧ : حرب الثلاثين ســـنة، (القــاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى١٩٩٠)، ص٢٢٥.

(١٦٧) تصدت الحكومة البريطانية لمشروع الصندوق العربى وسخرت كل نفوذهــا لكل تحول دون أى امكانية لهذا التعاون بيــن الجامعــة العربيــة وامــارات الخليج ، وقررت انشاء صندوق بريطانتي وأكــدت علــى لســان الوزيــر البريطانى جورج طومسون على رفض معونــة الصنــدوق العربــى الا اذا وافقت الجامعة العربية ععلى أن تمر هذه المساعدة عــن طريــق صنــدوق المعونة البريطانى وعندما أخبر بعض الحكام جــورج طومســون "أنــهم لا يستطيعون رفض معونات عربية ولا أن يمتنعوا عن التعاون مع الجامعــة " واذا بجورج طومسون يهددهم بالعزل اذا لم يخضعوا لما طلب. وفعلا عــزل الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة، انظر:

محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

M.S Agwani. Politics in the Gulf, op.cit,pp.91-93.

(١٦٨) فريد هوليداى، الصراع السياسى في شبه الجزيرة العربية، مرجــع ســابق ص٢٣١-٢٥٢.

(١٦٩) محمد حسنين هيكل، الانفجار -١٩٦٧ : حرب الثلاثين سنة، مرجع سـابق، ص٢٢٥.

(١٧٠) حسن ابو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، (القاهرة ، ســيناء للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩١)، ص٤٢-٤٤ .

M.S Agwani. Politics in the Gulf, op.cit,pp.104-105.

(١٧١) حسن ابو طالب، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، (القاهرة ، ســيناء للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩١)، ص٤٢-٤٤ .

(١٧٢) د. عبد الخالق عبد اللــه ، العلاقات العربية - الخليجية ، مرجــع ســابق، ص١٠-١١.

(١٧٣) Shirin Gunter, Gulf Security: An Iranian Perspective, op. cit, p.38.

(١٧٤) محمـد حسـنين هيكـل، مدافع آيات اللـه قصة إيران والثورة، مرجع سابق، ص١٤٣.

(١٧٥) د.محمد حسنين العيدروس، العلاقات العربية الايرانية ١٩٢١-١٩٧١، مرجع سابق، ص٣٧٣ ٣٧٤.

(١٧٦) Shirin Gunter, Gulf Security: An Iranian Perspective, op. cit, p.38-39.

(١٧٧) غسـان سـلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٥١٨.

(١٧٨) Shirin Gunter, Gulf Security: An Iranian Perspective, op. cit, p.107.

(١٧٩) أحمـد يوسف أحمد ، تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق، ص٢٨.

(١٨٠) غسـان سـلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥، دراسة فى العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٥١٩.

(١٨١) المرجع السابق ، ص٥١٩ .

(١٨٢) أحمـد يوسف أحمد ، تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق، ص٢٩-٣٠، ٤٥-٤٦.

(١٨٣) كان اسم "نادى السفارى" من ابتداع رجل المخابرات الفرنسى"الكونت كلود الكسـندر دى مارنشـى" رئيـس هيـئة امن الدولة الشيوعى ومحاربته فى افـريقيا. وكان التصور أن تشارك فى هذا المشروع كل من فرنسا وايران والسـعودية ومصـر والمغـرب والجزائر لكن الرئيس الجزائرى الراحل هـوارى بومديـن لـم يتسـجب للمحاولة ورفضها وتمت كتابة اتفاق بين الحكومـات الخمـس الاخـرى والـتوقيع عـليه حتى قام كمال ادهم مدير المخابـرات السعودية بالتوقيع نيابة عن السعودية، والجنرال ناصرى رئيس السـافاك عن ايران، ورئيس المخابرات المصرية عن مصر واحمد الدليمى

رئيـــس المخابـــرات المغربية نيابة عن المغرب، وقام الكونت دى مارنشى نفسه بالتوقيع نيابة عن فرنسا انظر:

محمد حسنين هيكل، مدافع آيات اللــــه قصة إيران والثورة، مرجع سابق، ص١٤٨-١٥٠.

تـــأكيداً لما سبق يروى الدكتور بطرس غالى فى كتابه "طريق مصرى الى القـــدس" جانباً من أنشطة "نادى السفارى" بقوله "جاء لمقابلتى بهرام بهرامى ســـفير ايـــران ليقول لى ان ايران قررت ان تمد الصومال بالاسلحة، وانها فوق ذلك تعتزم تقديم المساعدة للسودان عن طريق مصر. وكانت ايران فى الواقع تمول المساعدات التى تقدمها مصر للبلدان الافريقية الرئيسية. وهكذا كنت اتعرف على قرارات اتخذها الشاه والرئيس السادات ليس من حكومتى بل من السفير الايرانى". انظر:

د. بطـــرس غالى "طريق مصر الى القدس" ٣/١ ، جريدة الخليج، ٢٠ مايو ١٩٩٩.

(١٨٤) د. محمـــود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية تأثير النفط العربى على مســـتقبل الوحـــدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية (ببيروت والقاهرة مركـــز دراســـات الوحدة العربية ، ودار المستقبل العربى، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢) ، ص٥٥-٦٦ .

(١٨٥) أحمـــد يوسف أحمد ، تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق، ص٤٤.

(١٨٦) جميـــل مطـــر ود.عـــلى الدين هلال، النظام الاقليمي العربي- دراسة في العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق ، ص٣٤.

(١٨٧) بـــول س. نوبل، النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص ، مرجع سابق، ص١٠٢-١٠٤.

(١٨٨) قلـــلت الثروة النفطية من الخلافات بين العرب الثوريين والمحافظين بايجاد مناطق للمصلحة المشتركة بينهم مثل اسعار النفط .

ويستند على ذلك عادة بأمثلة كالتقارب العراقي- السعودى فى النصف الثانى من السبعينيات، وتشابه السلوك التصويتى للدول النفطية بغض النظر عما اذا كانت ثورية او محافظة فى المجلس الاقتصادى للجامعة العربية فى الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٨. انظر:

أحمد يوسف أحمد ، تأثير الثورة النفطية على العلاقات السياسية العربية، مرجع سابق، ص٧١.

(١٨٩) المرجع السابق، ص٧١ .

(١٩٠) عن صراع القوى الكبرى فى الخليج فى السبعينيات أنظر:

آلان جريش ودومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة ، مرجع سابق، ص١٧٥-٢٠٠.

أما عن التنافس الأمريكى السوفيتى بصفة خاصة فى الخليج عقب الانسحاب البريطانى انظر: د. اسماعيل صبرى مقلد ، الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط الأبعاد الاقليمية والدولية، (الكويت ، ذات السلاسل للنشر، ١٩٨٦، ص٤٣٢-٤٦٠.

(١٩١) انظر فى تفاصيل هذه التطورات .

محمد السعيد ادريس ، دور الامن والتعاون العسكرى فى تطور مجلس التعاون الخليجى ككيان اقليمى ، المستقبل العربي، العدد ٢١٥ ، يناير ١٩٩٧، ص٤١-٤٣.

(١٩٢) F. Gregory Gause 111, Gulf Regional Pliitics, Revolutin , War and Rivalry ,op.cit,pp.39-41.

(١٩٣) د. على الدين هلال، مصر وأمن الخليج مشكلة منظور الدور المزدوج ، المستقبل العربي، العدد ٦٢ ، (ابريل١٩٨٤)، ص٦٢ .

(١٩٤) المرجع السابق ، ص٦٣ .

(١٩٥) المرجع السباق، ص٦٣-٦٤.

(١٩٦) فى تفاصيل هذه التطورات انظر:

د. محمـــد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص ٥٠٣-٥٢٥.

(١٩٧) لمزيد من المعرفة حول هذا الموضوع انظر:

محمد السعيد ادريس "رؤى عمان والامارات وقطر والبحرين لأمن الخليج"، مرجع سابق، ص١٥٨-١٦٦.

(١٩٨) د. وحيـــد عـــبد المجيد ، "رؤيتان مصر وسوريا لأمن الخلج" ، في د. عبد المـــنعم المشـــاط ، محـــرر، أمـــن الخـــليج العربي دراسة في الادراك والسياسات ، المرجع السابق، ص٣٤٠.

(١٩٩) حديث عبد الله بشارة لجريدة الشرق الأوسط في ١٩٩١/٢/٦ كان ذاخرا بهذا التوجه خاصة عندما قال "إن المستقبل العربي سيقوم على صيغة جديدة تقضى على هذه الخرافات والأوهام وهي أوهام التآخي العربي، والأمن العربي والوطن الواحد وسنبرز أننا واقعيون نتعامل على أسس ومصالح.

(٢٠٠) محمد السعيد أدريس، رؤى عمان والامارات وقطر والبحرين لأمن الخليج، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢٠١) تقرير لوكالة يونتيد بريس في ١١ مايو ١٩٩١.

(٢٠٢) جريدة "الخليج" ١٩٩١/٧/٢٦.

(٢٠٣) محمد السعيد ادريس، رؤى عمان والامارات وقطر والبحرين لأمن الخليج مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٢٠٤) حول مفهوم السياسة الاحتواء المزدوج انظر نص خطاب مارتن انديك أمام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الذي عرض فيه تفاصيل هذه السياسة في جريدة "الخليج" ١٩٩٣/٥/٢٣.

(٢٠٥) د. وحيد عبد المجيد، رؤيتا مصر وسوريا لأمن الخليج، مرجع سابق، ص ٣٤٥ – ٣٤٦.

(٢٠٦) المرجع السابق ص٣٤٦ .

(٢٠٧) د. على الدين هلال، مصر وأمن الخليج – مشكلة منظور الدور المزدوج، مرجع سابق. ص ٦١.

(٢٠٨) انظر د. محمد السعيد ادريس، النظام الاقليمي للخليج العربي، مرجع سابق، ص ١٠٧.

الفصل الرابع عشر

العلاقات المصرية السودانية

(الميراث التاريخي : مدركات وسلوك)

د. إبراهيم أحمد نصر الدين

معاداة المهدية للسلطان العثمانى، وليس إيمانا بدعاوى المهدية الدينية، إلا أنه من الصحيح أيضا أن العرابيين قد وقفوا من هذه الثورة موقفا معاديا، واشتبكوا معها فى معارك عسكرية عدة باعتبارها حركة تمرد ضد النظام الشرعى يتعين القضاء عليها، وباعتبار حقوق مصر القانونية والتاريخية فى السودان، هذا فضلا عن أن هذه الثورة قد قامت وتصاعدت فى ظل ظروف خضعت مصر فيها للاحتلال البريطانى منذ ١٨٨٢ بشكل أقعد الجيش المصرى عن مواجهة الاحتلال.(٤)

ثم إن الثورة المهدية انصرف جل همها إلى الحرب على مختلف الجبهات وبالذات مع كل من مصر والحبشة، وهو الأمر الذى صرف جهدها عن إقامة حكم مركزى قوى بديل للتحكم التركى ـ المصرى بعد أن دمرت كل أثر للإدارة والسلطة لهذا الحكم فعادت الفوضى والاضطرابات تضرب بأطنانها فى مختلف أرجاء السودان.

– وقد كان طبيعيا ، والأمور تتدهور على النحو السابق، أن تفكر بريطانيا فى إعادة فتح السودان مرة أخرى وبعون مصرى، فأعيد فتح السودان عام ١٨٩٨، وهزمت جيوش الثورة المهدية شر هزيمة خاصة وأن الضعف قد بدأ يسرى فى صفوفها لطول أمد القتال من جهة، وعجزها عن السيطرة على ربوع السودان بالتبعية من جهة أخرى.(٥) وهكذا خضعت السودان منذ عام ١٨٩٨ لما سمى بالحكم الثنائى ـ البريطانى المصرى ـ وقد عارضت الحركة الوطنية المصرية اتفاقية الحكم الثنائى باعتبارها انتقاصا للسيادة المصرية على السودان، فقد نظم الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل حملة قوية فى جريدته اللواء ضد الاتفاقية ووصفها بعدم الشرعية لمنافاتها للدستور المصرى الذى يشير إلى ان السودان جزء لا يتجزأ من مصر(٦)، وقد نظم الوطنيون المصريون فى أوائل العشرينيات حملة دعائية قوية

لا ينصرف هدف هذه الدراسة إلي تتبع تطـور العلاقـات المصريـة ــ السودانية فذلك أمر لا تحتمله هذه الورقة من جهة، ثم إنه يشق حتى على مـؤرخ واحد تناوله من جهة أخرى نظراً لطول أمد هذه العلاقات وتشعبها. من ثـم فـان هذه الدراسة تسعى إلى استنباط الخبرة التاريخية من مسيرة هـذه العلاقـات فـى تفاعلاتها بالإيجاب والسلب، كيفا يتسنى التوصل إلى قواعـد موضوعيـة تحكـم مسيرة هذه العلاقات فى المستقبل.

وبناء على ما تقدم فسيتم تقسيم هذه الورقة على النحو التالى:

أولاً : العلاقات المصرية ــ السودانية.(١٨٢٠ ــ ١٩٥٦)

ثانياً: العلاقات المصرية ــ السودانية (١٩٥٦ ــ ١٩٨٩)

ثالثاً: الوضع الراهن للعلاقات (١٩٨٩ ــ ١٩٩٨)

رابعاً: ميراث الخبرة التاريخية: مدركات وسلوك

أولاً : العلاقات المصرية ـ السودانية (١٨٢٠ ـ ١٩٥٦)

سيتم تناول هذه الفترة ابتداء من الفتح التركى ــ المصرى للسودان، عـام ١٨٢٠ وحتى استقلال السودان عام ١٩٥٦.

فى الفترة التى سبقت الفتح التركى ــ المصـرى للسـودان عـام ١٨٢٠ كانت دولة الفونج (١٥٠٤ ــ ١٨٢١) تتهاوى وتضمحل، وكان جنـوب السـودان يعيش حالة من الفوضى والحروب القبلية، وكانت القبائل القويـة مثـل الازانـدى والدنكا تسيطر على القبائل الضعيفة وتقهرها. ومع دخول السودان فى ظل الحكـم التركى ــ المصرى فان هذه الأوضاع سرعان ما انتهت، ذلك أن هذا الحكـم قـد أقام سلطة مركزية فى السودان ككل لأول مـرة، تمكنت مـن إنشـاء دولـة

السودان ــ بحدودها المعروفة حاليا، وتمكنت من تجميع كافة الجماعات الاثنية والثقافية السودانية المتنوعة فى إطار واحد، واستطاعت نشر الأمن بين ربوع السودان، هذا فضلا عن أن الحكم التركى ــ المصرى قد ألقى بتأثيراته العربية الإسلامية على شمال السودان.

وقد ذكر المؤرخون العديد من الأسباب الدافعة لقيام محمد على بفتح السودان نذكر منها:[1]

١- الرغبة فى العمل على رفاهية البلاد وأهلها، ذلك أن محمد على قد استاء من تدنى أحوال السودانيين خلال أواخر عهد دول الفونج (١٥٠٤ ــ ١٨٢١) وقرر أن يضع لها حداً بالقوة حتى يخلص السودانيين من تلك المصاعب والمأسى ، ويوحدهم مع إخوانهم المصريين فى دولة قوية تعمل لخير ورفاهية الشعبين .

٢- الرغبة فى تدعيم الروابط الطبيعية والحيوية والقومية والسياسية، وروابط اللغة والدين والدم.

٣- مخاوف محمد على من المماليك الذين هربوا إلى السودان من قيامهم بتشكيل قوة عسكرية يهددون بها مصر.

٤- استناد محمد على إلى " نظرية الخلو " أما يعرف فى وقتنا الراهن بنظرية ملء الفراغ، حيث قام بالفتح لسد الفراغ الناجم عن خلو السودان من سلطة مركزية قادرة على تحقيق الأمن فى ربوعه.

٥- رغبة محمد على فى استغلال موارد السودان البشرية (تجارة الرقيق ــ والرغبة فى تشكيل جيش من السودانيين) والاقتصادية (الذهب، وريش النعام ... الخ).

٦- أن الفتح جاء استجابة لرغبة أهالي السودان، الذين طلبوا من محمد علي ذلك، أملا في إشاعة الأمن في السودان نتيجة انتشار الفوضى والفساد فيه في أواخر عهد دولة الفونج.

ومما سبق يبين أن هناك اختلافات بينة بين المؤرخين في تفسير دوافع محمد علي لفتح السودان، وهي اختلافات اصطبغت بشكل أو بآخر بالانتماء الوطني والتوجه الأيديولوجي للمؤرخين ، وهو الأمر الذي حدا ببعضهم إلي تأييد مسلك محمد علي وحدا بالبعض الآخر إلي رفضه واستهجانه ، وأيا ما كان الأمر فان كل الأسباب المذكورة آنفا والحجج التي ترتكن إليها ، تبدو مبررة إذا ما رجعنا للظروف التاريخية التي واكبت عملية الفتح من جهة ، وإذا ما تأملنا طبيعة هذه الأسباب بالمفهوم المعاصر من جهة أخرى، ذلك أن ما ذكر من أسباب إنما ينطوي على" رغبة في التعاون، وتحقيق الرفاهية " أو مساندة جار طلب العون " أو السعي لتحقيق المصالح" أو "الحفاظ على الأمن القومي".

وأيا ما قيل عن الحكم التركي ــ المصري للسودان والادعاء بعدم كفاءته، إلا أن هذا الحكم قد أسهم في قيام دولة السودان والحفاظ على وحدتها، ونشر الأمن بين ربوعها.(٢)

- وقد جاء اندلاع الثورة المهدية عام ١٨٨١ ضد الحكم التركي ــ المصري ليلقي بظلاله السلبية على العلاقات المصرية ــ السودانية، وعلى ما أنجزته الإدارة المصرية في السودان فرغم أن هذه الثورة وصفت بأنها ثورة وطنية بحكم مشاركة كل من شمال وجنوب السودان فيها، إلا أنها عجزت عن خلق آليات للتعاون مع الجيش المصري الموجود بالسودان، بل وكالت اليه الضربات حتى اضطر إلى الجلاء عن السودان عام ١٨٨٥ (٣)، وإذا كان من الصحيح أن الشيخ جمال الدين الأفغاني قد أيد هذه الثورة لأسباب سياسية نتيجة

ضد مؤيدى حق السودان فى الحكم الذاتى وتقرير المصير، خاصة ضد السيد عبد الرحمن المهدى الذى اعتبر صنيعة للانجليز، ذلك أنه وفى غمار الكفاح الوطنى المصرى أثناء ثورة ١٩١٩ ذهب إلى لندن ليقدم سيف الإمام محمد أحمد المهدى هدية إلى الملك جورج فى حفل الانتصارات عقب الحرب العالمية الأولى. وقد أدى تصاعد الحركة الوطنية فى كل من مصر والسودان آنذاك إلى سعى بريطانيا لتقليص الوجود المصرى فى السودان، فاستغلت حادثة قتل السردار السيرلى ستاك بالقاهرة عام ١٩٢٤ واتخذت منها ذريعة لإنهاء الوجود المصرى كلية فى السودان.[٧]

– وخلال الفترة من عام ٢٤ ــ ١٩٣٦ انفردت بريطانيا بحكم السودان، متحالفة مع أنصار المهدية ــ وهم الذين اتهموا الدولة العثمانية وخديوى مصر أثناء الثورة المهدية بالتحالف مع الكفار " أعداء الدين من الإنجليز " ــ واتجهت منذ ذلك الحين إلى إضعاف العلاقات المصرية ــ السودانية من جهة ، وإلى تمزيق أوصال السودان إلى شمال وجنوب من جهة ثانية.[٨]

فقد حاربت بريطانيا انتشار التعليم المصرى المدنى والأزهري فى السودان، وعملت على تقليص الوجود المصرى المدنى بكافة الأساليب، وحجمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى أدنى حد لها، ورغم أنها أبرمت اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ مع مصر والتى اعترفت فيها بالحقوق المائية لمصر، إلا أنها هذه الاتفاقية أوغرت صدور بعض السودانيين الذين رأوا فيها انحيازا إلى جانب مصر[٩]. وقد تواكب مع ذلك قيام بريطانيا بالعمل على تمزيق أوصال السودان فقد فتحت الباب واسعا أمام التجارة الأوربية وبعثات التبشير فى الجنوب، ثم أن سياستها فى التطور المنفصل للجنوب قد أسهمت فى تعميق الفوارق إلى حد كبير بين الشمال والجنوب، ذلك أن تطبيق قانون المناطق المقفلة فى الجنوب منذ عام

٦٢٩؛ قد انتهى إلى إغلاق الجنوب في وجه الشماليين تماما بما في ذلك التجار، ورجال الإدارة ، وخلق نظام سياسى خاص بالجنوب يعتمد على الحكم غير المباشر من جانب الزعماء القبليين، فضلا عن إبعاد الحامية الشمالية من الجنوب ــ والتى كانت تشكل بالإضافة إلى التجار الشماليين حلقة وصل بين الشمال والجنوب ــ وحلت محلها الفرقة الاستوائية التى أنشئت عام ١٩١٧ ــ والتى ظلت تمثل القوة العسكرية الرئيسية في الجنوب حتى أغسطس عام ١٩٥٥ ــ وقد أدى ذلك إلى تعميق الفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب، خاصة وأن بريطانيا كانت ترى آنذاك أن الجنوب أقرب إلى أفريقيا السوداء منه إلى السودان بل وراحت تفكر في ضمه إلى أوغندا أوكينيا.(١٠)

وهكذا فان بريطانيا بذرت بذور الحرب الأهلية المستعرة في السودان حتى وقتنا الراهن من جهة، ثم أن هذه الأوضاع قد شكلت عبئا على السودان بعد استقلاله فى أى مسعى لتحقيق أى شكل من أشكال الارتباط مع مصر من جهة أخرى.

ومنذ ذلك الحين تشرذمت الحركة الوطنية المصرية والسودانية بين العديد من القيادات، أحدها ــ وهو مصرى بالأساس ــ ظل ينادى بحق مصر في السيادة على السودان، وثانيها ــ مصرى/ سودانى ــ راح يرفع شعار وحدة وادى النيل وثالثها ــ سودانى بالأساس ــ نادى بحق تقرير المصير والاستقلال، وكانت الغلبة فى النهاية للتيار الأخير.

– ومنذ عام ١٩٣٦ ــ عام توقيع معاهدة الصداقة والتحالف، وحتى عام ١٩٤٦ ــ عام مفاوضات صدقى ــ بيفن ــ بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المصرية ــ السودانية حيث رفع الحظر البريطانى الذى فرض على هذه

العلاقات، وقبلت بريطانيا بعودة أسباب الاتصال بين الشعبين، كما سمحت بعودة رمزية عسكرية ومدنية مصرية للسودان ، ورغم أن هذا الوضع قد أسفر عن تزايد حجم الاتصالات بين الشعبيين، وتلاحم بعض فصائل الحركة الوطنية المصرية والسودانية معا للمناداة بوحدة وادى النيل، إلا أن فترة الاثنتا عشرة سنه من الغياب المصرى عن السودان (٢٤- ١٩٣٦)، فضلا عن الممارسات البريطانية فى السودان طوال هذه الفترة، قد ولدت أوضاعا وتوجهات مختلفة فى الساحة السودانية، فمن جهة حدث تغير فى حجم ونوعية المثقفين السودانيين ، وانخرط أغلب هؤلاء فى سلك الوظائف الحكومية، ثم أن النسبة الغالبية من هؤلاء تعلمت تعليما إنجليزيا فى كلية غوردون والجامعة الأمريكية ببيروت بشكل أبعدهم عن الثقافة المصرية والتعليم المصرى ودفعهم إلى رفض منافسة الإداريين والمثقفين المصريين لهم فى السودان ، ومن بين هؤلاء كان إسماعيل الأزهرى أحد أقطاب مؤتمر الخريجين الذى تشكل عام ١٩٣٨ ودعا بصفة أساسية إلى حق تقرير المصير للسودان عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك فى إطار وحدة وادى النيل[١١]. ومن جهة ثانية – فان بريطانيا اتجهت عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة إلى العمل على إنماء " هوية سودانية " متميزة ، فعدلت عن السياسة الجنوبية تحت دعوى أنه رغم أن شعوب جنوب السودان هى شعوب متزنجة أفريقية، إلا أن " العوامل الجغرافية والاقتصادية ... تعمل على الربط بين هذه الشعوب وبين التطور المستقبلى لبلاد الشرق الأوسط وشمال السودان حيث تسود النزعة العربية " وربما يكون هذا التحول ناجما عن رغبة بريطانيا فى تقوية السودان فى مواجهة مصر، ففى عام ١٩٤٦ كانت المفاوضات دائرة بين بريطانيا ومصر لإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان من بين المطالب المصرية ضرورة اعتبار السودان جزءا لا يتجزأ من مصر ، خاضع لسيادتها بحكم الحقوق القانونية والتاريخية، وقد تشككت بريطانيا فى مقدرة السودان المقسم

إلى شمال وجنوب على مقاومة الضغط المصرى، هـذا فضـلا عـن أن بعـض الجنوبيين لم تكن تحدوهم الرغبة فى الخضوع مرة أخرى للحكـم المصـرى[١٢]، ومن جهة ثالثة ــ فان استمرار الإصرار المصرى الرسمى والشعبى على وحـدة وادى النيل القائمة على خضوع السودان للسيادة المصرية، قد أدى إلى انعكاسـات سلبية على مستقبل العلاقات المصرية ــ السودانية. ففـى عـام ١٩٤٦ رفضـت مصر الاعتراف بالوفد السودانى ــ برئاسة إسماعيل الأزهرى

– ومنعته من المشاركة فى مفاوضات بروتوكول صدقى ــ بيقن تحـت دعوى أن الحكومة المصرية هى الممثل الوحيد للشعبين تحت رايـة وحـدة وادى النيل، ورغم اعتراف بريطانيا فى ذلك الحين بالسيادة المصرية على السـودان الا أن البروتوكول سرعان ما إنهار، واستقال صدقى فـى ديسـمبر ١٩٤٦، وخلفـه النقراشى فى رئاسة الوزارة وقد عرض الأخير الأمر على مجلس الأمن وأصـر على موقف مصر التقليدى وطالب بما أسماه حقوق مصر القانونية والتاريخية فـى السودان.[١٣]

ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فان معظم فصائل الحركة الوطنية السـودانية قد أيدتها، وقد كان جانب من هذا التأييد يحمل فى طياته البعـد العـاطفى بحكـم رئاسة محمد نجيب ــ وهو من أصول سودانية ــ لمجلس قيادة الثورة. وسـرعان ما أصدر المجلس فى منتصف أغسطس ١٩٥٢ قرارا "بالاعتراف بحق السـودان فى تقرير مصيره، ووقف سياسة استجداء بريطانيـا فـى أمـر علاقـة مصـر بالسودان، حيث لا تمتلك قانونا أو شرعا أمرا لبت فيه".[١٤]

وتم دعوة السيد على المـيرغنى راعـى طائفـة الختميـة والأحـزاب الاتحادية، والسيد عبد الرحمن المـهدى راعـى طائفـة الأنصـار والأحـزاب الاستقلاليـة لزيارة مصـر للتشاور، وقـد تـم تـوحيد الأحـزاب

الاتحادية فى حزب واحد هو الوطنى الاتحادى، وأيضا الأحزاب الاستقلالية، وجرى تفويض الجانب المصرى للاتفاق مع بريطانيا، وقد انتهى الأمر بتوقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ التى منحت السودان الحكم الذاتى وحق تقرير المصير، وأجريت الانتخابات العامة فى السودان، وعلى ضوء نتائجها تم تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة إسماعيل الأزهرى، الذى حضر بعد ذلك على رأس وفد سودانى للمشاركة فى احتفالات الثورة عام ١٩٥٤.(١٥)

وقد جاء اعتراف الثورة المصرية بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ليشكل أول سابقة أفريقية فى هذا المجال، ورغم اختلاف ظروف العلاقات المصرية السودانية عن غيرها من الحالات الأفريقية، إلا أنه يلاحظ أن رفض جنوب أفريقيا الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الناميبى ، ورفض أثيوبيا الاعتراف بهذا الحق للشعب الاريترى، فضلا عن رفض المغرب الاعتراف بهذا الحق للشعب الصحراوى ، كل هذا وذاك قد أسفر عن مواجهات دامية أهدرت الموارد وأزهقت الأرواح دونما طائل.

وعلى أية حال، فما أن تشكلت الحكومة السودانية الانتقالية حيث بدأت نذر الخلافات مع مصر تلوح فى الأفق، فمن جانب ترك صراع مجلس قيادة الثورة مع محمد نجيب إثارة السلبية لدى دعاة الاتحاد مع مصر من السودانيين الذين رأوا فى نجيب رمزا لوحدة وادى النيل ، ومن جانب ثان فان اختلاف طبيعة نظامى الحكم فى الدولتين ألقى بظلاله على مسيرة العلاقات (فى مصر حكم عسكرى أنهى التعددية الحزبية، وفى السودان نظام حكم برلمانى يقوم على التعددية الحزبية)، ومن جانب ثالث بدأت الوفود السودانية تصل إلى مصر مطالبة بوضع قواعد للعلاقات المائية بين البلدين، بل وضرورة تعويض سكان منطقة حلفا عما سيلحق بأراضيهم من أضرار من جراء إقامة السد العالي. وتدهورت

العلاقات بين البلدين وواكبها حملات دعائية معادية بشكل دفع دعاة الاتحاد مع مصر إلى النزوع إلى الاستقلال. ويمكن إيجاز بعض مظاهر هذا التردى فى العلاقات فيما يلى:(١٦)

١- رفض إسماعيل الأزهرى، رئيس الوزراء ورئيس وفد السودان لدى مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥) أن يشكل وفده مع الوفد المصرى برئاسة جمال عبد الناصر وفدا واحدا يمثل وادى النيل، وإعلانه أنه يفضل أن يظهر وفد السودان منفردا ليظهر قدراته.

٢- وعقب عودة الأزهرى إلى الخرطوم فانه دعا اللجنة العليا والهيئة العامة للحزب الوطنى الاتحادى إلى الاجتماع ، حيث تقرر " قيام جمهورية سودانية مستقلة لها كامل السيادة " وقد صدر إعلان الاستقلال رسميا من داخل البرلمان السودانى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، وبدأ سريانه بالفعل اعتبارا من أول يناير ١٩٥٦.

٣- ورغم مشاركة مصر فى احتفالات الاستقلال، واعترافها بالسودان، إلا أن أملها فى " أن تستمر حكومة السودان فى رعاية الاتفاقيات والمعاهدات التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابة عن السودان، أو اتفقتا على تطبيقها على السودان" ــ على نحو ما جاء فى مذكرة الاعتراف المصرى بالسودان ــ هذا الأمل ووجه بمعارضة من الأزهرى الذى أعلن "أن حكومة السودان لا تعلم شيئا عن تلك الاتفاقيات أو المعاهدات لأنها لم تكن طرفا فيها .... وأن هذه الاتفاقيات متى عرفت ستعرض على البرلمان الذى يقرها أو لا يقرها"

.... وهكذا ومنذ اللحظة الأولى لاستقلال السودان، بذرت بذور الخلافات بين الدولتين، وهى خلافات لا تزال تطرح بآثارها السلبية على العلاقات بينهما وتتمثل هذه الخلافات فيما يلى:

١- النزوع المغالى فيه من قبل السودان نحو الذاتية والاستقلالية، وما ترتب عليه من حساسيات مفرطة تجاه أية علاقة تعاونية مع مصر.

٢- الخلافات حول مياه النيل، وتحديد أنصبة البلدين منها

٣- اتفاقيات الحدود ومدى الالتزام بحجتها من عدمه.

٤- ما يطرحه اختلاف طبيعة نظام الحكم وتوجهاته فى البلدين على العلاقات بينهما.

.... ورغم ما تقدم فان هذه الفترة شهدت قيام مصر بافتتاح فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عام ١٩٥٥، كما شهدت مساهمة مصر فى تسليح الجيش السودانى ، والتبرع بأول عربات مدرعة يمتلكها هذا الجيش، ثم إن مصر قامت بإنشاء سلاح الطيران السودانى عام

١٩٥٦، وعادت فى نفس العام أول دفعة من الطيارين السودانيين الذين تدربوا بمصر على طائرات تدريب مهداه من مصر.(١٧)

ثانياً : العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٦ - ١٩٨٩

- بانتهاء احتفالات السودان بالاستقلال، استقال إسماعيل الأزهرى، الذى دعى بعد ذلك إلى تشكيل أول حكومة وطنية للسودان، غير أنه لم تكد تمر بضعة أشهر حتى سقطت الحكومة فى اقتراع بسحب الثقة منها فى ٥ يونيو ١٩٥٦.

- وتشكلت أول حكومة ائتلافية من حزب الأمة، وحزب الشعب الديمقراطى ـ الذى انشق عن الحزب الوطنى الاتحادي برئاسة عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة، الذى عرف بشكوكه الشديدة تجاه مصر وعبد الناصر بشكل خاص، وأيضا بتعاطفه الشديد مع الغرب . ورغم ذلك فان قرار عبد الناصر

بتأميم قناة السويس لتخصيص عائدات المرور بها لتمويل بناء السد العالي قد لاقى صدى شعبيا إيجابيا فى السودان خصوصا بعد وقوع العدوان الثلاثى على مصر، وهو ما دفع مجلس الوزراء السودانى إلى اتخاذ عدد من القرارات لمؤازرة مصر منها : اتخاذ التعبئة العامة، وتوفير ملاذ أمن لبعض الطائرات المصرية التى استطاعت أن تفلت من الضربة الجوية الأولى ــ البريطانية والفرنسية ــ فى مطار وادى سيدنا ومنها الإعلان عن اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتأمين وفرة المواد الغذائية لمصر، بالإضافة إلى تأكيد السودان إدانتها للعدوان ومطالبتها بسحب القوات المعتدية من مصر غير أن هذه القرارات وغيرها لم تصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا على نحو ما فعلت العديد من الدول العربية.(١٨)

وباكتمال انسحاب القوات المعتدية من منطقة قناة السويس، سعى عبد الناصر إلى إقامة السد العالي، وجرت مفاوضات مصرية سودانية بشأن مياه النيل تعثرت غير مرة، فقد أصرت السودان على وجوب تحديد حصتها من المياه قبل إقامة السد العالي ، وذلك على أساس مساحة الأراضى الجيدة سهلة الرى ، أو طبقا لعدد السكان.

إلا أنه رغم التوتر فى العلاقات، ورغم تعاطف عبد الله خليل مع الغرب، إلا أن حكومة السودان عارضت بشدة مشروع ابزنهاور لملء الفراغ فى منطقة الشرق الأوسط .(١٩)

– ومع مطلع عام ١٩٥٨، وبينما كانت السودان تستعد لإجراء أول انتخابات عامة فى ظل الحكم الوطنى، أرسلت مصر مذكرة إلى السودان تطالبها بتسليم منطقتى حلفا وحلايب إلى الإدارة المصرية، وقامت بإرسال لجان الاستفتاء ــ على قيام الجمهورية العربية المتحدة ــ إلى المنطقتين، غير أن السلطات

السودانية قامت بأحتجاز أعضاء هذه اللجان وتصاعد التوتر بين البلدين بشكل غير مسبوق، وفشلت المفاوضات بينهما لإيجاد حل وتقدمت السودان بشكاوى إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ضد مصر، غير أنه أمكن احتواء الأزمة، حين قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات السودانية، وحين أعلنت أن القوات المسلحة المصرية لم تقم لغزو السودان، ولكنها دائما السند للسودان ضد العدوان المشترك.[٢٠]

وبهذا فان مصر سدت الطريق أمام القوى الاستعمارية التى أرادت الاستفادة من هذا الوضع فى ظل ظروف الحرب الباردة من جهة، ثم إنها أكدت التزامها بالتوجه العربى فى وقت كانت تقيم فيه دولة الوحدة مع سوريا من جهة ثانية، ثم إنها أغلقت الباب أمام حزب الأمة الذى أراد استغلال هذه الأزمة للاستفادة منها فى معركة الانتخابات من جهة ثالثة خاصة وقد لاح فى الأفق بوادر تقارب بين الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى كان يمكن أن يسفر عن سحب الثقة من حكومة عبد الله خليل، أو أن يهزمها فى الانتخابات القادمة.

– ووسط هذه الأجواء استولى الفريق إبراهيم عبود على السلطة فى الخرطوم فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ــ وهو نفس يوم انعقاد البرلمان للنظر فى سحب الثقة من حكومة عبد الله خليل ــ وأعلن النظام الجديد حل البرلمان، وتعطيل العمل بالدستور، وحل الأحزاب السياسية ووقف إصدار الصحف إلى حين، والأهم أنه أكد على أنه سيعمل على إزالة الجفوة " المفتعلة " مع مصر. وقد اعترفت مصر على الفور بالنظام الجديد على اعتبار أن هذا شأن سودانى داخلى ، غير أن هذا الاعتراف قد فسر من بعض الأوساط السودانية بأن عبد الناصر كان قد ضاق ذرعا بحكومة عبد الله خليل التى تعمدت عدم الوصول إلى

اتفاق بشأن مياه النيل وهو ما أخر البدء فى إقامة السد العالي وأن مصر فضلت التعامل من العسكر باعتيار أن ذلك قد يكون أفضل للتوصل إلى حلول عاجلة للقضايا المعلقة بين البلدين.[٢١]

وسرعان ما شكل الجانب السوادنى لجنة لتبحث على وجه السرعة القضايا المعلقة بين البلدين (مياه النيل والتجارة) تشكل على أثرها وفد قام بزيارة القاهرة للتوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا، وبعد العديد من المشاورات تم التوقيع على اتفاقية مياه النيل فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ [٢٢] ـ ويلاحظ على هذه الاتفاقية ما يلى:

١- أن السودان حصل على نحو ثلثى المياه التى يوفرها السد العالي ١٤,٥ مليار متر مكعب فى حين أن مصر لم تحصل إلا على الثلث ٧,٥ مليار متر مكعب.

٢- أن مصر قد دفعت تعويضات لحكومة السودان عن الأضرار التى لحقت بممتلكاتها نتيجة التخزين خلف السد العالي مقدارها ١٥ مليون جنية مصرى(وهو ما يعادل نحو ٤٥ مليون دولارا آنذاك).

٣- أن مصر قد استغنت عن التخزين فى جبل الأولياء وتركته للسودان دون مقابل.

٤- أن مصر تحملت التكلفة المالية لبناء السد العالي كاملة، ناهيك عن التكاليف الباهظة التى تحملتها مصر ماليا، وماديا، وبشريا فى معركة السد العالي ـ معركة العدوان الثلاثى على مصر.

وإثر ذلك تحسنت العلاقات بين البلدين، وقام عبد الناصر بزيارة الخرطوم فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٠ للمشاركة فى احتفالات السودان بوصول عبود

إلى السلطة، وكان استقبال الشعب السوداني لعبد الناصر حافلا، بشكل أزال الجفوة بين البلدين وخلال هذه الزيارة أهدت مصر للسودان ٦ مقاتلات، و(٥) عربات نقل للجيش السوداني.[٢٣]

– غير أن الإجراءات القمعية التى استخدمها عبود فى الداخل، فضلا عن تردى الأوضاع الاقتصادية فى السودان جراء تصاعد الحرب الأهلية فى الجنوب قد أدى إلى قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤ بشكل اضطر معه عبود للانسحاب من الحياة العامة نهائيا، وتشكلت حكومة مدنية برئاسة سر الختم خليفة، ثم أجريت الانتخابات العامة فى عام ١٩٦٥ أسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة محمد أحمد محجوب (حزب الأمة) تم تشكيل حكومة ائتلافية ثانية فى عام ١٩٦٦ برئاسة الصادق المهدى، فحكومة ائتلافية ثالثة فى عام ١٩٦٧م برئاسة محمد أحمد محجوب مرة أخرى (من حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى).

وفى ظل هذه الحكومة الأخيرة حدثت نكسة عام ١٩٦٧، وقد اتخذت الحكومة السودانية العديد من القرارات والإجراءات لمساندة مصر منها: وضع الجيش السودانى فى حالة تأهب قصوى، وإرسال قوات سودانية إلى الجبهة المصرية، والتعهد بتلبية كافة احتياجات الحكومة المصرية على الفور، وتدخل السودان لتسوية المسألة اليمنية بين مصر والسعودية لتنقية الأجواء العربية، وعقد مؤتمر القمة العربى بالخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ والذى قدم دعما معنويا وماديا لدول المواجهة فضلا عن تحفظ السودان على قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لأنه لا ينص صراحة على الانسحاب من كافة الأراضى العربية، ولا على حقوق الشعب الفلسطينى.[٢٤]

وخلال الفترة من ٦٧ــ١٩٦٩ شهدت العلاقات المصرية السودانية تحسنا ملحوظا كما شهدت انصراف الحزبين الرئيسيين الاتحادى الديمقراطى، وحزب الأمة إلى ترتيب الأوضاع الداخلية فى السودان حيث جرت مناقشات واسعة حول وضع الدستور الدائم للسودان الذى اتفق فى النهاية على أن يكون إسلاميا، ورئاسيا وبدأ الحزب الاتحادى يستعد للانتخابات الرئاسية القادمة ودفع بإسماعيل الأزهرى كمرشح له، وبدأ حزب الأمة هو الأخر بعد توحيده (جناح الصادق، وجناح الأمام) يستعد لهذه الانتخابات ودفع بالإمام الهادى المهدى كمرشح له .وقد اتفق على إجازة الدستور فى غضون ستة أشهر على أن تجرى الانتخابات الرئاسية فى مطلع عام ١٩٧٠.[٢٥]

ــ غير أنه وللمرة الثانية، وفى ظل ظروف مشابهة، يقوم الجيش السودانى بقيادة جعفر نميرى بالاستيلاء على السلطة فى ٢٥ مايو ١٩٦٩، ويعلن حل مجلس السيادة، ومجلس الوزراء والجمعية التأسيسية ، ولجنة الانتخابات، والمجالس المحلية. وكانت القاهرة أيضا أول عاصمة عربية تعترف بالنظام الجديد، وقد فسر هذا الموقف بأنه معاد للحزب الاتحادى الديمقراطى الذى كان يأمل فى الوصول إلى السلطة فى الانتخابات القادمة. وقد قام عبد الناصر بزيارة للسودان مرتين فى عام ١٩٧٠، المرة الأولى فى يناير للمشاركة فى الاحتفالات بعيد الاستقلال، والمرة الثانية فى مايو للمشاركة فى الاحتفالات بالذكرى الأولى لاستيلاء نميرى على السلطة.

ومنذ بداية السبعينيات وحتى سقوط نظام حكم نميرى عام ١٨٨٥ فان العلاقات المصرية السودانية قد شهدت تحسنا ملحوظا، هذا رغم عجز السودان عن الدخول مع كل من مصر وليبيا فى رابطة اتحادية لاعتبارات داخلية، ويمكن إيجاز أهم ملامح هذا التحسن فيما يلى:

١- مساعدة كل من مصر وليبيا لنميرى فى العودة إلى السلطة عقب انقلاب يوليو ١٩٧١.[٢٦]

٢- مشاركة القوات السودانية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

٣- توقيع منهاج العمل التكاملى فى عام ١٩٧٤ بهدف تنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية للبلدين فى إطار من التكامل المشترك، وقد توج ذلك بتوقيع ميثاق التكامل فى أكتوبر ١٩٨٢، الذى أسفر عن إقامة مؤسسات لرعاية التكامل منها المجلس الأعلى للتكامل، وبرلمان وادى النيل، والأمانة العامة، واللجان الفنية المشتركة وصندوق التكامل، كما تم إنشاء العديد من الشركات المشتركة فى ميدان الزراعة والملاحة النهرية، والتعدين، والاستثمار ...الخ، كما وقعت العديد من البروتوكولات اشتملت على مشروع قناة جونجلى ١٩٧٤ ـ التى توقف العمل فيها نتيجة الحرب الأهلية فى الجنوب ـ وعلى التعاون فى المجالات العلمية، والثقافية، والرياضية، والتجارية، وأنشأ الميثاق منطقة تكامل على الحدود المصرية السودانية فى منطقة حلفا والبحر الأحمر ...الخ.[٢٧]

٤- توقيع اتفاقية الدفاع المشترك فى يوليو ١٩٧٦

٥- ورغم توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل، إلا أن السودان كانت من بين عدد محدود من الدول العربية التى لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر.

.... ورغم هذا التحسن الملحوظ فى العلاقات، والذى بدأ يأخذ الطابع المؤسسى المشترك، ويجد صدى له على أرض الواقع بصورة كان يمكن أن تؤدى إلى توارى عوامل الخلافات الأساسية بين البلدين (مياه النيل ـ الحدود) فانه يبدو أن مثل هذه الأوضاع لم تصادف هوى لدى بعض فئات المجتمع

السوداني التي خشيت أن تؤدي مسيرة التكامـل فـي نهايتها إلى صيغة اتحاديـة بين البلدين فاتجه بعضها إلى رفع راية "الاستعمار الثنائي المصري ـ الأمريكـي" هذه المرة، خصوصا بعد التنسيق المصري الأمريكي في عمليـة التسـوية فـي الشرق الأوسط، وبعد مناورات النجم الساطع، واتجه البعض الأخر إلـى تفسـير اتفاقية الدفاع المشترك بأنها تستهدف الحفاظ على النظام الحاكم فـي الخرطـوم، وأطلق البعض الثالث شائعات في جنوب السودان مفاوضات أن الهدف من إقامـة مشروع قناة جونجلي هو توطين مئات الألوف من الفلاحيـن المصرييـن هنـاك بشكل ألهب مشاعر الجنوبيين من خطر التواجد المصري.

وعلى أية حال فانه لم يقدر لمسيرة التكامل الاستمرار، ذلـك أن تـردي الأوضاع الاقتصادية في السودان نتيجة انتشار الفساد من جهة، وتصـاعد حـدة الحرب في الجنوب من جهة ثانية، قد أسفر عن تذمر شـعبي أسـفر عـن قيـام انتفاضة أبريل ١٩٨٥ التي أحاطت بحكم نميري، وبعملية التكامل بيـن البلديـن برمتها.

– وقد تميزت الفترة الانتقالية التي أعقبت الانتفاضة بعداء ورفض كـامل لكل ما يتصل بمصر، باعتبار أن مصر مسئوله عن استمرار حكم نمـيري لمـدة ستة عشر عاما، وفسرت كل الاتفاقيات والمواثيق التـي تمـت بأنـها اتفاقيـات مشبوهة صنعت خصيصا لحماية نظام نميري مـن جهـة، واسـتثمرتها مصـر للتخفيف من أثر العزلة العربية التي فرضت عليها بعد توقيع معاهدة السـلام مـع إسرائيل من جهة أخرى.[٢٨]

ولقد جاء رد الفعل المصري للانتفاضة حذرا، ورغم ذلـك فـان مصـر أكدت على ما يجري في السودان شأن داخلي، وأن من حـق الشـعب السـوداني

تشكيل مساره السياسى والاجتماعى حسب رؤيته، كما أكدت حرصها على تنمية العلاقات مع النظام الجديد.[٢٩]

ير أن ممارسات نظام الحكم الجديد قد أثارت مخاوف مصر، ذلك أن هذا النظام سارع بتطبيع علاقاته مع ليبيا ــ وكانت على خلاف مع مصر آنذاك ــ وسعى إلى مد الجسور مع سوريا، وايران، واثيوبيا، كما حرك العديد من المظاهرات العدائية لمصر. وفى ذات الوقت فقد تجاهلت الحكومة الانتقالية مصر بصورة غير مسبوقة وبصفة خاصة بالنسبة للزيارات التى قامت بها وفودها إلى الخارج بحثا عن سند وتأييد.[٣٠]

ورغم ما تقدم فان الموقف المصرى تجاه تطورات الأحداث ــ فى الفترة الانتقالية ــ قد تميز بالهدوء والحرص على احتواء ما أفرزته من سلبيات، حيث تعالت الصيحات فى السودان مطالبة بإلغاء ميثاق التكامل، واتفاقية الدفاع المشترك، وضرورة إعادة فتح ملفات الحدود، واتفاقية مياه النيل العام ١٩٥٩.

ــ وجاءت فترة الحكم المدنى الثالثة عام ١٩٨٦ بحكومة ائتلافية بين حزبى الآمة والاتحادى الديمقراطى، وترأسها الصادق المهدى زعيم حزب الأمة صاحب الأغلبية البرلمانية، ولم تبد الحكومة الجديدة اهتماما كافيا لتطوير العلاقات مع مصر ذلك أن برنامج الحكومة الذى قدمه رئيس الوزراء للجمعية التأسيسية حجم هذه العلاقات حيث نص على " للسودان علاقات متميزة مع بعض جيرانه " وقد شمل لفظ الجيران إلى جانب مصر، المملكة العربية السعودية، وليبيا، ودول حوض النيل، أما بشأن العلاقات مع مصر منفردة فقد جاء فى البرنامج " أن العلاقات الخاصة بين السودان ومصر سوف تصاغ فى شكل جديد يخدم مصلحة البلدين ".[٣١]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاهل رئيس الوزراء زيارة مصر طوال عام ١٩٨٦ رغم قيامة بمحاولات واسعة عربية ودولية، وبنهاية عام ١٩٨٦ تشكلت لجنة مشتركة من حزبى الأمة والاتحاد الديمقراطى لدراسة العلاقات المصرية السودانية، وتقييم التجارب السابقة، وانبثق عن هذه اللجنة ما سمى ميثاق الإخاء الذى تم التوقيع عليه بالقاهرة من قبل رئيسى حكومتى البلدين فى فبراير ١٩٨٧ كبديل لميثاق التكامل. وهكذا فان مصر وقعت على الميثاق دون أن يطرح للمناقشة، ويبدو أنها رأت فيه ـ وبحق ـ مجرد إعلان أو بيان مشترك يفصح عن مواقف مصر والسودان بشأن أوجه العلاقات الثنائية. ولا يرقى إلى مرتبة الاتفاقية الدولية الملزمة.(٣٢)

وقد استمر الفتور يطغى على العلاقات المصرية السودانية طوال هذه الفترة حتى وقوع الانقلاب العسكرى الثالث ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بزعامة عمر البشير تحت مظلة الجبهة الإسلامية القومية، وهى التى وقفت منذ عام ١٩٨٦ موقفا عدائيا من الحزبين التقليديين ، فحزب الأمة لم ينس للجبهة وقوفها إلى جانب نميرى فى تأييد قوانين الشريعة الإسلامية (سبتمبر ١٩٨٣) وتصويرها للصادق المهدى بالعلمانى المعادى للقوانين الإسلامية ، وانتقاداتها لممارساته إلى درجة أضعفت هيبة الدولة، أما الحزب الاتحادي فقد أزعجه أن الجبهة مدت نفوذها على حسابه فى مناطق نفوذه التقليدية فى الشمال والوسط. وأنها أجهضت بالتعاون مع حزب الأمة مبادرة زعيمه محمد عثمان الميرغنى المتمثلة فى اتفاقية السلام التى وقعها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى نوفمبر ١٩٨٨(٣٣)

ثالثاً : العلاقات المصرية السودانية ١٩٨٩ - ١٩٩٨

كان التأييد المصرى لانقلاب البشير ـ الترابى (أو ما سمى بثورة الإنقاذ) واضحا منذ البداية، فقد اعتبرته القيادة المصرية انقلابا وطنيا أتى ليحقق

الاستقرار فى السودان، ويحل أزمة الجنوب، ويواجه الأزمة الاقتصادية الطاحنة.(٣٤)

وفى المقابل فان النظام السودانى الجديد حاول الاستفادة من حالة الفتور السابقة بين مصر وحكومة الصادق المهدى بغية تحقيق عدة أهداف كان منها: توطيد أركانه واكتسابه الشرعية الإقليمية والعربية عبر البوابة المصرية، وتخفيض حدة الضغوط الأمريكية التى بدأت فى الظهور نتيجة إقدام قادة الانقلاب على حل الأحزاب ، والنقابات ومصادرة الصحف، ومطاردة المعارضة، والسعى لتسوية مشكلة الجنوب بمساندة مصرية.(٣٥)

وأثناء زيارة البشير للقاهرة فى فبراير ١٩٩٠ فان مصر أبدت تحفظاتها تجاه الممارسات الداخلية للنظام السودانى ، الأمر الذى اعتبره بعض أعضاء المجلس العسكرى الحاكم فى السودان تدخلا فى الشئون الداخلية للسودان.(٣٦)

وقد جاء الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، والتأييد السودانى للعراق، ليشعل الخلافات المصرية السودانية، خاصة بعدما ترددت أنباء عن نشر العراق لصواريخه فى السودان، وأنها موجهة ضد مصر، الأمر الذى دفع الرئيس مبارك إلى التهديد بضربها حال ثبوت ذلك.(٣٧)

ومنذ ذلك التاريخ برزت القضايا الخلافية على السطح، وظهرت قضايا جديدة أثرت بالسلب على العلاقات بين البلدين كان منها:

١ـ قضايا الإرهاب

فقد أشيع أن السودان قد وفرت ملاذا أمنا ومعسكرات لتدريب أعضاء الجماعات الإسلامية الفارين من مصر، وقد تفاقمت هذه الأزمة إثر محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس مبارك أثر وصوله إلى أديس أبابا

لحضور القمة الأفريقية فى يونيو ١٩٩٥، والتى تبث تورط السودان فيـــها، ممـــا دفع مجلس الأمن إلى فرض العقوبات على السودان.[٣٨]

٢ــ قضية الحدود :

وقد تجددت مسألة حلايب فى أكتوبر عام ١٩٩١ عندما أعلنت الســـودان عن مزاد للتنقيب عن البترول فى مثلث حلايب، وتعاقدت مع شركة كنديـــة لـــهذا الغرض فى نهاية ديسمبر ١٩٩١، وردا على ذلك قامت مصر بإرسال تحذير إلـــى نحو مائة شركة بترول عالمية اعتبرت فيه أى اتفاق مع غير الحكومة المصريـــة اعتداء على السيادة المصرية، وهو ما دفع الحكومة الكندية إلى الإعلان فى ينـــاير ١٩٩٢ عن أنها أصدرت تعليمات للشركة الكندية بعدم التنقيب عن البـــترول فـــى منطقة حلايب، وإزاء ذلك قامت السودان بسحب الـــترخيص الممنـــوح للشـــركة الكندية. وفى محاولة لتهدئة الأجواء استجابت مصر لطلب السودان ــ إبان زيـــارة اللواء الزبير محمد صالح نائب الرئيس السودانى للقاهرة فـــى فـــبراير ١٩٩٢ ــ واتفق على تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المســـألة، وعقـــدت اللجنـــة اجتمـــاعين (الخرطوم فى مارس ١٩٩٢، والقاهرة فى أكتوبر ١٩٩٢)، وكـــان مقـــررا عقـــد الاجتماع الثالث فى الخرطوم فى يناير ١٩٩٣، غير أن السودان قدمت مذكرة إلـــى مجلس الأمن فى ١٩٩٢/١٢/٢٧ استهدفت المساس بسيادة مصر علـــى حلايـــب، وردت مصر على المذكرة فى ١٩٩٣/١/٦، فعادت السودان وقدمت مذكرة مماثلـــة ثانية لجامعة الدول العربية، وهو الأمر الذى أدى إلى توقف أعمال اللجنة .

ورغم اتفاق الرئيسين مبارك والبشير فى اجتماعهما على هـــامش القمـــة الأفريقية بالقاهرة فى نهاية يونيو ١٩٩٣ على العمل على إزالة نقاط الخـــلاف ، إلا أن السودان أتخذ العديد من الإجراءات الاستفزازية ضد مصر كـــان مـــن بينـــها، الاستيلاء على الممتلكات المصرية بالسودان عام ١٩٩٣ ومحاولة اغتيال الرئيـــس

مبارك فى أديس أبابا (٢٦ يونيو-١٩٩٥) مما دفع بمصر إلـــى تعزيـــز وجودهـــا العسكرى والمدنى فى حلايب، فعادت السودان لتتقدم بمذكرتين لمجلس الأمن فـــى ٢٩ يونيو، ٦ يوليو ١٩٩٥ رد عليهما وزير الخارجية المصرى فى ١٠ يوليو مـــن نفس العام، وقرر مجلس الأمن على ضوء الرد المصرى حفظ الموضوع.غـــير أن السودان استمرت فى عملية التصعيد، فأعلنت حالة التعبئة العامة تحـــت دعـــوى اكتشافها مؤامرة لغزو السودان من الخارج تديرها المعارضة السودانية، وتشـــارك فيها مصر بالدعم والتدريب وتم تسيير مظاهرات معادية لمصر تنـــدد بـــالاعتداء المصرى.(٣٩)

٣ـــ مصادرة الممتلكات المصرية فى السودان:

ففى عام ١٩٩٣ قامت السودان بضم مدارس البعثة التعليمية المصرية فـــى السودان إلى وزارة التعليم السودانية، واســـتولت علـــى فـــرع جامعـــة القـــاهرة بالخرطوم وحولته إلى جامعة سودانية باسم جامعة النيلين، كمـــا اســـتولت علـــى استراحات وزارة الرى المصرية بالسودان، وقد فشلت المفاوضات التـــى جـــرت بين البلدين فى الخرطوم عام ١٩٩٨ فى التوصل إلى اتفاق حول هـــذه المســـألة، رغم أن الحكومة السودانية كانت قد أعلنت عن استعدادها لإعادة هذه الممتلكـــات إلى مصر.(٤٠)

٤ـــ اتجاه السودان للتعاون مع إيران :

رغبة منها فى تحجيم الدور المصرى فى الخليج، وفى منطقـــة حـــوض النيل، وقد قدمت إيران للسودان الدعم العسكرى والتدريب وقـــامت، ببـــذل جـــهود ملموسة لتطبيع علاقات السودان بدول الجوار وبالذات أوغندا غير أن هذه الجـــهود سرعان ما منيت بالفشل.(٤١)

... وإزاء تدهور الأوضاع الداخلية في السودان (تفاقم الوضع الاقتصادى وانتشار حدة الحرب فى الجنوب، وامتدادها للشرق) ، وإزاء عزلة النظام السودانى عربيا وإقليميا نتيجة لتوجهاته الأصولية ، وإزاء عزلته دوليا بعد فرض العقوبات عليه من مجلس الأمن نتيجة لرعايته للإرهاب، إزاء هذا وذاك اتجه النظام السودانى إلى العمل على تهدئة التوتر مع مصر.

فقد التقى البشير مع مبارك أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦، وقيل أنه تم إزالة قدر نسبى من الحساسيات المفتعلة وسوء الفهم، وقد أسفر اللقاء عن عقد اجتماع مشترك بالخرطوم غلب علية الطابع الأمنى فى سعى مصر لتسليم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك، غير أن هذا الاجتماع قد منى بالفشل، ولم تستمر المحادثات طويلا.(٤٢)

ورغم هذا التأزم غير المسبوق فى العلاقات المصرية السودانية، فان مصر ظلت متمسكة بالعديد من الثوابت، رغم الاستفزازات المتعمدة من جانب النظام الحاكم فى السودان، ومن هذه الثوابت:

١- التأكيد على وحدة السودان وسلامته الإقليمية ، ورفض أى دعاوى لانفصال الجنوب.

٢- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للسودان، فرغم وجود قادة المعارضة السودانية فى مصر، إلا أنها لم تسمح لهم بممارسة أى أنشطة عسكرية انطلاقا من أراضيها وذلك على عكس ما تفعل دول الجوار الأفريقى للسودان (إريتريا ــ إثيوبيا ــ أوغندا).

٣- الإصرار على عدم استخدام الجيش المصرى فى مواجهة مع الجيش السودانى بشكل قد يعمق المرارات من جهة، ويتيح لقوى المعارضة الجنوبية الانفصال بالجنوب من جهة أخرى.

٤- تقديم العون للشعب السودانى غير مرة، سواء للملايين الذين يعيشـون على أرض مصر، وسواء للسودانيين الذين تعرضوا لمحنة الفيضانات والمجاعـة فى الداخل .

٥- الوقوف فى مجلس الأمن ضد تشديد العقوبات على السودان بشكل قـد يضر بالشعب السودانى بالدرجة الأولى ويزيد من معاناته.

رابعاً : ميراث الخبرة التاريخية مدركات، وسلوك

إن المتتبع للمسار التاريخى العام للعلاقات المصرية السـودانية ــ علـى نحو ما عرض أنفا. يمكن أن يستنبط دونما عناء كبير النتائج التالية:

أولاً : أن التركيب التعددى للمجتمع السودانى، وما يفرزه من حالة عـدم استقرار سياسى (ثلاث فترات حكم مدنى ، وثلاث فترات حكم عسكرى فى أقـل من نصف قرن) قد شكل العامل الأساسى فى عدم استقرار العلاقـات المصريـة السودانية، ذلك أن هذه العلاقات تحسنت فى فترات، وفترت فى أخرى، وتـأزمت فى ثالثه انطلاقا من قاعدة تغير أنظمة الحكـم فـى السـودان وتغـير توجهاتـها ومدركاتها وسلوكها تجاه مصر. وفى المقابل فـان مدركـات وسـلوك السياسـة المصرية تجاه السودان ظلت محكومة بثوابت استهدفت حمايـة الأمـن الوطنـى للبلدين والرغبة فى تدعيـم العلاقـات بينـهما انطلاقـا مـن الإدراك بالأهميـة الاستراتيجية للسودان.

ثانياً: أنه كلما نمت وتعززت العلاقات بين البلديـن، ازدادت حساسـيات بعض طوائف المجتمع السودانى، وسعت إلى تدمـير هـذه العلاقـات، وتعـالت صيحاتها مرة بمخاطر الاستعمار المصرى ــ التركى، وثانية بمخاطر الاسـتعمار المصرى ــ البريطانى ، وثالثة بمخاطر الاستعمار المصرى ــ الأمريكـى فـى الثمانينيات، ويمكن حصر هذه المدركات والحساسيات فى طائفتين : الأولى ــ من

جانب حزب الأمة ــ طائفة الأنصار ــ بعدائه التقليدى تجاه مصر، وهو العداء الذى استمر على مدى قرن من الزمان رغم تغير الظروف، وتكرس فى مواقفه تجاه مصر كلما تقلد سدة الحكم فى السودان، والفئة الثانية ــ تتمثل فى الجنوبيين الذين يخشون من أن يكون أى تقارب سودانى مع مصر على حساب مصالحهم، باعتبار أن من شأنه تقوية شوكة الشمال فى مواجهتهم. والعكس بالعكس فكلما فترت العلاقات المصرية ــ السودانية والتزمت مصر جانب الحذر والحرص تجاه ما يحدث فى السودان باعتباره شأنا داخليا، اتهمت مصر بإهمال الشأن السودانى، والتراخى عن القيام بمسئولياتها التاريخية تجاه الشعب السودانى، وتجاه مصالحها الاستراتيجية فى السودان، وتعالت الصيحات بضرورة قيام مصر بدور إيجابي فى السودان، ويعبر عن هذا المدرك والسلوك الحزب الاتحادى ــ وهو الذى نكص على عقبيه ونكث بعهوده عندما أعلن استقلال السودان عام ١٩٥٥ متجاهلا ما أعلنه من توجهات اتحادية مع مصر قبل ذلك ــ كما يعبر عن ذات المدرك والسلوك كافة جماعات المعارضة السودانية فى مصر فى الوقت الراهن والمنضوية تحت لواء التجمع الوطنى السودانى، وأية جماعات معارضة سودانية تضطرها الظروف فى الداخل إلى اللجوء إلى المنفى فى مصر.

ثالثاً: أن مصر لم تقف مرة، ومنذ استقلال السودان، ضد إرادة الشعب السودانى فقد قبلت ما يقبله، وقبلت ما يتصوره حكامه فى شأن إدارة العلاقات مع مصر، ذلك أن مصر قبلت حق تقرير المصير للسودان، واعترفت باستقلاله فى أول بادرة أفريقية فى هذا السياق، بل اعترفت وقبلت التعامل مع مختلف أنظمة الحكم فيه مدنية كانت أم عسكرية رغبة فى الحفاظ على العلاقات بين الشعبين، حتى لقد قبلت ما سمى "ميثاق الإخاء" من جانب حكومة الصادق المهدى فى الفترة المدنية الأخيرة. ورغم أن هذا التصور والسلوك قد تعرض للنقد من جانب بعض فصائل المعارضة السودانية، إلا إننا نرى أن هذا النقد لا محل له، ذلك أن

إحجام مصر عن التعامل مع حكم عسكرى فى السودان كان من شأنه خلق المزيد من التأزم فى العلاقات قد تصل إلى حد القطيعة من جهة، والمزيد من قهر المعارضة السودانية من جهة أخرى.

رابعاً: ولذلك فان ما يطرحه نفر من المثقفين السودانيين بأن مصر لا تستريح إلا فى التعامل مع الحكم العسكرى فى السودان أمر تنقصه الدقة والموضوعية ذلك أن مصر تعاملت مع الحكم المدنى فى الفترة الانتقالية حتى الوصول بالسودان إلى الاستقلال، وشهدت العلاقات المصرية السودانية تحسنا ملموسا أثناء الفترة المدنية الأولى وبالذات إبان حرب السويس، كما شهدت ذات التحسن أثناء الفترة المدنية الثانية إبان حرب ١٩٦٧، وشهدت العلاقات بعض التأزم فى النصف الثانى من السبعينيات أثناء حكم نميرى ، وتدهورت العلاقات فى ظل الحكم العسكرى الحالى. أما الزعم بأن مصر ــ وباعتبار الأحادية السياسية التى ظلت مسيطرة على حكمها حتى أواخر السبعينيات ــ تعجز عن التعامل مع نظام سودانى يقوم على التعددية الحزبية فهو زعم مردود عليه بأن العلاقات المصرية السودانية سادها الفتور خلال الفترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦ ــ ١٩٨٩) فى الوقت كانت فيه مصر تأخذ بالتعددية الحزبية.

خامساً: استنادا إلى ما تقدم فانه يبدو أن السودان لا يستريح فى تعامله مع مصر إلا فى حالات الضعف النسبى " المتصور " للنظام المصرى، وقد تكرر هذا الأمر عدة مرات حدث هذا فى بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ وقبل أن توطد أركانها، وفى ظل الصراع داخل مجلس قيادة الثورة، فقد مارست السودان دورا فاعلا فى الحياة السياسية المصرية، أسفر عن حصولها عن حق تقرير المصير والاستقلال، وحدث أثناء حرب السويس وما أعلنته السودان من مؤازرة لمصر، وحدث كذلك إبان حرب يونيو ١٩٦٧ وما بعدها، وحدث أيضا أواخر السبعينيات

عند المقاطعة العربية لمصر. فهل هذا التصور والسلوك السوداني يعبر عن عمق العلاقات بين البلدين، أم أنه يحمل في طياته رغبة في أن يكون للسودان القدح المعلى في هذه العلاقات رغبة في جني مكاسب وتحقيق مصالح ؟؟

سادساً: يلاحظ أن السودان، وفي فترات الحكم المدني بالذات، تبحث في الغالب الأعم عن بديل جار على حساب علاقاتها مع مصر، وكان حصولها على هذا البديل غالبا ما يدفعها إلى التضحية بعلاقاتها مع مصر، وعلى سبيل المثال كان التقارب السوداني الليبي (النصف الثاني من الثمانينيات) على حساب العلاقات المصرية السودانية، وكان التقارب السوداني الأثيوبي الإريتري (النصف الأول من التسعينيات) على حساب هذه العلاقات، ويبدو أن فكرة البحث عن البديل لمصر ظلت تشكل الشغل الشاغل لبعض التيارات السياسية السودانية (حزب الأمة ــ الجبهة القومية الإسلامية بتعاونها مع إيران) دونما سعى جدى لخلق صيغة توازنية للتعاون في المحيط الإقليمي أو مع دول الجوار.

سابعاً: يلاحظ أن هناك رفضا، يكاد يكون جماعيا، من جانب معظم التيارات السياسية السودانية للاتفاقيات التى أبرمت نيابة عن السودان قبل الاستقلال (اتفاقيات الحدود) أو تلك التى أبرمتها حكومة السودان مع مصر عام ١٩٥٩ (بشأن مياه النيل)، تحت دعوى أن السودان إما إنها لم تكن طرفا فيها أو أن حكما عسكريا قد أبرمها دون إجماع وطني، وقد ظل هذا الوضع يشكل المصدر الأساسى لتأزم العلاقات المصرية السودانية صحيح أنه في فترات التعاون تخبو هذه المسائل، إلا أنها سرعان ما تعود لتظهر على السطح مرة أخرى، فيما يبدو وكأنه رغبة من الجانب السوداني في إبقاء هذه الأوضاع لاستخدامها كورقة ضغط عند الحاجة، ولتعبئة الشعب السوداني في فترات عجز

أنظمة الحكم عن الوفاء بمتطلبات هذا الشعب، والغريب أن التجمع الوطني السوداني غير راغب حتى الوقت الحاضر في تحديد موقفه بوضوح تجاه هذه القضايا (الحدود ــ مياه النيل)

ثامناً: ويلاحظ خلال فترة حكم البشير ــ الترابي ، أن شكاوى السودان ضد مصر بشأن ، مسألة الحدود قد تعددت أمام مجلس الأمن، وبصرف النظر عن الجوانب القانونية لهذا النزاع فانه يمكن إبداء بعض الملاحظات في هذا السياق:

١- لو أن هذا النظام مقتنع بحق بالراية الإسلامية التي يرفعها فما الداعي لإثارة مسألة الحدود اللهم إلا إذا كان يعتبر مصر دار حرب لا دار إسلام.

٢- أن معظم ــ إن لم يكن كل ــ المثقفين السودانيين لديهم إصرار كامل على أن مثلث حلايب أرض سودانية، بل إن نفرا منهم زايد إلى حد الزعم بأن حدود السودان تصل إلى أسوان، وراح يعد العدة لطرح مبرراته فيما عرضت المسألة على التحكيم الدولي.(٤٣)

٣- وفي المقابل نجد أن قادة الفكر والرأي في مصر يسعون إلى البحث عن حل سياسي إما من خلال تكامل وظيفي في المنطقة يشكل بؤرة للتعاون بين البلدين، أو من خلال المقايضة بحيث يأخذ السودان ما يرغب فيه من منطقة جبل علبة وحلايب، وتعوض مصر بامتداد حدودها الجنوبية على ضفتي نهر النيل حتى الجندل الثالث عند مروى وكريمة .(٤٤)

وفي النهاية يتضح أن معظم التأزم في العلاقات المصرية السودانية إنما يعود بالأساس إلى مواريث تاريخية، وعوامل سيكولوجية سودانية، كما يرجع إلى الطبيعة التعددية للمجتمع السوداني، والتي أسفرت عن مدركات وأشكال من

السلوك غير مواتية لتنقية أجواء العلاقات المصرية السودانية، وبدون وجود إجماع وطنى سودانى داخلى أولا (لا يتجاهل المناطق المهمشة فى الجنوب والشرق والغرب) على صيغة الحكم فى السودان، وآليات تقاسم السلطة والثروة فيه، فان إمكانية الحديث عن وضع قاعدة راسخة للعلاقات المصرية السودانية يصبح أمراً لا معنى له.

حواشي الدراسة

(١) حسن أحمد إبراهيم: " رؤية سودانية للعلاقات التاريخية المصرية السودانية " في أسامة الغزالى حرب (محرر): *العلاقات المصرية ـ السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل*، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٩٠) ص ص ٣٩ـ ٤٣.

وانظر أيضا :

- محمد فؤاد شكرى: *الحكم المصرى فى السودان ١٨٢٠ ـ ١٨٨٥*، (القاهرة : ١٩٤٨) ص٢٣.

وانظر: محمد أحمد الجابرى : *فى شأن الله*، (القاهرة : ب.ت)ص١٨.

وانظر كذلك: د. يونان لبيب رزق: " الخبرة التاريخية فى العلاقات المصرية السودانية ـ محاور أساسية " في أسامة الغزالى حرب (محرر) *م.س.ذ*،ص٥٧.

(٢) محمد عمر بشير ـ ترجمة أسعد حليم : ***جنوب السودان : دراسة لأسباب النزاع*** ، (د. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١) ص٣٢.

وانظر كذلك :

Sam. C. Sarkesian, " The Southern Sudan : A Reassessment ", paper delivered at the African Studies Association,annualmeeting,Nov.8-11,1972, Philadelphia, p.3.

(٣) Robert O.Collins, ***Southern Sudan, 1883 - 1898, Astruggle for Control***, (New Haven: Yale Univ. press, 1962),p.57.

(٤) حسن أحمد إبراهيم: *م.س.ذ*.، ص ٤٥.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر:

د. يونان لبيب: ***السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤***، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦) ص ص ١٣ـ ٣٨.

(٦) *م.س.* ، ص٥٣، ٥٤.

وانظر أيضا:

ـ حسن أحمد إبراهيم : *م.س.ذ.*، ص ص ٤٥،٤٦

(٧) *م.س.*، ص ٤٦

وانظر كذلك:

د. عبد العزيز نوار: " إشكالية الإدراك المصرى للسودان " ، فى أسامة الغزالـــى حرب (محرر): *م.س.ذ.*، ص١٣١.

(٨) يوسف فضل حسن : "لمحات من تطور العلاقـــات المصريـــة السـودانية ــ منظور تاريخى" *م.س.* ص.٩٨،٩٩

(٩) د. يونان لبيب رزق : *قضية وحدة وادى النيل، بين المعاهدة وتغيير الواقـــع الاستعمارى ١٩٣٦ــ ١٩٤٦*، (القاهرة : معهد البحـــوث والدراســات العربيـــة، ١٩٧٥) ص ص٢١ــ ٦٠.

(١٠) - Sam C. Sarkesian, ***Op. Cit.,*** pp. 7-14

(١١) د. يونان لبيب رزق: قضية وحدة وادى النيل ... *م.س.ذ.*،ص١١،١٢.

(١٢) -Mandour El Mahdi, ***A Shart History of the1 Sudan*** (London: Oxford Univ. press, 1995,) pp. 139-144

وانظر أيضا:

-Dunstan M.Wai," Pax Britanica and the Southern Sudan: The view From the theatre,"in ***African Affairs***,(vol. 79, Na.316, July 1980,) pp.382-385.

(١٣) حسن أحمد إبراهيم: *م.س.ذ.* ،ص ٤٧،٤٨.

(١٤) محمد سعيد محمد الحسن: *عبد الناصر والســـودان*، (القــاهرة: ميدلايــت المحدودة، ١٩٩١) ص١٦.

(١٥) *م.س.*، ص ص١٦ــ ٢١.

(١٦) *م.س.*، ص ص٢٥ــ٣٠.

(١٧) محمد عمر بشير وعبد الرحمن أبو زيد : " إشكالية التعليم المصـــرى فـــى السودان ــ نظرة إجمالية "، فى أسامة الغزالى حرب (محـــرر): *م.س.ذ.*ص ص ٣٣١ــ٣٣٥.

وانظر أيضا:

– لواء أ.ح. حسام سويلم وفاروق عبد السلام : "حول مشكلة الحدود بيـــن مصـــر والسودان" ، *م.س.*، ص٤٨٩.

(١٨) محمد سعيد محمد الحسن: *م.س.ذ*، ص ص ٣١ــ٣٧

وانظر كذلك:

ــ محمد أحمد محجوب: *الديمقراطية فى الميزان ــ تأملان فى السياسات العربية والأفريقية*، (الخرطوم ــ دار جامعة الخرطوم للنشر،١٩٨٩)ص ص٩٠ ــ ٩٢.

وانظر أيضا:

– محمد فايق :*عبد الناصر والثورة الأفريقية*، (القاهرة: دار المســـتقبل العربـــى، ١٩٨٢)، ص٤٢.

(١٩) محمد سعيد محمد الحسن: *م.س.ذ*، ص٤٢.

(٢٠) أكاديمية ناصر العسكرية العليا: *مستقبل العلاقات المصرية السودانية فـــى ضوء التهديدات والتحديات التى تواجه السودان*، (القـــاهرة :مركـــز الدراســـات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أبريل ١٩٩٨)ص ص٦٤ــ٦٨.

(٢١) محمد سعيد محمد الحسن: *م.س.ذ.*، ص ٤٩،٥٠.

(٢٢) راجع نص الاتفاقية فى:

ــ وزارة الإعلام (المصرية): *العلاقات المائية بين دول حوض النيل*،(القـــاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة ، رقم (١٠٧) نوفمـــبر ١٩٩٧)،ص ص٥٣ ــ٦٣.

(٢٣) محمد سعيد محمد حسن: *م.س.ذ.*،ص ص٦٢، ٦٦

(٢٤) *م.س.*، ص ص ٧٦ ــ ١٠٢.

(٢٥) *م.س.*، ص ص ١٠٢ ــ ١٠٣.

(٢٦) انظر رد فعل هذه المساعدة لدى الجنوبيين فى البيان الصادر عـــن جبهـــة تحرير جنوبى السودان فى أواخر عام ١٩٧١ والـــذى ينـــص علـــى: "إذا كـــان الانقلاب العسكرى ضد نميرى أمرا متوقعا سواء من اليسار أو اليميـــن ،أو مـــن جنوب السودان بطريقة غير مباشرة، فان الأمر الذى لم يكن فـــى الحســـبان هـــو تدخل كل من مصر وليبيا لإعادة نميرى إلى السلطة. إن السؤال الرئيســـى الـــذى يثيره الشعب السودانى جماعات أو أفراد هو:هل الظروف قد تغـــيرت منـــذ عـــام ١٩٥٦ لتجعل الوحدة مع العرب أمرا مقبولا ؟؟

راجع نص البيان فى:

The Southern Sudan Liberation Movement, The Return of Nimeri - Implications & South Sudan Reactions," in The ***Grass Curtain,***
(Official Statement, No. 1, August 4, 1971).

(٢٧) يوسف فضل حسن: *م.س.ذ.* ، ص ص ١٠٢ــ١٠٤

وانظر أيضا:

ــ ميرغنى النورجاويش: "العلاقات السودانية المصرية ما بين التكامل وميثاق الإخاء" فى أسامة الغزالى حرب (محرر) ، *م.س.ذ.* ، ص ص ٦٢٥ــ ٦٣٥.

(٢٨)،(٢٩)،(٣٠)ــ *م.س.* ، ص ص ٦٣٦ ــ ٦٤١.

(٣١) *م.س.* ، ص ٦٤٩.

(٣٢) *م.س.* ، ص ص ٦٥٠ ــ ٦٦٣.

(٣٣) عندما تولى الصادق المهدى رئاسة الحكومة ــ عقب الانتفاضة ــ فى ظـــل ائتلاف حكومى بين حزبه والحزب الاتحادى الديمقراطى، فان كلا الحزبين كانـــا

يفضلان التسوية السلمية للحرب في الجنوب وبدأ مفاوضات مع الجيش الشعبى لتحرير السودان سرعان ما انهارت وأدت بالمهدى إلى تغيير تحالفاته فقد ترك الحزب الاتحادى، وتحالف مع الجبهة القومية الإسلامية ومع الأخوان المسلمين، واتجه التحالف الجديد إلى تفضيل خيار الحرب والتأكد على فرص الشريعة الإسلامية، وفى المقابل اتجه الحزب الاتحادى إلى إجراء مفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير الجنوب أسفرت عن التوقيع على خطة نوفمبر ١٩٨٨ والتى دعت إلى وقف إطلاق النار، ووقف العمل بالشريعة الإسلامية، وعقد مؤتمر دستورى يضم كافة الأحزاب والقوى السياسية فى السودان، إلا أن البرلمان السودانى ــ وبتحالف حزب الأمة مع الجبهة القومية الإسلامية ــ رفض التصديق على الخطة، وهو ما دفع الحزب الاتحادى إلى الخروج من الائتلاف الحكومى. وإزاء ضغوط الحرب أضطر المهدى إلى التوقيع على خطة نوفمبر فى مارس ١٩٨٩، والاتفاق على عقد المؤتمر الدستورى فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٩، وإزاء ذلك خرجت الجبهة القومية الإسلامية من الائتلاف، ودخل الحزب الاتحادى مرة أخرى وهو الأمر الذى أثار حفيظة الجبهة القومية فدبرت انقلاب ٣٠ يوليو ١٩٨٩ للحيلولة دون تنفيذ خطة نوفمبر للسلام.

انظر :

Judy Mayotte, " Civil War in Sudan: The Paradox of Human Rights and National Sovereignty," in ***Journal of International Affairs,***
(Vol.47, Na.2, Winter 1994) pp.504-506.

(٣٤)،(٣٥)،(٣٦)،(٣٧)ــ د. محمد سعد أبو عامود: "النظام السودانى من منظور علاقاته مع مصر"، ***فى مجلة السياسة الدولية***،(القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧) ص ص٧٨ــ ٨٠.

(٣٨) *م.س.* ، ص٨٠.

(٣٩) وزارة الإعلام (المصرية): *الحدود المصرية السودانية*، (القاهرة : الهيئـة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة رقم (٤٦)، أكتوبـر ١٩٩٥) ص ١٠، ١١.

(٤٠) د. محمد سعد أبوعامود: *م.س.ذ.*، ص ٨١.

وانظر كذلك:

ـ مركز الدراسات الحضارية: *الأمة فى عام* ، (القـاهرة دار النشـر للجامعـات المصرية، ١٩٩٦)، ص٣٨١.

(٤١) أكاديمية ناصر العسكرية العليا : *م.س.ذ* ، ص ١٥٣،١٥٢.

(٤٢) مركز الدراسات الاستراتيجية (السودانى): *التقرير الاستراتيجى السـودانى ١٩٩٦*،(الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٦) ، ص ص ١٢٨ـ ١٣٠.

(٤٣) معاذ أحمد محمد حمد: " نزاع الحدود السودانى المصـرى بيـن التـاريخ والقانون الدولى" فى *دراسات اسـتراتيجية "*، (الخرطـوم : مركـز الدراسـات الإستراتيجية، العدد ١٠ ، يوليو ١٩٩٧) ص ص ١١ ـ ١٥.

وانظر كذلك:

ـ الدرديرى محمد أحمد: "من اجل رؤية منهجية قانونية لنزاعنا الحـدودى مـع مصر" فى *دراسات استراتيجية*، (العدد ١٢، يناير ١٩٩٨) ص ص ٩٥ـ ١٠٨.

(٤٤) د. عبد الملك عودة: "مستقبل العلاقات المصرية السـودانية" ، فـى أسـامة الغزالى حرب (محرر)، *م.س.ذ*، ص ٦١١